

ستيف باكلي كرزنشيا دوير توبي مندل
شين أو سيوكرو مونرو إي. برايس مارك رابوي

دور الإعلام في إخضاع الحكومات للمساءلة

نهج المصلحة العامة في وضع السياسات والقوانين

ترجمة: كمال السيد

2063



دور الإعلام فى إخضاع الحكومات للمساءلة

نهج المصلحة العامة فى وضع السياسات والقوانين

المركز القومي للترجمة
تأسس في أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2063
- دور الإعلام في إخضاع الحكومات للمساءلة: نهج المصلحة العامة في وضع السياسات والقوانين
- نخبة
- كمال السيد
- اللغة: الإنجليزية
- الطبعة الأولى 2014

هذه ترجمة كتاب:

Broadcasting, voice, and accountability
A Public interest approach to policy, law, and regulation
By: Steve Buckley
Kreszentia Duer
Toby Nendel
Seán Ó Siochrú
With
Monroe E. Price and Mark Raboy

Copyright ©2008 by the international bank for reconstruction and
Development, the world bank group

This work was originally published by The World Bank in English as Broadcasting, Voice and Accountability: A Public Interest Approach to Policy, Law and Regulation in 2008. This Arabic translation was arranged by National Center for Translation (NCT). National Center for Translation (NCT) is responsible for the quality of the translation. In case of any discrepancies, the original language will govern.

دور الإعلام في إخضاع الحكومات للمساءلة: نهج المصلحة العامة في وضع السياسات والقوانين.
الحقوق الإلكترونية للنص العربي 2011 محفوظة للبنك الدولي.

جميع الأفكار والنتائج الواردة في هذا الكتاب ترجع للمؤلف، ولا تعبر بالضرورة عن أفكار المديرين
التففيذين للبنك الدولي، ولا تعبر عن الحكومات التي يمثلونها.

ولا يضمن البنك الدولي دقة البيانات الواردة في العمل، ولا تعبر الحدود والألوان والتقسيمات والمعلومات
الأخرى الموضحة على أية خريطة عن رأي البنك الدولي فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي منطقة وحدودها
المتوافقة عليها.

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومي للترجمة

شارع الجبلية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.

E-mail: nctegypt@nctegypt.org

Tel: 27354524

Fax: 27354554

دور الإعلام فى إخضاع الحكومات للمساءلة
نهج المصلحة العامة فى وضع السياسات والقوانين

تأليف:

ستيف باكلى	كرزنشيا دوير	توبى مندل
شين أوسيوكرو	مونرو اى. برايس	مارك رابوى

ترجمة: كمال السيد



2014

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

دور الإعلام فى إخضاع الحكومات للمساءلة نهج المصلحة العامة فى وضع السياسات والقوانين/ تأليف: ستيف باكلى...
[أخ:]، ترجمة: كمال السيد،
ط ١ - القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٤
٥٦٤ ص، ٢٤ سم
١ - الإعلام
(أ) باكلى، ستيف (مؤلف مشارك)
(ب) السيد ، كمال (مترجم)
العنوان
٣٠١،١٦١

رقم الإيداع: ١٧١٤٨ / ٢٠١١
الترقيم الدولي: 8 - 783 - 704 - 977 - 978 - I.S.B.N
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومي للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى وتعريفه بها، والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

المحتويات

13تصدير للطبعة العربية
25تصدير
29شكر وعرفان
37مقدمة

الباب الأول

الحكومة، والإذاعة والتلفزيون والتنمية

45الفصل الأول: الحكومة، والتنمية ووسائل الإعلام
47الصالح العام
51وسائل الإعلام والحكومة
59وسائل الإعلام فيما وراء الحكومة
65سمات أساسية للاتصالات ووسائل الإعلام
71المناخ الأعرض
74الدعائم المعيارية وتوافق الرأي الدولي الناشئ
79الفصل الثاني: قطاعات البث وأنواعه
81أضواء على البث
88أنواع البث الأساسى
90سيطرة الحكومة على البث
92البث للخدمة العامة
94بث القطاع الخاص التجارى

97البث المجتمعي الذي لا يسعى للريح
100توسيع مجال أنواع البث
105الفصل الثالث: خصائص البث الإقليمي واتجاهاته
107مناخ وسائل الإعلام إقليمياً
111منطقة بعد الأخرى
135خاتمة: أنموذج بازغ

الباب الثاني

المناخ الذي يمكن وسائل الإعلام من أسباب القوة

145نظرة عامة
149الفصل الرابع: ضمانات حرية التعبير
151قائمة مراجعة الممارسات الجيدة
152مقدمة
155ضمانات حرية التعبير
157ضمانات حرية الصحافة ووسائل الإعلام
160سريان القانون الدولي مباشرة
163الفصل الخامس: التمكين من الحصول على المعلومات
165قائمة مراجعة الممارسات الجيدة
167مقدمة
172الضمانات الدستورية للحق في الحصول على المعلومات
175الإفصاح الاستباقي أو الروتيني
178نطاق ضيق للاستثناءات
183ضمانات الممارسة الجيدة

188	الحق في إعادة الطعن على رفض منح الحق في الحصول على المعلومات.....
190	حماية متعقبي الأخطاء.....
191	تدابير للتشجيع.....
197	الفصل السادس: استخدام قانون القذف وإساءة استخدامه.....
199	قائمة مراجعة الممارسات الجيدة.....
201	مقدمة.....
203	من الذى يجوز له أن يقاضى.....
205	القذف الجنائى.....
208	البينة وإثبات الصحة.....
210	ليست للموظفين العاميين حماية خاصة.....
213	آراء.....
215	حجة للدفاع عن النشر المعقول.....
219	التعويض وجبر الضرر.....
223	الفصل السابع: قواعد المضمون وحدود حرية الكلام.....
225	قائمة مراجعة الممارسات الجيدة.....
226	مقدمة.....
227	الحدود المصرح بها قانونًا على الحق في حرية التعبير.....
229	مبادئ عامة للقيود على المضمون.....
230	الأمن القومى، النظام العام.....
234	حديث الكراهية.....
237	الفحش.....
240	حماية إدارة العدالة.....

243 الأنباء الكاذبة
246 التعبير السياسى أو الانتخابات
249 الفصل الثامن: تنظيمات الصحفيين
251 قائمة مراجعة بالممارسات الجيدة
252 مقدمة
253 غياب اشتراطات التراخيص أو التسجيل
257 التنظيم الذاتى
259 حماية المصادر
264 حق التصحيح أو الرد

الباب الثالث

النهوض بالبث التعددى والمستقبل

271 نظرة عامة
275 الفصل التاسع: التنظيم ودور الحكومة
277 قائمة مراجعة بالممارسات الجيدة
279 مقدمة
281 تهديدات للاستقلال
284 هيئة مستقلة للتنظيم
286 السلطات والمهام
288 تعيين الأعضاء
291 الشفافية والتشاور
293 الخضوع للمساءلة العامة
294 ترتيبات التمويل

297 الفصل العاشر: تنظيم مضمون البث
299 قائمة مراجعة بالممارسات الجيدة
301 مقدمة
303 قواعد المضمون الإيجابي
307 قيود المضمون ومدونات السلوك
311 العقوبات
315 تنظيم الطيف لهيئات البث
318 قواعد ضرورة التضمن
321 قنوات المنفذ العام
235 الفصل الحادى عشر: البث للخدمة العامة
327 قائمة مراجعة للممارسات الجيدة
329 مقدمة
333 الوضع والاستقلال
334 الواجبات والمسئوليات
338 الحوكمة
341 عضوية مجلس الإدارة
344 المدير العام
345 التمويل
351 الفصل الثانى عشر: البث المجتمعى غير الساعى للربح
353 قائمة مراجعة الممارسات الجيدة
355 مقدمة
357 الاعتراف والتميز
362 التعريف والخصائص

367	عملية الترخيص.....
369	شروط الترخيص واشتراطاته.....
372	التمويل والاستدامة.....
375	التمويل العام.....
383	الفصل الثالث عشر: بث القطاع الخاص التجارى.....
385	قائمة مراجعة الممارسات الجيدة.....
387	مقدمة.....
391	التنظيم.....
393	عملية الترخيص.....
395	قواعد تحكم تركيز الملكية.....
397	قواعد الملكية الأجنبية.....
399	اشتراطات الخدمة العامة.....
401	المنح العامة والدعم والإعلان.....
405	خاتمة: الاحتياجات من المعلومات وخيارات التنمية.....
405	جدول أعمال البحوث.....
411	خيارات للمساعدات الإنمائية.....
411	ما الذى يستطيع المانحون أن يفعلوه.....
412	المنتديات والتحليلات والسياسة والمشورة التقنية.....
418	أموال لدعم الصوت والحقوق.....
418	الدور الخاص للبنك الدولى.....
418	استراتيجية البنك الدولى للحوكمة ومكافحة الفساد.....
423	أدوار البنك الدولى.....

424 استراتيجية المساعدات القطرية
425 تنمية القدرة والمساعدات غير المتعلقة بالإقراض
426 التحليل القطاعي ووضع السياسات
432 المساعدات المقدمة للاتصالات من أجل التنمية
433 نقاط التقاء: دعم الخضوع إلى المساءلة، والمجتمعات المشاركة والقيادة الجماعية..
436 إصلاحات أساسية للسياسة
440 بناء القدرة من أجل إصلاح البث وتنميته
443 ملحق ببليوجرافى
445 الجداول

تصدير للطبعة العربية

من غانا إلى إندونيسيا، تمكنت مجموعات من الناس من أن تذيب على الهواء أسماء المسؤولين الذين سرقوا الأموال العامة أو لم يفوا بوعودهم الانتخابية، مما تسبب في رد الأموال وسقوط هؤلاء المسؤولين في الانتخابات التالية. ذلك أن الإرسال الإذاعي والتلفزيوني، كما يؤكد هذا الكتاب أداة فاعلة لإزكاء وترسيخ مشاركة المجتمع المدني في تحسين أحوال الفقراء، وتحديد مفهوم الصالح العام والمواطنة الفاعلة. وكان لذلك تأثيره المباشر على اختيار السلطة ومراقبتها واستبدالها، وزيادة القدرة على إدارة الموارد لصالح الجميع، واحترام المواطنين والدولة للمؤسسات.

ومضمون الإعلام ينبغي أن يعكس تنوع الآراء في المجتمع، ويعالج مصالح الفقراء والأقليات والمهمشين، وليس الصفوة وحدها، انطلاقاً من أن حرية التعبير حق أساسي للإنسان، ومن أنها لا تنصب على حماية المتحدث وحده، وإنما ترتبط أيضاً بحماية حق المستمع في الحصول على المعلومات. وحتى عام ٢٠٠٦، اعتمد ٧٠ بلداً الحق في الحصول على المعلومات.

ويورد الكتاب، مبررات للحصول على المعلومات:

- ١- باعتبارها ضرورية للمناقشة السياسية المستتيرة.
- ٢- أن السرية تؤدي إلى ثقافة الشائعات والتأمر.
- ٣- أنها وسيلة لمحاربة الفساد.
- ٤- أنها أداة لمقاومة الجهل.

٥- أنها الطريق للخضوع للمساءلة.

ويؤكد الكتاب أن القانون الجيد للحصول على المعلومات:

١- يفترض أن كل المعلومات خاضعة للإفصاح العام.

٢- يحدد إجراءات طلب المعلومات والرد عليها.

٣- يلزم بضرورة ذكر أسباب الرفض.

٤- يتيح فرصة للاستئناف.

وقد حدد القانون في بريطانيا الهيئات التي يتعين عليها أن تفصح عن معلوماتها في ١٨ صفحة منها القوات المسلحة، بل ونص على الإفصاح الاستباقي أو الروتيني دون طلب.

ويورد الكتاب أن البث الإذاعي يمكن أن يكون سهل المنال للغاية حتى بالنسبة للأشخاص الأميين وشبه الأميين في المواقع النائية. ويمكن أن يؤثر على فهم الناس للسياق الذي يعيشون فيه ولمصالحهم ورؤيتهم لأنفسهم. وفي الأماكن الكثيرة التي يعد الاستماع فيها للراديو نشاطا للمجموعة، يمكنه بسهولة أن يثير التعليقات والمناقشات. وعادة ما تغدو القضايا التي لم يكن يمكن مناقشتها من قبل مسموحا بها، حيث يرجع الناس إلى ما كانوا قد سمعوه. ويمكن أن تكون العواقب الاجتماعية شاسعة وعميقة.

كذلك توفر الإذاعة والتلفزيون منصات للإعراب علنا عن الشواغل، وإثارة القضايا مع الخبراء على الهواء مباشرة، وحل المشكلات. فعلى سبيل المثال، تشرك برامج الإذاعة المجتمعية جمهور المستمعين بأكمله في مناقشة القضايا المهمة بالنسبة لهم، بلغاتهم المحلية. ويقوى هذا بدوره قدرة الناس وثقتهم في صياغة القضايا وتحليلها، والانخراط في مناقشة علمية، والضغط على المسؤولين

المحليين لاتخاذ الإجراءات اللازمة. وتساعد هذه العملية الناس فى تحديد الفرص واغتنامها، والتصدى للمشكلات الجماعية، ومقاومة التلاعب بهم. كما تقوى عزم الناس على إخضاع حكوماتهم للمساءلة وتدعم صراحتهم فى مواجهة المفسد.

ويضرب الكتاب مثلا بإذاعة قرية مادا نبوخارا فى نيبال عند سفوح جبال الهيمالايا، والتي تبعد ١٠٠ كيلو متر من مسقط رأس بوذا. ففيما يجاوز مركز القرية يودى طريق ضيق يمتد خلال الغابات إلى قمة التل، حيث يقع مبنى من الأجر الأبيض قريبا من سارية حمراء طويلة. ذلك هو مقر إذاعة مادا نبوخارا. ويوجد فى داخله ستوديو بسيط للإذاعة يعمل ببطاريات شمسية ومولد احتياطي. ويحشد فريق من المنتجين المحليين، يبت إرساله باللغة النيبالية ولغات محلية أخرى، مشاركة المجتمع المحلى فى برامج إعلامية وتربوية وكذلك ترفيهية. وتبث إذاعة مادا نبوخارا إرسالها عبر المجتمع الزراعى المحلى الذى لا تتوافر فيه فرصة الحصول على الكهرباء والهاتف. ومع ذلك، يوجد حاليا لدى كل الناس تقريبا جهاز استقبال إذاعي. وأصبحت الإذاعة بشبكة من نوادى المستمعين ومراسلى المناطق، الوسيلة الأساسية للاتصال بالمحطة ومناقشة قضايا التنمية المحلية. وحسبما جاء فى مسح مستقل للمستمعين، يسهم راديو مادا نبوخارا، الذى بدأ إرساله فى أبريل ٢٠٠٠، فى تحسين التقنيات الزراعية وتقليل التفرقة الاجتماعية، وزيادة الوعي بحقوق المرأة، ويحسن الحصول على الأنباء والمعلومات. كما أنه صوت للسلام والحوار والديمقراطية فى وجه المنازعات والاضطرابات السياسية.

إن راديو مادا نبوخارا هو مجرد واحد من آلاف من هيئات الإذاعة على النطاق العالمى التى تعد مساهمتها فى التنمية قابلة للقياس وكبيرة على حد سواء، والتي كان ظهورها ثمرة للإصلاح السياسى والتغيير الاجتماعى الديمقراطى.

ويؤكد الكتاب أنه لا تزال ملكية الحكومة الاحتكارية وسيطرتها على البث قائمة في عدد من البلدان النامية مثل بيلاروسيا وزيمبابوى وتركمنستان والصين وميانمار (بورما). بيد أنه من المسلم به حاليا على نطاق واسع أن احتكار الدولة للبث يمكن أن يقوّض بصورة خطيرة قدرة جهات البث على العمل كمصدر يعوّل عليه للمعلومات غير المتحيزة والمنظورات المتنوعة، والقيام بدور إيجابى فى الحوكمة والتنمية. وحتى فى حالة الاحتكار، فإن سيطرة الدولة المباشرة معرضة دوما لاحتمال التلاعب الحكومى بها. ومصادقية الأنباء والمعلومات المدققة من محطات البث التى تسيطر عليها الحكومة موضع شك دائم، حيث إن لها وجهة نظر ومصالح محددة تحميها. ويمكن أن يسفر الافتقار إلى الثقة فى الأنباء والمعلومات التى تسيطر عليها الدولة، عن تشكك الجمهور وعزوفه بدلا من مشاركته.

وعن الوضع فى الشرق الأوسط، يورد الكتاب أن مؤشر استدامة وسائل الإعلام الذى وضعه المجلس الدولى للبحوث والمبادلات الذى يغطى ثمانية عشر بلدا من بلدان منطقة الشرق الوسط وشمال أفريقيا توصل إلى أن التوليفة القائمة على المستوى الدستورى من القوانين التقدمية مع ضعف تنفيذ الحكومة والمحاكم لها، تمثل وضعاً نموذجياً فى المنطقة، وأن المحررين والصحفيين يمارسون كبح انجماع حتى بعد إرخاء المناخ التنظيمى والمحيط السياسى. وقد خلص إلى:

أن البلدان الثرية بالنفط وجيرانها أظهرت قدرة على تطوير صناعة الإعلام دون مدّ نطاق حرية الصحافة إلى ما وراء النقطة التى تهدد الملكيات والنظم الحاكمة فى المنطقة.

وما يبدو غائبا بصورة كلية تقريبا هو الإرسال الوطنى كخدمة عامة، والذى يتسم بالتحدى والذى ينتقد الحكومة ويحفز المناقشة. بيد أن التطورات الأخيرة تبين أن التغير أخذ فى الحدوث، وأن التليفزيون هو الذى يقود هذه التطورات، ليس

على المستوى القومى بل على المستوى الإقليمى. وكان لهيئات السوائل تأثير كبير عبر المنطقة. ويؤدى ما وصف بأنه جمهور عربى جديد إلى تغيير كبير فى الثقافة السياسية.

فبدلاً من فرض توافق فى رأى، واحد وغالب، فإن قنوات تليفزيون السوائل الجديدة، إلى جانب الصحف، ومواقع الإنترنت، وكثير من مواقع الاتصالات العامة الأخرى، تحض العرب على المحاجة والخلاف والتساؤل عن الوضع القائم. وقد حطم "الجمهور العربى الجديد" احتكار الدولة للإعلام والرقابة الحكومية القمعية التى كانت تخنق الخطاب العربى حتى التسعينيات.

ويحدد الكتاب ضمانات حرية التعبير على النحو التالى

- حرية التعبير حق أساسى من حقوق الإنسان، معترف به على نطاق واسع باعتباره جوهرى للممارسة الجدية للتنمية ويكفله القانون الدولى، وكل الدساتير القومية من الناحية العملية. وعلى الرغم من أن حرية الصحافة واردة ضمناً فى هذا الحق، فمن المفيد إدراجها صراحة بين الضمانات الدستورية.
- والصورة المثالية هى أن تنص الدساتير صراحة على حرية وسائل الإعلام، اعترافاً بدورها الحاسم فى التطبيق الفعلى لحرية تدفق المعلومات والأفكار فى المجتمع.
- ويمكن لإدماج الضمانات الدولية لحرية التعبير فى النظم القانونية القومية، وهو ما كان موضع تطوير مسهب وإيجابى من قبل هيئات دولية مختلفة لها سلطانها، أن يساعد فى توفير حد أدنى من الأساس القوى لحماية هذا الحق.

وفيما يتعلق بالتمكين من الحصول على المعلومات يلفت الكتاب النظر إلى:

- أن الضمانات الدستورية بالحق فى المعلومات، سواء على وجه التخصيص أو كجزء من الحق فى التماس المعلومات وتلقيها وإعطائها، مهمة بالنسبة للضمانات القانونية ولبيان أهمية الحصول على حقوق الإنسان على حد سواء.
- أن نقطة البدء فى الممارسة الجيدة فى مجال الحصول على المعلومات هى مبدأ الإفصاح الأقصى، والذي يرسخ افتراضاً بأن كل المعلومات، محددة بصورة عريضة، التى تحجبها هيئة عامة، محددة أيضاً بصورة عريضة، تخضع للإفصاح.
- ويتمثل جزء مهم من الوصول لنظام المعلومات فى التزام الهيئات العامة بنشر فئات رئيسية معينة من المعلومات حتى فى حالة عدم طلبها، وهو ما يعرف بالإفصاح الاستباقي أو الروتيني.
- قد لا تحفل مصالح عامة وخاصة معينة، بحق الحصول على المعلومات، وتنص قوانين الممارسة الجيدة فى مجال الحصول على المعلومات على استثناءات شاملة وإن كانت محددة بصورة ضيقة وبوضوح عن من له حق الحصول على المعلومات.
- تنص المعايير الدولية على أن رفض الإفصاح عن المعلومات لا يجوز إلا عندما تستطيع هيئة عامة إثبات أن الإفصاح سيسبب الضرر لإحدى المصالح المشروعة المدرجة، وأن هذا الضرر أكبر من المنفعة العامة للإفصاح عن المعلومات.
- ولتسهيل الحصول على المعلومات يتعين أن تتحدد بوضوح الطريقة التى ستعالج بها المطالبات بذلك، وضمان معالجة عادلة وفى الوقت المناسب وغير مكلفة لهذه الطلبات.

- حيثما يتم رفض طلب بالحصول على المعلومات، فإن مقدم الطلب يتعين أن يكون له الحق في استئناف هذا الرفض أمام هيئة مستقلة للفصل في ذلك.
- في معظم البلدان، يجوز للمرء أن يستأنف.

ويحدد الكتاب مواصفات البث للخدمة العامة كالاتي

- يجب تحديد هيئات البث للخدمة العامة في القانون باعتبارها هيئات مستقلة عن الحكومة من الناحية التحريرية، تخدم الصالح العام، وتحظى بالحماية من التدخل السياسى والتجارى.
- يتعين أن تتمثل مهمة هيئة البث للخدمة العامة فى خدمة الصالح العام فى مجال البث فى كل أرجاء البلاد ولكل السكان فى البلد الذى أقيمت فيه.
- يتعين على هيئة البث للخدمة العامة أن تقدم طائفة عريضة من البرامج المبتكرة وعالية النوعية، مصممة لتعليم عامة الناس وإطلاعهم على مجريات الأمور وتسليتهم، مع مراعاة التنوع العرقى والثقافى والدينى والإقليمى.
- يجب أن يدير هيئة البث للخدمة العامة، مجلس إدارة مستقل له سلطات وواجبات يحددها القانون. ويتعين أن تتضمن هذه السلطات والواجبات الرصد وضمان الامتثال لواجبات ومسئوليات الخدمة العامة، بما يضمن أعلى معايير الأمانة والقيمة بالنسبة للنقود، وتوفير الخضوع للمساءلة الرسمية أمام عامة الناس.
- يتعين أن تكون عملية تعيين مجلس الإدارة، عادلة، علنية، شفافة، ومحددة فى القانون. ويجب تصميمها على نحو يضمن توافر الخبرة والتجربة ذات الصلة فى الأعضاء وتحقق تنوع المصالح والآراء التى تمثل المجتمع بأسره.

- يجب ألا يهيمن على عملية التعيينات، أى حزب سياسى أو مصالح تجارية، ويتعين مطالبة الأعضاء المعنيين بالعمل بصفتهم الشخصية وممارسة وظائفهم للصالح العام فى كل الأوقات.

- يتعين أن يكون للإدارة اليومية لهيئة البث للخدمة العامة مدير تنفيذى رئيسى يعينه مجلس الإدارة لأجل محدد، ويمكن تجديد مدة ولايته. ويتعين أن يتولى المدير التنفيذى الرئيسى، إلى جانب هيئة التحرير العاملة معه، مسؤولية وضع السياسة التحريرية واتخاذ القرارات التحريرية.

- يتعين تمويل هيئة البث للخدمة العامة بصورة غالبية من الميزانية.

أما البث المجتمعى غير الساعى للربح، فيحدده الكتاب كالتالى

- يجب الاعتراف بالبث المجتمعى فى القانون باعتباره نوعا متميزا من البث يتعين دعمه وتشجيعه، من خلال ترتيبات محددة ومباشرة للترخيص تكفل فرصا عادلة ومنصفة فى الوصول للطيف اللاسلكى من أجل المنظمات التى تستند للمجتمع المدنى وتلك التى تستند للمجتمع المحلى.

- ويمكن تحديد البث المجتمعى باعتباره بثا مستقلا يقدمه أعضاء المجتمع المحلى بأنفسهم ولمصلحتهم فى موقع جغرافى معين أو باعتباره ينتمى لجمعية مصالح معينة. وهدفه الأول هو تقديم منافع اجتماعية وألا يعمل من أجل تحقيق ربح تجارى خاص. ويجب أن يملكه مجتمع معين يسعى لخدمته وأن يخضع للمساءلة أمامه، ويتعين أن يوفر فرص المشاركة من قبل المجتمع على كل المستويات.

- يجب أن تكون عمليات الترخيص للبث المجتمعى عادلة وشفافة ومحددة فى القانون، ويجب أن تقع تحت مسؤولية هيئة مستقلة للترخيص. ويجب تحديد معايير تقديم الطلبات والانتقاء علنية وبالنشاور مع المجتمع المدنى.

- ينبغي أن تتسق شروط واشتراطات الترخيص للبحث المجتمعي مع أهداف تنظيم البحث، وأن تكون مصممة لضمان تمتع هيئة البحث المجتمعي، بالحماية والحفاظ عليها خلال مدة الترخيص.
- يجب أن تتاح لهيئات البحث المجتمعي فرص الحصول على مصادر تمويل متنوعة حسب الظروف المحلية. ويتعين ألا تكون هناك أى قيود إلا ما يعتبر منها ضروريا للحفاظ على طبيعة الهيئة وتفادى المنافسة غير العادلة.
- يجوز دعم البحث المجتمعي عن طريق التمويل العام بما فى ذلك الدعم العام المباشر. وحيثما يكون هناك نظام قانونى ومضمون للتمويل العام، يتعين أن يكون هذا عادلا وعلنيا وشفافا فى إدارته وتحت مسؤولية هيئة عامة مستقلة.

وبث القطاع الخاص التجارى، ينبغي أن يتوافر فيه

- يتعين تصميم البحث التجارى الخاص بما يحقق المصلحة العامة فى طائفة من الخدمات وفى تنوعها وضمان المنافسة العادلة بين هيئات البحث الخاص. ومن الطبيعى، أن تطلب هيئات البحث التجارية الحصول على ترخيص لتشغيل خدمة للإذاعة أو التليفزيون.
- ينبغي أن تكون عملية الترخيص للبحث التجارى عادلة وشفافة، ويجب أن تشرف عليها هيئة مستقلة. ويجب أن تخدم شروط الترخيص الأهداف الشاملة لتنظيم البحث، ويجب ألا تكون تعسفية أو جائرة.
- يجب أن تكون القواعد التى تحظر تركيز الملكية فى قطاع البحث، أو بين ذلك القطاع وقطاع الإعلام المطبوع، مشروعة طالما كان هدفها الفعلى وتأثيرها العملى هما النهوض بالتنوع فى تقديم خدمات البحث.

- يجوز فرض قيود على مدى الملكية والسيطرة الأجنبية على هيئات البث، طالما راعت هذه القيود حاجة قطاع البث ككل للتطوير، وحاجة هيئات البث إلى أن تكون قادرة على البقاء اقتصاديا. وفرض حظر تام على الاستثمار الأجنبي فى قطاع البث أمر غير مشروع.

- يجوز إخضاع هيئات البث التجارية الخاصة لاشتراطات الخدمة العامة مقابل الحصول على موارد عامة محدودة، ألا وهى موجات الأثير. ويجب تصميم هذه الاشتراطات لدعم أهداف الصالح العام ويجب أن تتناسب فى مداها مع ما لا يهدد قدرة الخدمة على البقاء.

- ينبغى تخصيص ميزانيات الإعلان العامة التى تتفق على البث التجارى على أسس غير تمييزية وتجارية صارمة.

يجوز تقديم المنح العامة والدعم العام لهيئات البث التجارية بغية النهوض بنطاق وتنوع الخدمات وتشجيع إنتاج البرامج التى تحقق الصالح العام. ويتعين تخصيصهما وفق معايير مقرررة ووفق عملية عادلة وشفافة تشرف عليها هيئة مستقلة.

وإجمالاً، يركز الكتاب على أن حماية حرية التعبير أمر أساسى. فبدونها لا يستطيع المواطنون أن يشاركوا بعضهم البعض بصورة فاعلة، ولا أن يخضعوا حكوماتهم للمساءلة. ويقتضى ذلك:

١- إنشاء هيئة تنظيم فاعلة، وخاضعة للمساءلة، مستقلة عن ضغوط الحكومة وعن الضغوط التجارية على حد سواء.

٢- التمكين من انتقاد الموظفين العموميين فى وسائل الإعلام، بدون خوف من الملاحقة أو الانتقام.

٣- النهوض بالتنوع والتعبير عن الصوت المدنى بما فى ذلك ما يتم من خلال البث المجتمعى غير الساعى للربح.

٤- إنشاء هيئة فاعلة ومستقلة لتنظيم البث مستقلة عن ضغوط الحكومة والضغوط التجارية على حد سواء.

المترجم

تصدير

اعترف البنك الدولي منذ أمد طويل بالدور الذى تلعبه وسائل الإعلام فى التنمية. وقد فعل ذلك من خلال المناداة بأهمية الصحافة الحرة، وتوفير التدريب للصحفيين، وتقديم المساعدة التقنية والمالية لمنظمات الإعلام التجارية من خلال ذراع البنك المنوطة به رعاية القطاع الخاص، وهو مؤسسة التمويل الدولية. وفى الوقت الحالى، ينعقد العزم على توسيع محور التركيز ليشمل وسائل الإعلام الإذاعية والتلفزيونية. واسترشادا بذلك يسعى معهد البنك الدولي لدعم تنمية قطاع مستقل ومتنوع للإذاعة والتلفزيون يستطيع أن يسهم فى تحقيق الصالح العام.

ومما له أهمية أسمى الإطار السياسى والقانونى والتنظيمى الذى يؤثر على شكل ومحتوى قطاع الإذاعة والتلفزيون ككل وعلى آثاره الاجتماعية. وهذا هو موضوع الكتاب الراهن. وهو لا يتضمن حماية حريات التعبير الأساسية فحسب، بل يتضمن أيضا قضايا مثل هياكل الهيئات التنظيمية وطريقة أداء وظائفها، وإدارة طيف تردد الإرسال الإذاعى، واشتراطات الترخيص التى تمكن من تحقيق تنوع الإرسال الإذاعى والتلفزيونى، وقد أدرجت فيه الممارسات الجيدة من طائفة واسعة من البلدان. وللمناخ الذى يمكن للإذاعة والتلفزيون عواقب مهمة بالنسبة للحكومة والخضوع للمساءلة: ففى مقدروه أن يمكن الناس فى العالم النامى من أن يصبحوا مطلعين على مجريات الأمور ويزودهم بأسباب القوة.

إن البث الإذاعى يمكن أن يكون سهل المنال للغاية حتى بالنسبة للأشخاص الأميين وشبه الأميين فى المواقع النائية. ويمكن أن يؤثر على فهم الناس للسياق الذى يعيشون فيه ولمصالحهم ورويتهم لأنفسهم. وفى الأماكن الكثيرة التى يعد

الاستماع فيها للراديو نشاطا للمجموعة، يمكنه بسهولة أن يثير التعليقات والمناقشات. وعادة ما تغدو القضايا التي لم يكن يمكن مناقشتها من قبل مسموحا بها، حيث يرجع الناس إلى ما كانوا قد سمعوه. ويمكن أن تكون العواقب الاجتماعية شائعة وعميقة.

كلّك توفر الإذاعة والتلفزيون منصّات للإعراب علنا عن الشواغل، وإثارة القضايا مع الخبراء على الهواء مباشرة، وحلّ المشكلات. فعلى سبيل المثال، تشرك برامج الإذاعة المجتمعية المستمعين بكاملهم في مناقشة القضايا المهمة بالنسبة لهم، بلغاتهم المحلية. ويقوى هذا بدوره قدرة الناس وثقتهم في صياغة القضايا وتحليلها، والانخراط في مناقشة علمية، والضغط على المسؤولين المحليين لاتخاذ الإجراءات اللازمة. وتساعد هذه العملية الناس في تحديد الفرص واغتنامها، والتصدي للمشكلات الجماعية، ومقاومة التلاعب بهم. كما تقوى عزم الناس على إخضاع حكوماتهم للمساءلة وتدعم صراحتهم في مواجهة المفساد. فمن غانا إلى إندونيسيا تقدمت مجموعات "على الهواء" وذكرت أسماء المسؤولين الذين سرقوا الأموال العامة أو لم يفوا بالوعود التي قطعوها منذ أمد طويل - وشهدت رد فعل واستجابة نشيطين لهذا. ومثل هذه الإدانة العلنية تجعل المسؤولين يغيّرون حساباتهم بشأن امتيازاتهم ومسئولياتهم.

إن الإرسال الإذاعي والتلفزيوني أداة فاعلة لإزكاء وترسيخ مشاركة المجتمع المدني في حياة دوائر الفقراء في البلدان النامية - وفي توقعات المسؤولين الحكوميين.

إن حرية المعلومات والتعبير ووجود مزيج قوى من ملكية وسائل الإذاعة والتلفزيون واستخدامها - والتي يشار إليها على نحو شائع على أنها خدمة عامة،

تجارية، وإرسال إذاعي وتلفزيونى مجتمعى - لها أهمية حاسمة فى تطوير مجتمع
علم ومشارك واستدامة ذلك. وبهذا الكتاب، نبين أن تحسين المناخ الذى يمكن
قطاع الإذاعة والتلفزيون من أسباب القوة حقل مهم للتنمية، الحاجة فيه ماسة منذ
أمد طويل للتحليل الخاص بأقطار بعينها ولتقديم المساعدة.

راكيش نانجيا

القائم بأعمال نائب رئيس معهد البنك الدولى، ٢٠٠١-٢٠٠٧

شكر وعرفان

كان كتاب دور الإعلام في إخضاع الحكومات للمساءلة: نهج مراعاة المصلحة العامة في وضع السياسات والقوانين والتنظيمات، قيد المناقشة والتطوير من ٢٠٠٣. وهو ثمرة لبرنامج معهد البنك الدولي لدعم مشاركة المجتمع المدني وتمكينه من أسباب القوة واحترامه من أجل تحقيق التنوع، بما في ذلك تنمية حرية الرأي ووسائل الإعلام. وبمضى الوقت، استفاد أيضا من تعاون خبراء في مجالات الحوكمة والخضوع للمساءلة في البلدان النامية، وسياسة الاتصالات والاتصالات السلوكية واللاسلكية من أجل التنمية. وقد استخدم مسئولون حكوميون وأصحاب مصلحة غير حكوميين مسودات مكررة لدعم تحليلاتهم لسياسة الإذاعة والتلفزيون وتنظيمها في عدد من البلدان النامية ولإغناء مقترحاتهم للإصلاح بالمعلومات.

وفي الاقتراح الأول، تلقى المشروع دعما ماليا من مكتب رئيس البنك الدولي، جيمس د. ولفنسون (١٩٩٥ - ٢٠٠٥). ومنذئذ، تلقى منحا من برنامج الشراكة بين البنك الدولي وهولندا، وكالة التنمية الدولية الكندية، ومؤسسة بيفر بروك.

وقد استهلت كريزنييتا دوير، المشرف على تنمية مؤسسات الأعمال الجديدة في معهد البنك الدولي ومدير برنامج دعم مشاركة المجتمع المدني وتمكينه من أسباب القوة واحترامه، مشروع الدليل المرشد في مسعى للنهوض بإدماج سياسة وسائل الإعلام والإذاعة والتلفزيون في ميدان التنمية. ومنذ المستهل، تم وضع هيكل الدليل المرشد على نحو يكفل عرض الممارسات الجيدة من شتى أنحاء العالم في مشهد متماسك للسياسة التي يمكن أن تحسن على نحو كبير الحوكمة والوصول

لوسائل الاتصال والحصول على الفرص وذلك بالنسبة للأشخاص المحرومين. وتحقيقاً لهذا الغرض، شكلت دوير الفريق وتولت قيادته، وحددت أهمية وملاءمة الدليل لقضايا التنمية وسياساتها وممارساتها، وتولت قيادة المشروع حتى إكماله. وفي عدة مراحل، دعت فاحصين نظراء لضمان أن يعكس الدليل منظورا جماعيا لكبار الإخصائيين من مختلف أقسام البنك الدولي وبين طائفة واسعة من الخبراء الدوليين.

وقد انطلق ستيف باكلي، رئيس الرابطة العالمية لهيئات البث الإذاعي المجتمعي، وتوبى مندل، مدير برنامج القانون بمقتضى المادة ١٩، من الأعمال المسهبة التي قاما بها هما وآخرون في مجال البحث، وكتباً كثيراً من مادة القسمين الثانى والثالث من هذا الدليل. وبدون جهودهما، والتزام ستيف باكلي، بهذا المشروع منذ البداية، ما كان هذا الدليل ليتحقق. وأنتج شين أو سيوكرو، مؤسس الحملة من أجل حقوق الاتصال في مجتمع المعلومات والمتحدث باسمها ومدير هيئة نكسوس للبحوث، الصيغة النهائية المحررة للنص، مع تقديم مادة جديدة كبيرة للجزء الأول. ووضع كريج هامر (برنامج دعم مشاركة المجتمع المدني، البنك الدولي) الملحق الببليوجرافى للدليل ويسرنا كثيراً نشر هذا الدليل.

وانضم للركب فى أبريل ٢٠٠٦، الخبيران الاستشاريان للمشروع، الأستاذان مونروى. برايس (مدير مركز دراسات الاتصالات العالمية فى مدرسة إنفبرج للاتصالات بجامعة بنسلفانيا) ومارك رابوى (أستاذ بيفر بروك لعلم الأخلاق ووسائل الإعلام والاتصالات فى جامعة ماكجيل). وتعاقد البنك مع مركز دراسات الاتصالات العالمية للعمل كمستشار يعمل على تحقيق المشروع للأمال المرجوة منه. وكان جهد سوزان أبوت، منسق البحوث الأقدم فى مركز دراسات الاتصالات العالمية، لا غنى عنه فى توجيه عملية تقديم الاستشارات. كما حظى المشروع بمساعدة قيمة من سيلفى بوفيه وليبى مورجان فى مركز دراسات الاتصالات

العالمية. وزودت النصائح والمشورة المقدمة من مدرسة إننبرج وماكجيل، معهد البنك الدولي ومؤلفي الدليل بمدخلات خلاقة وتفكير نقدي ضروريين للوصول بالدليل لمرحلة الاكتمال.

واستفاد الدليل كثيرا من أربع مراحل من استعراض النظراء من الداخل ومن الخارج ومن مناقشات الموائد المستديرة. وقد حدث هذا أولا في المراحل الأولى للتصور، وثانيا في مؤتمر عقد لمراجعة المخطوط الكامل في تشيركلي كورت في المملكة المتحدة، أعقبه تقديم المشاركين لبحوث الخبراء، وثالثا، في اجتماع البنك الدولي لعرض أبحاث الخبراء واتخاذ القرارات بشأن مخطوط العمل الاقتصادي والقطاعي، ورابعا، في استعراض النظراء من الخارج الذي طالب به الناشر. ونود أن نعترف بالتقدير للمشاركين على النحو التالي.

لقد ساهم الفاحصون من النظراء من داخل البنك الدولي وخارجه بتعليقات عميقة التفكير ومعاونة في مستهل المراحل الأولى من وضع تصور الدليل. ويستحق شكرنا لـ تيم كارنجتون (مسئول أقدم للاتصالات، منطقة أفريقيا، البنك الدولي)، لين هامرجن (إخصائي أقدم في إدارة القطاع العام، تقليل أعداد الفقراء والإدارة الاقتصادية، البنك الدولي) جراي ريد (إخصائي رئيسي لإدارة القطاع العام، تقليل أعداد الفقراء والإدارة الاقتصادية، البنك الدولي)، وريك ستينهييرست (إخصائي أقدم لإدارة القطاع العام، وشعبة تقليل أعداد الفقراء والإدارة الاقتصادية، معهد البنك الدولي)، وويليام آشر أستاذ كرسي دونالد س. مكينا لشئون الحكم والاقتصاد، كلية كليرمونت مكينا)، وبيتر أركس (مسئول برنامج التعاون الإنمائي شعبة وسائل الإعلام والثقافة، وكالة التعاون الإنمائي الدولي السويدية)، وداميان لوريتي (أستاذ العلوم الاجتماعية، جامعة (بوينس أيرس)، وتوندي أولادو نجوى فاجيهونلو (محام ومدير تنفيذي، مركز تعليم الإعلام وتكوين الشبكات، نيجيريا)، وجلوريا سانشيز (مستشارة، فرنسا)، وسوميكات نانجكيتفانتش (مدير بحوث،

معهد بحوث التنمية في شايلز)، وجيلز تانر (مدير عام، هيئة الإذاعة الأسترالية)، وسحر كابونده (إحصائية أقدم في شئون القطاع العام، معهد البنك الدولي)، وريك مسيسيك (إحصائي أقدم في شئون إصلاح القطاع العام، دائرة إصلاح القطاع العام والحوكمة، البنك الدولي) وجوينتر هايدنهوف (إحصائي رئيسي في شئون القطاع العام، إصلاح وقدرة القطاع العام في أفريقيا، البنك الدولي). كذلك نزجى الشكر للوتى سلازار (مسئول إعلام، حلول العمليات، البنك الدولي) وإيزابييل بلياس (مسئولة أقدم للعمليات، برامج القطاعات والموضوعات، معهد البنك الدولي) على ما قدماه من دعم.

وجاءت اللحظة الحاسمة في تشكيل هيكل المخطوط وتعميقه في المؤتمر المعنى بوسائل الإعلام، حرية الرأي والتنمية الذي عقد في تشيكرلي كورت في سورى (المملكة المتحدة) في ١٢ يوليو ٢٠٠٦. فقد جمع هذا المؤتمر الذي نظمته ماكجيل واننسبرج في شراكة مع مؤسسة بيفربروك معا عشرين خبيراً دولياً لمناقشة الصيغة الأولية للدليل وتقديم تغذية مرتدة بشأنه. ونحن نشكر مؤسسة بيفربروك على استضافتها الكريمة للمؤتمر، وكذلك نشكر العميد كريستوفر مانفريدي (كلية ماكجيل للآداب) وكاميل لاى (مكتب ماكجيل للتنمية) على دعمهما. وبالإضافة لذلك، نشكر الأشخاص التالية أسماؤهم على إسهاماتهم في ورشة العمل: مافيك كابريرار باليزا (زميل برنامج أقدم، المركز الدولي للدفاع عن المرأة)، بيتر در كوستا (مستشار، لندن)، ستوتى خيماني (خبير اقتصادي، فريق بحوث التنمية، البنك الدولي)، وإليزابيث ماكول (مستشار في شئون المجتمع المدني وفرص الوصول لسياسة الإعلام، مركز الحوكمة في أسولو، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، ولومكو متمدى (مسئول تنفيذي رئيسي (وكالة تنويع وتنمية وسائل الإعلام في جنوب أفريقيا)، وجمال الدين ناجي (كرسى اليونسكو في معهد الاتصالات العامة والمجتمعية، رئيس قسم الإعلام والاتصالات، المغرب)،

وبابكياسوئى سارافانا موتو (مدير تنفيذى، مركز بدائل السياسة، سرى لانكا)،
وديانا سنجور (مديرة معهد بانوس لغرب أفريقيا)، وجيمس دين (رئيس دائرة تنمية
السياسة، اتحاد هيئة الإذاعة البريطانية العالمية، ومدير إدارى سابق للاتصالات
لاتحاد التغيير الاجتماعى)، وكارين واصل - جورجيس (محاضرة أقدم، دراسات
الصحافة، جامعة كادريف).

واستنادا لتغذية مرتدة تم الحصول عليها من مؤتمر تشيكرلى، أصدر مركز
دراسات الاتصالات العالمية تكليفات بإجراء عدد من البحوث المركزة على طائفة
من الموضوعات يعدها إخصائيون أكاديميون، وخبراء فى شئون السياسة،
ومنظمات غير حكومية ناشطة فى ميدان وسائل الإعلام والتنمية. وقد أضاعت
إسهاماتهم الطريق أمام الدليل وحسنه بغير حدّ. وإضافة لذلك، نود أن نشكر
الأشخاص التالية أسماؤهم على ما قدموه من نصيح ومداخلات وتوصيات:
ديتر زنباور، لومكو متمد، داميان لورينى، ستيفان فيرهولست، إليزابث ماكوا،
بيبا نوريس، بريجيت جالوف، ألفونسو جوموسيو داجرون، موفيك كابريرا -
باليزا، سالى بورش، أموجوزيف، كاندجى كاتيرا، جمال الدين ناجى،
ثارلاتش ماكجو ناجل، كاتى كوير، مارك هوايت هاوس، دروسيللا فيدكر،
إيفان سيجال، ديان سنجور، وفريقها فى معهد بانوس فى غرب أفريقيا،
وباتريك باتلر، ولويس بوتيللو، وكارين ويلكنز وجان سيفيس، وفوكر هانوش،
وآرنى هنتز وستيفانيا ميلان، وبول فالزونى وأنطونيو لامبينو، وديفيد بيج
وويليام كرولى، وسوزان زايده، وأوى هازيرنك، ونيك كولرى، وروث نير توماسيللى
(كرسى اليونسكو للاتصالات فى جنوبى أفريقيا، دراسات الثقافة والاتصالات
والإعلام، جامعة كوازولو - ناثال). كما قدم جوستافز جوميز (مدير قانونى،
أمارك أمريكا اللاتينية) رؤى ثاقبة قيّمة عن قسم الإرسال الإذاعى والتليفزيون
المجمعى فى الدليل، والتي تراءت فى المسودات اللاحقة.

وبالاستفادة من مدخلاتهم، نُقِّح المؤلفون المخطوط وأعدوه لتقديمه لاجتماع النظراء الرسميين الذى عقده البنك الدولى فى واشنطن العاصمة فى ٢٩ يناير ٢٠٠٧. وكانت عملية استعراض النظراء شاملة ومتلاحمة وميزت مفترق طريق، حيث إن تلك كانت هى المرة الأولى التى تعاون فيها إخصائون أقدم من كل الإدارات الرئيسية فى البنك لتحديد نهج البنك إزاء إصلاح سياسة وسائل الإعلام والإذاعة والتلفزيون باعتبار ذلك قضية إنمائية سائدة. وقد مكّن هذا المطبوع من أن يعكس منظورا جماعيا. وإضافة لمؤلفى الكتاب والمستشارين، حضر الأشخاص التالية أسماؤهم الاجتماع ويستحقون شكرا خاصا على تعليقاتهم عميقة التفكير: ميشيل دى نيفرس، تشير (مدير، برامج القطاعات والموضوعات، معهد البنك الدولى) ستوتى خيماني، داريث لوكسلى (إخصائى أقدم فى الاتصالات السلكية واللاسلكية، شعبة السياسة، الاتصالات السلكية واللاسلكية والمعلومات بالبنك الدولى للإنشاء والتعمير، البنك الدولى)، أديسناولا أودوجيىمى (وباولو مينالوبولس (مسئولان أقدم للاتصالات، اتصالات التنمية، البنك الدولى)، ريك ميسيك، ومارك نيلسون (مسئولا عمليات أقدم، برامج القطاعات والموضوعات، معهد البنك الدولى). وقدمت ميشيل دى نيفرس إشرافا رائعا على استعراض النظراء هذا. وكانت التعليقات المكتوبة للفاحصين السابق ذكرهم، وكذلك تعليقات رومين اسلام (مدير، تخفيض أعداد الفقراء والإدارة الاقتصادية، معهد البنك الدولى) وسحر كبونده، وجونيتر هيدنهوف، عوناً كبيراً فى تشكيل المخطوط النهائى.

وأخيرا، أجرى الناشر استعراضا خارجيا للنظراء للمخطوط المعتمد الذى أسفر عن استعراض داخلى للنظراء فى البنك الدولى. ويستحق شكرا خاصا، منا فاحصين خارجيين رسميين من النظراء للمخطوط النهائى، البروفيسور روث - تير توماسيلى وجيمس دين. وصرح هذان الفاحصان للطبعة أن تكشف عن هويتها بعد إكمال الفحص بغية توفير مزيد من التغذية المرتدة. وكانت تعليقاتهما

المعاونة وأفكارهما الحاسمة قيمة لأقصى حدّ. كما يود فريق نشر الدليل أن يشكر بروس جيرارد (مؤسس، أجنسيا أنفورما تيفا بولسار، والباحث السابق في جامعة دلفت للتكنولوجيا) على استعراضاته وإسهاماته في المخطوط النهائي.

ونود بالمثل أن نعرب عن تقديرنا لمطابع جامعة ميتشجان، وبصفة خاصة فيل بوتشودا (مدير، مطابع جامعة ميتشجان) على التعاون والاهتمام بنشر هذا الدليل مع البنك الدولي وإدراجه في سلسلة "عالم وسائل الإعلام الجديد". ويمكننا نشر هذا الكتاب من قبل البنك الدولي ومطابع جامعة ميتشجان من الوصول لمجتمع التنمية الدولي العريض والممارسين من الخبراء في ميدان الاتصال، والذين يلعبون دورا مهما في تفسير وتشكيل سياسة الإعلام باعتبارها شاغلا إنمائيا أساسيا.

مقدمة

تقع قرية مادا نبوخارا في نيبال على التلال الواقعة عند سفوح جبال الهيمالايا، وتبعد ١٠٠ كيلو متر، من مسقط رأس بوذا. وهي على مسيرة طويلة من أقرب طريق. وينتهي طريق مترب إلى منحدر التل ممثدا للقرية، مارا بالبيوت والمباني الملحقة والمعابد ومشارب الشاي والورش والمتاجر. وفيما يجاوز مركز القرية يؤدي طريق ضيق يمتد خلال الغابات إلى قمة التل، حيث يقع مبنى من الأجر الأبيض قريبا من سارية حمراء طويلة. ذلك هو مقر إذاعة مادا نبوخارا. ويوجد في داخله ستوديو بسيط للإذاعة يعمل ببطاريات شمسية ومولد احتياطي. ويحشد فريق من المنتجين المحليين، يبث إرساله باللغة النيبالية ولغات محلية أخرى، مشاركة المجتمع المحلي في برامج إعلامية وتربوية وكذلك ترفيهية. وتبث إذاعة مادا نبوخارا إرسالها عبر المجتمع الزراعي المحلي الذي لا تتوافر فيه فرصة الحصول على الكهرباء والهاتف سوى لقلّة من الناس. ومع ذلك، يوجد حاليا لدى كل الأسر تقريبا جهاز استقبال إذاعي. وأصبحت الإذاعة بشبكة من نوادي المستمعين ومراسلي المناطق، الوسيلة الأساسية للاتصال المحلي ومناقشة قضايا التنمية المحلية. وحسبما جاء في مسح مستقل للمستمعين^(١)، يسهم راديو مادا نبوخارا، الذي بدأ إرساله في أبريل ٢٠٠٠، في تحسين التقنيات الزراعية وتقليل التفرقة الاجتماعية، وزيادة الوعي بحقوق المرأة، ويحسن فرص الحصول على الأنباء والمعلومات. كما أنه صوت للسلام والحوار والديمقراطية في وجه المنازعات والاضطرابات السياسية.

(١) جوراجين، أفاق النهوض بالمساواة والتنمية والعدالة الاجتماعية من خلال إذاعة تضمين التردد (كاتمندو: أم أس نيبال- الرابطة الدانمركية للتعاون الدولي، ٢٠٠٥).

إن راديو مادانا نيوخارا هو مجرد واحد من آلاف من هيئات الإذاعة على النطاق العالمي التي تعد مساهمتها في التنمية قابلة للقياس وكبيرة على حد سواء، والتي كان ظهورها ثمرة للإصلاح السياسى والتغيير الاجتماعى الديمقراطى. وقد تم وضع هذا الدليل، الإذاعة والتلفزيون بين حرية الرأى والخضوع للمساءلة: نهج مراعاة المصلحة العامة فى وضع السياسات والقوانين والتنظيمات، لإلقاء الضوء على القضايا المعنية وآثارها على المجتمع المدنى. وقد حفزنا على إصدار هذا الدليل، نمو وسائل الإعلام، مما وفر فرصة للتعبير عن الرأى للأشخاص المستعبدين فى معظم البلدان وفى كل أقاليم العالم، ونفذ وسائل الإعلام البازغ فى الصراع العالمى ضد الفقر والظلم الاجتماعى. إن مناخا حرا ومستقلا وواقعيًا لوسائل الإعلام، يوفر الوسائل والحوافز لأوسع مشاركة، يمكن أن يكون له تأثير عميق على فرص الناس للحصول على المعلومات والخدمات، وفهم حقوقهم والقدرة على ممارستها، والمشاركة فى القرارات التى تؤثر على حياتهم، وإخضاع من يحتلون مواقع السلطة والمسئولية للمساءلة. ويتراءى هذا فى اعتراف متنامٍ فى سياق التنمية الدولية، بالأهمية المحورية لنظم الاتصالات فاعلة وشاملة للجميع.

إن لوسائل البث، الإذاعة والتلفزيون دورًا فريدًا وخاصًا تلعبه فى تعزيز الحوكمة والخضوع للمساءلة، وتوفير فرصة للفقراء والمجتمعات المهمشة للتعبير على حد سواء. وإضافة لوسائل التعبير التقليدية، فإن "فرصة التعبير" أو "الصوت" فى هذا السياق تعنى توافر القدرة والفرصة والموارد لمختلف أقسام المجتمع على أن تعرب للحكومات عن احتياجاتها وتصورها لنوعية الحوكمة، وتمثيل وجهات نظرها فى وسائل الإعلام السائدة، وتطوير وسائل الإعلام الخاصة بها. إن وسائل البث كما نحاجُ فيما بعد، ملائمة وسهلة المنال بصفة خاصة بالنسبة للمجتمعات النائية، وللأقليات الثقافية واللغوية، وللأشخاص الفقراء جدا والأمينين. والسياسات والقوانين والتنظيمات والإجراءات العامة الأخرى التى تحكم وسائل الإعلام محورية بالنسبة لقدرتها على القيام بذلك الدور، وتشكل المحور الرئيسى لهذا الدليل.

ويحدد هذا الدليل بالتفصيل نهج مراعاة المصلحة العامة لدعم وسائل البث الحرة والمستقلة والتعددية. وهدفه هو توفير مرشد بشأن كيفية تصميم السياسة والإطار القانوني والتنظيمي الذي يمكن أن يسهم في تحقيق أهداف المصلحة العامة مثل شفافية الحكم وخضوعه للمساءلة أمام الناس، وتعزيز نوعية النقاش العام والمشاركة فيه، وزيادة فرص الأشخاص المهمشين على تطوير وجهات نظرهم والإعراب عنها. ويستند الدليل إلى تجارب طائفة عريضة من البلدان في كل مناطق العالم والتي توضحها على نحو مسهب الأمثلة المستمدة من المستوى القطري للسياسات والقوانين والتنظيمات.

والقصد من الدليل هو توفير أداة لإصلاح وسائل الإعلام خاصة في الديمقراطيات النامية والتي تمر بمرحلة انتقال. وفي الوقت نفسه، فإنه لابد وأن يكون مفيداً في كل مكان يتطلع فيه الناس لديمقراطية أعمق، أن بناء الديمقراطية عملية مستمرة، طويلة الأجل عادة. وينبغي أن يكون النهوض بوسائل إعلام حرة وتعددية ومستقلة جزءاً محورياً منها. ولا ينبغي تركه إلى ما بعد تغيير النظام القانوني أو ترسيخ المواقف الديمقراطية، بل لابد بالأحرى أن يشكل جزءاً لا يتجزأ من جهود إصلاح النظام الاجتماعي والمؤسسي وبناء الديمقراطية في كل جوانبها. وفي حين أن الدليل في حد ذاته قد لا يكون قابلاً للتطبيق بشكل مباشر في الديكتاتوريات أو في مناطق الحروب^(٢)، فقد يمكنه أن يساعد في توجيه الإستراتيجيات في بلاد - مثل تلك التي تمر بمرحلة انتقال أو تسترد عافيتها من المنازعات - جرت فيها إقامة المؤسسات الديمقراطية.

ويتبنى الدليل نهجاً معيارياً - يتعلق بالممارسة الجيدة- ولكن يتعين إبداء ملاحظتين آخرين فيما يتعلق بتطبيقه. الأولى هي أن مناخ وسائل الإعلام

(٢) للاطلاع على مزيد من المناقشة لهذه النقطة، انظر بوتزل وفان ديرزوان، لماذا لا تجدى قوالب تنمية وسائل الإعلام في الدول التي تعاني أزمة (لندن: مركز بحوث الدول التي تعاني من أزمة، ٢٠٠٥).

والاتصالات مناخ ديناميكي، يتعرض للتغيير السريع في كل مكان تقريباً. والثانية هي أنه توجد فروق كبيرة ليس فقط في مدى تطور وسائل الإعلام وإنما أيضاً في وتيرة التغيير، وتوجد هذه الفروق فيما بين البلدان وفيما بين مختلف مجموعات السكان داخل البلاد على حد سواء. وبهذا فإن الأدوات نفسها لا توفر، ولا يمكن أن توفر حلاً من مقاس واحد يلانم الجميع" وينبغي إعادة النظر فيها لحد كبير لتستجيب للمناخ المتغير.

ويقدم الباب الأول عرضاً عاماً لمبرر نهج مراعاة المصلحة العامة ودوره في تعزيز الحوكمة والتنمية "إبداء الرأي". ويجري شرح وتبرير التركيز على الإذاعة والتلفزيون على أساس اتساع نطاق وصولهما وأهميتهما بالنسبة لحياة الناس. ويرد وصف لقطاعات البث المختلفة، إلى جانب اتجاهاتها وخصائصها الأساسية. ثم ينتقل الباب الأول إلى استعراض إقليمي لخصائص البث واتجاهاته وينتهي بتلخيص الأدلة على ظهور أنموذج في سياسة البث وتنظيمه.

وجرى تحديد المبادئ التوجيهية للممارسة الجيدة في البابين الثاني والثالث. وليس القصد من ذلك الالتزام بما ورد فيه حرفياً، وإنما الرجوع إليه بصورة انتقائية بالنسبة للقضايا ذات الأهمية. ولتيسير هذا الإبحار، تم تنظيم الممارسات الجيدة تحت عناوين واضحة ووصف سمات المناخ القانوني والسياسي والتنظيمي الذي يعد مهماً بصورة حاسمة بالنسبة للتنمية ووسائل الإعلام للمصلحة العامة. ومع الاعتراف بأن الإصلاح ينطوي بالضرورة على عمليات تغيير اجتماعية وسياسية ومؤسسية تستغرق وقتاً، وتقتضي تكيفاً مع الظروف والمصالح المحلية، فإن هذه الموضوعات توفر إطاراً يمكن أن يساعد في توجيه عمليات التقييم للوضع القائم ويوفر خيارات للإصلاح.

ويعرض الباب الثاني المناخ العام الذي يمكن وسائل الإعلام والاتصالات من أسباب القوة، بما في ذلك معايير حرية التعبير والحصول على المعلومات،

واستخدام قانون القذف وإساءة استخدامه، وقواعد المضمون العامة التى تنطبق على كل وسائل الإعلام، بما فى ذلك وسائل الإعلام المطبوعة والصحفية.

والباب الثالث مكرس خصيصا للبت، بما فى ذلك دور هيئات التنظيم، وقواعد مضمون البت، والقطاعات المتميزة والتى تشيع الإشارة إليها باعتبارها هيئة عامة أو هيئة مجتمعية لا تستهدف الربح أو قطاعا خاصا تجاريا، وكذلك تنظيم طيف البت وقنواته.

وبعد مقدمتين موجزتين للباين الثانى والثالث، تسبق كل فصل قائمة مراجعة للممارسات الجيدة. وقد تم تطوير وشرح عناصر الممارسة الجيدة أثناء السرد، وجرى تدعيمها بأمثلة قطرية تصور تطبيقها. وتشكل هذه الفصول جوهر الدليل وتوفر طقم عدة للمشاركين فى تحليل إصلاحات وسائل الإعلام والاتصالات ومناصرتها ووضع السياسات اللازمة لها.

ويمثل الجزء الأخير من الدليل جدول أعمال للبحوث التى يقصد منها علاج الافتقار إلى بيانات ومعلومات وثيقة الصلة ومنتظمة عن البت، والذى ووجه خلال عمليات إجراء البحث والتصنيف لهذا الدليل. وينتهى بعرض بعض الخيارات والفرص العملية لتوفير المساعدات الإنمائية لدعم نهج أكثر ترابطا من الناحية المنطقية لإصلاح البت تحقيقا للصالح العام.

الباب الأول

الحكومة والإذاعة والتلفزيون والتنمية

الفصل الأول

الحكومة والتنمية ووسائل الإعلام

الهدف الأول لهذا الدليل هو وصف المناخ الذى يوفر أسباب القوة لنهج مراعاة المصلحة العامة إزاء وسائل الإعلام، وبصفة خاصة الإذاعة والتليفزيون. وتم تكريس اهتمام خاص لبيان كيف تستطيع وسائل الإعلام تعزيز الخضوع للمساءلة فى الحوكمة وتسهم فى التنمية والقدرة على إبداء الرأى، خاصة بالنسبة للمحرومين من الفرص المتكافئة فى المجتمع.

ويحدد هذا الفصل نهج المصلحة العامة إزاء وسائل الإعلام، ويصف علاقته بالحوكمة والخضوع للمساءلة والتنمية. ويتقصى كيف يمكن لهذا النهج أن يسهم فى الحوكمة الجيدة، وفى التنمية، وفى تحقيق الأهداف الاجتماعية والثقافية الأعرض. ويصف بعض الخصائص الأساسية لوسائل الإعلام التى يستند إليها نهج المصلحة العامة، ويتضمن تأملاً لعوامل المناخ الأعرض التى تقضى لهذا، ثم يرد تعليق ختامى على الدعائم المعيارية للدليل.

الصالح العام

إن فكرة الصالح العام فى وسائل الإعلام ليست جديدة. وهى تتغير على مر الزمن وعند النظر إليها من منظورات مختلفة. ومن ثم فإن تعريفها ليس واضح المعالم.

يمتد مفهوم الصالح العام فى وسائل الإعلام للوراء على الأقل إلى وقت ظهور البث الإذاعى فى مطلع القرن العشرين، باستخدامات مختلفة تعمل لصالحه أو ضده. ويورد تقرير رسمى صدر فى كندا، وهى بلد لا يزال شديد الانشغال بالصالح العام فى

مجال سياسة البث، عدة مصادر تكمن وراء صعوبة تحديد الصالح العام.

وفى مجال البث، استخدمت طائفة واسعة من التعريفات للصالح العام، تتراوح من هذا البيان البسيط الذى صدر فى ١٩٦٠ عن فرانك ستانتون مدير سى بى إس وهو: "إن برنامجا يهتم به جانب كبير من النظارة هو بحكم هذه الحقيقة يتفق مع الصالح العام" (ورد فى مؤلف فرنلى، ص ٢٩١)^(١)، إلى المثال الأكثر إحكاما الذى صاغه المنظم الأسترالى جاريث جرينجر: "إن الصالح العام هو الصالح الذى يجب على الأقل أن تقبله الحكومات والبرلمانات والقائمون بالإدارة فى بلدان الحكم الديمقراطى وتدرجه فى القوانين والسياسات والقرارات والإجراءات لضمان السلام والنظام والاستقرار والأمن للأشخاص والممتلكات والبيئة وحقوق الإنسان من أجل الرفاهية الشاملة للمجتمع والأمة، وهو ما يسمح من خلال الدستور والانتخابات، للمواطن الفرد بأن يجدد ويتدبر موافقته وقبوله لأن يحكم ويدار" (محاضرة تذكارية، ص ٢٩). وبعد ذلك يمضى جرينجر للقول: "بعد ثمانين عاما من البث، فإن قضايا الصالح العام التى كانت تعتبر منضوية فى استخدام طيف البث لا تزال لحد كبير بدون تغيير على الرغم أن طرق تعبيرنا عنها قد تتطلب نوعا من إعادة الصياغة"، (ص ٤٣)^(٢).

وهكذا، فإن ضمان قدرة وسائل الإعلام على الإبقاء على تركيزها الأول فى خدمة الصالح العام ليس سهلا بأية حال، فقد طفقت الحكومات وجهات البث تجاهد من أجل ذلك عقودا طويلة. وذلك لأن فضاء وسائل الإعلام - التوسط التكنولوجى للاتصال بين الناس - فيما خلا دول الاستبداد، تحتله مجموعات مصالح متضاربة،

(١) فريد دبليو. فرنلى، بسبب ظروف تخرج عن سيطرتنا (نيويورك: راندم هاوس، ٢٦٧)، ٢١٩.

(٢) سيادتنا الثقافية. القرن الثانى من البث فى كندا (كندا، مجلس العموم، اللجنة الدائمة المعنية بتقرير

التراث الكندى ٢٠٠٣)، ٥١٨، متاح على

http://friends.ca/News/Frnieds_News/archives/articles06110311.asp.

(المصدر مذكور فى محاضرة تذكارية، متاح فى <http://www.fas.umontreal.ca>)

لا يستهدف أى منها بغير لبس الصالح العام بل يدعى كل منها أحيانا أنه يفعل ذلك.

فى سياق المصالح المتضاربة لمختلف أصحاب المصالح، يرمى نهج مراعاة الصالح العام لضمان أن رفاهية عامة الناس جميعا تظل فى الصدارة عند صياغة وتنفيذ السياسة القانونية، والناسخ التنظيمى بالنسبة لوسائل الإعلام.

بعبارة أخرى، إن الحكومات والأحزاب السياسية، والكيانات التجارية الخاصة والمجموعات المختلفة فى المجتمع المدنى يرتبط كل منها بوسائل الإعلام بطرق متباينة،

وتركز على الفرص والمخاطر التى تواجه أهدافها هى الخاصة. ومن المحتم، أن تولد مؤسسات الإعلام نفسها، سواء كانت كبيرة أم صغيرة، ديناميات ومصالح داخلية وخارجية خاصة بها. ولكل من أصحاب المصلحة فى المجتمع أهداف عامة مختلفة وتحظى بأنواع ومستويات مختلفة من الموارد. ولو تركت الأمور لما يتوافر لهم من وسائل، فإن المشهد الإعلامى يمكن أن يفى بكثير من الأهداف العامة، ولكن ربما لا يفى بتلك الأهداف الأشد أهمية بالنسبة للمجتمع فى زمن معين. وإضافة إلى الحاجة العامة المستمرة لإطلاع الجمهور على مجريات الأمور، فقد تنشأ عن ظروف خاصة، منازعات وتطورات اقتصادية ولحظات من الأزمات الديمقراطية والنمو تحيط بذلك. ويوفر كل هذا مبررات لوضع السياسات والتنظيمات التى تحقق الصالح العام الأعرض.

وهدف التنظيم بما يتفق مع الصالح العام، وبصفة خاصة الأخذ بنهج مراعاة الصالح العام إزاء وسائل الإعلام، هو شق طريق يوفق بين هذه المصالح، ويشجع ويوفر حوافز، ويفرض عند الضرورة التزامات وقيودا على كل مجموعة، فى حين يفلت من استحواذ أية مصالح بعينها عليه. وهناك بعض المفارقة فى حقيقة أن أولئك المكلفين بحكم الضرورة بالقيام بالدور الأول فى الأخذ بنهج الصالح العام إزاء وسائل الإعلام - الحكومات - هم أيضا من بين من لديهم أقوى دافع للانحراف بها نحو تحقيق غاياتهم الخاصة. وحتى لو توافر خير النيات، فإن النجاح

فى التفاوض بشأن تحقيق هذا التوازن ليس مؤكدا تماما. بيد أنه فى ضوء ما هو موجود على المحك بالنسبة للمجتمع، فإن محاولات وضع الأمور فى نصابها الصحيح قمين ببذل أقصى الجهود فى سبيله.

ويحاول فينتوك التوصل لنظرة عامة عن نهج الصالح العام والقيم المرتبطة به^(٣)، وتحديد الإطار النظرى، والمؤسسى لخطاب هادف تجاه هذه القيم وللنظر فى السياسات الفاعلة فى الدفاع عن الحقوق". ويحدد موضوعا يتكرر عبر كل القطاعات:

يمكن وصف الخط المشترك الممتد عبر دعاوى الصالح العام بالنسبة لتنظيم وسائل الإعلام على خير وجه، بأنه إثراء للمسعى الدستورى الأعرض لتحقيق مشاركة المواطنين الفاعلة. ويمكن مساواة المشاركة الفاعلة بالمشاركة المستتيرة، وتتطلب هذه بدورها جعل طائفة متباينة من الآراء متداولة، وفى المتناول لطائفة واسعة من السكان لأقصى حد ممكن بغية إتاحة الفرصة للمقارنة والقياس^(٤)، (التوكيد مضاف).

ويبنى الدليل على فكرة المواطنة الفاعلة باعتبارها محور نهج الصالح العام إزاء وسائل الإعلام. ونحن نبسط هذا المفهوم على نحو بيز، لإظهار قدرة وسائل الإعلام على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من خلال تحسين الحوكمة والخضوع للمساءلة أمام الجمهور، وبناء مواطنة مستتيرة ومشاركة، وتعزيز إدماج المجموعات المهمشة، ودعم ثقافة وهوية التسامح والتنوع والإبداع.

(٣) مايك فينتوك ومايك فارنى، تنظيم وسائل الإعلام، الصالح العام والقانون، الطبعة الثانية (مطابع جامعة أدنبره، ٢٠٠٦)، ٦.

(٤) مايك فينتوك، تنظيم ثورة الإعلام: سعي وراء الصالح العام* جيلت (١٩٩٧)، ٣.

والحاجة إلى القيام بإعادة النظر

يركز فج الصالح العام كما بسطناه هنا
خصيصا على إسهامه المحتمل في الحوكمة،
والتنمية والثقافة والمهوية.

وإعادة تقييم لمفهوم الصالح العام في
مجال البث ليلانم الظروف الراهنة
والاحتياجات الحالية، موضوع هذا الدليل.

واستنادا إلى تعريفنا العلمي السابق عرضه، نركز على إمكانات وسائل الإعلام في
مجالين عريضين: فننظر أولا في الإسهام الذي يمكن أن تقدمه وسائل الإعلام في
تحقيق الحوكمة الجيدة والخضوع للمساءلة أمام الناس، وعلاقة ذلك غير المباشرة
بعملية التنمية. وننظر ثانيا، وفيما وراء الحوكمة، في تقاليد وممارسات استخدام
وسائل الإعلام بصورة مباشرة لتحقيق أهداف التنمية، وكذلك التأثير المتنامي الذي
تمارسه وسائل الإعلام على التطور والتغير في المجال الثقافي الأعرض.

والصالح العام لا يمكن معاملته باعتباره مفهوما جامدا غير ملتبس، حتى مع
تطور مفهوم الجمهور، حيث إن وسائل الإعلام نفسها تتغير أحيانا بسرعة كبيرة،
وتتغير ظروف واحتياجات المجتمع الإنمائية. لكن هذه الجوانب الأساسية لنهج
الصالح العام إزاء وسائل الإعلام - وتأثيرها المحتمل على الحوكمة والتنمية
والثقافية - باقية.

وسائل الإعلام والحوكمة

أصبح تعزيز آفاق الحوكمة الجيدة في سياق التنمية هدفا رئيسيا بالنسبة
للحكومات والقوى الفاعلة غير الحكومية والمنظمات الدولية في السنوات الأخيرة.
ورغم أن استخدام مصطلح الحوكمة قد تباين، فهناك اتفاق عام على أنه يمتد لما
وراء عمليات الحكومات ليشمل طائفة عريضة من المؤسسات الاجتماعية، ويشمل
بالضرورة أخذ المواطنين والمواطنة بعين الاعتبار. وقبل الشروع في السعي من
أجل فهم العلاقة بين وسائل الإعلام وهذه الأمنيات، يتعين التوقف لتدبر مفهوم
"الحوكمة الجيدة" نفسه.

ويعرف البنك الدولي الحوكمة كما يلي

التقاليد والمؤسسات التي تُمارس بها السلطة في بلد ما لتحقيق الصالح العام. ويشمل هذا (١) العملية التي يتم بها اختيار هذه السلطة ومراقبتها واستبدالها، (٢) قدرة الحكومة على أن تدير بطريقة فاعلة مواردها وأن تنفذ سياسات سليمة، (٣) احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينهم^(٥).

ويركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على بيان مصالح الناس كالتالى

الحوكمة هي نظام من القيم والسياسات والمؤسسات التي يدير بها المجتمع شؤونه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من خلال التفاعلات داخل وفيما بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وهي الطريقة التي ينظم بها المجتمع نفسه لاتخاذ القرارات وتنفيذها - تحقيق الفهم المتبادل والاتفاق والعمل معا. وتشمل آليات وعمليات تتوافر للمواطنين والمجموعات للإعراب عن مصالحهما، وتسوية خلافاتهما وممارسة حقوقهما والتزاماتهما القانونية^(٦)، والحوكمة الجيدة حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تتعلق بالعمليات وكذلك بالنتائج، بالعمليات

القائمة على المشاركة، والشفافية والخاضعة للمساءلة والكفاءة، والتي تشمل القطاع الخاص والمجتمع المدني أيضا وكذلك الدولة^(٧). كذلك، فإن الحوكمة الجيدة ضرورية للتنمية، وتسير لهذا الاتجاه حاليا أدلة تجريبية كثيرة.

تتعلق الحوكمة الجيدة بكل من النتائج والعمليات القائمة على المشاركة، والشفافية والمساءلة والكفاءة وتشمل كل المجموعات الأساسية في المجتمع.

(٥) البنك الدولي، شئون الحوكمة ٢٠٠٧، فى <http://info.worldbank.org/governance/wgi2007/>

(٦) مذكرة إستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الحوكمة من أجل التنمية البشرية، ٢٠٠٤.

(٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شبكة الإدارة والحوكمة (MAGNET) (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ١٩٩٨).

وتوضح دراسة لكاوفمان^(٨)، أنه لا توجد فقط درجة عالية من الارتباط بين مؤشرات الحوكمة^(٩) الستة، ومؤشرات التنمية المستخدمة على نطاق واسع مثل دخل الفرد^(١٠). وإنما يوجد أيضا تأثير سببي إيجابي للحكومة الجيدة على نتائج التنمية. وتحتاج الدراسة بأن الحوكمة السيئة "أصبحت قيذا محوريًا يعترض النمو والتنمية حاليا في كثير من الأوضاع" وتخلص إلى أن:

البلد الذي يحسن بصورة كبيرة أبعاد الحوكمة مثل حكم القانون ومكافحة الفساد ووضع منظومة للتنظيم، ويسمح بإبداء الرأي ويتيح الخضوع للمساءلة الديمقراطية، يمكنه أن يتوقع حدوث زيادة مثيرة في دخل الفرد فيه، وغير ذلك من الأبعاد الاجتماعية^(١١).

وتبين البيانات المعروضة أن مكاسب النمو قد ترتفع إلى ٤٠٠ في المائة إذ حدث تحسن في الحوكمة قدره انحراف معياري واحد، وتلك نتيجة كبيرة بدرجة عالية^(١٢).

لذلك، فليس من المستغرب أن أصبح الدور المحتمل لوسائل الإعلام في تحسين الحوكمة والخضوع للمساءلة مجالا لاهتمام المجتمع الدولي للتنمية.

(٨) د. كاوفمان، تراجع الحوكمة: التحدي التجريبي (واشنطن العاصمة، معهد البنك الدولي، ٢٠٠٣).

(٩) هذه هي: إبداء الرأي والخضوع للمحاسبة الخارجية والاستقرار السياسي وغياب العنف وفاعلية

الحكومات، وغياب العبء التنظيمي، حكم القانون ومكافحة الفساد.

(١٠) كاوفمان، ١٢، جدول ٢ متاح في:

<http://www.worldbank.org/wbi/governance/pdf/govredux.pdf/>.

(١١) المرجع المذكور، ٢٥.

(١٢) المرجع المذكور، ٢٦.

إن فكرة أن وسائل الإعلام تستطيع بالمعنى العام أن تنهض بالحوكمة الجيدة ليست فكرة جديدة. فقد حاج أمارتيا سن، الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل، بصورة مستمرة وقوية منذ مطلع الثمانينيات بأنه لم تحدث مطلقا مجاعة كبيرة في أى بلد مستقل به شكل ديمقراطى من الحكم وصحافة حرة نسبيا^(١٣). واستند سن فى مقال له نشر احتفالاً باليوم العالمى لحرية الصحافة فى ٢٠٠٤، على بحثه عن المجاعة فى الهند ليقول:

لم تكن مجاعة البنغال التى شهدتها وأنا طفل ناجمة عن افتقار الهند المستعمرة للديمقراطية فحسب، وإنما نتجت أيضا من جراء القيود القاسية على الصحافة الهندية التى عزلت حى البرلمان فى بريطانيا عن البؤس فى الهند البريطانية. ولم تحظ الكارثة بالاهتمام إلا بعد قرار إيان ستيفنز، المحرر الشجاع فى صحيفة ستيتمان أوف كالكتا (المملوكة للبريطانيين آنذاك) الخروج على المؤلف بنشر تقارير مصوّرة وافتتاحيات لاذعة فى ١٤ و ١٦ أكتوبر ١٩٤٣. وأعقب ذلك حالة من الاضطراب فى الدوائر الحاكمة فى الهند البريطانية واستعرت المناقشات البرلمانية فى وستمنستر. وأعقب ذلك بدوره البدء - وبعد طول غياب - فى اتخاذ ترتيبات للإغاثة العامة. وعندئذ انتهت المجاعة، لكنها كانت قد قتلت هذه المرة الملايين بالفعل^(١٤).

ويدرج برنامج الأمم المتحدة الإنمائى والبنك الدولى على حد سواء وسائل الإعلام ضمن المؤسسات والآليات التى يمكن أن تسهم فى تحقيق الحوكمة الجيدة، بالتعريفات السابقة وغيرها. وفى مقدور وسائل الإعلام أن تؤدي مهام عديدة

(١٣) انظر على سبيل المثال، أمارتيا سن، الفقر والمجاعات: مقال عن الاستحقاقات والحرمان (أوكسفورد: كليرندون برس، ١٩٨١)، وأمارتيا سن، التنمية باعتبارها حرية (نيويورك: أنكور بوكس، ٢٠٠٠).
(١٤) أمارتيا سن، "ما الهدف من حرية الصحافة؟" (باريس: الرابطة الدولية للصحف، ٢٠٠٤).

حاسمة فى سياق الحوكمة والإصلاح، بما يتداخل مع ويدعم عوامل أخرى مثل الحصول على المعلومات وحرية التعبير. وقد لخص بيبا نوريس، عندما كان مديرا لفريق الحوكمة الديمقراطية فى برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، ثلاثة أدوار أساسية لوسائل الإعلام تسهم بها المقرطة والحوكمة الجدية: كجهة رقابة على الأقوياء، تنهض بالخضوع بالمساءلة والشفافية والتدقيق العام، وكمُنبر مدنى للنقاش السياسى، ييسر الخيارات والإجراءات الانتخابية المستنيرة، لوضع جدول أعمال لصناع السياسة، بما يدعم استجابة الحكومات مثلا للمشاكل الاجتماعية وللاستبعاد^(١٥).

ويمكن لوسائل الإعلام أن تمارس مثل هذا التأثير، فى الظروف السلمية، من خلال نفوذها المباشر وغير المباشر على عدد من المحددات الأساسية للحوكمة: الحد من الفساد وتحسين الخضوع للمساءلة والشفافية، وتعزيز المشاركة المستنيرة فى العمليات السياسية، وتيسير وتدعيم السياسات والإجراءات الأدعى إلى الإنصاف والشمول.

ورغم أن التقييم المنتظم كان قليلا، فإن ثروة من الحالات الفردية تبين دور وسائل الإعلام فى فضح الفساد، الذى يعد قيدا كبيرا على التنمية. وفى بيرو، كانت الصحافة المطبوعة هى أول من ألقى الضوء على أعمال ألبرتو فوجيمورى الذى كان رئيسا للبلاد حينذاك بتحقيقات انتقادية.

(١٥) بيبانورس، دائرة حميدة (كامبردج، مطابع جامعة كامبردج، ٢٠٠٠)، ذكر فى مؤلف بيبانورس المعنون دور الصحافة الحرة فى النهوض بالمقرطة، والحوكمة الجيدة والتنمية البشرية (بحث قدم فى مؤتمر اليونسكو فى يوم حرية الصحافة العالمى الذى عقد فى كولومبو فى سرى لانكا، ٢-١ مايو ٢٠٠٦)، ٤.

الأمنلة وفيرة عن فضح وسائل الإعلام
للفساد والتلاعب في الانتخابات.

وقد كشفت التحقيقات عن نمط من الأعمال الآثمة والفساد بما في ذلك فرق الموت وطفغان العسكر والروابط بين بارونات المخدرات والصفوة السياسية.

وقد أعقب ذلك، وعلى نحو صارخ في ٢٠٠٠، إذاعة شرائط فيديو سجلها سراً رئيس جهاز الأمن في بيرو، على تليفزيون الكابل المخصص للمشتركين فقط، والتي تبين بيع الأصوات مقابل رشاوى. واستقال فوجيمورى فوراً بعد إذاعة هذا^(١٦).

وفي سيراليون، أذيع مسلسل السيد بومة، والذي يتناول فساد الشرطة المحلية على محطات الإذاعة الخاصة (KISS-FM و BO و SKY-FM) في فريتاون^(١٧). وأسفرت التغطية عن زيادة في الأجور لرجال الشرطة وإنشاء إدارة لشئون مجتمع الشرطة. وكانت نتائج الانتخابات الشفافة في غانا في ٢٠٠٠ ترجع جزئياً إلى جهود محطات الإذاعة الخاصة الكثيرة في البلاد. فقد راقب العاملون بها عمليات الاقتراع، وتمت إذاعة تقاريرهم عن الانتهاكات إلى جانب تقارير المواطنين، مما جعل من الصعب التلاعب في التصويت وعزز مصداقية النتائج^(١٨).

وفي بنجلاديش، لعبت وسائل الإعلام منذ استعادة الديمقراطية في ١٩٩١، دوراً محورياً في فضح الفساد في النظم المالية والمصرفية، وفي تصاريح البناء التي يمنحها الموظفون الفاسدون، والتلوث واسع النطاق بالزرنينخ، وفي عديد من المجالات الأخرى^(١٩).

(١٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٢: تعميق الديمقراطية في عالم مجزأ، ٧٦.

(١٧) انظر سيراليون: استخدام الإذاعة لمكافحة الفساد، متاح في:

<http://www.developingradiopartners.org/caseStudies/sierraLeone.html>.

(١٨) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٢: تعميق الديمقراطية في عالم مجزأ، ٧٦.

(١٩) محفوظ أنام، "وسائل الإعلام والتنمية في بنجلاديش: الفصل ١٥ في حق الإعلان: دور وسائل الإعلام الجماهيرية في التنمية الاقتصادية (سلاسل التنمية، معهد البنك الدولي، ٢٠٠٢).

والقضية هي أيضا قضية خضوع للمساءلة. فوسائل الإعلام تعزز خضوع الحكومات والقوى الفاعلة القوية الأخرى للمساءلة من خلال كشف ونشر القرارات والأحداث التي تؤدي إلى نتائج محددة،

تعزيز الخضوع للمساءلة بفتح عملية اتخاذ القرارات أمام الرأي العام وتحديد المنخرطين فيها.

خاصة النتائج التي تتعارض مع الصالح العام. وبطبيعة الحال، يزيد تحديد من هم المسؤولون والعمليات المتضمنة، الخضوع للمساءلة، ويتوقع أن يستطيع مثل هذا التحديد أن يسهم في صنع القرارات بصورة مسؤولة وتحقيق نتائج إيجابية للصالح العام.

بيد أن للشفافية عواقب تتخلل مجالات كثيرة. ويحاج جوزيف ستجلتز الحاصل على جائزة نوبل والخبير الاقتصادي الرئيسي السابق في البنك الدولي بأن "الانفتاح جزء جوهري من الحوكمة العامة"^(٢٠). وباستخدام مقولة هيرشمان عن "الخروج" و"الاقتراع"^(٢١)، يقدم فكرة أن الحكومات تستفيد عندما يمارس المواطنون الاقتراع.

السماح للناس بالإعراب عن سخطهم ومن ثم تعزيز الخدمات العامة.

وبصفة خاصة، فعندما لا يستطيع الناس الإعراب عن سخطهم من خلال الخروج (على خلاف ما يوجد في أسواق السلع التنافسية، فإن الحكومة تحظى باحتكار الخدمات العامة)، يمكن الإعراب عن السخط وممارسة الحوكمة الفاعلة من

(٢٠) جوزيف ستجلتز، "الشفافية في الحكم"، الفصل ٢ في الحق في الإعلان: دور وسائل الإعلام في التنمية الاقتصادية (سلاسل التنمية، معهد البنك الدولي ٢٠٠٢)، ٣١.

(٢١) أ. و. هيرشمان، الخروج والاقتراع والولاء، انخفاض انتخابات الإدارة العليا في منظمات الشركات والدول (كامبردج، إم آيه، مطابع جامعة هارفارد، ١٩٧٠).

خلال المناقشة المستتيرة والتفاعل بشأن السياسات المتبعة - الإعراب عن الرأى. والشفافية الكاملة حاسمة فى هذا. وإضافة لذلك، فإن عدم تماثل المعلومات داخل الحكومة وفيما بينها وبين الجمهور يؤدى إلى انعدام الكفاءة واتخاذ قرارات إدارية سيئة.

ويلاحظ سنجلتز أن الشفافية تعتمد على عدد من العوامل، مثل حرية تشريعات المعلومات ومؤسسات الإعلام العامة "الرامية إلى استكشاف المعلومات لفائدة الجمهور، والصحافة من أهم هذه المؤسسات الإعلامية" (٢٢).

وإلى جانب دورها فى تحقيق الخضوع للمساءلة والشفافية، تستطيع وسائل الإعلام أيضا أن تلعب دورا حاسما فى العمليات الديمقراطية التى تمثل جوهر الحوكمة الجيدة. ومن نتائج ذلك "وضع جدول للأعمال فى شكل دعم استجابة الحكومة، لكنه يتجاوز ذلك كثيرا. وفى مقدور وسائل الإعلام أن توفر الوسائل التى يستطيع الناس بها أن يعربوا عن آرائهم ويشاركوا فى المناقشة السياسية، مما يخلق فضاء حاسما يمكن أن يجرى فيه التداول العام بشأن الأمور التى تشغل البال. ويوفر هذا فرصا للناس للإعراب عن شواغلهم وأفكارهم لبعضهم البعض وللحكومة، وذلك دور مهم بصفة خاصة بالنسبة للمجموعات الفقيرة والمهمشة. وهكذا تتوافر لوسائل الإعلام إمكانية تعزيز "منبر مدنى" أو كما وصفه الفيلسوف وعالم الاجتماع يورجن هابرماس بأنه "مجال عام"، شبكة لتوصيل المعلومات ووجهات النظر" (٢٣)، يمكن فيه تقصى القضايا التى تؤثر على المجتمع والجماعة صراحة وبقوة، وتصفيته وتركيبتها بطريقة تدمجها فى الرأى العام" (٢٤).

(٢٢) سنجلتز، ٤٠.

(٢٣) يورجن هابرماس، بين الحقائق والأعراف (كامبردج، أم آيه، مطابع أم آى تى، ١٩٩٦)، ٣٦٠.

(٢٤) المرجع المذكور.

وهكذا، تتوافر الوسائل القادرة ليس لمجرد التأثير على جداول أعمال الحكومات، وإنما أيضا لدعم القدرة الشاملة للمجتمع على إجراء الحوار والنقاش السياسى، وتعزيز مشاركة الناس، بما فى ذلك المجموعات المهمشة فى عملية الحوكمة. وهذا التأثير يمكن أن يحدث بطرق بسيطة - فقد أذاعت محطات الإذاعة السابق ذكرها فى سيراليون سلاسل لتوعية الناخبين أسمتها الديمقراطية الآن، أسفرت عن زيادة أعداد الناخبين فى المناطق التى تستمع إليها عنهم فى الأجزاء الأخرى من البلد^(٢٥). ولكن على مرّ الزمن وفى الظروف السليمة، تستطيع وسائل الإعلام أيضا أن تساعد فى بناء الممارسات والثقافة فيما يخص الديمقراطية والحوكمة داخل المجتمع بأسره.

وسائل الإعلام فيما وراء الحوكمة

فيما وراء الحوكمة، تتخرط وسائل الإعلام فى ديناميات عدة يمكن أن تتضافر، وأن تتقاطع لتدعم التنمية والرفاهية الاجتماعية الشاملة بطرق مختلفة. ومما هو وثيق الصلة بهذا بصفة خاصة، دور وسائل الإعلام فى التقاليد الطويلة لوضع الاتصالات فى خدمة التنمية، وتنامى التأثير الذى تمارسه وسائل الإعلام فى تكوين القيم والتطور والتغير فى مجال الثقافة.

فمنذ أمد طويل يعتبر العاملون فى مجال وضع الاتصالات فى خدمة التنمية، وسائل الإعلام أدوات يمكن استخدامها فى النهوض بالتغيير الإنمائى، لكن كان ينظر إليها فى الغالب الأعم بصورة مستقلة عن سياسة وسائل الإعلام وعمليات تنظيمها. ومع ذلك، فقد تغير التفكير فى كيف يمكن استخدام وسائل الإعلام،

(٢٥) انظر سيراليون: استخدام الإذاعة لمحاربة الفساد، متاح فى:

<http://www.developingradiopartners.org/caeStudies/sierra Leone.html>.

وسائل الإعلام أيضا أدوات للتنمية، ويمكن استخدامها لتمكين المجموعات المهمشة من أسباب القوة من خلال مشاركة من أسفل الأعلى.

ولأى غايات محددة، بصورة كبيرة على مر السنين. وفي الأيام الأولى، كان كثيرون في هذا الميدان يفهمون وسائل الإعلام أساسا على أنها أداة لنشر المعلومات من أعلى لأسفل. وكان التحدى يتمثل في نقل "الرسائل"

الإنمائية حول موضوعات شتى مثل الوعي الصحى، والوقاية من الأمراض، والممارسات الزراعية، وإدارة المياه، والمسئولية البيئية. وانتقل التركيز أخيرا إلى قدرة وسائل الإعلام التى تمكن من أسباب القوة باعتبارها وسائل تتجه من أسفل لأعلى للنهوض بالمشاركة فى المجتمع وفى الحياة السياسية، خاصة فى المجتمعات المهمشة.

ومن هذا المنظور لا يطالب المواطنون بفرص للحصول على المعلومات فحسب، بل يطالبون أيضا بالقدرة على التشاور والتجاوب والمشاركة مع القادة وصناع الرأى أى أن يكون لهم صوت. فالمواطنون يحتاجون فرصا للوصول لوسائل الاتصال وجعل صوتهم مسموعا، كيما يستطيعون أيضا الحديث إلى بعضهم البعض، ومناقشة أوضاعهم وتطلعاتهم، وتطوير القدرة على المشاركة والعمل لتحسين فرص حصولهم على الخدمات والحقوق فى ظل القانون. ويولى هذا النهج التقدير للمعرفة المحلية، ويحترم الثقافات المحلية، ويجعل الناس فى موضع السيطرة على وسائل ومضمون عمليات الاتصال^(٢٦). وتدعو الدراسة

(٢٦) ألفونسو جومسيو - داجرون: الجذور والملائمة: مقدم إلى مقتطفات أدبية من CFSC فى مؤلف ألفونسو جومسيو - داجرون و.ت. توفت، محرران، الاتصالات من أجل التغيير الاجتماعى، مقتطفات: قراءات تاريخية ومعاصرة (نيوجيرسى: اتحاد الاتصالات من أجل التغيير الاجتماعى، ٢٠٠٦).

الرائدة "أصوات الفقراء"^(٢٧)، للاستماع لأصوات الفقراء بشأن تجربة الفقر. وتعتبر أن نقطة البداية بالنسبة لها هي الاعتراف بأن آراء الفقراء نادرًا ما كانت جزءًا من المناقشة السياسية.

ولاحظت الدراسة أن الرجال والنساء الفقراء واعون بصورة مرهفة بأن صوته ليس مسموعًا، وأنهم يفتقرون إلى المعلومات، وتنقصهم الاتصالات اللازمة للحصول على المعلومات. وتورد الدراسة كيف يناقش الفقراء عبر العالم كيف أن ذلك يضعهم في وضع غير موافٍ في التعامل مع الوكالات العامة، والمنظمات غير الحكومية والموظفين والتجار. وقد أوحى الدراسة بتفكير مستدير جديد بشأن نهج التمكين من أسباب القوة والمشاركة، تحديدًا بإظهار كيف أن الشمول، والوصول للأصوات، والحصول على المعلومات يمكن أن ينهض بالتلاحم الاجتماعي والنقّة، ويمكن من عمل المواطنين المستدير، ويحسن فاعلية التنمية^(٢٨).

إن استخدام الاتصالات لتحقيق التنمية هو عملية للحوار العام والخاص يحدد الناس خلالها من هم، وما يحتاجونه، وما يريدونه من أجل تحسين حياتهم. ويقع في موضع القلب منه افتراض أن الناس المتضررين يفهمون واقعهم أفضل من أي "خبير" من خارج مجتمعهم، وأنهم يمكن أن يصبحوا القادة الذين يوجهون عملية التغيير الخاصة بهم^(٢٩).

وتأتي الأدلة على فاعلية هذه النهج في المحل الأول من التحليل الكيفي، بما في ذلك الدراسات العرقية الوصفية، والتقييم القائم على المشاركة، وغير ذلك من

(٢٧) ديبانا رايان، روبرت تشامبرز، ميرا كاول شاه، وباتي بيتش، أصوات الفقراء: الصراخ عاليًا مطالبة بالتغيير (نيويورك، البنك الدولي/ مطابع جامعة أوكسفورد، ٢٠٠٠).

(٢٨) ديبانا رايان، التمكين من أسباب القوة وتقليل أعداد الفقراء: مرجع أولى (واشنطن، العاصمة، البنك الدولي، ٢٠٠٠).

(٢٩) المرجع المذكور.

مناهج البحث التى تقضى إلى نهج أكثر توجهاً نحو العمليات منها نحو المخرجات. وقد لفت عدد من الدراسات فى هذا الميدان بصفة خاصة الانتباه إلى الدور الذى تستطيع وسائل الإعلام المستندة للمجتمع المحلى أن تلعبه فى التمكين من أسباب القوة، وإتاحة فرصة المشاركة للناس والمجتمعات ممن يواجهون الاستبعاد والتهميش. وقد جمع تقرير مؤسسة فورد المعنون "إثارة الأمواج: قصص عن تسخير الاتصالات القائمة على المشاركة لخدمة التغيير الاجتماعى"^(٣٠)، ٥٠ دراسة حالة واستند بصورة مسهبة على قصص مشروعات الإذاعة والتلفزيون المجتمعية لتوفير تقرير ينبض بالحياة عن الناس والمجتمعات الذين يكرسون وسائل الإعلام للاستخدام كوسيلة للتمكين من أسباب القوة، والاعتماد على النفس، والحشد من أجل تحقيق التنمية والتغيير الاجتماعى.

تبين دراسات الحالة أن النهج القائمة على المشاركة يمكن أن تمكن المجتمعات أغلبية من أسباب القوة بدعم العمليات الديمقراطية الداخلية خصيصاً بالنسبة إلى المجموعات المهمشة، ويمكن أن تعزز احترام الذات، وتحمي القيم الثقافية، وتيسر تكامل العناصر الجديدة.

ويوفر التقرير ثروة من الأدلة على التأثير الإيجابى لوسائل الإعلام المستندة للمجتمع المحلى على حياة الناس الحقيقية. ويخلص التقرير إلى أن نموذج استخدام الاتصالات لتحقيق التغيير الاجتماعى ينطوى على تداعيين حاسمين بالنسبة للمشاركة فى التنمية يرتبطان بقضايا السلطة والهوية:

قضية تتعلق بالسلطة. تتداخل مقرطة الاتصالات مع قضية السلطة. وتسهم النهج القائمة على المشاركة فى وضع عملية اتخاذ القرارات فى أيدي الناس. كما تعزز قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة أفكارها بشأن التنمية بأفكار مخططة التنمية والعاملين الفنيين. وفى داخل المجتمع نفسه، فإنها تدعم تقوية العمليات الديمقراطية الداخلية.

(٣٠) ألفونسو جوموسيو - داجرون، إثارة الأمواج: قصص عن استخدام الاتصالات القائمة على المشاركة لتحقيق التغيير الاجتماعى (نيويورك: مؤسسة روكفلر، ٢٠٠١).

قضية تتعلق بالهوية. تسهم النهج القائمة على المشاركة خاصة فى المجتمعات التى كانت مهمشة، وخاضعة للقمع، أو ظلت ببساطة مهملة عقوداً طويلة، فى الاعتداد الثقافى بالنفس واحترام الذات. وهى تدعم النسيج الاجتماعى من خلال تقوية الأشكال المحلية والأهلية للتنظيم. وتحمى التقاليد والقيم الثقافية، فى حين تيسر تكامل العناصر الجديدة.

وهناك مجال ثان وثيق الصلة بهذا بصفة خاصة، هو الدور متزايد الأهمية الذى تلعبه وسائل الإعلام فى التنمية وتطور الأشكال الثقافية والهوية والتنوع. وفيما وراء فكرة نشر المعلومات والتسلية وحتى التربية، كان الدور الثقافى الأعمق لوسائل الإعلام، موضع اهتمام ودراسة كبيرين.

وقد خلاص تقرير عالى المستوى للمفوضية الأوروبية إلى أن: دور وسائل الإعلام يتجاوز كثيراً مجرد تقديم المعلومات عن الأحداث والقضايا المثارة فى مجتمعنا أو السماح للمواطنين والمجموعات بعرض حججهم ووجهات نظرهم: فوسائل إعلام الاتصالات تلعب دوراً فى تشكيل المجتمع أى أنها مسؤولة لحد كبير عن تشكيل (وليس مجرد الإعلان عن) المفاهيم، ونظم المعتقدات بل وحتى اللغات – المرئية والرمزية وكذلك الشفوية – التى يستخدمها الناس لإضفاء معنى على العالم الذى يعيشون فيه وتفسيره. ومن ثم، يمتد الدور الذى تلعبه وسائل الإعلام للتأثير فى تفكيرنا بشأن عن من نكون وبشأن الموضوع من العالم الذى نعتقد أنه يناسبنا (أو لا يناسبنا): بعبارة أخرى، إن وسائل الإعلام تلعب أيضاً دوراً رئيسياً فى تشكيل هويتنا الثقافية^(٣١). بل وقد يتجاوز تأثير مشاهدة التلفزيون طويلاً على الفرد تأثير السياق المباشر الذى يعيش فيه عليه. وقد حاج جورج جرنبر وهو

(٣١) المفوضية الأوروبية، تقرير لفريق عالى المستوى بشأن السياسة السمعية البصرية، رأى المفوض مارسيلينو أوريجا (بروكسل: المفوضية الأوروبية، ١٩٩٨)، ٤، ٥.

خبير دولى بارز فى تأثيرات التلفزيون، بأن مستهلكى وسائل الإعلام بإفراط يشربون فى الإعراب عن رأى بشأن العالم مستمد مباشرة من رأى وسائل الإعلام، حتى لو كان عالم وسائل الإعلام الذى يتعرضون له بعيدا نوعا ما عن واقع حياتهم اليومية^(٣٢).

فيما وراء الفرد، يمكن لوسائل الإعلام أن تؤثر على المعتقدات المشتركة وهوية المجموعة فى المجتمع، سواء كان مفتوحا، ومتسامحا وخلاقا أم لا.

ولا يظل تأثير وسائل الإعلام يجرى على مستوى الفرد فقط، أو حتى فى المحل الأول.

إذ يشير جيمس كارى، عالم الاتصالات إلى التأثير "الشعائرى" لقدرة وسائل الإعلام على إدامة المعتقدات والعلاقات بين من يصل إليهم. وفى رأيه أنه:

ترتبط الاتصالات بشروط مثل التقاسم والمشاركة، الاتحاد والزمالة، الاشتراك فى عقيدة واحدة، أن وجهة النظر الشعائرية ليست موجهة نحو توسيع نطاق الرسائل فى المكان، وإنما للحفاظ على المجتمع على مر الزمن، وليست موجهة للعمل على إضفاء المعلومات وإنما عرض المعتقدات المشتركة^(٣٣).

ومثل هذه المعتقدات المشتركة محورية لطبيعة الثقافة فى مجتمع معين، سواء كان مفتوحا أم متسامحا أم لا، وسواء كان يشجع الإبداع والتشجيع أم لا. وفى البلدان النامية، تم وصف دور وسائل الإعلام أحيانا بأنه "بناء الأمة"، وأنه يخلق إحساسا مشتركا بالهوية، ويسهم فى نشوء توافق الرأى بشأن نوع الأمة

(٣٢) جورج جيرنبر، "الحياة مع التلفزيون: ديناميات عملية التثقيف، فى عمل بريانت ود. زيلمان، محرران: منظورات عن آثار وسائل الإعلام (هلسايد، ن ج لورنس أريابوم، ١٩٨٦) ١٧-٤٠.

(٣٣) جيمس دبليو كارى، تهج ثقافى إزاء الاتصالات" فى عمل ج. دبليو. كارى، الاتصالات باعتبارها ثقافة. مقالات عن وسائل الإعلام (بوسطن، نوين هايمان، ١٩٨٩) ١٨.

التي يتم السعى وراءها. ويؤكد الإطار أو الثقافة أيضا إسهام التنوع والالتزام بالتعددية^(٣٤)، واحترام كل الثقافات على قدم المساواة وعرضها في وسائل الإعلام. ومثل هذا النهج مهم بصفة خاصة بالنسبة لوسائل الإعلام في البلدان التي توجد بها مجتمعات كبيرة من المجموعات المهمشة ومن السكان المحليين المستبعدين، وحيث تتعرض الهياكل التقليدية ونظم المعتقدات لتغير وتطور سريعين.

سمات أساسية للاتصالات ووسائل الإعلام

يركز نهج الصالح العام تجاه وسائل الإعلام على دعم مساهمة وسائل الإعلام في الحوكمة الجيدة والخضوع للمساءلة، واستخدام الاتصالات القائمة على المشاركة لتحقيق التنمية، والتعددية الثقافية والوكالة الاجتماعية. ويمكن لأهداف السياسة هذه أن تدعم بعضها البعض. فالخضوع للمساءلة والحوكمة المعززة يمكن

يفتضى جنى ثمار فتح الصالح العام،
على الأقل، وجود عدد من السمات
الأساسية لمناخ وسائل الإعلام.

أن يساعد في خلق مناخ لقيام إعلام أكثر استنادا للمشاركة، ومن ثم توفير صوت للمجتمعات المهمشة. ويمكن إعلاء الصوت بدوره من إقامة مواطنة أكثر إحاطة ونشاطا، مما يثرى عملية الحوكمة. ومما يدعم التسامح الثقافي والتعددية، الالتزام بتنوع مضمون الإعلام، وتشجع المشاركة العلمية وضع سياسات أكثر إنصافا وشمولا.

(٣٤) يقدم تقرير المفوضية العالمية عن الثقافة والتنمية، تنوعنا الخلاق (اليونسكو، ١٩٨٥)، مفهوم الحرية الثقافية باعتباره حق مجموعة من الناس في اتباع أو تبني طريقة للحياة من اختيارهم وذلك شرط لازدهار حرية الأفراد. ٢٥، ٢٦.

ومع ذلك، فإن وجود علاقة إيجابية بين وسائل الإعلام والحوكمة والتنمية ليس أمراً محتماً بأيّة حال. فالآثار النافعة لا يمكن أن تتحقق إلا في وجود مجموعة متميزة من السمات الخاصة بالإعلام داخل مناخ يمكن من أسباب القوة، ويشمل وإن كان لا يقتصر على، السياسات والقوانين والتنظيمات. ومن بين أهم هذه السمات على المستوى العام: حرية التعبير وسهولة الحصول على المعلومات، المرتبطة بوسائل الإعلام بصفة أخص، والاستقلال عن المصالح المترسّخة، والتنوع الكبير في ملكية وسائل الإعلام ومضمونها، ونطاق وصولها الكبير داخل المجتمع، ووجود قاعدة مستدامة للأصول. ويتوسع الكتاب الحالي في هذا الموضوع البسيط في الأساس.

إن احترام حق التعبير في المجتمع أساسى لقدرة وسائل الإعلام على التأثير على الحوكمة والتنمية، فالصحافة الحرة هي محكّ اختبار الديمقراطية والحوكمة الجيدة. فليسبب جيد، فإن فرض القيود على إجراء التحقيقات وإعداد التقارير بشأن الأمور التى تحظى بالاهتمام العام يمكن أن يقوّض بصورة شديدة كل جوانب أداء وسائل الإعلام عملياً، ويعرقل قدرتها على إدامة الحوكمة الجيدة والنهوض بها.

بيد أن الحرية لا تعنى ضمناً ترخيصاً مطلقاً. فكل بلد يفرض قيوداً على ما يمكن نشره أو بثه. ولا يعتبر نشر الأكاذيب الخبيثة التى تنتهك سمعة شخص ما أمراً مشروعاً في أى مكان، ويحظر معظم البلدان الحض على الكراهية، مثلاً على أساس العنصر أو الأصل العرقى. إن وجود توازن سليم بين مختلف الحقوق والمصالح المضاربة أمر حيوى لحماية حرية وسائل الإعلام، والقوانين المقيدة بغير موجب تعرقل بصورة خطيرة قدرة وسائل الإعلام على خدمة الصالح العام.

ثانياً، إن الحصول الميسور والفورى على المعلومات المهمة للعامة، من المصادر العامة والخاصة على حدّ سواء، أمر حاسم للأداء الفاعل لوسائل الإعلام

بالنسبة لأدوارها المختلفة في مجال الحوكمة. ويعتمد الخضوع للمساءلة عن تلك السلطات اعتماداً مفرطاً على القدرة على الحصول على المعلومات المتعلقة باتخاذ

سمة أساسية ثانية: الحصول الميسور والفوري على المعلومات المهمة العامة أمر جوهري.

القرارات واسترجاعها، لكن فاعلية عملية اتخاذ القرارات تتعزز عندما تكون أسس هذه القرارات مفتوحة أمام التدقيق والنقاش العام. كما يمكن لتدفق المعلومات من خلال وسائل الإعلام أن يحسن تخصيص الموارد، وقيّمته لا تقدر بالنسبة للأداء الفاعل للأسواق^(٣٥).

ثالثاً، هناك عادة خليط من وسائل الإعلام وأنواع وسائل الإعلام في المجتمع (وهذه هي الحال على نحو متزايد)، مع أداء مختلف وسائل الإعلام لوظائف مختلفة. وإجمالاً، فإن وسائل الإعلام يجب أن تكون مستقلة، قادرة على ممارسة نشاطاتها متحررة من تأثير مجموعات المصالح الخاصة بغير مقتضى. وتعمل وسائل الإعلام على خير وجه عندما تكون هذه التشكيلة المتنوعة مزدهرة بشكل كامل: خدمات عامة وخدمات تجارية ومجتمعية وغيرها. وحيث تسيطر

الحكومة أو المصالح التجارية القوية كلية على وسائل الإعلام، فإن قدرتها الشاملة على الإسهام في العداء السياسي الديمقراطي تتعرض للضرر.

سمة أساسية ثالثة: استقلال وسائل الإعلام أمر حيوي.

ولغياب استقلال وسائل الإعلام تأثير يمكن التنبؤ به على قدرة وسائل الإعلام على تحقيق الدخوع للمساءلة: ففي الحد الأدنى، يفشل دورها في مراقبة الانتهاكات بالنسبة للمالك المسيطر عليها. وعندما تكون الحكومة هي المالك

(٣٥) البنك الدولي. تقرير من التنمية في العالم، ٢٠٠٢: بناء المؤسسات من أجل الأسواق (٢٠٠٢) ١٨٩.

المنسيطر، فإن التداعيات بحكم الضرورة ستكون خطيرة. ذلك أن العلاقة الوثيقة مع الحكومة بأكثر من اللازم ستسبب أيضا مشكلات خطيرة من زاوية قدرة وسائل الإعلام على تيسير المشاركة والإسهام في تمكين المواطنين من أسباب القوة. إذ تعتمد المشاركة على القدرة على الإعلان عن الانتقادات للحكومة علانية من خلال وسائل الإعلام، ولا شك أن هذا ستعرقه سيطرة الحكومة. وعندما تسيطر أقلية من أصحاب المصالح الخاصة على وسائل الإعلام، فإن النتيجة ستكون مماثلة تماما. ورغم أن بعض الملاك لا يتدخلون في التحرير، فإن الملكية تعنى ضمنا على الدوام درجة من السيطرة الواقعية أو المحتملة ويمكن أن تشكل عقبة كؤودا أمام التعددية والتنوع. وهناك طريقة شائعة لعلاج ذلك هي تطبيق تدابير للحد من تركيز الملكية.

رابعاً، ينبغي أن يعكس مضمون الإعلام بل ويعزز ويحفز تنوع الآراء في المجتمع. ويقتضى تنوع الإعلام طائفة واسعة من المضامين التي تخدم احتياجات

ومصالح جماهير نظارة مختلفة وأغراضا متباينة. إن مضمون الإعلام يجب ألا يعالج مصالح الصفوة في الحضر فقط، بل أيضا مصالح فقراء الريف والحضر،

سمة أساسية رابعة: ينبغي أن تعكس وسائل الإعلام وتعزز التنوع الكامل لآراء في المجتمع.

والأقليات، وغيرها من المجموعات المهمشة. ويجب أن يعكس مختلف الثقافات، ونظم المعتقدات والتطلعات الخاصة بالأقلية وكذلك للأغلبية، وأن يفعل ذلك بطريقة غير متحيزة.

وبالمثل، فإن النهوض بالخضوع للمساءلة يقوم على فكرة وجود قطاع للإعلام يركز إجمالا على طيف كامل من القضايا التي تشكل شاغلا عاما، بما في ذلك تغطية طائفة عريضة من الآراء والقوى الفاعلة، ليس فقط المسئولون ولكن أيضا القوى الاجتماعية الفاعلة والقوية الأخرى.

خامساً، إن وسائل الإعلام الفاعل يجب أن تحظى بنطاق وصول عريض إلى المجتمع، وأن تتوفر ويسهل الحصول عليها من قبل كل المجموعات

سمة أساسية خامسة: ينبغي أن تكون كل المجموعات في المجتمع قادرة على الوصول إلى وسائل الإعلام واستخدامها.

الاقتصادية والاجتماعية الثقافية، وعبر أعرض مساحة إقليمية. ويمكن أن تشمل العوامل التي تؤثر على نحو متميز على نطاق وصول مختلف وسائل الإعلام،

المعدلات المرتفعة للأمية، وتعدد اللغات والشعوب الأهلية الكثيرة، ومدى البعد عن المراكز الحضرية، وصعوبة التضاريس، وضعف شبكات النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، وتكلفة معدات الإعلام، بما في ذلك أجهزة الاستقبال وعدم وجود الكهرباء. وضمان أن تتوفر وسائل الإعلام المختلفة لمن يعيشون على الهامش، اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً وجغرافياً، يمكن أن يمثل تحدياً كبيراً ومع ذلك فهو أمر ضروري، إذا أردنا ضم السكان بأكملهم، أو ما يقرب من ذلك، ومنحهم صوتاً.

وأخيراً، فإن وجود قاعدة موارد مستدامة أمر حاسم لوجود إعلام فاعل. والقاعدة المالية الملائمة والمستدامة أمر حيوي لأداء كثير من وظائف وسائل

وأخيراً، فإن الأمر يقتضي توافر قاعدة اقتصادية ومؤسسية مستدامة.

الإعلام، مثل الأنشطة الأكثر استخداماً للموارد الخاصة بتقارير التحقيقات والشئون الجارية.

وبعض مصادر التمويل ينطوي على مخاطر لصيقة به، فإمكان حجب التمويل العام يعطى للحكومات وسيلة ضغط للتأثير على وسائل الإعلام، في حين أن المعلنين يمكن أن يستخدموا قدرتهم على التحول إلى منافذ أخرى للحصول على تغطية أكثر مواتاة. ويفاقم عدم كفاية الموارد الاعتماد على مصادر التمويل، سواء كانت عامة أم خاصة، ويزيد خطر النفوذ المتحيز أو الخارجي أو الرقابة.

وقد تجد وسائل الإعلام في البلدان النامية، بفرصها المحدودة للحصول على الاستثمارات والإيرادات، أنه من الصعب بصفة خاصة الموازنة بين احتياجات القدرة على البقاء اقتصاديا والاستقلال والتنوع.

بيد أن الاستدامة تتجاوز الاعتبارات الاقتصادية لتشمل الأبعاد الاجتماعية والمؤسسية^(٣٦). وتشير الاستدامة الاجتماعية إلى العلاقات بين هيئات البث والمجتمع أو الجمهور الذي تخدمه، بما في ذلك مصداقيتها في عيون ذلك المجتمع. ويمكن قياس عواقب فقد دعم الجمهور على هيئات البث التجارية بصورة مباشرة من حيث الإيرادات. فلدى هيئات البث التي تقدم خدمة عامة وهيئات البث المجتمعية التزامات محددة إزاء المجتمعات أو الجماهير التي تخدمها، ويمكن أن يؤثر فقد الدعم الاجتماعي، مقاسا بنسبة الجمهور أو المواقف العامة، بصورة خطيرة على استدامتها، بما في ذلك قدرتها على تبرير حصولها على التمويل العام وغيره من الموارد.

وتشير الاستدامة المؤسسية إلى العلاقات الهيكلية التي تحرك عمل جهات البث. فعلى سبيل المثال، فإن الحوكمة الشفافة والفاعلة لدى جهة البث العامة، محورية بالنسبة لمصداقيتها واستمرار قدرتها على العمل. وبالنسبة لجهات البث المجتمعية، فإن المشاركة عن طريق إخضاعها للمساءلة أمام مجتمعيها، شرط ضروري للنجاح. وبالمثل، تحتاج جهات الإرسال التجارية أيضا إلى هياكل كفنة وفاعلة للإدارة لتحقيق أهداف الأعمال الخاصة بها.

(٣٦) ألفونسو جوميسو - داجرون، مفترق الطرق السعيد: أربعة جوانب للاتصالات من أجل التنمية والتغيير الاجتماعي المستدام (جرى التكليف به من أجل هذه الدراسة)، ١٥-١٧.

المناخ الأعرض

تتدرج هذه السمات الأساسية في العمليات الأعرض للتنمية السياسية والمؤسسية. فالقوانين والسياسات المرتبطة بها يمكن أن تماثل ورق الحائط، تفيد في الزينة ولكن يصعب اعتبارها مؤشراً موثقاً به على ما يحدث فعلاً تحت

السطح. وفي عدد كبير للغاية من الدول، تكون سياسات الإعلام موضع احتفاء كبير، لكن تنفيذها لا يرقى إلى مستوى الطموحات المعرب عنها.

المناخ الأعرض مهم أيضاً في توفير الظروف المفضية إلى نهج الصالح العام إزاء وسائل الإعلام.

وتتمثل سمة أساسية في احترام حكم القانون والالتزام العام به. ويقتضى هذا وجود قضاء فاعل. وبدون وجود ذراع للتنفيذ للحفاظ على الحماية التي يسبغها القانون، يمكن حتى أن يثبت أن محاولات خلق مناخ قانوني وتنظيمي إيجابي لا جدوى منها.

ويتضمن حكم القانون عدداً من المبادئ، بما في ذلك وجود إطار هرمي متطور من القوانين التي يتوجها الدستور، وتوافر الاحترام الواسع لهذه القوانين وتطبيقها بدون تمييز، وفصل الوظائف التنفيذية عن الوظائف القضائية، واحترام أحكام القضاء والعمل بمقتضاها.

وتوضح أمثلة كثيرة كيف أن غياب حكم القانون يمكن أن يجهض تحقيق أهداف الصالح العام في مناخ الإعلام. فعلى سبيل المثال، فقد أُلقت دراسة أجرتها

إن غياب حكم القانون يمكن أن يجعل تشريعات الإعلام وسياساته أمراً لا طائل منه.

رابطة المحامين الدولية في عام ٢٠٠٠، الضوء على المشاكل الخطيرة المتعلقة باستقلال القضاء في ماليزيا في دعاوى سياسية، بما يتناقض مع الاحترام الجيد لحكم القانون وذلك في دعاوى الأعمال^(٣٧). ونتيجة لذلك، جرت إساءة استخدام قوانين القذف والشغب، إلى جانب فرض ضوابط تنظيمية على وسائل الإعلام، وذلك لإسكات الانتقادات الموجهة للحكومة والحيلولة دون فضح الفساد وغيره من الآثام.

وفي زمبابوي، طرحت المحكمة العليا جانباً القوانين التي تقيد حرية التعبير باعتبارها غير دستورية في عدد من المناسبات، مما حطم احتكار الحكومة لتوفير خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية،^(٣٨) وألغت حظراً على نشر الأنباء الكاذبة،^(٣٩) ومنعت احتكار الحكومة للبث.^(٤٠) وفي بعض الحالات، مثل إلغاء احتكار البث، رفضت الحكومة ببساطة تنفيذ هذه الأحكام.

وهكذا، فإن غياب حكم القانون يزيد بصورة كبيرة خطر الإخفاق التنظيمي، بغض النظر عن نوعية التنظيم، لاحتمال أن يقوض ذلك استقلاله ويجهض أعماله. وإضافة لذلك، فإن استمرار نظام قانوني يسمح بالفساد بعد أن تفضحه وسائل الإعلام، يحد بدرجة كبيرة من قدرة مثل هذه الوسائل على إحداث التغيير.

(٣٧) انظر العدالة معرضة للخطر: ماليزيا في ٢٠٠٠ (لندن: معهد حقوق الإنسان، رابطة المحامين الدولية، ٢٠٠٠) متاح في:

[http:// archive.ibanet.org/general/FindDocuments.asp](http://archive.ibanet.org/general/FindDocuments.asp).

(٣٨) إعادة تجهيز شركة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية و 513 (1996) Anor, 4LRC.

(٣٩) قضية شافونوكا وتشوتو ضد وزارة الداخلية والمدعى العام. الحكم رقم S.C.361/2000 (مايو ٢٠٠٠).

(٤٠) قضية كابتال راديو ضد وزارة الإعلام، البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، ٢٢، الحكم رقم S.C.99/2000 (سبتمبر ٢٠٠٠).

كما أن هناك عددا آخر من العوامل المهمة لصحة وسلامة وسائل الإعلام، منها الدعم المؤسسي المصاحب. ففي مقدور الروابط المهنية القوية والفاعلة أن تقوى كثيرا جهود وسائل الإعلام للحفاظ على استقلالها، وتمكن من ظهور مؤسسات فاعلة للتنظيم الذاتي لاستكمال التنظيم الحكومي بمدونات ومعايير لوسائل الإعلام. وفي مقدور النقابات أن تقوى سطوة الصحفيين وغيرهم من العاملين بالإعلام في إنتاج مضمون غير متحيز عالٍ النوعية، والدفاع عن ممارسات الصحافة غير المتميزة في مواجهة المصالح الفئوية. وتستطيع منظمات التدريب أن تبني وتنمي قدرة ومهنية العاملين بالإعلام. إن الصحافة الرسمية تكون جوفاء في غياب الموهبة الخلاقة، الميلالة لممارسة مهاراتها والوسائل المتاحة لها لتوعيتها وتدريبها للارتقاء بها لمستوى أعلى.

إن عدم توافر الحاجات المادية اللازمة لصحافة حرة، بما في ذلك ما يكون أساسيا مثل ورق الصحف، أو عدم توافر منافذ توزيع القنوات للبت، يمكن أن يؤثر على المجتمع ككل بصورة خطيرة.

إن القدرة على إشباع الاحتياجات المادية، وتوافر قنوات ومنافذ التوزيع، وأسواق الإعلان الفاعلة، هي أمور مهمة.

وفي حالة الصحف والمجلات، فإن إقامة نظام عادل ومفتوح من أكشاك الصحف وغيرها من وسائل التسليم، أمر جوهري. ويمكن لمنظمات رصد وسائل الإعلام وبحوث التسويق، أن تيسر نمو الإعلام. ويمكن للحكومة أن تسنّ حوافز ملائمة من خلال سياسات الضرائب والحوافز وغيرها من الوسائل.

وأخيرا، فإن تأثير سياسة وقوانين الإعلام جيدة النوعية يعتمد في نهاية المطاف على مدى حسن تطبيق هذه القوانين والسياسات، ويركز هذا الدليل أساسا على الإطار القانوني والسياسي وليس على دور الحكومة والقضاء والمجتمع

المدنى والقوى الفاعلة الأخرى فى ضمان التنفيذ الفاعل. بيد أن مثل هذا التركيز على التنفيذ حاسم وينبغى أن يمثل شاعلا أساسيا لمستخدمى هذا الدليل.

إن كل هذه العوامل مهمة، وفى مقدور الحكومات أن تتخذ تدابير لإقرارها وتدعيمها. وترد الإشارة لها فى البابين الثانى والثالث فى الأماكن المناسبة.

الدعائم المعيارية وتوافق الرأى الدولى الناشئ

يركز هذ الدليل على العلاقة بين البث والصالح العام. وبهتم بصفة خاصة بكيف يمكن لأطر السياسة أن تمكن وسائل الإعلام بأكثر الطرق فاعلية من إخضاع السلطات للمحاسبة للصالح العام، وتوفير منابر للنقاش العام المستتير

تشمل القيم الكامنة وراء هذا النهج ما يلى:

والشامل، والمساعدة فى ترسيخ الحوكمة الفاعلة. باختصار، إنه يركز على العلاقة بين البث والمجتمع.

ويتبنى الدليل نهجا معياريا إزاء هذه القضايا، ساعيا إلى تمكين صناع السياسة وغيرهم من مستخدميهم من تكييف التحليلات والأمثلة المعروضة هنا مع سياقاتهم الخاصة المحددة. بيد أنه كما يبين العنوان، فإن المؤلفين اعتمدوا منظورات معيارية، وقد يكون من المفيد الإعراب صراحة عن القيم الكامنة وراء ذلك. وكثير من التوجيه المقدم يجد جذوره

الدور الحاسم لوسائل الإعلام
فى الممارسات الديمقراطية.

فى القانون الدولى والممارسة الجيدة المعترف بها - والمقننة أحيانا - لكن البعض منه ينبثق

من خبرة المؤلفين وتقييماتهم الخاصة بهم، وتلك الخبرة نفسها متجذرة فى مجموعة من القيم المحددة.

فأولاً، يحتاج الدليل لصالح إطار من الحوكمة الديمقراطية ويقع فى ثناياه، حيث يمثل دور وسائل الإعلام جزءاً حاسماً من عملية التدقيق والموازنة التى تمكن النظم الديمقراطية، من العمل لصالح شعوبها. ويحتاج هذا النهج بأن الديمقراطية لا يمكن أن تكون فاعلة أو مستدامة بدون إعلام نابض بالحياة قادر على العمل للصالح العام.

ثانياً، أنه يندرج فى إطار حقوق الإنسان.

الإنسان، حيث تعد حقوق الفرد أساسية ليس لمجرد أنها مفيدة للمجتمع (أى فى توفير كايح على أعمال الحكومة)، ولكنك لأنها قيمة بطبيعتها وجديرة بالتمسك بها.

وثالثاً، فإنه يحتاج بأن نظم الحكم التى تنظم دور وسائل الإعلام داخل المجتمع لابد من تكييفها مع سياقات مثل هذا المجتمع. ولا يقصد بهذا الدليل أن يوفر مجموعة شاملة من وصفات السياسة. وبدلاً من ذلك، فإنه يوفر مجموعة من الأمثلة والمعايير والقواعد التى تشكل نهج الصالح العام إزاء سياسة وسائل الإعلام وتنظيمها والتى يمكن تطبيقها وتكييفها فى مختلف السياقات.

ظهرت فكرة أن الاتصال حق لا يقتصر على حرية التعبير أيضاً خلال السبعينيات ومطلع الثمانينيات وتتردد أصداؤها حالياً.

رابعاً، يسلم المؤلفون بأن كثيراً من النقاش حول دور وسائل الإعلام فى الحوكمة ليس تقنياً فى الأساس، بل سياسى بطبيعته. وهو يركز على كيف

يستطيع المجتمع، أن يجعل صوته مسموعاً فى النقاش العام والسياسة، ومن ثم يستطيع أن يمارس سلطة الاتصال فى المجتمع. ويواجه الناس الذى يعيشون فى فقر تحديات كبيرة فى جعل صوتهم مسموعاً.

ويعتقد المؤلفون أن بناء وسائل الإعلام الفاعلة التي تعمل للصالح العام مكون حاسم في التمكين للتنمية الديمقراطية والسلمية التي ترتقى بمصالح الناس الذين يعيشون في فقر.

إن كثيرا من الشواغل المتعلقة بوسائل الإعلام المثارة في هذا الدليل طويلة الأمد، ولم يكن تاريخ الجدل حولها سعيدا على الدوام. ورغم أن هذا الدليل يركز على السياسة والأطر التنظيمية على المستوى القطري، فإن الجدل على المستوى القطري يتأثر، تاريخيا وحاليا، بالجدل على المستوى الدولي. وهناك تاريخ طويل من الجدل والمحااجة الذي اتسم جزء كبير منه بالاستقطاب الحاد حول القضايا التي ألقى عليها الضوء في هذا الدليل مثل النفوذ الحكومي المفرط، وعمل وسائل الإعلام لتحقيق مصالح تجارية ضيقة وليس مصالح عامة، وتركز ملكية وسائل الإعلام، وانعدام التنوع والتعددية في وسائل الإعلام، والنقص في فرص الوصول إلى وسائل الإعلام ومضمونها بالنسبة لمن يعيشون في فقر، وغير ذلك.

وحتى التاريخ الحديث نسبيا شهد نهجا جذا مختلفة لفهم تأثيرات الإعلام على عمليات التنمية. فمع تعرض وسائل البث لموجة من التدويل خلال الستينيات والسبعينيات، انبثقت منازعات وخلافات شتى، أحيانا من منظورات قيم مختلفة بصورة كبيرة. وأصبحت قضية بث الإشارات اللاسلكية المباشر بالسواحل عبر الحدود قضية رئيسية في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، وأثارت شواغل ثقافية وتجارية وسياسية بين كثير من البلدان النامية، رغم أن المحصلة كانت هي السموات المفتوحة عمليا القائمة حاليا. وجرت المناقشة الأكثر استعاراً في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات وكانت تتعلق بما سمي النظام العالمي الجديد للمعلومات والاتصالات، مما أسفر عن إنشاء اليونسكو لجنة للنظر في المشاكل العالمية المتعلقة بالاتصالات^(٤١).

(٤١) اللجنة الدولية لدراسة مشاكل الاتصالات التي وضعت تقريرها المعنون "أصوات كثيرة وعالم واحد" وقدمته لمؤتمر الجمعية العامة لليونسكو في ١٩٨٠، والذي صادق عليه.

ويعتقد كثيرون في العالم النامي، وفي أماكن أخرى أن بناء عالم ما بعد الاستعمار يقتضى إعادة النظر فى الديناميات والهياكل الدولية - بل وحتى الحوكمة والاتصالات الدولية - لكى نضمن، بين أمور أخرى، "مزيدا من العدالة، ومزيدا من الإنصاف، وكثيرا من المعاملة بالمثل فى تبادل المعلومات"^(٤٢). وقد عارض دعاة الحلول التى يوفرها السوق، بما فى ذلك مصالح وسائل الإعلام التجارية الكبرى وحكومة الولايات المتحدة، بصورة عنيفة كثيرا من التداعيات التنظيمية للنظام العالمى الجديد للمعلومات والاتصالات، وحاجت بأنها تنتهك مصالح حرية التعبير الأساسية. وقد اختزلت المناقشات المخلصة التى شوهتها سياسات الحرب الباردة، على مقولات تثير الضغائن، ولا يزال المذاق المر العالق مستمرا إلى اليوم. ولقد كانت المشاعر ثائرة، إلى حد أن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة انسحبتا من اليونسكو بسبب هذه القضايا (ولم تعودا إلا أخيرا).

ويركز تيار فى هذا الجدل، يمثل فى بعض النواحي محاولة لسد الفجوة بين الجانبين، على فكرة أن الاتصالات حق. وتتمثل هذه المقولة التى أثبتت بداية فى أوائل السبعينيات، فى أنه فى سياق النمو الحاشد فى أساليب وتكنولوجيا الاتصالات، ينبغى ترسيخ الحق فى الاتصال لتعميق حرية التعبير، وبما يؤدى إلى حوار أكثر احتداما واحتراما وتفاعلا بين الناس والمجموعات فى المجتمع. وأخيرا جدا، مارست فكرة الحق فى الاتصال - وبصورة أقل اتساما بالطابع الرسمى حقوق الاتصال - تأثيرا ما على المناقشات الدائرة حول الإعلام فى القمة العالمية المعنية بمجتمع المعلومات^(٤٣).

(٤٢) مقدمة لكتاب أصوات متعددة وعالم واحد، لرئيس اللجنة، سين ماكبريد (اليونسكو، باريس ٨٠)، ١٨.
(٤٣) رينز كوهلن، لماذا تثير الحقوق فى الاتصال مثل هذا الخلاف؟ فى عمل مؤسسة هاينريش بول، محرر، رؤى فى العملية. القمة العالمية المعنية بمجتمع المعلومات، جنيف ٢٠٠٣، تونس ٢٠٠٤ (٢٠٠٤). وكذلك فى مطبوعات الرابطة العالمية للاتصالات المسيحية ٢٠٠٣/٢٠٠٤. متوافر فى: http://wacc.dev.visionwt.com/wacc/our_work/thinking/communication_rights/why_are_communication_rights_so_controversial.

وتبين عوامل مختلفة أن المناقشات الدولية حول دور وسائل الاتصال فى التنمية أصبحت بناءة بدرجة أكبر مما كانت عليه فى الماضى. لقد انتهت الحرب الباردة وغدت ديناميات القوة العالمية أكثر تعقيداً وتعدداً فى الأوجه من جراء ذلك. وقد أصبحت الديمقراطية أكثر تجذراً فى كثير من البلدان مما كانت عليه فى الثمانينيات، وغدا التسليم بأهمية وسائل الإعلام فى التنمية أكثر شمولاً على النطاق العالمى منه فى الماضى. وربما يسبق كل ذلك فى الأهمية، أن كل القوى الفاعلة تقريباً (على الأقل خارج الحكومات) تحتاج بأن حرية التعبير حجر أساسى ولا يخضع للمساومة فى كل المناقشات الدائرة فى هذا المجال، وأن كثيراً من النقاش حول نهج الصالح العام إزاء وسائل الإعلام يجب أن يركز على تمكين الناس الذين يعيشون فى فقر من ممارسة حقوقهم فى حرية التعبير، وهى حقوق تستحيل ممارستها بدون إنشاء منصات يستطيعون التواصل من خلالها^(٤٤).

(٤٤) عقد اجتماع فى مركز بيلاجيو بمؤسسة فورد فى ٢٠٠٣، جمع مجموعة من القوى الفاعلة فى مجال الإعلام، وتباين آراؤها بشدة وتختلف خلفياتها لتقييم درجة توافق الرأى حول قضايا تتعلق بحرية الإعلام والفقر. ويشير البيان الصادر عنه إلى الاتفاق على كثير من القضايا. انظر بيان بيلاجيو المعنى بالإعلام والحرية والفقر، متوافر فى:

<http://www.panos.org.uk/global/Rprojectdetails.asp?ProjectID=1033&ID=1002&RProjectID=1058>.

الفصل الثاني

قطاعات البث وأنواعه

رغم أن كثيرا من الممارسات الجيدة التي نوقشت في الباب الثاني من هذا الدليل وثيقة الصلة بكل وسائل الإعلام، فإن محور التركيز في هذا الدليل ينصب في المحل الأول على وسائل البث التقليدية (أى الإذاعة والتلفزيون). وفي عصر يُكرس فيه قدر متزايد دوما من الاهتمام للإعلام الخبرى، على الأقل فى وسائل الإعلام، بما فى ذلك الأشكال المتعددة التى يوفرها الإنترنت ويواصل فيه الإعلام المطبوع الإطاحة بالتنبؤات السابقة لأنها عن زواله، فإن هذا الأمر يستحق تفسيراً. والعوامل التى أثرت على القرار الخاص بالحد من نطاق الدليل بهذه الطريقة موجزة فى هذا الفصل، وتستخدم كمقدمة للأقسام التالية التى جرى فيها وصف الأنواع الرئيسية للبث ودينامياتها وعلاقاتها المتبادلة.

أضواء على البث

يحتل البث موقعا يجعل له تأثيراً ضخماً على الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية فى كل أنحاء العالم تقريبا. لعدد من الأسباب. ويقارن الجدول (٢-١) فرص الوصول للإنترنت والتلفزيون مع التلفزيون (بما فى ذلك السوائل المنزلية) والإذاعة.

يركز هذا الدليل على البث لأن..

الإذاعة والتلفزيون هما الوسيلتان للإعلام اللتان تصلان لأبعد مدى، خاصة بين الفقراء.

ورغم أنه قد يكون من المعقول أن نخلص إلى أن ذوى الدخل المرتفع يستطيعون أن يحصلوا على كثير من معلوماتهم وإعلامهم من على الإنترنت، فالمؤكد أن هذه ليست هى

الحال لدى مجموعة الدخل الأدنى والشريحة الدنيا من الدخل المتوسط. وهنا تعتبر الإذاعة والتلفزيون (تشاهد نسبة صغيرة فقط السوائل المنزلية) منافذ للإعلام فى المحل الأول. وفى حين أن المشاهدة والاستماع الجماعيين أكثر شيوعا فى البلدان الفقيرة عنها فى البلدان النامية، فإن النسبة الفعلية من السكان التى تستهلك الإذاعة والتلفزيون من المرجح أن تكون أعلى نسبيا من النسبة التى تملك جهازها الخاص. وإضافة لهذا، بلغت تغطية الإذاعة والتلفزيون فى ٢٠٠٢ (أى السكان الذين يعيشون فى مناطق يمكن أن تتلقى الإرسال) ٩٦ و ٩٣ فى المائة على التوالى^(١).

الجدول ١.٢ الإجمالى لكل ١٠٠ من السكان من :

مشاركي الإنترنت، مشاركي الإرسال التليفونى، أجهزة التلفزيون،

سائل منزلى للتلفزيون كنسبة مئوية من إجمالى أجهزة التلفزيون والراديو.

الإنترنت	التليفونات	أجهزة	نسبة	أجهزة
٢٠٠٤	(الأرضية +	التلفزيون	منوية من	الراديو
	المحمولة)	آخر	التلفزيونات	آخر الأرقام
	٢٠٠٤	الأرقام	ذات السوائل	المنزلية
			آخر الأرقام	
٢	٧	٨	٣	١٦
منخفضة الدخل				
الشريحة الدنيا				
للدخل المنخفض	٨	٣٢	١٢	٣٧
الشريحة العليا				
للدخل المنخفض	١٦	٦٩	٩	٤٨
مرتفعة الدخل	٥٣	١٣١	٢٢	٧٤

المصدر: تقرير الاتحاد الدولى للاتصالات السلكية واللاسلكية ٢٠٠٦، الجداول،

١٩ (أرقام الراديوهاست حسب بترجيح عدد الراديوهاست لكل ١٠٠ من السكان

بعدد السكان).

(١) تقرير الاتحاد الدولى للاتصالات السلكية واللاسلكية (جنيف، ٢٠٠٣).

ولا تتوافر الأرقام القابلة للمقارنة بصورة مباشرة بالنسبة لوسائل الإعلام المطبوعة والإنترنت. بيد أن الجدول (٢-٢) يبين أنه فيما عدا استثناءات قليلة خاصة في البلدان التي تمرّ بمرحلة انتقال، فإن توزيع الصحف يقل كثيرا عن عدد الراديوهات.

سبق البث الصحف من حيث التوزيع.

وقد خلص مسح شامل حديث للتلفزيون في عشرين بلدا أوروبيا، تمر جميعها فيما عدا أربعة منها، بمرحلة انتقال إلى ما يلي^(٢).

على الرغم من التوسع السريع في الإنترنت، فقد احتفظ التلفزيون بجاذبيته

إن مشاهدة التلفزيون آخذة في الارتفاع، وهي المصدر الأساسي والأكثر تأثيرا للمعلومات في مناطق كثيرة.

الكبيرة للمشاهدين على اتساع العالم كله. وخلال السنوات العشر السابقة، أخذت مشاهدة التلفزيون تتزايد، وبلغ متوسط وقت المشاهدة في أوروبا أكثر من ثلاث ساعات يوميا. وزاد متوسط زمن مشاهدة الكبار له..

في وسط وشرق أوروبا من ٢٠٨ دقائق في ٢٠٠٠ إلى ٢٢٨ دقيقة في ٢٠٠٣^(٣).

(٢) كانت البلدان المدرجة هي: ألبانيا والبوسنة والهرسك وبلغاريا وكرواتيا وجمهورية التشيك وأستونيا وفرنسا وهنغاريا وإيطاليا ولافتيا وليتوانيا وبولندا وجمهورية مقدونيا، ورومانيا، وصربيا، سلوفاكيا وسلوفينيا وتركيا والمملكة المتحدة. ولم تكن بيانات المشاهدة متوفرة لأول بلدين.

(٣) معهد المجتمع المفتوح، التلفزيون عبر أوروبا: السياسة والاستقلال، المجلد الأول (٢٠٠٥)، ٣٩.

الجدول (٢-٢) توزيع الصحف لكل ١٠٠ من السكان

(أحدث الأرقام) اتجاهات الصحافة العالمية WAN، ٢٠٠٤

بلدان تمر بمرحلة انتقال	أمريكا اللاتينية
بلغاريا ٤٧	أكوادور ١٤
أوكرانيا ٢٧	كوستاريكا ١١
سلوفينيا ٢١	السلفادور ٦
أستونيا ٢٠	الأرجنتين ٥
جمهورية التشيك ١٩	البرازيل ٥
لاتفيا ١٨	الجمهورية الدومينيكية ٤
هنغاريا ١٨	كولومبيا ٤
صربيا- الجبل الأسود ١٦	أوراجواي ١
كرواتيا ١٤	آسيا
بيلاروسيا ١٣	ماليزيا ١٨
بولندا ١٣	الصين ٩
سلوفاكيا ١٢	باكستان ٨
مقدونيا ١٠	الهند ٤
رومانيا ٧	سري لانكا ٤
البوسنة والهرسك ٣	إندونيسيا ٣
أفريقيا جنوب الصحراء	منغوليا ٢
جنوب أفريقيا ٤	شمال أفريقيا
زامبيا ٤	مصر ٤
أوغندا ٠,٦	تونس ٣
تنزانيا ٠,٣	المغرب ٢

الأرقام مقربة لأقرب وحدة

وإضافة لذلك، فإنه على الرغم من أن الثقة العامة في وسائل الإعلام قد انخفضت في بعض البلدان في السنوات الأخيرة، فإن كل التقارير القطرية الواردة في هذا البحث تؤكد أن التلفزيون لا يزال هو المصدر الرئيسي للمعلومات بالنسبة إلى السكان^(٤)، وأنه "على نطاق واسع يعتبر الوسيلة الأكثر تأثيراً في تشكيل الرأي العام"^(٥).

وقد توصلت دراسة غطت عشرين بلداً في أفريقيا، إلى أنه على النقيض من البلدان التي تمر بمرحلة انتقال: فإن الإذاعة تسيطر على طيف وسائل الإعلام، وتوافر التلفزيون أقل اتساعاً في نطاقه، خاصة في المناطق الريفية. ولا تزال الصحف مركزة في المراكز الحضرية بأنماط نمو مختلفة عبر البلدان. وفي قطاعات الإعلام الجديدة، كان الأخذ بالإرسال التليفوني المحمول مدهشاً لأقصى حد، متجاوزاً بصورة مفرطة استيعاب الإنترنت^(٦).

وسيطرة البث لا تدعو للدهشة، فالبث - خاصة البث الإذاعي - منخفض التكلفة، ويسهل استعماله، وفي المتناول على نحو ميسور.

ومن الصديق أيضاً أن البث لا يمنح امتيازاً لمن يعرفون القراءة والكتابة. وسهولة المنال هذه مصدر قوة كبيرة، في ضوء أن أمية الكبار تبلغ ٣٨ في المائة في البلدان منخفضة الدخل، حيث يعيش ٣٧ في المائة من سكان العالم، وبالطبع

(٤) المرجع المذكور، ٤٠.

(٥) المرجع المذكور، ٢١.

(٦) تقرير مبادرة تنمية الإعلام الأفريقي، تقرير موجز للبحوث (البي بي سي، اتحاد الخدمات العالمية، ٢٠٠٦، ١٣).

فإن معدل حدوث ذلك أعلى كثيرا بين الفقراء فى هذه البلدان^(٧). وإضافة لـذلك، فإن حديث البث أكثر سهولة بالنسبة للمجموعات الثقافية المهمشة بلغاتها الأصلية.

الإذاعة لا تعطى امتيازاً لمن يعرفون القراءة والكتابة، وهى منخفضة التكلفة ويسهل استخدامها وأيسر منالاً بصورة فورية.

والإذاعة سهلة المنال بصفة خاصة من النواحي المالية. فجهاز استقبال الإذاعة الرخيص لا يتكلف حالياً سوى دولارين أو ثلاثة

دولارات، وهو بالنسبة لكثير من أكثر سكان العالم فقرا المصدر الوحيد للأنباء والمعلومات بعد الاتصال بالمحاذثة شفاهة. وهو لا يحتاج إلى كهرباء، أو حتى إلى بطاريات فى حالة النماذج التى تديرها الرياح. وإلى حد بعيد، فإن محطة الإذاعة من زاوية إمكاناتها للاستخدام الصغير على نطاق واسع، وإمكانات المشاركة فى الاتصال، يمكن أقامتها بمبلغ صغير يصل إلى ١٠٠٠ دولار وتكاليف تشغيلها منخفضة جداً.

وفى حين أن البث ليس للإعلام فحسب بل يقوم على المشاركة، فإنه

حيثما يكون البث قائما على المشاركة، فإنه يمكن أن ينهض بتدفق المعلومات فى الاتجاهين بين الناس والحكومة، ويمكن أن يكون مكونا مهما للديمقراطية القائمة على التداول.

يستطيع أن يساعد فى بناء القدرات التى تسهم فى توفير مناخ صحى للحكومة، ويشجع قدرات القيادة التعاونية، والثقة بالنفس، والمشاركة الجماعية. ويستطيع جمهوره، بما فى

ذلك من يكونون فى غير هذا مهمشين ولا صوت لهم، أن يسهموا فى وضع جدول الأعمال، والتعبير عن مكنوناتهم، والتأثير على مجتمعهم المحلى أو على مجتمعهم بأسره، والدعوة للعمل الحكومى. وتنهض الكتلة الحرجة لمثل هذه البرمجة بتدفق

(٧) البنك الدولى، تقرير عن التنمية فى العالم، ٢٠٠٧: التنمية والجيل التالى (٢٠٠٧)، جدول ١.

يسير فى اتجاهين للمعلومات بين الحكومة والناس بما لا يفيد فى النهوض. بالسياسات الأفضل تصميمًا والتنفيذ الأكثر فاعلية للمشروعات فحسب، وإنما يفيد أيضا فى إلقاء الضوء على مشروعات التنمية المعيبة، والآثام، أو السياسات أو البرامج الحكومية التى يمكن أن تضر بالفقراء.

وتنحو جهات البث المستندة للمجتمع وبعض جهات البث للخدمة العامة، لأن تكون مستندة للمشاركة بدرجة عالية وتشجع التفاعل الإيجابى المباشر والمناقشات على موجات الأثير. وفى مقدورها أن تمكن المجتمعات من تطوير وإدامة المعارف، والأهلية، ومهارات التفكير الانتقادی من أجل مشاركة المواطنين عريضة القاعدة والتى تعد حيوية بالنسبة للتنمية القائمة على المشاركة. وهى إجمالا، مكون أساسى فى ثقافة الديمقراطية القائمة على التداول.

خلاصة القول، إن قوة قطاع البث ونطاق وصوله مهمان بصفة خاصة فى سياق البلدان النامية، حيث قد تكون الكتلة الأساسية من السكان أميين أو شبه أميين، وحيث قد تكون أعداد كبيرة من السكان معزولين عن الأخبار والمعلومات والخطاب العام^(٨). والصحف عادة لا تكون فى متناول سوى الصفوة المتعلمة ولا تتوافر إلا فى البلدات والمدن الكبيرة. ويفتقر الإنترنت حتى لو توافر، للقدرة والمرونة اللتين يحظى بهما البث، خاصة الإذاعة، بما يتفق مع التعدد الثقافى واللغوى^(٩).

(٨) انظر على سبيل المثال: البنك الدولى، تقرير عن التنمية فى العالم ٢٠٠٠/٢٠٠١ التصدى للفقير (٢٠٠٠)، ٤.

(٩) انظر على سبيل المثال، كارتر الزروث، تشارلس كيني: خيارات البث والتنمية للبنك الدولى مجموعة البنك الدولى، أكتوبر ٢٠٠٣، ٣، ٤.

ومن الزاوية العملية، أثر بعض السمات
الفريدة للبت، مقارنة بوسائل الإعلام
الأخرى، على القرار بالتركيز على البت.

وإجمالاً، يحتفظ البت بدور
محورى فى الحياة الاجتماعية والثقافية
والسياسية، خاصة فى تلك الأنحاء من
العالم وبين تلك المجتمعات التى يمكن أن

تستفيد لأقصى حد من العولمة والتنمية، بيد أن هناك اعتبارات عملية تؤثر أيضاً
على نطاق هذا الدليل. فلتشكيلة من الأسباب، منها استخدام الطيف الإذاعى، وهو
مصدر عام نادر، والسمات المميزة للبت (والتي وصفت باعتبارها مدى تغلغلها،
مدى اجتياحها، مدى عموميتها وتأثيره)^(١٠)، فإن طبيعة وشكل تنظيمات وسائل البت
يتميزان ويختلفان كثيراً عنهما فى الإعلام المطبوع والإنترنت. وعلى الرغم من
أنه ليس هناك شك فى الحاجة إلى دليل للممارسات الجيدة لتمكين مناخ وسائل
الإعلام الأخرى من أسباب القوة، فإن التأثير والنطاق الفريدين للبت وسماته
ومتطلباته المميزة فى السياسة والتنظيم، أمر يستحق تكريس دليل له.

أنواع البت الأساسى

يمكن تحديد البت، الإذاعة والتلفزيون على حد سواء عبر طائفة من النماذج
المتداخلة للملكية والسيطرة، من جهات البت التى تسيطر عليها الدولة، إلى الملكية
التجارية الخاصة على الصعيدين الدولى والمحلى، والملكية التى لا تسعى للربح
والملكية المجتمعية. وكل منها تحكمه ديناميات مختلفة، ويجسد مجموعة متباينة من
المصالح، ولكن الشكل فى أى بلد معين يتحدد بصفة عامة نتيجة تطور تاريخى
فريد، وأحياناً طويل ومعقد. ليس هناك نظامان متماثلان، ويخفق مفهوم نموذج

(١٠) دميان تاجيىنى دسيفان فيرهولست، 'الانتقال إلى التنظيم الرقمى وتنظيم المضمون، فى د. تامبينى،
محرر. إصلاح الاتصالات (لندن: معهد بحوث السياسة العامة ٢٠٠٠).

البث "المثالي" عندما يواجه تنوع السياقات الوطنية المختلفة. فليس هناك مقياس واحد يناسب الجميع.

وحتى عشرين سنة خلت، كان يمكن تصنيف البث القومي حسب النظم السياسية القائمة في كل من البلدان المعنية. وكان يوجد في معظم البلدان الأوربي محتكر واحد للبث، وإن كان يعمل وفق مجموعات مختلفة من المبادئ في الغرب (الخدمة العامة) عنها في الشرق (سيطرة الدولة). وفي أفريقيا ومعظم أنحاء آسيا، كان البث القومي مملوكا للحكومة وهي التي تديره بشكل قاطع. وفي الطرف المقابل، كان نموذج المشروع الحر الأمريكي للبث مطبقا في معظم أنحاء الأمريكتين (باستثناءات ملحوظة). وكان عدد البلدان التي تضم نظاما "مختلطة"

حتى على خلاف ما كان قائما منذ بضعة عقود خلت، توجد الآن تشكيلة واسعة من نماذج البث من حيث الملكية والسيطرة.

صغيرا، وشمل المملكة المتحدة واليابان وأستراليا وكندا وفنلندا. وكان البث المجتمعي، حيثما وجد، ظاهرة محلية هامشية على نحو قاطع له روابط قليلة بالمجرى العام. وكان التليفزيون العالمي موجودا بالكاد^(١١).

حطمت عدة عوامل النماذج التمايزة إقليمية التنمية للماضي، بما في ذلك النمو في قدرة القنوات، وإلغاء الحدود عمليا، وانحياز النموذج الذي تسيطر عليه الدولة مقترنا بنمو نموذج السوق.

ومنذئذ تغير عالم البث تماما، مثلما كتب مارك رابوي، أستاذ علم الأخلاق والإعلام والاتصالات، واتسم بثلاث مجموعات من التطورات المتوازية: ١- الانفجار في قدرة الشبكات واختفاء الحدود السمعية

(١١) مارك رابوي، الوضع العالمي لبث الخدمة العامة: نظرة عامة وتحليل، الفصل الأول، بث الخدمة العامة: أبعاد ثقافية وتربوية (ليونسكو، ٢٠٠٧).

البصرية والمتعلقة بالاتصالات السلوكية واللاسلكية الذى جعلته التكنولوجيات الجديدة والتقارب الرقمى أمرا ممكنا، ٢- تحل نموذج البث الخاضع لسيطرة الدولة مع انهيار الكتلة الاشتراكية والتحرك نحو المقرطة فى مختلف أنحاء العالم، ٣- الزيادة السريعة فى البث المستند للسوق وإدخال نظم مختلطة للبث فى البلدان التى كانت تضم من قبل احتكارات الخدمة العامة.

وهذه الظواهر، والبعيدة عن التمايز فيما بينها، ترتبط معا بعلاقة معقدة فيما يتعلق بظهور أشكال جديدة من البث، محليا وقوميا ودوليا. والنتيجة هى نظام أكثر تنوعا من البث، وهو نظام لا يزال يمر بعملية التغير الدينامية التى تحركها قوى عالمية تتعلق بتنمية السوق، والتغير التكنولوجى، وتشكيل ثقافة معولمة. وهكذا فإن دراسة رموز وخصائص نماذج البث القومية حاليا يجب أن تأخذ فى اعتبارها عددا أكبر من الأشكال والتوليفات.

وتتعايش أربعة أنواع أساسية من البث (البعض منه يضم أنواعا فرعية) فى أشكال وتوليفات مختلفة فى أى بلد معين، البث الذى تسيطر عليه الحكومة بصورة

توجد حاليا أربعة نماذج أساسية للبث، ولكن بتوليفات مختلفة فى كل بلد.

مباشرة، وبث الخدمة العامة، والبث التجارى، والبث المجتمعى. وتصف النظرية العامة التالية ديناميات كل منها.

سيطرة الحكومة على البث

لا تزال ملكية الحكومة الاحتكارية وسيطرتها على البث قائمة فى عدد من البلدان النامية مثل بيلاروسيا وزيمبابوى وتركمنستان والصين وميانمار (بورما). بيد أنه من المسلم به حاليا على نطاق واسع أن احتكار الدولة للبث يمكن أن يقوض

بصورة خطيرة قدرة جهات البث على العمل كمصدر يعول عليه للمعلومات غير المتحيزة والمنظورات المتنوعة، والقيام بدور إيجابي في الحوكمة والتنمية^(١٢). وحتى في حالة الاحتكار، فإن سيطرة الدولة المباشرة معرضة دوماً لاحتلال التلاعب الحكومي بها. ومصادقية الأنباء والمعلومات المقدمة من محطات البث التي تسيطر عليها الحكومة موضع شك دائم، حيث إن لها وجهة نظر ومصالح محددة تحميها. ويمكن أن يسفر الافتقار إلى الثقة في الأنباء والمعلومات التي تسيطر عليها الدولة، عن تشكك الجمهور وعزوفه بدلاً من مشاركته.

وعلى الرغم من أن سيطرة الدولة على المضمون قد تفهم على أنها وسيلة لضمان خدمة أولويات التنمية، فإنها لا تمكن المواطنين من أسباب القوة، ولا

على نطاق واسع، تعتبر سيطرة الدولة على البث متضاربة مع الصالح العام، ومنحازة لآراء الحكومة، وتفتقر للمشاركة، وتعرقل التنمية والديمقراطية على حد سواء. ومن ثم، فإن هذا النموذج لم يول مزيداً من الاعتبار هنا.

تتهض بالمشاركة الفاعلة والمنصفة، أو الخضوع للمساءلة. ونتيجة لذلك، فمن غير المرجح أن تحقق منافع المشاركة عريضة القاعدة - مثل تحسين تصميم وتنفيذ السياسات، وزيادة ملكية مبادرات التنمية. ولنفس الأسباب، سيندر تحديد أو حل مشاكل عدم الإنصاف وعدم الفاعلية

في التنمية، خاصة عندما ينجم هذا عن انحيازات حكومية معينة بدلاً من الإشراف العام. بل إنها تلاقى عراقيل أكثر خطورة عندما تخضع لسيطرة الحكومة، إذ تكبل قدرة جهات البث على الترويج للديمقراطية والحوكمة الجيدة، وفضح الفساد وإخضاع المسؤولين للمساءلة.

(١٢) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٢: بناء المؤسسات من أجل الأسواق (٢٠٠٢)، (١٨٣ - ١٨٨).

ولهذه الأسباب، لا يتوجه هذا الدليل إلى تلك الحكومات التى تسعى للاحتفاظ بالملكية والسيطرة على البث، وهذا النموذج المحدد لن يكون موضع اعتبار أكبر حيث إن هذا دليل عن الممارسة الجيدة. بيد أنه هناك حافز متنام فى كثير من البلدان عبر مناطق عدة لتحويل جهات الإرسال التى كانت تسيطر عليها الحكومات من قبل إلى جهات إرسال للخدمة العامة (انظر ما يلى).

البث للخدمة العامة

ينبغي أن يكون البث للخدمة العامة مستقلا عن الحكومة وعن المصالح التجارية، وأن يرمى فقط إلى خدمة الصالح العام.

جهات البث للخدمة العامة تكون فى أفضل أحوالها مستقلة عن الحكومة وعن المصالح التجارية ومكرسة فقط لخدمة الصالح العام. وهى لا تزال فى

معظم الأحوال تتخذ شكلا ما من الملكية العامة لكنها تعمل بموجب نظام أساسى يؤكد صراحة استقلالها التحريرى عن الحكومة القائمة، وتضع ترتيبات للحكومة يقصد بها ضمان ذلك. وحتى ظهور الإرسال التجارى فى الثلث الأخير من القرن العشرين فى غربى أوروبا، كان احتكار البث العام هو نموذج البث السائد. ومبدأ ضمان استقلال التحرير وتوافر أهداف الخدمة العامة أمران راسخان بدرجة أو أخرى اليوم فى نظم البث فى كثير من الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى، إلى جانب النرويج وسويسرا وكندا واليابان وكوريا الجنوبية ونيوزيلندا وأستراليا، وقد تزايد استخدامه كنموذج لإصلاح البث الذى تقوم به الدولة فى أفريقيا وآسيا وشرقى أوروبا.

وعلى خلاف النهج السائد فى أوروبا، هيمنت جهات البث التجارى، على البث فى الولايات المتحدة ومعظم بلدان أمريكا اللاتينية. ولم يظهر البث كخدمة

عامة في الولايات المتحدة إلا في أواخر الستينيات، وكان ذلك في أشكال مختلفة عنه في أوروبا. والثمانمائة محطة إذاعة عامة ومحطات التلفزيون العامة التي يبلغ عددها ٣٥ محطة في الولايات المتحدة، تملك معظمها الجامعات والمنظمات التي لا تسعى للربح، والحكومات المحلية أو حكومات الولايات. ويأتي غالبية تمويلها من هبات المستمعين والمُشاهدين ومن الشركات الراحية، لكن هذا القطاع يتلقى أيضا منحة سنوية كبيرة من الكونجرس^(١٣). وفي أمريكا اللاتينية، كانت جهات البث المملوكة ملكية عامة ضعيفة وتشكو نقصاً في التمويل بصورة تاريخية، وتعرض بعضها لخصخصة جزئية أو كلية وليس للإصلاح، لتتحول إلى نموذج البث من أجل الخدمة العامة.

إن جهات البث العامة يمكن أن تعزز الحوكمة والتنمية عن طريق تحقيق نطاق وصول قومي، وتقديم برامج جيدة النوعية، والتعبير عن تنوع الآراء، والنهوض بالناقشة العامة العريضة.

وفي البلدان التي أقيمت فيها هيئات البث للخدمة العامة وحظت بتمويل جيد، مثل المملكة المتحدة واليابان وألمانيا وهولندا وبلدان الشمال واستراليا، جذبت هذه الهيئات جماهير كبيرة وتمثل محركاً أساسياً في الحفاظ على نوعية البرامج والنهوض بالابتكار التقني عبر قطاع البث.

وحيث تكون هيئات البث العامة مستقلة ولها ولاية واضحة، فإنها تستطيع أن تقدم مساهمة كبيرة في الحوكمة الجيدة والخضوع للمساءلة، وتنوع البث، وقدرة قطاع البث ككل على أن يلعب دوراً إيجابياً في المجتمع والتنمية. وحسب الولاية المحددة لجهة الإرسال المعنية، فإنها تستطيع أن تفعل ذلك، من بين وسائل أخرى،

(١٣) سيبُلغ هذا في ٢٠٠٧، ٤٠٠ مليون دولار، منها ٢٦٣ مليون دولار توزيعات مباشرة لمحطات الإذاعة والتلفزيون، و ١٠٥ ملايين دولار لإنتاج البرامج المجمعة.

عن طريق ضمان تغطية بثها للمجال القومى كله، وتقديم برامج جيدة النوعية، بما فى ذلك صحافة التحقيقات والبرمجة الإعلامية والتربوية، والإعراب عن آراء ومصالح القطاعات والمجموعات المختلفة فى المجتمع، والنهوض بالنقاش الاجتماعى العريض عن الأمور ذات الأهمية العامة.

وهناك نهج مؤسسى، تصوره هيئة الإذاعة البريطانية فى المملكة المتحدة وهيئة الإذاعة اليابانية فى اليابان، هو إقامة هيئة بث قومية كبيرة، تحت إشراف تحريرى موحد. وقد تم اعتماد نهج أخرى، على سبيل المثال فى فرنسا، حيث يوجد عدد من الهيئات العامة المتميزة للبث تديرها مؤسسات عامة مختلفة وتعمل بموجب نماذج حوكمة مختلفة. وفى ألمانيا، يعمل نظام البث العام على أسس إقليمية، مع بعض البرمجة المشتركة التى تشكل خدمة وطنية أساسية. وفى هولندا، تتقاسم شركات قومية مختلفة لصنع البرامج نفس البنية الأساسية للبث وتكملها هيئات إقليمية ومحلية منفصلة.

بث القطاع الخاص التجارى

كان تحرير مناخ البث، الذى فهم على أنه الانفتاح على مشاركة أكبر من

القطاع الخاص، اتجاها غالبا فى سياسة البث على النطاق العالمى، على الرغم من استمرار ممانعة كثير من الحكومات فى التنازل عن هذا المورد القومى الرئيسى. وكان محرك هذا هو التغيير السياسى والفرص التجارية والتطور التكنولوجى. وقد ركزت جهود التحرير الأخيرة فى كثير من البلدان فى

إن البث من القطاع الخاص التجارى هو الاتجاه المسيطر، تحركه جزئيا التكنولوجيات الجديدة، وقد عزز غوه فى بلدان كثيرة نطاق المضمون وتنوعه.

البدء على فتح موجات الأثير للسماح بإصدار تراخيص لجهات البث التجارية، ولكنها لم تنتظر أبداً إلى المستخدمين الآخرين وبصفة خاصة إلى الاهتمام المحتمل بذلك من قبل المنظمات غير الحكومية والمستندة للمجتمع ورغبتها في استخدامه.

وفي تواز مع التحرير، ومحرك له جزئياً، فإن التطورات التكنولوجية مثل الكابل والسائل والإنترنت، وظهور إنتاج رقمي أكثر كفاءة وتكنولوجيات التوزيع، تزيد بصورة شاسعة عدد القنوات التي يمكن تقديمها إلى المستهلكين. وقد اتسمت هذه التطورات بمنافسة محتدمة على المواقع، حيث تواجه جهات البث المملوكة ملكية عامة وضعيفة الأداء وجهات البث التجارية الأقدم عهداً خطر الزوال، في حين تستحوذ هيئات جديدة على جماهير حاشدة.

وقد أفضى التحرير والتطورات التكنولوجية معاً، إلى انفجار البث التجاري في عدد متنام من البلدان في أفريقيا وآسيا وشرق أوروبا. وحقق إلغاء احتكار الدولة للبث وتطبيق نظم تسمح بالاختيار والمنافسة، منافع ضخمة للجمهور بزيادة نطاق وتنوع البرمجة وبالتمكين من استجابة أكبر لمطالب الجمهور ومصالحه على حد سواء.

أنجبت بعض جهات البث التجارية أنباء وتقارير جيدة النوعية، بتفويض من التنظيم أحياناً. ويمكن أن يؤدي الضغط لتحقيق أرباح في نهاية الأمر إلى التركيز على البرامج منخفضة التكلفة وإرضاء المعلنين، واستهداف المشاهدين والمشاركين الأكثر ثراءً. وبذا تتعثر إمكانية تحقيق المصلحة العامة.

وتستطيع جهات البث التجاري أن تلعب دوراً مهماً في النهوض بالمصالح العام من خلال خدمات برامجها. وهناك أمثلة من بلدان مختلفة عن جهات البث التجارية، بما في ذلك جهات قائمة على المستوى المحلي، اكتسبت شهرة في التغطية

الخبرية وإعداد تقارير التحقيقات التي تحيط بالرأي العام علماً بمجريات الأمور، وتلقى الضوء على المخالفات والانتهاكات الخطيرة في الحكومة. وتعتبر بعض

جهات البث التجارية أن دورها فى تقديم المعلومات للعامة دوراً سامياً، وتسهم كثيراً فى تنمية الوعي العام لدى جمهور إقليمى أو عالمى. وفى كثير من البلدان، تلزم آليات التنظيم، فى مقابل الحصول على موجات الأثير المملوكة ملكية عامة، ببث حد أدنى من الأنباء، وإعلانات الهيئات العامة، وتوفير فرص مضمونة للمرشحين السياسيين بموجب قواعد منح وقت متساو، وغير ذلك من البرمجة الموجهة لتحقيق الصالح العام.

وفى الوقت نفسه، فإن جهات البث التجارية، بحكم طبيعتها كمشروعات أعمال تستهدف الربح، تواجه قيوداً بالنسبة للدرجة التى تستطيع أن تسهم بها فى تحقيق الأهداف العامة الأعرض، بما فى ذلك الحوكمة الجيدة. وتواجه جهات البث الضغوط لتحقيق النتائج النهائية المحسنة بتقليل التكلفة وتعظيم الجمهور. ويقوى هذا التركيز على التسلية الشعبية المنتجة بتكلفة رخيصة أو المستوردة بالنسبة للبرامج ذات التسويق الجماهيرى، واستثمار الحد الأدنى من الأموال فى مضمون البرامج المتخصصة أو التى تحقق الصالح العام بتكلفة مرتفعة. وتتزع قوى السوق إلى منع جهات البث التجارى من أن تخدم بقوة الصالح العام من خلال تقديم خدمة إخبارية وتحليلات ومعلومات متعمقة. وهناك اتجاه إلى استهداف من تتوافر لهم القدرة على الإنفاق فى المحل الأول بغية تقديم المستهلكين إلى المعلنين أو جذب المشتركين القادرين على الدفع. والاتجاه السائد بين جهات البث من القطاع الخاص هو اعتبار تغطيتها الخبرية سلعة، لا تزيد فى أولويتها على باقى برامجها، وقد أدى هذا بدوره إلى العزوف عن تخصيص موارد كافية لإنتاج تقارير خبرية وتحليلات متعمقة. وقد قيدت هذه الاتجاهات التى جاءت نتيجة لمناخ السوق والتنظيمات التى تعمل فى ظلها جهات البث، الدور المحتمل للبث التجارى فى النقوض بالانتمية المنصفة والمستدامة.

البث المجتمعي الذي لا يسعى للربح

منذ أواخر الأربعينيات، ظهر شكل جديد للبث يعرف حالياً بالبث المجتمعي. والبث المجتمعي، المستقل عن الحكومة وله أهداف اجتماعية ولا يسعى للربح، نشأ على أيدي مجموعات المجتمع المدني ومنظماته في كل الأقاليم ومعظم بلدان العالم.

وقد تطور البث المجتمعي

لبث اجتماعي الذي لا يسعى للربح دور خاص في التنمية بالنسبة لمن يواجهون الفقر والاستبعاد، وهو يستند إلى المشاركة العالية ويمكن أن يوفر وسيلة للتأثير على السياسة.

استجابة لاحتياجات الحركات الاجتماعية الجماهيرية والمنظمات المستندة للمجتمع للتوصل إلى وسيلة في المتناول، ويمكن تحمل تكاليفها للتعبير عن قضاياها

وشواغليها وثقافتها ولغاتها، ولخلق بديل لجبهة البث القومية ونمو وسائل الإعلام التجارية.

وهذا المبرر الذي يتجه من أسفل لأعلى هو الذي يميز البث المجتمعي عن نظيره التجاري المحلي. وعلاقته بالمجتمع مختلفة، من حيث إن ولايته نابعة من المجتمع، مما يقتضي تجديدا مستمرا، من حيث حوكمته ومن حاجته للشفافية والمشاركة، وكذلك من حيث قدرته على الاستدامة الاقتصادية. ومع أن جهات البث المجتمعية يمكنها من ناحية أن تعتمد على المجتمع في التمويل، فإنه يتعين عليها من ناحية أخرى أن تشعر بالقلق من الضغوط الناتجة عن الإعلان التجاري والتمويل العام. وإضافة لذلك، فإن للبث المجتمعي دوراً إعلامياً مهماً من خلال الأنشطة التي تمكن من أسباب القوة التي تحدث في عملية حشد المشاركة نفسها.

وقد أصبح من المسلم به أن لوسائل الإعلام المحلية والمستندة على المجتمع دوراً خاصاً تلعبه بالنسبة للناس والمجتمعات التي تواجه الفقر والاستبعاد

والتهميش، ولتوفير صوت لهذه المجتمعات حتى تستطيع أن تسهم في الحوكمة من خلال مشاركة أوسع وأفضل إطلاعا^(١٤). وتستطيع أن تساعد في توفير فرصة الحصول على المعلومات ويمكن أن تحفز النقاش، بما في ذلك النقاش باللغات المحلية والعامية ويمكنها تدعيم الأشكال التقليدية للاتصال، مثل الحكى، ومناقشة المجموعة، والمسرح، ويمكنها أن تمكن للمشاركة الجماهيرية في صنع السياسة والديمقراطية. وتستطيع باستخدام التكنولوجيات الملائمة والتي يمكن تحمل تكاليفها، أن تصل إلى المجتمعات النائية وإلى الناس من كل مشارب الحياة.

وقد توصل تقرير رئيسى أخير، تضمن سبعة عشر بلدا في أفريقيا، إلى أن هناك دعما كبيرا بين أصحاب المصلحة في وسائل الإعلام للمبادرات الرامية لتعزيز وسائل الإعلام المجتمعية، ويشير التقرير إلى:

دور وسائل الإعلام المجتمعية في تحقيق أهداف التنمية، ونجاح وسائل الإعلام المجتمعية في توفير صوت للمجتمعات، وقدرة القطاع على التمكين من أسباب القوة، وبناء مجتمعات المهارات التي تشارك في دعم الأنشطة التي تخلقها وسائل الإعلام هذه^(١٥). وغالبا ما تنتج جهات البث المجتمعية برامجها الخاصة بالتشاور مع المجتمع في اجتماعات لمجموعاته وإجراء الحوارات. وتشمل عملية البرمجة فيها

تستطيع جهات البث المجتمعية أن تحسن الحوار المحلي وتعزز القدرات، وأن تشكل قناة فاعلة للمعلومات في كل الاتجاهات. والإذاعة فاعلة بصفة خاصة وأحيانا قادرة على البقاء حتى في المجتمعات الفقيرة جدا.

(١٤) انظر على سبيل المثال، إعلان مائدة الأمم المتحدة المستديرة التاسعة، المعنى بجعل الاتصال فى

خدمة التنمية (روما: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٠٤).

(١٥) موجز تقرير بحوث AMDI (هيئة الإذاعة البريطانية، ٢٠٠٦)، ٩٤.

برنامجاً للأسئلة والأجوبة باستخدام الهاتف والرسائل، وبرامج منتظمة عن موضوعات محددة، ومناقشات الموائد المستديرة، وإعداد التقارير المجتمعية عن الأحداث والقضايا، وبث وقائع الاجتماعات الحكومية المحلية، وبرامج المعلومات الموجهة للتنمية. وتؤدي المحطات خدمة عامة مهمة للفقراء من جماهيرها، وتستتفر آراءها وشواغلها، وتمكنها من إثارة القضايا والمشاكل التي يغير هذا تكون من المحظورات، وتشجعها على الفضفضة، سواء فيما بينها أو مع الحكومة المحلية.

وفي قصاراه، حسن البث المجتمعي الحوار الداخلي، وحل المشكلات والتنظيم الذاتي للناس الذين يخدمهم، ومنح الناس الثقة للحديث مباشرة للمسؤولين المحليين لدفعهم للعمل. ومن منظور التنمية، كانت الإذاعة المجتمعية بصفة خاصة وسيلة فاعلة بدرجة عالية. ولا تؤدي البرامج القائمة على المشاركة في الإذاعة المحلية لتحسين قدرة الفقراء والمهمشين على الإعراب عن القضايا التي تحتاج لاهتمام فحسب، بل تشجع أيضا الناس الذين كانوا معزولين من قبل على التماس المعلومات والمشورة عندما يحتاجون إليهما، على سبيل المثال عن طريق جعل الخبراء (مثل الممرضات والعاملين في الإرشاد الزراعي) في المنطقة يتطوعون بوقتهم، على أساس أسبرعى أحيانا، لتقديم المشورة على الهواء. وعندما تتضمن البرامج موضوعات حساسة، مثل العنف المنزلي وإساءة معاملة الأطفال وإدمان الكحول، فإنها تتيح الفرص للأسر والجيران لمناقشة البرنامج وطرح آرائهم في الموضوع. وتبين التجربة أن هذا النوع من النقاش يمكن أن يمارس تأثيراً كبيراً على سلوك الناس، وعلى قدرتهم على التعاون ومواجهة المشكلات الاجتماعية التي أخذت في بعض الأحوال تقوض مجتمعاتهم.

توسيع مجال أنواع البث

ليس القصد من بحث أنواع البث المتميزة نسبيا التي وصفناها نوا، القول بأن كلاً منها يعمل في مجال متحفظ، تحركه مجموعة فريدة من القيم والمبادئ

تعايش أنواع متميزة من البث، كل منها تحركه قيم وديناميات داخلية فريدة في أى بلد معين، والخليط المحدد عرضة لتأثيرات كبيرة.

ويسعى لمجموعات مستهدفة مختلفة، بل الأحرى أن القصد منه هو إلقاء الضوء على المبادئ والنتائج والقيم المختلفة، التي يمكن حفزها عن طريق

تقديم خدمة البث. وهناك مجال كبير للتشاور بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك صناع السياسة، والجهات القائمة بالتنظيم ووسائل الإعلام والجمهور العريض فيما يتعلق بالتوازن والخليط المناسبين لمختلف الظروف، والمدى الذي يمكن به تصميم التنظيم حتى يستطيع نظام البث ككل أن يحقق أهداف الصالح العام. وجزء من هدف السياسة، وهدف القائم بالتنظيم، هو استخدام التدابير التي توجه دوافع كل قطاع ونتائجه في اتجاه معين.

وعلى أبسط مستوى من التحليل، تتمايز نماذج الأعمال الخاصة بكل نوع من أنواع البث، ومصادرها للاستدامة ودينامية نموها الداخلي. فكل منها يواجه ضغوطا من مختلف الاتجاهات، ويتعين عليها بالطبع الإبحار بين مطالب متضاربة أحيانا: فعلى سبيل المثال يتعين على جهات البث للخدمة العامة أن توازن بين الحاجة إلى إنتاج مضمون مستقل جيد النوعية يعكس تنوع الآراء بالكامل، وبين الحاجة إلى تجنب تأثير الحكومات التي تشكل مصدر إيرادها الأساسي. ويتعين على البث التجارى الإبحار في مسار يقع بين الفوز بحصة كبيرة من السوق من خلال البرامج جيدة النوعية، وبين السعى لتعظيم الأرباح من خلال مضمون يتم إعداده بأقل تكلفة وبين الإعلان الذى يعظم انجذاب الجمهور. ويتعين على

جهات البث المجتمعية، وهى الأضعف اقتصاديا بين الأنواع الثلاثة، أن تحقق التوازن بين ولايتها فى أن تمنح صوتا للمجتمع بطريقة تقوم على المشاركة والتنوع، وبين صراعاها المستمر لتحقيق القدرة على الوصول. وفى ظل غياب قاعدة اقتصادية مستقرة، ربما يتعين على جهات البث المجتمعية أن تسلك مسارا بين العزلة وبين ما يحتمل أن يضر استقلالها ومشروعيتها.

لكن هذه القوى الأساسية متشابكة فى الواقع مع اتجاهات وتفاعلات أكثر تعقيدا بين القطاعات، وهو ما يزيد كثيرا عن كونه مجرد فروق طفيفة. وعرض هذه الديناميات فى معزل على غيرها يفضى إلى التشويه، ويخفق فى أن يعكس مرونة أى نظام معين للبث وخصوصية المناخ. ولا تحاول سياسة البث وتنظيمه اختزال البث إلى أبسط أشكاله المكونة له، بل الأحرى أنها تسعى إلى خلق الخليط الملائم الذى يسهم على خير وجه فى تحقيق الصالح العام عن طريق التأثير فى هذه القطاعات المتنوعة التى تتشابه أواصرها فى نظام قومى محدد،

وذلك فى ظل ظروفها الخاصة. وقد طور صناع السياسة وجهات التنظيم طائفة من الأدوات لتحقيق هذا، ويرد فى الباب الثالث بعض الممارسات الجيدة. وعند هذه النقطة، يستحق الأمر تناول مختلف أنواع وكالات التنظيم، حيث إن

إن جهة مستقلة للتنظيم يمكن أن تكون أداة حيوية فى تحقيق الخليط السليم. وتعرض جهات التنظيم لأشكال مختلفة من الإخفاق، لكن نوع التنظيم وقدرة جهة التنظيم عاملان أساسيان فى التنفيذ الناجح لنهج الصالح العام.

هذه يمكن أن تؤثر كثيرا على شكل البث وأدائه. ويسوق الدليل المتوافر مبررات وجود جهة مستقلة للتنظيم.

وهذا المفهوم، الذى نوقش بصورة عميقة فى الباب الثالث، يمكن تعريفه بإيجاز بأنه جهة التنظيم التى تستطيع تحقيق الأهداف المنصوص عليها والمقبولة والمشروعة بطريقة متحررة من النفوذ السياسى الذى ليس له موجب. ويمكن تمييز

هذا النوع من التنظيم عن التنظيم الحكومي المباشر، على سبيل المثال من خلال وزارة الإعلام أو وزارة الاتصالات. لكن هذا التمييز الحاد يخفى اتجاهات أخرى. فوكالات التنظيم يمكن أن تتعرض "للاستحواذ" عليها، أى من خلال النفوذ المفرط للصناعات التى تخضع للإشراف. وبعض الوكالات "تتقارب" وتكتسب الإشراف عبر كثير من أشكال الاتصالات بما فى ذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية حيث تصبح عمليات التوزيع العملية والبنى الأساسية متشابكة. ولدى بعض وكالات التنظيم ما يسمى تعددية خارجية، وتبذل مجهودا واعيا لضمان تمثيل كثيرين من أصحاب المصلحة فى مجالس إدارتها. وغالبا ما يكون تنظيم جهات البث كخدمة عامة (أو التنظيم الذاتى لها) متميزا عن تنظيم باقى البث. ونعرض كثيرا من هذه الفروق لاحقا فى هذا الدليل. ونفكرة هنا هى أن طبيعة جهة التنظيم وقدرتها على تحقيق الأهداف المشروعة يمكن ان تشكلا عوامل حاسمة فى تحديد خصوصية أى شكل معين للبث وقدرته على تحقيق الصالح العام.

ويسبب تنوع الظروف والنهج والمؤسسات، اختلاف أنواع البث، والبعض منه يتخذ شكلا هجيناً.

فعلى سبيل المثال، فإن الخيط الفاصل بين البث المجتمعى والبث كخدمة عامة رفيع فى بلدان مثل هولندا، حيث إن السلطات المحلية هى التى تصدر التراخيص وتوفر التمويل للتليفزيون والإذاعة المجتمعيين، لكن المجتمعات المحلية لها نفوذ حاسم على الهياكل والمضمون. وفى سرى لانكا، فإن محطات الإذاعة "المجتمعية" القليلة مملوكة رسمياً لهيئة البث العامة، "هيئة الإذاعة فى سرى لانكا"، رغم أن المجتمعات تحتفظ بدرجة كبيرة من المشاركة المحلية. وفى عدد من البلدان يمكن بالكاد التمييز بين الإذاعة التجارية والإذاعة المجتمعية، خاصة عندما تنشأ عن، أو تصبح جزءاً من، حركة اجتماعية أعرض تسعى للتغيير، حيث يمكن للإذاعة أن تلعب دوراً رئيسياً وحيث قامت بذلك بالفعل. ويمكن أن تتطور فيما بعد إما إلى أشكال تجارية أو مجتمعية.

وإضافة لذلك، فإن تنظيم القطاع المجتمعي لا يقتضى استبعاد الآليات والأدوات المستندة للسوق، حتى تلك التى لا تفرق بين القطاعين التجارى والمجتمعي، فى حين تعترف بخصوصية كل منهما. فعلى سبيل المثال، فإن بعض المجتمعات الفقيرة لا تستطيع أن تجتذب إيرادات الإعلانات المطلوبة للإبقاء على محطة إذاعة تجارية محلية ولا يتوافر لها المستوى من القدرة والتنظيم المطلوبين للإبقاء على الجهد الجماعى لبناء محطة مجتمعية. ويمكن استنباط التدابير السياسية اللازمة لعلاج "إخفاق السوق" لتعزيز جدوى أى من القطاعين أو القطاعين كليهما وقدرتهما على خدمة المجتمعات التى تعاني نقصا فى الخدمة. وقد أمكن لحزمة من الحوافز أن توفر دعما لجهة بث محلية خاضعة لشروط الترخيص لتقديم قدر يسير على الأقل من الأنباء والمضمون المرتبطين بالتنمية. وما ينتج عن ذلك يمكن أن يكون محطة محلية يديرها منظم مشروع فرد، أو قناة مجتمعية تديرها المجموعات المحلية الأكثر نشاطا - أو حتى هجينا من ذلك، حيث يعمل مشروع تجارى محلى عن كثب مع مجلس يمثل مصالح المجتمع.

كما أن لتليفزيون الخدمة العامة أشكالا مختلفة، تشمل "شريحة" ثانية تمثل نمونجا متميزا. وقد جرى وصفها باعتبارها "بنا عاما بديلا" وهو يعمل بنجاح فى عدد من البلدان كمكمل للخدمة العامة التقليدية^(١٦). ومثل تليفزيون الخدمة العامة، فإن هذه المحطات تقيمها الحكومات فى البدء وتوجد مستقلة عن الحكومة ككيان أو هيئة لا تسعى للربح. ولكنها تتميز عادة بولاية محددة هى أنها خدمة مركزة ومحددة بدقة. فللقناة الرابعة فى المملكة المتحدة ولاية بث برامج مبتكرة وخلاقة متميزة، تعزز التنوع الثقافى، لكنها تعمل فى مناخ تجارى وتكلف آخرين بأعداد

(١٦) مارك رابوى، "الوضع العالمى لبث الخدمة العامة: نظرة عامة وتحليل"، الفصل الأول، بث الخدمة العامة: الأبعاد الثقافية والتربوية. (بارس، اليونسكو ١٩٩٧)، (١٩-٥٦).

كل برامجها^(١٧) وتقدم القناة الثقافية الفرنسية الألمانية Arte^(١٨) منصات ثقافية، وتقدم هيئة البث الخاصة الاسترالية خدمات إذاعية وتلفزيونية حصرية متعددة اللغات والثقافات بما يصل إلى ستين لغة^(١٩). وفي المكسيك، فإن الهيئة الأقرب لأن تكون جهة بث للخدمة العامة يديرها المعهد البوليتكنيكي القومي^(٢٠). ويندرج في نفس الفئة عدد من جهات البث الإقليمية الممولة تمويلًا عامًا في كندا وإسبانيا وأماكن أخرى.

يمكن أن يؤثر التفاعل بين قواعد التمويل لمختلف أنواع البث على شكلها.

كذلك يؤثر التفاعل بين قواعد تمويل بث القطاعات التجارية وبث الخدمة العامة على شكل نظام البث، ويمكن تحديد أبعاد

تمويل بث الخدمة العامة عن سيطرة الحكومة، أن تحرسها على جهات البث التجارية. ففي البلدان الصغيرة أو الفقيرة، فإن رسم الترخيص وغيره من آليات التمويل لا يكفيان عادة لضمان قدرة بث الخدمة العامة على البقاء، ويسمح فيها بقدر من تنظيم حجم الإعلان وشكله. بيد أن الاعتماد المفرط على الإعلان، يضاعف جهات البث كخدمة عامة في تناقض مباشر مع جهات البث التجاري، في حين يخضعها أحيانًا لضغوط مماثلة من المعلنين.

ومن ثم فإن التنازع الداخلي قائمان خارج نموذج القطاعات الثلاثة، ويمكن أن يتفاقم هذا، ويتشكل فجوة السياسات والتنظيمات مما يفتح مجالًا أوسع لتوليفات محتملة في ظروف مختلفة.

(١٧) القناة الرابعة في المملكة المتحدة متوافرة في:

<http://www.channel4.com/about4/overview.html>.

(١٨) القناة الثقافية الفرنسية الألمانية Arte، في: www.arte.tv.

(١٩) هيئة الإذاعة الخاصة الأسترالية متاحة في:

<http://www20.sbs.com.au/sbscorporate/index.php?id=>.

(٢٠) معهد المكسيك البوليتكنيكي القومي، متاح في: <http://www.oncctv.ipn.mx/>.

الفصل الثالث

خصائص البث الإقليمي واتجاهاته

ما الذى تشبهه نظم البث فى المناطق المختلفة فى واقع الأمر؟ ما هى دينامياتها واتجاهاتها الرئيسية؟

إن ما يلى هو استعراض للبث فى مختلف المناطق. والغرض هو تقييم المدى الذى يمكن به تمييز جماعات عامة الناس فى اتجاهات البث ودينامياته، بغية تحديد سياق الممارسة الجيدة القانونية والسياسية والتنظيمية المبينة فى البابين الثانى والثالث.

وتركز الخاتمة على أنموذج ناشئ فى البث يتقاسمه جزء كبير من العالم، وإن كان باعتباره مطمحا أكثر منه تنفيذيا فعليا.

مناخ وسائل الإعلام إقليمي

على المستوى الإقليمي، يتباين المناخ
الشامل لوسائل الإعلام تباعا كبيرا.

هناك ندرة فى البيانات التجريبية
المقارنة والتحليلية بشأن البث على
المستوى العالمى، والواقع أن معظم

البحوث فى هذا المجال تتحسر على الافتقار لمثل هذه المادة. فليس هناك استعراض عالمى متصل للبث، ولا يوجد سوى بضعة مؤشرات إحصائية قليلة - تغطى توافر أجهزة التليفزيون والراديو على الصعيد القومى والقليل غير ذلك. بيد أنه من زاوية المناخ الذى يمكن وسائل الإعلام من أسباب القوة، هناك بضعة مصادر قليلة.

ويقدم الجدول (٣-١) نظرة مقارنة عن الحرية العامة للصحافة في المناطق المختلفة، وضعتها هيئة "بيت الحرية" (فريدم هاوس) باستخدام منهجية تغطي المناخ القانوني والسياسي والاقتصادي لكل وسائل الإعلام. وتتبقى صورة من القيود القائمة في كل مكان على وسائل حرية الإعلام في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولدى ما يربو على ٥٠ في المائة من سكان آسيا والمحيط الهادئ ووسط أوروبا وشرقها الذين يعيشون في بلدان حريات وسائل الإعلام مقيدة فيها.

الجدول (١.٢) حرية الصحافة ٢٠٠٦: البلدان والنسبة المئوية للسكان "غير الأحرار"، حسب المنطقة

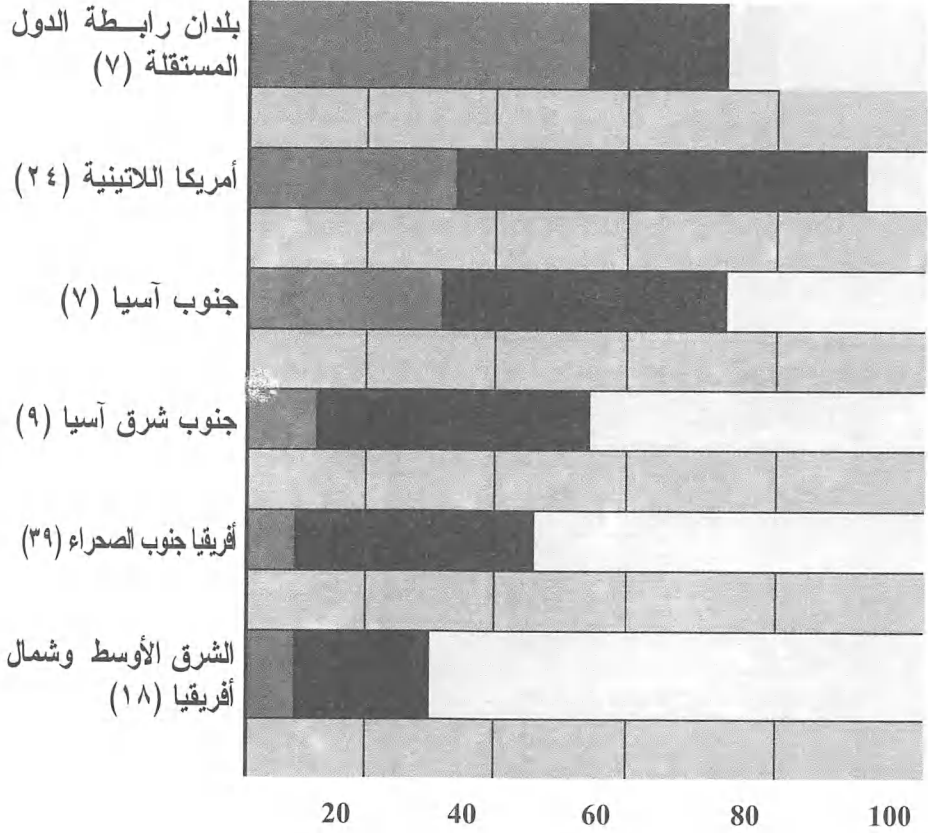
المنطقة	إجمالي البلدان	عدد البلدان "غير الحرة"	% من السكان ممن وسائل الإعلام لديهم "غير حرة"
الأمريكتان	٣٥	٤	١٠
أفريقيا جنوب الصحراء	٤٨	٢٢	٣٥
آسيا والمحيط الهادئ	٤٠	١٥	٥٢
وسط أوروبا وشرقها	٢٧	١٠	٥٦
الشرق للوسط وشمال أفريقيا	١٩	١٦	٩٦

المصدر: فريدم هاوس، خريطة حرية الصحافة ٢٠٠٦

<http://www.Freedomhous.org/>

الشكل ١-٣

حرية قوانين الإعلام ٢٠٠٧ حسب المنطقة



□ عقب الصدور ■ في انتظار جهود للإصدار ■ لا يوجد قانون/ غير مطبق

المصدر: مؤسسة الخصوصية الدولية

<http://www.privacyinternational.org/issues/foia/foia-laws.ipg>

عدد البلدان وارد بين قوسين.

كما تأتي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في قاع الشكل (١-٣)، فيما يتعلق بإصدار قوانين حرية الإعلام، مثلما رصدت مؤسسة الخصوصية الدولية.

من حيث المناخ القانوني والسياسي والاقتصادي لحرية الصحافة، تظهر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا باعتبارها الأقل حرية، تليها بعد مسافة شرق ووسط أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ.

وفي مجال مرتبط بالبحث بصورة مباشرة بدرجة أكبر، اضطلع فريق من الباحثين بدراسة في ٢٠٠١، لملكية أكبر خمس قنوات تلفزيونية في ٩٧ بلدا حول العالم^(١). ويلخص الجدول (٢-٣) المقارنة الإقليمية في ٢٠٠٩.

الجدول (٢-٣) توزيع ملكية التلفزيون ١٩٩٩

المنطقة	ملكية أكبر ٥ قنوات (المتوسط الإقليمي)	الحصة من السوق لأكثر ٥ قنوات (المتوسط الإقليمي)
	المملوكة للدولة الخاصة	المملوكة للدولة الخاصة
أفريقيا	٧٨%	١٩%
الأمريكتان	١٧%	٧٨%
آسيا والمحيط الهادئ	٦٥%	٣٤%
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٩٣%	٧%
وسط وشرقي أوروبا، البلدان التي تمر بمرحلة انتقال	٨٠%	٢٠%
أوروبا الغربية	٤٨%	٥٢%

عندما لا يصل مجموع الأرقام إلى ١٠٠، فإن فئة "الأخرى" تضم الباقي.

(١) سيمون ديانكوف، كارالي ميلشن، تاتيانا نينوفا وأندريه شيلفر: من يملك وسائل الإعلام؟ ورقة معهد هارفارد للبحوث الاقتصادية، رقم ١٩١٩، ورقم (البنك الدولي لبحوث السياسة رقم ٢٦٢٠، ١٩ أبريل ٢٠٠٦، متخلصة من الجدول ٢ متوافر في SSRN: <http://ssrn.com/abstract=267386>).

بالنسبة لحرية الإعلام، تتجمع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة جنوب شرق آسيا متلاصقة عند القاع.

جاء ترتيب بلدان الشرق الوسط وشمال أفريقيا الأعلى فى ١٩٩٩ من زاوية ملكية الدولة والحصة من السوق، تليها بلدان وسط أوروبا وشرقيها والبلدان السوفيتية السابقة، ثم آسيا والمحيط

الهادئ وغربى أوروبا. وتبدى الأمريكتان تحيزا قويا نحو الملكية الخاصة. وفى حين أن هذه الأرقام تقدم لمحة سريعة عن الملكية، فإنها لا تميز بين التليفزيون الذى تسيطر عليه الدولة وتليفزيون الخدمة العامة، وهو أمر توجد فيه فروق كبيرة بين المناطق. كما أن الأرقام قديمة نوعا ما.

وعلى الرغم من غياب البيانات العالمية المتواصلة عن قطاع البث، فإن نظرة عامة مقارنة إقليمية جزئية يمكن جمع أواصرها معا من تشكيلة من المصادر، بما فى ذلك بعض المسوح المقارنة متعددة البلدان الحديثة فى أوروبا والبلدان التى تمر بمرحلة انتقال وأفريقيا، وعدة قواعد للبيانات العالمية والمسوح الجزئية، وتشكيلة من التقارير. وننظر فيما يلى فى عدد من المناطق والمناطق الفرعية، مع التركيز على المسموح به من البيانات، عن مناخ البث العام، والتكوين القطاعى للبث، والمناخ القانونى والتنظيمى وواقع تنفيذه، ودينامياته واتجاهاته. وينصب التركيز على البلدان والمناطق النامية التى يتعرض فيها قطاع البث لتغيير تحركه إما قوى خارجية أو رغبة الحكومة الظاهرة فى التغيير.

منطقة بعد الأخرى

أفريقيا جنوب الصحراء

ربما كانت منطقة جنوب أفريقيا هى أقل المناطق تعرضا للبحث فى أحوالها^(٢)، لكن سبعة عشر بلدا هناك خضعت لبحث مقارن أخيراً بواسطة

(٢) يلاحظ تقرير مبادرة تنمية الإعلام الإفريقى الموجز عن البحوث أنه: على الرغم من الثروة المتاحة من الرؤى الثاقبة المستمدة من البحوث الأخرى المنشورة، فإن البيانات المنتظمة والتى يعول=

مبادرة تنمية الإعلام الأفريقي^(٣). وتتسم أفريقيا جنوب الصحراء بأن السكان فيها شباب ويتنامون، مع معدلات منخفضة لمعرفة القراءة والكتابة في بلدان كثيرة.

تفضل أفريقيا جنوب الصحراء بعدد سكان الريف الكبير فيها الإذاعة، لكن التلفزيون آخذ في النمو.

وفي تسعة بلدان جرى مسحها، فإن ما يربو على ٦٠ في المائة من السكان ريفيون، والنقل لديهم ضعيف ولا توجد كهرباء. وقد توصلت مبادرة تنمية الإعلام في أفريقيا إلى أن

الإذاعة هي الوسيلة المهيمنة في أفريقيا: تسيطر الإذاعة على طيف وسائل الإعلام

تجرى حركة صوب إنشاء وكالات مستقلة للتنظيم، واعتماد تشريعات حرية الإعلام، وتحويل جهات البث الخاضعة لسيطرة الدولة إلى جهات البث كخدمة عامة.

ال جماهيري مع استمرار هينات الإذاعة التي تسيطر عليها الدولة في الاستحواذ على أكبر الجماهير في معظم البلدان لكن المحطات التجارية (داخل البلدان) تظهر أكبر زيادة مستمرة في الأعداد، تليها

الإذاعة المجتمعية، حيث لم يكن النمو متواصلا، وإن كان كبيرا في بلدان بعينها. والتلفزيون أقل توافرا على نطاق واسع، خاصة في المناطق الريفية، رغم أنه يعتبر قوة متنامية^(٤).

=عليها عن القطاع متخلفة أو غير موجودة. هناك افتقار للبحوث القوية، على النطاق القارى حول ما يجدى وما لا يجدى فى محاولات كثير من القوى الفاعلة تدعيم الإعلام الأفريقى. وقد كان نقص البيانات التى يعول عليها عاملا يحد من استثمار القطاع الخاص والعام (المانح)^(١٣).

(٣) البلدان المشمولة هي: أنجولا وبسوانا والكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وغانا وكينيا وموزامبيق ونيجيريا والسنغال وسيراليون والصومال وجنوب أفريقيا وتزانيا وأوغندا وزامبيا وزيمبابوى. مبادرة تنمية الإعلام الأفريقى، موجز وسبعة عشر تقريرا قوميا، هيئة الإذاعة البريطانية

٢٠٠٦ متاح على: <http://www.bbcworldservicetrust.org/amdi>.

(٤) المرجع المذكور، ٣٣.

وتلعب جهات البث الدينية، خاصة الإذاعة، دورا كبيرا فى بلدان كثيرة وتمثل النمو الأساسى فى البث غير المملوك للدولة منذ ٢٠٠٠.

وقد شهدت أفريقيا تغيرا تدريجيا فى أنموذج تنظيم وسائل الإعلام عبر العقد الماضى:

وهى تستند حاليا إلى نموذج ديمقراطى للفصل بين السلطات - إنشاء هيئات مستقلة لتنظيم البث - مع الاعتراف بحق وسائل البث بصفة عامة فى أن تنظم نفسها (مجالس وسائل الإعلام). وقد اصطحب هذا باعتماد تشريع حرية الإعلام والسعى لتحقيق هدف تحول البث المملوك للدولة إلى بث للخدمة العامة^(٥).

لكن التنفيذ الفاعل لهذا يواجه تحديات خطيرة من حيث استقلال الهيئة القائمة بالتنظيم.

والتحول ليس كاملا ولا يخلو من المشاكل وتظهر البلدان مستويات متباينة من الالتزام بمبادئ النموذج وتنفيذها فى التطبيق. وقد أصدرت ثمانية من البلدان السبعة عشر تشريعات بشأن جهات تنظيم وسائل الإعلام

المستقلة، لكن يثور تشكك واسع النطاق فيما يتعلق باستقلالها^(٦). ولدى عدد من البلدان الأخرى هيئات للتنظيم تديرها الدولة، والتشريع الرامى لضمان استقلال جهات البث المملوكة للدولة مطبق فى ستة من البلدان السبعة عشر، وتعمل ثلاثة بلدان أخرى على هذا.

وقوانين القذف.

بيد أن عددا قليلا من جهات البث المنشأة كخدمة عامة، مستقل تماما عن الحكومة، ومعظمها خاضع للتدخل فى شئونه وتفرض

(٥) المرجع المذكور، ١٥.

(٦) يبرز التقرير جنوب أفريقيا وربما غانا باعتبارهما الأكثر استقلالا (٥٦، ٥٧).

عليه الوصاية. وقد تم الاعتراف بالبحث المجتمعي في عشرة من بلدان الدراسة، ولكن على أساس جزئي عادة مع تقديم القليل من الدعم.

ومن زاوية المناخ العام لوسائل الإعلام، فإن لدى خمسة من البلدان السبعة عشر قوانين جنائية للقتل والتشهير، وحتى حين ألغيت قوانين القمع، فإن الآليات التي تسيطر الدولة عليها لمعاقبة الصحفيين تبين أنها مستمرة في ثمانية بلدان على الأقل. والبلدان جميعها فيما عدا ثلاثة (جنوب أفريقيا وتنزانيا وأوغندا) ليس بها تشريع لحرية الإعلام. والقوانين معلقة في ستة بلدان أخرى - لما يزيد على ست سنوات في حالة غانا ونيجيريا.

ورغم أن العقد الماضي شهد ترحيبا بالتنوع في مضمون البث وزيادة فيه،

نوعية البرامج واستقلال جهات البث.

لا تزال أوجه قصور خطيرة باقية فيما يتعلق بنوعيته. ويتوافق المضمون الذي تقدمه جهات كثيرة للبث تسيطر عليها

الحكومة، بصورة وثيقة مع منظور الحكومة أو الحزب الحاكم، وهناك نزوع في معظم وسائل الإعلام لأن تعكس آراء الصفوة الحضرية المتعلمة.

من المسلم به على نطاق واسع أن وسائل الإعلام المجتمعية والخاصة تخدم السكان الذين يعانون نقصا في الخدمة من قبل المنافذ الأخرى، وأنها توفر -

ونزاهة جهات البث العامة.

خاصة من خلال الإذاعة - مصدرا تربويا وإعلاميا مهما لتلك المناطق التي تنقسم

بانخفاض معدلات معرفة القراءة والكتابة أو قلة فرص الوصول لوسائل الإعلام الرئيسية^(٧).

(٧) المرجع المذكور، ٨٨.

ويخلص البحث إلى أن التحدى الأساسى الذى يواجه وسائل الإعلام المملوكة للدولة، هو خدمة كل القطاعات السكانية بالبحث كخدمة عامة غير متحيزة، متحررة من التدخل الحكومى. ويقتضى ذلك العمل تشريع حرية التعبير والحصول على المعلومات، ووضع سياسة متسقة بشأن الاستقلال فى منح التراخيص، وتدعيم حماية الصحفيين، وتقوية أطر التنظيم المستقلة. كذلك يلاحظ التقرير أن من جرى مسحهم، وضعوا قطاع الإعلام المجتمعى، خاصة الإذاعة، من بين أعلى الأولويات بالنسبة للتمويل الجديد، خاصة بسبب دوره فى التنمية.

ويخلص التقرير إلى ملاحظة متفائلة نسبيا:

فى كل البلدان التى جرى مسحها، وردت تقارير عن حدوث تغييرات كبيرة فى مناخ تنظيم وسائل الإعلام نتيجة لتزايد مستويات المقرطة، والمناخ السياسى والاقتصادى الأكثر تيسيرا للأمور، وزيادة النشاط القوى والدولى المبذول لتنمية وسائل الإعلام^(٨).

وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلة السابقة

مع انهيار الاتحاد السوفيتى، تعرضت هياكل وسائل الإعلام فى البلدان الأعضاء السابقة وفى وسط أوروبا وشرقها لتغير مفاجئ وحاشد.

إن الاتحاد السوفيتى السابق والكتلة الشرقية السابقة، وبعض بلدان أوروبا الوسطى^(٩) فريدة فى تعرضها للتخلى بشكل جذرى ومفاجئ، متزامن

(٨) المرجع المذكور، ٩٩.

(٩) بحثت هنا 'البلدان التى تمر بمرحلة انتقال' كما تحددها المنطقة الاقتصادية الأوربية، ولكن لم ينظر فى أمر أفغانستان وبيلاروسيا وتركمنستان انظر:

http://www.ecassoc.org.transition_countries_list.asp.

بدرجة أو بأخرى مع هياكل الإعلام القائمة مع انهيار الاتحاد السوفيتي. وقد تم توثيق العملية والنتائج جزئيا في دراستين مقارنتين حديثتين:

دراسة معهد المجتمع المفتوح للتلفزيون في عشرين بلانا هي في الأساس من البلدان التي تمر بمرحلة انتقال في أوروبا^(١٠)، ودراسة المرصد السمعي البصري الأوروبي للبحث في خمسة من بلدان رابطة الدول المستقلة^(١١). وشهدت بلدان وسط أوروبا وشرقها ومعظم بلدان رابطة الدول المستقلة نموا فوريا وحاشدا في جهات البحث التجارية والخاصة. وكثيرا ما كانت هذه البلدان رائدة في إعداد تقارير التحقيقات والأنباء، مما فتح

أعقب انخراط الإعلام الذي تسيطر عليه الدولة تدفق رأس المال الغربي، وكان كثير منه يسعى وراء تحقيق مكاسب تجارية فحسب. وكرد فعل حاولت حكومة كثيرة عامة إنشاء جهات للبحث كخدمة عامة وليس كأجهزة تسيطر عليها الدولة.

مجالات كثيرة في المجتمع والاقتصاد التي كانت من قبل خارج حدود الفحص العام. وفي كثير من البلدان، أدى إلغاء سيطرة الدولة والانفتاح على المصالح التجارية إلى تدفق حاشد من رأس المال الغربي إلى صناعة

التلفزيون، مما دفع بالقوى الفاعلة المحلية عادة إلى هامش السوق ولا يزال هذا عاملا أساسيا حاليا^(١٢).

(١٠) معهد المجتمع المفتوح، التلفزيون عبر أوروبا: التنظيم والسياسة والاستقلال، ٤ مجلدات (هناغايا،

٢٠٠٥) متاح على <http://www.eumap.org>

(١١) أندريه رشتير وديمتري جولوفانوف، تنظيم بث الخدمة العامة في كومنولث الدول المستقلة، تقرير

خاص عن الإطار القانوني للبحث الخدمة العامة في أذربيجان وجورجيا ومولدوفا وروسيا وأوكرانيا

(المرصد السمعي البصري الأوروبي، ستراسبورج، فرنسا، نوفمبر ٢٠٠٦)

(١٢) معهد المجتمع المفتوح، التلفزيون عبر أوروبا: التنظيم والسياسة والاستقلال (٢٠٠٥)، موجز، ٣٣

مذكور بعد ذلك باعتباره OSI، ٢٠٠٥.

ولكن فى السباقات غير الخاضعة للتنظيم إلى حد كبير وفى ظل الافتقار إلى التجربة المحلية لوسائل الإعلام التجارية المتنوعة:

سرعان ما تنتهى حرية وسائل الإعلام إلى أن تعنى فى المحل الأول حرية إدارة وسائل الإعلام كمشروعات أعمال خاصة. وتسعى جهات البث الخاصة فى المحل الأول لتحقيق مكاسب تجارية وسرعان ما تفوق فى أدائها جهات البث الحكومية، التى تعزف عن الاستمرار أو تعجز عنه^(١٣).

وقد أثارت هذه التطورات تشكيلة من الشواغل بين حكومات الدول المستقلة حديثاً. وأدت هجرة الجمهور من قنوات الدولة إلى القنوات التجارية والرغبة فى دعم الهويات الوطنية بعد الحقبة السوفيتية بين العامة، وانهيار النظام التقليدى للتمويل وإنتاج البرامج إلى السعى لإحلال نظام للبث كخدمة عامة له^(١٤) جاذبية أكبر محل شبكات الإذاعة والتلفزيون المفلسة - بمعانٍ كثيرة - التى تديرها الدولة (المرصد السمعى البصرى العالمى، ٢٠٠٦، ص ١). وأقيمت جهات البث كخدمة عامة فى الإذاعة والتلفزيون فى بلد بعد الآخر من بلدان رابطة الدول المستقلة منذ ١٩٩٤ فصاعداً، واصطحب ذلك بإغلاق جهات البث الحكومية فى كل البلدان عدا بلدين (أذربيجان وقرغيزستان)^(١٥)، ولدى كل بلدان وسط أوروبا وشرقها التى

(١٣) المرجع السابق.

(١٤) EAD، ٢٠٠٦، ١.

(١٥) أقيم تلفزيون الخدمة العامة فى أستونيا فى ١٩٩٤، وفى لاتفيا فى ١٩٩٥، وفى مولدوفا فى ١٩٩٥، وفى ليتوانيا فى ١٩٩٦، وفى أرمينيا فى ٢٠٠٠، وفى جورجيا فى ٢٠٠٤، وفى أذربيجان فى ٢٠٠٥، وفى قرغيزستان فى ٢٠٠٥. وفى أوكرانيا ثم إصدار قانون بث الخدمة العامة فى ١٩٩٧، ولكنه لم ينفذ. وفشلت محاولة إصدار قانون فى روسيا. ومن وقت لآخر تجرى مناقشات حول الموضوع فى بيلاروسيا وكازخستان وطاجيكستان وأوزبكستان. وفى أوزبكستان وحدها لا يدور مثل هذا النقاش. انظر المرصد السمعى البصرى العالمى، ٢٠٠٦، ص ١.

غطتها دراسة معهد المجتمع المفتوح حاليا ، جهات قائمة للبحث كخدمة عامة^(١٦). وقد تأثر البعض منها بصورة قوية في اختياره بعوامل خارجية، خاصة حيث كانت هناك احتمالات لعضوية الاتحاد الأوربي. ومارس مجلس أوروبا ومنظمة التعاون الاقتصادي والأمن في أوروبا كلاهما ضغطا كبيرا على الحكومات التي تسعى لأن تصبح أعضاء.

وهكذا فإن البلدان التي تمر بمرحلة انتقال والبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الانتقال والتي ناقشناها هنا، اعتمدت في معظمها حاليا ما يسمى "الإطار الأوربي" للبحث. وهذا نظام مختلط، يضم جهات للبحث كخدمة عامة بدرجات متفاوتة من القدرة والقوة، تعمل مستقلة عن الدولة لكنها تخضع في نهاية المطاف للمساعدة أمام مسئولين منتخبين. وتوجد إلى جانبها جهات البحث التجارية الخاضعة للقوانين والتنظيمات المحلية. ويوجد أيضا في عدد قليل من البلدان انفتاح أحدث عهدا لوسائل الإعلام المجتمعية التي تتكون من "منافذ لوسائل الإعلام المحلية تديرها المنظمات غير الحكومية، والمنظمات التي لا تسعى للربح أو مجتمعات الأقلية"^(١٧).

وكل القطاعات تواجه تحديات. فعلى سبيل المثال، فإن جهات البحث كخدمة عامة شهدت انهيارا في أرقام المشاهدة لم تتوقف، وتنعكس إلا أخيرا في عدد قليل من البلدان^(١٨). وفي مجال الأخبار، فإنها حققت رغم هذا بعض النجاح:

(١٦) انظر معهد المجتمع المفتوح الجدول ٩ للحصول على معلومات عن ألبانيا والبوسنة والهرسك، وبلغاريا وكرواتيا وجمهورية التشيك وأستونيا وهنغاريا ولاتفيا وليتوانيا ومقدونيا وبولندا ورومانيا وصربيا وسلوفاكيا وسلوفينيا.

(١٧) EAD، ٢٠٠٦، ١.

(١٨) إن تليفزيون الخدمة العامة أخذ في النهوض حاليا في بلدان مثل بولندا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا وصربيا وهنغاريا. انظر معهد التجمع المفتوح، ٢٠٠٥، ص٤، جدول ١٣.

فهناك حقيقة مؤكدة على نطاق واسع في كل أنحاء المعمورة هي أن تليفزيون الخدمة العامة لا يزال المصدر الرئيسي للأنباء بالنسبة للقسم الأكبر من السكان في معظم البلدان التي غطاها هذا التقرير. ولا تجذب القنوات الخاصة عدداً أكبر من المشاهدين لنشرات الأخبار، سوى في عدد قليل من البلدان فحسب مثل جمهورية التشيك وسلوفاكيا وهنغاريا^(١٩). وقد كان الانتقال إلى مناخ البث الجديد ولا يزال، محفوفاً بالمخاطر. ويعانى نظام البث الشامل في كثير من بلدان وسط أوروبا وشرقيها ورابطة الدول المستقلة من مشاكل خطيرة. ومقارنةً بغربي أوروبا، تلاحظ دراسة معهد المجتمع المفتوح أن:

والانتقال للنموذج الأوروبي المختلط ليس سهلاً. وتشمل القضايا الأساسية استمرار سيطرة الدولة ونفوذها بطرق مختلفة.

الفرق الأساسي يكمن حالياً في المعاناة الأكبر التي يتعرض لها بث الخدمة العامة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال (والبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الانتقال) من جراء الضغوط السياسية والاقتصادية على حد سواء^(٢٠). ويخلص تقرير المرصد السمعي البصري الأوروبي فيما يتعلق بعملية تحول جهات البث الحكومية إلى جهات بث للخدمة العامة في بلدان رابطة الدول المستقلة إلى أنه:

من الشائع، أنه ليس هناك تأثير لتغير بعض "تفاصيل قوانين بث الخدمة العامة التي كانت مستهدفة في الأصل في مسار العملية التشريعية حتى تضمن معظم أحكامها استقلال بث الخدمة العامة. وهناك طريقة "تقليدية" لمقاومة بث الخدمة العامة هي توكيد أهمية الأحكام التفسيرية، بدون توفير التنفيذ العملي لها^(٢١).

(١٩) معهد المجتمع المفتوح، ٢٠٠٥، ٤٠.

(٢٠) معهد المجتمع المفتوح، ٢٠٠٥، ٣٨.

(٢١) معهد المجتمع المفتوح، ٢٠٠٦، ٤١.

ونتفاهم أوجه القصور القانونى فى بعض البلدان من جراء غياب آليات التمويل الفاعلة. وقد استخدم بعض بلدان وسط أوربا وشرقها رسوم الترخيص^(٢٢)، التى وفرت أكثر من ٥٠ فى المائة من إجمالى تمويل البث كخدمة عامة^(٢٣). بيد أنه لا يوجد فى بلدان كثيرة أخرى فى رابطة الدول المستقلة، بما فى ذلك دول البلطيق، نظام لرسوم الترخيص^(٢٤)، ويتم تمويلها جميعها بالتقريب بصورة مباشرة من مالية الدولة، مما يحتمل أن يسفر عن مستوى مرتفع جدا من سيطرة الدولة على القنوات المستقلة من الناحية الأسمية.

وهناك شك قليل فى أن استقلال

مما يؤدى للإضرار باستقلال التحرير
ويجرف الصحافة.

التحرير يتعرض للضرر فى كثير من
جهات البث كخدمة عامة.

فالبعض منها يقدم "تقارير محرقة وغير دقيقة ومتحيزة من الناحية السياسية، ويتعرض الصحفيون فى بعض البلدان "لتدخلات وضغوط سياسية مباشرة أو غير مباشرة فى عملهم"^(٢٥)، وهو ما يمكن أن يتفشى بصفة خاصة خلال الحملات الانتخابية^(٢٦).

وإضافة لذلك، فعلى الرغم من ريادة التليفزيون التجارى فى مجال الأخبار وتقارير التحقيقات فى أيامه الأولى، فلم يعد حاليا "مرجعا لصحافة التحقيقات

(٢٢) بما فى ذلك كرواتيا وجمهورية التشيك وجمهورية مقدونيا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا.

(٢٣) معهد المجتمع المفتوح، ٢٠٠٥، ٦٠، الجدول ١.

(٢٤) المرصد السمعى البصرى الأوروبى، ٢٠٠٦، ٤٢.

(٢٥) معهد المجتمع المفتوح، ٢٠٠٥، (٦٤، ٦٥).

(٢٦) تورد تقارير مؤشر حرية الصحافة العالمية عددا من حالات للتحيز فى كثير من هذه البلدان فى الإعلام العام والخاص على حد سواء. متوافر فى:

<http://www.freedomhouse.org/template.cfm?page=251&year=2006>.

أفكار التليفزيون التجارى أيضا من حيث نوعية الأخبار، وأصبحت الرقابة الذاتية شائعة.

الموثوق بها وتلبرامج الإخبارية جيدة النوعية". وأدت الضغوط من أجل اجتذاب جماهير كبيرة وتقليل التكاليف إلى تعمد الإثارة في الأخبار والتركيز على التسلية منخفضة النوعية. وعدد آليات التنظيم الذاتي الفاعلة قليل، وأجور الصحفيين ضعيفة عادة ويعانون من تنظيمات عمل سيئة ويخشون على وظائفهم. "وفى مثل هذا المناخ المتقلقل، وتلقاء خلفية من التدخل السياسى الواسع فى البرمجة والضغوط الاقتصادية، تزدهر الرقابة الذاتية"^(٢٧).

ومن بين التوصيات الرئيسية لتقرير معيد المجتمع المفتوح توصيات تؤكد على الحاجة إلى دعم استقلال وشفافية هيئة التنظيم، لضمان استقلال وسائل إعلام الخدمة العامة فى التطبيق وفى القانون، وتوفير الوسائل اللازمة لجعل الملكية أكثر شفافية فى كل وسائل الإعلام.

أمريكا اللاتينية

مصالح القطاع الخاص سائدة فى أمريكا اللاتينية مع بث للخدمة العامة ضعيف نسبيا.

يستمتع أكثر من ٩٠ فى المائة من أهل أمريكا اللاتينية للإذاعة يوميا مما يجعلها وسيلة الإعلام الأكثر شيوعا فى المنطقة^(٢٨). كما يوجد فى أمريكا اللاتينية

(٢٧) معيد المجتمع المفتوح، ٢٠٠٥، ٧١.

(٢٨) خوان بابلو كارديناس:

"America Latinay las Fortalezas de la Radiodifusion," Diario electronico "Radio Universidad de Chile"

(٢٢ مارس ٢٠٠٥)،

http://www.radio.uchile.cl/notas.aspx/id_Nota=18169.

أكثر الدخول اتساما بعدم المساواة مما في أى منطقة أخرى، ويعيش نحو ٤٥ في المائة من السكان حاليا تحت خط الفقر^(٢٩).

وبالمقاييس العريضة، تبنت بلدان أمريكا اللاتينية فيما عدا كوبا، النموذج الأمريكى للبث التجارى الخاص غير المقيد لحد كبير، وإن كانت هناك فروق. كما تدعم البلدان الأكبر صناعات الإنتاج الكبير للمضمون والتصدير عبر المنطقة وما وراءها.

إن البث كخدمة عامة محدود في أمريكا اللاتينية. بيد أنه توجد في كل بلد تقريبا، قنوات تديرها الدولة، تمويل معظمها ضعيف وتعرض لتلاعب الحكومة بها أو سيطرتها عليها^(٣٠). ويقدم عدد من القنوات المملوكة ملكية عامة برامج ثقافية وتربوية، وبعض القنوات تديره الأحزاب السياسية (في المعارضة أو في الحكم)، وقلة منها تديرها منظمات دينية، وهناك حفنة من القنوات التي لا تهدف لتحقيق الربح وتستند لمؤسسات. بيد أنه ليس هناك أي بلد به بث للخدمة العامة مستقل من الناحية الرسمية وجيد التمويل، وله صلاحية واسعة يشمل الأخبار والشنون الجارية: وأقرب المحطات لذلك هي TVN في شيلي، و ONCETV في المكسيك^(٣١). والغالبية الشاسعة من البث هي بث تجارى. والملكية في القطاع مركزة بدرجة عالية على الصعيد القومى مع ملكيات مشتركة كبيرة عبر القطاعات السمعية البصرية والإعلامية.

(٢٩) دكتور جينيفر ماكوى، مركز كارتر،

Las Vulnerabilidades de la Democracia, Democracia y Cumbre de las Americas, Panel sobre La Carta Democratica Interamericana.

(بوينس آيرس، الأرجنتين، ١١ مارس ٢٠٠٥).

(٣٠) استنادا للملامح القطرية التي أعنتها هيئة الإذاعة البريطانية، متوافر في:

<http://news.bbc.co.uk/1/hi/country+profiles/default.stm>.

(٣١) انظر على التوالي <http://www.tvn.cl/and> <http://www.oncetv.ipn.mx/>

ويختلف قطاع الإذاعة عن التلفزيون في جانب حاسم واحد: فعلى الرغم من وجود التلفزيون المجتمعي بدرجة قليلة، فإن البث الإذاعي المجتمعي مختلف، «متنوع، وكبير من الناحية العددية، وواسع الانتشار. ويرجع عهد الرواد لما يربو على خمسين سنة، قبل أن يتم سك مصطلح الإذاعة المجتمعية، ويشمل ذلك المحطات التي أقامها المشتغلون بتعدين القصدير في بوليفيا في الأربعينيات والخمسينيات، والتي ساهمت بصورة ضخمة في التنظيم المجتمعي والتمكين السياسي ومئات المحطات التربوية التي استلهمت إذاعة سونتزا التي أقامها في ١٩٤٧، قس كاثوليكي لتوفير التعليم العملي للمجموعات الهامشية والريفية. وقد بلغ تأثير القطاع إلى حد القول بأن الإذاعة المجتمعية وإلى حد ما حتى التلفزيون المجتمعي، يحتلان مكان بث الخدمة العامة، لأنه بغض النظر عن وضعهما القانوني الفعلي، سواء كوسائل إعلام مجتمعية أو تجارية، فإن نفس الروح تحركهما ويقومان بنفس الوظائف التي تقوم بها جهات البث كخدمة عامة^(٣٢). ورغم أن هذه القنوات نشأت في معظمها في ظل فراغ تنظيمي، أو في مخالفة صريحة للقانون، فقد أصبحت الآن معترفاً بها وخاضعة للتنظيم في عدد متنام من البلدان، من بينها كولومبيا وبوليفيا وبيرو

للإذاعة المجتمعية تاريخ طويل، بل ويزعم أنها تحتل مكان الخدمة العامة، لكن لا يزال عليها أن تعمل على اعتراف قانوني كامل ومناخ تنظيمي إيجابي.

وفنزويلا والمكسيك والأرجنتين. ولا يزال كثير من المحطات المجتمعية الأقدم عهداً والأكثر رسوخاً يعمل بترخيص تجارية أو ثقافية. بيد أن الاعتراف القانوني هو

نعمة ونقمة. فبعض البلدان غير المبالية بالاعتداء على وسائل الإعلام التجارية،

(٣٢) انظر رافائيل رونكا جيلولو، «أمريكا اللاتينية: الإذاعة والتلفزيون المجتمعيان كبث للخدمة العامة».

في بث الخدمة العامة (الوينسكو، باريس، ١٩٩٦) متاح في:

www.cidh.oas.org/relatoria/docListCat.asp/catDI=24&LID=1.

يفرض قيودا على القطاع المجتمعي مما يهدد بقاءه. فشيلي على سبيل المثال، تقصر قوة الإرسال على واط واحد فحسب وهو ما لا يكفي سوى للبحث لمسافة تبلغ بضع مئات من الأمتار في الأحوال الجيدة. وتحظر بلدان أخرى الإعلان.

ولدى معظم البلدان في أمريكا اللاتينية جهات تعد رسميا جهات مستقلة لتنظيم البث (ونحو النصف منها مجتمعة لديه هيئة لتنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية) رغم أن البرازيل وبيرو وكولومبيا من بين الاستثناءات الكبيرة. بيد أن العملية الخاصة بإصدار التراخيص في كثير من البلدان تفتقر إلى الشفافية، وتسم بالفساد أحيانا، وتتبع إجراءات تعتبر من الممارسات السيئة في أماكن أخرى. وإصدار تراخيص للبث طويلة الأجل، مع خيار التجديد، أمر شائع. ففي الأرجنتين مثلا، جدد الرئيس كيرشنر في مايو ٢٠٠٥ تراخيص للبث التلفزيوني تمنح حائزها ما مجموعه ٣٥ عاما، وفي إحدى الحالات حتى عام ٢٠٢٥. وفي أوروغواي تم منح تراخيص تلفزيون الكابل في ١٩٩٤ - أربعة منها لأصحاب تراخيص التلفزيون التجاري القائمة - بدون أي منافسة أو طلب عطاءات. كذلك فإن تراخيص البث في أوروغواي لا تتضمن عادة حدودا زمنية معينة والتجديد فيها تلقائي من الناحية العملية. لكنها من الناحية القانونية "قابلة للإلغاء ويمكن الرجوع عنها" حسب قرار الحكومة. وتتبع بلدان كثيرة أخرى ممارسات مماثلة.

وتحتل السياسة أحيانا مكانا محورا وخلافيا في القرارات المتعلقة بالتراخيص. فقد تم انتقاد قرار حكومة فنزويلا في ٢٠٠٧، بعدم تجديد ترخيص قناة خاصة للتلفزيون، تلفزيون إذاعة كاراكاس وهي رخصة مدتها عشرون عاما تم الحصول عليها في البدء في ١٩٨٧، بمرسوم رئاسي - وربما كانت دوافع ذلك سياسية. فقد اتخذت موقفا مناوئا للحكومة، ولكنها لم تكن تقتصر على الانتقاد من الناحية التحريرية فحسب: ففي ٢٠٠٢، ساندت بنشاط انقلابا فاشلا ضد الرئيس

المنتخب. وقد تم انتقاد الرئيس بسبب أن له دوافع سياسية جعلته يتقاعس عن التجديد، ولأنه لم يتبع على نحو صحيح النظام لتقييم ما إذا كان ينبغي أن تحتفظ القناة بترخيصها أم لا. كما يتصل بهذا السياق قرار حكومي بإعادة جهة التنظيم لولاية وزارة الاتصالات، مما أسفر عن ضياع وضعها المنيع على التأثير. ويوضح النزاع العلاقات الوثيقة بين السياسة والعمليات الواجبة ومنح أدوات قيمة

للاتصال في المجتمع. وفي الوقت نفسه، أغلقت الحكومة في كولومبيا المجاورة في ٢٠٠٤، المعهد العام للإذاعة والتلفزيون (Inravisión) الذي كان ينتج برامج ويبث على ثلاث قنوات بشأن القضايا التربوية والثقافية والاجتماعية، بما في ذلك الأفلام الوثائقية التي تنتقد الحكومة^(٣٣).

إن للنقاش حول قضايا حقوق الإنسان التي تتعلق بالإعلام تأثيراً بالغاً فيما يتصل بالفقر وحرية التعبير وإصدار التراخيص والامتيازات وتركز الملكية.

وهناك حالياً نشاط وقوة دفع كبيرة في أمريكا اللاتينية لإصلاح قطاع البث وقطاع الإعلام ككل. ومع تزايد الاعتراف بالإعلام المجتمعي، أخذ مناخ البث ذو الثلاثة قطاعات يصبح هو القاعدة، مع تحفظ مهم هو أن القطاع العام يخضع لسيطرة الدولة لحد كبير. وإمكانية قيام بث للخدمة العامة موضع نقاش في بلدان قليلة فحسب، من بينها أوروغواي، حيث تحظى جهة البث العامة ببعض الاستقلال، لكن لم يقترب أى بلد من هذه من وضع تشريعات وآليات ملائمة. وهناك قضية مهمة في هذا النقاش هي كيف يمكن استنباط آليات للتمويل يمكنها أن تولد تمويلاً كافياً في المجتمعات التي يزيد فيها عدد السكان الفقراء، ويتميز توزيع

(٣٣) ديانا كاريبوني 'من السهل رؤية القذى في عين الآخر' (١٩٩٦)، متاح،

<http://other-news.info/index.php?p=1988#mor-1988>.

خولان فريرو، 'تزعزع القابس من التلفزيون المناوئ لشافيز' (واشنطن، بوست فورين سيرفيس).

الثلاثاء، ١٨ يناير ٢٠٠٧) ١٦١، و AMARC بيان وإنذارات IFEX أخرى، متاح في:

<http://www.wifex.org/en/content/view/full/82665>.

الدخل بالانحراف. لكن التحرك العام نحو جهات التنظيم المستقلة مستمر مع جهود متنامية لتقوية استقلالها عن الضغوط السياسية وإصلاح عملية إصدار التراخيص.

والقضايا السياسية وثيقة الارتباط بتطورات وسائل الإعلام في أمريكا اللاتينية بطريقة أو بأخرى. وتليسون هي قناة تليفزيون إقليمية أنشأتها في ٢٠٠٥ فنزويلا والأرجنتين وكوبا وأوروواي (وانضمت إليها بوليفيا فيما بعد)، لبث الأخبار والشئون الجارية من منظور إقليمي، متصدية عن قصد لما تعتبره تغطية متميزة من قبل قنوات الساتل القائمة في الشمال، مثل سي إن إن. وهي موضع اتهام من بعض أجهزة الدعاية التي تروج للحكومات. وفي دفاع القناة عن نفسها، نجد ملاحظة أن مجلس إدارتها يضم مهنيين إعلاميين تعيينهم الحكومات ومجلسها الاستشاري مكون من منفقين دوليين بارزين، وإرسالها يستند بقوة لمبادئ الخدمة العامة، بيد أنها غير مهيكلة على أساس أنها كيان مستقل تتوافر له الحماية من التدخل الحكومي.

كما أن التركيز على قضايا حقوق الإنسان، والاستناد إلى الحق في الاتصال مهمان في النقاش الذي يدعم عملية الإصلاح. ويعتبر المقرر الخاص لحرية التعبير في لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، ويرأس جهازا مستقلا في منظمة الدول الأمريكية، قوة فاعلة إقليمية كبيرة هناك وله سلطة معنوية ضخمة ونفوذ سياسي كبير.

وقد أثارت تقاريره السنوية المتتابة^(٣٤) بقوة، قضايا مثل العلاقة بين وسائل الإعلام وحرية التعبير والفقر (٢٠٠٢)، والمعايير الديمقراطية لمنح امتيازات

(٣٤) للاطلاع على التقارير السنوية الكاملة لمنظمة الدول الأمريكية انظر:

<http://www.cidh.oas.org/relatoria/docListCat.asp/catid=24IID-1>.

وللاطلاع على حق التعبير والفقر انظر ٢٠٠٢ الفصل الرابع في:

<http://www.cidh.oas.org/relatoria/showarticle.asp/artID=309&IID=1..>

ترددات البث الإذاعي والتلفزيوني، وحرية الإعلام (٢٠٠٣) وتركز ملكية وسائل الإعلام (٢٠٠٤).

شرق آسيا وجنوب شرقها

آسيا متباينة بصورة ضخمة ويمكن
تجميعها في مجموعات من حيث هياكلها:

البث في شرق آسيا وجنوب شرقها
متنوع بصورة ضخمة، وتحركه تشكيلة من
الديناميات، ولا يمكن هنا سوى أن توجد
حدود تخطيطية فاصلة ضئيلة. ويمكن التعميم على الجميع، والأمر يتعلق بالاتجاه
صوب اكتساب الطابع التجاري.

وفي حين لا يزال يستعر الجدل حول الصحافة "المسئولة" والحرية، فإن هناك
سمة مشتركة في البلدان الآسيوية هي إضفاء طابع تجاري على وسائل الإعلام.
وفي أعقاب التحرير الاقتصادي، تتعرض وسائل الإعلام للانتقال لما وراء السياسة
إلى المعلومات والنزعة الاستهلاكية. كذلك أصبحت وسائل الإعلام منصة
للعلماء المعلنين وداعما للتعمير الاقتصادي، في حين تخلق طلبا على السلع
الاستهلاكية^(٣٥).

ويمكن بصورة فضفاضة تجميع البلدان الكبرى في شرق آسيا وجنوب
شرقها من حيث هياكل قطاعات البث فيها. فتحتفظ الدولة في بوتان وميانمار
(بورما) ولاوس وفيتنام بسيطرة مباشرة على البث القومي، الإذاعة والتلفزيون
على حد سواء، رغم تباين درجة السيطرة والرقابة. وتمارس بورما التي توصف

(٣٥) فيرنز فوم بوش. محرر، دليل وسائل الإعلام في آسيا (مؤسسة كونراد أدنياور، سنغافورة، ٢٠٠٤)،
(٨-٩) متوافر في:

http://www.kas-asia.org/pub_bkg/Asia%20Media%20Directory.pdf.

بأنها "جنة الرقباء"^(٣٦)، الرقابة المسبقة بصورة محمولة على كل وسائل الإعلام. ويخضع البث في لاوس لرقابة حكومية مباشرة ثقيلة الوطأة. وعمليا لا يسمح بأى انتقاد للحكومة في بونان، رغم أن قطاع الصحافة أخذ في الانفتاح ببطء. ونظام البث الإقليمي والقومى المتقدم على الصعيدين الوطنى والإقليمى فى فيتنام، والذى يضم نحو ١٠٠ هيئة للإذاعة والتلفزيون لا يزال جميعه خاضعا لأشكال مختلفة من سيطرة الدولة، رغم أن صحافة منشقة تمكنت من البقاء والاستمرار.

من السيطرة المفرطة على البث وعدم
السماح بنقد الحكومة.

والبث الأجنبى فى هذه البلدان
موجود فى مناطق الحدود ومن خلال
إذاعات الموجات الطويلة والسوائل أو

فرص الحصول على إرسال تلفزيون الكابل الذى يجرى رصده بدقة.

وقد فتحت الصين قطاع البث بها بصورة كبيرة فى السنوات الأخيرة، وإن كان الحزب الشيوعى الصينى والحكومة لا يزالان يمارسان سيطرة ورقابة صارمتين. والبث يسيطر عليه تلفزيون الصين المركزى الذى تديره الدولة، باعتباره الهيئة القومية الوحيدة، ويقدم عدة قنوات بالساتل وبمقابل رسوم. ويوجد ما يربو على ٢٠٠٠ محطة إقليمية وبلدية تديرها الحكومات المحلية، رغم أن معظمها يعتمد حاليا على الإعلان والإيراد التجارى، ويركز بصورة مفرطة على الأجر التجارى. كما أنها تذيع جميعها برنامج الأخبار الرئيسى للتلفزيون المركزى الصينى. وتطبق اتفاقيات تسمح للشركات العالمية الكبرى مثل "آيه أو إل" و"تايم وارنر"، و"نيوز كورب"، بأن تبث من خلال الكابل، رغم أن البرامج تفحصها هيئة التنظيم، وليس من المسموح به انتقاد الحزب الشيوعى الصينى. والإذاعة الوطنية الصينية هى القناة الوطنية الوحيدة، لكن لكل إقليم، ومنطقة مستقلة وبلدية محطات

(٣٦) مقررون بلا حدود، تقرير بورما السنوى ٢٠٠٦، متوفر فى:

http://www.rsf.org/article.php?id_article=17346.

الإذاعة الخاصة بها والتي تديرها الحكومات المحلية. ومع وجود معايير صارمة محددة، هناك مناقشة مفتوحة تماما للشواغل الاجتماعية والخيارات السياسية.

وتدير بلدان مثل بنجلاديش

مع نظام عام وخاص مختلط تنظمه الدولة، مع سيطرة ضمنية وصرحة للدولة عليهما وحتى الآن لا يوجد انفصاح على المجتمع.

وكمبوديا وباكستان، بشا مختلطا وآخر تسيطر عليه الدولة، ولا يجد لتنظيم المستقل مشقة تذكر. ففي بنجلاديش تدير لدولة تليفزيونا وإذاعة أرضيين عبر الأراضي

الوطنية، لكن هناك أربع قنوات تجارية مرخصة بالسائل والكابل، وهناك عدد من محطات إذاعة تعمل بتضمين التردد. بيد أنه بالنسبة لهيئات البث الخاصة، فإن "احتفاظها بتراخيصها يتوقف على إظهارها امتثالا معيناً للحكومة"^(٣٧). ولا تأتي المعارضة الصريحة إلا من الصحف. وفي كمبوديا، تتعقد التوليفة التي تضم التليفزيون والإذاعة اللذين تسيطر عليهما الدولة والتليفزيون والإذاعة التجاريين من جراء حقيقة أن كثيراً من وسائل الإعلام تخضع عمليا لسيطرة حزب سياسى. ويحد الفساد والانحياز السياسى لكل من البث الذى تقوم به الدولة والبث الخاص من مساهمة وسائل البث، وهناك قانون جنائى مفرط معلق فوق رقبة الصحافة. وقد أصدرت باكستان ما يربو على عشرين ترخيصا لتليفزيون السائل، وإن ظل التليفزيون الأرضى خاضعا لسيطرة الدولة، وقد تم إصدار ما يربو على ١٠٠ رخصة لمحطات خاصة تعمل بتضمين التردد، وهناك وعود بمنح عدد أكبر كثيرا. وفى الوقت نفسه، وللمفارقة تم التشدد فى قوانين البث والرقابة، والترهيب سائد، وإن ظلت وسائل الإعلام المطبوعة أكثر تمتعا بالحرية بدرجة كبيرة. ولا يسمح أى من هذه البلاد حاليا بالبث المجتمعى، رغم أن القضية موضع جدل ساخن فى عدة بلدان والمرجح أن تنفجر عاجلا أو آجلا.

(٣٧) مقررون بلا حدود، تقرير بنجلاديش السنوى ٢٠٠٦، متوفر فى:

http://www.rsf.org/article.php3?id_article=17344.

وفى الهند ونيبال وسرى لانكا وتايلاندا وإندونيسيا، تعد الإذاعة المجتمعية سمة بارزة لمناخ البث، تشمل البث التجارى والخاضع لسيطرة الدولة، وفى بعض الأحيان جوانب من البث كخدمة عامة. وقد توسع القطاع التجارى فى وسائل إعلام الهند بصورة راسية فى السنوات الأخيرة، أولاً فى التلفزيون ثم الراديو.

إلى نظام مختلط، عام وخاص ومجتمعى
فى تشكيلة من الصور، وتترك صوب
التنظيم المستقل.

وعلى الرغم من أنه ليس مسموحاً للإذاعة التجارية الخاصة ببث أنباء، فإن أنباء تلفزيون الكابل والوسائل شائعة. وتشرف هيئة الإذاعة العامة، براسار بهاراتى،

التي أنشئت فى ١٩٩٧، كهيئة مستقلة لها ولاية تقديم الخدمة العامة، على هيئة التلفزيون القومية الضخمة، دوردارشان، و"إذاعة عموم الهند". ولكن روابط براسار بهاراتى بالحكومة عديدة وتضر قاعدة تمويلها باستقلالها. وفى ٢٠٠٦، تم اعتماد بيان سياسى لإتاحة الترخيص للإذاعة المجتمعية، ومن المتوقع أن يشهد القطاع نمواً سريعاً. وفى نيبال ظهرت الإذاعة المجتمعية فى منتصف التسعينيات، وكانت رائدة فى الترويج للمفهوم فى جنوب آسيا، ولها دور راسخ فى مشهد البث. ويشهد لها بأنها لعبت دوراً فى عودة الديمقراطية أخيراً. كما توجد الإذاعة والتلفزيون التجاريين إلى جانب هيئات البث الحكومية. وانفتحت إندونيسيا على البث التجارى بعد سقوط نظام سوكارنو فى ١٩٩٨. وفى ٢٠٠٢، نص قانون جديد للبث^(٣٨) على إنشاء لجنة البث الإندونيسية (كوميسى بنياران إندونيسيا) وعلى الاعتراف بالإذاعة المجتمعية وهناك نحو ستة من هيئات التلفزيون التجارية القومية ومئات من هيئات الإذاعة والتلفزيون التجارية والمجتمعية المحلية.

(٣٨) القانون رقم ٣٢/٢٠٠٢.

وفي سرى لانكا، خلقت الحرب الأهلية الدائرة مناخا مشحونا للبحث. ولديها نظام مختلط من البث الحكومي والتجاري مع عديد من قنوات الإذاعة والتلفزيون التجارية. ولهيئة الإذاعة في سرى لانكا ولاية الخدمة العامة في مجال الإذاعة، رغم أنها تخضع للوزير واستقلال التحرير فيها قليل. وتدير هذه الهيئة عددا من المحطات المحلية لها بعض سمات الإذاعة الاجتماعية، لكن سيطرة الهيئة تضمن أنها نادرا ما تذيع تغطية تنتقد الحكومة. وقد احتفى دستور تايلاندا في ١٩٩٧، بنظام للبث يتضمن هيئة مستقلة للتنظيم وثلاثة أشكال أساسية، محتفظا بنسبة ٢٠ في المائة من ترددات الإرسال للبث المجتمعي الذي لا يسعى للربح، ويتم تقسيم الباقي بالمساواة بين قطاعي الخدمة العامة والتجارة. ومع ذلك، لا يزال يتعين على التنفيذ أن يرتقى بما يحقق الهدف، لكن ظهرت مئات من محطات الإذاعة المجتمعية والخاصة. وقد خفت استقلال البث جميعه في ظل قيادة ناشكين شينا واترا رئيس الوزراء. وطبق الانقلاب الذي أطاح به في ٢٠٠٦، رقابة وضوابط أكثر تشددا على وسائل الإعلام، بما في ذلك إغلاق مئات من محطات الإذاعة المجتمعية.

وبدرجات مختلفة، فإن ما يميز هذه البلدان هو الانفتاح على الإذاعة المجتمعية، وحدوث بعض التطور في جهات البث كخدمة عامة إلى جانب الجدل المستمر والواسع النطاق حول المفهوم، والتحرك صوب التنظيم المستقل.

ومن بين بلدان جنوب شرق آسيا، تبرز الفلبين بسبب سيطرة المصالح التجارية القوية فيها. وتتجمع عشرات من هيئات التلفزيون التجارية في خمس شبكات رئيسية، عمليا دون أي إرسال حكومي أو عام مباشر. ولشبكة الإذاعة

إلى نظام اكتسب طابعا تجاريا عاليا، مع هيئة عامة للتنظيم يخضعان في التطبيق لسيطرة كبيرة من الحكومة، ولكن مع قطاع للإذاعة محلي ومجتمعي نابض بالحياة.

الوطنية المملوكة للحكومة ميثاق الهيئة العامة لكنها لا تحصل على تمويل عام

وتوجه لها انتقادات واسعة لأنها تتاصر الحكومة وتتحزب لها. لكن الإذاعة لا تزال هي الوسيلة الأكثر شعبية، وتوجد شبكة الإذاعة الوطنية إلى جانب عدد لا يحصى من المحطات التجارية، وكذلك قطاع مجتمعي ولا يسعى للربح ينبض بالحياة وإن كان يشكو نقصاً في التمويل، بما في ذلك كثير من المحطات الدينية.

بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

قد تبدو وسائل الإعلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكأنها حالة استثنائية تماماً، لأن غالبيتها تقع تحت السيطرة المباشرة للدولة.

وعلى النقيض من ذلك، فإن البث في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يمتد في غير نظام عبر نطاق أضيق.

وهناك انتهاكات واسعة لحرية التعبير في كثير من البلدان، بما في ذلك المملكة العربية السعودية وسوريا واليمن وليبيا، ومفهوم حرية المعلومات والإعلام مفهوم غريب في الغالب الأعم.

فمن ناحية هناك لفيف من نظم البث الخاضعة للسيطرة والرقابة بدرجة عالية، والتي تنضوي تحت سيطرة الدولة والتنظيم الصارم على المستوى الوطني، وإن كان هناك بعض الانفتاح في الصحافة والسواتل.

ففي إحدى نهايتي هذا النطاق الضيق، توجد المملكة العربية السعودية، وهي رائد في تليفزيون الساتل لعموم العرب، ولكن بها مناخ من أكثر مناحات وسائل الإعلام خضوعاً للسيطرة في الشرق الأوسط، وليس بها إذاعة أو

تليفزيون خاصين ويرأس وزير في الحكومة القنوات الوطنية. وبصفة عامة ليس هناك تسامح مع انتقاد الحكومة أو الأسرة المالكة أو التساؤل حول المعتقدات الدينية. والإذاعة في عدد من البلدان الأخرى، مثل ليبيا وإيران أكثر ليبرالية

بالكاد، وهي أقل من ذلك في بعض النواحي. والبت في الجرائر يخضع بأكمله لسيطرة الدولة، رغم أن هناك صحافة حية وانتقادية. ومحطات الإذاعة والتلفزيون في البحرين تديرها الدولة. وقد بدأت أول محطة إذاعة خاصة في البلاد - صوت الغد - في ٢٠٠٥، لكن السلطات أغلقتها في ٢٠٠٦، مدعية وجود مخالفات. ويسمح عدد من البلدان الأخرى، منها الأردن وسوريا بالإذاعة التجارية، وإن كان محتواها يقتصر على الموسيقى، وأصحاب التراخيص عادة من المقربين للدولة.

ومن الناحية الأخرى، هناك مجموعة من البلدان انفتحت على البث التجاري بل وحتى المجتمع، مع إمكان قيام هيئة تنظيم مستقلة، بيد أن جميع هيئات البث تحجم عن تقديم تحليلات سياسية جادة في النقاش.

ولبنان واحدة من أكثر الدول ليبرالية وتعكس هيئات البث فيها تنوع المصالح الاجتماعية والسياسية. وقد طبقت الأردن نظام الترخيص للبث التجاري، وهو البلد الوحيد في المنطقة

حتى الآن الذي أصدر تراخيص لهيئات البث المجتمعي. وهناك بعض الإيماءات تجاه التعددية في الكويت وفي مصر، ويجمع كلاهما بين البث الذي تديره الدولة والهيئات التجارية في كل من الإذاعة والتلفزيون. ويمكن القول إن المغرب تنتظر في إقامة نموذج متحرر، وقد أنشأت هيئة مستقلة نسبياً لتنظيم البث. ويسمح عدد آخر من البلدان، منها سوريا، بالإذاعة التجارية، رغم أن أصحاب التراخيص مقربون من الدولة. بيد أن جميع وسائل الإعلام التجارية الوطنية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تحجم عن الجدل والتحليل السياسي الجاد، بفعل الرقابة المباشرة أو الذاتية.

يقوض ضعف التنفيذ القوانين الدستورية التقديمية نسبياً، رغم أن غياب البث الذي يتتقد الحكومة قيد تطور صناعة الإعلام.

وقد توصل مؤشر استدامة وسائل الإعلام، الذي وضعه المجلس الدولي للبحوث والمبادلات الذي يغطي ثمانية عشر بلداً من بلدان منطقة

الشرق الوسط وشمال أفريقيا^(٣٩)، إلى أن التوليفة القائمة على المستوى الدستوري من القوانين التقدمية مع ضعف تنفيذ الحكومة والمحاكم لها تمثل وضعاً نموذجياً في المنطقة، وأن المحررين والصحفيين يمارسون كبح الجماح حتى بعد إرخاء المناخ التنظيمي والمحيط السياسي. وقد خلص إلى:

أن البلدان الثرية بالنفط وجيرانها أظهرت قدرة على تطوير صناعة الإعلام دون مَدَ نطاق حرية الصحافة إلى ما وراء النقطة التي تهدد الملكيات والنظم الحاكمة في المنطقة^(٤٠).

ربما يلوح التغير في الأفق حيث إن الرأي العام في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدأ يفتتح بفعل حوافز مثل تليفزيون الساتل الإقليمي.

وما يبدو غائبا بصورة كلية تقريبا هو الإرسال الوطني كخدمة عامة والذي يتسم بالتحدي والذي ينتقد الحكومة ويحفز المناقشة. بيد أن التطورات الأخيرة تبين أن التغير آخذ في الحدوث،

وأن التليفزيون هو الذي يقود هذه التطورات، ليس على المستوى القومي بل على المستوى الإقليمي. وكان لهيئات السواتل تأثير كبير عبر المنطقة. ويؤدي ما وصف بأنه جمبور عربي جديد إلى تغيير كبير في الثقافة السياسية.

فبدلاً من فرض توافق في الرأي، واحد وغالب، فإن قنوات تليفزيون السواتل الجديدة، إلى جانب الصحف، ومواقع الإنترنت، وكثير من مواقع الاتصالات العامة الأخرى، تحض العرب على المحاجة والخلاف والتساؤل عن

(٣٩) المجلس الدولي للبحوث والتبادل، تنمية وسائل إعلام مستقلة مستدامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مؤشر استدامة وسائل الإعلام ٢٠٠٥ (المجلس الدولي للبحوث والتبادل، ٢٠٠٦)، موجز للتنفيذ، ١٠، متاح في:

http://www.wirex.org/programs/MSI_MENA/index.asp.

(٤٠) المرجع المذكور.

الوضع القائم. وقد حطم (الجمهور العربي الجديد) احتكار الدولة للإعلام والرقابة الحكومية القمعية التي كانت تخنق الخطاب العربي حتى التسعينيات. ويرفض الجمهور الجديد التقاليد البالية القديمة للرقابة العامة المفروضة بالإكراه، ويصر على مشروعية معارضة السياسات والتصريحات الرسمية^(٤١).

وقد بنت أشد قنوات السائل الجديد تأثيراً، وهي الجزيرة، نموذجها على أساس بث الخدمة العامة، من حيث المبادئ، والروح، وطريقة العمل، رغم أنها تعتمد على دعم مستمر من أمير قطر. ومن المرجح أن يستمر إعلام عموم العرب، خاصة التلفزيون، في القيام بدوره في تغيير مشهد الإعلام، بما في ذلك المشهد على المستوى القومي، رغم أن الخطوط المحيطة التي تحدد النتائج غير واضحة في هذه المرحلة. وتخلص دراسة المجلس الدولي للبحوث والتبادل، التي تشير إلى بث الأنباء بالسوائل والإنترنت، إلى أن هذا الصراع على السيطرة على فضاء الإعلام، سيكون عاملاً رئيسياً في تحديد كيف تتطور بلدان المنطقة سياسياً واقتصادياً على حد سواء^(٤٢).

خاتمة: أنموذج بازغ

حدد الفصل الأول مجموعة من الخصائص تستطيع على وجه الاحتمال أن تمكن قطاع الإعلام من الإسهام في الحوكمة الجيدة والتنمية. وهذه الخصائص هي: حرية التعبير، والحصول الميسور والفوري على المعلومات العامة والخاصة على حد سواء، واستقلال وسائل الإعلام، والمضمون المتنوع للإعلام الذي يعكس طائفة

(٤١) مارك لينش، أصوات الجمهور العربي الجديد: العراق، الجزيرة، وسياسات الشرق الأوسط اليوم (نيويورك، ششستر: مطابع جامعة كولومبيا، ٢٠٠٦)، ٢-٣.

(٤٢) المرجع المذكور، ٩.

واسعة من الآراء خاصة آراء المجموعات المهمشة، والتغطية الإعلامية الواسعة ونطاق الوصول العريض، ووجود قاعدة مستدامة للموارد بالنسبة لوسائل الإعلام.

وينقل تحليل نظام البث في كل منطقة إحساسا بالدرجة التي توجد بها هذه الخصائص ويمكن بها تشجيعها وتدعيمها. ويؤكد أن وسائل البث في البلدان والمناطق النامية يتوافر لها حتى الآن نطاق وصول كبير، خاصة في المناطق الريفية والنائية التي تقطنها عادة نسبة كبيرة من أكثر السكان فقرا، وأن وسائل الإعلام هذه تمثل المصدر الأول للمعلومات والأخبار لمعظم الناس.

والوضع الراهن لكثير من الخصائص سالفه الذكر بعيد عن الوضع المثالي، رغم أن هناك بعض الاتجاهات المشجعة.

وقد شهد العقد الأخير انهيارا بارزا في مشروعية السيطرة الحكومية المباشرة على البث، خاصة في أفريقيا والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال في وسط أوروبا وشرقيها، ولكن أيضا في أمريكا اللاتينية وأجزاء من آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبدلا من ذلك، هناك تطلع متنام لتطوير نموذج مختلط يجمع بث الخدمة العامة مع البث لتجاري الخاص والمجتمعي، في ظل فحص من جهة تنظيم مستقلة. وهذا الاتجاه أشد بروزا في أفريقيا وفي البلدان التي تمر بمرحلة انتقال،

لكن هناك أدلة على أنه بدءا من نقطة مختلفة تماما، تتحرك الخصائص الرئيسية للنظام إلى الصدارة في أمريكا اللاتينية، حيث القطاع المجتمعي أخذ في النمو في الحجم وتنم العودة لفكرة الخدمة

مشروعية سيطرة الدولة المباشرة على البث
آخذة في الانحيار، ويزغ التطلع نحو نموذج مختلط.
ورغم أن ذلك يتضح بأجلى معانيه في أفريقيا
وبلدان وسط أوروبا وشرقيها، فإن مناطق أخرى
تمضى قدما للأمام فيما يتعلق بأبعاد معينة.

العامة. كذلك تتحرك أجزاء من آسيا في هذا الاتجاه، رغم أن الديناميات التجارية مهيمنة حاليا. وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تجيء العلامة الرئيسية على

التحرك من تليفزيون عموم الإقليم، والذي يطرح نفسه عن وعى بأنه خدمة عامة في روحه، وتعرض سيطرة الحكومة على البث على المستوى القومى للضغط وتخصع لجدل متزايد وتحركات تجريبية نحو الإصلاح.

بيد أن التشريع والتنفيذ كليهما، يتركان الكثير من المرغوب فيه حتى فى تلك المناطق التى تنتهج الإصلاح بأنشط صورة، ويثور الشك عادة فيما يتعلق

من المرجح أن تؤثر النتائج طويلة الأجل
في عدد من القضايا.

بمستوى الالتزام السياسى الواجب. ومع ذلك، فإن حكومات كثيرة قد قبلت من حيث المبدأ، مشروعية مثل هذا المسار

للإعلام، ويمثل هذا فرصة مهمة للتغيير السياسى. ويتوقف أحيانا التحرك صوب هذا النموذج البازغ للإعلام، وهو انتقائى عادة، حيث يلقى مقاومة من المصالح التى تفضل الاحتفاظ بسيطرة راسخة على مكونات الإعلام الحاسمة. وليس من المحتم أن يتقدم البث فى اتجاه يعظم إسهامه فى الحوكمة الجيدة والتنمية. ولا بد أن ينطوى التكهّن على عدد من القضايا والاتجاهات.

أولا، تطل قائمة شواغل جادة تتعلق
بحرية التعبير الأساسية في كثير من البلدان.

فأولا، تظل حرية التعبير شاغلا جادا فى كثير من البلدان النامية عبر كل المناطق، مع ممارسة الحكومات للضغط

وفرض الحواجز الماكرة وغير الماكرة من كل الأنواع. ويعرقل هذا بصورة خطيرة ظهور مناخ إعلامى إيجابى حيث إنه يلحق الضرر باستقلال الإعلام ويعرقل إعداد التقارير بشأن الفساد وسوء الإدارة، وجمع المعلومات.

ثانيا، إن تشريع حرية المعلومات وإن أخذ
يصبح شائعا، لا يزال الاستثناء
وليس القاعدة.

ثانيا، وذلك يتعلق بالقضية الأولى، هناك عقبات تحول دون حصول وسائل الإعلام والناس فى معظم المجتمعات على المعلومات فى الوقت المناسب -

خاصة المعلومات الحكومية ولكن أيضا المعلومات المستمدة من المصادر غير الحكومية التي تتعلق بقضايا تشغل بال الرأي العام. فلا يزال تشريع حرية المعلومات وتنفيذه الفاعل استثناء وليس القاعدة، رغم أن الاتجاه إيجابى هنا، وتتخبط بلدان كثيرة فى عملية وضع مثل هذا التشريع وتنفيذه.

ثالثا، لا يزال يتعين على عدد قليل من البلدان أن تنشئ هيئة مستقلة لها سلطة التنظيم. ولا يمكن المبالغة فى هذا. فحتى عندما تكون هناك سياسات وأدوات قانونية قائمة، نجد أن الحقيقة جد مختلفة على أرض الواقع. ذلك أن قدرة هيئة التنظيم المستقل اسما، يمكن أن يقوضها الفساد والإهمال والقصور الذاتى البيروقراطى. ويمكن لهيئات التنظيم أن تعاني من "استحواذ" المصالح المتحيزة عليها، خاصة الحكومة. ويتفاقم خطر فشل هيئة التنظيم بسبب الافتقار للقدرة والخبرة بشأن قضايا التنظيم فى كثير من البلدان التى قد تواجه هيئات التنظيم فيها مصالح وسائل الإعلام القومية والدولية جيدة التمويل. ولم تبد سوى حفنة من الحكومات رغبة حاسمة فى التخلي عن قدرتها على التأثير على وسائل إعلام البث، والقدرة على أن تستمر فى هذا.

رابعا، إن تحول المشهد إلى مجموعات مزدهرة من بث الخدمة العامة والبث التجارى والمجتمعى بقاعدة اقتصادية قادرة على البقاء لا يسير فى خط مستقيم.

إن تحويل البث الذى تسيطر عليه الدولة إلى بث للخدمة العامة ليس مجرد عملية تطويع، ويقتضى تحولا أساسيا فى ثقافة الحكومة والتصور السائد عن البث.

رابعا، يواجه خلق نظام لبث له دعائم ثلاث وقادر على البقاء اقتصاديا، عقبات كثيرة.

وقد نجح عدد قليل من البلدان فى أن يفصم بصورة كاملة العلاقة مع الحكومة لإنشاء علاقة استقلال ونزدية. ولم يتحقق استنباط مصدر مستدام للتمويل بدون

الإضرار باستقلال قطاع البث التجارى وقدرته على البقاء إلا بصورة نادرة. ورغم أن إدخال تحسينات على الإعلام الذى تسيطر عليه الدولة أمر واضح، فإن تحقيق المثل الأعلى للبث كخدمة عامة لا يزال أمامه طريق طويل يقطعه.

في تحويل هيئات البث التى تسيطر عليها الدولة إلى هيئات بث للخدمة العامة مستدامة ومستقلة.

وقد أضاف البث التجارى الكثير إلى التنوع فى بلدان كثيرة من المستوى القومى إلى المستوى المحلى، ولكنه لا يصل إلى كامل إمكاناته من حيث النهوض بالحوكمة الجيدة والتنمية. وفى بعض البلدان التى تمر بمرحلة انتقال، فإن إضفاء طابع تجارى متهور^(٤٣) على المضمون أمر ينبغى التصدى له بطريقة بناءة.

في تمكين بث القطاع الخاص من الوصول لكامل إمكاناته من حيث خدمة الصالح العام.

ورغم أن هناك تسليماً متزايداً بأن قطاع البث المجتمعى يمكن أن يكون قيماً بصورة خاصة فى تعزيز المشاركة فى الحوكمة وفى دعم التنمية، فإن الأمر يقتضى مزيداً من تغيير السياسة والتنظيم، وقدرات المجتمعات والمجتمع المدنى على بناء القطاع ليست متوافرة دوماً، ويمثل خلق قاعدة تمويل مستدامة تحدياً.

وفي توفير المناخ لقطاع البث المجتمعى وبناء قدرته.

وإضافة لهذه الاتجاهات الأربعة، وكلها تؤثر على البث بصورة مباشرة، سيستمر أيضاً تأثير القطاع بأحداث عالمية أوسع. فقد كانت للهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن فى سبتمبر ٢٠٠١، والأحداث المرتبطة بذلك انعكاسات كبيرة على حرية وسائل الإعلام واستخدام قوانين القذف والخيانة وقوانين الحديث الذى

(٤٣) معهد المجتمع المفتوح، ٢٠٠٥، ٧٢.

يحض على الكراهية، وأضافت أحيانا حوافز للسياسات القمعية التى تتبع لجداول أعمال أخرى. وتدعى رابطة الصحف الدولية أن هناك "شاعلا مشروعا متناميا يثير القلق من أنه فى عدد كبير جدا من الحالات، يتم تشديد إجراءات الأمن والمراقبة، سواء المطبقة من قبل أو الجديدة، لخلق المناقشة والتدفق الحر للمعلومات عن القرارات السياسية، أو أنها تنفذ دون اهتمام يذكر بالضرورة الملحة لحماية حريات الأفراد، وخاصة حرية الصحافة"^(٤٤). ولا شك أن صعود الصين ونهجها إزاء وسائل الإعلام الذى تقوده الدولة، ومع ذلك فإن له طابعا تجاريا كبيرا، سيؤثر بصورة عميقة على المناقشات المتعلقة بمناخ الإعلام المناسب.

إن تحقيق الخليط الصحيح من القطاعات وضمان التوازن بينها فى إطار فحج المصلحة العامة، سيقضى تصميم وتحقيق مناخ إيجابى وشامل لوسائل الإعلام ووضع التدابير القانونية والسياسية والتنظيمية السليمة.

ومع ذلك، فإن لهذا التقارب الواسع على ما يبدو نحو نظام للأعمال يضم خليطا من جهات البث كخدمة عامة وجهات البث التجارية الخاصة، وجهات البث المجتمعية غير الساعية للربح، إمكانية كبيرة فى النهوض بالحوكمة

الجيدة، وتحقيق نتائج أخرى للصالح العام، بما فى ذلك المنافع الإنمائية لوسائل البث. وفى الوقت نفسه، هناك أيضا عقبات محددة يمكن أن توقف تحقق هذه المنافع وتقزّم إمكانات النموذج بطرق مهمة.

(٤٤) ذكرت: القوانين الجديدة لمكافحة الإرهاب وحماية الأسرار الرسمية، وتجريم الأقوال التى يقدر أنها تبرر الإرهاب، والملاحقة الجنائية للصحفيين للإفصاح عن معلومات مصنفة باعتبارها سرية، ومراقبة الاتصالات بدون تصريح قضائى، والقيود على الحصول على البيانات الحكومية، وتصنيفات الأمن الأشد صرامة. وكل هذه التدابير يمكن أن تقوض بصورة قاسية قدرة الصحفيين على التحرى وتقديم التقارير بصورة دقيقة وانتقادية، ومن ثم تقوض قدرة الصحافة على الإعلام حسبما قال التقرير WAN المتاح فى:

http://www.wan.press.org/3may/2007/downloads.php?type=doc&file_name=3MayDogma.

وفى أى منطقة بعينها، سيتباين هذا النظام بالضرورة من حيث وزن وتكوين قطاعات البث المكونة له، وسينتج كل قطاع الهجين الخاص به من جراء تأثره بالتاريخ والثقافة والظروف المحلية، ومستوى وطبيعة التنمية الاقتصادية والمؤسسية وما إلى ذلك. وسيتباين مستوى وشكل تطبيق مبادئ السوق والمنافسة داخل إطار المصلحة العامة الشامل هذا. ويمكن أن يتحول ميزان الحجم والنفوذ بين القطاعات، وبين النهج الرئيسية، مع تجربة واضعى السياسة وجهات التنظيم لأفكار جديدة. وليست هناك مجموعة واحدة من القواعد تحدد كيفية تعظيم إمكانات النظام وقدرته على الإسهام فى تحقيق الصالح العام، ولا ريب أن سياسة البث وتنظيماتها ستظلان مجالا ديناميا للتغيير والتنمية. ومع ذلك، فإنه يمكن التصدى لكثير من التحديات التى تواجه إصلاح البث باستنباط سياسة ملائمة وإطار تشريعى وتنظيمى مناسب. ويمكن تطبيق ذلك على مستويين.

١- تؤثر جوانب معينة للمناخ الذى يمكن من أسباب القوة على كل وسائل الإعلام ويمتد التأثير لما وراء وسائل الإعلام فى حد ذاتها، شاملا حرية التعبير، وحدود حرية الكلام، وقوانين القذف، وفرص الحصول على المعلومات. ويمكن لهذه السمات الخاصة بالمناخ السياسى أن تعزز بصورة كبيرة الآفاق المتاحة لوسائل الإعلام لكى تسهم فى الحوكمة الجيدة والتنمية، وتمضى إلى لبّ الاتصال المفتوح فى المجتمع والنظام السياسى.

٢- وهناك قضايا أخرى خاصة بالسياسة تتعلق بوسائل الإعلام وحدها، خاصة البث. وتشمل هذه إنشاء هيئة تنظيم مستقلة وقادرة على ممارسة وظائفها المختلفة بصورة فاعلة وخلق فضاء يمكن أن تزدهر فيه مختلف قطاعات الإعلام وقطاعاته الفرعية. كما تشمل توقعات تتعلق بالحوكمة والخضوع للمساءلة فى مختلف القطاعات الفرعية للبث.

وسيعالج البابان الثانى والثالث على التوالى هذه التحديات.

الباب الثانى

المناخ الذى يمكن وسائل الإعلام
من أسباب القوة

نظرة عامة

فى ظل غياب مناخ أعرض يفضى للإنجاز، ليس هناك جدوى كبيرة لأرقى المبادئ التوجيهية المتعلقة بسياسة البث وقوانينه وتنظيماته. ويتناول الباب الثالث قطاع البث بصورة مباشرة، فى حين يعرض الباب الثانى بعض العناصر الأساسية للمناخ الذى يمكن وسائل الإعلام من أسباب القوة بتفصيل أكبر. وبدون توافر ضمانات راسخة للحق فى حرية التعبير، فإن وسائل الإعلام لا تستطيع أن تقول ما تود أن تقوله. وبدون الحصول على المعلومات فى الوقت المناسب، فإنها تفقر للمادة الخام اللازمة لأداء عملها. والتطبيق مفرط الحماس لقوانين القذف الجنائية - والواقع مجرد وجودها - يمكن أن يحد كثيرا من استقاء الأخبار وينتهى إلى فرض رقابة ذاتية. وفى حين يسلم الجميع بأن هناك مبررا للقوانين التى تقيد محتويات معينة فى وسائل الإعلام، فإن الحيلولة دون إساءة استخدام هذه القوانين تقتضى تصميمًا وتنفيذًا حريصين للغاية. وأخيرا، فإن الصحفيين والظروف التى يعملون فيها لهما تأثير على نوعية مشهد الإعلام.

والباب الثانى يغطى كل هذه القضايا: ضمانات حرية الصحافة، التمكين من الحصول على المعلومات، واستخدام قوانين القذف وعدم استخدامها، وقواعد المضمون وحدود حرية الكلام، ودور الصحفيين وتنظيماتهم. ومعظم المجال الذى تمت تغطيته يتعلق بالشواغل الأعرض بشأن حرية التعبير والانفتاح العام فى المجتمع، والبيع فى وثيق الصلة بوسائل الإعلام بوجه عام، وبالإترنت، وبالصحافة المطبوعة، وبالبث. وهكذا تم ترك التنظيم المحدد الخاص بالبث بعينه وسياسته لتشكيل محور تركيز يكرس له الباب الثالث.

ومجالات النقاش الثلاثة الأولى - حرية التعبير، وفرص الحصول على المعلومات، وقوانين القذف - مهمة بصفة خاصة لخلق مناخ يستطيع فيه كل شخص وكافة القطاعات والناس، أن يكون لهم صوت وأن يسهموا علنا في المناقشة العامة. وكل منها يحمي حقوق الأفراد وكذلك حقوق وسائل الإعلام ويدفعها للأمام. وفي هذه المناقشة، تتم معالجة هذه الحقوق في المحل الأول من زاوية تأثيرها على وسائل الإعلام ودورها في المجتمع.

ويعالج الفصل الرابع أهمية الضمانات الفعالة لحرية التعبير، طبعاً على المستوى الدستوري. ذلك أن الضمانات التقدمية لحرية التعبير دعائم عامة أساسية للiberté الذي يحقق الصالح العام. ولدى معظم البلدان شكل ما من الضمانات الدستورية لحرية التعبير، لكنها تتباين كثيراً في مداها وقوتها ووسائل تطبيقها، ويعرض الفصل الرابع السمات الأساسية لنظام راسخ لحماية حرية التعبير.

يلقى الفصل الخامس الضوء على أهمية وضع تشريع يضمن فرص الحصول على المعلومات، يمنح الأفراد وكذلك وسائل الإعلام الحق في الحصول على المعلومات التي تحتفظ بها الهيئات العامة. فالحصول على المعلومات أمر جوهري بالنسبة لقدرة هيئات البث على إخضاع الحكومات للمساءلة وفضح الفساد. وهو بتمكينه من تشكيل الآراء والقرارات المستنيرة، يسهم أيضاً في تمكين الناس من أسباب القوة ومن المشاركة. وفي التطبيق، يتعين على القانون أن يحدد الطريقة التي يمكن بها ممارسة هذا الحق، والسمات الأساسية التي تشمل التسليم بالحق في الحصول على المعلومات، وضمانات العمليات السليمة، وتضييق نظام الاستثناءات، والحق في تقديم استئناف عند الرفض أمام هيئة مستقلة للإشراف.

وتشكل القيود الملائمة على المضمون، وهي موضوع الفصل السادس، سمة أساسية للiberté كخدمة عامة. ولسوء الحظ، لا تزال بلدان كثيرة تطبق قواعد مقيدة للغاية فيما يتعلق بما يمكن نشره أو بثه. وقوانين القذف بصفة خاصة، هي عادة

الأداة المختارة لدى السياسيين والمسؤولين والقوى الفاعلة القادرة فى القطاع الخاص، لإجهاض النقد أو مجرد استقاء الأخبار غير المرحب بها.

ورغم أن قوانين القذف تمثل شاعلا خاصا فى كثير من البلدان، فإن عددا آخر من القيود على المحتوى - مثل قوانين الأمن القومى، وحظر نشر أنباء كاذبة وحديث الكراهية، والقواعد التى تحكم استقاء الأخبار خلال الانتخابات - يمكن أيضا أن يساء استخدامها لمنع استقاء الأنباء بصورة نقدية.

كذلك، فإن القواعد التى تحكم الصحفيين، بغض النظر عن قطاع الإعلام الذى يعملون به، مكون مهم فى المناخ الأعرض للبلث. وتؤثر سيطرة الحكومة على المهنة بصورة مباشرة على قدرة جهات البث على استقاء الأخبار. وفى ضوء دورهم الخاص فى إحاطة كل المواطنين علما بمجريات الأمور، فإن حق الصحفيين فى حماية سرية مصادر معلوماتهم واحد من الحقوق الخاصة القليلة المعترف بها للمهنة. وقد تم عرض هذه القضايا القانونية والتنظيمية فى الفصل الثامن. كما تم هنا تغطية نظم معينة تستخدم على نطاق واسع للتصدى للمضمون المؤذى. ويوفر حق التصحيح أو الرد، بصفة خاصة، تعويضا سريعا وفى المتناول للضحايا، فى حين يقلل لأدنى حد التدخل فى حرية وسائل الإعلام.

ويستند الدليل فى عرضه للمواد الواردة فى البابين الثانى والثالث، بإسهاب على المعايير الدولية المتعلقة بالحق فى حرية التعبير، كما وضعتها هيئات دولية مختلفة لها سلطانها. كما يستخدم الدليل كثيرا الأمثلة القطرية لبيان كيفية تنفيذ هذه المعايير فى التطبيق. ويشمل هذا وصف مختلف الوسائل العملية التى طبقت بها نهج التنظيم، وكذلك القواعد والتوجيهات القانونية والسياسية، والأحكام التى أصدرتها المحاكم العليا والدستورية فيما يتعلق بالمعايير الملائمة.

الفصل الرابع

ضمانات حرية التعبير

قائمة مراجعة الممارسات الجيدة

- حرية التعبير حق أساسي من حقوق الإنسان، معترف به على نطاق واسع باعتباره جوهريا للممارسة الجيدة للتنمية ويكفله القانون الدولي، وكل الدساتير القومية من الناحية العملية. وعلى الرغم من أن حرية الصحافة واردة ضمنا في هذا الحق، فمن المفيد إدراجها صراحة بين الضمانات الدستورية.
- فالصورة المثالية هي أن تنص الدساتير صراحة على حرية وسائل الإعلام، اعترافا بدورها الحاسم في التطبيق الفعلي لحرية تدفق المعلومات والأفكار في المجتمع.
- ويمكن لإدماج الضمانات الدولية لحرية التعبير في النظم القانونية القومية، وهو ما كان موضع تطوير مسهب وإيجابي من قبل هيئات دولية مختلفة لها سلطاتها، أن يساعد في توفير حد أدنى من الأساس القوي لحماية هذا الحق.

مقدمة

حرية التعبير حق أساسي من حقوق الإنسان، وهو في حد ذاته ينبغي أن يلقى اعترافا رسميا به باعتباره قيمة أساسية في كل مجتمع. ويمكن العثور على ضمانات حرية التعبير في كل الدساتير الحديثة تقريبا، وتحظى بدعم قوى بموجب قانون حقوق الإنسان الدولي وبين الجمهور بصفة عامة.

وعلى الرغم من أن الضمانات على المستوى الدستوري ليست كافية بذاتها - بدون توافق الإرادة السياسية والتنظيمات والقوانين الأكثر تفصيلا التي يمكن الاعتماد عليها في توجيه التنفيذ - فإنها شرط مسبق حيوي. ويمكن لضمانات حرية التعبير القوية، عندما تحترم وتنفذ، أن تكون لها أيضا نتائج إنمائية كبيرة، بتحقيق ودعم التحسينات في مجال الحوكمة وتبني الأطر القانونية والتنظيمية.

ويمكن أن يشكل استعراض الأحكام الدستورية عن حرية التعبير جزءا من عملية أعرض للإصلاح الدستوري، الشائعة في أوقات الانتقال إلى الديمقراطيات وغير ذلك من التغييرات الكبرى اللازمة لإخضاع نظام الحوكمة للمساءلة العامة. ومن منظور التنمية، يمكن أن توفر فترات التغيير هذه نافذة فرص حاسمة لدعم الالتزام بالحق في حرية التعبير.

وينطوي وجود وإحكام الضمانات الدستورية على دلالة قانونية واجتماعية. ففي أحد المستويات، تشكل الأحكام الدستورية ضمانات قانونية رسمية تحدد نطاق الحق ومعاييرها، فيما يتعلق بهذا الحق، وهو ما يتعين أن تتفق معه القوانين والممارسات الرسمية الأخرى. وهذه الضمانات في حد ذاتها هي دعامة لكل نهج التنظيم القائمة على المصلحة العامة الوارد وصفها في هذا الدليل.

كما تعنى طبيعتها باعتبارها ضمانات قانونية رسمية أن الحماية الدستورية يمكن استخدامها لتوفير الحماية العملية لحرية التعبير. وفي كثير من البلدان فإن هذه الضمانات واجبة النفاذ بشكل مباشر من خلال المحاكم، مما يوفر أدوات ملموسة للتصدى للقوانين والممارسات الرسمية التي تحد بغير موجب من حرية التعبير. وحتى حيثما لا تكون الضمانات الدستورية قابلة للتطبيق بشكل مباشر، فإنه يمكن الاعتماد عليها لدعم تفسير للقوانين الأخرى يتسق مع حرية التعبير.

وعلى مستوى آخر، فإن الضمانات الدستورية هي وثائق تحتل مكانة الذروة بالنسبة لوضع المعايير، وتوفر نقطة مرجعية لسلوك الحكومة المقبول. وهي وثائق اجتماعية مهمة تخلق توقعات عامة عما يشكل العمل السليم للمسؤولين. ويمكنها أن تساعد في منح الناس الثقة لانتقاد أعمال الحكومة وتراخيها علانية، والتأثير على الآخرين، والمطالبة بإجراء تحسينات في الحكومة وتقديم الخدمات، دون خوف من عقاب. وحتى إذا كان التنفيذ قاصرا من الناحية القانونية، فإن التقاعس عن الالتزام بالمعايير يعتبر أمرا غير مقبول. ويمكن أن يساعد هذا في بناء قوة الدفع من أجل التغيير، سواء بتحديد اتجاه واضح فيما يتعلق بالحل أو الاتجاه المناسب، أو بمنح الحق في الطعن في الحالات التي تنتهك فيها الدولة أو كلاهما هذا الحكم.

ومعظم الضمانات الدستورية لحرية التعبير موجزة للغاية - عادة مجرد بضعة أسطر قليلة - وتحدد من خلال التفسير القضائي، وفي بعض الأحوال من خلال إصدار تشريع أكثر تفصيلا، تتحدد المعالم المحدد لهذا الحق المعقد في الواقع بصورة أكبر. ويمكن للضمانات الدستورية، إن كانت قوية، أن تلعب عددا من الأدوار الأساسية لتحديد المعايير بالنسبة لحرية التعبير. وهذه يمكن أن تشكل ضمن أدوار أخرى ما يلي:

- إقرار الحق في حرية التعبير.
- إقرار حرية الصحافة والإعلام.
- النص على وجوب نفاذ القانون الدولي.

الإطار ١ - جنوب أفريقيا: ضمانات دستورية

في جنوب أفريقيا في ظل نظام الفصل العنصري، لم يكن دستور ١٩٨٣ يحتوى على لائحة بالحقوق ولا الضمانات الخاصة بحرية التعبير. وكانت هيئة إذاعة جنوب أفريقيا تدير البث باعتبارها احتكارا حكوميا والناطق باسم الحكومة. وإبان تولى الحكومة الانتقالية في ١٩٩٣ المسؤولية، تم اعتماد دستور مؤقت، تضمن للمرة الأولى، ضمانات صريحة للحق في حرية التعبير. ونص القانون على تحرير البث وذكر صراحة أنه "سيتم تنظيم كل وسائل الإعلام التي تمولها الدولة أو التي تخضع لسيطرتها بطريقة تكفل التجرد والتعبير عن تنوع الآراء". وبمقتضى الدستور المؤقت، اعتمدت الحكومة الانتقالية مرسوم البث المستقل في ١٩٩٣، الذى ينشئ هيئة مستقلة للتنظيم للإشراف على البث، بما فى ذلك الهيئات المجتمعية والتجارية الخاصة. والضمانات الدستورية الحالية لحرية التعبير فى جنوب أفريقيا مدرجة فى دستور ما بعد الفصل العنصرى الصادر فى ١٩٩٦، والذى جاء تنويجا لسنتين من المشاورات المكثفة التى قيل إنها تمثل أكبر برنامج للمشاركة العامة نفذ فى جنوب أفريقيا على الإطلاق^(١).

(١) دستور جمهورية جنوب أفريقيا، ١٩٩٦.

ويبحث هذا الفصل نطاق هذه الضمانات وطبيعتها، وأهميتها بالنسبة لممارسة التنمية الجيدة، وآليات تنفيذها، ويقدم أمثلة قطرية تعرض تصويرا مقارنا للضمانات ويتضمن مراجع للقوانين والمعايير الدولية ذات الصلة.

ضمانات حرية التعبير

حرية التعبير حق أساسي من حقوق الإنسان. وهو مكفول في القانون الدولي وفي كل الدساتير القومية من الناحية العملية. وهو معترف به على نطاق واسع حاليا باعتباره أساسا جوهريا لممارسة التنمية الجيدة.

الإطار ٢ - تايلاندا ومالي وكولومبيا: ضمانات دستورية

ينص الباب ٣٩ من دستور تايلاندا في جزء منه على أن "يحظى كل شخص بحرية التعبير عن رأيه، وأن يدلي بأحاديث ويكتب ويطلع وينشر ويقوم بالتعبير بوسائل أخرى. وتنص المادة ٤ من دستور مالي، المعتمد بعد ثورة ١٩٩١ على أن "لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين والرأي والتعبير والإبداع في احترام للقانون".

وتنص المادة ٢٠ (١) من دستور كمبوديا على أن "يكفل لكل شخص الحق في التعبير ونشر أفكاره وآرائه، والحق الإعلام وتلقى المعلومات الصادقة والمتجردة، وحرية إقامة وسائل اتصال جماهيرية".

والحق في حرية التعبير مكفول صراحة في مختلف الإعلانات والمعاهدات الدولية وفي معظم الدساتير القومية. وفي بعض البلدان التي لا توجد بها ضمانات صريحة، أعطت المحاكم حقا ضمينا في حرية التعبير. ففي أستراليا مثلا لا يوجد قانون بالحقوق رغم أن بها دستورا مكتوبا. وقد قضت المحكمة العليا بأن هناك حرية دستورية ضمنية في الاتصال السياسي، استنادا إلى ضمانات من الحكومة المنتخبة. بيد أن، هذه الحماية بحكم أساسها، مقصورة على " المناقشة السياسية"، بما في ذلك مناقشة السلوك والسياسات والصلاحيات للمناصب الحكومية،

والأحزاب السياسية، والهيئات العامة، والمسؤولين العموميين ومن يسعون للحصول على منصب عام^(١).

وتتباين الضمانات القومية لحرية التعبير تبايناً كبيراً. وتفشل الضمانات الدستورية المحددة بصورة ضيقة أكثر من اللازم، سواء من حيث أنواع التعبير أم طرائق الاتصال المشمولة، في توفير دعائم كافية لتحقيق الاحتياجات الإنمائية والقائمة على المشاركة والخضوع للمساءلة. وتشمل الخواص التي تعزز الضمانات، أخذاً في الاعتبار التفسير القضائي، ما يلي:

- أنها تنطبق على الجميع، وليس على المواطنين أو المقيمين فحسب،
 - أنها تنطبق على التماس المعلومات والأفكار وتلقيها وكذلك إعطائها،
 - من المسلم به على نطاق واسع أنها تحمي المضمون بكامله، وليس فقط ما يعتبر من الناحية الاجتماعية مفيداً، وحتى الحديث الضار والزائف والعدواني، ينبغي تغطيته.
 - من المسلم به على نطاق واسع أنها تحمي كل أشكال الاتصال.
- ويمكن أن يسهم مبدأ التطبيق الشامل في دعم التنمية المنصفة، والحيولة دون استبعاد المجموعات المهمشة، مثل العمال المهاجرين واللاجئين، وتفادى التمييز في الوصول لوسائل الاتصال.
- ورغم أن حرية التعبير يشيع في أغلب الأحوال ربطها بحماية "المتحدث"، فإن "المستمع" أيضاً له الحق في الحماية بموجب القانون الدولي من خلال الحق في التماس المعلومات وتلقيها. وكما أبرزنا آنفاً، فإن المظهر المزدوج لهذا الحق مهم بصورة أساسية كدعامة للتشريع الخاص بحق الحصول على المعلومات ولتنظيم وسائل الإعلام للصالح العام على حد سواء.

(١) انظر قضية لانج ضد هيئة الإذاعة البريطانية (1997) 71 ALJR 818.

وتردع حماية المضمون كله (مع الخضوع لشروط محدودة سيجرى وصفا تفصيلا فيما يلي) حظر أو تقييد الأشكال المشروعة من التعبير، سواء بسبب أن المسؤولين قد لا يجدونها ملائمة، أو لأنها تعتبر عدوانا من قبل البعض حتى على الرغم من أنها تمثل آخرين، أو بسبب أنها قد تضر بشعبية الحزب الموجود في السلطة. والحماية الواسعة للمضمون مطلوبة لضمان الاستماع لوجهات النظر المختلفة وإذاعة النقد، بما في ذلك نقد من يحتلون مناصب السلطة العامة.

وتعنى حماية كل أشكال الاتصالات ألا تنطبق الضمانات على وسائل الاتصال التقليدية - مثل الصحافة والحديث على الملأ - فحسب بل تنطبق أيضا على وسائل الإعلام الإلكترونية، مثل الإذاعة والتلفزيون والإنترنت.

وتمثل الدساتير القيمة الأساسية للمجتمع ومن الصعب تعديلها عادة. ومن ناحية أخرى، فإن ممارسة الحق في حرية التعبير، ممارسة دينامية بصورة هائلة، خاصة في السنوات الأخيرة، ساعدت على ذلك التغييرات السريعة في التكنولوجيات وطرق استخدامها. ونتيجة لذلك، ينبغي أن تكون نصوص الضمانات عامة ومرنة بما يكفي لضمان أن تستمر وثيقة الصلة بالأمر على مر الزمن.

ضمانات حرية الصحافة ووسائل الإعلام

من المرغوب فيه أن تتضمن الدساتير ضمانات صريحة لحرية وسائل الإعلام، اعترافا بالدور الحاسم لوسائل الإعلام في التطبيق العملي لحرية تدفق المعلومات والأفكار في المجتمع.

ومثلما هي الحال بالنسبة لحرية المعلومات، فإن حرية الصحافة ووسائل الإعلام متضمنة في الحق في حرية التعبير. وفي الوقت نفسه، تبين أنه من المفيد إدراج إشارة محددة لها على المستوى الدستوري.

الإطار ٣ - الأرجنتين: الحكم الدستوري بالسماح بوسائل الإعلام غير التجارية

في سبتمبر ٢٠٠٣، قضت المحكمة العليا في الأرجنتين بأن المادة ٤٥ من قانون البث الإذاعي تتعارض مع أحكام دستور البلاد التي تقتضي بحرية الصحافة. وكانت المادة ٤٥ تنص على أن الأفراد والكيانات التجارية المعترف بها قانوناً هما فقط الذين يحق لهم طلب، والحصول على، ترخيص بتشغيل محطة إذاعة بتضمين التردد. وقد استبعد هذا التعاونيات والمجموعات المستندة للمجتمع والمنظمات الخيرية. وقد حكم القضاء بما يلي:

أن هذا قيد غير مقبول على الحق في حرية التعبير، ويفرض قيوداً غير معقولة على اختيار إنشاء الشركات. ولا يجب أن يستبعد النظام الكيانات التي لا تسعى للربح والتي تسهم في تحقيق الصالح الاجتماعي، من الحصول على وسيلة الاتصال هذه^(١).

وأدى الحكم إلى تعديل قانون البث الإذاعي بما يعكس حكم المحكمة العليا.

(١) تقول المحكمة العليا: إن ممارسة التمييز في منح رخص البث الإذاعي غير دستورية، صدر في ٤ سبتمبر ٢٠٠٣، متاح في :

<http://www.ifex.org>

وينص الباب الثاني (ب) من الدستور الكندي^(٢) على أن: "لكل إنسان الحريات الأساسية التالية. (ب) حرية التفكير والاعتقاد والرأي والتعبير بما في ذلك حرية الصحافة ووسائل الاتصال الأخرى". وتنص المادة ٣٢ من دستور الأرجنتين^(٣) على أن "الكونجرس الاتحادي لن يصدر قوانين تقيد حرية النشر أو تفرض ولاية قضائية اتحادية عليه".

(٢) متاح في http://www.solon.org/constitutions/canda/English/ca_1982.html.

(٣) متاح في <http://www.oefre.unibe.ch/law/icl/ar00000.html>.

وفي السويد، وهي حالة فريدة تماماً، فإن مرسوم حرية الصحافة المطول فيها بكامله، والذي يستغرق نحو ثمان وثلاثين صفحة، يشكل جزءاً من الدستور فيها. ويحدد هذا المرسوم قواعد تفصيلية تتعلق بحرية الصحافة، بما في ذلك الحق في نشر وتوزيع المطبوعات دون ذكر الأسماء، والحق في الحصول على المعلومات إلى تحجبها السلطات العامة، كما يشمل قسماً عن الجرائم ضد حرية الصحافة.

ويتضمن دستور تايلاند^(٤) أيضاً، أحكاماً مفصلة تهدف خصيصاً لحماية حرية الصحافة ووسائل الإعلام. وتتضمن المادة ٣٩ الأحكام التالية:

٣- بموجب هذا القسم لا يجوز إغلاق دور الصحف أو محطات الإذاعة والتلفزيون بما يحرمها من الحرية.

٤- لا يجوز الرقابة من قبل مسئول مختص على الأخبار أو المقالات قبل نشرها في الصحف والمواد المطبوعة أو البث في الإذاعة أو التلفزيون، إلا في خلال الوقت الذي تكون فيه البلاد في حالة حرب أو نزاع مسلح، بشرط أن يتم ذلك بمقتضى حكم القانون الصادر بموجب أحكام الفقرة الثانية.

كما يتضمن الدستور أحكاماً تفصيلية فيما يتعلق بتنظيم البث، في المادة ٤٠، كما يلي:

١- ترددات الإرسال بالنسبة للبث الإذاعي والتلفزيون والاتصالات السلكية واللاسلكية هي موارد قومية للاتصال مكرسة للصالح العام.

٢- ستقام هيئة مستقلة للتنظيم تتولى مهمة توزيع الترددات بموجب الفقرة واحد، وتشرف على البث الإذاعي والتلفزيوني كما ينص عليه القانون.

(٤) متاح في http://www.scruat.unibe.ch/icl/th00000_html.

٣- فى القيام بالعمل بموجب الفقرة اثنين، سيولى الاعتبار للمنفعة العامة القصوى على الصعيدين القومى والمحلى فى مجالات التربية والثقافة وأمن الدولة وغير ذلك من المصالح العامة بما فى ذلك المنافسة العادلة والحررة.

ولسوء الحظ، كان تنفيذ هذه الأحكام محفوفًا بالمشاكل، ولم تعين بعد هيئة مستقلة للتنظيم من أجل البث.

سريان القانون الدولى مباشرة

يتضمن القانون الدولى ضمانات قوية لحرية التعبير، وقد كانت هذه موضع دراسة مسهبة وإيجابية من قبل هيئات دولية مختصة شتى. ولو تضمن النظام القانونى القومى هذه الضمانات بصورة مباشرة، فإن ذلك يمكن أن يساعد فى توفير حد أدنى من الأساس القوى لحماية هذا الحق.

الإطار ٤ - فرنسا والمملكة المتحدة: سريان اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية مباشرة

تنص المادة ٥٥ من الدستور الفرنسى على "أن المعاهدات والاتفاقيات التى تم التصديق أو الموافقة عليها على النحو الصحيح تسود فور نشرها على المراسيم التى يصدرها البرلمان، مع شرط يتعلق بكل معاهدة أو اتفاقية، هو تطبيق الطرف الآخر لها".

وتنص المادة ٧٥ (٢٢) من دستور الأرجنتين على أن الكونجرس له سلطة:

اعتماد أو رفض المعاهدات المبرمة مع بلدان أخرى ومع منظمات دولية ومع المقام البابوى. وللمعاهدات والاتفاقيات منزلة أعلى من القوانين.

وتمضى المادة نفسها لتتنص على أن قائمة طويلة من معاهدات وإعلانات حقوق الإنسان لها منزلة دستورية، وتكمل الحقوق الممنوحة فى الدستور، على الرغم من أنها لن تفهم على أنها إلغاء لأى حقوق ممنوحة دستوريا.

وفى ١٩٩٨، اعتمدت المملكة المتحدة مرسوم حقوق الإنسان، الذى يدرج بصورة فعلية ضمانات حقوق الإنسان الواردة فى الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية فى القانون الوطنى. ويعطى هذا القانون المحاكم سلطة إسقاط التشريعات والممارسات الرسمية الثانوية، ولكنه لا يطرح أرضا التشريعات الأولية. وبدلا من ذلك، فإن المحاكم مدعوة لتفسير التشريع، بأقصى ما تستطيع، وفق ضمانات حقوق الإنسان، وتستطيع حينما لا يمكن ذلك، إصدار بيان بالتضارب، الذى يمكن الوزير من اتخاذ الإجراءات التى يقتضيها الأمر لإزالة التضارب.

وفى كثير من نظم القانون المدنى، يسرى القانون الدولى مباشرة كجزء من النظام القانونى القومى، وتكون له عادة منزلة أسمى من التشريع العادى بحيث يسود القانون الدولى فى حالة التضارب بينهما. بيد أنه فى نظم القانون العام، فإنه من النادر أن ينص الدستور على الإدراج العام للقانون الدولى. ويمكن إدراج القانون الدولى تحديدا بتشريع برلمانى، لكن هذا التشريع لا يمكن بصفة عامة أن يبطل التشريعات الأخرى.

وحتى حينما لا يتم تضمين القانون الدولى، فإن أحكام المحاكم الدولية - مثل محكمة حقوق الإنسان الأوروبية ومحكمة حقوق الإنسان فى الدول الأمريكية - ملزمة للدول. ولذلك، فإن الدول ملزمة رسميا بتنفيذ هذه الأحكام.

ومنافع السريان المباشر للقانون الدولي واضحة تماما. فهي تساعد على ضمان أن الدولة تحترم التزاماتها القانونية الدولية، ومن ثم تضيف قوة على هذه الالتزامات. بيد أن الأمر الأكثر أهمية، هو أنها تكفل السريان الرسمي للجوهر المتقدم للمعايير التي تحددت من خلال آليات مستقلة وبواسطة أفراد لديهم خبرة معترف بها دوليا في هذا المجال. بيد أنه تجدر ملاحظة أن محاكم قومية قليلة جدا هي التي تطبق هذه المعايير على أساس منظم.

الفصل الخامس

التمكن من الحصول على المعلومات

قائمة مراجعة الممارسات الجيدة

- إن الضمانات الدستورية للحق فى المعلومات، سواء على وجه التخصيص أو كجزء من الحق فى التماس المعلومات وتلقيها وإعطائها، مهمة بالنسبة للضمانات القانونية ولبيان أهمية الحصول على حقوق الإنسان على حد سواء.
- إن نقطة البدء فى الممارسة الجيدة فى مجال الحصول على المعلومات هى مبدأ الإفصاح الأقصى، والذي يرسخ افتراضا بأن كل المعلومات، محددة بصورة عريضة، التى تحجبها هيئة عامة، محددة أيضا بصورة عريضة، تخضع للإفصاح.
- ويتمثل جزء مهم من الوصول لنظام المعلومات فى التزام الهيئات العامة بنشر فئات رئيسية معينة من المعلومات حتى فى حالة عدم طلبها، وهو ما يعرف بالإفصاح الاستباقي أو الروتيني.
- قد لا تحفل مصالح عامة وخاصة معينة، بحق الحصول على المعلومات، وتنص قوانين الممارسة الجيدة فى مجال الحصول على المعلومات على استثناءات شاملة، وإن كانت محددة بصورة ضيقة وبوضوح من حق الحصول على المعلومات.
- تنص المعايير الدولية على أن رفض الإفصاح عن المعلومات لا يجوز إلا عندما تستطيع هيئة عامة إثبات أن الإفصاح سيسبب الضرر لإحدى المصالح المشروعة المدرجة وأن هذا الضرر أكبر من المنفعة العامة للإفصاح عن المعلومات.

- ولتسهيل الحصول على المعلومات فى التطبيق، يجب أن يحدد قانون حق الحصول على المعلومات بوضوح الطريقة التى ستعالج بها المطالبات بذلك، ويجب أن يكفل معالجة عادلة وفى الوقت المناسب وغير مكلفة لهذه الطلبات.
- حيثما يتم رفض طلب بالحصول على المعلومات، فإن مقدم الطلب يتعين أن يكون له الحق فى استئناف هذا الرفض أمام هيئة مستقلة للفصل فى ذلك.
- فى معظم البلدان، يجوز للمرء أن يستأنف فى النهاية أمام المحاكم، لكن فى التطبيق، فإنه من المهم جدا إقامة نظام إدارة للاستئناف يبت فى الأمر سريعا وبتكلفة قليلة.
- ينبغى حماية الأفراد الذين ينشرون بحسن نية معلومات عن الأثام والمعروفين باسم مطلقى الإنذارات، من العقوبات القانونية، الإدارية، أو المتعلقة بالوظيفة، بسبب قيامهم بهذا.
- يمكن لتدابير الترويج أن تساعد فى التغلب على ثقافة السرية القائمة فى بلدان كثيرة وضمنان إحاطة الجمهور علما بالقانون الجديد لحق الحصول على المعلومات.

مقدمة

إن فكرة أن الهيئات العامة تعد المعلومات لا من أجل أنفسها ولكن نيابة عن الجمهور معترف بها على نطاق واسع حاليا باعتبارها دعامة أساسية للديمقراطية والحوكمة الجيدة. وتؤكد إعلانات كثيرة أخيرة أصدرتها هيئات دولية لحقوق الإنسان أهمية الحق في المعرفة، كما تم الاعتراف بذلك باعتباره حقا من حقوق الإنسان في كثير من الدساتير القومية في شتى أنحاء العالم، خاصة تلك التي اعتمدت في السنوات العشر أو الخمس عشرة، الأخيرة. ولتطبيق هذا الحق عمليا، اعتمد عدد كبير من البلدان - ما يربو على سبعين حتى أبريل ٢٠٠٦ - تشريعات الحق في الحصول على المعلومات، وتتخذ بلدان كثيرة أخرى خطوات في هذا الاتجاه.

كما كان الحصول على المعلومات التي تحتفظ بها الهيئات العامة موضع ترويج على نطاق واسع باعتباره دعامة أساسية للتنمية المنصفة والمستدامة. ويورد بوديفات خمسة أسباب رئيسية لأهمية الحصول على المعلومات:

- ١- أنه ضروري للمناقشة السياسية المستنيرة.
- ٢- أن السرية تؤدي إلى ثقافة الشائعات والتآمر.
- ٣- أن السرية تؤدي إلى الفساد.
- ٤- أنه أداة رئيسية لمحاربة الجهل، على سبيل المثال في مجال الصحة، والذي يقوض التنمية.
- ٥- أنه حاسم لإخضاع الحكومات للمساءلة^(١).

(١) بوديفات، مقدمة في مؤلف ر. كلاندر أ. تيلي، الحق في المعرفة، الحق في الحياة: الحصول على المعلومات والعدالة الاجتماعية والاقتصادية (كيب تاون: ODAC، ٢٠٠٢)، ١١، ١٢.

وقد لاحظ معلقون كثيرون دور الانفتاح فى محاربة الفساد وبصفة خاصة فى تزويد المجتمع المدنى ووسائل الإعلام بوسيلة أساسية لتحرى الممارسات الفاسدة وفضحها. ومثلما لاحظ بوب فإن "السرية لا تزال تثير شواغل المجتمع المدنى فى كل مكان، والأهم أنها تديم مناخا يمكن للفساد أن يزدهر فيه وهو طليق العنان"^(٢). وهناك أمثلة عديدة عن الاستخدام الفاعل للحصول على المعلومات لمحاربة الفساد، ورد بعضها فى الفصل الثالث.

كما أنه من المعترف به على نطاق واسع، أهمية الحصول على المعلومات باعتباره دعامة للمشاركة الديمقراطية. وقد ذكر ستجلتزر الذى أكسبه عمله بشأن تداعيات عدم التماثل فى المعلومات جائزة نوبل أنه : "فى الأساس، تقتضى المشاركة الهادفة فى العمليات الديمقراطية مشاركين عليمين. وتقلل السرية المعلومات المتاحة للمواطنين، وتعرق قدرة الناس على المشاركة بشكل هادف"^(٣). وينطبق هذا على كل مستويات المشاركة، سواء كانت انتخاب حكومة، وإنشاء مجلس إدارة مدرسة محلية، أم توفير تفاعل إيجابى عن مشروع مقترح للتنمية.

وبالمثل، فإن المعلومات محورية لإخضاع الحكومة للمساءلة. فما لم يحط المواطنون علما على النحو السليم بما تفعله الحكومة، وكيف تتفق الأموال العامة، وتقييمها الخاص لحالات نجاحها وفشلها، فلا يستطيعون أن يضمّنوا أنها تعمل للصالح العام، أو وفق وعودها العامة^(٤). ومرة أخرى، فإن هذا وثيق الصلة بكل مستويات الحوكمة، من القومية للإقليمية للمحلية.

(٢) ج. بوب "الحصول على المعلومات حق من ومعلومات من؟" فى مطبوع هيئة الشفافية الدولية، تقرير عن الفساد العالمى ٢٠٠٣، محور تركيز خاص: الحصول على المعلومات (لندن، بروفائيل بوكس، ٢٠٠٣)، ٢١.

(٣) ج. ستجلتزر "الشفافية فى الحكم" فى مطبوع البنك الدولى، الحق فى الإعلام: دور وسائل الإعلام الجماهيرية فى التنمية الاقتصادية (واشنطن، العاصمة، البنك الدولى، ٢٠٠٢)، ٣٠.

(٤) ت. مندل، حرية المعلومات: مسح قانونى مقارنة (نيودلهى: اليونسكو، ٢٠٠٣)، ٤.

والضمانات الدستورية للحق في المعلومات، سواء على وجه التخصيص أو كجزء من الحق العام في التماس المعلومات وتلقيها ومنحها، مهمة لكل من الضمانات القانونية وإبراز أهمية الحصول على المعلومات كحق للإنسان. لكن الأمر يقتضى أيضا إصدار تشريع مفصل لحق الحصول على المعلومات:

- لبيان الوسائل العملية التي يمكن بها ممارسة هذا الحق (أى كيفية معالجة الطلبات، وفي إطار أى حدود زمنية... إلخ).
- التحديد الواضح لنطاق الاستثناءات من حق الحصول على المعلومات،
- إقرار الحق في الاستئناف عند رفض الإفصاح عن المعلومات أمام هيئة مستقلة.

وفي بلدان كثيرة، تسرى أحكام مخصصة للحصول على المعلومات في سياقات مختلفة. فعلى سبيل المثال، تتضمن قوانين حماية المستهلك وتشريعات البيئة عادة قواعد تنص على حق الحصول على المعلومات والإفصاح عن أنواع معينة من المعلومات بما في ذلك الكيانات التجارية مثل الشركات. وهذه مكملات مهمة لتشريع أكثر سخاء للحصول على المعلومات.

والسمات الرئيسية الأربع للقانون الجيد للحصول على المعلومات تعكس الحاجة لمثل هذا التشريع كما أبرزنا تواء، هي:

١- افتراض أن كل المعلومات التي تحتفظ بها الهيئات العامة تخضع للإفصاح العام.

٢- إجراء يوضح الطريقة التي يستطيع الأفراد بها تقديم طلبات للحصول على المعلومات وكيف ينبغي للمسؤولين أن يردوا عليها.

٣- تقديم أسباب واضحة لرفض طلب للحصول على المعلومات (نظام الاستثناءات).

٤- حق الاستئناف من رفض طلب الإفصاح عن المعلومات أمام هيئة مستقلة.

وتشمل قضايا مهمة أخرى يتعين النظر فيها في الحصول على المعلومات:

- الالتزام بنشر المعلومات بطريقة استباقية، حتى في حالة عدم وجود طلب.

- حماية مطلقى الإنذارات، والأفراد الذين ينشرون معلومات عن الأثام التي ترتكب.

- نظام للاحتفاظ بالسجلات التي تمسكها الهيئات العامة، بصورة سليمة.

- تدابير للنهوض بالتنفيذ الفاعل للتشريع.

وهذه القضية الأخيرة محورية لنجاح نظام الحصول على المعلومات. والواقع أنه لوحظ أن اعتماد قانون للحصول على المعلومات، حتى لو كان قانوناً جيداً للغاية، هو مجرد خطوة أولى، وربما الخطوة الأسهل من زاوية إقامة نظام فاعل للحصول على المعلومات.

وتوفر بيانات دولية كثيرة توجيهها بما يتعلق بالممارسة الجيدة في هذا المجال. وتشمل هذه الوثائق الرسمية، مثل توصيات ٢٠٠٢ (٢) للجنة وزراء مجلس أوروبا بشأن الحصول على الوثائق الرسمية^(٥)، وإعلان مبادئ حرية التعبير

(٥) عقدت في ٢١ فبراير ٢٠٠٣.

فى أفريقيا^(٦)، الذى أصدرته اللجنة الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب، وكذلك بيانات المنظمات غير الحكومية، مثل الحق العام فى المعرفة: المبادئ المعنية بتشريع حرية المعلومات^(٧) الواردة فى المادة ١٩.

الإطار ٥ - السويد: أول من منح حق الحصول على المعلومات

كانت السويد أول بلد فى العالم يعتمد قانونا يمنح المواطنين الحق فى الحصول على المعلومات التى تحتفظ بها الهيئات العامة، وكانت قد اعتمدت مرسوم حرية الصحافة بها فى ١٧٧٦^(١)، ويكفل المرسوم، وهو جزء من الدستور السويدي هذا الحق خلال الفصل الثانى "المعنى بطبيعة الوثائق القومية". وعلى الرغم من عنوان المرسوم فإن هذا الحق مكفول للجميع، وليس مقصورا على الصحافة وحدها. وتنص المادة (١) من الفصل الثانى على أن "كل سويدي الجنسية له حرية الحصول على الوثائق الرسمية". بيد أنه فى التطبيق، يستطيع أى شخص المطالبة بهذا الحق، وقد بنت السويد سمعة، مثلا لكونها بلدا يسهل فيه الحصول على وثائق الاتحاد الأوربي. والحق فى الحصول على المعلومات، والتصحيح، والبيانات الشخصية، منصوص عليه فى مرسوم البيانات الشخصية الصادر فى ١٩٩٨.

(١) متاح فى: http://www.oefre.unibe.ch/law/icl/sw03000_.html

(٦) مأخوذ بتصريف من القسم ٣٢، ١٧-٢٣ أكتوبر ٢٠٠٢.

(٧) (لندن، المادة ١٩، ١٩٩٩) متاح فى <http://www.article19.org/docimages/512.htm>

الضمانات الدستورية للحق في الحصول على المعلومات

رغم أن البعض يحتاج بأنها تدرج ضمنا في ضمانات حرية التعبير، فإن الحماية الدستورية الصريحة فيما يتعلق بحرية الحصول على المعلومات تجعل هذا واضحا بصورة قاطعة.

وفي بعض البلدان، قضت المحاكم بأن الحق في الحصول على المعلومات يندرج ضمنا في الضمانات الأعم لحرية التعبير^(٨). بيد أنه في أحوال أخرى، رفضت المحاكم القول بأن حق الحصول على المعلومات موجود في الضمانات الأعم^(٩). ونتيجة لذلك، فإن الاعتراف الصريح بهذا الحق أمر مهم. ورغم أن ذلك نادر في الدساتير القديمة، فإن كثيرا من الدساتير الحديثة تنص عليه صراحة. فعلى سبيل المثال، فإن المادة ٦١٠١ من الدستور البولندي الصادر في ١٩٩٧ تنص على أن:

للمواطن الحق في الحصول على المعلومات بشأن نشاطات هيئات السلطة العامة وكذلك الأشخاص المكلفين بالوظائف العامة. ويشمل هذا الحق تلقى المعلومات عن أنشطة هيئات الحكم الذاتي الاقتصادية أو المهنية أو الأشخاص الآخرين أو الوحدات التنظيمية فيما يتعلق بالميدان الذي يقومون فيه بمهام السلطات العامة وتدير الأصول المملوكة على المشاع أو أملاك خزانة الدولة.

(٨) على سبيل المثال، فمنذ فترة مبكرة ترجع إلى ١٩٦٩، حكمت المحكمة العليا في اليابان في قضيتين شغلنا الرأي العام بأن مبدأ *shiru enri* (الحق في المعرفة) تحميه ضمانات حرية التعبير الواردة في المادة ٢١ من الدستور. انظر لورنس ريببنا، نظم الإفصاح لدى الحكومات المحلية في اليابان (المكتب الوطني للبحوث الآسيوية، ورقة رقم ١٦، أكتوبر ١٩٩٩)، ٣.

(٩) انظر على سبيل المثال، قضية هوتشينز ضد شركة كويد، ٤٣٨ الولايات المتحدة (١٩٧٨)، (المحكمة العليا للولايات المتحدة).

كما ينص بعض الدساتير على اعتماد تشريع ينفذ الحق في الحصول على المعلومات، بل ويحدد في بعض الأحوال حدوداً زمنية لاعتماد مثل هذا التشريع. فعلى سبيل المثال، لا يتضمن دستور جنوب أفريقيا الحق في الحصول على المعلومات فحسب، بل يطالب بإصدار تشريع قومي لتنفيذ هذا الحق. وينص القسم ٢٣ من الملحق ٦ من دستور جنوب أفريقيا على ضرورة اعتماد تشريع لتنفيذ الحق في الحصول على المعلومات خلال ثلاث سنوات من سريان الدستور، وهو ما تم بالفعل.

وينص القسم ٧ من المادة ٣ من دستور الفلبين على: حق الناس في الحصول على المعلومات التي تتعلق بالأمور التي تمثل شأغلا عاما حق مضمون. وستتاح فرص الوصول للسجلات الرسمية والوثائق والأوراق التي تتعلق بالأعمال والمعاملات أو القرارات الرسمية، وكذلك توفير بيانات البحوث الحكومية المستخدمة كأساس لوضع السياسات، للمواطنين، بشرط الالتزام بالحدود التي قد يعينها القانون.

ولابد أن يغطي التشريع كل فروع ومستويات الحكومة، بما في ذلك الحكومات المحلية، والهيئات المنتخبة، والهيئات التي تعمل بموجب ولاية تشريعية، والصناعات المؤممة والشركات العامة، والهيئات العامة غير الإدارية والمنظمات الشبيهة بالمنظمات غير الحكومية، بل وحتى الهيئات الخاصة التي تؤدي وظائف عامة (مثل صيانة الطرق أو تشغيل خطوط السكك الحديدية).

بيد أنه في بعض الحالات، يمكن أن تخضع هيئات خاصة لقوانين الحصول على المعلومات. ففي جنوب أفريقيا مثلاً، ينص القانون على حق الحصول على المعلومات التي تحتفظ بها كل من الهيئات العامة والخاصة. وتحدد الهيئة العامة باعتبارها دائرة من دوائر الدولة أو إدارة من إداراتها تعمل في المجال القومي

أو الإقليمي أو البلدى، وأى مؤسسة أخرى تمارس السلطة بمقتضى الدستور أو الدستور الإقليمي، أو تمارس سلطة عامة أو تؤدي سلطة عامة بمقتضى أى تشريع. وتعرف الهيئات الخاصة بأنها الهيئات التى تتخبط فى أنشطة مبدأ الإفصاح الأقصى.

وتتمثل نقطة البدء فى قوانين الممارسة الجيدة فى مجال الحصول على المعلومات فى مبدأ الإفصاح الأقصى، الذى ينطلق من افتراض، أن كل المعلومات، محددة بصورة واسعة، تحتفظ بها أى هيئة عامة، محددة هى أيضا بصورة واسعة، تخضع للإفصاح.

والفكرة المحورية وراء تشريع الحصول على المعلومات هى، تزويد الجمهور العام بحق الحصول على المعلومات التى تحتفظ بها المؤسسات الحكومية. ويتراءى هذا فى مبدأ الإفصاح الأقصى الذى يعنى ضمنا أن القانون يغطى كل المعلومات وجميع الهيئات العامة.

وتحدد قوانين الممارسة الجيدة فى مجال الحصول على المعلومات نطاق المعلومات المشمولة بصورة عريضة جدا بحيث تشمل كل السجلات التى تحتفظ بها الهيئة العامة، بغض النظر عن الشكل الذى يتم به تخزين هذه المعلومات - وثائق مطبوعة، أشرطة، تسجيل إلكترونى، وما إلى ذلك - ومصدرها - سواء أنتجتها الهيئة العامة أو هيئة أخرى - وتاريخ الإنتاج. تجارية، وهى مطالبة بتوفير فرص الحصول على المعلومات حيثما يكون هذا مطلوباً لممارسة أى حق أو حماية.

وهناك نهج مختلف بصورة طفيفة تأخذ به المملكة المتحدة، حيث تتم الوسيلة الأساسية لتحديد الهيئات العامة من خلال قائمة بالهيئات المشمولة تصل إلى نحو

١٨ صفحة - وليس من خلال التعريف الفرعى الشامل. وتشمل القائمة كل الدوائر الحكومية، ومختلف الهيئات التشريعية^(١٠)، والقوات المسلحة، وعددا كبيرا من الهيئات الأخرى المدرجة فى القائمة بصورة فردية باسمها. كما تصنف الشركات المملوكة ملكية عامة على أنها هيئات عامة. بيد أن المرسوم لا يشمل الإدارات السرية (عمليات المخابرات)، أو نظام المحاكم فيما عد استثناءات قليلة. كما يمنح المرسوم وزير الدولة سلطة تعيين هيئات عامة أخرى.

ويحدد مرسوم المعلومات الرسمى الصادر فى ١٩٩٧، فى تايلاندا المعلومات باعتبارها تشمل أى مواد تنقل وتبلغ أى شىء بغض النظر عن الشكل الذى تتخذه هذه المواد. وتعرف المعلومات الرسمية بدورها وببساطة على أنها المعلومات التى تحوزها هيئة عامة سواء كانت تتعلق بعمل الدولة أم شخص غير رسمى. والأمر الأخير غاية فى الأهمية نظرا لأن فضح الفساد يتم عادة من خلال معلومات تتعلق بشخص غير رسمى.

الإفصاح الاستباقى أو الروتينى

يتمثل جانب مهم من نظام الحصول على المعلومات فى التزام الهيئات العامة بنشر فئات أساسية معينة من المعلومات، حتى فى حالة عدم طلبها، وهو ما يعرف بالإفصاح الاستباقى أو الروتينى.

(١٠) لا يغطى المرسوم اسكتلندا، التى لها قانونها الخاص، مرسوم حرية المعلومات (اسكتلندا) الصادر فى ٢٠٠٢.

والنشر الاستباقي لمعلومات أساسية من قبل الهيئات العامة، والذي يكمل الطلب المباشر للمعلومات، مكون محوري في معظم النظم الحديثة للحصول على المعلومات. ويخدم الإفصاح الروتيني عدة أهداف تتعلق بالمشاركة الديمقراطية والتنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، يقتضى الأمر نشر المعلومات التى تتعلق بالآليات التى تقوم على المشاركة، مثل محاضر مجالس المدارس أو المناقشات العامة التى تدور حول مشروع أو إستراتيجية للتنمية، ذلك إذا أردنا أن تكون فاعلة وفى متناول كل قطاعات السكان. وبشكل أعم، فإن النجاح فى التحرك نحو الحكومة الإلكترونية يتوقف على النشر الاستباقي للمعلومات. ولتحقيق هذه الأهداف، يتعين نشر المعلومات بطريقة تكفل جعلها فى متناول المستفيدين المقصودين، وفى شكل يستطيعون فهمه ويمكنهم استخدامه. كما أن نمو تكنولوجيا المعلومات جعل نشر المزيد والمزيد من المعلومات بصورة إلكترونية أمراً أكثر سهولة.

ومن الناحية المبدئية، يتعين تقديم أى معلومات قد تهم الرأى العام، ولا تخضع للاستثناء بشكل واضح، بصورة إلكترونية، وفى التطبيق، تسيّر هيئات عامة كثيرة فى هذا الاتجاه فى واقع الأمر. وتتباين قوانين الممارسة الجيدة فى المعلومات المحددة التى تطالب الهيئات العامة بنشرها، لكن فئات معينة من المعلومات مدرجة فيها بطبيعة الحال. وهذه مستمدة بصورة مباشرة من الأهداف الأعرض للتنمية، والمشاركة، والخضوع للمحاسبة، والتى يعد توفير فرص المعلومات بشأنها أمراً مهماً للغاية. والفئات التالية خاضعة للإفصاح الروتيني فى معظم قوانين الحصول على المعلومات:

- معلومات التشغيل عن كيف تعمل هيئة عامة ما، بما فى ذلك التكاليف، والأهداف، والحسابات التى تمت مراجعتها، والمعايير والإنجازات، وما إلى ذلك، خاصة حين تقدم الهيئة خدمة مباشرة للجمهور.

الإطار ٦ - نهج مبتكرة للإفصاح الروتيني

تحتوى المادة ١٤ (٢) من المرسوم البلغارى للحصول على المعلومات الصادر فى ٢٠٠٠، على قاعدة الصالح العام التى تحكم الإفصاح الاستباقى. وهى تدعو الهيئات العامة لنشر المعلومات التى يمكن أن تحول دون الأخطار التى تهدد الحياة، والصحة، والأمن، أو الملكية، أو التى يمكن أن تكون فى الصالح العام، حتى لو كانت سرية فى غير هذا، حيث يرجح الصالح العام فى تلقاها خطر الإضرار بصالح السرية. والصالح العام الذى يعلو بالنسبة لواجب النشر ابتكار مثير للاهتمام لا يوجد فى معظم القوانين الأخرى.

ويحدد مرسوم المعلومات الرسمية الصادر فى ١٩٩٧، فى تايلاندا وسيلتين للإفصاح الروتيني، فبعض المعلومات يتعين نشرها فى الصحيفة الحكومية، فى حين يتعين إتاحة البعض الآخر للفحص فى منشآت المنظمة.

ويتضمن مرسوم حرية المعلومات فى المملكة المتحدة نظاما فريدا لزيادة مقدار المعلومات الخاضعة للإفصاح الحكومى على مرّ الزمن. وبدلا من النص على قائمة من المعلومات التى يتعين على كل هيئة عامة أن تنشرها، فإن كل هيئة عامة مدعوة إلى وضع نظام للنشر وتنفيذه. ويتعين أن يحدد هذا فئات المعلومات التى ستنشرها الهيئة العامة، والطريقة التى ستنشرها بها، وما إذا كانت تعزّز تقاضى رسوم على أى مطبوع معين أم لا. والأهم من ذلك، ان النظام يتعين أن يعتمده مفوض المعلومات، الذى يجوز له أن يعيّن حدا زمنيا لموافقتة، أو سحب الموافقة فى أى وقت. وينهض هذا النظام بالتحسينات التقدمية فى نظام المطبوعات، حتى تشمل المزيد والمزيد من المعلومات على مرّ الزمن.

ويطالب إجراء عملى ورد فى القانون الاتحادى للشفافية والحصول على المعلومات الحكومية العامة الصادر فى ٢٠٠٢، كل الهيئات العامة بأن تنشئ مواقع طرفية للكمبيوتر يسهل الوصول إليها فى منشأتها، وتقديم المساعدة للجمهور فى استخدامها.

- المعلومات التى تقدم بناء على طلبات أو شكاوى أو غير ذلك من الإجراءات التى قد يتخذها أعضاء من الجمهور بالنسبة لهيئة ما.
- الإرشادات بشأن العمليات التى يستطيع بها أفراد الجمهور أن يقدموا مدخلات فى مقترحات السياسة والمقترحات التشريعية الأساسية.
- أنواع المعلومات التى تحتفظ بها الهيئات والشكل الذى يتم به الاحتفاظ بهذه المعلومات.
- مضمون أى قرار أو سياسة يؤثران على الجمهور، إلى جانب أسباب القرار وخلفية عن أهمية صوغ هذا القرار.

نطاق ضيق للاستثناءات

من المسلم به أن مصالح عامة وخاصة معينة تعلق على حق الحصول على المعلومات، وتنص جميع قوانين الحصول على المعلومات على استثناءات من حق الحصول عليها. ويجب أن تكون الاستثناءات عامة وأن تصاغ بصورة ضيقة وواضحة. وتنص المعايير الدولية على أن رفض الإفصاح عن المعلومات غير جائز قانوناً إلا عندما تثبت هيئة عامة أن الإفصاح سيسبب ضرراً لإحدى المصالح المشروعة المقررة، وأن هذا الضرر أكبر من النفع العام للإفصاح عن المعلومات.

ونظام الاستثناءات جزء أساسى من أى قانون للحصول على المعلومات. فمن ناحية، يجب أن يحمى القانون عدداً من المصالح المشروعة العامة والخاصة المتعلقة بالسرية. ومن ناحية أخرى، فإنه إذا كان نظام الاستثناءات عريضاً بأكثر مما يجب، فإنه سيقوض بصورة كبيرة الحق فى المعلومات.

ومن المسلم به أن درجة ما من السرية بشأن عملية صنع القرارات الداخلية وأنباء التجارة، أمر مشروع، ويجوز أن يحظر على الموظفين المدنيين تقديم أنباء حرة وصريحة إذا كان ذلك يخضع تلقائياً للتدقيق العام المفتوح. وفي الوقت نفسه، فإن قوانين كثيرة تصوغ هذه الاستثناءات بصورة عريضة دون داع. فينص مرسوم حرية الصحافة السويدي مثلاً، وهو أيضاً قانون للحصول على المعلومات فى المادة ٧ من الفصل ٢ على، أنه لا يجوز لهيئة عامة أن تسحب وثيقة ما إلا إذا قامت السلطة بتسوية نهائية" للمسألة التى تتعلق بها، وتمت مراجعتها واعتمادها بصورة نهائية" أو أنجزت بطريقة أخرى". ويحاج النقاد بأن هذا يُعد طريقة معقدة وواسعة دون داع لحماية التوفير الحر والصريح لأنباء الأعمال، وفى حالات كثيرة، يعلو قانون الحصول على المعلومات على قوانين السرية فى حالة التضارب بينهما. ويصدق هذا مثلاً على الهند وجنوب أفريقيا وباكستان، لكنه لا يصدق على المكسيك أو المملكة المتحدة.

ولكن مهما بلغ الحرص فى صياغة الاستثناءات فإنها لا يمكن أن تلائم كل الأوضاع التى يتعين فيها الإفصاح عن المعلومات للصالح العام. ونتيجة لذلك تنص القوانين على أنه حتى لو كان الإفصاح عن المعلومات سيسبب ضرراً لمصلحة مشروعة، يظل من المتعين الإفصاح عن المعلومات إذا كانت منافع الإفصاح ترجح أضراره، وهو حكم بأن المصلحة العامة تعلو. فعلى سبيل المثال، فإن معلومات معينة قد تكون خاصة فى طبيعتها لكنها فى الوقت نفسه تفضح فساداً عالى المستوى داخل الحكومة. ويتعين موازنة هذه المصالح إزاء بعضها البعض عند تحديد ما إذا كان مبدأ المصلحة العامة يعلو ما عداه أم لا.

الإطار ٧- معايير المجلس الأوربي المعنية بالاستثناءات

تحدد التوصية ٢٠٠٢ (٢) للجنة وزراء المجلس الأوربي المعنية بالحصول على الوثائق الرسمية بوضوح بالغ، المعايير التي يتعين تطبيقها على الاستثناءات في المبدأ الرابع:

١- يجوز للدول الأعضاء أن تقيد الحصول على الوثائق الرسمية. ويجب تعيين الحدود بصورة محددة في القانون، وأن تكون ضرورية في المجتمع الديمقراطي ومتناسبة مع هدف حماية:

(١) الأمن القومي، والدفاع، والعلاقات الدولية.

(٢) الأمان العام.

(٣) محاربة وتحرى وملاحقة الأنشطة الإجرامية.

(٤) الخصوصية والمصالح الخاصة المشروعة.

(٥) المصالح التجارية وغيرها من المصالح الاقتصادية، سواء كانت عامة أم خاصة.

(٦) المساواة بين الأطراف فيما يتعلق بإجراءات التقاضي.

(٧) الطبيعة.

(٨) الفحص والرقابة والإشراف من قبل السلطات العامة.

(٩) سياسات الدولة الاقتصادية والنقدية والخاصة بسعر الصرف.

(١٤) سرية المداولات داخل أو فيما بين السلطات العامة خلال الإعداد الداخلي لمسألة ما.

٢- يجوز رفض منح الوثيقة إذا كان الإفصاح عن المعلومات المتضمنة في الوثيقة الرسمية سيضر، أو يحتمل أن يضر، أيًا من المصالح المذكورة في الفقرة ١، ما لم تكن هناك مصلحة عامة غالبية في الإفصاح.

٣- يتعين على الدول الأعضاء أن تعيّن حدوداً زمنية، بعدها لا تعود الحدود المذكورة في الفقرة (١) قابلة للتطبيق. وتظهر في هذه التوصية، ثلاثة مبادئ تحكم الاستثناءات. وبصفة خاصة، ينبغي ألا تطبق الاستثناءات إلا حيث:

- تتعلق المعلومات بمصلحة مشروعة مذكورة في القانون.

- يهدد الإفصاح بأن يحدث ضرراً لهذه المصلحة.

- يكون الضرر الذي يلحق المصلحة المشروعة أكبر من النفع العام للحصول على المعلومات.

وإضافة لذلك، تنص التوصية على أنه ينبغي تعيين حدود زمنية عامة، بعدها لا تعود استثناءات، أو استثناءات محددة، قابلة للتطبيق. وهذا الأمر مهم بصفة خاصة بالنسبة إلى أنواع معينة من الاستثناءات، خاصة تلك التي تحمي الصالح العام، والتي تتحو السلطات بصورة منتظمة إلى تفسيرها بصورة عريضة، مثل الأمن القومي^(١).

(١) انظر توبي مندل "الأمن القومي في مواجهة الانفتاح: نظرة عامة وتقرير بشأن مبادئ جوهانسبرج في الأمن القومي والحكم المفتوح: تحقيق التوازن السليم، نيويورك: معهد كامبل للشئون العامة، مدرسة ماكسويل في جامعة سيراكيوز، ٢٠٠٣، ص ١.

وعلى سبيل المثال، فإن جميع الاستثناءات فى قانون جنوب أفريقيا خاضعة لمبدأ أن المصلحة العامة تملو. وينطبق هذا عندما تكشف السجلات عن أدلة عن مخالفات جسيمة للقانون أو تقاوس عن الالتزام به، أو خطر وشيك وجاد يهدد الأمان العام أو البيئة، وعندما "يرجح بوضوح" الصالح العام الضرر الناجم. ويدعو القانون فى تايلندا المسؤولين لوضع الصالح العام فى الاعتبار عندما يقيمون الاستثناءات. ويعطى القانون فى المملكة المتحدة أسبقية ملانمة وواسعة للصالح العام، وينص على أن عدم الإفصاح غير جائز قانونا إلا حيث "يرجح الصالح العام فى الإبقاء على الإعفاء، الصالح العام فى الإفصاح عن المعلومات".

الإطار ٨ - الهند: استثناءات فى قانون الحق فى المعلومات

ينص قانون الحق فى المعلومات الصادر فى الهند فى ٢٠٠٥، على الاستثناءات التالية من حق الحصول عليها:

- ١- المعلومات التى يؤثر الإفصاح عنها تأثيرا ضارا على سيادة الهند وسلامتها، والأمن، والمصالح الإستراتيجية والعلمية أو الثقافية للدولة أو علاقاتها مع دولة أجنبية، أو يحض على فعل مغل.
- ٢- المعلومات التى حظرت نشرها صراحة أى جهة قضائية أو قانون أو محكمة أو التى يشكل الإفصاح عنها احتقارا لمحاكمة.
- ٣- المعلومات التى يشكل الإفصاح عنها انتهاكا لامتياز البرلمان أو الهيئة التشريعية للدولة.
- ٤- الأوراق الوزارية التى تحتوى سجلات عن مداولات مجلس الوزراء، والوزراء وغيرهم من الموظفين الرسميين.
- ٥- الأوراق التى تم تلقيها سرا من حكومة أجنبية.

٦- المعلومات التي تتضمن معلومات تجارية مصدرها الثقة، وأسرارا للتجارة أو ملكية فكرية، والتي يلحق الإفصاح عنها الضرر بالوضع التنافسي لطرف ثالث، ما لم تقتنع سلطة مختصة بأن الصالح العام الأكبر يبرر الإفصاح عن هذه المعلومات.

وتتضمن معظم هذه الاستثناءات فحصا للضرر، وتخضع جميعها لقاعدة أن المصلحة العامة تعلو. وهناك حد زمني عام قدره ٢٠ عاما على معظم الاستثناءات.

والمهم هو أن مرسوم الحق في المعلومات بصفة خاصة يعلو قوانين السرية، بقدر أي تنافر بينهما، يشير صراحة في هذا السياق إلى قانون الأسرار الرسمية سيئ السمعة الصادر في ١٩٢٣، والذي أجاز خلال الحكم البريطاني، وينص على أنه:

تسرى أحكام هذا المرسوم رغم أي تنافر بعد ذلك متضمن في مرسوم الأسرار الرسمية لعام ١٩٢٣، وأي قانون آخر مطبق في الوقت الراهن أو أي وثيقة سارية بحكم أي قانون آخر بخلاف هذا المرسوم.

ضمانات الممارسة الجيدة

لتسهيل الفرص العملية للحصول على المعلومات، ينبغي أن يحدد قانون الحصول على المعلومات بوضوح الطريقة التي سيعالج بها هذا الطلب. وينبغي أن يحترم هذا الحد الأدنى لضمانات العمليات الواجبة وضمن معالجة الطلبات بطريقة عادلة وفي الوقت المناسب ودون تكلفة كبيرة.

وتساعد ضمانات العملية الجيدة في كفالة التطبيق السليم للقانون، في حين أن الآليات الإجرائية السيئة يمكن أن تسفر عن تأخير وارتباك، وتقوض حق الحصول على المعلومات.

وفي قوانين الممارسة الجيدة في الحصول على المعلومات، يمكن تقديم الطلبات بعدد من الأشكال المختلفة، بما في ذلك تقديمها شفهيًا أو بالبريد. فعلى سبيل المثال، ينص المرسوم البلغاري للحصول على المعلومات العامة على أن الطلبات يمكن أن تقدم إما في شكل شفهي أو مكتوب. وينبغي أن تسجل الهيئة المعنية الطلبات، مما يكفل اقتفاء أثرها في الأوراق حتى بالنسبة للطلبات الشفهية.

ولضمان قدرة جميع المواطنين على التقدم بطلبات للإفصاح عن المعلومات، ينبغي النظر في اتخاذ تدابير للنهوض بالفرص المنصفة للحصول على المعلومات خارج منطقة العاصمة، مثل اشتراط أن تخدم الوزارات التي لها وجود في كل أنحاء البلاد باعتبارها نقاطا عامة لتلقى طلبات الحصول على المعلومات. كما تتعين دعوة الهيئات العامة لتقديم المساعدة لمن يجدون صعوبة في استيفاء الطلبات. وقد يقتضى الأمر تقديم مساعدة خاصة لمقدمي الطلبات الأميين والمعوقين. وهذا منصوص عليه في قانون جنوب أفريقيا. ويتعين تقديم إيصال رسمي كدليل على أن طلبا قد قُدم، ليفيد بين أشياء أخرى كأساس للاستئناف إذا لم تتم الاستجابة للطلب في الوقت المناسب أو لم تتم الاستجابة على وجه الإطلاق.

الإطار ٩- السويد: تسهيل الحصول على المعلومات بإعداد قوائم عما في الحيزَة

ينطوى النظام السويدي للحصول على المعلومات على سمة نافعة بصورة خاصة، واردة في الفصل ١٥ من مرسوم السرية الصادر في ١٩٨١، الذي يدعو كل السلطات العامة إلى إنشاء سجل لكل الوثائق التي تحوزها^(١). وبصفة عامة، فإن هذه السجلات مفتوحة للفحص العام وتبذل حالياً جهود لكفالة توافرها بصورة إلكترونية. وييسر هذا النظام بصورة كبيرة الحصول على المعلومات، بجعل مقدمي الطلبات يعرفون مقدما أى المعلومات تحوزها الهيئة العامة.

(١) هناك أربعة استثناءات على هذه القاعدة:

- ١- الوثائق التي من الواضح أن لها أهمية ضمنية مثل قصاصات الصحف.
- ٢- الوثائق التي ليست سرية ويتم الاحتفاظ بها بطريقة تجعل من السهل التحقق مما إذا كانت هيئة عامة قد تلقتها أو وضعتها.
- ٣- الوثائق التي توجد بأعداد كبيرة والتي استثنيت.
- ٤- السجلات الإلكترونية المحفوظة في سجل مركزي.

وتتعين دعوة الهيئات العامة للاستجابة للطلبات بأسرع ما يمكن، وينبغي تعيين حد زمني للاستجابة للطلبات. فينص المرسوم البلغاري مثلا على: أنه يتعين إخطار مقدمي الطلبات كتابة بالقرار المتعلق بطلبهم بأسرع ما يمكن، على ألا يتجاوز بأية حالة أربعة عشر يوما. وعندما يتعلق الطلب بعدد كبير من الوثائق ويقتضى الرد عليه مزيدا من الوقت، يمكن مد المهلة عشرة أيام، بشرط إخطار مقدم الطلب بذلك.

وعند رفض الطلبات. كلية أو جزئيا، ينبغي تزويد مقدم الطلب بأسباب رفض طلبه، بما في ذلك الاستثناء الذي تم الاستناد إليه، وكذلك بمعلومات عن حق استئناف الرفض. وهذا أمر لازم بالنسبة لمقدمي الطلبات لكي يقدموا استئنافا فاعلا ضد أى رفض لطلب الحصول على المعلومات.

الإطار ١٠ - الولايات المتحدة: مقاييس متدرجة متباينة للرسوم

يحدد مرسوم حرية المعلومات الصادر في ١٩٦٦، في الولايات المتحدة، القواعد التفصيلية الخاصة بالرسوم التي يمكن اقتضاؤها على طلبات الحصول على المعلومات، والتي يجب أن تتفق مع المبادئ التوجيهية المحورية التي تقدم جدولاً موحداً للرسوم لكل الهيئات العامة. وينص القانون على ثلاثة أنظمة مختلفة للرسوم. إذن يمكن تحميل الطلبات التي تستخدم تجارياً "رسوم معيارية معقولة للبحث عن الوثائق ونسخها ومراجعتها". ويمكن تحميل طلبات المؤسسات التعليمية والعلمية، فقط "رسوم معيارية مقبولة لاستنساخ الوثائق، ويمكن تحميل كل الطلبات الأخرى برسوم مقابل البحث والنسخ. وبالنسبة للفئتين الأخيرتين من مقدمي الطلبات، لا يجوز تحميلهما أي رسوم عن أول ساعتين من البحث أو عن أول ١٠٠ صفحة من الوثائق، أو حيث تفوق تكلفة تحصيل الرسوم قيمتها. وإضافة لذلك، فإنه عندما يحقق الإفصاح المصلحة العامة لأنه "يرجح أن يسهم كثيراً في الفهم العام لعمليات الحكومة أو نشاطاتها"، ينبغي تقديم المعلومات دون اقتضاء رسوم أو مقابل رسوم أقل مما ستكون عليه الحال في غير هذا. والواقع أن هذا تنازل لوسائل الإعلام، وكذلك للمنظمات غير الحكومية التي تستطيع إثبات أنها ستستخدمها للصالح العام.

الإطار ١١ - اليابان حكم تقدمى بشأن العملية

يتضمن القانون اليابانى الخاص بالحصول على المعلومات التى تحوزها الهيئات الإدارية والصادر فى ١٩٩٩، عددا من الأحكام التقدمية بشأن العملية. إذ يتعين أن يصف الطلب السجل المطلوب بتفصيل كاف للتمكن من التوصل إليه، لكن حيثما لا تكون هذه هى الحال، فإن الهيئة الإدارية تخطر مقدم الطلب وتمنحه قدرا مناسباً من الوقت لعلاج هذه المشكلة، فى حين "تسعى" أيضا لتقديم يد المساعدة.

وفى الوضع الطبيعى يتعين اتخاذ القرار بالإفصاح خلال ٣٠ يوما، وينبغى أخطار مقدم الطلب بهذا القرار كتابة. ويمكن إطالة هذه الفترة ٣٠ يوما أخرى، عندما تكون هناك أسباب تسوغ هذا، مثل الصعوبة الناجمة عن إجراء الأعمال، بشرط ضرورة إخطار مقدم الطلب بأى تمديد للمدة كتابة، إلى جانب تزويده بالأسباب. ويجوز لمقدمى الطلبات أن يطلبوا فحص السجل وأن يزودوا بنسخ أو أشكال أخرى من الحصول على المعلومات، ويتعين احترام ذلك ما لم يمثل خطرا ضارا بالسجل.

ويجوز اقتضاء رسوم على كل من معالجة الطلب وتقديم المعلومات، شرط ألا تزيد هذه على التكلفة الفعلية. ويتعين على هيكل الرسوم أن يأخذ فى اعتباره استصواب الإبقاء على الرسوم عند "مبلغ يمكن تحمله قدر الإمكان"، ويجوز لرئيس الهيئة الإدارية أن يخفض الرسوم أو يعفى منها فى حالة وجود مشقة اقتصادية أو لأسباب خاصة أخرى.

ويمكن تقاضى الرسوم على تقديم طلب أو إعطاء المعلومات، لكن هذه إن كانت مبالغاً فيها فإنها ستقوض الحق فى الحصول على المعلومات. وهناك نص شائع فى القوانين القومية هو أن الرسوم يجب ألا تتجاوز فى أى ظروف، التكلفة

الفعلية لتوفير فرصة الحصول على المعلومات. وإذا تم تحديد جدول الرسوم مركزيا، فإن هذا يتقضى نشوء خليط متناظر من نظم الرسوم عبر الإدارة العامة، مع قيام بعض الوزارات والهيئات العامة بتوفير فرص الحصول على المعلومات بأسعار أدنى وبعضها بأسعار أعلى.

الحق في إعادة الطعن على رفض منح الحق في الحصول على المعلومات

عند رفض طلب للحصول على المعلومات، لمقدم الطلب

الحق في استئناف هذا الرفض أمام هيئة مستقلة للفصل فيه.

وينبغي توفير نظام إداري للاستئناف يعمل بصورة سريعة

وبتكلفة منخفضة.

لمقدمى الطلبات الحق في الاستئناف لدى هيئة مستقلة ضد أى رفض من قبل هيئة عامة للحصول على المعلومات. وإذا كانت الهيئات العامة هي نفسها التى تتخذ القرار النهائى عما إذا كانت المعلومات المطلوبة مستثناة من الإفصاح أم لا، فإن الحق فى الحصول على المعلومات، أو على الأقل سلطة تحديد نطاق الاستثناءات، يصبح عمليا متروكا لتقدير الموظفين. وفى معظم البلدان، تعمل المحاكم باعتبارها الحكم الأخير فى مثل هذه المنازعات، وذلك مهم كوسيلة لتقديم إجابات مدروسة وصادرة من سلطة مختصة على كثير من الأسئلة المعقدة التى يتوقع أن يثيرها نظام الحصول على المعلومات. وفى الوقت نفسه، فإن الطعن فى المحاكم مكلف ويستغرق وقتا طويلا، وعدد قليل من مقدمى الطلبات هم الذين يستطيعون تكريس مثل هذا القدر من الوقت والمال لمجرد الحصول على المعلومات المرغوبة. ومن ناحية أخرى، فإن الاستئناف الإدارى يمكن أن يكون سريعا ويقلل التكلفة، مما يجعله فى المتناول بصورة أكبر، ومن ثم فاعلا.

ولتحقيق هذه المنافع، ينص كثير من قوانين الحصول على المعلومات على حق الاستئناف أمام هيئة إدارية مستقلة. وكما فى حالة المحاكم، من المهم على نحو واضح أن تكون مثل هذه الهيئة مستقلة عن الحكومة. وفى غير ذلك، لا يمكن توقع أن توفر إشرافاً فاعلاً على النظام، وبصفة خاصة أن تنقضى رفض الموظفين الإفصاح عن المعلومات.

الإطار ١٢ - باكستان والمكسيك: قواعد الرفض

ينص قانون باكستان الوضعى عن حرية المعلومات الصادر فى ٢٠٠٢، على مستويين من الاستئناف، أحدهما داخلى والآخر لدى هيئة إدارية. وتتوافر لمقدمى الطلبات فترة ٣٠ يوماً بعد رفض تقديم المعلومات للاستئناف من هذا الرفض لدى رئيس الهيئة المعنية، وعند الإخفاق فى الحصول على المعلومات منه "خلال الوقت المحدد"، يتم التقدم بطلب إلى المحتسب، أو إلى محتسب الضرائب الاتحادى فى الحالات التى تتضمن شعبة الإيرادات. وهؤلاء المسؤولون إما أن يأمرؤا الهيئة العامة بإعطاء المعلومات وإما أن يرفضوا الشكوى. ورغم أن القانون لا يوضح هذا، فإن لمقدمى الطلبات افتراضاً الحق فى الاستئناف أمام المحاكم.

وبموجب المرسوم المكسيكى، يذهب الاستئناف من أى رفض لتقديم المعلومات أولاً للمعهد الاتحادى للحصول على المعلومات، الذى أنشئ بموجب المرسوم، ومنه إلى المحاكم. والمعهد هيئة مستقلة. ويتم تعيين مفوضيه الخمسة من قبل الفرع التنفيذى، لكن التعيينات يمكن رفضها بغالبية أصوات مجلس الشيوخ أو المفوضية الدائمة. ولا يمكن تعيين الأفراد كمفوضين إلا إذا كانوا مواطنين، ولم يدانوا بجريمة أو غش، وألا تقل سنهم عن ٣٥ سنة، وألا تكون لهم اتصالات سياسية، وكان "أداؤهم ممتازاً فى الأنشطة المدنية". ويشغل المفوضون مناصبهم لمدة ٦ سنوات، لكن يجوز استبعادهم بسبب انتهاكات خطيرة أو متكررة للدستور أو القانون، عندما يقوض عملهم أو تقاعسهم عن العمل، عمل المعهد، أو إذا أدينوا فى جريمة يحكم فيها بالسجن.

حماية متعقبي الأخطاء

ينبغي حماية الأشخاص الذين يذيعون بحسن نية معلومات عن الأخطاء المرتكبة والمعروفين باسم متعقبي الأخطاء من العقوبات القانونية والإدارية والمتعلقة بالعمل، على قيامهم بهذا.

ويعمل متعقبو الأخطاء باعتبارهم صمام أمان مهماً للمعلومات، ويكفلون وصول المعلومات الأساسية عن ارتكاب الأخطاء إلى الناس. وهم مكمل أساسي لنظم الإفصاح عن المعلومات الأخرى حيث إنهم يلقون الضوء على المعلومات التي ستظل خافية بغير هذا، ويمكنهم أن يلعبوا دوراً مهماً بصفة خاصة بالنسبة لفضح الفساد، والنهوض بالخضوع الأكبر للمساءلة العامة، وإلقاء الضوء على الإضرار بالبيئة.

ولتشجيع هذه الممارسة، من المهم حماية متعقبي الأخطاء من العقوبة، طالما أنهم يتصرفون بحسن نية، وهذه الحماية يمكن تحقيقها مثلاً، عند فضح ارتكاب جريمة جنائية، والتقاعس عن الامتثال للالتزامات القانونية، وانتهاك العدالة، والفساد أو عدم الأمانة، أو سوء الإدارة في هيئة عامة. ويجب أن يمتد هذا أيضاً إلى من ينشرون معلومات تكشف عن تهديد خطر للصحة والأمان أو البيئة سواء كان ذلك مرتبطاً بارتكاب أخطاء فردية أم لا. وينبغي أن تطبق هذه الحماية حتى لو كان الإفصاح في غير ذلك سينتهك شرطاً قانونياً أو يتعلق بالعمل.

وتدرج بلدان قليلة الحماية العامة لمتعقبي الأخطاء في قوانين الحصول على المعلومات بها، ولكن في قوانين خاصة مكرسة لهذا.

ففي جنوب أفريقيا، يوفر قانون حماية الإفصاح الصادر في ٢٠٠٠، الحماية للذين يفصحون بحسن نية عن معلومات عن ارتكاب الأخطاء. كما يحمي قانون

الحصول على المعلومات الأفراد الذين يفصحون بحسن نية عن المعلومات بناء على طلب. وبالمثل يوفر مرسوم الإفصاح لتحقيق المصلحة العامة الصادر في المملكة المتحدة في ١٩٩٨، الحماية لمتعقبي الأخطاء. بيد أن قانون الحصول على المعلومات، يوفر الحماية لمن يقدمون معلومات استجابة لطلب من أى جهة تواجه تبعة القذف.

وقد تم تقديم اقتراح مثير للاهتمام في هذا المجال في الفلبين، رغم أنه لم يتم إصداره في قانون. ففي ٢٠٠٤، قدم السيناتور مار روكاسي مشروع قانون إلى مجلس الشيوخ لا يحمي متعقبي الأخطاء فحسب بل يقدم جوائز لأى شخص يكشف ويفضح ممارسات فاسدة أو أعمال ابتزاز في الحكومة. ويتوقف مقدار الجائزة على توليفة من طبيعة الجرم الذى يتم فضحه، ومبلغ النفود المستردة، وأجر المسنول المعنى.

تدابير للتشجيع

يقتضى الأمر عددا من تدابير التشجيع للتغلب على ثقافة السرية في كثير من البلدان وضمان إحاطة الجمهور علما على النحو السليم بالقانون الجديد للحصول على المعلومات.

إن ثقافات السرية راسخة الجذور بصورة عميقة والتي تتأسس على فكرة أن الهيئات العامة، أو حتى الموظفين الأفراد، وليس الجمهور كله، يملكون المعلومات التي حازوها أو أنشأوها، يمكن أن تقوض بصورة خطيرة حتى أكثر تشريعات الحصول على المعلومات تقدما. ويمكن لأساليب التشجيع أن تساعد في علاج هذا.

وستتوقف التدابير الملائمة على السياق، لكنها قد تتضمن:

- مطالبة الهيئات العامة، أو هيئة مركزية واحدة، بنشر دليل عام عن استخدام قانون الحصول على المعلومات وتوزيعه على نطاق واسع.
- وضع التزامات إيجابية على عاتق مسئولى المعلومات لتولى زمام القيادة فى ضمان أن الهيئة العامة المعنية تفى بالتزاماتها بموجب القانون.
- اشتراط التدريب الكافى للموظفين العموميين.
- مطالبة الهيئات العامة بأن تقدم تقريراً سنوياً عن أنشطتها فى مجال تنفيذ قانون الحصول على المعلومات، بما فى ذلك تقديم نظرة عامة على الطلبات التى قدمت وكيف تمت الاستجابة لها.
- وينص كثير من قوانين الحصول على المعلومات على توقيع عقوبات جنائية على من يعرقلون عن قصد الحصول على المعلومات، على سبيل المثال فى الهند والمسيك والمملكة المتحدة وجنوب أفريقيا.
- وتعد الأدلة والتوفير العام لأنواع أخرى من المعلومات لتسهيل الحصول على المعلومات، ترتيباً مهماً للتشجيع. ويمكن أن تكون دعوة الهيئات العامة بتقديم تقرير عن أنشطتها فى توفير فرص الحصول على المعلومات محورية للتمكين للمشاركة المدنية مع تلك الهيئات بشأن قضايا الإفصاح عن المعلومات، وكذلك تسهيل رصد اتجاهات الانفتاح، ونقاط الاختناق وما إلى ذلك.
- ويمكن ملاحظة أن تغيير الثقافات، بما فى ذلك تلك الثقافات الداخلية بالنسبة للحكومة، ليس أمراً سهلاً أو مهمة قصيرة الأجل على الإطلاق، وأن تغيير ثقافات السرية قد أثبت أنه واحد من أهم تحديات التنفيذ بالنسبة لمناصرى الحصول على المعلومات.

الإطار ١٣ - الولايات المتحدة: إنتاج دليل واشتراطات إعداد التقارير

في الولايات المتحدة، يلتزم رئيس كل هيئة عامة بإعداد دليل عن طلب السجلات وتوفيرها لعامة الناس، بما في ذلك وضع فهرست بكل نظم المعلومات الأساسية، ووصف لنظم تحديد مواقع المعلومات الأساسية، وكتيب للحصول على مختلف أنواع المعلومات العامة من الهيئة.

والهيئات العامة مدعوة لتقديم تقارير سنوية للنائب العام عن أنشطتها بمقتضى المرسوم، وينبغي إتاحة هذه التقارير لعامة الناس، بما في ذلك من خلال الوسائل الإلكترونية وتتبعى للتقارير بصفة خاصة أن تغطي:

- عدد مرات رفض الإفصاح عن المعلومات، إلى جانب تقديم المبررات.
- عدد مرات الاستئناف ونتيجتها وأسباب كل استئناف لم يسفر عن إفصاح عن المعلومات.
- قائمة بكل اللوائح التي يتم الاستناد إليها لحجب المعلومات، سواء أيدت المحكمة رفض الإفصاح أم لا، ونطاق المعلومات التي تم حجبها.
- عدد الطلبات غير المبثوث فيها ومتوسط عدد الأيام التي علقت فيها.
- عدد الطلبات التي تم تلقيها ومعالجتها على حد سواء، إلى جانب متوسط عدد أيام معالجة الطلبات من مختلف الأنواع.
- المبلغ الإجمالي للرسوم التي تم تقاضيها.
- عدد العاملين كل الوقت الذي يعملون في مجال الحصول على المعلومات.

الإطار ١٤- جنوب أفريقيا حماية الموظفين الذين يفصحون عن المعلومات

لتشجيع الحصول على المعلومات الصادر في ٢٠٠١ يحمي مرسوم جنوب أفريقيا، أى شخص من المسؤولين تجاه ما يفعله بحسن نية بمقتضى المرسوم. والقصد من هذا هو حماية الموظفين العموميين الذين يتخذون قرارات تقديمية بالإفصاح عن المعلومات. وإضافة لذلك، فإن تدمير سجل أو إتلافه أو تغييره أو إخفائه بقصد التوصل من الحق في الحصول على المعلومات أو تزييفه يعد جرماً جنائياً، ويعاقب عليه بما يصل إلى سنتين سجنًا.

ويتعين على كل هيئة عامة أن تصنف كتيبا وجيزا يتضمن معلومات عن عمليات الإفصاح عن المعلومات فيها. والمضمون المحدد لهذا الكتيب الوجيز منصوص عليه في القسم ١٤ من المرسوم، بما في ذلك المعلومات بشأن هيكل الهيئة، وكيفية تقديم طلب للحصول على المعلومات، والخدمات المتاحة للعامة، وأى عمليات للتشاور أو قائمة على المشاركة، ووصف لكل أنواع التعويض. كما أن الهيئات العامة مدعوة لتقديم تقرير سنوى به معلومات تفصيلية عن عدد طلبات الحصول على المعلومات، سواء تمت الاستجابة لها أم لا، وأحكام المرسوم التى يتم الاستناد إليها لرفض الحصول على المعلومات، والاستئناف وما إلى ذلك، إلى مفوضية حقوق الإنسان.

وتتمثل مهمة مفوضية حقوق الإنسان في عدد من واجبات التشجيع بمقتضى المرسوم، من بينها:

- نشر دليل عن كيفية استخدام المرسوم.
- تقديم تقرير سنوى للجمعية الوطنية عن تطبيق المرسوم، بما في ذلك أى توصيات ومعلومات تفصيلية، بالنسبة لكل هيئة عامة، عن الطلبات المتلقاة، وعدد حالات الاستجابة، والرفض، والاستئناف، وما إلى ذلك.

- الاضطلاع ببرامج للتوعية والتدريب.
- تشجيع نشر المعلومات الدقيقة فى الوقت المناسب.
- تقديم توصيات لتحسين تطبيق المرسوم، بما فى ذلك ما يتعلق بالهينات العامة.
- رصد التنفيذ.
- مساعدة الأفراد فى ممارسة حقوقهم بمقتضى المرسوم.

الفصل السادس

استخدام قانون القذف وإساءة استخدامه

قائمة مراجعة الممارسات الجيدة

- الهيئات العامة - بما فى ذلك كل الهيئات التى تشكل جزءًا من الفروع التشريعية والتنفيذية أو القضائية فى الحكومة، والتى تؤدى فى غير ذلك وظائف عامة - يجب ألا تمكن من رفع دعاوى قذف.
- هناك اتجاه متنام لإلغاء قوانين القذف الجنائية، وأن تحل محلها، عند الضرورة، قوانين مدنية للقذف.
- فى كثير من البلدان، فإن إثبات صحة أى بيانات يزعم أنها قذف يبرى المدعى عليه من المسؤولية بصورة كاملة.
- فى بعض البلدان، يتحمل الشخص الذى يرفع دعوى القذف عبء إثبات زيف البيان، على الأقل بالنسبة للبيانات بشأن أمور تمس المصلحة العامة.
- ينبغي ألا توفر قوانين القذف أى حماية خاصة للموظفين العموميين، أيا كانت مرتبتهم ووضعهم، ومن الصعب جدا فى بعض البلدان أن يفوز الموظفون العموميون فى دعاوى القذف بشأن وظائفهم العامة.
- بيانات الرأى - والتى تفهم بصورة عريضة على أنها تضم كل البيانات التى لا تشمل ادعاء يمكن إثباته فى الواقع، وكذلك بيان لا يمكن على نحو معقول تفسيره على أنه يذكر حقيقة فعلية (مثلا لأنه هجائى) - تستفيد فى الأحوال العادية من درجة من الحماية أكبر من بيانات الحقائق بمقتضى قانون القذف.

- فى كثير من البلدان، يمكن تقديم دفاع ضد تهمة بالقذف تتعلق ببيان عن أمر يهم الصالح العام بإثبات أنه كان من المعقول فى كل الظروف أن ينشر المدعى عليه البيان، حتى لو ثبت أن هذا البيان زائف.
- يجب أن تتناسب التعويضات أو العقوبات عن القذف مع الضرر الواقع.
- الهدف الغالب فى تقديم تعويض عن بيانات القذف هو تقليل الضرر الواقع على سمعة الشاكى، وليس عقاب المسئول عن نشر البيان.

مقدمة

تعنى الحاجة إلى حماية السمعة فرض بعض الحدود دوماً على حرية التعبير. ويستخدم تعبير القذف هنا للإشارة إلى كل هذه القوانين التى تشمل التشهير الدائم، رمى الغير بسوء قصد، الإهانة، والوصم، تسليماً بأن ذلك يتخذ عدداً مختلفاً من الأسماء فى البلدان المختلفة.

وتلعب حرية التعبير دوراً محورياً فى فضح الفساد، وفى إخضاع الحكومة للمساءلة، ودعم المشاركة الديمقراطية. ولتحقيق هذا يتعين تمكين الناس، خاصة الصحفيين، من نشر ما يعرفونه دون خوف من الملاحقة.

وقد خلصت دراسة علمية فى المملكة المتحدة، استندت إلى بحوث فى دعاوى القذف الفعلية المرفوعة أمام المحاكم، بعنوان التشهير ووسائل الإعلام: التأثير المثبط، إلى أن قانون القذف فى هذا البلد "يقيد بصورة كبيرة ما يستطيع الجمهور أن يقرأه ويسمعه"^(١). وإضافة لذلك لاحظت أن "الطريقة الأكثر عمقا والأشدّ دهاءً التى يعرقل بها التشهير ما ينشر فى وسائل الإعلام" والتى تعمل بطريقة مانعة: تمنع إنتاج مواد معينة"^(٢)، يشار إليها باعتبارها "التأثير المثبط".

والمؤكد أن هذه المشكلة لا تقتصر على المملكة المتحدة. ففي بلدان كثيرة، فإن القذف هو القيد المفروض على المضمون الذى يمارس أقصى تأثير مثبط على حرية التعبير، ويقوض قدرة وسائل الإعلام وغيرها على تقديم تقارير للصالح العام. وفى البلدان التى تمر بمرحلة انتقال إلى الديمقراطية، فإن الأشكال المباشرة

(١) ي. برانديت، ل. لوستجارتن، ك. نوري، وه. ستفنسون (أوكسفورد: مطابع جامعة أوكسفورد،

١٩٩٧)، ١٩٣.

(٢) المرجع المذكور، ١٩٤.

السابقة لسيطرة السلطات على وسائل الإعلام - مثل إصدار تراخيص للمطبوعات، والرقابة المسبقة، والسيطرة الوزارية على تراخيص البث - قد تم التخلص منها عادة. وفي هذا السياق، فإن السلطات عادة ما تلجأ لقانون القذف لمنع انتقاد أعمالها. وتمثل كروايتا الحالة النموذجية لهذا. ففي هذا البلد، حدث انفجار في الدعاوى المرفوعة من منتصف التسعينيات حتى نهايتها، مع رفع عدد ضخم منها ضد صحيفة مستقلة انتقادية واحدة، فيرال تريبيون^(٣).

وعلى نفس المنوال، فإن قوانين القذف القاسية بصورة مفرطة تقوض المشاركة المدنية والتنمية، حيث إن هذين الأمرين يتضمنان عادة انتقادا غير مرغوب فيه. فعلى سبيل المثال، فإن انتقاد السكان المحليين لمشروع للتنمية، قد تكون له تداعيات سياسية ومن ثم يستتفر دعاوى قذف، مما يقوض العمليات القائمة على المشاركة وتدفق المعلومات في الاتجاهين.

الإطار ١٥ - إندونيسيا: سوء استخدام القذف الجنائي

إن قضية بامبانج هاريمورا، محرر صحيفة التنبو، وهي صحيفة إندونيسية رئيسية، قضية لها دلالاتها. فقد اتهم بامبانج بالقذف الجنائي بسبب نشره مقالا في التنبو يدعى ارتكاب رجل أعمال محلي فسادا بالنسبة إلى حريق شب في السوق. ورغم الطابع العام للمقال الذي يوضح أنه للصالح العام، والافتقار إلى سوء النية، فقد أدين بامبانج وحكم عليه بالسجن لمدة سنة. ولكن على الرغم من أن المحكمة العليا برأته في نهاية المطاف، فإن القضية مارست تأثيرا مثيرا خطيرا على وسائل الإعلام. وهي توفر أيضا تصويرا جيدا لكيف يستطيع الأقوياء، سواء كانوا رجال أعمال أم شخصيات سياسية، أن يسيئوا استخدام قوانين القذف لمنع النقد.

(٣) انظر معهد الصحافة الدولي، استعراض حرية الصحافة العالمية ١٩٩٩، كروايتا. مقتطفات متوافرة على: <http://archiv.medienhilfe.ch/Reports/ipi1999/IPI-CRO.htm>.

والتحدى المحورى لقانون القذف هو تحقيق توازن سليم بين الحق فى حرية التعبير ومصلحة كل إنسان فى الحفاظ على سمعته. ولكن ينبغي أن تحظى بحماية أكبر، أنواع معينة من البيانات، خاصة البيانات الخاصة بأمر تمثل شاعلا عاما بما فى ذلك تلك التى تتعلق بالشخصيات العامة. وتبرر المناقشة المفتوحة حول هذه الأمور نهجا مختلفا لتحقيق التوازن فى هذه الحالات، فى ظل الديمقراطية.

من الذى يجوز له أن يقاضى؟

لا يجوز للهيئات العامة - بما فى ذلك كل الهيئات التى تشكل جزءا من الفروع التنفيذية والتشريعية والقضائية للحكومة - أن ترفع دعاوى قذف.

وفى ظل الديمقراطية، فإن للانتقاد العلنى للحكومة والسلطات العامة أهمية حيوية. فهذه الهيئات تلعب دورا محوريا فى التنمية ويتعين إخضاعها للمساءلة، حتى لو كان ذلك ينطوى أحيانا على نقد عنيف وبلا مسوغ. ومثلما لاحظت المحكمة العليا فى نيبال، فإنه فى القضايا المنطوية على انتقاد للحكومة، فإنه:

طالما لم يشترك المواطنون فى أعمال عنيفة، ولم يعرضوا للخطر حالة السلم والأمن، أو يثيروا الفوضى أو لم يعتزموا ذلك، وإذا كان الهدف من مثل هذا النقد هو إحداث تغيير فى عمل الحكومة وساستها لتحسين أحوال الجمهور العام، فإن لهم حرية التحدث معارضين للحكومة^(٤).

(٤) الدكتور أ. سنغ ضد حكومة صاحبة الجلالة فى نيبال (١٩٦٥) فى صحيفة القانون فى نيبال (٢٠٠٢) الحكم رقم ٢٧٩، ٥٨. وقد اتخذ موقفا مماثلا فى الولايات المتحدة. انظر مدينة شيكاغو ضد شركة تريبيون، ٣٠٧ (٣) ٥٩٥ (١٩٢٣).

الإطار ١٦ - المملكة المتحدة: مبرر تقييد حق الهيئات المنتخبة في رفع الدعاوى

في القضية التي رفعها في المملكة المتحدة، مجلس مقاطعة دريشاير ضد صحيفة التايمز، قضى مجلس اللوردات بأن القانون العام لا يسمح للسلطة المحلية أن ترفع دعوى للتعويض عن التشهير. فهي كهيئة منتخبة يجب أن تكون مفتوحة أمام النقد غير المقيد. والتهديد برفع دعوى مدنية بسبب التشهير لأبد وعلى نحو محتم أن يكون له تأثير رادع على حرية التعبير^(١).

وقدم مجلس اللوردات مبررا من ثلاثة أجزاء لتقييد قدرة الهيئات المنتخبة على رفع الدعاوى. أولا، إن نقد الحكومة حيوي لنجاح الديمقراطية، ودعاوى القذف، تعرقل المناقشة الحرة لأمر حيوية تمثل شاغلا عاما. ثانيا، أن قوانين القذف تهدف إلى حماية السمعة. ويجب ألا يخول للهيئات المنتخبة رفع الدعاوى في حالة القذف، لأن أي سمعة قد تحوزها تخص عامة الناس ككل، والذين يستفيدون في المحصلة الأخيرة من النقد غير المقيد. وإضافة لذلك، فإن الهيئات المنتخبة تتغير عضويتها بصورة منتظمة ومن ثم "فمن الصعب القول بأن السلطة المحلية في حد ذاتها لها أي سمعة خاصة بها". وأخيرا، فإن للحكومة قدرة وافرة للدفاع عن نفسها ضد النقد القاسي بوسائل أخرى، مثلا بالرد مباشرة على أي ادعاءات. والسماح للهيئات العامة برفع الدعاوى هو استخدام غير سليم لأموال دافعي الضرائب، وهو ما يمكن أن يكون عرضة للاستغلال من قبل حكومات لا تتسامح مع النقد.

(١) [١٩٩٣] 1A11 ER 1011، ص ١٠١٧.

وقد قضت المحاكم في عدد من البلدان بعدم إمكان رفع الهيئات العامة لقضايا قذف. فعلى سبيل المثال، قضت المحكمة العليا في الهند في قضية راجا جوبال ضد ولاية تاميل نادو، بأن "الحكومة، والسلطة المحلية وغيرهما من

الهيئات والمؤسسات الأخرى التى تمارس سلطة حكومية" لا تستطيع رفع دعاوى قذف^(٥). وقد توسعت بعض المحاكم فى هذا ليشمل الهيئات المنتخبة والشركاء المملوكة للدولة. وقد فشلت الشركات المملوكة للدولة مثلا فى اكتساب سمعة جيدة فى جنوب أفريقيا وزمبابوى^(٦).

والاتجاه الدولى هو توسيع نطاق هذا الحظر لطائفة متزايدة الاتساع دوما من الهيئات العامة، بل ويشمل الأحزاب السياسية^(٧).

القذف الجنائى

هناك اتجاه متنام لإبطال قوانين جنائية للقذف ولأن تحل محلها، عند الاقتضاء، قوانين مدنية للقذف.

يمارس التهديد باحتمال إنزال عقوبات أشد قسوة، خاصة السجن، فى تلك البلدان التى تعامل القذف باعتباره جريمة جنائية، تأثيرا مثبطا عميقا على حرية التعبير ويفاقم من المشكلات السالف بيانها.

وإضافة لذلك، تبين تجربة عدد متنام من البلدان، حيث يعد القذف قضية مدنية على وجه الحصر (انظر الإطار التالى)، إما بحكم القانون أو كمسألة تطبيق، ملائمة العقوبات غير الجنائية لتعويض الضرر الذى يلحق بالسمعة.

(٥) قضايا المحكمة العليا ٦٣٢ (١٩٩٤)، ٦٥٠.

(٦) انظر دى سيوربوندى وأنور ضد سكك حديد جنوب أفريقيا AD999، (١٩٤٦) وشركة البريد والاتصالات السلوكية ضد مطبوعات مودوس (شركة خاصة) المحدودة رقم SC199/79 (محكمة زيمبابوى العليا، ٢٥ نوفمبر ١٩٩٧).

(٧) انظر القضية التى رفعت فى المملكة المتحدة، جولد سميث وأنور ضد بهورول وآخرين، 4A11 ER 268، (١٩٩٧).

وتدحض تجربة هذه البلدان، التي لم تشهد أى زيادة فى قضايا القذف أو شكاوى خطيرة من القذف، الحجة القائلة بأن العقوبات الجنائية ضرورية لعقاب مصدر بيانات القذف.

الإطار ١٧ - البلدان التي ألغت القذف الجنائي أو حدث منه

ألغى عدد من البلدان بصورة كاملة قوانين القذف الجنائية أخيراً. وشملت هذه البلدان البوسنة والهرسك (٢٢٠)، جمهورية أفريقيا الوسطى (٢٠٠٤)، جورجيا (٢٠٠٤)، غانا (٢٠٠١)، سرى لانكا (٢٠٠٢) وتوجو (٢٠٠٤)، وأوكرانيا (٢٠٠١)، وتوشك ألبانيا أيضاً على إلغاء اعتبار القذف جنائية.

وقد استبعدت بلدان - مثل فرنسا وبلغاريا - إمكانية السجن بسبب القذف. وألغت بلدان مثل شيلي وكوستاريكا وهندوراس وباراجواى قوانين **desacato** (التشهير) سيئة السمعة، والتي توفر حماية من القانون الجنائي للموظفين العموميين بصفة خاصة. وقد تعهدت حكومة كمبوديا أخيراً بأن تفعل ذلك. وفى عدد متنام من الولايات القضائية الأخرى، تعد القوانين المدنية للقذف الوسيلة المفضلة لجبر الضرر، حتى على الرغم من أن قوانين القذف الجنائية لا تزال باقية فى الكتب. وهذه هى الحال مثلاً، فى كثير من البلدان الأوروبية. وفى بلدان أخرى، سقطت قوانين القذف الجنائية فى بحر ما هو مهجور. ولم تكن هناك أى محاولة ناجحة فى القيام بملاحقة جنائية بسبب القذف فى المملكة المتحدة لسنوات كثيرة. وفى الولايات المتحدة، تم إبطال قوانين القذف الجنائية أو حكم بعدم دستورتها، ولم تكن هناك ملاحقة ناجحة لسنوات كثيرة.

وقد اصطحبت التطورات القومية بحجم متنام من التعليقات

الدولية الجديرة بالقبول التى تؤكد أن تلك القوانين الجنائية للقذف

لا يمكن تبريرها كقيد على حرية الصحافة.

ودعا أصحاب الولايات الدولية الثلاث الخاصة لتعزيز حرية التعبير - المقرر الخاص للأمم المتحدة، والممثل المعنى بحرية وسائل الإعلام، والمقرر الخاص لمنظمة الدول الأفريقية المعنى بحرية العبيد - الدول إلى إلغاء قوانين القذف الجنائية في إعلاناتهم المشتركة في نوفمبر ١٩٩٩، ونوفمبر ٢٠٠٠، وديسمبر ٢٠٠١. ويرد في بيان ٢٠٠٢:

إن القذف الجنائي على حرية التعبير ليس له ما يبرره، ويتعين إبطال كل قوانين القذف الجنائية وأن تحل محلها، عند الاقتضاء، قوانين مدنية للقذف^(٨).

واقترحت لجنة البلدان الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان في تقريرها عن عدم انسجام قوانين **desacato** (التشهير) مع الاتفاقية الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان، أنه يتعين التعامل مع كل الأمور المتعلقة بحماية السمعة باعتبارها قضية للقانون المدني:

ترى اللجنة أن التزام الدولة بحماية حقوق الآخرين يحققه توفير حماية تشريعية من الانتهاك المتعمد للشرف والسمعة من خلال رفع قضايا مدنية وبتطبيق القوانين التي تكفل حق الرد^(٩).

وفي قضيتين أخريين تضمنتا قوانين القذف الجنائية، توصلت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان إلى وقوع انتهاك لحق التعبير. وأوضح هذان الحكمان أن استخدامه سيكون من الصعب للغاية تبريره، خاصة في سياق البيانات المتعلقة بأمور تهم المصلحة العامة^(١٠).

(٨) الإعلان المشترك الصادر في ١٠ ديسمبر ٢٠٠٢.

(٩) التقرير السنوي لعام ١٩٩٤ للجنة الدول الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان، الفصل ٤، خاتمة.

(١٠) انظر هيريرا إيولوا ضد كوستاريكا، ٢ يوليو، السلسلة C رقم ١٠٧ (٢٠٠٤) وريكاردو كاينسي ضد بارواجواي السلسلة C رقم ١١١ (٣١ أغسطس ٢٠٠٤) وكلاهما لمحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان).

البينة وإثبات الصحة

فى بلدان كثيرة، يبرئ إثبات الصحة (البينة) عن أى بيانات يدعى أنها تحوى قذفا المدعى عليه من المسؤولية بصورة كاملة. وفى بعض البلدان، فإن الشخص الذى يرفع دعوى قذف يتحمل عبء إثبات أن البيان زائف، على الأقل بالنسبة للبيانات التى تتناول أمورا تتعلق بالمصلحة العامة.

إذ يجب ألا يتحمل أى شخص المسؤولية بموجب قانون القذف عن الإدلاء ببيان صحيح. ويتراءى هذا مثلاً فى المبدأ ١٢ من إعلان المبادئ المعنية بحرية التعبير فى أفريقيا، الذى يذكر فى جزء منه:

١- يتعين على الدول أن تكفل امتثال قوانينها الخاصة بالقذف للمعيار التالى:

- لن يتحمل أى إنسان تبعه عن الإدلاء ببيانات صحيحة^(١١).

كما أن الحق فى نشر الحقائق مستمد من المبادئ الأساسية لحرية التعبير، وكذلك المبدأ الواضح الذى يقول لا يمكن لأحد أن يدافع عن سمعة شخص لا يستحقها. بعبارة أخرى، فإنه إذا كتب شخص عن شخص آخر، حقيقة تلحق الضرر بسمعة الأخير، فالحقيقة هى أن ذلك الشخص كان يحظى بسمعة لا يستحقها فى المحل الأول. وحماية البيانات الصادقة بموجب قانون القذف لا ينفى إمكان استخدام أنواع أخرى من الدعاوى القانونية للبيانات الصادقة، مثل حماية السرية.

(١١) مأخوذ بتصرف من اللجنة الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان وحقوق الشعوب فى دورتها ٢٣، ١٧-٢٣ أكتوبر، ٢٠٠٢.

وفى الحد الأدنى، ينبغي أن تتاح للمدعى عليهم فرصة إثبات أن بياناتهم كانت صادقة. ففي قضية كاستيلاس ضد إسبانيا على سبيل المثال^(١٢)، قضت محكمة حقوق الإنسان الأوروبية بأن تقاعس المحاكم الإسبانية عن السماح لكاستيلاس بإثبات صحة بياناته فى قضية للذف كان انتهاكا لحقه فى التعبير الحر، وهو ما لا يمكن تبريره فى مجتمع ديمقراطى.

واشترط ألا تكون البيانات صادقة فحسب، بل أن تكون للصالح العام أيضا، كما هى الحال فى بعض قوانين الذف، يلقى عبئا غير معقول على كاهل الصحفيين وغيرهم من الراغبين فى النشر. كما أنه يتناقض مع جوهر الحق فى التعبير، الذى يقتضى أن تكون القيود فى الصالح العام، وليس على ممارسة الحق. وقد أوضح هذا مجلس اللوردات فى المملكة المتحدة فى قضية جليفر ضد ديكن. وكان الخلاف فى هذه القضية حول قاعدة للذف لا تشترط إثبات صحة البيانات فقط، بل أيضا أن نشرها كان للصالح العام. ومثلما ذكر اللورد ديبلوك: "فإن هذا يقلب المادة ١٠ من (اتفاقية حقوق الإنسان الأوروبية التى تكفل حرية التعبير) رأسا على عقب... فالمادة ١٠ تشترط أن حرية التعبير لن تقيد (ما لم يكن التدخل) ضروريا لحماية مصلحة عامة"^(١٣).

(١٢) كاستيلاس ضد إسبانيا، EUR.CT.H.R. (سلسلة A) (١٩٩٢) متاح فى: <http://www.worldlii.org/eu/cases/ECtHR/1992/48.html>.

(١٣) جليفر ضد ديكن (١٩٨٠) A.C.477 (مجلس اللوردات).

الإطار ١٨ - الولايات المتحدة: عبء إثبات الدعوى على المدعى

فى القضية البارزة فى الولايات المتحدة، التى أقامتها شركة نيويورك تايمز ضد سوليفان^(١)، قضت المحكمة العليا فى الولايات المتحدة أنه بالنسبة للبيانات المتعلقة بالموظفين العاميين، يقع على عاتق المدعى عبء إثبات أن البيان زائف. وإضافة لذلك، فإنه على المدعى أيضا أن يثبت أن البيانات نشرت عن سوء طويّة، أو بعدم اكتراث متهور بالحقيقة، لكى يفوز فى القضية. وقد وسّعت قضايا لاحقة نطاق هذا الحكم، ليشمل على سبيل المثال، المرشحين للمناصب العامة^(٢) والشخصيات العامة التى لا تشغل وظائف رسمية أو حكومية^(٣).

(١) 376 US 254, 279 (١٩٦٤).

(٢) شركة مونيتو باتريوت ضد روى (١٩٧١) 401 US 265.

(٣) شركة كورتييس للنشر ضد بوتس (١٩٩٧) 388 US 130.

ليست للموظفين العاميين حماية خاصة

ينبغى ألا توفر قوانين القذف أى حماية خاصة للموظفين العموميين، أيا كانت درجتهم أو وضعهم. وفى بعض البلدان، من الصعب لأقصى حد أن يفوز الموظفون العامون فى قضايا القذف استنادا إلى بيانات حول وظائفهم العامة.

ومن المقرر حاليا فى القانون الدولى بصورة راسخة أن الموظفين العاميين مطالبون بأن يتحملوا النقد بدرجة أكبر، وليس أقل، من المواطنين العاديين. وفى أول قضية قذف نظرتها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ذكرت:

أن حدود النقد المقبول أوسع بالنسبة للسياسى منها بالنسبة للشخص العادى. فالأول، على خلاف الأخير، يعرض نفسه بصورة محتمة وعن علم للتحقيق الوثيق فى كل كلمة أو فعل من قبله، سواء من جانب الصحفيين أو عامة الناس إجمالاً ومن ثم. يجب أن يبدى درجة أكبر من التسامح^(١٤).

وقد أصبح هذا عقيدة فى قانون السوابق القضائية للمحكمة.

وبالمثل ذكرت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان:

أن استخدام قوانين **Desacato** (التشهير) لحماية شرف الموظفين العاميين الذين يعملون بصفته الرسمية يمنح دون مسوغ حقاً فى حماية الموظفين العاميين لا تتوفر لأعضاء المجتمع الآخرين. وهذا التمييز يقلب رأساً على عقب المبدأ الأساسى فى النظام الديمقراطى الذى يقضى بأن الحكومة تخضع لضوابط، مثل التدقيق العام، لاستبعاد أو محاربة إساءة استخدامها لسلطاتها القمعية^(١٥).

وهناك ثلاثة أسباب رئيسية لهذا. أولاً، والأهم، أن الدور الذى يلعبه مثل هؤلاء الموظفون فى الديمقراطية يعنى أن هناك حاجة ماسة للنقاش العام المفتوح فيما يتعلق بأعمالهم وآرائهم. وينبغى إخضاعهم للمساءلة أمام عامة الناس، ويتضمن هذا الرد علناً على النقد بدلاً من محاولة قمعه. وربما يكون مثل هذا الخضوع للمساءلة أشد وضوحاً عندما يتحملون انتقاد قراراتهم، بغض النظر عن مدى الإسراف فى هذا النقد. وهذا التسامح ليس محورياً بالنسبة للديمقراطية فحسب، ولكن أيضاً بالنسبة لتسهيل المشاركة فى أعمال التنمية، حيث إن انتقاد الأعمال الرسمية لصيق بالمشاركة المفتوحة بشأن قضايا التنمية.

(١٤) لجنز ضد النمسا. التطبيق رقم 9815/82,8 EHRR 407 (٨ يوليو ١٩٨٦).

(١٥) تقرير عن انسجام قوانين (Desacato) مع اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، ١٩٩٤، التقرير السنوى للجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان، الفصل ٤، (التوكيد مضاف).

ثانياً، لقد قبل الموظفون، بحكم مواقعهم، طوعاً أن يخضعوا لتدقيق عام أكبر. ثالثاً، تتوافر للموظفين في الأحوال المعتادة وسائل تحت تصرفهم لتفنيد أى ادعاءات زائفة أو مضللة، مما يجعل قضايا القذف غير ضرورية، رغم أن ذلك لا ينطبق على كل المواطنين (فمثلاً، يجوز استبعاد موظفى القضاء من الرد على النقد الموجه لوظائفهم العامة بحكم التزاماتهم الوظيفية).

والمعيار المحدد الذى ينبغي تطبيقه على قذف الموظفين العامين أقل وضوحاً. بيد أنه فى تحقيق التوازن بين حماية سمعة الموظفين العامين وتشجيع المناقشة الحامية والمفتوحة للقضايا العامة، راعى المشرعون والمحاكم عادة أهمية تقديم تقارير قوية عن القضايا العامة، وكذلك الحاجة إلى حماية الموظفين من الهجوم سبى الطوية وبغير مسوغ على سمعتهم. وفى قضية فى كرواتيا، قاضى عضو فى البرلمان صحيفة فيرال تريبيون لأنها قذفت فى حقه بنشر رسم كاريكاتورى له يوحى بأنه يمثل مرض رفع الدعاوى الذى حل بالبلاد، فى إشارة للقضايا الكثيرة التى رفعها بالفعل ضدها. ورفضت محكمة زغرب القضية وأعلنت أن "المدعى شخصيته عامة وسياسية وسلوكه ونشاطه مفتوحاً أمام أعين عامة الناس ويخضعان للنقد والمزاح والسخرية"^(١٦). وبالمثل فى قضية تضمنت نشر خطاب من سياسى فى كوريا الجنوبية لزعيم كوريا الشمالية، كيم يونج - إيل، قضت المحكمة الدستورية الكورية بأن معايير مختلفة تنطبق عندما يتعلق الأمر بنقد موظفين عامين. وبصفة خاصة، تتبغى الموازنة بين حقهم فى الحفاظ على سمعتهم والصالح العام فى القصص الإخبارية^(١٧).

(١٦) توميسلاف ميرسيب ضد "فيرا تريبيون"، 95-1444-PN-XI (١٩٩٥).

(١٧) 11-1KCCR (تقرير المحكمة الدستورية فى كوريا، 768,97 Hun-Ma 265، أحكام المحكمة الدستورية الكورية (بالإنجليزية) المجموعة ٧ من قضايا المحكمة بشأن الصحافة ٣٤٥ (٢٠٠٠)، محكمة كوريا الدستورية (١٩٩٩).

تستفيد بيانات الرأي - كما تفهم بصورة عريضة لتشمل كل البيانات التي لا يمكن على نحو معقول تفسيرها بأنها تذكر حقائق فعلية، على سبيل المثال لأنها ساخرة - في الأحوال العادية بدرجة من الحماية بمقتضى قانون القذف أكبر مما تحظى به بيانات الحقائق.

وعادة ما يمنح مجال أوسع من الحرية لمن يعبرون عن بيانات للرأى، وفى بعض الولايات القضائية فإن هذا لا يرتب أى تبعة بمقتضى قانون القذف. وهذا الأمر مهم بصفة خاصة عندما يكون التعبير عن الرأى بشأن الموظفين العامين. وكما لاحظنا سلفا، فإن الديمقراطية تعتمد على تحمل النقد الشديد للموظفين، وذلك أشد ما يكون وضوحا خلال الانتخابات ولكن أيضا فى الأوقات الأخرى، وتعتمد على كل محاولات إخضاع الموظفين للمساءلة.

الإطار ١٩ - المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان: التسامح مع عرض الرأى

أبدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان درجة عالية من التسامح بالنسبة لعرض الرأى، رغم أنها لم تمض إلى حد حمايته بصورة مطلقة. ففي قضية ديتشماند وآخرين ضد النمسا على سبيل المثال، كان موضع الخلاف هو قرار وطنى قضى بأن مقدم الطلب مسئول عن القذف فى مقال يزعم أن سياسيا وطنيا يمارس أيضا عمله كمحام، اقترح تشريعا فى البرلمان بغية خدمة احتياجات زبائنه من القطاع الخاص. وقضت المحكمة بأن البيان تحميه ضمانات حرية

التعبير حتى لو لم تكن هناك حقائق كامنة وراءه تسانده، واستخدمت فيه لغة قوية^(١)، كذلك كررت المحكمة مجددا وجهة نظرها طويلة الأمد بأنه ينبغي عدم مطالبة أى شخص بإثبات صدق رأى ما: "إن اشتراط إثبات صدق حكم من أحكام القيمة مستحيل تحقيقه وينتهك حرية الرأى نفسها، وهى جزء أساسى من الحق (فى حرية التعبير)"^(٢).

(١) ٢٦ فبراير ٢٢٠٢، الطلب رقم ٩٥/٢٩٢٧١.

(٢) ديتشاند وآخرون ضد النمسا، المرجع المذكور، فقرة ٤٢. انظر أيضا نيكولا ضد فنلندا، ٢١ مارس ٢٠٠٢، الطلب رقم ٣١٦١١/٩٦ (المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان).

فى الولايات المتحدة، من المقرر على نحو راسخ حاليا أن الآراء بالنسبة للأمور التى تمثل شاغلا عاما لا تسوغ المقاضاة، وهذا يعنى القول إنها تحظى بحماية دستورية. وهناك نوعان من عرض الرأى يحظيان بهذا النوع من الحماية: ذلك الذى "لا يحوى معنى متضمنا حقيقيا زائفا على نحو يمكن إثباته" وذلك الذى "لا يمكن تفسيره على نحو معقول على أنه يذكر حقائق فعلية"^(١٨).

وبموجب القانون الدولى، فإن كل إنسان له حق مطلق فى إبداء الرأى، ويوفر هذا أساسا قويا لحماية هذا الرأى. فالآراء، بحكم تعريفها تقريبا، ذاتية بدرجة كبيرة ولا يمكن إثبات أنها صادقة، وحتى السؤال حول ما إذا كانت "معقولة" أم لا، أو تقوم على حقائق يمكن إثباتها أم لا، سؤال مراوغ لأقصى حد. ويحتاج هذا لصالح الحماية المطلقة أو على الأقل مستوى عال جدا من الحماية.

(١٨) ميلكو فيتش ضد صحيفة لورين، ٤٩٧ الولايات المتحدة ١ (المحكمة العليا بالولايات المتحدة، ١٩٩٠)، ٢٠.

الإطار ٢٠ - ألمانيا: حماية أكبر للآراء

توصلت المحكمة الدستورية الاتحادية الألمانية، في قضية تتضمن ادعاءات بأن شخصا ما كان قد شارك في أنشطة نازية في بولندا خلال الحرب العالمية الثانية، إلى:

أن النشرات الإعلانية التي وزعها المتظلم على نطاق واسع تحتوى على حقائق وآراء شخصية قصد بها أن تكون آراء وهي قادرة على أن تكون آراء^(١). وتحظى الآراء بحماية بموجب ضمانات حرية التعبير الدستورية في سياق قضايا القذف أكبر مما يحظى به عرض الحقائق. وقد تقاعست المحاكم الأدنى درجة عن وضع هذا في الاعتبار ومن ثم انتهكت الحق في حرية التعبير.

(١) المحكمة الدستورية الاتحادية الألمانية، BverfGE 43, 130, 1 BvR 460/72 في ديسمبر ١٩٧٦، ص ١٣٧.

حجة للدفاع عن النشر المعقول

في كثير من البلدان، هناك حجة للدفاع في ادعاء للقذف يتعلق بالإدلاء ببيان حول أمر يمس المصلحة العامة، هي بيان أنه كان من المعقول في كل الظروف أن ينشر المدعى عليه البيان، حتى لو ثبت أن هذا البيان زائف.

ويعترف عدد متزايد من الولايات القضائية بحجة "المعقولة" في الدفاع - أو حجة دفاع مماثلة، استنادا إلى فكرة "الاجتهاد اللازم"، و"حسن النية" أو عدم سوء الطوية والقصد - بسبب الطبيعة القاسية لقواعد المسؤولية الصارمة التنفيذية

والتي بموجبها كان المدعى عليهم يعتبرون مسؤولين إذا ما وزعوا بيانات زائفة، أو بيانات لا يمكن إثبات صدقها في محكمة قانونية. والقاعدة التقليدية ليست عادلة بصفة خاصة بالنسبة للعاملين في وسائل الإعلام وغيرها من المعلقين الاجتماعيين والذين يحتم عليهم واجبه الوفاء بحق عامة الناس في المعرفة، ولا يستطيعون عادة الانتظار حتى يتأكدوا بصورة مطلقة من أن كل حقيقة مدعاة هي حقيقة صادقة قبل أن ينشروا القصة أو يذيعوها. وحتى أفضل الصحفيين يرتكبون أخطاء برئية، وتركهم معرضين للعقاب عن كل ادعاء زائف يقوض المصلحة العامة في الحصول على معلومات في الوقت المناسب. ويصدق هذا بصفة خاصة عادة في الحالات التي تنطوي على ادعاءات بارتكاب أخطاء، نظرا لأن مثل هذه السياقات تتسم، بحكم تعريفها تقريبا، بالسرية، مما يجعل من الصعب إثبات هذه الادعاءات بمعايير المحكمة. وإضافة لذلك، يجوز للصحفيين أن يعتمدوا على مصادر سرية للمعلومات، والتي تمنعهم الأخلاقيات المهنية من استخدامها في الدفاع عن أنفسهم في المحاكم.

الإطار ٢١ - الحاجة لحجة حسن النية في الدفاع

تصور قضية من تايلاند أهمية هذه الحجة في الدفاع. ففي هذه القضية أدلى ناشط في منظمة غير حكومية، هو سوبنيا كلانجنارونج، ببيانات تم الاستشهاد بها في صحيفة محلية، تقول إن رئيس الوزراء، ثاكسين قد اتبع سياسات ساعدت شركة شين على النمو، وأن هذا النمو ساعد بدوره حزب ثاكسين، وهو حزب ثاي راک ثاي. وأن ثاكسين هو الذي أسس شركة شين، وعندما انتخب رئيسا للوزراء باع أسهمه لأعضاء أسرته. وقاضت شركة شين سوبنيا بتهمة القذف الجنائي والمدني.

وينص القانون التايلاندى على أن حجة الدفاع بحسن النية والتعليق العادل تنطبق على أى شخص أو شيء يتعين أن يخضع للنقد العام. وقضت المحكمة بأن المسألة من مسائل المصلحة العامة نظرا لأن شركة شين باعتبارها "موردا قوميا (وكذلك شركة كبيرة، ولأن لرئيس الوزراء علاقات وثيقة بها). لقد تصرف سوبنيا على نحو معقول وبحسن نية عند الإدلاء ببيانه، ولم يحركه فى ذلك سوء قصد أو طوية. ونتيجة لذلك تم إسقاط القضية. وفي حالة غياب حجة حسن النية فى الدفاع، كان الاحتمال كبيرا جدا فى أن يدان سوبنيا.

وهناك توازن أكثر ملاءمة بين الحق فى حرية التعبير والحفاظ على السمعة يتمثل فى حماية الذين تصرفوا على نحو معقول وبحسن نية وبدون سوء قصد أو طوية، مع السماح للمتظلم بأن يقاضى من لم يفعلوا ذلك. وفى تحديد ما إذا كان النشر معقولا فى ظروف حالة خاصة، راعت المحاكم أهمية حرية التعبير بالنسبة للأمور، التى تمثل شاعلا عاما ولحق عامة الناس فى تلقى المعلومات فى الوقت المناسب والمتعلقة بتمثل هذه الأمور. وبالنسبة لوسائل الإعلام، فإن العمل وفق المعايير المهنية المقبولة لابد وأن يصمد فى الأحوال العادية لاختبار المعقولية.

وقد اتخذت ولايات قضائية مختلفة نهجا مختلفة بشأن هذه القضية، سواء بالنسبة للمعيار الذى يجب أن يطبق أو بالنسبة لمدى اتساع الحماية.

وربما كان أقوى معيار من حيث الدفاع عن حرية التعبير هو الذى قرره المحكمة العليا فى الولايات المتحدة فى قضية شركة النيويورك تايمز ضد سوليفان. وفى هذه القضية، تضمنت البيانات المطعون فيها أخطاء حقيقية. بيد أن المحكمة قضت بأن "البيانات الخاطئة أمر محتّم فى المناقشة الحرة"، وأن الموظف العام لا يستطيع أن يطلب تعويض الضرر إلا إذا أثبت أن "البيان صدر عن سوء قصد فعلى، أى مع معرفة أنه زائف أو دون اعتبار حريص لما إذا كان زائفا أم لا"^(١٩).

(١٩) النيويورك تايمز ضد سوليفان، ٣٧٦ الولايات المتحدة ٢٥٤، ٢٧٩ (١٩٦٤)، ٢٨٠.

وقد تم اعتماد "معيار سوء القصد والطوية" فى حكم للمحكمة العليا للعدالة فى الأرجنتين فى ١٢ نوفمبر ١٩٩٦^(٢٠)، بتبرئة المدعى عليه من تهمة بالقذف. وذكرت المحكمة أن:

"هذه المحكمة اعتمدت معيار الفقه القانونى الذى أرسته المحكمة العليا فى الولايات المتحدة فى قضية لنيويورك تايمز ضد سوليفان (٣٧٦ الولايات المتحدة، ٢٥، ١٩٦٤) والذى صدر بالاستناد لمبدأ سوء الطوية الحقيقى والذى يتمثل هدفه فى توفير توازن معقول بين وظيفة الصحافة وحقوق الأفراد التى تأثرت بتوجيهه" تعليقات تؤثر تأثيراً سلباً فى الموظفين العاممين، والشخصيات العامة أو حتى فى أمور تتدخل فى مسائل تمس الصالح العام، وكانت موضع معلومات أو عرض للأحداث.

وبدلاً من ذلك، اختارت المحاكم فى أستراليا وجنوب أفريقيا والمملكة المتحدة ما يمكن تسميته قاعدة النشر المعقول. ففي قضية لانج ضد هيئة الإذاعة الأسترالية، قضت المحكمة بأن الاتصالات السياسية يشملها دفاع الميزة المشروطة. بيد أن هذا يمكن بطلان حيثما يتقاسم المدعى عليه عن الوفاء بمعيار "المعقولة الذى يتجاوز مجرد الأمانة". وفى أستراليا يقع على المدعى عليه عبء إثبات المعقولة^(٢١).

وعادة ما تؤثر الولايات القضائية للقانون المدنى الدفاع المستند لحسن النية كما فى حالة القضية التايلاندية السالف بيانها. وتطبق قاعدة مماثلة فى قانون القذف الفرنسى، حيث تتمثل حجة الدفاع فى بيان أن المرء يمكن أن يتصرف بحسن نية، على الأقل حيثما يكون الهدف هو إعلام عامة الناس. ففي قضية فى ١٩٩٧،

(٢٠) متاح فى http://www.legamania.com/rincon_estudiantes_rincon/morales_sola.htm.
(21) (1997) 71 ALJR, 818, 832-3.

أكدت محكمة النقض، وهى أعلى محكمة استئناف، هذا المبدأ، وشددت مجدداً على أن مفهوم تقديم تقارير للصالح العام هو مفهوم عريض^(٢٢).

التعويض وجبر الضرر

إن الهدف الأسمى لتوفير علاج لبيانات القذف، هو جبر الضرر الذى لحق بسمعة المتظلم، وليس عقاب المسئول عن نشر البيان. ونتيجة لذلك، ينبغي أن تتناسب العلاجات أو العقوبات مع الضرر الواقع.

ويطالب القانون الدولى بأن تكون العلاجات والعقوبات، مثل القيود التى تترتب عليها متناسبة. فالعقوبات المفرطة، فى حد ذاتها، يمكن أن تشكل انتهاكاً للحق فى حرية التعبير بسبب التأثير المثبط غير المتناسب الذى تمارسه، وحقيقة أن أنها يمكن أن تحد بصورة كبيرة من التدفق الحر للمعلومات والأفكار. إذا لا يحس بهذا التأثير الطرف الذى أنزلت به العقوبات وحده فحسب، ولكن يحس به المجتمع الأعرض، حيث إن الأفراد سيتفادون بوضوح مناطق المسئولية المحتملة لضمان عدم تعريض أنفسهم لخطر الوقوع تحت طائلة مثل هذه العقوبات.

الإطار ٢٢ - المعايير الدولية بشأن العقوبات

فى قضية تولستوى ميلوسلافسكى ضد المملكة المتحدة، ذكرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن "الحكم بوقوع ضرر والأمر القضائى المانع يشكلان على نحو واضح تدخلاً فى ممارسة حق التعبير الحر". وحتى لو كان من المسلم به أن البيان المعنى يتضمن قذفاً كبيراً، فإن العقوبة يجب أن تتطوى على

(٢٢) إكس ضد واى وآخرين، ١٥ يناير ١٩٩٧، محكمة النقض - الغرفة المدنية الثانية، رقم

٩٤-١٩، ٧٦٧.

"علاقة معقولة من التناسب مع الضرر الذى لحق بالسمعة". وهذا أمر يجب تحديده فى قوانين القذف الوطنية^(١).

وقد اعتمدت اللجنة الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب أخيراً إعلاناً لمبادئ حرية التعبير فى أفريقيا. وينص المبدأ ١٢ من الإعلان والمعنون "حماية السمعة" فى جزء منه على:

١- تلتزم الدول بضمان توافق قوانينها الخاصة بالقذف مع المعيار التالى.

لن تكون العقوبات مطلقاً قاسية لحد أن تمنع حق حرية التعبير، بما فى ذلك حق الآخرين^(٢).

(١) ١٣ يوليو، ١٩٩٥، الطلب رقم ١٨١٣٩/٩١، الفقرة ٤٩.

(٢) مأخوذ بتصريف من اللجنة الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب فى اجتماعها ٣٢ فى ١٧-٣ أكتوبر ٢٠٠٢.

والعلاجات غير المالية - مثل حق التصحيح - فاعلة عادة من حيث جبر الضرر الذى يلحق بالسمعة، ومع ذلك فهى أقل تطفلاً من منظور حرية التعبير من العقوبات المالية، ونتيجة لذلك يتعين على المحاكم أن تعطى الأولوية لاستخدامها. وإضافة لذلك، يتعين على المحاكم أن تضع فى اعتبارها، وهى تقمّ العلاجات القانونية، أى العلاجات الطوعية وذاتية التنظيم، يمكن توفيرها فى علاج أى ضرر لحق بالسمعة. وفى إعلان معنى بحرية النقاش السياسى فى وسائل الإعلام، أكدت لجنة وزراء مجلس أوروبا الحاجة إلى أن تكون العقوبات متناسبة، وأن تضع فى الاعتبار أى علاجات أخرى مقدمة على حد سواء:

يجب أن تتطوى الأضرار والغرامات على القذف أو الإهانة على علاقة معقولة من التناسب مع انتهاك حقوق أو سمعة الآخرين، أخذاً في الاعتبار أي علاجات طوعية فاعلة ومناسبة ممكنة^(٢٣).

وتوفر بلدان كثيرة حق الرد أو التصحيح للهجوم على السمعة. وفي الوقت نفسه، فإن حقوق الرد العريضة بأكثر مما يجب والالتزام بالاعتذار قد يمثلان في حد ذاتهما انتهاكا لحق الحرية في التعبير (انظر الإطار ٢٣ للإطلاع على مثال لذلك).

الإطار ٢٣ - كوريا: إعلان بالاعتذار عن انتهاك حق حرية إبداء الرأي

تصرح المادة ٧٦٤ من القانون المدني الكوري، للمحاكم أن تأمر المدعي عليه، بناء على طلب المتظلم، بأن "يتخذ إجراءات مناسبة" لاستعادة سمعة الطرف الذي تم القذف في حقه، بدلا من تعويض الضرر أو إضافة لذلك. وقد أقرت المحاكم شرط نشر اعتذار باعتباره أحد هذه التدابير الملائمة. وفي قضية في ١٩٩١، قضت المحكمة الدستورية بأن هذا كان انتهاكا للحق في حرية إبداء الرأي وذكرت^(١):

إن الاعتذار يجبر المرء على إبداء تعبير باعث على الإذلال علنا في وسائل إعلام جماهيرية مثل الصحف والمجلات... إلخ. ورغم أن مضمون الاعتذار تمليه بصورة محددة سلطات الدولة في مسار الإجراءات القضائية، فمن الواضح أن عامة الناس يرونها تعبيراً طوعياً عن الرأي.

(١) KCCR 3، (تقرير المحكمة الدستورية الكورية)، ١٣٩، ٨٩ هون ما. ١٦٠. العشر سنوات الأولى للمحكمة الدستورية الكورية (بالإنجليزية) ١٣٨ (٢٢٠١) مجلة التحكيم الصحفي الفصلية ١٦٢ (صيف ١٩٩١)، ١٩٩١، ص ١٦٤.

(٢٣) اعتمد في ١٢ فبراير، ٢٠٠٤.

الفصل السابع

قواعد المضمون وحدود حرية الكلام

قائمة مراجعة بالممارسات الجيدة

- يجوز فرض القيود على حرية التعبير لحماية الأمن القومي أو النظام العام، ولكن هذه القيود ينبغي أن تكون محددة بوضوح وبصورة حريصة حتى لا تمنع سوى التعبير الذى يشكل خطرا حادا بوقوع ضرر وشيك وجوهري بمصالح الأمن القومي أو النظام العام.
- يدعو القانون الدولى الدول لحظر الحuzz على الكراهية الذى يشكل تحريضا على التمييز والعداء أو العنف (الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية السياسية، المادة ٢٠) (٢٢) ولكن هذا لا يشمل البيانات الحقيقية التى لا تشكل تحريضا وإن كانت هجومية.
- لا ينبغي فرض القيود على المواد المأجنة إلا تلك التى تصف عملا إجراميا أو تشكل خطرا جديا ومباشرا بالضرر، بالنسبة للأطفال على سبيل المثال.
- ينبغي تحديد القيود على حرية التعبير لحماية نزاهة وعدالة النظام القضائى، حتى لا تحمى القضاة من النقد المشروع أو تحول دون المناقشة العامة المفتوحة بشأن إدارة العدالة.
- الحظر الشامل على نشر مواد زائفة، لمجرد عدم دقتها، غير مشروع.
- التعبير السياسى هو جوهر ضمانات حرية التعبير، ويجب أن يحظى بحماية خاصة.
- من المهم بصفة خاصة حماية التعبير السياسى خلال الانتخابات، ويتعين اتخاذ تدابير فاعلة تكفل إطلاع الناخبين على كيفية التصويت ومختلف القضايا التى على المحك فى الانتخابات.

مقدمة

بغية حماية المصالح العامة والخاصة المختلفة، تفرض البلدان فى شتى أنحاء العالم طائفة واسعة من القيود على مضمون ما يمكن نشره أو بثه. وفى هذا الفصل، تفرض عددا من أكثر قيود المضمون شيوعا. وبموجب القانون الدولى، فإن هذه جميعا معترف بها كمبررات مشروعة للحد من حرية التعبير. وفى الوقت نفسه، فإنها جميعها يمكن إن لم تصغ بوضوح وصورة ضيقة، أن يساء استخدامها للحد من التدفق الحر للمعلومات والأفكار للمصالح العام.

الإطار ٢٤- المعايير الدولية: الاختبار ثلاثى الجزاء.

تسمح المادة ١٩ (٣) من الاتفاقية الدولية المعنية بالحقوق السياسية بفرض عقوبات على حرية التعبير بالشروط التالية: ترافق ممارسة الحقوق المنصوص عليها فى الفقرة أ من هذه المادة، واجبات ومسئوليات خاصة. ومن ثم يجوز أن تخضع لقيود معنية، ولكن هذه لن تخرج على ما ينص عليه القانون وتكون ضرورية:

أ- من أجل احترام حقوق سمعة الآخرين.

ب- من أجل حماية الأمن القومى أو النظام العام أو الصحة أو الأخلاق العامة.

وتوجد صياغة مماثلة فى معاهدات حقوق الإنسان الإقليمية الأوروبية والأمريكية. وقد فسرت هذه على أنها تقتضى قيودا للوفاء بالاختبار ثلاثى الأجزاء الذى تم وضعه بعد ذلك. وتوضح الولاية القضائية الدولية أن هذا الاختبار يمثل معيارا عاليا يجب أن يتغلب على أى تدخل فى حرية التعبير.

أولاً، يجب أن ينص القانون على التدخل. ولن يتحقق هذا الشرط إلا حينما يكون القانون في المتناول ومصاغ بدقة كافية حتى يستطيع المواطنون تنظيم سلوكهم بمقتضاه. ثانياً، يجب أن يرمى التدخل لتحقيق هدف مشروع والأهداف الواردة بها قائمة في المادة ١٩ (٣) من الاتفاقية الدولية للحقوق السياسية هي أهداف حصرية، بمعنى أنها لا تعتبر أى أهداف أخرى مشروعة كمبرر لتقييد حرية التعبير. ثالثاً، ينبغي أن يكون التقييد ضروريا لضمان تحقيق واحد من تلك الأهداف. وتعنى كلمة ضرورى أنه ينبغي أن تكون هناك "حاجة اجتماعية ماسة" للتقييد. وينبغي أن تكون الأسباب التى تقدمها الدولة لتبرير التقييد "وثيقة الصلة وكافية" ويجب أن يتناسب التقييد مع الهدف المبتغى.

الحدود المصرح بها قانوناً على الحق فى حرية التعبير

ينبغي أن تخضع القيود المفروضة على حرية التعبير لحدود معينة إذا أردنا أن تكون ضمانات حرية التعبير فاعلة. وبموجب القانون الدولى، ينبغي أن تصمد القيود لنظام صارم من ثلاثة أجزاء، يتطلب الأمر أن يكون منصوحاً عليها بوضوح فى القانون، لتحقيق هدف مشروع، وألا تكون أشد تقييداً مما يلزم لحماية ذلك الهدف.

ومسألة نطاق القيود على حرية التعبير محورية بالنسبة لمسألة كيف يمكن ضمان هذا الحق الأساسى بصورة فاعلة: فإذا تم السماح بقيود عريضة بغير موجب، فإن ذلك سيقوض هذا الحق. وفى الحد الأدنى، يتعين أن يتضمن الدستور إطاراً واضحاً للقيود يكفل توازناً صحيحاً بين حرية التعبير وبين المصالح العامة

والخاصة. وييسر وجود إطار واضح من الاستثناءات تنظيم وسائل الإعلام للصالح العام بالمساعدة في الفصل بين ما يشكل تنظيماً لمصلحة عامة مشروعة وما يعدّ تدخلاً مفرطاً في حرية وسائل الإعلام.

والوضع المثالي هو، أن يعيّن الدستور بوضوح حدوداً واضحة بشأن متى وكيف تكون القيود التشريعية العادية على حرية التعبير مشروعة. فعلى سبيل المثال، تنص المادة ٣٩ (٢) من دستور تايلاندا على فرض قيود على حرية التعبير كالآتي:

لن يفرض القيد على الحرية بموجب الفقرة واحد إلا بمقتضى أحكام القانون الصادر خصيصاً بغرض الحفاظ على أمن الدولة، وحماية الحقوق والحريات والكرامة والسمعة والأسرة والحقوق الخاصة بأشخاص آخرين، والحفاظ على النظام العام والأخلاق الحميدة أو منع تدهور عقول أو صحة عامة الناس.

وتناولت جنوب أفريقيا هي أيضاً القضية: إذ ينص الدستور في الفصل ٢، القسم ٣٦ على أنه:

١- لا يمكن الحد من الحقوق الواردة في لائحة الحقوق إلا بمقتضى قانون يطبق تطبيقاً عاماً بقدر ما يكون هذا الحد معقولاً وله ما يسوّغه في مجتمع مفتوح وديمقراطي يقوم على كرامة الإنسان والمساواة والحرية، أخذاً في الاعتبار العوامل ذات الصلة التي تشمل:

أ- طبيعة الحق.

ب- أهمية الهدف من الحد.

ج- طبيعة الحد ونطاقه.

د- العلاقة بين الحد والهدف منه.

هـ- الوسائل الأقل تقييداً التي تحقق الهدف.

٢- وفيما عدا ما هو منصوص عليه في القسم الفرعى (١) أو فى أى حكم آخر فى الدستور، لا يجوز لأى قانون أن يحد من أى حق وارد فى لائحة الحقوق.

وفى التطبيق، فسّرت المحكمة الدستورية هذا بما لا يسمح إلا بقيود محدودة للغاية على الحق فى التعبير.

مبادئ عامة للقيود على المضمون

يمكن استخلاص بعض المبادئ العامة فيما يتعلق بالقيود المفروضة على المضمون من الولاية القضائية الدولية ومن الممارسات الجيدة للولاية القضائية القومية. أولاً: إن القيود المسبقة أو الرقابة المسبقة، حيث تستعرض هيئة للرقابة المواد قبل نشرها، وإن لم تكن محرمة بصورة مطلقة بموجب القانون الدولى. ينظر إليها بقدر كبير من الشك، بسبب طبيعتها المتطفلة بدرجة عالية ووجود فرصة كبيرة لإساءة استغلالها لها. فعلى سبيل المثال، تحظر اتفاقية الدول الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان، كل رقابة مسبقة فيما خلا عندما يكون 'نصف من هذا هو حماية الأطفال'^(١). وفى الممارسة، تطبق أنظمة القيود المسبقة بصورة نادرة على نحو متزايد فى الديمقراطيات، ولا تطبق مطلقاً على وسائل الإعلام.

ثانياً: وكما لاحظنا فيما سلف بالنسبة للقتف، فإنه من المسلّم به على نطاق واسع أن الحديث السياسى يستحق حماية خاصة بسبب أهميته كدعامة للديمقراطية. وقد أوضحت المحاكم الدولية بجلاء أنها ليست مستعدة لأن تسمح للدول بحرية كبيرة فيما يتعلق بتفسير القيود على الحديث السياسى وتنفيذها. فعلى سبيل المثال،

(١) المادة ١٣، (٤).

تسمح المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان للدول "بهامش من التقدير" في تفسير الحقوق. بيد أن هذا الهامش ضيق جدا فيما يتعلق بالحديث السياسي^(٢).

ثالثا: إن القيود الواسعة بصورة مفرطة، بمعنى أنها لا تشمل فقط التعبير المسيء وإنما الحديث المشروع ستفشل في أن تفي بالغرض منها بموجب الجزء المتعلق بالضرورة في اختبار القيود. والدول ملتزمة، في سعيها لتحقيق أهداف مشروعة، بأن تولى اعتبارا ملائما للحقوق في حرية التعبير بتفصيل الحدود الضيقة على قدر الإمكان.

رابعا: هناك مبدأ أساسي في القانون الجنائي، استنادا إلى افتراض البراءة، هو أن مجرد ارتكاب عمل جنائي لا يكفي للإدانة، وبدلا من ذلك يجب أن يصطحب العمل بعنصر عقلي من الإرادة حتى يكون هناك جرم عقلي ومادى. ويجب أن تحترم أي جريمة من جرائم التعبير هذه القاعدة الجنائية الأساسية.

خامسا: مثلما لاحظنا فيما سلف فيما يتعلق بالقذف. فإن العقوبات المفرطة، حيث يكون بعض العقوبة له ما يسوغه، تمثل انتهاكا منفصلا للحق في حرية التعبير، نظرا للتأثير المثبط الذي تمارسه. وبصفة خاصة، فإن الأفراد سيبتعدون بوضوح عن المناطق الفعلية للحديث المحظور، بغية تفادي عقوبات قاسية بغير موجب، ومن ثم فإن تأثير ذلك مماثل لفرض عقوبات مفرطة.

الأمن القومي، النظام العام

يجوز فرض القيود على حرية التعبير لحماية الأمن القومي أو النظام العام، لكن هذه القيود ينبغي أن تصاغ بحرص وصورة ضيقة حتى لا تحظر سوى

(٢) انظر على سبيل المثال، رفاه بارتيرى وآخرين ضد تركيا، الطلب رقم 41340/98، 41342/98، 41343/98، 41344، الفقرة ٤ (١٣ فبراير ٢٠٠٣).

التعبير الذى يشكل خطرا جادا بإلحاق ضرر وشيك وجوهري بالمصالح المشروعة للأمن القومى أو النظام العام.

وكما هى الحال بالنسبة لكل القيود المفروضة على حرية التعبير، فإن القيود المفروضة باسم الأمن القومى أو النظام العام مسموح بها بمقتضى القانون الدولى إذا أمكن إثبات أنها ضرورية لحماية مصلحة مشروعة. وعلى الرغم من أن الأمن والنظام العام يمثلان مصلحة اجتماعية من الطراز الأول، وأن كل الحقوق بدونها معرضة للخطر، فإنها فى الوقت نفسه يستحيل تعريفها بدقة ومن ثم فإنها عرضة لسوء الاستغلال بصورة لصيقة بها.

والإشراف العام حاسم لضمان صنع السياسة واتخاذ القرارات بصورة رشيدة، خاصة بالنسبة للأمن القومى.

وقد أقرت الولاية القضائية الدولية عددا من المبادئ فيما يتعلق بالأمن القومى أو النظام العام. فأولا: قضت المحاكم بصورة مطردة بإلغاء القيود العريضة بغير موجب على حرية التعبير باسم الأمن القومى أو النظام العام. فليس من المشروع مثلا، حظر نشاطات حزب معارض على أساس النظام العام لمجرد أن حالة الطوارئ معلنة، حتى لو كانت حالة الطوارئ هذه نفسها مشروعة.

إن الدعاوى الغامضة بوجود مصلحة اجتماعية وهمية لا تكفى لتبرير فرض القيود باسم الأمن القومى على حرية التعبير. ففى قضية موكونج ضد الكامبيرون مثلا، تم القبض على المؤلف الذى كان ينتقد الرئيس والحكومة، مرتين بموجب أحكام قانون وضعى يجرم البيانات "التي تسمم رأى العام القومى أو الدولى". وقد وجدت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فى ذلك انتهاكا للحق فى حرية التعبير، ولاحظت أنه حتى فى "الظروف السياسية الصعبة"، فإن قانونا مثل هذا لا يمكن تبريره، وأنه يشكل تهديدا "لديمقراطية متعددة الأطراف، والمعتقدات الديمقراطية وحقوق الإنسان"^(٣).

(٣) البلاغ رقم ٤٤ / ١٩٧٩، آراء اعتمدت فى ٢٧ مارس ١٩٨١، الفقرة (٧-٩).

ثانياً: يقع على عاتق الدولة التي تفرض القيود عبء إثبات أنها مشروعة. ويصدق هذا على كل قيود حرية التعبير، لكنه ربما كان وثيق الصلة بصفة خاصة بالنسبة لقيود الأمن القومي أو النظام العام، بسبب طبيعتها العريضة للصيقة بها. وقد دعت المحاكم الدول إلى إثبات أن قيوداً ما ضرورياً لتفادي تهديد معين لمصالح مشروع محددة للأمن القومي أو النظام العام، وليس مجرد ادعاء أن هذه المصلحة المشروعة معرضة للخطر.^(٤)

الإطار ٢٥ - إساءة استخدام قواعد الأمن القومي أو النظام العام

إن إساءة استغلال قوانين الأمن القومي من قبل الأقوياء تجاه الأقليات الصامتة، وتجاه من يتبنون قضايا سياسية لا تحظى بشعبية، أو مجرد الأصوات الناقدة، يمثل مشكلة خطيرة في شتى أنحاء العالم. ففي ماليزيا مثلاً، استخدم الاعتقال بموجب قانون الشعب لعام ١٩٤٨ على نطاق واسع لأغراض سياسية. وتمت الإغارة على الصحيفة الشعبية التي تصدر على الإنترنت، ماليزيا كينى، التي اشتهرت باستقاء الأخبار بصورة مستقلة، من قبل الشرطة في ٢٠ يناير ٢٠٠٧. وتم الاستيلاء على ٩ كمبيوترات، بها أربعة سيرفرات (وحدة خدمة)، لادعاء أنها تنتهك قانون الشعب. وكانت جريرتها هي أنها نشرت خطاباً يسخر من السياسات القومية المتطرفة لصالح عنصر المالين العرقي (أبناء الملايو)، من خلال المقارنة مع الولايات المتحدة، على أساس أن ذلك يمكن أن يسبب تناقراً عنصرياً.

(٤) انظر لائسيفش ضد بيلاروسيا، رقم ٧٨٠ / ١٩٩٧ (لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة)، (٢٠ مارس ٢٠٠٠)، ٢٠٠٠، فقرة ٨.

وبالمثل، نصت المادة ٧^(١) من مرسوم الأمن القومي في كوريا الجنوبية الصادرة في ١٩٨٠، في جزء منها، على أن أى شخص يمجّد ويشجّع، ويقوم بالدعاية، أو يتخذ جانباً، نشاطات منظمات معادية للدولة ترتكب جريمة، وهو يعرف أنه يمكن بذلك أن يعرض للخطر وجود الدولة أو أمنها، يعاقب بالسجن بما يصل إلى ٧ سنوات. وقد لاحظت المحكمة الدستورية التي قضت بأن هذه الأحكام غير دستورية:

(١) إذا اتفق أن انتقاد الحكومة وقائدها يماثل ما تدعيه كوريا الشمالية، فإنه يمكن أن يندرج في جريمة تمجيد وتشجيع كوريا الشمالية. كذلك، فإنه إذا كان فرد ما واعياً بأن نقد سياسة حكومة كوريا الجنوبية يمكن أن تستخدمه كوريا الشمالية في دعايتها، فإنه يمكن عقابه لأنه أفاد العدو.

ثالثاً: أن المعلومات المتوافرة بالفعل في المجال العام لا يجوز تقييدها بادعاء مبررات عن الأمن القومي أو النظام العام. وسبب هذا واضح تماماً: فإذا كانت المعلومات متاحة فعلاً، فإن زيادة توزيعها قد تسبب حرجاً لكنه لا يعرض للخطر الأمن القومي النظام العام. وهذا وثيق الصلة بصفة خاصة بمجال الإنترنت، حيث يسهل الحصول على المعلومات المنشورة في أى مكان. وفي قضية سبايكاتشر المرفوعة أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، كان موضع الخلاف هو أمر منع قضائي صدر ضد مقاطع أعيد طبعها من مذكرات غير مرخص بها لعضو سابق في إدارة الأمن البريطانية، كانت قد نشرت بالفعل في الولايات المتحدة. وقد قضت المحكمة بأن استمرار حظر النشر بعد ما أصبحت المواد متاحة بالفعل للجمهور في المملكة المتحدة كان غير مشروع^(٥).

(٥) الأوبزرفر والجاردريان ضد المملكة المتحدة والصناداي تايمز ضد المملكة المتحدة (رقم ٢)، الطلب رقم ٨٨/١٣٥٨٥ (٢٦ نوفمبر ١٩٩١).

وأخيرا، والأكثر أهمية، هو أن المحاكم لم تبق على القيود على حرية التعبير لحماية الأمن القومي أو النظام العام إلا أنه عندما كانت هناك علاقة وثيقة بين تعبير محدد وخطر الإضرار بهذه المصالح. والفكرة هي تخفيف الطابع العام والغامض بصورة لصيقة لمفاهيم الأمن القومي والنظام العام. واشترط وجود علاقة وثيقة بين التعبير. والحظر هو وسيلة لإضفاء طابع ملموس على الأمور وتفادى الدعوات الغامضة إلى مصلحة غير محددة في الأمن القومي.

حديث الكراهية

يدعو القانون الدولي الدول إلى حظر الدعوة للكراهية التي تشكل تحريضا على التمييز والكراهية والعنف (الاتفاقية الدولية المعنية بالحقوق المدنية والسياسية المادة ٢٠ (٢١)) بيد أن البيانات الصادقة أو البيانات التي لا تشكل تحريضا وإن كانت هجومية، لا يشملها هذا.

قد يتعارض حق شخص ما في أن يعبر عن نفسه مع الحقوق في المساواة وعدم التمييز. ونتيجة لذلك، يقر القانون الدولي بأنه ينبغي حظر التعبير الذي يشكل تحريضا على التمييز والكراهية أو العنف من خلال الدعوة للكراهية الوطنية، أو العرقية، أو الدينية. وفي الوقت نفسه، تم التسليم بدور حرية التعبير في ضمان ممارسة الحقوق الأخرى، بما في ذلك الحق في المساواة وعدم التمييز.

ومثلما هي الحال مع كل القيود الأخرى المفروضة على المضمون، فإن قوانين الكلام العريضة أو الغامضة بصورة مفرطة. يمكن إساءة استغلالها لاستهداف الأقليات وليس للدفاع عنها، وحجب صوتها، وتقويض قدرتها على المشاركة في العملية السياسية. وهناك مثال واضح لهذا هو قضية أنكال ضد تركيا،

حيث أدّين المتظلم في تركيا بحديث الكراهية لاحتجّاجه بعبارات قوية على التدابير الرسمية التي كان يعتقد أنها ترمي لاضطهاد الأكراد. واعترفت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن البيانات المطعون فيها كانت تناشد الأكراد، وتحثهم على التوحد معها للدفاع عن حقوقهم. لكنها قضت بأنه ليس هناك شيء في النص يحض "على العنف والكراهية والخصومة بين المواطنين"^(٦).

كما رفضت المحاكم أن تقرر للصحفيين كيفية أدائهم لعملهم، محترمة حقهم في تقرير كيف ينقلون الأخبار والأفكار إلى عامة الناس على خير وجه، بما في ذلك استقائهم للأبناء عن العنصرية والتعصب. فقد يتضمن هذا استقاء الأخبار الخاصة بالبيانات العنصرية للآخرين على سبيل المثال، لتوضيح أن مثل هذه الآراء موجودة في المجتمع. وقد كان هذا موضع خلاف في قضية جيرسيلدا، حيث أدّين صحفي في الدانمرك بسبب برنامج في التلفزيون تضمن بيانات أدلى بها متطرفون عنصريون، وقضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأن المتظلم تصرف بهدف عرض مشكلة العنصرية ولإثارة النقاش العام، ومن ثمّ يتعين ألا يتحمل المسؤولية^(٧).

الإطار ٢٦ - المعايير الوطنية للإثارة

تضمنت قضية فرنسية ادعاء بأن بعض الرسوم الكاريكاتورية الإباحية تصف المسيح عيسى والبابا والقسس في أوضاع مسيئة مختلفة، تشكل حديثاً للكراهية أو حضا على العنف ضد الكاثوليك، ورفضت محكمة النقض الاستئناف جزئياً على أساس أن الرسوم، وإن كانت مهينة، فإنها لا تتطوى على أي حض على الكراهية أو العنف ضد أية مجموعة عرقية أو دينية.

(٦) الطلب رقم ٩٣/٢٢٦٧٨ (٩ يونيو ١٩٩٨)، فقرة ٥٠.

(٧) الطلب رقم ٩٨/١٥٨٩٠ (سبتمبر ١٩٩٤).

وفى القضية الكندية البارزة ر. ضد كيجستر^(١)، طبقت المحكمة العليا الحكم الذى ينص على "حظر الترويج المتعمد للكراهية، فيما عدا الأحاديث الخاصة، تجاه أى قسم من عامة الناس يتميز فى اللون، العنصر، الدين، أو الأصل العرقى". وشددت المحكمة على عدد من العوامل فى تطبيق هذه القاعدة. أولا: أن مصطلحا متعمدا يمثل قيذا كبيرا على الإدانة، إذ يتطلب إثباتا بأن المتهم يرغب بصورة ذاتية فى الترويج للكراهية، وأنه كان يعرف مسبقا أن العواقب متيقن حدوثها أو متيقن بصورة كبيرة" واستطردت: "أن مروج الكراهية يجب أن يقصد ويعرف سلفا كأمر متيقن لحد كبير أن ذلك تحريض مباشر ونشط على الكراهية ضد مجموعة يمكن تحديدها".

ثانيا: أن مصطلح الكراهية هو مصطلح متطرف: فالكراهية تتطوى على التدمير، والكراهية ضد مجموعات يمكن تحديدها، ومن ثم تزدهر على تبلد الشعور والتعصب الأعمى والتدمير لكل من المجموعة المستهدفة وقيم مجتمعنا على حد سواء. والكراهية بهذا المعنى هى المشاعر المتطرفة التى تناقض العقل وهى مشاعر تعنى ضمنا إذا مورست ضد أعضاء مجموعة يمكن تحديدها، أن هؤلاء الأفراد يتعين احتقارهم والسخرية منهم وحرمانهم من الاحترام وإخضاعهم للمعاملة السيئة على أساس انتمائهم لمجموعة ما.

وأخيرا، فإن الحكم المطعون فيه تضمن عددا من الدفاعات منها: أن ذلك البيان كان صادقا، وأنه كان محاولة حسنة النية للتعبير عن رأى فى موضوع دينى، وأن البيان كان وثيق الصلة بأمر يتعلق بالصالح العام، وأن المتهم كان يعتقد على نحو معقول أنه صادق، وأن هذا المتهم قصد بحسن نية توضيح أمور تنحو لإثارة مشاعر الكراهية، بهدف إزالتها.

(١) قرار محكمة النقض رقم ٢٤٢ فى ٨ مارس ١٠٠٢، محكمة النقض، الغرفة المدنية الثانية، ٢ (١٩٩٠) 35. C.R.697

الفحش

ينبغي ألا تطبق القيود المفروضة على مواد الفحش إلا إذا كانت هذه المواد تصف عملاً إجرامياً أو تشكل خطراً جاداً ومباشراً بإحداث الضرر، على سبيل المثال بالأطفال.

رغم أنه نادراً ما تتعرض لإساءة الاستخدام السياسى، فإن القوانين التى تقيد وصف الأمور الجنسية لها صلة وثيقة بالقضايا الثقافية والشواغل الخاصة بالمساواة. فعلى سبيل المثال، استهدفت قوانين الفحش، الأقليات الجنسية، مما قوض قدرتها على المشاركة كندة فى المجتمع.

ومن الناحية التاريخية، حددت المحاكم فى بلدان كثيرة، الفحش بالرجوع إلى معايير مجتمعية، لكن الاتجاه الواضح فى هذا المجال هو الأخذ بقواعد أكثر تساهلاً، تضع فى الاعتبار العولمة والثورة فى مجال الحصول على المعلومات، بما فى ذلك المواد الجنسية الصريحة، التى يتيحها الإنترنت. وفى الوقت نفسه، تنحو المحاكم الدولية إلى منح هامش من التقدير للدول فرادى للتصدي للشواغل المتعلقة بالفحش بدلاً من محاولة إرساء قواعد ملزمة، واضحة، وشاملة فى هذا المجال. وفى قضية مولر وآخرين ضد سويسرا، وهى قضية انطوت على فرض عقوبات بموجب قانون الفحش، ذكرت المحكمة الأوروبية.

إن سلطات الدولة هى من حيث المبدأ فى وضع أفضل من القضاء الدولى فى إصدار رأى عن المضمون الدقيق (للاستراطات الأخلاقية)^(٨).

(٨) ٢٤ مايو، ١٩٨٨، الطلب رقم ٨٤/١٠٧٣٧، الفقرة ٣٥.

الإطار ٢٧ - تعريف المحاكم الوطنية للفحش

لاحظت المحكمة العليا الكندية في قضية ر. ضد باتلر، أنه عند تقييم ما إذا كان شيء ما فاحشاً أم لا ، فإن "معايير المجتمع ككل هي التي ينبغي أن تطبق وليس معايير قسم صغير من المجتمع". والمواد التي تستغل على نحو غير ملائم المواد الجنسية هي وحدها التي يمكن اعتبارها فاحشة. وإضافة لذلك، "فإنه حتى المواد التي تنتهك بذاتها معايير المجتمع، لن تعتبر "غير لائقة" إذا كانت مطلوبة للمعالجة الجادة لموضوع ما"^(١).

وهناك نهج مماثل، أخذت به المحكمة الدستورية في كوريا الجنوبية هو التمييز بين مواد الفحش والأشكال الأقل تطرفاً من المواد غير المتحفظة جنسياً. قد ميزت المحكمة بين المواد الفاحشة والمواد غير اللائقة فحسب.

إن الفحش هو تعبير صارخ وغير مستتر عن الجنس يشوّء الكرامة الإنسانية أو الإنسانية. وهو لا يستهوى سوى الولوج الشهوانى، وإذا نظرنا إليه ككل، فإنه لا ينطوى على أى قيمة أدبية أو فنية أو علمية أو سياسية. والفحش لا يقوض الأخلاق المجتمعية الحميدة المتعلقة بالجنس فحسب، لكن يصعب أيضاً القضاء على تأثيره الضار من خلال المنافسة المفتوحة بين الأفكار. وبالتالي، فإن التعبير الفاحش، إذا فسر كما هو منصوص عليه هنا بصورة صارمة، لا يندرج فى مجال الحديث والصحافة اللذين يحميهما الدستور^(٢).

(١) ر. ضد باتلر (1992)، ISCR 452، ص ٤٧٧، ٤٨٥.

(٢) 10-1 KCCR 327, 95 Ilun-Ka 16. أول عشر سنوات للمحكمة الدستورية الكورية.

وفى حين سلمت المحاكم بأن تحديد الفحش لا يتعين الحكم عليه وفق المعايير المجتمعية، فإنها وضعت بعض الحدود على تداعيات ذلك.

وتفرض بلدان كثيرة قيودا على عرض وبيع المواد الإباحية، بغية حماية الأطفال. كذلك يشيع استخدام نظم ونهج التنظيم الذاتى لإعلام القراء والمشاهدين مقدما بالطابع المزعج للمواد. فعلى سبيل المثال، تطالب بلدان كثيرة أفلام السينما والفيديو بتقديم تقرير يوضح للمشاهدين أى نوع من المواد تحويها، بما فى ذلك المواد الجنسية.

الإطار ٢٨ - الهند: المواد الفاحشة

أشارت المحكمة العليا فى الهند إلى المعايير المجتمعية فى قضية ساماريش بوز ضد آمال متيرا، التى تتعلق بتقييم مشروعية قانون يحظر توزيع مواد "فاحشة" حددت بأنها داعرة أو تستهوى الولع الشهوانى أو الإثارة. والتى تعتبر إذا أخذت فى مجموعها، تنحو نحو تدمير أخلاق وإفساد الأشخاص الذين يحتمل، مع مراعاة كل الظروف ذات الصلة، أن يقرأوا أو يشاهدوا أو يسمعوا المواد المتضمنة أو المتجسدة فيها^(١). وقضت المحكمة بأن: "مفهوم الفحش تشكله بدرجة كبيرة جدا النظرة الاجتماعية للناس الذين يتوقع أن يقرأوا الكتاب. ولا مجال للنزاع فى أن مفهوم الفحش يختلف عادة من بلد إلى بلد"^(٢)، بيد أن، المحكمة وضعت أيضا بعض المعالم لتحديد مفهوم المعايير المجتمعية: "ينبغي صياغة معاييرنا على نحو لا ينزل بنا إلى المستوى الذى تحدد فيه حماية الأقل قدرة والأكثر فسوقا بيننا، ما الذى لا يستطيع الأصحاء من الناحية الأخلاقية أن يروه أو يقرأوه".

وفى قضية بوز، قضت المحكمة بأن الكتاب المعروض أمامها ليس فاحشا، جزئيا بسبب "أننا (لو) وضعنا أنفسنا مكان القراء، الذين يحتمل أن يقرأوا هذا الكتاب، لا نعتقد أن أى قارئ سيصبح ماجنا عند قراءته وأنه سينحط وينجذب للفسق"، (التوكيد مضاف). وفى ظل غياب احتمال قوى أن يسفر مثل هذا التعرض لمواد يدعى أنها فاحشة عمليا عن الضرر الذى استهدف القانون منعه، لا تستطيع المحكمة أن تخلص إلى أن المواد المعروضة أمامها فاحشة.

(١) ساماريش بوز وآخرون ضد آمال متيرا وآخرين (١٩٨٩) AIR 967.

(٢) ك. أ. عباس ضد اتحاد الهند (١٩٧١) AIR (SC) 481.

ومثل هذا النظام يمكن إما أن يكون ذاتي التنظيم أو تشرف عليه هيئة إدارية. والفكرة هي السماح للمشاهدين بأن يقرروا ما إذا كانوا يرغبون في مشاهدة المواد أم لا. كما يمكن أن تتناول القواعد التي تحكم عمل هيئات البث، المضمون الجنسي، مثلا بأن تقتصر البرامج التي تضم مثل هذا المضمون على الأوقات التي لا يشاهد فيها الشباب التليفزيون بصفة عامة.

حماية إدارة العدالة

تتبع صياغة القيود المفروضة على حرية التعبير لحماية نزاهة نظام العدالة وإنصافه، بحرص بحيث لا يحمى القضاء من النقد المشروع أو يحول دون المناقشة العامة المفتوحة بشأن إدارة العدالة.

ويعترف القانون الدولي بهدفين مشروعين بمقتضاها يمكن تبرير فرض قيود على حرية التعبير بالإشارة إلى إدارة العدالة، وحماية نزاهة النظام القضائي وسلطانه. ويتعلق الهدف الأول بالحاجة للإنصاف داخل النظام القضائي والذي يمكن أن تقوضه أمور مثل ترهيب الشهود، وتحيز القضاة والمحلفين، وحماية المتقاضين والمشاركين الآخرين، وما إلى ذلك. ويتعلق الثاني بقبول مجتمع المحاكم باعتبارها حكما أخيرا في المنازعات. وما لم يُسَلَم بهذا، فقد يسعى الأفراد لحل المنازعات بطرق أخرى، ربما غير قانونية.

ولا ريب أن هذين هدفان مهمان، وجديران بنوع من الحماية. وفي الوقت نفسه، كان القضاء تاريخيا مصابين بالوساوس تجاههما، ويسرعون إلى إدانة النقد المشروع للقضاة والمحاكم، مما جعل مجلس شورى الملك في إنجلترا يعلن: أن العدالة ليست فضيلة متوحدة ومنعزلة: إذ ينبغي السماح بإخضاعها للفحص والاحترام حتى على الرغم من التعليقات الصريحة من قبل الناس العاديين^(٩).

(٩) أمبارد ضد المدعى العام ترينداد وتوباغو، AC322 (١٩٣٦)، ٣٣٥.

الإطار ٢٩ - إساءة استخدام القواعد

في أغسطس ١٩٩٩، تم سجن المحرر الكيني توني جاتشوكا ستة أشهر، لادعائه في مطبوع له، البريد يوم الأحد، أن رئيس المستشارين وقضاة كبار آخرين قبلوا رشوى كبيرة نظير التدخل في مسار العدالة لصالح واحد من ملوك المال المحليين. وإضافة لذلك، فقد حوكم جاتشوكا مباشرة. وفي المثول الأول حوكم أمام محكمة الاستئناف، وهي أعلى محكمة في كينيا، وكان من أثر ذلك حرمانه من أى فرصة لاستئناف إدانته، على النقيض من الضمانات الدولية لحقوق الإنسان. وكان من تأثير ذلك أيضا ضمان عرض قضيته أمام نفس القضاة الذين اتهمهم جاتشوكا بالفساد.

وقد توصلت دراسة لرابطة نقابات المحامين الدولية مثلا، إلى أنه في حين تعمل المحاكم الماليزية بصورة تجارية في القضايا التجارية، فإنها تتعرض لتدخل كبير في القضايا السياسية بدرجة أكبر، بما في ذلك تلك التى تتعلق بحرية التعبير^(١). إن القيود القانونية على نقد الهيئة القضائية في ماليزيا سيئة السمعة، وتلك نقطة وردت بوضوح تقرير الرابطة^(٢).

(١) انظر العدالة في خطر: ماليزيا في ٢٠٠٠ (لندن: معهد حقوق الإنسان، رابطة نقابات المحامين الدولية، ٢٠٠٠)، متاح في :

<http://archive.ibanet.org/general/FindDocuments.asp>.

(٢) انظر على سبيل المثال، قضية موراي هايبيرت ضد تشاندرا سري رام (١٩٩٩) والتي حكم فيها بالسجن على هايبيرت مراسل المجلة الاقتصادية للشرق الأقصى، بالسجن ستة أسابيع للقول بأن قضية رفعتها زوجة أحد قضاة محكمة الاستئناف تحركت في النظام القضائي بسرعة غير عادية.

وإضافة لذلك، فإن الإشراف العام على الهيئة القضائية، وهي مؤسسة عامة، مهم بصفة خاصة بالنسبة للديمقراطية، ويمكن أن يفيد في استئصال جذور الفساد وعدم الكفاءة. ومن المهم بالمثل، أنه يمكن أن يفيد في حماية استقلال ونزاهة الهيئة القضائية، وتلك دعامة أساسية لحكم القانون وحماية كل حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التعبير.

الإطار ٣٠ - جنوب أفريقيا: حظر انتقاد القضاة

في قضية سي. ضد مامابولو^(١)، طبقت المحكمة الدستورية لجنوب أفريقيا كلاً من المعايير والإجراءات واجبة التطبيق على الحظر على انتقاد القضاة. وفي ضوء الأهمية الدستورية لكل من استقلال الهيئة القضائية وحرية التعبير، امتنعت المحكمة عن أن تقضى بأن الجريمة غير دستورية بحد ذاتها. بيد أن المعيار التقليدي، المستند على اتجاه لجعل القضاء موضع ازدراء، لم يعد ملائماً. ولاحظت المحكمة أنه من الأهمية القصوى تمكين عامة الناس من "مناقشة سلوك محاكمهم وتأييده ونقده والإشادة به أو شجبه. ففي نهاية المطاف، فإن مثل هذا النقاش الحر والصريح حول الإجراءات القضائية يخدم أكثر من هدف عام حيوي. ومن البديهي أن مثل هذا الفحص العام المستدير والصريح يشجع النزاهة، وسهولة المنال والفاعلية، وهي ثلاث من السمات المرغوبة المهمة التي حددها الدستور في الهيئة القضائية^(٢).

وينبغي أن يحل محل اختبار "الاتجاه للإضرار" اختبار آخر يستند إلى تأثير البيانات محكوماً عليها بصورة موضوعية:

إن العقبة التي يتعين تخطيها لإصدار إدانة في تهمة تجريس محكمة مرتفعة جداً حالياً عما كانت عليه قبل الفرض الأسمى للقيم الدستورية على مبادئ القانون العام، ولا يمكن بدء المقاضاة إلا في حالات واضحة للتشكيك في نزاهة القضاء. وفي نهاية المطاف، فإن المحك هو ما إذا كان السلوك المخالف، منظوراً إليه في سياقه، يرجح أن يلحق الضرر فعلاً بإدارة القضاء^(٣). وفيما يتعلق بالإجراءات، فإن المحكمة قضت بأنه حيثما تكون القضية المعنية قد تم البت فيها بالفعل، "فليست هناك حاجة ماسة لتدابير راسخة وسريعة للحفاظ على نزاهة العملية القضائية". ورأت المحكمة أنه "من الملائم أن لا تستخدم المحكمة القانونية بصورة لصيقة، وهي الحامي الأول لحقوق الأشخاص وحياتهم كما حددها الدستور، إجراءات موجزة إلا حيث تكون المقاضاة العادية المطروحة تتعلق بسلطة ملاحقة، مستحيلة أو غير مستصوبة بدرجة كبيرة^(٤).

(1) 2001(3) SA 409 (CC); 2001 (5) BCLR 449 (CC).

(٢) المرجع المذكور، الفقرتان ٢٩، ٣٠.

(٣) المرجع المذكور، الفقرة ٤٥.

(٤) المرجع المذكور، الفقرة ٥٧.

وتتدرج القيود التي صممت لتحقيق الغرض الأول الذي أسلفناه تواء، وهو نزاهة الهيئة القضائية، في فئتين رئيسيتين. أولاً، يجوز فرض الحدود على استثناء الأخبار بشأن الإجراءات التي لم يفصل فيها بعد، أو المعروضة أمام المحاكم. وقد قضت المحاكم بأن ذلك ينبغي ألا يتم إلا حيث تشكل المواد المعنية خطراً داهماً للإضرار بالقضية الجارية. وفي تقييم ذلك الخطر، يفترض ألا يكون القضاة عرضة للاهتزاز بفعل تقارير الصحف بفضل تدريبهم المهني^(١٠).

والهدف الثاني الذي سلف بيانه، وهو الحفاظ على هيبة الهيئة القضائية، مثير للنزاع بشكل متزايد. فلا يزال بعض البلدان يفرض قيوداً على نقد القضاة والمحاكم، على أساس أن هذه القيود ضرورية للحفاظ على هيبة الهيئة القضائية. بيد أن إمكانية الإدانة على أساس من هذا قد ألغيت رسمياً أو حددت بصورة ضيقة حتى إنها سقطت في بحر المهجور، وذلك في كثير من البلدان. وفي هذه البلدان، لا تعتبر هذه القيود ضرورية. وأثبتت الهيئة القضائية باعتبارها مؤسسة فوق النقد غير المسوَّغ، وأنها لا تحتاج على قيود قانونية من هذا النوع لتحافظ على وضعها.

الأنباء الكاذبة

الحظر الشامل على نشر الأنباء الكاذبة، لمجرد أنها غير

دقيقة غير مشروع.

من المقرر أن ضمانات حرية التعبير تحمي البيانات الصحيحة وغير الصحيحة أيضاً. ففي كثير من الظروف تكون الحقيقة مسألة خلافية، وقد يساء

(١٠) انظر فاين بوردكتس ليمتد ضد ماكنزي وشركاه، 3811 ER 58 (١٩٦٥)، ٦٢.

استخدام الحظر على نشر الأنباء الكاذبة في محاولة لقمع الادعاءات غير المرغوب فيها، سواء كانت صادقة أم لا. فعلى سبيل المثال، ففي يناير ١٩٩٩، نشرت صحيفة ستاندرد في زيمبابوي مقالا عن محاولة انقلاب داخل جيش زيمبابوي الوطني، جاء فيه أن مصدره هو "مصادر عليا في القوات المسلحة وقد تم اعتقال كاتب المقال ورئيس التحرير بواسطة العسكر واتهما فيما بعد بنشر أنباء كاذبة"^(١١).

ومن غير المرجح أن تسبب البيانات غير الدقيقة في حد ذاتها، أي ضرر ملموس للمجتمع. ويمكن علاج الأضرار التي يمكن أن تتجم عن البيانات الكاذبة، مثل القذف أو الخطر على النظام العام، من خلال قيود تفصل خصيصا لعلاج هذه الأضرار. ومن ثم ليست هناك حاجة لحظر عام على البيانات غير الصحيحة. ومن ناحية أخرى، فإن حظر البيانات الكاذبة في حد ذاته يمارس تأثيرا مثبطا كبيرا على حرية التعبير.

الإطار ٣١ - حماية البيانات غير الدقيقة

يعترف المبدأ ٧ من إعلان الدول الأمريكية للمبادئ المعنية بحرية التعبير صراحة بأن البيانات الكاذبة تغطيها بداهة ضمانات حرية التعبير:

إن وضع شروط للتعبير، مثل اشتراط الصدق، وعدم التغير مع الزمن، أو التجرد، لا يتفق مع الحق في حرية التعبير المعترف به في الصكوك الدولية^(١).

(١) مأخوذ بتصرف من لجنة البلدان الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان في اجتماعها العادي رقم ١٠٨، ١٩ أكتوبر ٢٠٠٠.

(١١) أسقطت المحكمة العليا في زيمبابوي فيما بعد الحكم الخاص بالأنباء الكاذبة الذي اتهمها بموجبه. انظر شافونديكا وجوتو ضد وزير الداخلية والمدعي العام، الحكم رقم SC.36/2000، الطلب المدني رقم ٩٩/١٥٦ (٢٢ مايو ٢٠٠٠).

وقد قضت المحكمة الدستورية في بيرو بأن الحق في حرية التعبير يشمل البيانات غير الدقيقة. فقد رفع مصرف قضية مدعيا أن محطة للإذاعة أثارت ذعرا ماليا بين السكان بإذاعة بيانات كاذبة. ورفضت المحكمة التدخل، قائلة إن هذا سيشكل انتهاكا لحقوق الإذاعة. واحتفظ المتظلم بحقه في تصحيح المعلومات أو رفع قضية مدنية ، بسبب القذف مثلا^(١).

وفي حكم صدر في ٢٠٠٤، أسقطت المحكمة العليا في أوغندا الجريمة الجنائية لنشر أنباء كاذبة. ولاحظت وهي تفعل ذلك أن الحق في حرية التعبير يمتد إلى حيازة وتلقي وإعطاء كل أشكال الرأي والأفكار والمعلومات. ولا يقتصر ذلك على فئات، مثل الآراء الصحيحة والأفكار السليمة والمعلومات الصادقة ... إن تعبير الشخص وبيانه ليسا مستبعدين من الحماية الدستورية لمجرد أن آخر أو آخرين يظنون أنها كاذبة، خاطئة، مثيرة للجدل وبغيضة... والواقع أن الحماية أشد وثاقة بالأمر ومطلوبة حيث يعارض المجتمع أو أي طرف فيه أو يرفضان آراء شخص ما على أساس أنها "كاذبة" أو "خاطئة"^(٢).

(١) بنك سال مارتن الريفي للادخار والائتمان ضد إذاعة أيماجن، رقم 905-2001-AA/TC سان مارتن.

(٢) أوينانجو - أوبو دمونيدا ضد آيه جي ، الاستئناف الدستوري رقم ٢٠٢٠٢، ١١ فبراير ٢٠٠٤ (لم يطبع بعد).

الإطار ٣٢ - التأثير المثبط

في ١٩٩٢، أسقطت المحكمة العليا في كندا في قضية ر. ضد روندل^(١) حكما يتعلق بالأنباء الكاذبة. وبسطت في حكمها بشيء من التطويل رأيها في التأثير المثبط للأحكام الخاصة بالأنباء الكاذبة باعتبارها متناقضة مع الضمانات الدستورية لحرية التعبير:

(1) [1992] 2SCR 631.

إن الخطر متعاطف لأن تأثير الحظر لا يقتصر فقط على من يتم اعتقالهم ومقاضاتهم، ولكن يمتد إلى من قد يحجمون عن قول ما يودون قوله بسبب الخوف من القبض عليهم. وهكذا فإن مجموعات أو أفراد الأقليات الجديرين بالاحترام يمتنعون عن قول ما يرغبون في قوله خوفا من إمكان مقاضاتهم. هل ينبغي منع ناشطة من أن تقول: "إن الغابات المطيرة في كولومبيا يجري تدميرها"، لأنها تخشى الملاحقة الجنائية لنشر "أنباء كاذبة" في حالة توصل العلماء إلى أن البيان كاذب وقبول المحلفين لذلك؟

وبالمثل لاحظت اللجنة القضائية في مجلس شوري الملك^(١) التأثير المثبط للقاعدة التي تعاقب أي بيان يكون غير صحيح: لقد تم التأكيد على أنه من المرفوض عقاب البيانات التي يتم الإدلاء بها دون الاهتمام الواجب بالتحقق من دقتها. وفي كل الآراء، فإن عانقا خطيرا على حرية الصحافة يتمثل في ألا يستطيع من يقومون بالطبع، ومن باب أولى من يقومون بالتوزيع لمواد تتضمن تفكيراً تقدّياً بشأن سلوك السلطات العامة، أن يفعلوا ذلك وهم محصنون إلا إذا استطاعوا أولاً التحقيق من دقة كل البيانات عن الوقائع التي استند إليها النقد^(٢).

(١) هذه هي محكمة الاستئناف النهائية بالنسبة لعدد من بلدان القانون العام وتضم قضاة من مجلس اللوردات.

(٢) هكتور ضد المدعى العام لانتيجوا وباربودا (١٩٩٢)، (٣١٢ AC 2، ص ٣١٨).

التعبير السياسي أو الانتخابات

التعبير السياسي هو جوهر ضمانات حرية التعبير ويجب أن يحظى بحماية خاصة. ويصدق هذا بصفة خاصة في الانتخابات، وينبغي اتخاذ تدابير فاعلة لكفالة أن الناخبين محاطون علما عن كيفية التصويت ومختلف القضايا التي على المحك في الانتخابات.

والنقاش المفتوح حول الأمور السياسية، مفهومة بصورة عريضة بأنها الأمور التي تمثل شاعلا عاما، ضرورى فى الديمقراطية، وضمان حرية التعبير يوفر حماية خاصة للتعبير السياسى. ويقع مثل هذا الحديث فى صميم دور وسائل الإعلام باعتبارها متعقبا للممارسات السيئة من قبل الحكومة وميسرا للمشاركة العامة والتنمية الديمقراطية. وفى كثير من البلدان، تستفيد البيانات التي يتم الإدلاء بها فى الهيئات التشريعية من الحصانة المطلقة من العقوبات. ويمكن أيضا توفير مستويات عالية من الحماية للبيانات التي يتم الإدلاء بها فى سياق حملة انتخابات.

وقد يكون من الضرورة تطبيق قواعد خاصة تتعلق بحرية التعبير خلال الانتخابات. ومما له أهمية كبرى أن تستوعب هيئة الناخبين الحق فى التصويت، وكذلك الطرائق التي يمكن بها ممارسة هذا الحق. وينبغي أن تتحمل وسائل الإعلام التزاما صارما بأن تكون متوازنة وغير متحيزة خلال الانتخابات، ومن غير الملائم بصورة واضحة أن تفعل هيئة ممولة تمويلا عاما غير هذا. وفى كثير من البلدان، فإن كل جهات البث مطالبة بأن تكون غير متحيزة وأن تقدم فرصا متساوية لكل الأطراف.

الإطار ٣٣ - التزامات بالتوازن

أيدت المحكمة الدستورية الإيطالية أخيرا التنظيمات التي تطالب كل جهات البث بمنح وقت متساو لكل الأحزاب السياسية خلال فترة الانتخابات^(١). وكان توفير فرص متساوية فى فترات الانتخابات موضع اهتمام عام بارز. وكان هذا الالتزام شبيها باشتراط أن تذيع الأخبار وبرامج الأطفال ولا يمكن اعتباره شكلا من المصادرة، بل كان جزءا مشروعا من الترخيص بمنح الامتياز. وبصفة خاصة

(١) حكم محكمة الدستورية رقم ١٥٥ فى ٢٤ أبريل - ٧ مايو، ٢٠٠٢.

فى الوضع السائد فى إيطاليا، الذى قضت المحكمة بأنه يتسم بتركز كبير فى ملكية وسائل الإعلام، فإن المنافسة الحرة بين الآراء لا يمكن أن تكفل توافر فرص متساوية لكل وجهات النظر وحق عامة الناس فى تنوع المعلومات.

وفى قضية فى ١٩٩٩^(١)، انتهت المحكمة العليا فى ملاوى إلى أن التغطية التفضيلية التى قدمت للرئيس خلال فترة الانتخابات من قبل الجهة القومية للبحث كخدمة عامة، انتهكت حق كل إنسان فى المساواة وحق كل متنافس فى الانتخابات فى فرصة متساوية فى وسائل الإعلام العامة. ولاحظت المحكمة أن الفرص الحرة والمتساوية فى وسائل الإعلام العامة من الشروط المسبقة لإجراء انتخابات حرة وعادلة. ومتلما لاحظت المحكمة، فإنه:

إذا أديعت رسائل الحملة على الهواء مباشرة فى حفلة رسمية للرئاسة، فإن المعاملة المتساوية تعنى عندئذ أن تذاع كل الاجتماعات الحاشدة لحملات الأحزاب السياسية الأخرى أو على الأقل الاجتماعات الحاشدة لحملات مرشحي الرئاسة الآخرين على الهواء مباشرة. وهذا سيمنح الأحزاب السياسية الأخرى ومرشحي الرئاسة الآخرين فرصة للرد على بعض الأمور المثارة. وهذا ما تقتضيه المعاملة المنصفة للأحزاب السياسية والمرشحين فى الانتخابات.

(١) كافومبا وآخرون ضد لجنة الانتخابات وهيئة الإذاعة فى ملاوى، قضايا متنوعة رقم ٣٥ فى ١٩٩٩.

ومن المهم أيضا أن تتاح للأحزاب والمرشحين المتنافسين فرص كافية لطرح آرائهم على الملأ، بما فى ذلك، عند الاقتضاء، الحصول على حيز فى وسائل الإعلام العامة. ومثل هذا الحيز ينبغي تخصيصه على أساس منصف لكل الأحزاب. وحيثما يسمح بالإعلان السياسى، ينبغي مطالبة كل وسائل الإعلام بتوفيره لكل الأحزاب على أساس عدم التمييز للحفاظ على تكافؤ الفرص خلال الانتخابات.

الفصل الثامن

تنظيمات الصحفيين

قائمة مراجعة بالممارسات الجيدة

- ينبغي عدم وضع أى شروط على من يستطيع أن يمارس الصحافة، ويجب ألا يخضع الصحفيون فرادى لشروط الترخيص.
 - ينبغي أن يكون الصحفيون أحرارا فى إنشاء روابط مهنية من اختيارهم الخاص.
 - للصحفيين الحق فى حماية مصادرهم السرية للمعلومات، وفى غير هذا، سينهار تدفق المعلومات إليهم، ومن ثم لعامة الناس.
- ويمكن أن يوفر الحق فى التصحيح أو الرد، ردا فاعلاً وملانما على أخطاء وسائل الإعلام وغيرها من الأخطاء. بيد أنه يمثل قيـدا على حرية التعبير ومن ثم يتعين تحديده بوضوح بطريقة تحد من احتمال إساءة استخدامه. ويتعلق حق التصحيح أو الرد بالناشر، وليس بالصحفى.

مقدمة

يفرض عدد قليل من الديمقراطيات - هذا إن فرض أى منها - اشتراطات للترخيص والتسجيل على الصحفيين فرادى، أو يفرض نظاما إلزامية للنهوض بالمعايير الصحفية أو تلقى الشكاوى من عامة الناس، والديمقراطيات الانتقالية سرعان ما تتحرك أيضا فى هذا الاتجاه هى أيضا. وبدلا من ذلك، يتحقق النهوض بالطابع المهني، بحماية حرية الصحفيين فى إقامة روابط مهنية من اختيارهم الخاص، وتستخدم طائفة من وسائل التنظيم الذاتى للنهوض بالمعايير العالية، بما فى ذلك التدريب، والمراجعة الأخلاقية، ووضع معايير أخلاقية. وفيما يتعلق بالأمر الأخير، من المسلم به، بصفة عامة أن توجيه الشكاوى إلى منافذ وسائل الإعلام أكثر ملاءمة وأشد فاعلية من توجيهها للصحفيين فرادى، حيث إن منفذ وسائل الإعلام الذى نشر المادة أو أذاعها هو المسئول فى نهاية المطاف.

ونظم التسجيل القانونى للصحفيين فرادى غالبا ما تلحق الضرر باستقلالهم، وتحد من الدخول للمهنة بغير موجب وتقوض الطابع المهني بدلا من النهوض به. وغالبا ما يتم تبرير هذه النظم على أساس أن الصحافة مهنة، وأنها تحتاج مثلها مثل المهن الأخرى، إلى تنظيمها. بيد أنه على خلاف المهن الأخرى، مثل القانون والطب، فإن الممارسة التى تحدد الصحافة، ألا وهى المشاركة فى نشاط تعبيرى، محمية باعتبارها حقا أساسيا من حقوق الإنسان. فلكل الناس حق أساسى فى التعبير عن أنفسهم، بما فى ذلك من خلال وسائل الإعلام، أى أن يفعلوا ما يفعله الصحفيون.

وكل المهن تقدم إسهاما فى التنمية، وغالبا ما تستطيع نظم التنظيم تعزيز أثر ذلك بالنهوض بالحد الأدنى من المعايير المهنية. ومع ذلك، فالصحافة تختلف عن المهن الأخرى، لأن قدرة الصحفيين على المساهمة فى التنمية، وبطرق أساسية

لا تتوقف على طابعهم المهني فحسب، بل تتوقف على استقلالهم أيضا. ولكن، كما أوضحنا هذا فيما سلف، فإن هناك حوافز مهمة للحكومات في أن تسيء استعمال أى نظم للتنظيم تحكم الصحفيين تحديدا لتقويض ذلك الاستقلال، وتلعب هذه الحوافز دورا أقل أهمية بكثير في المهن الأخرى. ونتيجة لذلك، فالأرجح أن يهدد تنظيم المضمون الطابع المهني، فهو بعيد عن أن ينهض به.

وكقاعدة عامة، لا يحظى الصحفيون بحقوق خاصة، تزيد على الحقوق التي تضمنها حرية التعبير لجميع الناس. وهناك مجال واحد اعترفت فيه القوانين والمحاكم بمثل هذه الحقوق الخاصة وهو حماية سرية مصادر المعلومات. ويستند هذا الاعتراف الخاص إلى الدور الذي يلعبه الصحفيون في العمل "كوسطاء" بين المصادر وبين عامة الناس، وفيه ينقلون الأخبار المتعلقة بالصالح التي يفصح عنها الأولون مع حماية هويتهم، وهو الشرط المسبق في تقديم المعلومات في المحل الأول.

وببدأ هذا الفصل بالنظر في نهج الديمقراطيات تجاه الترخيص والتسجيل للصحفيين، وكذلك قضية اعتمادهم. ثم يتناول نظم التنظيم الذاتي ودور هيئات التنظيم الذاتي المهنية المستقلة في النهوض بالمعايير الأعلى للصحافة. ويتم إلقاء الضوء على نهج معينة للتنظيم الخاص للصحفيين فرادى - ألا وهي الحق في حماية سرية المصادر. وأخيرا ينظر في حق الرد وحق التصحيح كما يطبقهما الناشرون.

غياب اشتراطات التراخيص أو التسجيل

ينبغي ألا تفرض أية شروط على من قد يمارس الصحافة،
وينبغي ألا يخضع الصحفيون فرادى لاشتراطات الترخيص
أو التسجيل.

من المشكوك فيه لأقصى حد ما إذا كان نظام الترخيص يستطيع مطلقاً أن يكون وسيلة فاعلة للنهوض بالصحافة المهنية. والشروط التي يمكن فرضها على من يمارسون الصحافة - اشتراط أن يبلغ المرء سناً معينة، وأن يحظى بنوع معين من التدريب أو أن يكون مواطناً، وهي اشتراطات الترخيص الشائعة في البلدان التي تحتفظ بمثل هذه النظم - لا توفر ببساطة أى ضمان ضد الصحافة السيئة. وإضافة لذلك، فليس الصحفيون وإنما منافذ وسائل الإعلام هي التي في النهاية تطبع أو تبث المعلومات، ومن ثم فكما لاحظنا فيما سلف، فإن الأكثر ملاءمة هو توجيه الشكاوى لهذه المنافذ بدلاً من توجيهها للصحفيين فرادى.

ويثير اعتماد الصحفيين، وبمقتضاه يمنحون ميزة الوصول إلى أماكن وأحداث معينة لها سعة عامة محدودة، قضايا أخرى مختلفة غير الترخيص أو التسجيل، رغم أن الحكومات حاولت في بعض الحالات إخفاء نظم التسجيل بإظهارها بأنها مخططات للاعتماد^(١). والاعتماد في سئاره المشروع، مصمم لتوفير فرص خاصة للصحفيين للوصول لأماكن وأحداث لها سعة محدودة على أساس أنهم بدورهم سيتيحون فرصاً أوسع للناس عامة، من خلال الطبع أو البث في وسائل الإعلام. وفي الوقت نفسه، فإنه يمكن إساءة استخدام مخططات الاعتماد، مثلها مثل أى نظم أخرى للتنظيم. ومرة أخرى، فإن جهات الولايات الخاصة الثلاث المعنية بحرية التعبير توفر توجيهها بشأن هذا، فتنص في الإعلان المشترك بينها الصادر في ٢٠٠٣ على أن:

(١) انظر على سبيل المثال، مرسوم الحصول على المعلومات وحماية الخصوصية الصادر في زيمبابوي في ٢٠٠٢.

- مخططات الاعتماد للصحفيين. لا تكون ملائمة إلا حيث يكون من الضروري منحهم امتياز الوصول لأماكن أو أحداث معينة، ومثل هذه المخططات ينبغي أن تشرف عليها هيئة مستقلة وأن يتم اتخاذ قرارات الاعتماد وفق عملية عادلة وشفافة، استنادا إلى معايير واضحة وغير متسمة بالتمييز تُنشر مقدما.
- ينبغي ألا يخضع الاعتماد مطلقا لسحبه استنادا فقط إلى مضمون عمل صحفي فرد.

الإطار ٣٤ - مشروعية الترخيص

المعايير الدولية في هذا المجال واضحة تماما. وقد أوضح إعلان مشترك أصدرته جهات الولايات الخاصة الثلاث المعنية بحماية حرية التعبير - مقرر الأمم المتحدة الخاص المعنى بحرية الرأي والتعبير، وممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعنى بحرية وسائل الإعلام، والمقرر الخاص لمنظمة الدول الأمريكية المعنى بحرية التعبير - أن تسجيل الصحفيين غير مشروع، وأبرز أيضا المشاكل الخاصة بنظم التسجيل التي تسمح بالرفض انطلاقا من حرية التقدير (أي نظم الترخيص).

وفي رأي استشاري، قضت محكمة منظمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان بأن فرض اشتراطات الترخيص على الصحفيين، إلى جانب شروط العضوية، انتهاك لحق الحرية في التعبير، وذكرت أن:

أن مقولة إن الترخيص هو طريقة لضمان تحقيق أهداف المجتمع وصدق المعلومات بوسائل مثل مدونات المسؤولية المهنية والأخلاقيات المهنية تستند إلى اعتبارات تتعلق بالرفاهية العامة. ولكن في الحقيقة، وكما تم بيانه، فإن الرفاهية

العامّة تقتضى أعظم قدر ممكن من المعلومات، والممارسة الكاملة للحق في التعبير هي التي تقيد هذه الرفاهية العامّة^(١).

وفي التطبيق، فإن قلة قليلة جدا من البلدان، إن كان هناك أى منها، هي التي تفرض اشتراطات الترخيص أو حتى التسجيل. وفي حكم أصدرته في أغسطس ١٩٩٧، أسقطت المحكمة العليا في زامبيا محاولة لإقامة هيئة قانونية لتنظيم الصحفيين والترخيص لهم^(٢). وأكدت المحكمة أن الترخيص التشريعي، كما هو مقترح في التشريع، ينتهك الحقوق في حرية التعبير وإقامة التنظيمات:

وفي رأيي، فإنني لا اعتبر القرار الذي يقضى بتشكيل مجلس لوسائل الإعلام في زامبيا تعزيزا لحرية التعبير والصحافة الحرة بصفة خاصة. ولا ريب أن القرار بإنشاء مجلس لوسائل الإعلام في زامبيا سيكون له تأثير على حرية التعبير في حالة إخفاق شخص ما في الانتساب إلى مجلس وسائل الإعلام في زامبيا، وفي حالة انتهاك أى قانون أخلاقي يحدده المجلس، فإن ذلك سيترتب عليه فقد وضعه كصحفي، مع حرمانه من فرصة التعبير عن أفكاره ونقلها من خلال وسائل الإعلام. وفي ضوء ما سبق لا يمكن المحاجة على نحو جاد بأن إنشاء رابطة لوسائل الإعلام أو أى هيئة تنظيمية أخرى من قبل الحكومة سيكون تعزيزا للمثل المتجسدة في الدستور، المرافقة لحرية الصحافة وتكوين التنظيمات.

والحكم جدير بالاهتمام بصفة خاصة بسبب نطاق تطبيقه الواسع لأقصى حد. والواقع، أن المحكمة قضت بأن أى محاولة تشريعية لإصدار ترخيص للصحفيين ستنتهك الحق في حرية التعبير، بغض النظر عن الشكل الذي تتخذه تلك المحاولة.

(١) عضوية بالإكراه في رابطة ينص عليها القانون لممارسة الصحافة، رأى استشاري ١٣٥٠٠-٥/٨٥ نوفمبر ١٩٨٥، السلسلة أ، رقم ٥ الفقرة ٧٧.

(٢) كوسوما ضد المدعى العام، ٢٢ أغسطس ١٩٩٧، ٩٥/١١١٢/٢٩/٥٩.

الإطار ٣٥ - نظام الاعتماد فى المملكة المتحدة

فى المملكة المتحدة، تطبق هيئة البطاقة الصحفية بالمملكة المتحدة مخططا لإصدار البطاقات الصحفية أو بطاقات وسائل الإعلام للعاملين المهنيين فى وسائل الإعلام. والمخطط كانت تيسره شرطة لندن العاصمة فى ١٩٩٢، بالتعاون مع كل هيئات الصناعة الكبرى، بهدف إنهاء تكاثر البطاقات الصحفية وتشجيع الاتفاق على بطاقة صحفية معترف بها من الجميع.

والهيئة مكونة من ست عشرة "جهة حارسة للبوابة" وجميعها نقابات قومية وروابط مهنية تمثل الصحفيين والعاملين بوسائل الإعلام الأخرى التى تشمل وسائل الإعلام المطبوعة والمبثوثة. وتصدر الجهات الحارسة للبوابة بطاقات لأعضائها وهى مسنولة عن ضمان الالتزام بالشروط. والبطاقة معترف بها رسميا من كل قوات الشرطة فى المملكة المتحدة ومعترف بها بحكم الأمر الواقع من قبل الهيئات العامة الأخرى.

التنظيم الذاتى

نظم التنظيم الذاتى هى الوسيلة الأكثر فاعلية للنهوض بالمعايير المهنية، وحيث تقوم مثل هذا النظم، لا توجد حاجة إلى فرض نظام تشريعى. وعندما يتم فرض نظم تشريعية للنهوض بالمعايير المهنية، ينبغى أن تطبق على منافذ وسائل الإعلام المطبوعة وليس على الصحفيين فرادى، وأن تشرف عليها هيئات مستقلة. وينبغى أن تكون للصحفيين حرية إقامة روابط مهنية من اختيارهم وحدهم.

والنظم التى تهدف للنهوض بالمعايير المهنية وسيلة مهمة ليس فقط للحماية من استقاء الأخبار الضارة وغير الدقيقة من وسائل الإعلام، ولكن أيضا لتعزيز

التوعية الشاملة لمخرجات وسائل الإعلام. وهي تستطيع بذاتها أن تسهم فى بناء الثقة فى وسائل الإعلام وتيسير قدرتها على النهوض بالتنمية القائمة على المشاركة والمنصفة. وفى القوت نفسه، فإن عندما تسمح هذه النظم للموظفين بأن يقوموا بدور الإشراف، فإنها قد تقوض بصورة خطيرة استقلال وسائل الإعلام ومن ثم قدرتها على العمل كمنعقب لأخطاء الحكومة.

وحق الصحفيين فى إقامة هيئات مهنية مستمد من الحق فى حرية التعبير والحق فى حرية إقامة التنظيمات على حد سواء. وتستطيع مثل هذه الهيئات أن تلعب دورا مهما فى الدفاع عن حرية وسائل الإعلام بصفة خاصة فى المجتمع، وكذلك حماية أعضائها فرادى.

ومن جانب آخر، فإن اشتراط أن ينتمى الصحفيون إلى هيئة مهنية معينة أو غيرها قد اعتبرته المحاكم الدولية انتهاكا لحق الحرية فى التعبير. فعلى خلاف المهن الأخرى، فإن لكل إنسان الحق فى أن يمارس الصحافة، ومع نظم الترخيص، ينبغى ألا يخضع هذا لاشتراطات رسمية، بما فى ذلك اشتراط الانتماء إلى هيئة مهنية محددة^(٢). أن فرض معايير مهنية على الصحفيين بحكم القانون هو قمع لا يحقق هدفا مشروعاً ولا يحتمل أن يكون فاعلاً فى التطبيق. وكما سلف بيانه، فإن تنظيمات الشكاوى التشريعية تهدف إلى دفع منافذ الإعلام لتوفير علاج مناسب لها، حتى لا تكون هناك حاجة ليمتد شمولها إلى الصحفيين فرادى.

ففى إندونيسيا مثلا، فإن للصحفيين حرية تنظيم أنفسهم فى روابط أو اتحادات مهنية. فعلى سبيل المثال، تنص المادة ٧ من قانون الصحافة الإندونيسى الصادر فى ١٩٩٩ على أن:

(٢) انظر العضوية بالإكراه فى رابطة ينص عليها القانون لممارسة الصحافة، مذكرة.

١- للصحفيين حرية اختيار الرابطة المهنية.

٢- لدى الصحفيين مدونة لأخلاق مهنة الصحافة^(٣).

وقد حدد كثير من روابط الصحفيين معايير مهنية لأعضائها. وفي بعض الحالات، فإن هذه القواعد هي مجرد مبادئ توجيهية طوعية، في حين أنها شروط للعضوية في أحوال أخرى. فلدى رابطة الصحفيين في هونج كونج مثلاً، مدونة لأخلاقيات المهنة بها نحو ١١ قسماً تحدد معايير أنشطة الصحفيين. وعلى سبيل المثال، فقد جاء في القسم ٤:

على الصحفي أن يصحح فوراً أي عدم دقة ضار، وأن يكفل أن يلقى التصحيح والاعتذار الإبراز الواجب وأن يوفر حق الرد للأشخاص الذين تم انتقادهم عندما تكون للموضوع أهمية كافية.

وعند ارتكاب انتهاك خطير لهذه المعايير، يمكن طرد الصحفي من الرابطة، لكن هذا لا يحرم المرء من حق العمل كصحفي. وتوجد روابط أو اتحادات مهنية مماثلة في كثير من البلدان.

حماية المصادر

للصحفيين الحق في حماية سرية مصادر معلوماتهم، والذي بدونه يتقوض تدفق المعلومات إليهم، ومن ثم إلى عامة الناس.

تعتمد قدرة وسائل الإعلام على إعلام الناس عامة على التدفق الحر للمعلومات إلى وسائل الإعلام. وغالباً ما يعتمد الصحفيون على آخرين للتزود

(٣) ترجمة غير رسمية للقانون الوطني لجمهورية إندونيسيا، رقم ١٩٩٩/٤٠ بشأن الصحافة، متوافر في: http://web.amnesty.org/Library/index/engasa_210442003.

بالمعلومات المتعلقة بقضايا تهم الصالح العام، بما في ذلك الأفراد الذين يتقدمون بمعلومات سرية أو حساسة، والذين يعرفون بالمصادر السرية. وفي كثير من الحالات، فإن عدم ذكر الاسم يعد شرطاً مسبقاً لنقل المعلومات من المصدر للصحفي، على سبيل المثال خشية الانعكاسات التي قد تؤثر سلباً على سلامة المصدر الجسدية أو أمنه الوظيفي. وما لم يستطع الصحفيون الإبقاء على هوية مصادرهم سراً، فإن هذه المصادر ستتضرب، وتتقوض قدرة الصحفيين على استقاء الأخبار للصالح العام بصورة خطيرة.

وترتبط حماية المصادر أوثق الارتباط بدور وسائل الإعلام كمتعقب لأخطاء الحكومة والقوى الفاعلة الاجتماعية الأخرى. ويعمل إفصاح المصادر عن المعلومات للصحفيين بمثابة صمام أمان إعلامي مهم، يساعد على ضمان أن تصل المعلومات التي تهم الصالح العام، خاصة عند ارتكاب الأخطاء، لعامة الناس. وفي هذه الأوضاع تحديداً يرجح أن تطالب المصادر بحماية سرية هوياتها قبل أن ترغب في الإفصاح عن المعلومات في المحل الأول.

وكثير من الصحفيين مقيدون بمدونات أخلاق المهنة فيما يتعلق بالكشف عن مصادرهم السرية. ولكن، بمقتضى الضمانات الدولية لحرية التعبير، فإنه يتعين أن يستفيدوا أيضاً من الحماية القانونية في هذا الصدد. والواقع أنه يتعين أن يستفيد جميع المنخرطين بطريقة كبيرة في الحفاظ على تدفق المعلومات العامة الناس من هذا الحق.

وفي بعض البلدان، تعد حماية المصدر ضماناً دستورية. وهذه هي الحال مثلاً في الأرجنتين، حيث تنص المادة ٤٣ (٣) على "سرية مصادر المعلومات الصحفية". وفي حالات أخرى، حظى هذا الحق بحماية تشريعية^(٤).

(٤) في المملكة المتحدة على سبيل المثال، ينص القسم ١٠ من مرسوم ازدراء المحكمة على بعض الحماية من الإكراه على الإفصاح عن المصادر، كما يلي: لا يجوز لأي محكمة أن تطالب شخصاً ما بالإفصاح، كما لا يعد المرء مذنباً بازدراء المحكمة لرفض الإفصاح عن مصدر المعلومات المتضمنة في المطبوع الذي يعد مسنولاً عنه، ما لم يقر في ضمير المحكمة أن الإفصاح ضروري لصالح العدالة أو الأمن القومي أو لمنع وقوع اضطراب أو جريمة.

فى حين أنه فى حالات أخرى، أسندت المحاكم الوطنية حق حماية سرية مصادر المعلومات إلى ضمانات دستورية لحرية التعبير. ففى نيجيريا مثلاً، حكمت المحكمة العليا فى ولاية لاجوس بأن مجلس الشيوخ فى الجمعية الوطنية قد تجاوز سلطاته فى استدعاء صحفى للإفصاح عن مصادر سرية فى مقال كان قد كتبه. وخلصت المحكمة إلى أن الاستدعاء تدخل فى حق الصحفى فى حرية التعبير كما كفلها الدستور. وذكرت المحكمة:

الإطار ٣٦ - المعايير الدولية بشأن حماية سرية المصدر

أقرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بصورة واضحة حق الصحفيين فى حماية سرية مصادر معلوماتهم:

إن حماية مصادر الصحفيين من الشروط الأساسية لحرية الصحافة كما يترأى فى القوانين ومدونات السلوك المهني فى عدد من الدول المتعاقدة، وكما أكدته صكوك دولية عديدة بشأن حرية الصحفيين. فبدون هذه الحماية، قد تحجم المصادر عن مساعدة الصحافة فى إعلام عامة الناس بالأمور التى تتعلق بالصالح العام. ونتيجة لذلك، يمكن أن يتقوض الدور العام الحيوى للصحافة فى تعقب الأخطاء وقد تتأثر سلباً قدرة الصحافة على تقديم معلومات دقيقة ويعول عليها. وبمراعاة أهمية حماية المصادر الصحفية بالنسبة لحرية الصحافة فى مجتمع ديمقراطى، والتأثير المنبط المحتمل لنظام ما للإفصاح على ممارسة تلك الحرية، فإن مثل هذا الإجراء لا يمكن أن يتفق مع المادة ١٠ ما لم يبرره شرط غالب فى الصالح العام^(١).

(١) جودوين ضد المملكة المتحدة، ٢٧ مارس ١٩٩٦، الطلب رقم ١٧٤٨٨/٩٠، الفقرة ٣٩.

وبسبب هذه القضية جزئياً، اعتمدت لجنة الوزراء التوصية RC200077 بشأن حق الصحفيين في عدم الإفصاح عن مصادر معلوماتهم^(١). وقد أسهبت التوصية بشيء من التفصيل حول طبيعة هذا الحق.

وبالمثل، ينص المبدأ ١٥ من إعلان مبادئ حرية التعبير في أفريقيا على: عدم مطالبة الممارسين في وسائل الإعلام بالكشف عن المصادر السرية للمعلومات أو الإفصاح عن مواد أخرى مكرسة لأهداف صحفية إلا بما يتفق مع المبادئ التالية:

- أن تكون هوية المصدر ضرورية للتحقيق في جريمة خطيرة وإحالتها للقضاء، أو للدفاع عن شخص متهم بجريمة جنائية^(٢).
- أن يرجح الصالح العام في الإفصاح الإضرار بحرية التعبير.
- أن يصدر أمر بالإفصاح من المحكمة بعد نظر الدعوى بالكامل.

كما اعترفت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا بالحق الخاص للمراسلين الحربيين في عدم الإدلاء بالشهادة ضد من قدم لهم المعلومات استناداً إلى نفس المبادئ الواردة في قضية المحكمة الأوروبية^(٣).

(١) تم اعتماده في ٨ مارس ٢٠٠٠.

(٢) اعتمدته اللجنة الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب في دورتها ٣٢، ١٧-٢٣ أكتوبر ٢٠٠٢.

(٣) المدعى العام ضد رادوسلاف برديانين ومورمرتاليك (قضية راندال)، المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (غرفة الاستئناف) J/P.I.S/715-e (١١ ديسمبر ٢٠٠٢).

الإطار ٣٧ - ألمانيا: حق الصحفيين في سرية المصادر

تنظيم الصحافة في ألمانيا مسألة تتعلق بالولايات في المحل الأول. وتشمل قوانين الصحافة في معظم الولايات حكما يمنح الصحفيين حق رفض الكشف عن هوية مصادرهم السرية. والمادة ٢٤(١) من قانون الصحافة في رين وستفاليا الشمالية نموذج لذلك^(١)، إذ تنص على:

يجوز للمحررين والصحفيين والناشرين والقائمين بالطباعة وغيرهم من المشاركين في إنتاج أو طباعة المواد المطبوعة الدورية بصفة مهنية أن يرفضوا تقديم شهادة عن شخصية المؤلف، الراسل، أو المؤتمن على أسرار بند ما نشر في القسم التحريري من الصحيفة أو معلومات مبلغة مكرسة جزئيا أو كليا لهذا المطبوع أو عن محتواه.

ويوفر هذا امتيازاً مطلقاً، لا يقبل أى استثناء. وتجعل الفقرات الفرعية ٢ و ٣ و ٤، الدليل الذى يفصح عن مصدر سري غير مقبول في المحاكم إذا تم الحصول عليه من خلال مصادرة المواد أو البحث في المرافق، ما لم، يكن (الطرف الذى يخصه الدليل) مشتبهاً به على نحو ملّح على أنه مرتكب جريمة جنائية أو مشارك فيها.

كما تنص القوانين الاتحادية على تقديم دعم قوى لحماية المصادر السرية، خاصة في القضايا المدنية. وينص القسم ٣٣ من قانون الإجراءات المدنية على أنه عندما تُسَر المعلومات لأشخاص بسبب مهنتهم، بما في ذلك الصحافة، يحق لهؤلاء الأشخاص أن يرفضوا تقديم الشهادة بشأن هذه الحقائق ما لم يوافق مصدرهم على الإفصاح. ويرخص القسم ٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية للصحفيين بأن يرفضوا تقديم الشهادة فيما يتعلق بمضمون أو مصدر المعلومات التي أعطيت سرا.

(١) قانون الصحافة في رين وستفاليا الشمالية الصادر في ٢٤ مايو ٢٠٠٦، في كتيب عن قانون الصحافة في ألمانيا أصدرته وزارة الإعلام (١٩٨٩)، ص ١٤. انظر أيضا المادة ١٩ من قانون وممارسة الصحافة (لندن: المادة ١٩، ١٩٩٣) ص ص ٩٢، ٩٣.

من المعروف للجميع أن من يعبرون عن الرأي أو ينقلون الأفكار والمعلومات من خلال وسيلة كالصحف أو أى وسيلة أخرى لنشر المعلومات، يحظون بدرجة من السرية بحكم القانون العرفي والعادات المتبعة. فكيف بغير ذلك يعمل ناشر المعلومات إن لم يطمئن من يزودونه بمثل هذه المعلومات إلى الحماية من تحديد الهوية أو الإفصاح^(٥).

وبالمثل أكدت المحكمة العليا في برمودا حق الصحفيين في حماية سرية مصادر المعلومات في القضايا التي تشمل الصحفيين كشهود^(٦).

وهكذا، يعترف القانون الدولي والممارسة الوطنية بأهمية حماية سرية المصادر باعتبارها جانبا من جوانب حرية التعبير. ولا يمكن تجاوزها بصورة مشروعة إلا في ظروف محددة. وبصفة خاصة يتعين عدم السماح بالإفصاح جبرا عن مصدر إلا بأمر من المحكمة ولخدمة مصلحة أسمى، مثل حق شخص متهم في الدفاع عن نفسه.

وحيثما يمكن الحصول على معلومات بوسائل أخرى، لا يمكن تبرير الإفصاح الجبري عن المصدر باعتباره ضرورة. وإضافة لذلك، لا يمكن تبرير إصدار أمر بالإفصاح عن المصدر إلا حيث يرجح الصالح العام في الحصول على المعلومات الإضرار بحرية التعبير.

حق التصحيح أو الرد

يمكن لحق التصحيح أو الرد أن يوفر وسيلة فاعلة وملائمة للرد على أخطاء وسائل الإعلام وغيرها من الأخطاء. بيد

(٥) تونى مومو ضد مجلس الشيوخ بالجمعية الوطنية (١٠٥ INCIR، ١٩٨١).

(٦) شركة برمودا للتأمين من الحرائق والتأمين البحري المحدودة (تحت التصفية) ضد إف إم المحدودة وآخرين، القضاء المدني ١٩٩٥، رقم ٧ (محكمة برمودا العليا).

أنه يمثل قيـدا على حرية التعبير، ومن ثم يتعين تحديده بوضوح بطريقة تحد من إمكان إساءة استخدامه.

ويهدف كل من حق التصحيح وحق الرد إلى جبر الضرر الناجم عن أخطاء وسائل الإعلام وغيرها من الأخطاء بدون الحاجة للجوء إلى رفع قضايا مطولة ومكلفة أمام المحاكم. وهما بذاتهما يستطيعان النهوض بمعايير أكثر مهنية في وسائل الإعلام في حين يتطفلان قليلا على حرية الصحافة. والمرجح أن تشجع زيادة الطابع المهني، كما سلف القول على زيادة الثقة في وسائل الإعلام، ومن ثم تيسر قدرتها على الإسهام في تحقيق أهداف التنمية والمشاركة الديمقراطية.

بيد أنه تجدر ملاحظة أن مثل هذا الحق في الرد يشير إلى تنظيم وسائل الإعلام باعتبارها ناشرا، وليس للصحفيين المنخرطين في هذا فرادى.

ورغم أن الحق في التصحيح والحق في الرد يشار إليهما عادة معا، فإنهما يمثلان علاجين مختلفين للغاية. فحق التصحيح يعنى ضمنا الحق في الشكوى من أوجه عدم الدقة في وسائل الإعلام، وأن تؤدي هذه الشكوى عند تأييدها إلى تصحيح أوجه عدم الدقة تلك. وفي معظم الأحوال، يمثل حق التصحيح السريع وسيلة فاعلة ومناسبة لإصلاح أى أخطاء حقيقة في وسائل الإعلام. وهو يطرح تهديدا ضئيلا للاستقلال - حيث إنه لا يطبق إلا في ظروف واضحة ومحدودة جدا ويسيطر منفذ الإعلام على مضمون التصحيح - ومع ذلك، فهو يوفر وسيلة سريعة ومنخفضة التكلفة لتبديد أوجه عدم الدقة.

ومن جانب آخر، فإن حق الرد يمنح بصورة فعالة الحق في الوصول إلى وسائل الإعلام وإدلاء المرء بدلوه. ونتيجة لذلك فهو أكثر مدعاة للخلاف وعرضة لإساءة الاستخدام^(٧). وفي حين أن حق الرد يمكن أن يكون أقل مشقة بالنسبة

(٧) أسقطت المحكمة العليا في الولايات المتحدة حق الرد الإلزامي بالنسبة لوسيلة إعلام مطبوعة على أساس أنه تدخل غير دستوري في الحق في حرية الحديث الوارد في التعديل الأول. انظر شركة ميامي للنشر ضد تورنييلو، ٤١٨ الولايات المتحدة ٢٤١ (١٩٧٤). بيد أن المحكمة العليا أقرت حق الرد لوسائل الإعلام المبتوثة. انظر شركة ريليون للبت ضد لجنة الاتصالات الاتحادية، ٣٩٥ الولايات المتحدة ٣٨٧ (١٩٦٩). ولا يوجد أى حق في الرد على وسائل الإعلام المطبوعة في بلدان مثل كندا والمملكة المتحدة.

للتصنيف من إجراءات المحاكم المطولة والمكلفة، فإن دعاء حرية وسائل الإعلام يؤكدون بصفة عامة أنه يجب أن يكون طوعيا، وليس منصوحا عليه في القانون. وفي بعض البلدان، يمكن المطالبة بحق الرد في طائفة من الظروف التي لا تتطوى على أى ضرر لحق بالمتظلم. وذلك عرضة لإساءة الاستخدام ويمكن أن يسفر عن عزوف وسائل الإعلام عن المشاركة في النقد، خوفا من أن يؤدي ذلك إلى المطالبة بحق الرد، ومن ثم العجز عمليا عن القيام بدورها في تعقب الأخطاء.

وتبين المعايير الدولية والقانون والممارسة الوطنيين (الإطار ٣٨) الشروط التالية لأي حق في الرد:

- ١- يتعين ألا يكون توفير فرصة الرد مطلوبا إلّا ردا على بيانات كاذبة أو مضللة وتنتهك مصلحة مهمة للمطالب بها، ويتعين عدم السماح باستخدام الرد للتعليق على آراء لمجرد أن القارئ أو المشاهد لا يحبها.
- ٢- حق الرد يجب أن يلقى إبرازا مماثلا للمقال أو البث.

الإطار ٣٨ - المعايير الدولية والمقارنة بشأن حق الرد

حق الرد شكل مفضل للإنصاف في كثير من أنحاء العالم. فالمادة ١٤ (١) من الاتفاقية الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان على سبيل المثال، تطالب فعليا الدول الأطراف بأن تطبق إما حق الرد أو حق التصحيح^(١). وبالمثل يؤيد قرار للجنة الوزارية لمجلس أوروبا بإقرار حق الرد، ويحدد القواعد التفصيلية لممارسته، بما في ذلك أنه يمكن التفاوض عنه لمصلحة عامة موازية^(٢).

وقضت المحكمة العليا في الأرجنتين بأنه ينبغي الوفاء بعدد من الشروط قبل أن يصبح سريان الحق ممكنا:

(١) انظر أيضا سريان حق الرد أو التصحيح، رأى استشاري OC-7/85، السلسلة أ، رقم ٧ (٢٩ أغسطس ١٩٨٦).

(٢) انظر القرار (٧٤) ٢٦ بشأن حق الرد - وضع الفرد بالنسبة للصحافة، اعتمد في ٢ يوليو ١٩٧٤.

- ١- يجب أن تكون هناك "إساءة خطيرة بصورة كبيرة".
- ٢- يجب أن تنشأ هذه الإساءة من بيان لا تدعمه حجج معقولة.
- ٣- في حالة "المصلحة الأيديولوجية"، يتولى الشخص الذى يرد تمثيل الجماعة"، ويكون لشخص واحد فقط، هو الذى يرد أولا، الحق فى الرد باسم كل الذين يمكن أن يكونوا قد تعرضوا للإساءة من جراء نفس البيان.
- ٤- ينبغي نشر التصحيح أو الرد فى نفس الوسيلة للاتصال، وفى نفس المكان وبنفس الإبراز مثل البيان المسيء.
- ٥- يجب أن تكون المساحة المخصصة للرد كافية لتحقيق الغرض منه^(١). وفى قضية لاحقة، قضت المحكمة نفسها بأن الحق لا يمكن استخدامه للرد على الآراء، وإنما على الحقائق فحسب^(٢).

(١) أكمنديجان ضد سوفوتش، فالوس ٣١٥ : ١٤٩٢ (٧ يوليو، ١٩٧٢).

(٢) بتريك ضد باجينا ١٢، فالوس ٣١٥ : ١٤٩٢، CSJN، المحكمة العليا لعدالة الأمة (١٦ أبريل ١٩٩٨).

- ٣- ينبغي أن يتناسب الرد فى الطول مع المقال أو البث الأصيل.
- ٤- يجب أن يقتصر الرد على تصحيح الحقائق غير الصحيحة أو المضللة فى النص الأصيل، وألا يستغل كفرصة لطرح قضايا جديدة أو التعليق على حقائق صحيحة.
- ٥- ينبغي ألا تطالب وسائل الإعلام بأن تنشر ردا تعسفيا أو غير قانونى.

الباب الثالث

النهوض بالبحث التعددي والمستقل

نظرة عامة

يمكن للبحث كما رأينا في الباب الأول، أن يلعب دورا كبيرا، ليس فقط فى الإعلام والتربية والتسلية، ولكن أيضا بتوفير منبر لأراء كل الناس، ويسر المشاركة فى الحوكمة، وإخضاع القادة والمسؤولين للمساءلة، والإسهام فى تحقيق تنمية مستدامة ومنصفة وقائمة على المشاركة.

ولا يمكن للحكومات أن تحقق هذه الأهداف لوحدها. لكنها تستطيع أن تطبق سياسات مفصلة لكى تخلق إطارا للبحث، تتوافر له فى مجموعه القدرة على إنتاج طائفة شتى من الخدمات عالية النوعية. ويجب أن تكون هذه الخدمات فى متناول الجميع، وأن تخدم أهداف التنمية المنصفة والمستدامة، وتنهض بفرص الحصول على المعلومات، والخضوع للمساءلة والمشاركة.

ولا ريب أن البحث يمكن أن يكون قوة قادرة على تحقيق الحوكمة الجيدة، ولكن يمكن أيضا استخدامه كأداة للسيطرة الاجتماعية، وسيلة لتحقيق مصالح سياسية وفئوية، بل كوسيلة لإثارة المنازعات والحروب. والتوترات المتشابكة التى تولدها الرغبات المتضاربة لتعزيز الخضوع للمساءلة، تستخدم البحث كأداة لسياسة الدولة، وتستغل وسائل الإعلام لمصالح فئوية، وتلبية مطالب المجتمع المدنى والحركات الاجتماعية بإصلاح وسائل الإعلام، وتحقيق الفرص الاقتصادية التى يتيحها البحث وراء مختلف الاتجاهات فى سياسة البحث وممارساته فى كل أنحاء العالم.

وقد حاج الباب الأول بأن المشهد الإعلامى الذى ينهض بالخضوع للمساءلة والمشاركة والتنمية يقتضى تنوع المضمون، وإن كان يقتضى أيضا تنوع الملكية

وأشكال الملكية، بما فى ذلك الملكية التجارية وغير التجارية والعامّة والمجتمعيّة على الصعيدين الوطنى والمحلى. ويتطلب الأمر تدخلات محدّدة فى السياسة، أساسا من خلال نظام للتنظيم، للنهوض بقطاع البث متعدّد الوجه الذى يعترف بالمصالح المختلفة التى على المحك والمزايا والقيم الخصوصية لمختلف أنواع البث، ولكل منها منطقها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي المتميز.

إن تنمية قطاع للبث متعدّد الطبقات أمر ممكن، دليل ذلك ظهوره التاريخي فى معظم مناطق العالم، مع اختلاف كبير فى التركيز حسب السياق. كما يعكس ظهوره التطلّعات المتنبّاه على نطاق واسع بين الحكومات والناس بأن يكون هذا نهجا يستحق السعى وراءه، حتّى وإن فشل كثيرون فى تطبيقه بصورة فاعلة.

وفى الفصول التالية، حدّدنا العناصر الجوهرية للممارسة الجيدة التى تشكّل سياسة عريضة وإطارا قانونيا وتنظيميا للبث من أجل تحقيق الصالح العام، كما ناقشنا فى الباب الأول. وقد استندنا إلى الضمانات المعترف بها دوليا بشأن حرية التعبير والحصول على المعلومات، إلى جانب أمثلة محدّدة من بلدان شتى عن كيفية وضع هذه موضع التطبيق.

ويناقش الفصل التاسع الممارسات الجيدة فى تشكيل هيكل وولاية وهيئة العاملين والإجراءات فى وكالات تنظيم البث، ويحدّد المبادئ الأساسية، بما فى ذلك الاستقلال والسلطان الأهلية. كما يسلم بأن خطر الإخفاق التنظيمي، بما فى ذلك استحواذ المصالح المتمرسّة، قائم دوماً، ويتطلب الأمر تعويضه بهيكل مؤسسي يقظ وقوى وله سلطانه.

وينظر الفصل العاشر خصيصا فى تنظيم مضمون البث. فمتى وأين يكون هناك ما يبرر للسياسة والتنظيم أن يحاولا التأثير على مضمون البث، إما بصورة مباشرة من خلال تنظيم الطابع العام للمضمون، وإما بصورة غير مباشرة من خلال التدخلات التى تتعلّق بالوسائل التقنية للبث؟ ويتمّ تقصى هذا السؤال وبعض من الرد عليه بدرجة من العمق.

وتركز الفصول من الحادى عشر إلى الثالث عشر على التوالى على ثلاثة قطاعات أساسية للبحث: بث الخدمة العامة، والبحث المجتمعى، والبحث التجارى. وفى كل حالة، نبحث الهياكل ذات الصلة، المؤسسية والتنظيمية والمتعلقة بالترخيص، ونظم التدقيق والموازنة المطلوبة لضمان النهوض بأهداف الصالح العام، وهياكل التمويل الممكنة والملائمة.

الفصل التاسع

التنظيم ودور الحكومة

قائمة مراجعة بالممارسات الجيدة

- ينبغي أن يكون تنظيم البث من مسئولية هيئة تنظيمية مستقلة يتم إنشاؤها على أساس تشريعي لها سلطات وواجبات محددة في القانون صراحة.
- يجب أن يكون استقلال هيئة تنظيم البث كافيا ومحميا بصورة صريحة من التدخلات، خاصة التدخل ذى الطابع السياسى أو الاقتصادى.
- يتعين أن تنهض هيئة تنظيمية تمارس سلطات فى مجال البث بواجب أساسى هو تعزيز الصالح العام، وأن تولى اعتبارا خاصا للحق فى حرية الرأى والتعبير واستصواب دعم التعددية والتنوع فى الخدمة.
- ينبغي أن تكون عملية تعيين أعضاء هيئة تنظيم البث المستقلة عادلة ومفتوحة وشفافة ومنصوصا عليها فى القانون. ويجب أن تهدف لضمان الخبرة والتجربة ذات الصلة. وتنوع المصالح والآراء الممثلة للمجتمع ككل.
- عملية التعيين يتعين ألا يهيمن عليها حزب سياسى بعينه، ومصلحة تجارية محددة وتتبعى مطالبية الأعضاء المعينين بالعمل بصفتهم الفردية وممارسة وظائفهم للصالح العام فى كل الأوقات.
- فى ممارسة هيئة تنظيم البث المستقلة لسلطاتها، يجب أن تكون مدعوة بحكم القانون للعمل بصورة علنية وشفافة، وأن تيسر المشاركة العامة فى شئونها، بما فى ذلك من خلال التشاور العام حول سياساتها وإجراءاتها.

- يجب أن تُصطَحَب كل قَرارات هِئَة تَنظِيم البَث المُستقلَة بِأسباب مَكْتُوبَة.
- يجب أن تُخضع هِئَة تَنظِيم البَث المُستقلَة لإشراف القضاة، ويجب أن تخضع للمساءلة رسمياً أمام عامة الناس من خلال هِئَة مُتعددة الأحزاب مثل البرلمان أو لجنة برلمانية تمثل فيها كل الأحزاب الرئيسية.
- يجب مطالبة هِئَة تَنظِيم البَث المُستقلَة بحكم القانون بأن تُنشر تقريراً سنوياً.
- يجب ضمان إيراد جارٍ ويعوّل عليه لهِئَة التَنظِيم المُستقلَة للبَث، ينص عليه القانون ويكون كافياً للقيام بأنشطتها بفاعلية وبدون تدخل.

مقدمة

إذا ما كان تنظيم البث بأيدي الحكومات، أو يخضع لتأثير مصالح اقتصادية قوية، فيمكن أن يصبح في الواقع مثل ممارسة حراسة البوابة والتحكم فيها وعقبة أمام تعزيز تعددية الإعلام وتنوعه. ويمكن للتوزيع الانتقائي لامتيازات البث بقصد مكافأة جماعات بعينها وتفضيلها عن جماعات أخرى، أن يخنق النقاش الديمقراطي وتعددية الرأي. وبالمثل، يمكن للعقوبات التنظيمية أن تحبط ممارسة حرية التعبير وتحد من استقلال وسائل الإعلام. وهكذا، فإن الاتجاه في معظم المناطق يسير نحو نظام يتم بمقتضاه وضع تنظيم البث بين يدي هيئة مستقلة للتنظيم تشكل بطريقة تعكس تنوع المصالح، مع سلطات وواجبات محددة بوضوح وإجراءات تشغيل شفافة وخاضعة للمساءلة.

وتوفر الهيئة المستقلة لتنظيم البث وسيلة للنهوض بقطاع متوازن للبث وتطويره، قطاع يمكن أن تتعايش فيه جنباً إلى جنب تعددية جهات البث التجارى والخاص بالخدمة العامة وغير الساعى للربح والمجتمعى. وقد يكون من مهامه، إلى جانب أشياء أخرى، تشجيع الأشكال المتعددة للملكية، والنهوض بمضمون الخدمة العامة والمحلية، والوفاء باحتياجات مجموعات بعينها، بما فى ذلك الأقليات اللغوية والثقافية، ومراعاة المساواة فى الفرص، وضمان احترام البث لمعايير المجتمع المقبولة بصفة عامة، على سبيل المثال تلك المقررة لحماية الأطفال.

الإطار ٣٩ - فرنسا: من الاحتكار للتنوع

كانت الدولة فى فرنسا تحتفظ حتى عام ١٩٨٢، بسيطرة احتكارية على البث. وفى عام ١٩٨٦، تم اعتماد قانون حرية الاتصال (رقم ٨٦-١٠٨٧) وينص على إنشاء هيئة جديدة للتنظيم، المجلس الأعلى للوسائل السمعية البصرية. وظهر

المجلس إلى الوجود فى ١٣ فبراير ١٩٨٩، وكلف بالقيام بدور مزدوج لضمان حرية البث فى فرنسا والنهوض بها. وتتص المادة ٣-١ على أن المجلس سلطة مستقلة تضمن ممارسة حرية الاتصال السمعى البصرى بالنسبة للإذاعة والتليفزيون بأى وسيلة للاتصال الإلكترونى بموجب الشروط التى يحددها القانون الحالى^(١). وإلى جانب جهات البث المملوكة ملكية عامة، وضع المجلس الإطار التنظيمى الراهن لترخيص البث التجارى والمجتمعى.

(١) القانون المعنى بحرية الاتصال رقم ٨٦-١٠٨٧ الصادر فى ١٩٨٦ (معدل). متاح فى:

www.csa.fr.

ويمكن أن يعهد بمسئولية وظائف هيئة تنظيم البث إلى هيئة مستقلة بذاتها، ويمكن إدراجها ضمن مسؤوليات هيئات مختلفة، ويمكن أن تشكل مجرد جزء من وظائف هيئة لتنظيم الاتصالات لها مسؤوليات أعرض.

وتقليد مختلف وظائف الاتصال - تخطيط الطيف، معايير المضمون، معالجة الشكاوى - لأكثر من هيئة تنظيم واحدة يمكن أن يؤدى لازدواج الجهود والتكلفة وقد يربك عامة الناس أيضا. ومن ناحية أخرى، قد يكون من المستصوب عند تكييف الممارسات الجيدة لتتفق مع ظروف بلد معين، إجراء نوع من تقسيم مسؤوليات التنظيم بين هيئات مختلفة. وقد يعد ذلك أمرا مفضلا عن إقامة هيئة للتنظيم قوية بصورة مفرطة، غير مستقلة بما يكفى عن الحكومة أو المصالح المعنية الأخرى.

وفى معظم البلدان، كان تنظيم البث تاريخيا متمایزا عن تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية وعن الطيف اللاسلكى. وفى السنوات الأخيرة، كان الاتجاه هو

أن تحل محل نظم التنظيم المتميزة للبحث، والاتصالات السلكية واللاسلكية والترددات اللاسلكية، هيئة تنظيمية واحدة للاتصالات مثل ICASA فى جنوب أفريقيا، و OFcom فى المملكة المتحدة. بيد أن فكرة هيئة التنظيم الواحدة ليست بجديدة بأية حال. فقد أقيمت لجنة الاتصالات الاتحادية فى الولايات المتحدة وفق هذه الأسس فى عام ١٩٣٤.

وفى حين يتوقع أن تسفر إقامة هيئة تنظيم واحدة مسؤولة عن الاتصالات السلكية واللاسلكية والبحث على حد سواء عن تماسك أكبر فى السياسة فى مجال تنظيم الاتصالات، فإن تقليد هيئة تنظيم واحدة، طائفة واسعة من سلطات التنظيم، يزيد كثيرا من أهمية قدرة هيئة التنظيم على التمييز بوضوح بين خصوصيات كل مجال من مجالات مسؤولياتها والوفاء بأعلى معايير الممارسة الجيدة فى كل منها.

تهديدات للاستقلال

كما سبق توكيده، فإن استقلال هيئة التنظيم يمكن أن يتعرض للتهديد من عدة اتجاهات.

وخطر "استحواذ" مصالح متحيزة على هيئة التنظيم خطر كبير ومستمر^(١). ويحدث الاستحواذ عندما يتزايد بصورة مفرطة تأثير المصالح المتمرسية فى الصناعة التى تنظمها هيئة التنظيم على حساب المصلحة العامة التى قصد بها خدمتها، على مناصب وأعمال وكالة التنظيم الحكومية. ويمكن أن ينشأ خطر أكبر للاستحواذ بصورة فطرية من داخل الهياكل القانونية والمؤسسية المعيبة فى تأسيس

(١) هناك أدبيات كثيرة جدا قدمها منظرو الاستحواذ، وكان كثير منها. وإن لم تكن كلها، صادرا من الولايات المتحدة. بيد أن أدبيات محدودة جدا متوافرة عن خصوصيات الاستحواذ التنظيمى على قطاع البحث فى البلدان النامية.

هيئة للتنظيم أو يمكن أن تبرز تدريجيا عبر فترة ممتدة من الزمن، والبلدان الغنية ذات الخبرة الطويلة في التنظيم المستقل ليست مستثناة من ذلك^(٢).

وتتخذ هيئات التنظيم قرارات لها تداعيات اقتصادية بعيدة المدى بالنسبة لكيانات الإعلام الخاصة، إذ تمنح التراخيص وتسحبها، وتفرض شروطا أقل أو أكثر إرهابا وتضبطها، وهو ما يمكن أن يؤثر كثيرا على إمكانات نمو مشروعات الإعلام وإيراداتها وربحياتها^(٣)، رغم أن القصد منه حماية المصلحة العامة. ويستتبع هذا التأثير، خطر الفساد بين العاملين في التنظيم وعملية اتخاذ القرارات، ويؤكد أيضا أهمية ضمانات مثل الشفافية وآليات "كشف المستور". كما يمكن أن يسفر الضغط والاستمالة اللذان تقوم بهما مصالح الإعلام على هيئة التنظيم عن قرارات ونتائج تنظيمية تحابي مصالح وسائل الإعلام الخاصة، خاصة حين تكون قدرة هيئة التنظيم محدودة في مجال البحث والتحليل والعلاقات العامة. وعندما يستهدف مثل هذا الضغط والاستمالة من قبل صناعة الإعلام الحكومات، فإنه يمكن أيضا أن يقلص استقلال هيئة التنظيم تجاه الهيئات الخاضعة للتنظيم، سواء في زمن إنشائها أو من خلال تعديل التشريع.

وإضافة لذلك، فإن مصالح الإعلام في وضع جيد للتأثير على الرأي العام، ومن ثم على أعمال المسؤولين المنتخبين انتخابا عاما وأعضاء الحكومة. ويمكن أن

(٢) للاطلاع على وجهة نظر عن القضية في الولايات المتحدة انظر: أنتوني ي. فارونا، تغيير القنوات وسد الثغرات: فشل وعلاج تنظيم تليفزيون البث الأمريكى، مجلة مينيسوتا للقانون والعلوم والتكنولوجيا، مجلد ٦، عدا ١ ٢٠٠٤-٢٠٠٥، متاح في:

SSRN: <http://ssrn.com/abstract=921132>.

(٣) تورطت هيئة التنظيم البولندية في فضيحة فساد في ٢٠٠٣، كانت الملكية المتبادلة فيها هي القضية، برنامج الرصد والمناصرة في الاتحاد الأوربي بمعهد المجتمع المفتوح، التليفزيون عبر أوربا، التنظيم والسياسة والاستقلال (معهد المجتمع المفتوح: نيويورك/ بودابست، ٢٠٠٥)، ٥٢، متاح في: <http://www.cumap.org>.

يشكل "الباب الدوار المفتوح" بين المنظم ومن يخضعون لتنظيمه، حيث يتردد العاملون الرئيسيون جينة وذهابا فيما بينهما، ومع ضالة الحماية من تضارب المصالح، مشكلة لجهات التنظيم في كل مكان. ويمكن أن تكون الاتصالات المستمرة والمتبانية، الرسمية وغير الرسمية بين جهات التنظيم وهيئات البث التجارية، وكذلك القوة الاقتصادية الكبيرة لوسائل الإعلام، من بين أسباب ما جرى وصفه باعتباره نهجا "ناعما" تجاه تنظيم هيئات البث الخاصة في أوروبا الغربية. ويتسم هذا النهج بالرخاوة في تنفيذ شروط الترخيص والعزوف عن استخدام السلطات المتاحة، بين أمور أخرى^(٤).

وإصدار التشريعات لتجنب هذا الاستحواذ ليس سهلا ولا مباشرا، وجوانب المناخ الذي يمكن من أسباب القوة المعروضة في الباب الثاني وثيقة الصلة هنا، خاصة الفرص القوية للوصول إلى تشريع للمعلومات. ويمكن أن يكون التمويل والتدريب وبناء القدرة على نحو كاف مهمين إلى جانب التشريع القانوني الذي يوضحه القسم التالي.

بيد أن تأثير الحكومة المفرط على جهة التنظيم، كثيرا جدا ما يشكل مشكلة أكبر. والسياسة والتدابير التشريعية المعروضة هنا، بما في ذلك الضمانات الرسمية للاستقلال والشفافية، وإجراءات التعيين الملائمة، وآليات التنفيذ الكافية، يمكن أن تقطع شوطا طويلا صوب علاج هذا، مثلما يستطيع خلق مناخ فاعل يمكن من أسباب القوة على ما هو وارد في الباب الثاني. بيد أن هيئات تنظيم كثيرة تستسلم، طوعا أو كرها، لضغوط الحكومة، وكثير منها غير رسمي ومستتر عن أعين عامة الناس. وقد تتعلق تحديات ملموسة بصورة أقل يتعرض لها استقلال هيئات التنظيم

(٤) معهد المجتمع المفتوح، برنامج الرصد والمناصرة بالاتحاد الأوروبي، التلفزيون عبر أوروبا، التنظيم والسياسة والاستقلال (معهد المجتمع المفتوح: نيويورك/ بودابست، ٢٠٠٥)، ٥٣، ١٠٣١.

بالمواقف والثقافات. ففي بعض المناخات، يمكن أن يتخذ الإذعان والتطبيق الفعلي للسلطة التي ينشئها التشريع وتخضع للقانون، وإن كانت مستقلة عن نفوذ الحكومة، وقتاً لى يرسخا بين أعضاء الحكومة وهيئات التنظيم على حد سواء.

وعقب ذلك، يجب أن يقرّ في الذهن أن الممارسة الجيدة في مجال ما، مثل وضع تشريع نموذجي للاستقلال، قد تقوضها أوجه الضعف في مجالات أخرى، مثل عدم كفاية التمويل أو الثقافة الجمود أو الفساد.

هيئة مستقلة للتنظيم

يجب أن يكون تنظيم البث مسئولية هيئة مستقلة للتنظيم تتم إقامتها على أساس تشريعي لها سلطات وواجبات يحددها القانون صراحة. وتجب حماية استقلال هيئة التنظيم ونظام الحكم الذاتي المؤسسي بها على نحو كاف وصراحة من التدخل، خاصة التدخل الذي له طابع سياسى أو اقتصادى.

واستقلال هيئة التنظيم محورى بالنسبة لفاعليتها. ورغم أن ذلك غير كاف في حد ذاته، فإنه يجب توفير ضمانات له في التشريع الذى أنشئت بموجبه. ويجب أن يحدد هذا التشريع بوضوح السلطات والمهام الموكولة لهيئة التنظيم والمخول لها ممارستها بصورة مستقلة عن الحكومة وغيرها من الكيانات أو الأشخاص. ولا يجب عدم السماح بتغيير هذه السلطات والمهام إلا من خلال تعديل يجريه البرلمان على التشريع ذى الصلة.

كذلك يتعين أن يضمن التشريع استقلال هيئة التنظيم والشروط التى تعمل بمقتضاها، وأن يطالب بالخضوع الرسمى للمحاسبة أمام عامة الناس، وتوفير ترتيبات للتمويل تكفل استقلالها في التشغيل والإدارة عن الحكومة أو السياسيين.

كذلك ينبغي لهيئة لتنظيم أن تحافظ على عدم الانحياز إزاء من تقوم بتنظيمهم، وأن تتجنب بصفة خاصة الخضوع بغير موجب لتأثير كبار أصحاب تراخيص البث وملاك وسائل الإعلام من القطاع الخاص.

وفى بعض البلدان، فإن استقلال جهات تنظيم البث منصوص عليه فى الدستور. فعلى سبيل المثال، يذكر دستور جنوب أفريقيا فى القسم ١٩٢ أنه: "يجب أن ينشئ التشريع الوطنى سلطة مستقلة لتنظيم البث للصالح العام، ولضمان مشروعية وتنوع الآراء التى تمثل على نطاق واسع مجتمع جنوب أفريقيا". ويلزم القسم ١٩٢ البرلمان بجلاء بأن ينشئ سلطة مستقلة لتنظيم البث. وتحقيقا لهذه الغاية، سنّ البرلمان مرسوم هيئة الاتصالات المستقلة فى جنوب أفريقيا فى ٢٠٠٠ للقيام بوظيفة هئتين سابقتين للتنظيم، هما هيئة تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية فى جنوب أفريقيا، وهيئة الإذاعة المستقلة. ويعترف التمهيد الوارد فى مرسوم هيئة الاتصالات لمستقلة فى جنوب أفريقيا بأن "إنشاء هيئة مستقلة لتنظيم البث والاتصالات السلكية واللاسلكية أمر ضرورى". ويصف المرسوم هذه الهيئة بالتعبيرات الواضحة التالية:

٣- الهيئة مستقلة ولا تخضع إلا للدستور والقانون، وينبغي أن تكون متجردة وأن تقوم بوظائفها بدون خوف أو محاباة أو أحكام مسبقة.

٤- يجب أن تعمل الهيئة بدون أى تدخل سياسى أو تجارى.

الإطار ٤٠ - بنين: الدعم الدستورى لهيئة مستقلة للتنظيم

كان إنشاء هيئة للتنظيم، هى الهيئة العليا للوسائل السمعية البصرية والاتصالات فى ٢١ أغسطس ١٩٩٢، (القانون رقم ٩٢-٢١) نتيجة لتوصية المؤتمر السىادى الوطنى المنعقد من ١٩ إلى ٢٨ فبراير ١٩٩٠، والذى فرضته منظمات المجتمعات المدنية على النظام العسكرى القائم آنذاك لمراجعة حوكمة البلاد.

وقد أرسى المؤتمر أسس نظام يستند إلى حكم القانون واحترام حقوق الإنسان الأساسية. وعيّن المؤتمر رئيس وزراء مؤقتاً مكلفاً بالإعداد لاستفتاء يجرى فى ديسمبر ١٩٩٠، يسعى لحماية وسائل الإعلام من تدخل الحكومة ويجعل منها أداة لكشف أخطائها. وأوصى بأن تترسخ جذور هيئة التنظيم فى الدستور بغية إعطائها مشروعية مماثلة لمشروعية الفرع التنفيذى. وأكد أن "الهيئة العليا للوسائل السمعية البصرية والاتصال مؤسسة مستقلة عن جميع القوى والمنظمات السياسية وعن جماعات الضغط والاستمالة من أى نوع.

السلطات والمهام

ينبغى أن تكون لهيئة مستقلة تمارس سلطات التنظيم فى مجال البث مهمة أساسية هى تعزيز الصالح العام بالنسبة للبث وينبغى أن تتشغل بوجه خاص بحرية الرأى والتعبير واستصواب دعم التعددية والتنوع فى الخدمات.

ويتعين أن يصف التشريع الذى تقام هيئة التنظيم بموجبه، المهام الأساسية فى عبارات واضحة إلى جانب المهام المحددة المطلوب منها القيام بها. ويجب أن يصاغ بطريقة تمكن جهة التنظيم من العمل بطريقة عادلة وعلنية وشفافة وتتسق مع مهمتها الأساسية.

ورغم أن قدرة البث على الإسهام فى التنمية تزداد داخل الإطار التنظيمى الذى يعطى الأسبقية لهدف دعم الصالح العام، فإنه يتعين أيضاً تحديد مهام إضافية أخرى أكثر تميزاً لهيئة التنظيم. ويمكن أن يشمل ذلك على سبيل المثال:

- توفير طائفة واسعة من الخدمات عالية النوعية فى مجال البث والنمى
تستهدف تشكيلة من الأنواع والمصالح فى كل أنحاء البلاد.

- الحفاظ على تعددية مقدمى مختلف خدمات البث.
 - حماية عامة الناس من مواد البرامج الجارحة والضارة.
 - الحماية من المعاملة غير العادلة ومن التطفل بغير مسوغ.
 - كذلك ينبغي تحديد السلطات فى مجال البث التى يعهد بها إلى هيئة مستقلة للتنظيم بوضوح ويجب أن تشمل بين أمور أخرى، سلطة:
 - منح تراخيص البث وتعليقها أو سحبها.
 - توزيع تلك الترددات المخصصة للاستخدام فى البث.
 - تحديد المعايير والقواعد داخل مجالات للمسئولية محددة بوضوح.
 - الاستماع إلى الشكاوى المتعلقة بمضمون البث والبث فيها.
- ولجنة البث فى أيرلندا - وهى لجنة الإذاعة والتلفزيون السابقة فى أيرلندا لكن أعيدت تسميتها بموجب مرسوم البث الصادر فى ٢٠٠١ - مسئولة عن الترخيص والتنظيم والإشراف على كل هيئات البث الخاصة والمستقلة، بما فى ذلك هيئات البث المجتمعى. وإضافة إلى الترخيص، فإنها تضع المدونات والقواعد فيما يخص معايير البرمجة والإعلان، وترصد الخدمات لضمان الامتثال للقواعد، وتوفر دعماً لمبادرات التدريب والتطوير، وتضطلع بالبحوث أو تصدر تكاليفات بها للمساعدة فى وضع سياسة البث.

الإطار ٤١ - مالى: هيئتان مزدوجتان للتنظيم

هناك هيئتان للتنظيم، المجلس الأعلى للاتصال الذى أقيم فى ديسمبر ١٩٩٢، واللجنة الوطنية للوصول المتساوى لوسائل الإعلام الحكومية التى أقيمت فى يناير ١٩٩٣، مسئولتان عن تنفيذ المادة ٧ من دستور ١٩٩٢، التى تنص على =

= أن حرية التعبير مكفولة بموجب القانون. واللجنة الوطنية للوصول المتساوي لوسائل الإعلام الحكومية تقتصر فقط على توفير فرص الوصول لجميع الأحزاب السياسية إلى وسائل الإعلام الحكومية، وقد تطورت نشاطاتها أساسا خلال الحملات الانتخابية. ويقع عبء كل الإشراف التنظيمي الآخر على وسائل البث والمطبوعات على كاهل المجلس الأعلى للاتصال. وسلطات المجلس ومهامه محددة في مرسوم إنشائه الصادر في ١٩٩٢ (رقم ٩٢-٣٨). ويتخذ المجلس قرارات بشأن تخصيص وسحب الترددات لمحطات البث للإذاعة والتلفزيون ويضمن امتثال المحطات لالتزامات الخدمة التي تقطعها على نفسها. وله سلطة وقف أو سحب تراخيص البث في حالة عدم الامتثال للقواعد. ويضطلع المجلس بالبحوث في قطاع الإعلام والاتصال، وله أيضا سلطة منع السيطرة أو الهيمنة بغير موجب على سوق الاتصالات المطبوعة والمبثوثة.

وفي جمهورية كوريا، تم توحيد كل وظائف التنظيم المتعلقة بوسائل البث داخل لجنة الإذاعة الكورية، التي أنشئت كهيئة مستقلة بموجب أحكام قانون البث الصادر ٢٠٠٠. وتولت اللجنة الوظائف الإدارية، التي كانت مقصورة على الحكومة من قبل، لإصدار التراخيص والتصاريح لهيئات البث بالكابل والوسائل ومن يتولون تشغيل كابل الترحيل. وهي مسؤولة أيضا، ضمن أمور أخرى، عن تنظيم مضمون البث، وتعيين أعضاء مجالس مؤسسات البث العامة الرئيسية، ووضع السياسات وإدارتها في صندوق تنمية البث.

تعيين الأعضاء

يجب أن تكون عملية تعيين أعضاء هيئة التنظيم التي تتولى مسؤولية البث عادلة وعلنية وشفافة ومحددة في القانون. ويجب أن تكون مصممة لكفالة توافر

الخبرة والتجربة لدى الأعضاء وضمان تنوع المصالح والآراء الممثلة للمجتمع بأسره. ويجب ألا يسيطر أى حزب سياسى بعينه أو أى مصالح تجارية بذاتها على عملية التعيين، وينبغى مطالبة الأعضاء المعيّنين بأن يعملوا بصفّتهم الفردية وأن يمارسوا وظائفهم للمصالح العام فى كل الأوقات.

وينبغى تعيين أعضاء هيئات التنظيم لمدة محددة وينبغى حمايتهم من الإقالة خلال هذه المدة ما لم يكفوا عن الوفاء بالشروط الواضحة للأهلية للمنصب أو يفشلوا فى القيام بمسئولياتهم التى يحددها القانون. وينبغى أن تكون هناك قواعد واضحة للأهلية لعضوية هيئات التنظيم لتفادى عدم التناغم مع مسئوليات المنصب. وينبغى عدم تعيين أى شخص:

- يكون مستخدما فى هيئة مدنية أو فرع آخر من الحكومة.
- يكون شاغلا لمنصب أو مستخدما فى حزب سياسى.
- يكون عضوا منتخبا أو معينا فى الحكومة.
- يكون عضوا منتخبا أو معينا فى الهيئة التشريعية.
- يكون رب عمل، أو له مصالح مالية، فى مجال البث أو الاتصالات.
- يكون قد أدين، بعد الإجراءات الواجبة وفق المبادئ القانونية المقبولة دوليا، فى جريمة عنف أو جريمة مخلة بالشرف، إلا إذا كانت قد مرت خمس سنوات منذ صدور الحكم.

وفى قيامهم بمهامهم ومسئولياتهم، ينبغى مطالبة أعضاء هيئة التنظيم بأن يعملوا وفق مبادئ المنصب العام وألا يقبلوا أى تعليمات، اشتراطات، شروط، هدايا أو مدفوعات من أى طرف من الأطراف غير المنصوص عليها فى القانون من أجل القيام بمسئولياتهم بطريقة فاعلة.

ويتباين بصورة حجم وتكوين المجلس بصورة كبيرة من بلد لآخر. ففي هولندا، تضم هيئة وسائل الإعلام المستقلة (مفوضية وسائل الإعلام) ثلاثة مفوضين فقط رغم أن استقلالهم يكفله مرسوم وسائل الإعلام الصادر في ١٩٨٧. ويتم تعيين المفوضين بمرسوم ملكي بناء على توصية من وزير التربية والثقافة والعلوم. وعلى النقيض من ذلك في فرنسا، يضم مجلس إدارة المجلس الأعلى للوسائل السمعية البصرية تسعة أعضاء يعين الرئيس ثلاثة أعضاء، وتعين الجمعية الوطنية ثلاثة والباقيين يعينهم رئيس مجلس الشيوخ. ويصادق عليهم مرسوم رئاسي، ويعين رئيس الجمهورية رئيس المجلس. ويتم التجديد لثلث أعضاء المجلس كل سنتين. ومدة ولاية المنصب بالنسبة لكل الأعضاء هي ست سنوات، لا يمكن إبطالها أو تجديدها.

وفي بنين، يعين مرسوم يصدره مجلس الوزراء، رئيس الهيئة العليا للوسائل السمعية البصرية والاتصال، بعد التشاور مع رئيس البرلمان. ويضم أعضاء الهيئة الآخرون ثلاثة يعينهم رئيس الدولة وثلاثة يعينهم مجلس البرلمان. ويتعين أن تضم مجموعة المعيّنين واحدا من العاملين بالاتصال ومحاميا وشخصية من المجتمع المدني. وبالإضافة لذلك، تضم الهيئة اثنين من الصحفيين المهنيين وفنّيا في الاتصالات السلكية واللاسلكية تعينه جمعية عامة من النظراء. وولاية الأعضاء التسعة في مجلس الهيئة هي خمس سنوات ولا يمكن إلغاؤها أو تجديدها.

الإطار ٤٢ - كندا: إجراءات تعيين الأعضاء

لجنة الإذاعة والتلفزيون والاتصالات الكندية مسؤولة عن الإشراف على تراخيص البث في كندا. ولا تضم أكثر من ثلاثة عشر عضوا يعملون لدوام كامل وأكثر من ستة أيضا يعملون دواما جزئيا، يعينهم رئيس الوزراء. وفي التطبيق، فإن هذه عملية عامة واسعة تتضمن إجراء مشاورات واسعة، وإن لم ينص القانون على ذلك. ويُعين الأعضاء لمدة خمس سنوات ويمكن إعادة =

= تعيينهم. وهناك قواعد صارمة تحول دون تضارب المصالح تسرى على الأعضاء، وتستبعد أى شخص تكون له مصلحة فى الاتصالات السلوكية واللاسلكية أو البث من العضوية. ولا يضع القانون محظورات تمنع الأفراد الناشطين سياسيا من أن يصبحوا أعضاء، لكن هذا مراعى فى التطبيق.

الشفافية والتشاور

تتعين مطالبة هيئات تنظيم البث بحكم القانون بأن تعمل فى ممارستها لسلطاتها على البث بصورة علنية وشفافة، وأن تيسر المشاركة العامة فى شئونها، بما فى ذلك إجراء مشاورات حول سياستها وإجراءاتها. وينبغى أن تصطب كل قرارات هيئات التنظيم بأسباب مكتوبة.

ويجب أن تعمل هيئة التنظيم بمقتضى مبادئ الحوكمة الجيدة وأعلى معايير الإدارة العامة ووفق مبادئ العدالة الطبيعية. وينبغى للهيئة التنظيمية أن تدير شئونها على أساس التزام صريح بتوفير فرص الحصول على المعلومات. ويجب ألا تحجب المعلومات عن عامة الناس ما لم يتم تبرير ذلك بالرجوع لسبب واضح وصريح وغالب للقيام بهذا. ويمكن أن تشمل الاستثناءات من المبدأ العام للإفصاح، معلومات لها طابع حساس تجاريا يقدمها سرا طالب الترخيص.

ويمكن تحقيق الشفافية بوسائل مختلفة، منها: نشر تفاصيل مصالح وانتماءات أعضاء هيئة التنظيم، ونشر محاضر الاجتماعات، واتباع عمليات علنية للترخيص (بما فى ذلك قرارات الترخيص ومبررات هذه القرارات)، والمشاركة فى المشاورات العامة عن الخطة السنوية لهيئة التنظيم وأولوياتها،

وإجراء مشاورات عامة عن سياسات الترخيص والتنظيم ومدوناتهما وإجراءاتهما. ويتعين أن يتضمن اتخاذ القرارات بشأن جميع شئون السياسة الأساسية، في الحد الأدنى، عملية للتشاور العام ثلاثية المراحل تضم ما يلي:

- الإعلان عن القرارات التي يتعين اتخاذها.
- جمع المدخلات العامة عن القرار المحتمل.
- إصدار القرار النهائي علنا.

فعلى سبيل المثال، تصدر اللجنة الكندية للإذاعة والتلفزيون والاتصالات السلكية واللاسلكية، إخطارا بكل القرارات الجديدة التي ستتخذ. وتُعقب ذلك فترة تشاور يمكن خلالها للأطراف المعنية أن تقدم تعليقات ويمكن أن تُعقد فيها أيضا جلسات استماع عامة وورش عمل للتشاور. وبعد التشاور يتم اتخاذ القرار وإعلانه على الملأ.

وفي البلدان التي يطبق فيها تشريع يبسر الحصول على المعلومات، ينبغي أن تخضع هيئة التنظيم المستقلة لنفس القواعد التي تطبق على إدارات الحكومة والهيئات العامة. ومن الممارسة الجيدة أيضا النص صراحة على أحكام خاصة بالشفافية والتشاور في التشريع الخاص بإقامة هيئة مستقلة للتنظيم.

فالهيئة المستقلة للاتصالات في جنوب أفريقيا مثلا محددة باعتبارها "هيئة عامة" في نطاق أحكام مرسوم النهوض بفرص الحصول على المعلومات الصادر في ٢٠٠٠. وتُنشر هذه الهيئة دليلا ينص على أمثالها لتشريع الحصول على المعلومات مثلما ينطبق هذا على الهيئات العامة^(٦). وفيما يتعلق بتنظيم البث،

(٦) النهوض بفرص الحصول على المعلومات: دليل بموجب القسم ١٤ فيما يتعلق بهيئة الاتصال المستقلة في جنوب أفريقيا.

فإن الهيئة ملزمة بموجب مرسوم البث الصادر فى ١٩٩٣ بأن تتخبط فى مشاورات عامة فىما يتعلق بتحقيق عام تجرىه، وفىما يتعلق بتخطيط التردد، وفىما يتعلق بطلبات الترخيص، وتجديد التراخيص، وإدخال تعديلات فى التراخيص.

الخضوع للمساءلة العامة

يجب أن تخضع أى هيئة عامة تمارس سلطات تنظيمية فى مجال البث للإشراف القضائى، وأن تخضع للمحاسبة رسميا أمام عامة الناس من خلال هيئة متعددة الأطراف، مثل البرلمان أو لجنة برلمانية، تمثل فيها جميع الأحزاب الكبيرة. وتتعين مطابقة هيئة التنظيم بحكم القانون بأن تنشر تقريراً سنوياً.

ويتعين أن تخضع القرارات التى تتخذها هيئة التنظيم مسؤولة عن البث لإشراف قضائى، ويتعين أن يكون لأى فرد أو منظمة يتأثران بمثل هذا القرار الحق فى الطعن على هذا القرار أمام المحكمة المختصة.

ويتعين أن يركز الخضوع للمساءلة الرسمية على مراجعة الأنشطة والأداء فى الماضى فيما يخص هيئة التنظيم، وينبغى ألا يكون الهدف هو السعى للتأثير على القرارات فرادى. ويتعين أن يتضمن التقرير السنوى لهيئة التنظيم بياناً تفصيلياً عن أنشطتها فى مجالى الترخيص والتنظيم، إلى جانب حسابات مالية تمت مراجعتها. ويجب نشره بطريقة تكفل جعله فى متناول عامة الناس بسهولة ويسر.

الإطار ٤؛ ٤ - جنوب أفريقيا: التقرير السنوى لهيئة التنظيم

يطالب مرسوم هيئة جنوب أفريقيا المستقلة للاتصال الصادر فى ٢٠٠٠، بموجب القسم ١٦، بأن تعد الهيئة تقريراً سنوياً خلال ثلاثة أشهر من السنة المالية،

يتضمن "معلومات تتعلق بمنح التراخيص، تجديدها، تعديلها، نقلها، تعليقها أو إلغائها وأي معلومات أخرى قد يطلبها الوزير كتابة"^(١). والوزير مطالب بأن يعرض التقرير في البرلمان خلال فترة زمنية محددة. والهيئة مطالبة أيضا بإصدار قوائم مالية سنوية وتقرير من المراجع العام بشأن هذه القوائم. وتخضع كل قرارات الهيئة للمراجعة القضائية.

(١) مرسوم هيئة جنوب أفريقيا المستقلة للاتصال رقم ١٣ الصادر في ٢٠٠٠، متاح في:

www.icasa.org.za.

ترتيبات التمويل

يجب أن يكفل لـهيئة التنظيم المسئولة عن البث إيراد جارٍ يعول عليه منصوص عليه في القانون يكفى للقيام بأنشطتها بصورة فاعلة وبدون تدخل.

وينبغي أن يكون الإطار القانوني لتمويل هيئات التنظيم شفافا ويتضمن حماية من التدخل التعسفي. ويجب ألا يستخدم تقديم التمويل لـهيئة التنظيم أو سحبه كوسيلة للتأثير على صنع القرارات فيها مطلقا. وهناك تشكيلة من الآليات يمكن استخدامها لتمويل هيئات التنظيمات، بما في ذلك التمويل المباشر من قبل الحكومة من الضرائب أو التمويل من رسوم تفرض على التراخيص.

ففي بنين مثلا، توفر الجمعية الوطنية ميزانية الهيئة العليا للوسائل السمعية والبصرية والاتصال بناء على طلب رئيس الهيئة وتدبرها من خلال وزارة المالية. ورغم أن التمويل المباشر نموذج شائع، فإنه يمكن استخدامه لتقويض استقلال هيئة التنظيم. ومن ثم، فمن المستصوب توافر آلية مستقلة للتمويل بشرط أن تستطيع هذه الآلية ضمان الموارد الكافية لأداء هيئة التنظيم لوظيفتها.

فعلى سبيل المثال، فإن إيرادات هيئة تنظيم الاتصالات فى المملكة المتحدة، Ofcom، مأخوذة من المدفوعات التى يتم تلقّيها فيما يتعلق برسوم الترخيص من حائزى الترخيص ومن الغرامات التى توقع عليهم. وينص مرسوم مكتب الاتصالات الصادر فى ٢٠٠٢، فى الجدول ١، الفقرة ٨ (١)^(٧)، على أنه "من مهام هيئة تنظيم الاتصالات؛ إدارة شئونها على نحو يكفل أن تصبح إيراداتها فى أقرب تاريخ ممكن كافية على الأقل لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها ولتنفيذ وظائفها، وأن تستمر كذلك على الدوام بعد ذلك".

الإطار ٥٤ - ليتوانيا: تمويل هيئة التنظيم

يتم تمويل لجنة الإذاعة والتلفزيون فى ليتوانيا، التى تم إنشاؤها بموجب قانون وسائل الإعلام الجماهيرية لسنة ١٩٩٦، من أموال جهات البث الإدارية. إذ يتعين على جميع جهات البث التى تحقق إيرادا من نشاطات البث التجارية - باستثناء جهة البث العامة LRT - أن تدفع عمولة على أساس شهري: ٠,٨ فى المائة من إيراداتها المتحصلة من الإعلان ورسوم الاككتاب، وغير ذلك من الأنشطة التجارية المتعلقة بالبث أو إعادة البث. وإذا تقاعست جهات البث عن الدفع ثلاثة أشهر بعد الموعد النهائى الذى تحدده اللجنة كتابة، يتعين استرداد هذه المبالغ فى المحاكم. واللجنة مسنولة عن وضع ميزانياتها فى إطار المبالغ المتاحة على هذا النحو^(١).

(١) معهد المجتمع المفتوح، برنامج الرصد والمناصرة بالاتحاد الأوروبى: التلفزيون عبر أوروبا: التنظيم والسياسة والاستقلال (معهد المجتمع المفتوح: نيويورك/ بودابست ٢٠٠٥، ١٠٣١).

(٧) مرسوم مكتب الاتصالات لسنة ٢٠٠٢ متاح فى:

<http://www.hmsa.gov.uk/acts/acts2002/20020011.htm>.

الفصل العاشر

تنظيم مضمون البث

قائمة مراجعة بالممارسات الجيدة

- يمكن أن تفرض على هيئات البث التجارية والمجتمعية، التزامات عامة بشأن المضمون الإيجابي، تطلبها ببث مواد معينة أو أنواع محددة من المواد، بغرض النهوض بتنوع البث وتنوع المواد المتاحة لعامة الناس، رغم أن التزامات أكثر مشقة يمكن أن توضع على كاهل هيئات البث كخدمة عامة.
- يجب ألا يكون من تأثير الالتزامات بالمضمون الإيجابي أن يخلق الإبداع أو يهدد القدرة على البقاء.
- يجوز تطبيق قواعد خاصة للمضمون إبان الانتخابات.
- ينبغي ألا تفرض قوانين البث قيودا على المضمون لها طابع مدنى أو جنائى بالنسبة لهيئات البث، فيما يزيد على تلك المطبقة على كل أشكال التعبير.
- ينبغي وضع قواعد مدونات السلوك بالتشاور الوثيق مع هيئات البث، وينبغي أن تطبق إما على أساس التنظيم الذاتى وإما بواسطة هيئة مستقلة للتنظيم.
- يجب أن تتوافر طائفة من العقوبات لانتهاك القواعد الخاصة بمضمون البث على أن تتناسب أى عقوبات مع الضرر الحادث.
- ينبغي أن يكفل تنظيم طيف التردد بالنسبة لهيئات البث توزيعا عادلا ومنصفا بين هيئات البث للخدمة العامة والهيئات التجارية والمجتمعية.

- قواعد "التضمين الضروري" هي آلية مفيدة للتنظيم تكفل الوصول لشبكات الكابل والساتل لاستخدامها للصالح العام، بما في ذلك هيئات الإذاعة للخدمة العامة والهيئات المجتمعية. ويجب أن تكفل قوانين البث أن تتوافر لهيئات تنظيم البث السلطات اللازمة لإصدار قواعد "التضمين الضروري" وعليها واجب أن تفعل ذلك عندما تكون مثل هذه القواعد في الصالح العام.

- قنوات الوصول العامة هي قنوات على الكابل أو شبكات بالساتل وخصصت للاستخدام غير التجاري العام مثل البرامج التعليمية والمجتمعية والخاصة بالخدمة العامة. ويجب أن يكفل قانون البث هُدرة هيئة التنظيم على الإصرار على إدراج قنوات الوصول العام كشرط للترخيص لجهة تشغيل الكابل والساتل.

مقدمة

تشكل خصائص المناخ القانوني والمؤسسي العام الذى يمكن من أسباب القوة الواردة فى الباب الأول، الشروط المسبقة الجوهرية للبث الذى يستطيع أن ينهض بالحوكمة الجيدة والتنمية. وقد سبق بيان الدور التنظيمى المحدد الملائم للبث، بما فى ذلك أهدافه الشاملة وهياكله. ولكن هناك سؤالا يواجه أى شكل لتنظيم البث هو ما إذا كان، وأين، يعتبر محاولة لها ما يبررها للتأثير على مضمون البث، إما مباشرة من خلال القواعد الخاصة بالطبيعة العريضة للمضمون وأما بصورة غير مباشرة من خلال التدخلات التى تتعلق بالوسائل التقنية للبث، خاصة الطيف اللاسلكى والكابل. ولا مجال للتساؤل بشأن حقيقة أن مثل هذا التبرير يجب أن يتفق بالكامل مع المناخ القانونى العام المتعلق بحرية التعبير. وبالإقرار بهذا، ما هو مبرر اتخاذ تدابير معينة للتأثير على المضمون؟

فى مناخ تنظيمى يكفل استقلال وسائل الإعلام، ويخلو من سيطرة الحكومة، فإن من مسؤولية هيئات البث فى المحل الأول أن تقرر بنفسها، وعلى أساس يومى، ما هو المضمون الذى يتعين عليها، أو لا يتعين عليها بثه. يجب ألا تكون هناك رقابة مسبقة.

هل هناك ظروف تبرر اتخاذ تدابير للتأثير بشكل مباشر على المضمون؟ وعلى نحو أكثر تحديدا، هل تستطيع الدولة أن تنظم فى البث تلك الخصائص التى يمكن أن تعزز الحوكمة والمشاركة، للنهوض بها، على سبيل المثال بزيادة احتمالات التنوع الواسع عبر البث؟ هل تنظيم البث التجارى أسلوب مجد لزيادة المشاركة العامة؟

ويطرح تنظيم وسائل نقل البث، والتردد اللاسلكى والكابل، مجموعة أخرى من الأسئلة. إذا ما كان يتعين الإبقاء على القيود على وسائل البث فى حدها

الأدنى، وتوفير الحد الأقصى من الفرص لمن يرغبون في البث، ما هي الظروف التي تبرر التدخلات التنظيمية في شروط الوصول لذلك؟ هل يمكن وينبغي استخدام تنظيم هذه الموارد النادرة للتأثير بصورة واسعة على المضمون في هذا الاتجاه؟

هناك مخاطر واضحة للإفراط في تنظيم المضمون. فإضافة للخطر الجلى لرقابة الدولة التي تتخذ اسما آخر، ينبغي ألا تكون قواعد المضمون مرهقة لدرجة تقيد الإبداع أو تفرض تكاليف باهظة على هيئة البث. ولا ينبغي أن تكون أكثر صرامة وتشددا من تلك المطبقة على وسائل الإعلام الأخرى رغم أنها تستطيع مراعاة الطبيعة الخاصة للبث والتكيف معها. وقد وضعت بلدان كثيرة نظما للتأثير المباشر وغير المباشر على مضمون البث، بهدف تعزيز نوعية المضمون وتنوعه مع الاحترام الكامل لحرية التعبير.

إن بعض جوانب معايير البث هي بطبيعتها جوانب تتوقف على السياق. ذلك أن مستوى الفحش والجنس والعنف الذي يعتبر مقبولا على التليفزيون لا يتوقف على ظروف معينة لكل بث فحسب، بل يخضع أيضا للقيم الاجتماعية المتغيرة على مر الزمن ومختلف التفسيرات والسياقات الثقافية. وهدف نظم معايير البث هو توضيح وبيان المعايير الاجتماعية الملائمة والسلوك المقبول، بغية إرساء معايير لبرامج البث. ورغم أن العقوبات يمكن أن تكون جزءا ضروريا من مثل هذا النظام، فإنه ينبغي عدم تطبيق عقوبات أكثر جدية إلا بصورة نادرة نسبيا، على سبيل المثال لعلاج مشكلة جهة بث ترتكب المخالفات بصورة مستمرة. وتتسم نماذج الممارسة الجيدة في هذه النظم بوجود مدونة السلوك، يتم وضعها بالتشاور الوثيق مع هيئات البث وأصحاب المصالحة المعنيين الآخرين، وبوجود هيئة مستقلة لها سلطات للإشراف والرصد وتوقيع العقوبات وإتاحة الفرص لتقديم الشكاوى العامة، ونظام متدرج للعقوبات على انتهاك القواعد.

وتهدف قواعد المضمون الإيجابي، على سبيل المثال حيث يصطحب الترخيص بالبث بالتزامات بعرض أنواع عامة معينة من المضمون، إلى النهوض بالتوزيع عن

طريق توسيع نطاق المواد المتاحة وتحسين نوعيتها. ويخضع البث كخدمة عامة بصفة خاصة لهذه القواعد، ولكن يمكن جعلها تطبق على جميع أشكال البث.

ولكن في حالة تخصيص الطيف اللاسلكى للبث، فإن المبرر الأساسى للتنظيم فى المحل الأول هو عادة أن ذلك الطيف اللاسلكى، مورد نادر يتطلب إدارة شاملة، لحد أنه يتضمن جزءا من المناخ التقنى الذى يمكن من أسباب القوة. ولكن على المستوى غير التقنى، يمكن أن تحرك القواعد الخاصة بتخصيص الطيف لأنواع معينة من جهات البث، الرغبة فى تعزيز تنوع المضمون، وبصفة خاصة تحسين التوازن بين الأشكال المختلفة للملكية والمشاركة. ويمكن تقديم مبرر مماثل لتدابير معينة تنظم نظام البث بالكابل.

قواعد المضمون الإيجابى

لا يمكن فرض الالتزامات الخاصة بالمضمون العام الإيجابى، التى تطالب بإذاعة مواد معينة أو أنواع محددة من المواد، على هيئات البث التجارية والمجتمعية، إلا حيث يكون الهدف والنتيجة المتعلقان بالقواعد هو النهوض بتنوع البث عن طريق تعزيز نطاق المواد المتاحة لعامة الناس. ويمكن فرض قواعد أكثر مشقة على هيئات البث للخدمة العامة، نظرا لالتزامها الأول بالنهوض بالصالح العام من خلال تنويع الأصوات والمنظورات فى البث. ويجب ألا يكون من تأثير الالتزامات بالمضمون الاجتماعى، خلق الإبداع أو تهديد القدرة على البقاء. ويمكن تطبيق قواعد خاصة للمضمون خلال الانتخابات.

ويمكن أن يكون تنظيم المضمون الإيجابى مفيدا بصفة خاصة فى تشجيع إنتاج البرامج ذات القيمة التربوية، بما يكفل تغطية خبرية وتغطية للشئون الجارية

عالية النوعية، والنهوض بالثقافة المحلية والوطنية، بما فى ذلك ثقافات الأقليات، وتوفير برامج الأطفال وتشجيع الاستثمار فى إنتاج المضمون المحلى، وتغطية أمور أخرى تهم التنمية مثل الصحة والرفاهية والتنمية الاقتصادية.

وينبغى ألا يحدد تنظيم المضمون الإيجابى تفصيلا ما ينبغى أن يكون عليه البث. فذلك النهج يعرض استقلال هيئات البث للخطر ويجعل هيئة التنظيم فى وضع من يتخذ القرارات التحريرية. وبدلا من ذلك، يتعين أن توضع قواعد المضمون الإيجابى فى شكل التزامات عامة تتعلق بنوع البرامج التى يتعين إذاعتها.

ويمكن أن تخضع أنواع مختلفة من هيئات البث لالتزامات مختلفة بالمضمون. ويجب أن تتناسب مع نطاق تغطية هيئة البث، مع ندرة موارد الإرسال المتاحة، وقدرتها على الوفاء بالالتزامات دون المخاطرة بقدرتها على البقاء. فعلى سبيل المثال، يمكن توقع أن لا تستثمر هيئة محلية للبث فى إنتاج برامج مكلفة، مثل الدراما، ولكن يمكن مطالبتها بإذاعة نسبة معينة من المضمون المنتج محليا أو الأنباء المحلية.

وبالنسبة لهيئات البث التجارية او المجتمعية، يمكن فى الأحوال العادية تحديد التزامات المضمون فى شروط الترخيص واشترائاته. ويمكن توقع أن تتحمل هيئات البث للخدمة العامة، التزاما أكبر فيما يتعلق بالمضمون الذى يحقق الصالح العام من هيئات البث التجارية والمجتمعية، وتتحدد اشتراطات المضمون الخاصة بها بصفة عامة فى القانون الذى ينشئها.

ويقع على كاهل جهات البث للخدمة العامة التزام بالنهوض بتنوع البث، ومن المشروع عند الاقتضاء، النص على ذلك فى ولايتها. ويمكن أن ينطوى ذلك على مطالبتها بصفة عامة بإذاعة برامج يرى أن لها أهمية وطنية، مثل برامج

الأطفال والبرامج التربوية، والبرامج التي تحقق مصلحة مختلف قطاعات المجتمع، وبرامج الأخبار الشاملة، وما إلى ذلك. وفي الوقت نفسه، وكما هي الحال مع هيئات البث الخاصة، فإن الالتزامات المحددة بإذاعة رسائل من المسؤولين عرضة لسوء استغلالها ويتعين تجنبها.

وقد تطبق اعتبارات خاصة خلال الانتخابات، حيث تكون هناك أهمية قصوى لتعرض هيئة الناخبين لآراء المرشحين المتنافسين والأحزاب المتصارعة، وذلك لكي يصبحوا قادرين على التصويت العليم الذي يختارونه. ومن الشائع مطالبة هيئات البث، خاصة جهات البث العامة وإن كان جهات البث الخاصة أيضا في العادة، بإذاعة مواد عن الانتخابات، عادة في شكل حصول الأحزاب والمرشحين على مساحات لهم بصورة مباشرة.

وفي إيطاليا رفعت قضية حكم فيها في ٢٠٠٢، طعن على اشتراط أن تقدم جهات البث فرصا متساوية لكل الأحزاب السياسية، وحاجت بأن ذلك انتهاك لحرية هيئات البث في التعبير وبشكل تمييزا ضدها بالنسبة للصحف التي ليس عليها هذا الالتزام. ورفضت المحكمة الدستورية هذه الحجج، وأبرزت الأهمية الجوهرية للبث في تشكيل الآراء السياسية لعامة الناس. كما أبرزت المحكمة الوضع الخاص في إيطاليا، الذي يتسم بتركز ملكية البث الخاص في أيدي أفراد نشطين سياسيا، وذلك إلى جانب البث العام. كما أبرزت الطابع المحدود للقيود، التي لا تطبق إلا خلال الانتخابات وعلى أنواع معينة من البث^(١).

ويدرج بعض البلدان حكما محددا للنهوض بإنتاج البرامج الأهلية أو لضمان البث باللغة الوطنية. ففي إندونيسيا مثلا، يتضمن قانون البث قواعد تفصيلية بشأن اللغة. وبصفة عامة، يتعين أن يجرى البث باللغة الإندونيسية الفصحى، وإن كانت

(١) حكم المحكمة الدستورية الإيطالية رقم ١٥٥ (٢٤ أبريل-٧ مايو ٢٠٠٢).

هناك استثناءات للغات المحلية والأجنبية الأخرى. ويتعين أن تتضمن البرامج بلغات أجنبية حاشية تظهر أسفل صور الفيلم باللغة الإندونيسية أو يعاد تسجيل الصوت فيها بهذه اللغة، رغم أن الأمر الأخير يقتصر على ٣٠ في المائة من البرامج الأجنبية كافة.

وفي قضية ياتاما أرسن محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان سابقة مهمة عندما قضت بأن حكم المحكمة المتعلق بالحقوق السياسية لمجتمعات الأهالي المحليين على ساحل الأطلنطي في نيكاراغوا يجب إذاعته خلال الإذاعة المجتمعية وباللغات الأهلية المحلية للمسكينو والسومو والراما^(٢).

وينبغي ألا تجيء القواعد المعنية بالمضمون الوطني واللغوي مقيدة لحقوق الأقليات. فينص القانون في لاتفيا مثلاً على أن ما لا يزيد على ٢٥ في المائة من وقت البث لدى أى هيئة معينة للبث يمكن أن يتم بلغة أجنبية، وبذلك يحرم الأقليات الروسية الكبيرة من وجود هيئة للبث خاصة بها. وفي حكم صدر في ٢٠٠٣ أسقطت المحكمة الدستورية القانون باعتباره قيداً غير معقول على حرية التعبير. وأبرزت المحكمة وهي تفعل ذلك، أن القانون لم يؤد في الواقع إلى زيادة اللغة اللاتفية، بل على النقيض من ذلك، كان كثيرون من المتحدثين بالروسية يستمعون إلى ويشاهدون القنوات الروسية المتوافرة على نطاق واسع، مما يعنى أنهم فقدوا التعرض للغة اللاتفية^(٣).

ويجب ألا يكون من نتائج الالتزام بالمضمون الإيجابي تقويض تطور البث أو تهديد قدرة الهيئة على البقاء، بأن تكون غير واقعية أو مرهقة بصورة مفرطة.

(٢) ياتاما ضد نيكاراغوا، محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان (٢٣ يونيو ٢٠٠٣)، متاح في:

http://www.corteidh.or.cr/docs/casos/articulos/series_esp.pdf.

(٣) القيود على البث بلغات أجنبية، حكام للمحكمة الدستورية في لاتفيا، رقم ١٠٦-٢-٢٠٠٣ (٢٠٠٣)، ورقم ١٠٦-٢-٢٠٠٣ (٢٠٠٣).

ويجب أن تكون ذات طبيعة عامة على نحو كاف لبقائها محايدة سياسيا، ويجب أن تحدد بدون لبس نوع المواد التي تغطيها.

الإطار ٤٦ -- المملكة المتحدة: أهداف هيئات الخدمة العامة بين هيئات البث المختلفة

في المملكة المتحدة، تنسم قواعد هيئات البث للخدمة العامة، (هيئة الإذاعة البريطانية، القناة ٤، وقناة اللغة الويلزية) بأنها أشد تفصيلا وأكثر إرهاقا منها بالنسبة للبث التجاري، لكن هيئة البث الأرضي التجارية الوطنية الرئيسية (ITV) مطالبة بحكم القانون واتفاقية الترخيص بأن تحقق عددا من أهداف الخدمة العامة، بما في ذلك إذاعة الأخبار والمعلومات، وبرامج الأطفال والبرامج التعليمية والشؤون الدولية. وتطبق شروط أقل على القناة الخامسة. وهيئات البث التجارية المحلية ملزمة بإذاعة نسبة متفق عليها من البرامج المحلية، في حين أن هيئات البث المجتمعية ملزمة بأن تعرض "المكاسب الاجتماعية" من خلال مخرجات برامجها والأنشطة الأخرى. ولهيئة تنظيم البث، OFCOM، سلطة وضع القواعد المتعلقة بالبث السياسي للأحزاب (دخول الانتخابات وإن كان أقل توترا على أساس جار) بالنسبة لكل هيئات البث. وكل هيئات البث مطالبة بالحفاظ على "التجرد الواجب" حول أمور السياسة العامة أو الخلاف السياسي أو الصناعي.

قيود المضمون ومدونات السلوك

يتعين ألا تفرض قيود البث قيودا على المضمون لها طابع مدني أو جنائي على هيئات البث، علاوة على تلك المطبقة على كل أشكال التعبير أو أن تضاعفها. ويتعين وضع مدونات السلوك الخاصة بمضمون البث بالتشاور الوثيق مع هيئات البث، ويتعين تطبيقها إما على أساس التنظيم الذاتي أو بواسطة هيئة مستقلة للتنظيم.

وللوفاء بالجانب "الذى يذبح عليه القانون" من الاختيار ثلاثى الأجزاء للقيود على حرية التعبير، ينبغي أن تستند أى قيود للمضمون على مدونة سلوك واضحة وتفصيلية وموضوعة سلفا. ويتعين وضع مثل هذه المدونات بالتعاون الوثيق مع هيئات البث بغية أن تستند بصورة راسخة إلى الواقع، ويجب أن تتطوى أيضا على مدخلات من عامة الناس، بما فى ذلك روابط المشاهدين والمستمعين. ويمكن لمدونات السلوك أن تكون فاعلة فى وضع معايير مهنية واضحة وفى الحيلولة دون أشكال التنظيم الأكثر تطفلا. ويمكن وضع مدونات مختلفة للإذاعة والتلفزيون، نظرا للفروق المهمة بينهما. وعند اعتماد مدونات السلوك، يجب مراعاة طائفة من الاعتبارات، بما فى احتمال وقوع ضرر ومدى خطورته، وأهمية الحفاظ على الرقابة التحريرية المستقلة على مضمون البرامج.

وقد ترتبط مدونات السلوك بالنسبة لمضمون البث بعدد من أهداف المضمون المتباينة، مثل ضمان حماية الأطفال والشباب، وعدم التحيز فى الأنباء والشئون الجارية، وإنتاج برامج دينية مسنولة، والفحش، وحديث الكراهية، وغيرها من الأمور السيئة، وانتهاك الخصوصية، والصدق فى الإعلان التجارى. وقد تطبق قواعد محددة على مضمون الإعلان التجارى والرعاية التجارية بغية تفادى استغلال المستمعين على نحو غير لائق وعدم تضليلهم، وتفادى الترويج لمنتجات ضارة مثل التبغ، وتجنب التمييز غير العادل بين المعلنين.

ويمكن تطبيق مدونات السلوك من خلال آليات التنظيم الذاتى، مثل هيئة تقييمها جهات البث نفسها، من خلال هيئة مستقلة للتنظيم، أو من خلال توليفة ما من كلتا الآليتين (التنظيم المشترك). وفى بعض البلدان، جرى وضع مدونات المضمون بواسطة روابط هيئات البث أو منظمات الصحفيين واعتمدها هيئة التنظيم مباشرة.

ففى مالى مثلا، ليس لدى المجلس الأعلى للاتصال مدونة لمضمون البث خاصة به ولكنه يطبق مدونة السلوك الخاصة بمرصد أخلاقيات الصحافة، وهو هيئة للتنظيم الذاتى يشترك فى رعايتها اتحاد الصحفيين بمالى (الاتحاد الوطنى للصحفيين فى مالى) ورابطة هيئات البث بمالى (اتحاد الإذاعات والتليفزيونات الحرة فى مالى).

ومثلما هى الحال بالنسبة لكل تنظيمات الإعلام الأخرى، ينبغى أن تشرف على أى نظام يتعلق بتنظيم محتوى البث، هيئة تتمتع بالحماية من التدخل السياسى والتجارى فى عملها. ويجب ألا تعمل على أساس من الرقابة المسبقة بل أن تتصرف بدلا من ذلك بناء على شكاوى من خلال إجراء شفاف لتقديم الشكاوى يوفر تحكما وفصلا فى الشكاوى سريعا ومستقلا وعادلا.

ففى إندونيسيا، يندرج تنظيم مضمون البث ضمن مسئولية لجنة البث الإندونيسية، وهى هيئة مستقلة أنشئت بموجب مرسوم البث الصادر فى ٢٠٠٢^(٤)، واللجنة مكلفة بوضع مدونة للبث، تتناول طائفة واسعة من الموضوعات، بما فيها احترام الدين والخصوصية، والذوق واللياقة المناسبين، ووضع حدود للمواد الجنسية والعنف، وحماية النساء والشباب، وتصنيف البرامج على أساس المجموعات العمرية، والبث بلغات أجنبية، وتوقيت وحياد البرامج الإخبارية، والبث الحى، والإعلان. وتبقى المدونة قيد المراجعة المستمرة لضمان اتفاقها مع التطورات القانونية والأعراف الاجتماعية المتغيرة.

وقد طبقت أستراليا نظاما مثيرا للاهتمام للتنظيم المشترك^(٥)، به آليات متوازيات، تتضمن إحداها مدونات للممارسة، تشرف عليها ما تسمى هيئات الذروة

(٤) اللجنة البث الإندونيسية هيئة وطنية وهيئات إقليمية على حد سواء. ونركز هنا على الهيئة الوطنية.

(٥) محدد فى الجزء ٥ من مرسوم هيئات البث لسنة ١٩٩٢.

التي تمثل مختلف قطاعات البث (سنة قطاعات محددة في القانون، بما في ذلك هيئات البث التجارية والمجتمعية)، وواحدة تتضمن المعايير وتشرف عليها هيئة الإذاعة الأسترالية، وهي هيئة تشريعية. وتسجل هيئة الإذاعة الأسترالية المدونات إذا أوفت بمعايير معينة، خاصة اشتراطات التشاور العام وتوفير ضمانات كافية للمجتمع. وعندما يُقضى بأن المدونات لا توفر ضمانات كافية، على سبيل المثال عندما يكون هناك انتهاك جسيم لقواعد، يتعين على هيئة الإذاعة الأسترالية أن تتبنى معيارا لعلاج هذه المشكلة.

الإطار ٤٧ موزامبيق: مدونة التنظيم الذاتي للإذاعة المجتمعية

في موزامبيق، تمكنت الإذاعة المجتمعية المتنامية من أن تتصدى بطريقة ناضجة للتوترات السياسية حول مسؤوليات وسائل الإعلام في استقاء الأخبار السياسية في التنافس على الانتخابات البلدية في ٢٠٠٣، والانتخابات الرئاسية والوطنية في ٢٠٠٤. وكان غياب التنظيم القانوني لدور الإذاعة المجتمعية ومسؤولياتها خلال الانتخابات قد أصبح محل جدل مستعر في البرلمان حيث اعتبر السياسيون أن الإذاعة المجتمعية أصبحت تشكل صوتا قويا للشعب، لأنها تغطي كل المدن الرئيسية وأكثر من ثلث مساحة الريف. واستجابة لذلك، استهلكت مجموعة التنسيق (وهي سلف هيئة قطاع الإذاعة المجتمعية FORCOM) سلسلة من المشاورات الوطنية مع كل القوى الفاعلة في مجال الإذاعة المجتمعية، أسفرت عن اتفاق على "القواعد العشر" - مدونة للتنظيم الذاتي لاستخدام الإذاعة المجتمعية خلال فترات الانتخابات. وقد طبقت هذه القواعد على الصعيد الوطني، بمشاركة مدير مكتب الصحافة الحكومي، وعلى الصعيد الإقليمي عن طريق

الإذاعات نفسها. واتبع معظم محطات الإذاعة القواعد المنصوص عليها، فيما عدا محطات الإذاعة المملوكة للدولة، التي استجابت لتعليمات من قيادتها الوطنية بأن تدرج تغطية إضافية لحزب فريلمو الحاكم^(١).

(١) "مشاركة الإذاعات المجتمعية في التربية المدنية والتغطية الانتخابية - تجربة الإذاعات المجتمعية في الانتخابات المحلية في ٢٠٠٣. حالات خاصة عن : دوندو، شيمبو، وكوامبا، اليونيسكو/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠٣) أشير إليها في مؤلف جالوف: "الصوت، وسائل الإعلام والتمكين من أسباب القوة" ورقة صادر تكليف بإعدادها (٢٠٠٦).

ويمكن إخضاع قدر الإعلانات التي يمكن لجهات البث إذاعتها لحدود شاملة، أو لقيود محددة، على سبيل المثال بالنسبة للمشروبات الكحولية والتبغ، بيد أنه ينبغي الحرص في عدم فرض مثل هذه القيود الصارمة على الإعلان بشكل يقوّض قدرة قطاع البث بأسره على البقاء.

وعند وضع القواعد المتعلقة بالإعلان، ربما يتم إيلاء اعتبار للهياكل المالية المختلفة لدى مختلف أنواع هيئات البث. فليس من الملائم مثلا أن تستغل هيئات البث للخدمة العامة التمويل العام المتاح لها للإعلان بأسعار دون سعر السوق، ولذا فقد يكون من الملائم إخضاعها لقواعد المنافسة بالنسبة لأي إعلانات تذيعها.

العقوبات

ينبغي أن تتوافر طائفة من العقوبات على انتهاك القواعد المعنية بمضمون البث، بما يجعل أي عقوبات تطبق متناسبة مع الضرر الحادث.

يجب أن تتوافر لهيئات التنظيم طائفة من العقوبات يمكن تطبيقها على نحو متناسب مع المخالفة، وتكون مرنة بما يكفي لمراعاة الظروف المحددة. فعلى سبيل

المثال، تزود الإنذارات والغرامات بأحجام مختلفة وتعليق الترخيص، هيئة التنظيم بالعقوبات المتناسبة مع المخالفات وكذلك توفر لها مجالا لزيادة العقوبات عندما لا تحفز العقوبات الأقل على الامتثال. ويمكن "الفجوة" في شدة العقوبات المتوافرة أن تقوض قدرة هيئة التنظيم على التصدي للمخالفات بصورة فاعلة. فإذا اضطرت هيئة التنظيم لاختيار عقوبة ضعيفة، فإن ذلك يمكن أن يزيد خطر تفاقم المخالفات ويدمر ثقة عامة الناس. وإذا كان البديل المتاح لهيئة التنظيم عنيفاً بأكثر مما يجب، يمكن أن يكون له تأثير مثبط على حرية هيئات البث في التعبير، وقد يقوض تدفق المعلومات لعامة الناس، أو أن يتم التوصل إلى أنه غير دستوري عند فحصه.

وينبغي عدم فرض العقوبات إلا بعد تحقيق وتحرر تخلص فيه هيئة التنظيم إلى أن هيئة البث، انتهكت مرارا وعمداً، أو بصورة خطيرة، أحكام الترخيص الصادرة لها. وفي معظم الأحوال، ينبغي تطبيق العقوبات على انتهاك القواعد المتعلقة بالمضمون بطريقة تدريجية. وفي الأحوال العادية، تكون العقوبة على أول انتهاك تحذيراً يذكر طبيعة الانتهاك وضرورة عدم تكراره. ويمكن أن تتضمن العقوبات الأخرى والتي تتراوح بين المنخفضة والمتوسطة المدى المطالبة بإذاعة تصحيح أو بيان على الهواء بما توصلت إليه هيئة التنظيم، أو تقديم تعهدات أخرى، مثل الامتناع عن بث البرنامج مرة ثانية.

وفي تقييم نوع العقوبة التي يتعين تطبيقها، يجب أن تضع هيئات التنظيم في اعتبارها أن هدف التنظيم ليس "ضبط" هيئات البث، وإنما حماية الصالح العام بضمان أن يعمل القطاع بيسر وبالنهوض بنطاق ونوعية خدمات البث المتاحة لعامة الناس.

وفي مقدور أي شخص من عامة الناس في إندونيسيا أن يشكو من انتهاك مدونة البث، ولجنة الإذاعة الإندونيسية مطالبة بتقييم مشروعية مثل هذه الشكاوى. وينبغي إخطار هيئات البث المعنية كتابة ومنحها فرصة مناسبة للإدلاء برأيها في

الموضوع. وفي حالة انتهاك المدونة، يجوز للجنة أن تطالب جهة البث بأن تنشر تصحيحاً وبياناً تعدّه اللجنة^(٦). كما أن هيئات البث مدعوة لتقديم تصحيح، خلال ٢٤ ساعة حيثما يمكن، عندما يصل إلى علمها أن برامجها غير صحيحة.

وفي بنين، تتوافر للهيئة العليا للوسائل السمعية البصرية والاتصال، طائفة من العقوبات المتاحة بموجب المادة ٢٧ من قانون إنشائها (رقم ٩٢-٢١، أغسطس ١٩٩٢). وفي حالة عدم الاستجابة لتحذير معلن علانية، يمكن للهيئة أن تصدر ضد هيئة البث المخالفة، إحدى العقوبات التالية، حسب خطورة المخالفة:

أ- تعليق ترخيص البث أو جزء من البرنامج لمدة شهر على الأكثر.

ب- تقليل مدة الترخيص لمدة أقصاها سنة.

ج- سحب الترخيص.

وفي ضوء الطبيعة الأكثر تطفلاً لعقوبات مثل الغرامات، أو تعليق الترخيص أو إلغائه. ينبغي وضع شروط لتطبيقها على انتهاك قاعدة تتعلق بالمضمون. ولكي يكون للغرامات ما يسوغها بالضرورة، لا يتعين فرضها إلا بعد فشل التدابير الأخرى في علاج المشكلة.

ويشكل تعليق الرخصة أو إلغاؤها أخطر عقوبة ممكنة، بما له من عواقب وخيمة بالنسبة لهيئة البث. ونتيجة لذلك، ينبغي عدم تطبيق هذه العقوبات إلا حيثما يثبت أن جهة البث قد ارتكبت مخالفات خطيرة مرارا وتكراراً، وأن العقوبات الأخرى ثبت عدم كفايتها لعلاج المشكلة.

(٦) ينص القانون أيضاً على إلغاء الترخيص لانتهاك المدونة، إن قضت محكمة بذلك.

وقد ثارت مثل هذه القضية في كندا عندما رفضت لجنة الإذاعة والتلفزيون والاتصالات السلكية واللاسلكية في كندا، تجديد رخصة محطة للإذاعة في مدينة كوبيك لأنها كانت تذيع باستمرار مضمونا مسينا يشوه سمعة مجموعات اجتماعية بعينها. وقد أيدت محكمة الاستئناف الاتحادية القرار التنظيمي^(٧).

وفي كل الأحوال، يتعين أن يكون لهيئة البث المعنية الحق في أن تقدم بياناً مكتوباً بشأن الشكوى، ويجوز أيضاً دعوتها لتقديم بيان شفهي في الحالات التي ينظر فيها في فرض غرامة أو عقوبة أشد خطورة. وكما هي الحال بالنسبة لكل القرارات التنظيمية، ينبغي منح هيئة البث الحق في إعادة نظر قضائية في المحاكم، التي يجوز لها أن تنتظر في مسائل مثل الامتثال لمعايير العدالة الطبيعية أو قواعد حقوق الإنسان.

الإطار ٤٨ - أستراليا: عقوبات لمخالفة المدونات

لا توجد في أستراليا عقوبة على مخالفة مدونة السلوك. بيد أن استمرار المخالفات يمكن أن يؤدي إلى فرض شروط على الترخيص. وبموجب القسم ١٣٩ من مرسوم هيئات البث الصادر في ١٩٩٢، فإن مخالفة معايير البرامج تعد جريمة. وتؤدي المخالفة إلى توقيع مستويات مختلفة من الغرامات على مختلف أنواع هيئات البث. فيجوز لهيئة الإذاعة الأسترالية أن تأمر جهة البث بالكف عن ارتكاب المخالفات (القسم ١٤١). وعندما يتقاعس صاحب الترخيص عن الاستجابة للأخطار بالكف عن المخالفة، يمكن للهيئة أن توقف الترخيص لما يصل لثلاثة أشهر، ويجوز لها إلغاؤه كلية.

(٧) انظر <http://www.crtc.gc.ca/eng/NEWS/RELEASES/2004/r040713.htm>.

تنظيم الطيف لهيئات البث

ينبغي أن يكفل تنظيم الطيف لهيئات البث توزيعا عادلا ومنصفا بين هيئات البث للخدمة العامة، والهيئات التجارية والمجتمعية.

ويحدد التنظيم الدولي للترددات عددا من مجموعات التردد للبث والإرسال التليفزيوني بصورة سليمة. بيد أن توزيع هذه المجموعات بين هيئات البث للخدمة العامة والهيئات التجارية والمجتمعية، هو من مسئولية الحكومات الوطنية ويمكن أن تعهد بها لهيئة لتنظيم البث. وينبغي أن يتمثل أحد أهداف إدارة الطيف اللاسلكي في مجال البث، في ضمان التوازن السليم بين هيئات البث للخدمة العامة والهيئات التجارية والمجتمعية. والهدف هو تعزيز التنوع بضمن أن تتوفر فرصة معقولة لكل شكل من أشكال الملكية والسيطرة للوصول للطيف، حسب ما تستطيع أن تسهم به في البث بصورة نافعة.

وفي التطبيق، فإن هذا يعنى عادة ضمان توافر طيف كاف مجانا أو بتكلفة في المتناول للبث للخدمة العامة والبث المجتمعي. ويتعين إجراء مشاور عام مفتوح حول استخدام الترددات وتخصيصها بين مختلف الاستخدامات، بما في ذلك هيئات البث للخدمة العامة والهيئات التجارية والمجتمعية.

وتبين الممارسة الدولية أن تخصيص حد أدنى يبلغ ١٥ في المائة من الأطوال الموجية التي تعمل بتضمين التردد (إف إم) للبث المجتمعي (٢-٣ ميجا هيرتز من ٢٠ ميجا هيرتز متضمنة في الأطوال الموجية التي تعمل بتضمين التردد التي تتراوح بين ٨٨ و ١٠٨ ميجا هيرتز)، لابد وأن يكون كافيا، في حين أن ٢٠ في المائة هي النسبة المثلى. وتخصص بلدان متباينة ككندا وفرنسا والولايات المتحدة نحو ٢٠ في المائة من الأطوال الموجية لتضمين التردد للبث المحلي والمجتمعي الذي لا يسعى للربح.

الإطار ٤٩ - تايلاندا: الترددات باعتبارها موردا للصالح العام

تنص المادة ٤٠ من دستور تايلاندا الصادر في ١٩٩٧ على أن: ترددات الإرسال للبث الإذاعي أو التلفزيوني والاتصالات اللاسلكية هي موارد وطنية للاتصال تستخدم للصالح العام. ويرسى مرسوم تخصيص ترددات الاتصالات السلكية واللاسلكية والبث، الصادر في مارس ٢٠٠٠، قواعد محددة يمكن بها ضمان الصالح العام في البث. وهي تعهد بنسبة ٤٠ في المائة من ترددات البث المتوفرة للقطاع المملوك للدولة، و ٤٠ في المائة للقطاع التجارى، وتحتفظ بنسبة ٢٠ في المائة للبث المجتمعى. وقد فاز هذا النموذج على الاقتراحات البديلة التى قدمت فى عملية الصياغة والتى اقترحت إعطاء كل مقاطعة محطة إذاعة مجتمعية واحدة، أو تخصيص ٢ فى المائة من الوقت على الهواء للبث المجتمعى.

ويقدم قطاع الإذاعة فى فرنسا خمس فئات مختلفة من التراخيص: الإذاعات المجتمعية المؤهلة للتمويل العام، والإذاعات التجارية المحلية، والإذاعات المحلية أو الإقليمية المنضمة للشبكات الوطنية، والإذاعات الوطنية، وفئة خاصة لثلاث محطات إذاعة كانت قائمة قبل ١٩٩٢ وتبث فى الخارج. ويمكن ملاحظة الأولوية التى تم إيلاؤها للإذاعة المجتمعية من النسبة المئوية التى يشكلها هذا القطاع من كل محطات الإذاعة، والتى تربو على ٥٠ فى المائة، أو ٥٤٥ ترخيصا من ١٠٧٠ ترخيصا صدرت حتى أول يناير ٢٠٠٥، تستخدم نحو ٢٥ فى المائة من التردد، أو ٨٧٤ من ٣٥٣٨ ترددا.

ويقتضى الاستخدام الكفء للترددات وضع خطة وطنية شاملة للهيئات الوطنية والإقليمية، فى حين يمكن تكليف الهيئات المحلية بمرونة أكبر حسب الطلب، وتوزيع السكان، وتوافر الطيف. ومع مجىء أساليب جديدة للتوزيع القومى، أصبح بعض الافتراضات السابقة عن تنظيم الطيف محل إعادة نظر.

وبصفة خاصة، فإنه من المسلم به على نحو متزايد أنه يمكن أن يكون هناك استخدام مختلف للطيف دون مطالبة كل هيئة بمفردها بأن تكون جزءاً من الإطار الوطنى للتنظيم والترخيص. واعتماداً على تجربة WIFI والإعفاءات الأخرى من التراخيص، يمكن أن تصبح تكنولوجيات الطيف المشترك المعنية بنموذج "الطيف المفتوح" ملائمة لإدارات البث المحلية منخفضة القدرة حيث يُجنب جانب من الطيف اللاسلكى خصيصاً لتلك الهيئات فى إطار معالم تقنية متفق عليها.

وفى المدى بين المتوسط والطويل، فإن البث الرقـمى للتلفزيون والإذاعة سيطرح تحديات جديدة. فالانتقال إلى البث الرقـمى لا يتيح بث قنوات أكثر كثراً على نفس الطيف فحسب - والذى يبسر حيث تمثل ندرة القنوات قيداً، تنوعاً أكبر فى المضمون - وإنما يتيح أيضاً انتفاعاً إضافياً، مثل أدلة البرامج الإلكترونية. وتثير مثل هذه الإضافات للنفع شواغل جديدة بالنسبة لهيئات التنظيم، مثل كيفية ضمان إيلاء بروز ملائم لكل أنواع هيئات البث والبرامج بدلاً من المعاملة التفضيلية لهيئات بعينها.

ومن المنظور التنظيمى، حقق البث بالسائل والكابل انتقالاً بلا توقف نحو البث الرقـمى، مما مكّنه من أن يوفر قنوات إضافية ونفعا أكبر. كما يتعرض البث الأرضى لضغوط قوية ليغدو رقمياً، جزئياً لأن الطيف الذى يحتله حالياً ملائم لاستخدامات أخرى يشد الطلب عليها مثل التلفزيون المحمول والإرسال اللاسلكى واسع النطاق. لكن الانتقال للبث الرقـمى تعقد بسبب حقيقة أن تنظيم الطيف الدولى قرر أنه من غير العملى تحديد ساحة كبيرة جديدة من الطيف، لكى تبدأ الهيئات الخاصة بالتلفزيون الرقـمى مع الاحتفاظ بالطيف المطلوب للتلفزيون التناظرى. وبدلاً من ذلك، فإن الخدمة الرقمية ستبدأ داخل الأطوال الموجية القائمة لتحل فى النهاية محل التلفزيون التناظرى بعد تاريخ "قطع الدائرة"^(٨).

(٨) الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية، توصيات الإذاعة - البث بالتلفزيون الأرضى والرقـمى فى VHF/UHF Bands (BT.798.1)، اعتمدت فى يوليو ١٩٩٤.

ومما زاد الأمور تعقيدا حقيقة أنه توجد بالفعل معايير رقمية متنافسة عديدة في كل من الإذاعة والتلفزيون، وتروج لها مجموعات مختلفة من البلدان المتقدمة، كل منها يحاول تجنيد البلدان النامية لتأخذ بمعاييرها. وفي الأجل الطويل، ستتضمن قضايا الصالح العام بالنسبة لجهات التنظيم مسألة أي المعايير يتعين انتقاؤها، بما في ذلك كيف تؤثر على الحاجة إلى أجهزة تليزيون أو راديو جديدة وعلى ثمنها، وكيفية ضمان التغطية الشاملة، وكيف يمكن الانتقال من التناظرى إلى الرقمية على خير وجه.

وستؤثر كل هذه القضايا المستقبلية على المضمون بأوسع معانى التخصيص، أو فى غير ذلك التوزيع، والقنوات الكافية لمختلف قطاعات البث وضمان أن يكون المضمون فى المتناول ويمكن تحمل تكاليفه. ومع ذلك، ففى معظم البلدان النامية والتى تمر بمرحلة انتقال، فإن الأسئلة الناتجة عن الرقمية تتعلق بالمستقبل: ففى الوقت الحالى تظل الأولوية هى ضمان القدرة على إصلاح الهياكل الحالية وتفتيحها والارتقاء بها على نحو ملائم.

قواعد ضرورة التضمين

قواعد ضرورة التضمين هى آلية تنظيمية مفيدة لضمان الوصول لشبكات الكابل والساتل من أجل استخدامها للصالح العام، بما فى ذلك هيئات البث للخدمة العامة والهيئات المجتمعية. ويتعين أن يكفل قانون البث أن تتوافر لهيئات تنظيم البث السلطات اللازمة لتنفيذ قواعد "ضرورة التضمين" عليها واجب أن تفعل ذلك عندما تكون هذه القواعد للصالح العام.

تعرف شبكات الكابل الخاصة وجهات تشغيل الكابل عادة عن توفير فرص للبت للخدمة العامة والبت المجتمعي، لأسباب تجارية بصفة عامة. ويمكن تطبيق قواعد "ضرورة التضمين" حيثما تكون لشبكة للكابل أو لجهة تشغيل الساتل، أو يحتمل يكون لهما، وضع مسيطر في السوق في مجال توفير الفرص للمشاهدين. ويتعين تطبيقها في الحالات التي تواجه فيها هيئات البث للخدمة العامة والهيئات المجتمعية، في ظل عدم ضمان التضمين، احتمال استبعادها من الوصول للتوزيع بالكابل أو الساتل. وإلى جانب تطبيق قواعد ضرورة التضمين على خدمات برامج معنية، ينبغي أن يحظر على شبكات الكابل وهيئات تشغيل الساتل، التفرقة غير العادلة على أساس المضمون بين مختلف خدمات البرامج، مثلاً على أساس الدين.

ففي إسبانيا مثلاً، فإن هيئات تشغيل الكابل مدعوة بمقتضى المادة ١١ من مرسوم اتصالات الكابل السلوكية واللاسلكية لسنة ١٩٩٩^(٩)، والمادة ٢٦ من المرسوم الملكي ١٩٩٦/٢٠٦٦، لأن تضمن القنوات التالية:

- البرامج التلفزيونية التي تذيعها القنوات المملوكتان لشركة البث للخدمة العامة، إذاعة وتلفزيون إسبانيا.
- البرامج التلفزيونية التي تذيعها القنوات الثلاث المملوكة لشركات البث الخاصة.
- البرامج التلفزيونية التي تذيعها قنوات شركات البث للخدمة العامة في المناطق المستقلة ذاتياً.
- البرامج التلفزيونية التي تذيعها قنوات تلفزيون محلية إذا طلبت هذا.

(٩) مرسوم اتصالات الكابل السلوكية واللاسلكية (المرسوم ١٩٩٥/٤٢ الصادر في ٢٢ ديسمبر ١٩٩٥).

الإطار ٥٠ - ألمانيا: التزامات التضمين والنقل على شبكات الكابل

تحدد الاتفاقية المبرمة فيما بين الولايات والمعنية بخدمات البث^(١) المبرمة بين الولايات الألمانية الست عشرة مبادئ ترتيبات التضمين على شبكات الكابل. وتطبق قواعد مختلفة على شبكات توزيع الكابل التناظرية والرقمية^(٢).

وبالنسبة لشبكات الكابل التناظرية، تحدد اللوائح الإقليمية للبث، تطبيق قواعد التضمين والنقل وترتيب الأولويات، على الرغم من أن القواعد متماثلة من منطقة إلى أخرى. ففي ولاية رين وسفاليا الشمالية مثلا، هناك شرط بنقل إرسال هينات البث العامة في كل أنحاء المنطقة ونقل خدمات البث المحلية في نطاق منطقة البث الخاصة بهينة البث المحلية. وتحدد وكالة الإعلام في رين وسفاليا الشمالية الأولوية حسب معايير تتضمن تعددية البرامج الخاصة بمصالح معينة وبالرأى ونطاق عرض الأحداث في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعية، والإسليم في التنوع الثقافي واللغوي في البرامج المعروضة بأسرها، وذلك إذا كانت سعة الكابل غير كافية لنقل كل القنوات الأخرى.

وبالنسبة لشبكات الكابل الرقمية، هناك مجموعة مشتركة من القواعد مقررة في إطار الاتفاقية المبرمة بين الولايات المعنية بخدمات البث. وهناك قاعدة عامة هي أنه ينبغي تخصيص البث المتاح في شكل تناظري حسب قدرة القنوات الرقمية. وإضافة لذلك ينبغي أن تكفل هيئة تشغيل شبكة الكابل المرقمة:

(١) نص Rundfunkänderungsstaatsvertrag، الموحدة في أول يناير ٢٠٠١، متاح في:

<http://www.artikel5.de/gesetze/rstv.html>.

(٢) تستند المعلومات الخاصة بإسبانيا وألمانيا في هذا القسم على جرد لوائح الاتحاد الأوربي لضرورة التضمين والنقل: تقرير للمفوضية الأوربية لضرورة التضمين والنقل: تقرير للمفوضية الأوربية، مجلس إدارة جمعية المعلومات، ٢٠٠١، متاح في:

<http://europa.eu.int/ISPO/infosoc/telecompolicy/en/OVUM-mustcarry.pdf>.

- قصر قدرة الإرسال على البث الخاص بهيئات البث المنشئة بموجب القانون العام، بما في ذلك حزم البرامج أو "باقاتها"،
- تخصص القدرة على البث لمحطات التليفزيون المحلية والإقليمية، و"للقنوات المفتوحة" المرخصة في ولاية معينة.

قنوات المنفذ العام

قنوات المنفذ العام هي قنوات على شبكات الكابل أو الساتل تم تجنبها للاستخدام العام غير التجاري، مثل البرامج التعليمية، والمجتمعية، أو برامج الخدمة العامة. ويجب أن يكفل قانون البث قدرة هيئة التنظيم على الإصرار على إدراج قنوات المنفذ العام كشرط لإصدار ترخيص لجهة تشغيل الكابل أو الساتل.

الإطار ٥١ - الولايات المتحدة: قنوات المنافذ العامة وهيئات تشغيل الكابل

رغم أنه لا يوجد قانون اتحادي يدعو لنقل قنوات المنفذ العام على شبكات الكابل المحلية، فإن مثل هذه القنوات يمكن أن تكون مطلوبة باتفاقيات تبرم بين هيئات تشغيل الكابل ومنظمات منح الامتياز المحلية (سلطات محلية عادة). وفي مقابل استخدام هيئات تشغيل الكابل لحق المرور العام المحلي (الشوارع، الطرق السريعة، المتنزهات... إلخ)، فإنها توافق على توفير سعة للقنوات وخدمات ومرافق ومعدات لقنوات المنفذ العام والقنوات التعليمية والحكومية. ويمكن أن تساعد حقوق التعويض المقدمة لهيئة منح الامتياز المحلية في توفير منفذ لوسائل الإعلام للسكان المحليين. وقد أقامت قنوات المنفذ العام وجوداً ممتداً في الولايات المتحدة وحافظت عليه نتيجة للإطار القانوني الذي يمكن من أسباب القوة الذي وفره مرسوم الاتصالات لسنة ١٩٣٤، والمجموعة المسببة من قوانين السوابق القضائية.

والإطار القانوني منصوص عليه في القسم ٦١١ من مرسوم الاتصالات لسنة ١٩٣٤ (كما عدل بمراسيم ١٩٨٤، ١٩٩٢، و ١٩٩٦) المعنون "قنوات الكابل من أجل الاستخدام العام والتعليمي والحكومي". وينص القسم ٦١١ على أنه "يجوز لسلطة منح الامتياز أن تضع شروطا لمنح لامتياز فيما يتعلق بتعيين أو استخدام سعة القناة المخصصة للاستخدام العام والتعليمي أو الحكومي". ويجوز لسلطات منح الامتياز أن تطالب جهات تشغيل شبكات الكابل بأن توفر خدمات ومرافق ومعدات لاستخدام القنوات العامة والتعليمية والحكومية. ووفقا لاتفاقية الامتياز المحلي، يجوز لهيئة تشغيل الكابل أو هيئة منح الامتياز أن تعتمد القواعد التي تحكم القنوات العامة والتعليمية والحكومية، بيد أن مفوضية الاتصالات الاتحادية تحدد أن هذه يجب ألا تستند للمضمون. ويمكن أن تتضمن قواعد لتخصيص الوقت بين مقدمي الطلبات المتنافسين "على أساس معقول غير مضمون البرامج". كما يمكن أن تشترط معايير الحد الأدنى للإنتاج وأن يخضع مستخدموها للتدريب.

والقنوات العامة والتعليمية والحكومية مستقلة من الناحية التحريرية عن هيئات تشغيل الكابل مع استثناءات محدودة جدا. وينص القانون الاتحادي، في القسم ٦١١ (هـ) على أن "هيئة تشغيل الكابل لن تمارس أى رقابة تحريرية على أى استخدام عام وتعليمي أو حكومي لسعة القناة الموفرة. بمقتضى هذا القسم، فيما عدا أن جهة تشغيل الكابل يجوز لها رفض بث أى برامج للمنفذ العام أو نسبة من برامج المنفذ العام التي تحوى فحشا وعدم لياقة أو عريا". بيد أن المحكمة العليا قد قضت بأن هذه السلطات غير دستورية^(١). وبعد ذلك، أصدرت مفوضية الاتصالات الاتحادية توجيهها حذت فيه من الاستثناءات بدرجة أكبر. "يجوز لهيئة تشغيل الكابل أن ترفض بث أى برامج للمنفذ العام أو نسبة من برنامج المنفذ العام تعتقد جهة التشغيل على نحو معقول أنها تحوى فحشا"^(٢).

وصدر أيضا عدد من أحكام المحاكم التي تؤيد الحد من تدخل الحكومة المحلية في قنوات المنفذ العام^(٣)، بيد أن الإطار التشريعي والتنظيمي لقنوات المنفذ العام يظل ضعيفا في هذا الصدد.

(١) توجيه مفوضية الاتصالات الاتحادية بشأن القنوات لعامة والتعليمية والحكومية، متاح في: <http://www.fcc.gov/mb/facts/pegfacts.html>.

(٢) مدونة التنظيمات الاتحادية (١٩٩٧)، القسم ٧٦-٧٠٢ المنفذ العام.

(٣) نورود جيس، تحديث السلسلة العامة: أحكام المحاكم والمراسيم القانونية، شبيجال وماكمديارماد (٢٠٠). <http://www.spiege/mcd.com/publications/default.asp>.

هيئات تشغيل الكابل بالحق في مدّ كابلات شاسعة للاتصالات بموجب حق المرور العام، في حين تطالب هيئات تشغيل الساتل بتخصيص الطيف اللاسلكي لإرسال إشارتها اللاسلكية والوصول إلى مسارات الساتل المدارية أو مواقع الساتل الأرضية الثابتة. وتشكل المسارات المدارية موردا محدودا إضافيا يستحق تعويضا عاما.

وإلزام هيئات تشغيل الكابل أو الساتل بتزويد قناة المنفذ العام بنسبة من السعة المتاحة، وسيلة فعالة لتحقيق أهداف الصالح العام في البث، سواء كان هناك شرط التضمين والنقل الذي يقضى بإدراج قنوات معينة أم لا.

وقد بدأت أولى قنوات تلفزيون المنفذ العام في ألمانيا **Offene Kanal Berlin** في ١٩٨٤ ويوجد حاليا أكثر من ٨٠ قناة من هذا النوع. وهي منصوص عليها في إطار تنظيم البث الإقليمي وليس على مستوى الدولة الاتحادى. وتتم إدارة قنوات المنفذ العام على أساس أنها تمثل المنفذ المفتوح غير الساعى للربح، وفيه يكون منتج البرامج هو المسئول تحريريا عن البرامج التى تذاع. وهى تعتبر إسهاما فى حرية التعبير وتعددية وسائل الإعلام. وعلى سبيل المثال، فإن قناة برلين للمنفذ العام، (**Offene Kanal Berlin**)^(١٠)، توفر مرافق تقنية بها هيئة كاملة من العاملين. والعاملون تستخدمهم بصورة مباشرة هيئة التنظيم الإقليمية، وهى **Medienanstalt Berlin-Brandenburg**^(١١). والإعلان ليس مسموحا به ومنتجو البرامج ملزمون بضمان إتفاق برامجهم مع معايير الحد الأدنى القانونية. ويتاح وقت البث على الهواء لمنتجى البرامج على أساس من يأتى أولا تتم خدمته أولا. وفى الولايات التى توفر فيها هيئة التنظيم قناة مفتوحة واحدة أو أكثر، يكرّس جزء مما يدفعه المشاهدون والمستمعون من رسوم الترخيص، لسداد تكاليف تقديم الخدمة.

(١٠) موقع: **Offene Kanal Berlin**، على الإنترنت: <http://www.okb.de>.

(١١) موقع: **Medienanstalt Berlin-Brandenburg**، <http://www.mabb.de/>.

الفصل الحادى عشر

البث للخدمة العامة

قائمة مراجعة للممارسات الجيدة

- يجب تحديد هيئات البث للخدمة العام فى القانون باعتبارها هيئات مستقلة عن الحكومة الناحية التحريرية، تخدم الصالح العام، وتحظى بالحماية من التدخل السياسى والتجارى.
- يتعين أن تتمثل مهمة هيئة البث للخدمة العامة فى خدمة الصالح العام فى مجال البث فى كل أرجاء البلاد ولكل السكان فى البلد الذى أقيمت فيه.
- يتعين على هيئة البث للخدمة العامة أن تقدم طائفة عريضة من البرامج المبتكرة وعالية النوعية، مصممة لتعليم عامة الناس وإطلاعهم على مجريات الأمور وتسليتهم، مع مراعاة التنوع العرقى والثقافى والدينى والإقليمى.
- يجب أن يدير هيئة البث للخدمة العامة، مجلس إدارة مستقل له سلطات وواجبات يحددها القانون. ويتعين أن تتضمن هذه السلطات والواجبات الرصد وضمان الامتثال لواجبات ومسئوليات الخدمة العامة، بما يضمن أعلى معايير الأمانة والقيمة بالنسبة للنقود، وتوفير الخسوع للمساءلة الرسمية أمام عامة الناس.
- يتعين أن تكون عملية تعيين مجلس الإدارة، عادلة، علنية، شفافة، ومحددة فى القانون. ويجب تصميمها على نحو يضمن توافر الخبرة والتجربة ذات الصلة فى الأعضاء وتحقق تنوع المصالح والآراء التى تمثل المجتمع بأسره.

- يجب ألا يهيمن على عملية التعيينات، أى حزب سياسى أو مصالح تجارية، ويتعين مطالبة الأعضاء المعيّنين بالعمل بصفقتهم الشخصية وممارسة وظائفهم للصالح العام فى كل الأوقات.
- يتعين أن يكون للإدارة اليومية لهيئة البث للخدمة العامة مدير تنفيذى رئيسى يعينه مجلس الإدارة لأجل محدد، ويمكن تجديد مدة ولايته. ويتعين أن يتولى المدير التنفيذى الرئيسى، إلى جانب هيئة التحرير العاملة معه، مسئولية وضع السياسة التحريرية واتخاذ القرارات التحريرية.
- يتعين تمويل هيئة البث للخدمة العامة بصورة غالبية من الأموال العامة من خلال آلية للتمويل مصممة لحماية استقلالها. ويجوز لها جمع إيرادات إضافية من الدعم المباشر، والأنشطة التجارية، والهبات.

مقدمة

تتعرض المزايا النسبية لمؤسسات البث للخدمة العامة لمناقشة واسعة وساخنة. لكن من المسلم به بصفة عامة أن البث للخدمة العامة دور معين يؤديه في تحقيق أهداف الصالح العام والإسهام في تعددية وسائل الإعلام، وحيثما تكون هيئات البث مملوكة ملكية عامة يتعين عليها أن تكون مستقلة عن الدولة والحكومة القائمة من الناحية التحريرية، وأن تدار للصالح العام، وأن تخضع للمساءلة أمام الناس الذين تخدمهم. وتشكل هذه المبادئ أساس التوصيات الخاصة بالممارسة الجيدة في مجال البث للخدمة العامة الواردة في هذا القسم.

وربما كانت هيئة الإذاعة البريطانية هي أشهر هيئات البث للخدمة العامة. وعندما تم منح الهيئة الاستقلال التحريري في ١٩٢٦، كانت مبادئها الهادية هي عدم السعي للربح، وشمول الخدمة، والرقابة الموحدة، والحفاظ على معايير عالية للبرامج^(١). والاستقلال التحريري للهيئة يحميه ميثاقها الملكي ويكفله بصورة محددة اتفاق مكتوب مع الحكومة. ويتم ضمان أساسها الاقتصادي من خلال مدفوعات يؤديها المشاهدون ورسوم الترخيص. وقد أتاح لها هذا إنتاج تشكيلة كبيرة من البرامج عالية النوعية المصممة لتحقيق الصالح العام. ورغم أن تعيينات مجلس الإدارة باقية تحت سيطرة الحكومة، فإن الهيئة تعمل متحررة بصورة كبيرة من التدخل الحكومي. ومع ذلك، ففي أزمنة الحرب والمنازعات الخطيرة الأخرى،

(١) بيتر م. لويس و ج. بوث، الوسيلة الخفية: الإذاعة العامة والتجارية والمجتمعية (لندن: ماكميلان، ١٩٨٩).

خضعت الهيئة لضغوط لكي تأخذ جانب الحكومة. وفي ٢٠٠٥، استقال المدير العام للهيئة، بضغط من الحكومة، عقب تحقيق رسمي حول وفاة خبير الأسلحة، الدكتور ديفيد كيلى، وهو مصدر رئيسى لتقارير الهيئة عن صنع سياسة الحكومة فى الفترة التى انتهت بالحرب على العراق.

وهكذا، فإن الحفاظ على الاستقلال التحريرى يبقى تحديا حتى فى تلك البلدان التى من المسلم فيها بهذا الاستقلال من ناحية المبدأ وبحكم القانون. وكما رأينا فى الباب الأول، فإن الاستقلال التحريرى كثيرا ما يكون ظاهريا فحسب فى كثير من البلدان، دون استقلال حقيقى عن الحكومة والمصالح الأخرى.

والتمويل عامل أساسى يؤثر على الاستقلال، وعلى قدرة هيئات البث العامة على القيام بدور اجتماعى إيجابى. وتمثل الرسوم التى يدفعها جمهور النظارة، والتى تُجبى على ملكية أجهزة استقبال الإذاعة والتلفزيون، مصدرا مستقرا، ومستقلا، وغنيا نسبيا عادة للتمويل. وعندما لا يكون هذا الخيار عمليا، كما هى الحال فى كثير من البلدان النامية، يشكل استتباط آليات تمويل فاعلة أخرى تحديا محوريا بالنسبة للقطاع.

كما يمكن لنمو البث التجارى الخاص أن يطرح تحديا بالنسبة لمستقبل البث للخدمة العامة، ففي البلدان ذات التقاليد فى مجال البث للخدمة العامة، أدى الانفتاح أمام المنافسة التجارية إلى تناقص أعداد النظارة، والذى أدى بدوره إلى ضغوط لتخفيض الدعم العام، و"ألقى" البرمجة "أرضا"، بما فى ذلك توفير المنتجات الأكثر شعبية والأقل تكلفة، وأسفر فى بعض الأحوال، عن خصخصة جزئية أو كلية. كذلك هاجم ملاك هيئات البث الخاصة، المعونة التى تقدمها الدولة لهيئات البث العامة، على سبيل المثال فى شكل رسوم ترخيص إجبارية تتم جبايتها على أجهزة الاستقبال المنزلية، باعتبار ذلك "منافسة غير عادلة".

وفى مواجهة هذه التحديات، قامت هيئات البث للخدمة العامة والحكومات بحملة دفاع قومية عن قيم الخدمة العامة، خاصة توفير الدعم القانونى الكبير المنصوص عليه فى بروتوكول أمستردام الملحق بمعاهدة الاتحاد الأوروبى، وفى إعفاء الوسائل السمعية البصرية "الوارد فى الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات، وفى اتفاقية اليونسكو المعنية بالتنوع فى التعبيرات الفنية والثقافية. وفى بعض البلدان، مثل كندا والمملكة المتحدة، نظم المواطنون حملات للدفاع عن هيئات البث للخدمة العامة. وهذه التطورات دليل على استمرار أهمية نموذج البث للخدمة العامة فى مناخ تعددية وسائل الإعلام.

لقد أصبح البث للخدمة العامة مكونا أثرا فى نظام متطور للبث متعدد القطاعات فى معظم البلدان التى تمر بمرحلة انتقال وعدد متنام من البلدان النامية. وحتى على الرغم من ذلك، فإنه يجابه تحديات كبيرة: تحقيق استقلال حقيقى، الحصول على قاعدة مالية آمنة، كل ذلك إلى جانب الصراع فى المنافسة مع البث التجارى.

ليس هناك تعريف معيارى للبث للخدمة العامة، والنماذج تتباين من بلد لآخر، بيد أن هناك بعض السمات المسلّم بها على نطاق واسع. ويصف تقرير عام ٢٠٠٠ للمجلس العالمى للإذاعة والتلفزيون، البث العام: لماذا؟ مبادئ البث المستقل للخدمة العامة باعتباره شاملا ومتنوعا ومستقلا ومتميزا، ويحدد ذلك على النحو التالى:

- أنه فى تناول كل مواطن، ليس فقط من الزاوية التكنولوجية، وإنما من زاوية وضوح البرامج.
- يكشف عن التنوع فى ضروب البرامج المقدمة، والجمهور المستهدف، والموضوعات التى تناقش.

- أنه مستقل عن الضغوط التجارية والنفوذ السياسى. ويشمل هذا الاستقلال التحريرى، وحماية حرية التعبير، ووجود آليات ملائمة ويمكن التنبؤ بها ومستقلة للتمويل، والاستقلال عن الهيئات الحكومية والاستقلال فى عملية الانتخاب بمجالسها ومديريها الرئيسيين.

- أنها لا تنتج فقط أنواع البرامج ومواد الموضوعات التى تتجاهلها الهيئات الأخرى وتستهدف جماهير يتجاهلها الآخرون، لكنها وبدون استبعاد أى ضرب من الضروب، تهدف إلى ابتكار وإبداع ضروب جديدة، وتحديد الوثيرة فى العالم السمعى البصرى^(٢).

وتشمل الخصائص الأخرى التى تعزى إلى البث للخدمة العامة، الاهتمام بالهوية الوطنية والثقافة الوطنية، والتجرد وكذلك البرامج المستقلة، ودورها فى "تحديد معايير الجودة"^(٣).

ومن بين أهم القضايا فى تحديد نوعية البث للخدمة العامة وتنوعه واستقلاله وتميزه، ما يلى: الإطار القانونى الذى تعمل فيه هيئة البث، بما فى ذلك السلطات والواجبات المحددة فى القانون، وترتيبات الحوكمة، بما فى ذلك عملية تعيين مجلس الإدارة وكبار هيئة العاملين بالإدارة، وترتيبات التمويل. وفى القسم الذى يلى، يبحث هذا الفصل تلك القضايا ونهج التنفيذ الذى صمم على خير وجه لضمان البث الفاعل وعالى النوعية للخدمة العامة.

(٢) المجلس العالمى للإذاعة والتلفزيون، البث العام: لماذا؟ كيف؟ (٢٠٠٠)، مقتبس فى مؤلف مونروى. برايس ومارك راوبى، محرران البث للخدمة العامة فى فترة الانتقال (لاهاى، كلوار لو إنترناشونال، ٢٠٠٣)، ٢-٤.

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، دعم البث للخدمة العامة: التعلم من تجربة اليوسنة والپرسك (مكتب سياسة التنمية، ٢٠٠٤) متاح فى:

http://www.undp.org/governance/doc/A21-Pub_PublicServiceBroadcasting.pdf.

الوضع والاستقلال

هيئات البث للخدمة العامة يجب تحديدها فى القانون باعتبارها هيئات مستقلة عن الحكومة من الناحية التحريرية، تعمل للصالح العام، وتحظى بالحماية من التدخل السياسى والتجارى.

وفى الأوضاع العادية، يتحدد وضع هيئات البث للخدمة العامة فى تشريع يحدد واجباتها ومسئولياتها، وحدود الخضوع للمساءلة، وضمانات الاستقلال التحريرى عن الحكومة والحماية التى تحظى بها من التدخل السياسى والتجارى. هذه هى الخصائص المحددة للبث للخدمة العامة. ويوفر التشريع المنظم وسائل لضمان أن تعمل هيئة البث للصالح العام بأهداف الخدمة العامة، والخضوع للمساءلة أمام الناس عامة.

ويوازن إطار البث للخدمة العامة بين مبادئ الاستقلال والخضوع للمساءلة. ويجب أن يكون خضوع هيئة البث للخدمة العامة للمساءلة أمام عامة الناس، من خلال البرلمان. وإذا كانت هناك هيئة تنظيم مستقلة تمارس مسئوليتها على كل البث، فيجوز أن يكون الخضوع للمساءلة عندئذ من خلال هيئة التنظيم.

ففى فرنسا مثلاً، يقيم المجلس الأعلى للوسائل السمعية البصرية كيف أوفت الشبكات العامة بالتزاماتها بموجب اختصاصاتها. وفى كندا، تصدر لجنة الإذاعة والتلفزيون والاتصالات السلكية واللاسلكية الكندية، التراخيص لهيئة الإذاعة الكندية والتعليقات حول كيف ينبغي لها أن تقوم بمسئولياتها. كما أنشأت الهيئة منصب محقق الشكاوى (الأمبودسبيرسون) - وهو شخص ينقل له المواطنون شواغلهم بشأن الهيئة، ويقدمون إليه انتقاداتهم لها، وذلك للنظر فيها واحتمال اتخاذ إجراء ونشر كيفية معالجة هذه الشكاوى على الملأ.

وفى جورجيا، تم إنشاء شركة البث العامة بتوصية من مجلس أوروبا الذى ساعد خبراءه المشرعين فى جورجيا على وضع قانون للبث^(٤). وبموجب أحكام القانون الصادر فى ديسمبر ٢٠٠٤، تحولت هيئة البث للإذاعة والتلفزيون فى جورجيا إلى "شركة البث العامة الجورجية"، وهى شركة عامة مستقلة تدير قناتين للتلفزيون ومحطتين للإذاعة. ويدير الشركة مجلس أمناء يتكون من تسعة أعضاء يعينهم البرلمان لمدة ست سنوات ويعينون بدورهم المدير العام.

الواجبات والمسئوليات

يتعين أن يتمثل واجب هيئة البث للخدمة العامة فى أن تعمل للصالح العام فى مجال البث فى كل أنحاء البلاد ولجميع سكان البلاد التى انشئت فيها. ويتعين على هيئة البث بصفة خاصة أن تقدم طائفة واسعة من البرامج المبتكرة عالية النوعية المصممة لتعليم وإعلام وتسلية عامة الناس، أخذة فى الاعتبار، التنوع العرقى والثقافى والدينى والإقليمى.

ويجب أن تحدد هيئة البث للخدمة العامة فى القانون، ويمكن أن تتطوى على طائفة من الواجبات والمسئوليات المصممة لخدمة الصالح العام، مثل:

- تقديم برامج خبرية ومتعلقة بالشئون الجارية، تكون شاملة ومتوازنة وغير متحيزة، بما فى ذلك الشئون الوطنية والدولية التى تهم الصالح العام.
- توفير برامج تستهوى قطاعات عريضة وكذلك برامج متخصصة، والإسهام فى دعم الهوية الوطنية وأن تعكس أيضا التنوع الثقافى والإقليمى.

(٤) إنترنيوز، ميدان البث فى جورجيا، تقرير صادر به تكليف (٢٠٠٦).

- توفير فرصة لمجموعات الأقلية للإدلاء بصوتها، بما فى ذلك برامج بلغات الأقلية.

- توفير نسبة معقولة من البرامج التعليمية.

- توفير نسبة معقولة من البرامج الأطفال.

- النهوض بإنتاج البرامج بواسطة المنتجين أبناء البلاد، بما فى ذلك الإنتاج الإقليمى.

ويؤثر السياق تأثيرا قويا فى تحديد أى البرامج الخاصة أكثر ملاءمة بالنسبة لرسالة كل هيئة من هيئات البث للخدمة العامة. بيد أن بعض النهج العامة إزاء البرمجة تعتبر من واجب معظم هيئات البث للخدمة العامة: الحفاظ على التوازن والتجرد، وإدراج البرامج التى تهم الصالح العام وكذلك المتعلقة بالأنباء والشئون الجارية، والنهوض بالفنون والآداب والثقافة، وتوفير طاقة إنتاج "داخلية" كبيرة بما يتيح لها تقديم برامج تنسم بالتنوع والتفرد والتنوعية، وأن تعكس أفكار وآراء وقيم المجتمع والأمة التى تخدمها.

ويعتبر تليفزيون شيلى (تليفزيون شيلى الوطنى) على نطاق واسع نموذجا هاديا للبث للخدمة العامة فى أمريكا اللاتينية. ورغم أنه بدأ فى ١٩٦٩، كهيئة للبث مملوكة للدولة، فقد تحول فى ١٩٩٢، إلى قناة عامة مستقلة ذاتيا ملزمة أن يكون لها طابع تعددى ونيابى، وأن تعمل على أساس التمويل الذاتى، وذلك عقب عودة البلاد إلى الديمقراطية، وهو يهدف إلى:

- النهوض بالثقافة والهوية والقيم الوطنية بكل تعددها.

- أن يكون تعدديا وموضوعيا فى تمثيل الواقع الثقافى والاجتماعى والاقتصادى والدينى والسياسى فى البلاد.

- أن يكون مستقلا عن مختلف القوى الفاعلة فى المجتمع.
 - أن يحقق التواصل بين الشيليين فى كل أنحاء البلاد، والشيليين الذين يعيشون فى الخارج.
 - أن يمثل كل الشيليين فى تنوعهم الاجتماعى والثقافى والدينى.
- وفنلندا نموذج جيد عن كيف يستطيع التشريع الذى يحكم البث للخدمة العامة، تحقيق احتياجات ومصالح الذين ينتمون إلى أقليات^(٥). ويصف القسم ٧ من مرسوم شركة البث الفنلندية، كما عدل فى ٢٠٠٥^(٦)، واجبات هيئة البث العام بالعبارات التالية:
- الشركة مسؤولة عن تقديم برامج شاملة للإذاعة والتلفزيون مع الخدمات الإضافية المرتبطة بذلك لكل المواطنين بموجب شروط متساوية. ويجوز تقديم خدمات المضمون هذه وغيرها والمرتبطة بالخدمة العامة فى كل شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية. وستكفل برامج الخدمة العامة بصفة خاصة:
- ١- دعم الديمقراطية وتوفير فرصة لكل شخص للمشاركة عن طريق تقديم طائفة واسعة من المعلومات والآراء والمناقشات وكذلك فرص التفاعل.
 - ٢- إنتاج وإبداع وتطوير الثقافة والفنون والتسلية الملهمة فى فنلندا.
 - ٣- مراعاة الجوانب التربوية والخاصة بالمساواة فى البرامج، وتوفير فرصة للتعليم والدراسة، والتركيز على برامج الأطفال، وتقديم برامج للتعب.

(5) Case study provided by Tarlach Mc Gonale, commissioned paper (2006).

(٦) مرسوم بشأن تعديل مرسوم شركة البث الفنلندية، مرسوم رقم ٢٠٠٥/٦٣٥ الصادر فى ١٩ أغسطس

٢٠٠٥ متاح فى:

<http://www.finlex.fi/en/laki/kaannokset/1993/en19931380.pdf>.

٤- معاملة المواطنين الذين يتحدثون الفنلندية والمواطنين الذين يتحدثون السويدية على قدم المساواة فيما تبنه، وإنتاج خدمات بلغة السامى والرماني ولغة الإشارة، وكذلك وحيثما يمكن بلغات المجموعات الأخرى فى المجتمع.

٥- دعم التسامح والتعددية الثقافية وتقديم برامج الأقليات والمجموعات الخاصة.

٦- النهوض بالتفاعل الثقافى وتوفير برامج موجهة للخارج.

٧- إذاعة البيانات الرسمية، والتي ستصدر لها أحكام أخرى بمرسوم، وتوفير البث الإذاعى والتلفزيونى فى الظروف الاستثنائية.

بعبارة محددة، إن هذه التعديلات تهدف إلى النهوض بالقيم والممارسات الديمقراطية، وكذلك بفرص المشاركة والتفاعل، وبذلك تدعم التسامح والتعددية الثقافية والبرامج المخصصة للأقليات والمجموعات الخاصة. وهى مأخوذة معاً، مهمة جداً لدعم التفاهم بين المجموعات وتحقيق التلاحم الاجتماعى. كذلك من المرجح أن تفيد الأهداف الثقافية والتعليمية الأقليات، ومن المؤكد أن تقديم برامج بلغات شتى سيفعل ذلك هو أيضاً.

وفى مالى، انصب التركيز على إنتاج برامج عالية النوعية، تنهض بالتعددية والثقافة ومدة نطاق التغطية^(٧). فبعد ثورة ١٩٩١، أبرم عقد للخدمة بين الحكومة وبين مكتب البث الإذاعى والتلفزيونى فى مالى، يحدد التزامات الخدمة العامة التى يتحملها المكتب. ويلزم مرسوم صدر فى ١٩٩٦ (رقم ٩٦-٢٨٤ اتخذ فى ٢٣ أكتوبر) المكتب بأن يكرس على الأقل ٨٠ فى المائة من برامجه الإذاعية

(٧) اليماني باثلى، تقرير غير منشور أعد بتكليف من البنك الدولى (٢٠٠٥).

و ٦٠ في المائة من برامجه التليفزيونية لمضمون الخدمة العامة. كما يلزم المكتب بأن يوسع باطراد التغطية الإذاعية من ٦٥ في المائة من البلاد في ٢٠٠٣، إلى ١٠٠ في المائة في ٢٠١٥، وتوسيع في المدة نفسها. ويحدد مجلس الإدارة ولايته كالتالي:

١- وضع البرامج الإذاعية والتليفزيونية بما يتفق مع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلاد.

٢- النهوض باستخدام اللغات الوطنية، والنهوض بالعلم والتكنولوجيا وحماية البيئة.

٣- وضع برامج للتدريب تستند إلى عروض عالية النوعية.

٤- النهوض بالإعلام التعددي والمدني والنافع.

٥- إنتاج مجلات وتقارير حية ومناقشات وتحقيقات.

وتشمل أهداف اجتماعية وإنمائية محددة للمكتب: محاربة الفقر، وزيادة معدل معرفة القراءة والكتابة، والإسهام في الوعي الصحي وتطوير الخدمات الصحية، ودعم التعليم الرسمي، بما في ذلك تعليم الكبار، وإلغاء تهميش المجتمعات المعزولة جغرافيا. وتضم شبكة المكتب هيئة وطنية واحدة للتليفزيون، ومحطتين لتضمين التردد تبثان من العاصمة باماكو، وعشر محطات لتضمين التردد تقع في العواصم الإقليمية، ونحو ثلاثين "محطة ريفية".

الحكومة

يجب أن يدير هيئة البث للخدمة العامة، مجلس إدارة

مستقل، له سلطات وواجبات محددة في القانون، وتتضمن الرصد

وضمان الامتثال لواجبات الخدمة العامة ومسئولياتها، على نحو يكفل أعلى معايير الأمانة والقيمة بالنسبة للنقود، ويوفر خضوعاً للمساءلة أمام عامة الناس.

ويتعين على ترتيبات الحوكمة أن توازن بين مبدئين: الاستقلال والخضوع للمساءلة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال ترتيبات شتى ويتضمن الترتيب المعتاد منها وجود مجلس إدارة مستقل، يتم تعيين أعضائه بطريقة عادلة وشفافة، بمشاركة من المجتمع المدني. وفي المقابل، فإن المدير التنفيذي لا يكون مسؤولاً إلا أمام المجلس، وليس الحكومة، والمجلس مسؤول عن اعتماد الميزانية وجميع السياسات العامة، ويعين غالبية كبار الموظفين التنفيذيين. وبهذه الطريقة، فإن المجلس ورئيسه يعملان كمصدّ بين الإدارة والحكومة.

ويتعين أن تتضمن سلطات مجلس الإدارة في ممارسة مهامه ما يلي:

- سلطة تعيين وإقالة كل الموظفين الكبار.
 - سلطة تحديد الإستراتيجية الشاملة واقتراح الميزانية،
 - سلطة تحديد السياسات الداخلية.
 - سلطة الاضطلاع بالمراجعة الداخلية.
- وفي ممارسة مجلس الإدارة لسلطاته، يتعين ألا يتدخل في الإدارة اليومية أو الاستقلال التحريري للمدير التنفيذي والعاملين معه. ويتعين أن يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن إعداد تقرير سنوي ويجب أن يخضع رسمياً للمساءلة أمام عامة الناس من خلال هيئة متعددة الأطراف مثل البرلمان أو لجنة برلمانية، تمثل فيها كل الأحزاب الرئيسية.

فهيئة الإذاعة الاسترالية مثلا، يديرها مجلس إدارة أنشئ بموجب مرسوم الهيئة. وتتمثل مهامه في:

أ- ضمان أداء وظائف الهيئة بكفاءة ولتحقيق أقصى منفعة لشعب أستراليا.

ب- الحفاظ على استقلال الهيئة ونزاهتها.

ج- ضمان أن يكون جمع الهيئة للأبناء وعرضها دقيقا وغير متحيز وفق المعايير المعترف بها للصحافة الموضوعية.

والمجلس ملزم أيضا بضمان امتثال الهيئة للتشريعات ذات الصلة. ولحكومة أستراليا الاتحادية السيطرة النهائية على الهيئة، ولها سيطرة على المنح العامة التي تعتمد عليها الهيئة. ولا تخضع الهيئة لإدارة الحكومة إلا بالنسبة للبث المتعلق بأمور تهم الصالح العام كما هو منصوص عليه في تشريع آخر. ولكن بنود كل بث كهذا يجب إدراجها في التقرير السنوي للهيئة. كما يتعين أن يتضمن التقرير مدونات الممارسة، وتفاصيل أى هبة، معدات أو إرث يقبل خلال السنة، وأى مشورة متلقاة من المجلس الاستشاري، وموجزا عن أنشطة موظفي الشؤون المجتمعية، وأى أعمال اتخذت ردا على شكاوى.

ويوجد ترتيب مختلف في جنوب أفريقيا. فهيئة الإذاعة في جنوب أفريقيا يديرها مجلس إدارة أنشئ بمقتضى مرسوم الإذاعة الصادر في ١٩٩٩، وهو السلطة الخاضعة للمساءلة في الهيئة وسيطر على شئونها. وهو يعين لجنة تنفيذية مكونة من مدير تنفيذي رئيسي وأحد عشر عضوا آخرين لإدارة شئون الهيئة واللجنة التنفيذية مسؤولة أمام المجلس.

وهيئة الاتصالات المستقلة في جنوب أفريقيا هي هيئة تنظيم البث، وتحظى هي نفسها بالاستقلال بموجب الدستور، ولها سلطات تنظيمية كبيرة بالنسبة لهيئة الإذاعة. ويعطى مرسوم البث الصادر في ١٩٩٩، لهيئة البث الصادر في ١٩٩٩،

المسئولية التامة عن ضمان امتثالها لأحكام الميثاق الخاص بها. ويطالب المرسوم بأن تكون كل إدارات هيئة الإذاعة صادرًا لها ترخيص من هيئة الاتصالات. وبالإضافة لهذا، يتعين أن تتمثل كل جهات البث، بما في ذلك هيئة الإذاعة لمدونة السلوك التي أصدرتها هيئة الاتصالات، والواردة في مرسوم هيئة الإذاعة المستقلة.

وتخضع هيئة الإذاعة للمحاسبة رسميًا أمام البرلمان من خلال الوزير. ويزود مجلس إدارة هيئة الإذاعة الوزير بميزانية وقوائم كاملة بالإيرادات والمصروفات عن تلك السنة المالية المعنية. وينبغي مراجعة الحسابات المالية من قبل مراجع وأن تصطحب بتقرير منه. ويقدم الوزير التقرير إلى البرلمان خلال سبعة أيام من تلقيه.

عضوية مجلس الإدارة

يتعين أن تكون عملية تعيين مجلس الإدارة عادلة وعلنية وشفافة، وأن يحددها القانون. ويجب تصميمها لتتضمن أن تتوافر للأعضاء الخبرة والتجربة اللازمة، وأن يلتزموا بتنوع المصالح والآراء الممثلة للمجتمع ككل. يتعين أن ألا يسيطر عليها أى حزب سياسى بعينه أو أى مصالح تجارية بذاتها، ويجب أن يعمل الأعضاء المعينون بصفقتهم الفردية ويمارسوا وظائفهم للمصالح العام فى كل الأوقات.

وعملية تعيين المجلس الحكومى لا يمكن أن تضمن تحرر مجلس الإدارة من النفوذ المحازب ومن الضغوط التي لا موجب لها، وأن يكون متنوعا فى طبيعته على النحو المناسب. لكنه يمكن أن تكون مفيدة فى تقادى بعض المثالب.

ويتعين تعيين أعضاء مجلس الإدارة لمدة محددة وحمايتهم من الإقالة خلال تلك المدة إلا إذا كفوا عن الوفاء بالشروط المحددة للأهلية للمنصب أو فشلوا في القيام بمسئولياتهم المحددة في القانون. ويجب أن تكون قواعد الأهلية لعضوية مجلس الإدارة واضحة ومحددة، لتفادى التعارض مع مسئوليات المنصب. ويجب أن يراعى تنوع المجلس استصواب تمثيل الخلفيات الإقليمية والثقافية المختلفة وتحقيق توازن عادل بين النساء والرجال. ويتعين استبعاد مجموعات معينة من العضوية:

- المستخدمين في المصالح المدنية أو فرع آخر في الحكومة.
- شاغلي المناصب أو المستخدمون في حزب سياسى.
- الأعضاء المنتخبين أو المعيّنين في الهيئة التشريعية.
- المستخدمين، أو ممن لهم مصالح، في مجال البث أو الاتصالات.
- من أدينوا، بعد عملية سلمية ووفقا للمبادئ القانونية المقبولة دوليا، بجريمة عنف أو جريمة مخلة بالشرف، ما لم تكن قد مرت فترة (مثل خمس سنوات) من إلغاء الحكم.
- إن وجود خبرة ملائمة في مجلس الإدارة أمر مفيد، مع معرفة بالبث والخدمة العامة والإدارة وغيرها من الأمور ذات الصلة.

وفيما يلى بضعة أمثلة توضح الفروق:

- هيئة الإذاعة الأسترالية يديرها مجلس إدارة يتم تعيينه ويتولى منصبه بموجب أحكام قانون البث الأسترالى الصادر فى ١٩٨٣. ويتكون المجلس من مدير مباشر يعينه المجلس لمدة ٥ سنوات، وما بين ستة وثمانية مديرين آخرين يعينهم المحافظ العام. وتراعى فى تعيين

المديرين، الخبرة المتعلقة بتقديم خدمات البث، والخبرة فى الاتصالات أو الإدارة، والخبرة فى الأمور المالية والتقنية، والاهتمامات الثقافية وغيرها من الاهتمامات المتعلقة بالإشراف على منظمة للبث للخدمة العامة.

- وهيئة الإذاعة اليابانية (NHK)، وهى هيئة البث العامة الوحيدة فى اليابان، يديرها مجلس محافظين يتكون من اثنى عشر شخصا يعينهم رئيس الوزراء ويوافق عليهم مجلسا الدائت نيابة عن الشعب اليابانى. ويتم انتقاؤهم لكى يجلبوا طائفة واسعة من الخبرة والتجربة. ومجلس المحافظين هو هيئة اتخاذ القرارات بالنسبة لكل الأمور المهمة لسياسة الإدارة والتشغيل، بما فى ذلك الميزانية السنوية، وخطة التشغيل، وسياسة البرامج الأساسية.

- وهيئة الإذاعة والتلفزيون فى ليتوانيا يديرها مجلس الإذاعة والتلفزيون فى ليتوانيا، ويتكون من اثنى عشر عضوا يمثلون خلفيات مختلفة. وينص قانون الهيئة المعتمد فى ١٩٩٦، على أن يعين رئيس الجمهورية أربعة أعضاء، ويعين البرلمان أربعة، منهم عضوان من المرشحين الذين توصى بهم أحزاب المعارضة، وتعين الأربعة الباقين منظمات المجتمع المدنى، وهى مجلس العلوم الليتوانى، ومجلس التعليم الليتوانى، والرابطة الليتوانية لمبدعى الفنون، ولجنة الأساقفة اللتوانيين. ويجب أن يكونوا جميعا من "الشخصيات البارزة فى المجالات الاجتماعية والعلمية والثقافية. ويتم تعيينهم لمدة ست سنوات ويمكن أن يخدموا فترتين على أقصى حد. وقد كان التعيين المبدئى فى الهيئة فى ١٩٩٦، متباينا لدرجة أنه لم يتم استبدال كل الأعضاء فى نفس الوقت، ولم تتواكب التعيينات مع الدورة لانتخابية. وقد قاوم المجلس بقوة محاولات السياسيين للتدخل فى نشاطاته.

المدير العام

الإدارة اليومية لهيئة البث للخدمة العامة مسئولية مدير تنفيذي يعينه مجلس الإدارة لمدة محددة، ويمكن تجديد ولايته. وهو وهيئة التحرير مسئولان عن وضع سياسة التحرير واتخاذ القرارات التحريرية.

والمدير التنفيذي مسئول عن الإدارة في إطار الواجبات والمسئوليات الشاملة لهيئة البث للخدمة العامة، والاستراتيجية التي اعتمدها مجلس المحافظين، والميزانية، والسياسات الداخلية السارية حاليا. وفي أداء المدير التنفيذي لواجباته، لا يجوز له أن يلتبس أو يقبل تعليمات إلا من مجلس المحافظين، إلا ما ينص عليه القانون، ويتحمل المسؤولية النهائية بالنسبة كل قرارات التحرير.

وتتوقف الفروق عادة على الظروف المحلية. فعلى سبيل المثال:

- يعين مجلس محافظي هيئة الإذاعة البريطانية مديرا عاما للهيئة، وهو بدوره يعين تسعة مديرين تنفيذيين، يشكلون المجلس التنفيذي للهيئة وهو المسئول عن إدارة التشغيل وقرارات التحرير.
- وفي نظام البث للخدمة العامة الإقليمي في ألمانيا، والذي تجمعه معا رابطة هيئات البث للخدمة العامة في ألمانيا (ARD)، يعين مجلسه الإقليمي للبث مديرا عاما لكل هيئة إقليمية للبث للخدمة العامة. والمدة العادية لتولي المدير العام لمنصبه هي أربعة أعوام ويمكن تجديد العقد.
- ويعين رئيس كوريا، رئيس هيئة الإذاعة الكورية وهو مديرها التنفيذي أيضا بناء على توصية من مجلس المحافظين. ويعين رئيس الهيئة ومديرها التنفيذي، نائب رئيس تنفيذي بموافقة مجلس المحافظين،

فى حين يعين الرئيس والمدير التنفيذي المديرين المباشرين. ومدة ولاية الرئيس والمدير التنفيذي وأعضاء الهيئة التنفيذية الآخرين هى ٣ سنوات وشاغلو المناصب مأهلون لإعادة تعيينهم.

- ويدير مدير مباشر شئون هيئة الإذاعة الأسترالية، ويتعين عليه أن يعمل وفق السياسات المحددة، وأى توجيهات موجهة إليه من مجلس الهيئة. ويتم تعيين المدير المباشر لمدة خمس سنوات ويكون مؤهلاً لإعادة تعيينه لمدة خمس سنوات أخرى. ويتضمن مرسوم الهيئة شرطاً بأن تحدد محكمة الرواتب، راتب المدير المباشر، ويتعين ألا يشترك فى اجتماع المجلس الذى يناقش فيه التعيين وأحكام وشروط الوظيفة المتعلقة بالمدير المباشر.

التمويل

يتعين تمويل هيئة البث الخاصة بالخدمة العامة أساساً من التمويل العام من خلال آلية للتمويل تهدف لحماية استقلالها. ويجوز لها أن تجمع إيرادات إضافية من الدعم المباشر، والأنشطة التجارية، والهبات.

وللآليات التى يتم بها تمويل البث للخدمة العامة، أهمية حاسمة لاستقلالها ونوعية مخرجاتها على حد سواء، ولكن من أصعب الأمور عادة وضعها فى نصابها الصحيح. وينبغى عزل نظام التمويل عن الضغوط السياسية، والسماح بشكل ما من الخضوع للمساءلة، وأن يكون فى الإمكان على نحو كاف التنبؤ به بما يتيح للاستثمارات متعددة السنوات التى تحتاجها هيئة البث للخدمة العامة القدرة على الوفاء بولايتها.

وتستخدم تشكيلة من النماذج المالية لتوفير آلية التمويل العام الأساسى. وتشمل هذه رسوم تجبى من الأسر (رسم ترخيص)، وتمويل حكومى مباشر، ورسم يجبى على البث التجارى والإعلان. ويتباين حجم التمويل العام للقطاع تبانيا كبيرا حتى فيما بين البلدان التى بها هيئات عامة قوية للبث. وقد فحصت دراسة، تمويل القطاع فى ثماني عشرة بلدا متقدما ووجدت أن هيئات البث العامة تلقت فى المتوسط ما يعادل ٨٠ دولارا لكل مقيم، لكن الرقم تراوح من مبلغ مرتفع قدره ١٥٤ دولارا فى سويسرا لمبلغ منخفض قدره ٥ دولارات فى الولايات المتحدة. وكان من بين البلدان الأخرى المدرجة فى الدراسة، ألمانيا (٣٤ دولارا)، والمملكة المتحدة (١٢٤ دولارا)، وفنلندا (١١١ دولارا) وأيرلندا (٦٧ دولارا)، وأستراليا (٤٤ دولارا)، وإسبانيا (٣٤ دولارا)، وكندا (٣٣ دولارا)^(٨). بيد أنه يتعين على البلدان النامية بصفة خاصة التى واجهت وعاء ضريبيا يلقى عننا مفرطا بسبب الأولويات الكثيرة التى يتعين عليه التصدى لها، ودخل الأسر المنخفض لمعظم السكان (وإن كانت هناك عادة طبقة وسطى ثرية)، وأسواق محدودة للإعلان فى وسائل الإعلام، أن تنظر إلى وراء ما هو واضح لتحديد مصادر الدخل المحتملة.

ويجاهد كل نموذج مختار لضمان الاستقلال وكفالة القاعدة المالية الكافية للوفاء بواجباته ومسئوليته، على حد سواء. وهناك مغام ومغارم فى الخيارات الراهنة. وينطوى التمويل الحكومى المباشر على خطر التدخل الحكومى. ويخضع الاعتماد المفرط على الإعلانات هيئة البث لنفس الضغوط التى تتعرض لها هيئات البث التجارية، وهو ما يمكن أن يقوّض المجال المتاح لها لتتويع البرامج الإعلامية والتغطية الخبرية المتعمقة.

(٨) تحليل دعم الحكومة للبث العام والثقافات الأخرى فى كندا، أعده فريق نورد يستى لحساب هيئة الإذاعة

الكندية (٢٠٠٦)، متاح فى:

http://wwwcbc.radio-canada.ca/submissions/crtc/2006/BNPH_2006_5_CBC_RC_Public_Broadcaster_Comparison.pdf.

وتستند الرسوم التي تجبى من الأسر عادة إلى رسوم الترخيص التي تحصل على جهاز استقبال إذاعي أو تليفزيوني. وتشمل السبل الأخرى لتحصيل إيرادات من الأسرة، رسوم ترتبط بجابتها بالإمداد بالكهرباء. وقد تطبق هذه الرسوم باعتبارها سعرا موحدا لكل أسرة أو يمكن أن تكون تصاعدية وترتبط بالقدرة على الدفع. وميزة هذا الترتيب شبه المالى هي أن الإيرادات يمكن تحصيلها وتوزيعها على هيئة البث بواسطة هيئة مستقلة للتحصيل والتوزيع بطريقة تكفل استقلال عمل هيئة البث. ومن ناحية أخرى، قد يكون من المكلف والصعب تحصيل رسوم تجبى من الأسر وقد لا يحظى تطبيق نظام كهذا للمرة الأولى بالشعبية.

ويتم تمويل هيئة الإذاعة اليابانية، وهي هيئة البث العامة الوحيدة في اليابان، عن طريق تحصيل رسوم تدفعها كل أسرة تملك جهاز تليفزيون. وبالمثل يتم تمويل، هيئات البث الإقليمية العامة، والتي تضمنها معا رابطة هيئات البث للخدمة العامة في ألمانيا، بصورة كلية تقريبا من رسوم الترخيص. وفي أيرلندا، تتلقى هيئة البث العامة الرئيسية، RTE، إيرادات من رسوم الترخيص، لكن هذا يتم استكمالها بمبيعات الإعلانات، والرعاية، والرسوم على المرافق وشبكات البث، ومبيعات البرامج، والاتجار، والإيرادات ذات الصلة. ويتم تمويل هيئة البث للخدمة العامة في شيلي، TVN، من خلال الإعلان بصورة كلية تقريبا.

وقد وضعت أستراليا نموذجا لتمويل تليفزيون الخدمة العامة عن طريق رسوم يتم تحصيلها من هيئات البث الخاصة. وهذا النموذج الذي استهل في ١٩٨٨، لاقى ثناء كبيرا لسماحه لهيئة البث للخدمة العامة بتحويل تركيزها بعيدا عن البرامج التجارية والاتجاه للبرامج الثقافية في حين يحول تمويل الإعلان صوب المحطات الخاصة. (أدى نقاس محطة خاصة للتليفزيون عن دفع مساهمتها السنوية في الوقت المحدد إلى سحبها في ١٩٩٩- مما يكشف عن أوجه ضعف في التنظيم)^(٩).

(٩) معهد المجتمع المفتوح ٢٠٠٥، ٥٩.

وحسب نسبة الإيرادات التي يتم تحصيلها من خلال آلية مضمونة للتمويل العام، يجوز إخضاع هيئة البث للخدمة لقيود معينة على سلطاتها في جمع الأموال من مصادر أخرى، خاصة من المصادر التجارية. ويمكن تصميم هذه القيود على نحو يحمي طابع الخدمة باعتبارها خدمة عامة أو ضمان المنافسة العادلة مع هيئات البث التجارية.

فعلى سبيل المثال، يتم تمويل هيئة الإذاعة البريطانية بصورة كلية تقريبا من خلال تحصيل رسوم ترخيص على الأجهزة المنزلية. ومحظور على الهيئة بيع الإعلانات أو حملات الرعاية فيما تبثه، لكن لديها محفظة آخذة في الاتساع من أنشطة الأعمال التجارية تستند أساسا إلى الاستغلال التجاري لبرامج الهيئة العالمية في هيئة الإذاعة البريطانية بصورة منفصلة.

وفي فرنسا أيضا، فإن إيرادات الإعلام تحكمها بصورة صارمة الحدود التي وضعها البرلمان وتحصل هيئة البث للخدمة العامة في فرنسا، وتتكون من ٦ شركات وطنية للبرامج وقناة سائل ممولة تمويلًا عامًا، على نحو ٧٠ في المائة من إيراداتها من رسوم الترخيص السنوية التي تجبى من ملاك التلفزيون. والباقي مستمد أساسا من بيع الإعلانات ورعاية البرامج. ويحدد البرلمان سنويا رسوم الترخيص، وكذلك توزيع الرسوم بين شركات البرامج الوطنية والمؤسسات الأخرى التي تقوم بوظائف تتعلق بالبث. وتتباين النسبة من المصروفات السنوية التي تقي بها رسوم الترخيص بين شركات البرامج من نحو ٥٠ في المائة لقناة فرانس ٢، لنحو ١٠٠ في المائة لراديو فرانس إترناسيونال والقناة الأوروبية للساتل، لاست آرت. وتحصل القنوات الأكثر شعبية على نسبة كبيرة من إيراداتها من الإعلان.

لكن رسوم رخص التلفزيون ليست حلا مضمونا، ففي غانا مثلا، ظلت رسوم الرخص عند مستوى ثابت لسنوات كثيرة بسبب عزوف السياسيين عن

التصويت لصالح زيادتها. وقد أدت تأثيرات التضخم إلى تخفيض قيمة رسوم الرخص التي يتم تحصيلها لمستوى منخفض جدًا لا يتجاوز تكاليف التحصيل إلا بالكاد ولا يكفي لتمويل هيئة الإذاعة في غانا، وهي هيئة البث العامة. وأدى هذا إلى تزايد الاعتماد على مصادر الإيراد التجارية وتخفيض الاستثمار في صنع برامج جيدة النوعية. وللحيلولة دون هذا، أجرى بعض البلدان تصحيحات تلقائية على الرسوم استنادًا إلى مؤشر تكاليف المعيشة.

الفصل الثاني عشر

البيت المجتمعى غير الساعى للربح

قائمة مراجعة الممارسات الجيدة

- يجب الاعتراف بالبيث المجتمعي في القانون باعتباره نوعا متميزا من البيث يتعين دعمه وتشجيعه من خلال ترتيبات محددة ومباشرة للترخيص تكفل فرصا عادلة ومنصفة في الوصول للطيف اللاسلكي من أجل المنظمات التي تستند للمجتمع المدني، وتلك التي تستند للمجتمع المحلي.
- يمكن تحديد البيث المجتمعي باعتباره بثا مستقلا يقدمه أعضاء المجتمع المحلي لأنفسهم ولمصلحتهم في موقع جغرافي معين أو باعتباره ينتمي لجماعة مصالح معينة. وهدفه الأول هو تقديم منافع اجتماعية وألا يعمل من أجل تحقيق ربح تجاري خاص. ويجب أن يملكه مجتمع معين يسعى لخدمته، وأن يخضع للمساءلة أمامه ويتعين أن يوفر فرص المشاركة من قبل المجتمع على كل المستويات.
- يجب أن تكون عمليات الترخيص للبيث المجتمعي عادلة وشفافة ومحددة في القانون، ويجب أن تقع تحت مسئولية هيئة مستقلة للترخيص. ويجب تحديد معايير تقديم الطلبات والانتقاء علانية وبالتشاور مع المجتمع المدني.
- ينبغي أن تتسق شروط واشتراطات الترخيص للبيث المجتمعي مع أهداف تنظيم البيث، وأن تكون مصممة لضمان تمتع خصائص هيئة البيث المجتمعي، بالحماية والحفاظ عليها خلال مدة الترخيص.

- يجب أن تتاح لهيئات البث المجتمعي فرصة الحصول على مصادر تمويل متنوعة حسب الظروف المحلية. ويتعين ألا تكون هناك أى قيود على ما يعتبر منها ضروريا للحفاظ على طبيعة الهيئة وتفادى المنافسة غير العادلة.
- يجوز دعم البث المجتمعي عن طريق التمويل العام، بما فى ذلك الدعم العام المباشر. وحيثما يكون هناك نظام قانونى ومضمون للتمويل العام، يتعين أن يكون هذا عادلا وعلنيا وشفافا فى إدارته وتحت مسؤولية هيئة عامة مستقلة.

مقدمة

يشير البث المجتمعي لوسائل البث المستقلة والمستندة للمجتمع المدني والتي تعمل من أجل تحقيق أهداف اجتماعية وليس للحصول على ربح مالى خاص. وتديرها منظمات تستند للمجتمع المحلى ومنظمات غير حكومية محلية، وتنظيمات العمال، والمؤسسات التعليمية، والروابط والمنظمات الدينية أو الثقافية التى تضم واحدا أو أكثر من هذه الأشكال من منظمات المجتمع المدني.

وفى البدء نشأ البث المجتمعي، دون ترخيص حكومى عادة، على أيدي حركات اجتماعية ومنظمات تستند للمجتمع المحلى، تسعى للتعبير عن قضاياها وشواغلها وثقافتها ولغاتها الخاصة، ولخلق بديل لكل من البث العام الذى كان يخضع عادة لسيطرة الحكومة، ووسائل الإعلام الخاصة. وليس هناك تعريف موحد للبث المجتمعي، وهناك نماذج كثيرة بقدر عدد المحطات تقريبا. وكل مبادرة للبث المجتمعي هى هجين، وعملية اتصال فريدة شكلتها بينتها والثقافة والتاريخ والواقع المميز للمجتمع الذى تخدمه. والواقع أن مصطلح البث المجتمعي ينطبق على طائفة عريضة من المبادرات غير التجارية، بما فى ذلك البث الريفى، والتعاونى، والقائم على المشاركة، وبث المواطنين الأحرار، والبث البديل والشعبى والتعليمى. وتقع محطات الإذاعة المجتمعية فى القرى الريفية المعزولة لكنها توجد أيضا فى قلب المدن الكبرى، ويمكن تعريف المجتمعات التى تمثلها وتخدمها من الناحية الجغرافية بأنها قاطنو بلدة معينة، أو يمكن تعريفها بمصالح مشتركة، ثقافية ولغوية وغيرها. وحسب طبيعة المجتمع، فإن إشارات البث قد لا تصل سوى لكيلو متر واحد، أو تغطى بلدا بأكمله، أو يمكن تحميلها على الإنترنت لتوصيلها لأعضاء المجتمع فى الجانب الآخر من العالم.

ويمكن للبث المجتمعي، خاصة الإذاعة، أن يزود المجتمعات بفرص الحصول على المعلومات وأن يكون لها صوت، وييسر المناقشة على مستوى المجتمع، وتقاسم المعلومات، وتقديم مدخلات لعملية اتخاذ القرارات. كذلك، فإن البث المجتمعي عملية تشرك المجتمع في بناء القدرة والأنشطة التي تمكن من أسباب القوة. وإذا كان البث العام نافذة يستطيع المشاهدون والمستمعون أن يفهموا بلدهم والعالم من خلالها، فعندئذ يكون البث المجتمعي مرآة تعكس معارف المجتمع وخبرته الخاصة، وتدعو المجتمع أن يعرف نفسه، وأن يشارك في الحوار، وأن يتوصل لحلول لمشاكله، وأن يضع جدول أعماله لتحركه.

وكما رأينا في الباب الأول، فإن البث المجتمعي طفق يكتسب اعترافاً به باعتباره مكوناً جوهرياً في مشهد وسائل الإعلام التعددي، خاصة بسبب دوره في توفير فرص الحصول على صوت للتعبير وعلى المعلومات، والنهوض بالمشاركة بين المجتمعات المحلية والمجتمعات التي تجابه استبعاداً اجتماعياً واقتصادياً. وفي ٢٠٠٣ مثلاً، أشارت مائدة الأمم المتحدة المستديرة التاسعة المعنية بالاتصالات من أجل التنمية، لوسائل الإعلام المجتمعية بالعبارات التالية:

يتعين على الحكومات أن تطبق إطاراً قانونياً وداعماً يحابي الحق في حرية التعبير وقيام نظم إعلام حرة وتعددية، بما في ذلك الاعتراف بالدور الخاص والحاسم لوسائل الإعلام المجتمعية في توفير فرص الوصول للاتصالات بالنسبة لمجموعات المنعزلة والمهمشة^(١).

ويدرج عدد كبير من البلدان حكماً مباشراً عن البث المجتمعي في قانون البث الخاص بها أو في القرارات المنشورة لهيئة التنظيم المسؤولة عن البث. ونموذجياً، يصف هذا الإطار خصائص البث المجتمعي ويحدد ترتيبات الترخيص

(١) مائدة الأمم المتحدة المستديرة التاسعة المعنية بالاتصالات من أجل التنمية (روما، سبتمبر ٢٠٠٤).

للبث المجتمعى وتمويله. والحكم القانونى والتنظيمى الخاص بالإذاعة المجتمعية أكثر شيوعا منه بالنسبة للتلفزيون المجتمعى. وفى بعض البلدان يشمل إطار البث المجتمعى الإذاعة والتلفزيون على حد سواء، فى حين توجد ترتيبات منفصلة لكل منهما فى بلدان أخرى.

وقد قارن عدد من الدراسات وقيم السياسة والأطر القانونية والتنظيمية التى تساعد بدرجة أكبر البث المجتمعى على أن يزدهر^(٢). ويمكن تحديد بعض خصائص الممارسة الجادة فى القانون والتنظيم من هذه الخبرة المتنوعة والواسعة. وسنناقش بتفصيل أكبر فى الأقسام التالية، عناصر الممارسة الجيدة فى التنظيم الخاص بالبث المجتمعى.

الاعتراف والتميز

يتعين الاعتراف بالبث المجتمعى فى القانون باعتباره نوعا متميزا من البث ينبغى دعمه وتشجيعه من خلال ترتيبات محددة ومباشرة للترخيص تكفل فرصا عادلة ومنصفة فى الحصول على الطيف اللاسلكى والموارد الاقتصادية.

والاعتراف الواضح والمباشر القانونى والسياسى بالبث المجتمعى باعتباره قطاعا متميزا أمر مستصوب، حيث إن السياسات وثيقة الصلة بالبث المجتمعى

(٢) ي. برايس- ينفز و. ج. تاكى، الإذاعة المجتمعية فى سياق عالمى: تحليل مقارنة فى ستة بلدان (شيفلد، رابطة وسائل الإعلام المجتمعية، ٢٠٠١) سانشير، ج. س، التشريع للبث الإذاعى المجتمعى: دراسة مقارنة للتشريع فى ١٣ بلدا (باريس، اليونسكو، ٢٠٠١) AMARC_LAC، أفضل الممارسات المعنية بالأطر التنظيمية للبث المجتمعى - دراسة مقارنة للأطر التنظيمية والقانونية والسياسات الوطنية فى ١٤ بلدا، مشروع تقرير لم ينشر (مونتيديو، أوجواي: AMARC-LAC، ٢٠٠٦).

تختلف عن تلك الوثيقة الصلة بالقطاعات الأخرى، مثل تلك التى تتعلق بالقاعدة الاقتصادية الخاصة به، وأشكال خضوعه للمساءلة والمشاركة، وعلاقته بالمجتمع. ويقتضى التوزيع العادل للطيف اللاسلكى، وهو مورد قيم ونادر، وجود آلية خاصة للوصول لما وراء التخصيصات التجارية والمتعلقة بالخدمة العامة ولضمان فرص الوصول بالنسبة للمجتمع المدنى والمنظمات المستندة للمجتمع المحلى.

الإطار ٥٢ - مالى: بناء مشهد متنوع للإذاعة

مثملا هى الحال فى معظم بلدان غرب أفريقيا، كان البث فى مالى تقليديا احتكارا للدولة، مع قيام مكتب البث الإذاعى والتلفزيونى فى مالى بالبث من العاصمة للبلد بأسره.

وعقب تطبيق الديمقراطية متعددة الأحزاب فى ١٩٩١، سمحت مالى رسميا لمحطات الإذاعة والتلفزيون الخاصة بالعمل، وتبنت واحدا من أكثر قوانين البث ديمقراطية فى أفريقيا. وفى خلال بضع سنوات قليلة، أقيمت عشرات من محطات الإذاعة الخاصة، التجارية والمجتمعية على حد سواء، كان معظمها محطات محلية.

ومنذ خمس عشرة سنة خلت، كانت هيئة البث التى تحتكرها الدولة (مكتب البث الإذاعى والتلفزيونى فى مالى)، تبث البرامج المنتجة فى باماكو فى المحل الأول، أساسا باللغة الفرنسية، عن طريق أجهزة إرسال معدة للتقوية عبر البلاد. ولدى مالى حاليا واحد من أقوى نظم الإذاعة وأكثرها تنوعا فى أفريقيا، بما يصل إلى ٣٠٠ محطة إذاعة تبث البرامج المحلية فى جميع أرجاء البلاد بأكثر من ست من اللغات المحلية.

وهناك سبب لنمو القطاع هو عدم وجود عقبات بيروقراطية ومالية تعترض الحصول على ترخيص. فليست هناك رسوم للترخيص لإقامة محطة إذاعة في مالي، والشرطان الوحيدان هما أن تكون من رعايا مالي وأن تملأ استمارة بسيطة. وترسل الاستثمارات إلى المجلس الأعلى للاتصال، الذي يراجع مدى توافر الترددات والسلامة الفنية للاقتراح ويبلغ لجنة تنظيم الاتصالات السلوكية واللاسلكية. فإذا كان الاقتراح سليما من الناحية الفنية والتردد المطلوب متوافرا، يسمح للمحطة باستخدامه. وفي كل عام يتم تقاضى بدل تردد قدره ٢٠ دولارا من كل محطة.

وقد تلقت الإذاعة المجتمعية (servicio comunitario de radiodifusion sonora) مثل هذا الاعتراف في كولومبيا منذ ١٩٩٥ بسلسلة من المراسيم الرئاسية المتعاقبة. ويوفر أحدثها تعريفا^(٣)، واضحا للإذاعة المجتمعية ويسمح بترخيصها على موجات تضمين السعة (إيه إم) وموجات تضمين التردد (أف إم). وفي فنزويلا، فإن البث المجتمعي معترف به في Ley Organica de Telecomunicaciones- Radiodifusion Sonora y television abierta comunitarios de servicio publico sin fines de lucro. de servicio).

وكانت مالي أول بلد في أفريقيا يمكن من ترخيص البث المجتمعي من خلال حكم عام يقضى بإنشاء هيئات البث الخاصة^(٤). وتتص هيئة التنظيم في مالي،

(٣) المرسوم الرئاسي رقم ١٩٨١ لسنة ٢٠٠٣ متاح في:

<http://www.mincomunicaciones.gov.co/>.

(٤) رئاسة جمهورية مالي مرسوم رقم 20-227/P-RM الصادر في ١٠ مايو ٢٠٠٢.

portent statut des services prives de radiodiffusion sonore par voie hertzienne terrestre et modulation de frequence.

المجلس الأعلى للاتصال، على منح فئة محددة من الترخيص للإذاعة المجتمعية المحددة باعتبارها "لا تسعى للربح ومملوكة للمجتمعات المحلية". وبعد بضع سنوات قليلة من فتح موجات الأثير هناك، كان قد تم إنشاء مئات من محطات الإذاعة المستقلة والمجتمعية في كل أرجاء البلاد، ساعدها في ذلك بدرجة كبيرة القرار الذي اتخذ بإلغاء العقوبات المالية والبيروقراطية^(٥).

وفي جنوب أفريقيا، حدد مرسوم هيئة البث المستقلة لسنة ١٩٩٣، إطارا جليا للترخيص للبث المجتمعي، والذي أبطلته حاليا أحكام مماثلة في مرسوم الاتصالات الإلكترونية لسنة ٢٠٠٦. ويتضمن مرسوم البث في جنوب أفريقيا لسنة ١٩٩٩ أحكاما إضافية للتخصيص لهيئات البث المجتمعية في جنوب أفريقيا. ويدعو إعلان المبادئ المعنية بحرية التعبير في أفريقيا، الذي اعتمدته اللجنة الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب في ٢٠٠٢، الدول الأفريقية لضمان: "تخصيص منصف للترددات بين استخدامات البث الخاصة، التجارية والمجتمعية على حد سواء"، وأنه "يتعين تشجيع البث المجتمعي نظرا لقدرته على توسيع وصول الفقراء والمجتمعات الريفية إلى موجات الأثير"^(٦).

وتتعين ملاحظة أن التخصيص المنصف للترددات سيطلب إصدار قوانين ولوائح تفرق بين البث المجتمعي والتجاري وتشجع بوجه خاص البث المجتمعي ومراعاة أهدافه الاجتماعية وطبيعته غير التجارية. فعلى سبيل المثال خفضت مالي وفنزويلا وكولومبيا أو ألغت رسوم الترخيص على الإذاعة المجتمعية، وطبقت إجراءات مبسطة لتقديم الطلبات. ومن المهم بالمثل استخدام معايير ملائمة لتقييم طلبات البث المجتمعي.

(٥) هناك صورة طلب متاحة على:

http://urtel.radio.org.ml/IMG/dos/Cahier_de_charges.dos.

(٦) اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (٢٠٠٢) إعلان المبادئ المعنية بحرية التعبير في أفريقيا، اعتمد في الدورة ٣٢ (بانجول، ١٧-٢٣ أكتوبر، ٢٠٠٢).

والاعتراف بالبحث المجتمعي وتمييزه في القوانين والتنظيمات، سمتان مستصوبتان لكنهما ليستا شرطين كافيين في حد ذاتهما للممارسة الجيدة. فالواقع أنه في بعض الحالات، استخدم الإطار القانوني كوسيلة للحد من قدرة هيئات البحث المجتمعي على البقاء ومن نفوذها، على سبيل المثال بفرض قيود مفرطة على القدرة على الإرسال أو فرض حدود غير معقولة على مصادر التمويل. وقد عالج المقرر الخاص لحرية التعبير في لجنة البلدان الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان هذه المشكلة في تقريره السنوي لعام ٢٠٠٢: "تظنراً للأهمية الممكنة لقنوات الاتصال هذه بالنسبة لحرية التعبير، فإن وضع إطار قانوني قائم على التفرقة يعرقل تخصيص الترددات لمحطات الإذاعة المجتمعية أمر غير مقبول"^(٧). ومن ثم، فمن الجوهرى أن يوفر الإطار القانوني والتنظيمي فرصاً عادلة ومنصفة للحصول على الترددات وكذلك على الموارد الاقتصادية وغيرها.

الإطار ٥٣ - الولايات المتحدة: تراخيص الإذاعة غير التجارية

في الولايات المتحدة، يرجع البحث المجتمعي بجنوره إلى قرار تاريخي للجنة الاتصالات الاتحادية اتخذته في ١٩٤٥ بتخصيص ٢٠ في المائة من الطيف اللاسلكي بموجات تضمين التردد (إف إم) (من ٨٨ إلى ٩٢ ميغا هيرتز) للهيئات التي لا تسعى للربح^(١). وكانت هيئات الإذاعة غير الساعية للربح الأولى في الولايات المتحدة، مقصورة على المؤسسات التعليمية، ولكن افتتحت محطة KPFA في بيركلي، كاليفورنيا في ١٩٤٩، مبرز بداية انفتاح أوسع للإذاعة المجتمعية. واليوم، تم إصدار ما يربو على ٢٥٠٠ تصريح لهيئات غير تجارية للإذاعة بتضمين التردد (إف إم) ونحو ٤٠٠ ترخيص لهيئات للتلفزيون العام والتعليمي غير التجاري.

(١) لجنة الاتصالات الاتحادية (١٩٤٥). ترخيص الترددات لمختلف فئات الهيئات غير الحكومية في الطيف اللاسلكي من ١٠ كيلو سيكل إلى ٣٠٠٠٠٠٠٠ كيلو سيكل، حافظة رقم ٦٦٥١ (٢٧ يونيو، ١٩٤٥).

(٧) التقرير السنوي للمقرر الخاص بحرية التعبير، ص ١٢٨، ٢٠٠٢، متاح على:

<http://www.cidh.org/Relatoria/showarticle.asp?artID=138&LID=1>.

التعريف والخصائص

يمكن تعريف البث المجتمعي باعتباره بثاً يقدمه أعضاء مجتمع ما ولمصلحتهم، وذلك في موقع جغرافي معين، أو بثاً يخص جماعة مصالح معينة. وغرضه الأول هو تقديم منفعة اجتماعية وليس العمل من أجل تحقيق ربح تجارى خاص. وينبغى أن يملكه، ويخضع للمساءلة أمام المجتمع الذى يسعى إلى خدمته، ويجب أن يوفر فرصة للمشاركة من قبل المجتمع فى وضع البرامج وفى الإدارة، ويجب ألا تكون هناك قيود مسبقة أو غير معقولة على نطاق التغطية، والقدرة على الإرسال، أو طبيعة المجتمع الذى تتعين خدمته.

وهيئات البث المجتمعية هى وسائل إعلام مستقلة تعمل لتحقيق أغراض اجتماعية وتديرها منظمات لا تسعى للربح. ويجب ألا تواجه أى قيود على المضمون فيما عدا تلك التى تطبق بصورة مشروعة على كل وسائل البث. وتحمل مسئولية التجاوب مع القضايا والتوقعات والمقترحات الخاصة بمجتمعها، فى كل تنوعها، وأن تلتزم بالتمكين للمشاركة على جميع المستويات والنهوض بها. ويجب أن يتاح الحق فى إنشاء هيئات للبث المجتمعي، للمنظمات التى تستند للمجتمع وغيرها من مجموعات المجتمع المحلى فى المناطق الريفية والحضرية وللمجتمعات الجغرافية والمستدة للمصالح. ويتعين ألا تخضع لقيود مسبقة أو تعسفية على قدرتها على الإرسال أو مناطق تغطيتها، ولا يجب قصرها على وجه الحصر على مجموعات اجتماعية أو مجتمعات معينة، ريفية أو حضرية.

وتشمل الخصائص التى يتعين إدراجها فى أى تعريف قانونى أو تنظيمى للبث المجتمعي - والمستدة من بلدان تسرى فيها ترتيبات معينة للترخيص للبث المجتمعي - اشتراطات هى:

- البقاء مستقلة عن الحكومة والمنظمات التجارية.
 - خدمة مجتمعات محددة، أما جغرافية أو متعلقة بالمصالح.
 - تمثل الملكية والإدارة فيها ذلك المجتمع.
 - التمكين لأغراض تحقق النفع الاجتماعي وليس للربح المالى الخاص.
 - تمكين المجتمع من المشاركة فى صنع البرامج والإدارة.
- وتشكل هذه الخصائص أساس التعريف القانونى أو التنظيمى. وينبغى للإطار التنظيمى، بما فى ذلك أحكام الترخيص وشروطه، أن تطالب باحترام هذه الخصائص، مع السماح لهيئة البث بالمرونة فى تكييف خدماتها حتى تفى على خير وجه باحتياجات وظروف المجتمع الذى تستهدف خدمته.
- واستقلال الهيئة يعنى عدم السماح بخضوعها للسيطرة المباشرة أو غير المباشرة من قبل أى هيئة من هيئات الحكومة المركزية أو المحلية أو مواجهتها لتأثير لا موجب له من قبل مثل هذه الهيئات من خلال الملكية أو التمويل. ويتعين أن تكون مستقلة عن المصالح التجارية، ويجب ألا تتمكن هيئة بث تجارية أو كيان تجارى آخر من تملك السيطرة الفاعلة على الهيئة أو أن تمارس ذلك بطرق أخرى.
- ويعنى التوجه المجتمعى للهيئة أن تقدم برامج تهدف إلى خدمة مجتمع أو أكثر، وتشجع وتدعم المشاركة من قبل أعضاء المجتمع فى تشغيلها وإدارتها. وينبغى أن يتضمن هذا تدابير لضمان خضوع مقدم الخدمة للمساءلة أمام المجتمع الذى يخدمه.
- وتعنى خاصية التشغيل من أجل أغراض تحقق نفعاً اجتماعياً أن يستخدم أى ربح ناتج عن التشغيل كلية وعلى وجه الحصر لضمان توفير الخدمة فى المستقبل، أو لتقديم مكاسب اجتماعية للأعضاء من عامة الناس أو المجتمع اللذين تستهدف خدمتهما. وتعنى المنافع الاجتماعية تحقيق أهداف تسهم فى تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الذى تتم خدمته. وقد يتضمن ذلك:

- توفير فرص لوصول المجتمع إلى مرافق البث.
- تشجيع الحوار وإبداء الرأي والتعبير.
- تحسين فرص الحصول على المعلومات والمعرفة.
- توفير التعليم أو التدريب لأعضاء المجتمع.
- النهوض بشمول المجموعات المحرومة وفرصها في الوصول.
- النهوض بحقوق الأطفال والشباب.
- النهوض بالمشاركة المدنية ونزعة التطوع.
- النهوض بالعمالة وخبرات العمل.
- والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وفي التطبيق، توجد فروق كبيرة في تعريفات البث المجتمعي، لكن معظم التعريفات ينطوي على بعض هذه الخصائص أو عليها كلها. وتنظم اللجنة الكندية للإذاعة والتلفزيون والاتصالات السلكية واللاسلكية، البث في كندا وتعرف الإذاعة المجتمعية في الإشعار العام (13-2000 CRTC) كالآتي:

محطة الإذاعة المجتمعية تكون مملوكة وخاضعة وخاصة لسيطرة منظمة لا تسعى للربح، ويحدد هيكلها أن العضوية والإدارة والتشغيل والبرمجة تتم في المحل الأول من قبل المجتمع عامة. وينبغي أن تعكس البرامج تنوع السوق الذي تهدف المحطة المرخص لها لخدمته^(٨).

(٨) إشعار عام: 13-2000 CRTC.

وقد أصبح الميثاق الأفريقي للبلث، المعتمد فى ٢٠٠٢ من قبل ممارسى الإعلام ومناصرى حرية التعبير من كل أرجاء أفريقيا، بياناً للممارسة الجيدة يعد مرجعاً على نطاق واسع. وهو يتضمن التعريف التالى:

البلث المجتمعى هو بلث يتم من أجل المجتمع وبواسطته ويدور حوله، وتمثل ملكيته وإدارته المجتمع، ويسعى لتحقيق جدول أعمال للتنمية^(٩).

وتذكر المبادئ التوجيهية للسياسة التى اعتمدتها الحكومة الهندية فى ٢٠٠٦ ما يلى:

يتعين على المنظمة الراغبة فى تشغيل محطة إذاعة مجتمعية أن تكون قادرة على الوفاء بالمبادئ التالية والالتزام بها:

أ- يجب أن تتأسس وعلى نحو جلى باعتبارها منظمة "لا تسعى للربح" ويجب أن يكون لها سجل مثبت لمدة ثلاث سنوات على الأقل من خدمة المجتمع المحلى.

ب- ينبغي تصميم محطة الإذاعة المجتمعية التى ستديرها لخدمة مجتمع محلى معين ومحدد جيداً.

ج- يجب أن يكون لها هيكل ملكية وإدارة عاكس للمجتمع الذى تسعى المحطة لخدمته.

د- ينبغي أن تكون البرامج المعدة للبلث وثيقة الصلة بالاحتياجات التعليمية والإنمائية والاجتماعية والثقافية للمجتمع.

(٩) تم اعتماد الميثاق الأفريقى المعنى بالبلث فى ويندهوك، ناميبيا، فى مايو ٢٠٠١.

هـ- يجب أن تشكل كيانا قانونيا، أى يتعين تسجيلها (بموجب مرسوم تسجيل الجمعيات أو أى مرسوم آخر يتصل بهذا الغرض)^(١٠).

والقصد من اشتراط أن تكون منظمة غير حكومية أمضت ثلاث سنوات فى خدمة المجتمع، هو قياس مستوى ما يحظى به مقدم الطلب من مشاركة المجتمع ودعمه. لكن ذلك يمثل عبئا على المشروعات المبتكرة ويستبعد الطلبات المقدمة من روابط تشكلت خصيصا لتشغيل إذاعة مجتمعية بغض النظر عن خبرة الأعضاء فى الرابطة الجديدة أيا كانت. وقد تم التوصل لأسلوب أفضل لتحقيق ذلك فى كولومبيا وفنزويلا، يطالب بأن يثبت مقدم الطلب أنه يحظى بدعم منظمات قائمة فى المجتمع وليس جعل التاريخ أو الكيان القانونى سندا للطلب. بيد أنه فى جوانب أخرى، فإن بيان المبادئ هذا يتفق مع تعريف الممارسة الجيدة.

وفى جنوب أفريقيا، ينص قانون البث رقم ٤ لعام ١٩٩٩، على أن حائزى تراخيص البث المجتمعى للإذاعة والتلفزيون: يجب أن ينتخبوا بطريقة ديمقراطية مجلسا من أعضاء المجتمع، وأن يعكسوا احتياجاته الثقافية والدينية واللغوية والديمقراطية، وأن يقدموا خدمة فريدة ومتنوعة، بما فى ذلك التركيز على قضايا المجتمع الجماهيرية مثل الشئون البيئية والمتعلقة بالرعاية الصحية والشئون الإنمائية، ويجب أن ينهضوا بالحكم الحصىف على الهدف. ويتعين أيضا إعادة استثمار كل الأموال الفائضة لصالح المجتمع^(١١).

(١٠) حكومة الهند، وزارة الإعلام والبث (٢٠٠٦) مبادئ توجيهية للسياسة لإقامة محطات إذاعة مجتمعية فى الهند (تم تنقيحه فى ٤ ديسمبر ٢٠٠٦).

(١١) قانون البث رقم ٤ لعام ١٩٩٩، القسم ٣٢.

عملية الترخيص

ينبغي أن تكون عملية الترخيص للبلث المجتمعى عادلة
وعلنية وشفافة ومحددة فى القانون ويتعين أن تكون من مسئولية
هيئة مستقلة للترخيص. ويجب تحديد معايير تقديم الطلبات
واختيارها علانية وبالتشاور مع المجتمع المدنى.

والترخيص ضرورى لضمان فرص الحصول العادلة والمنصفة على مورد
محدود، هو الطيف اللاسلكى. ويتعين فى الظروف العادية فصل الترخيص لهيئات
البلث المجتمعى عن الترخيص لهيئات البلث التجارى، وتحديد طيف للبلث محاط
بطوق كاف يحميه لهيئات المجتمعية. وينبغي أن يكون تخصيص الطيف ومنح
التراخيص للبلث المجتمعى عملية آمنة وشفافة تستجيب لطلب المنظمات المستندة
للمجتمع المدنى التى تفى بالخصائص الوارد فى التعريف. ويجب ألا توضع أى
عقبات غير ضرورية أمام المجتمعات الساعية للحصول على ترخيص، ويجب أن
تكون العملية مستقلة عن التدخل السياسى. ويتعين أن يراعى الترخيص قضايا
مشاركة المجتمع وملكيته ومساهمته فى التشغيل، والغرض الاجتماعى للترخيص.

ويتعين أن يحدد القانون بوضوح عملية التقدم بطلب للحصول على ترخيص
وقد يتخذ هذا شكل الدعوة للتقدم بطلبات للترخيص فى موقع محدد، أو قد يتم
تمكين مقدمى الطلبات من أن يحددوا بأنفسهم المواقع التى يقترحون تغطيتها.
والمعلومات التى يتعين على طالبى الطلبات تقديمها تحدها هيئة الترخيص
وقد تتضمن:

- الموقف القانونى لمقدم الطلب وعضويته.
- التغطية المقترحة والجمهور المستهدف.

- مضمون خدمة البرامج التي ستقدم.
 - مشاركة المجتمع والخضوع للمساءلة أمامه.
 - اقتراحات لضمان تحقيق مكسب اجتماعي.
 - الخطط المالية وموارد التمويل.
- ويتعين تحديد اشتراطات الطلب، ومعايير الاختيار، وأسلوب التقييم قبل الدعوة للتقدم بطلبات الحصول على التراخيص ويتعين وضعها بطريقة تشمل إجراء مشاور علنى وعام يشمل مجموعات المجتمع المدني.
- ويتعين اتخاذ القرارات بشأن طلبات الترخيص فى إطار زمنى معقول والسماح بتقديم التعليقات العامة، ويجب أن يصطحب الرفض بأسباب مكتوبة، وأن يخضع لمراجعة القضاء. ويتعين تحديد خصائص توزيع الترددات بوضوح، وأن تكون كافية للتغطية المقترحة.
- والى جانب تراخيص البث المجتمعى طويلة الأجل، قد يكون من المفيد تقديم تراخيص قصيرة الأجل أو تجريبية تتيح فرصة لجهات البث المجتمعى الجديدة للحصول على الخبرة وإثبات قدرتها على إدارة خدمة بدوام كامل.
- وفى بنين، فإن الهيئة العليا للوسائل السمعية البصرية والاتصال، هى هيئة مستقلة للتنظيم مسئولية عن إصدار الترخيص لهيئات الإذاعة والتلفزيون الخاصة. وتميز الهيئة بين الإذاعة التجارية والإذاعة غير التجارية، وتنشر كراسات الواجبات التى تحدد إجراءات ومعايير الترخيص لهيئات الإذاعة غير التجارية. وإضافة إلى الوضع غير الساعى للربح، تحدد الهيئة الإذاعة المجتمعية بمدى: تركيزها على مجتمع محدد، استخداما لغات محددة، وتركيزها على المعلومات المحلية والتعبئة المحلية، والتنمية الثقافية والتعليم اللاحق. وتبدأ عملية الترخيص

للإذاعة مجتمعية بقيام الهيئة بنشر قائمة بالترددات المتاحة استنادا لخريطة التردد الخاصة بها وتصدر دعوة منشورة لتقديم الطلبات من قبل كل القطاعات، التجارية والعامة والخاصة والتجارية. ويتم معالجة الطلبات وتخصيص الترددات استنادا إلى مضمون البرنامج المقترح وقدرة الهيئة على البقاء.

وفي أيرلندا، يتم منح تراخيص الإذاعة المجتمعية بموجب إجراء من مرحلتين. فأولا ندعو لجنة البث في أيرلندا لتقديم طلبات للإعراب عن الاهتمام. وبعد ذلك ندعو مقدمى الطلبات عن طريق إشعار عام إلى التعاقد لتقديم خدمة فى منطقة محددة خصصت لجنة تنظيم الاتصالات ترددا معينا لها، وهذه اللجنة هى هيئة قانونية مسؤولة عن تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية ، وإرسال البث.

وعملية الترخيص للإذاعة المجتمعية مماثلة لتلك الخاصة بهيئات البث التجارية الخاصة رغم أنه يتم تطبيق معايير اختيار وشروط ترخيص مختلفة. فعلى سبيل المثال، فإنه عند فحص طلبات إبداء الاهتمام تفحص لجنة البث فى أيرلندا مستوى مشاركة المجتمع فى المحطة وخدمة البرامج التى تستهدفها. وإذا قررت المضى لتقديم دعوة عامة للتقدم بطلبات، سيتم تحديد المنطقة التى يعين تغطيتها وطبيعة مجتمع الهيئة، ويجرى نشر "دليل لتقديم الطلبات". وتشمل المعايير: طبيعة مقدم الطلب، وخبرته وموارده المالية، ونوعية مقترحات البرامج، بما فى ذلك أحكام تتعلق باللغة والثقافة الأيرلندية، واستصواب توافر تعددية الخدمات والملكية.

شروط الترخيص واشترائاته

ينبغي أن تتسق شروط الترخيص للبث المجتمعى واشترائاته، مع أهداف تنظيم البث، وأن تكون مصممة لضمان حماية خصائص هيئة البث المجتمعى والحفاظ عليها طوال فترة الترخيص.

ويجوز أن تتضمن التراخيص شروطا واشتراطات معينة، إما لها طابع عام، محددة على سبيل المثال في القانون والتنظيمات، أو محددة لهيئة بث فردية بعينها، ويمكن أن تشمل:

- تحديد الخواص التقنية للهيئة.
 - تحديد مدة الترخيص.
 - اشتراط الامتثال لقوانين وتنظيمات البث العامة.
 - اشتراط تقديم الخدمة المقترحة في طلب الترخيص.
 - النص على عقوبات في حالة عدم الامتثال.
- وفي الأوضاع العادية، لا يسمح بنقل الترخيص لشخص آخر أو جماعة أخرى دون إذن من هيئة التنظيم، والذي ينبغي عدم إعطائه إلا عندما يمكن إثبات أن المالك الجديد سيواصل التشغيل للهيئة باعتبارها هيئة للبث المجتمعي. وفي أستراليا مثلا، تخضع هيئات البث المجتمعي لشروط عامة للترخيص وثيقة الصلة بالبث المجتمعي. وهذه الشروط محددة في قانون هيئات البث لعام ١٩٩٢، وتشمل الاشتراطات المحددة التالية:

- أ- سيظل المرخص له مؤهلا للبقاء كصاحب ترخيص.
- ب- سيواصل المرخص له تمثيل مصلحة المجتمع الذي يمثل في الوقت الذي منح فيه الترخيص أو تم تجديده.
- ج- سيشجع المرخص له أعضاء المجتمع الذي يخدمه على المشاركة في:
 - ١- أعمال المرخص له في توفير الخدمة.
 - ٢- اختيار البرامج وتقديمها بموجب الترخيص.

د- سيقدم المرخص له الخدمة التي تحقق أهداف المجتمع.

هـ- لن يدير المرخص له الهيئة لتحقيق ربح أو كجزء من مشروع يحقق الربح^(١٢).

ويجب ألا تقرر المواصفات المتعلقة بالخصائص التقنية للهيئة قيودا غير معقولة على القدرة على الإرسال، وارتفاع الهوائي أو غير ذلك من معالم التوزيع التي تقيد قدرة الهيئة على تحقيق هدفها. ويجب أن تستند إلى افتراضات تقنية مماثلة لتلك المطبقة على هيئات البث الأخرى.

ففي جنوب أفريقيا، يحدد ترخيص البث المجتمعي، المرخص له، واسم المحطة، والتردد والمعالج التقنية ذات الصلة، والموقع والمساحة المغطاة، وتاريخ البدء، وتاريخ الانتهاء. وبالإضافة لذلك، يتطلب الترخيص الامتثال لعدد من شروط الترخيص العام للبث الصوتي المجتمعي وتشمل شروط الترخيص العام الاشتراطات التالية:

- إيلاء الاعتبار الملائم لما يدرجه المرخص له في طلبه، بشأن طبيعته ومناطق السيطرة عنده والإدارة، والأهداف والنيات، والتعهدات، وما يمثله.
- إنشاء، والحفاظ على الهياكل الرسمية التي توفر مشاركة المجتمع في جوانب السيطرة والإدارة والتشغيل والبرمجة الخاصة بالهيئة.
- عدم تغيير اسم صاحب الترخيص أو ملكيته أو سيطرته أو تغيير السيطرة على هيئة البث بدون موافقة مكتوبة من هيئة التنظيم.
- ضمان أن الهيئة الصادر لها ترخيص تحت سيطرة هيئة لا تسعى للربح وأن تكون غير سياسية وبقاؤها كذلك.

(١٢) قانون هيئات البث لسنة ١٩٩٢.

- استخدام الأرباح أو أن إيرادات أخرى للنهوض بأنشطة البث أو فى خدمة المجتمع.
- وضع إجراءات لمعالجة الشكاوى وإذاعة بيانات عن كيفية تقديم شكوى.

وقد تكون إجراءات الحصول على تراخيص للبث مطولة ومكلفة، وتتطوى على إجراء دراسات تقنية مكلفة وتوافر خبرة قانونية متخصصة. ويمكن التخصيص للتراخيص الريفية والمنخفضة القدرة باتباع إجراءات إدارية مبسطة ومنح تراخيص تقنية أقل تكلفة وإن كانت فاعلة، مثل المعدات من النوع المعتمد. وقد اعترفت بلدان جد متباينة مثل كندا وبيرو بهذا وطبقت إجراءات مبسطة لتقديم الطلبات بالنسبة لمبادرات البث الريفية والمنخفضة القدرة. وحتى فى المناطق الحضرية حيث إدارة الطيف أكثر تعقيدا، فإن الاشتراطات التقنية والقانونية، كثيرة المطالب ومكلفة عادة وتعمل كحاجز فاعل أمام الراغبين فى إقامة هيئات للبث المجتمعى.

التمويل والاستدامة

يجب أن تتوافر لهيئات البث المجتمعى فرص عادلة ومنصفة للوصول لمصادر تمويل متنوعة حسب الظروف المحلية. وينبغى ألا تكون هناك أى قيود على مصادر التمويل غير الضرورية للحفاظ على طابع الهيئة ولتفادى المنافسة غير العادلة.

وفى الوضع المثالى، يتعين أن يعتمد البث المجتمعى على عدد من مصادر التمويل والدعم، لتدعيم استقلاله عن المصالح المترسخة وقدرته على خدمة المجتمع على وجه الحصر. ويتعين على الإطار التنظيمى أن يشجع هذا.

وينبغي إلغاء رسوم الترخيص وجعلها فى حدها الأدنى حتى لا تستبعد المجتمعات قليلة الموارد. ويجب ألا تكون هناك قيود على مصادر الإيراد مثل الإعلان. ويتعين تشجيع هيئات البث المجتمعية على بناء دعم اقتصادى لها من داخل مجتمعتها الخاص، ولكن يمكن أيضا تقديم المساعدة لها من خلال تمويل عام يدار بطريقة مستقلة.

ويتعين على برامج الدعم أن تسلم بأن الاستدامة الاجتماعية والمؤسسية والتقنية مهمة لأداء هيئات البث المجتمعى واستمرارها فى البقاء، بقدر أهمية الترتيبات الاقتصادية وبناء القدرة. وتتباين النماذج المالية للبث المجتمعى من بلد لآخر وحسب الظروف المحلية.

فى جنوب أفريقيا على سبيل المثال، لا توجد قيود على التمويل يفرضها إطار تنظيمى، ويتم بث الإعلانات وحملات الرعاية. ويقدم بعض المانحين الدوليين التزامات كبيرة للقطاع. كما أن محطات الإذاعة المجتمعية تستطيع أن تتقدم بطلب للحصول على دعم من وكالة تنويع وتطوير وسائل الإعلام (انظر القسم التالى).

وفى هولندا، يتم تشجيع محطات الإذاعة المجتمعية على التماس التمويل من طائفة واسعة من المصادر، بما فى ذلك الإعلان، وحملات الرعاية، ورسوم العضوية، والهيئات. والإعلان مقصور على نسبة يبلغ حدها الأقصى خمس عشرة فى المائة من الوقت على الهواء فى أى يوم معين وهو يقتصر أيضا على حد أقصى قدره اثنتا عشرة دقيقة من أى ساعة واحدة. ويعتمد بعض المحطات بصورة كلية تقريبا على الإعلانات لكن معظمها يعتمد أيضا على مصادر تمويل أخرى. ويقدم ما يربو على مائة بلدية دعما ماليا عاما.

وهناك مقياس مهم للقدرة على الاستدامة المالية بالنسبة لهيئة البث المجتمعى هو قدرتها على ضمان الحصول على المساهمات من مجتمعها الخاص، مثلا عن طريق الحصول على رسوم من إعلانات المنظمات ومشروعات الأعمال المحلية،

وتطوير حملات الرعاية من مجموعات المجتمع لبرامج خاصة تطلبها، أو تقاضى أموال من منظمات أخرى لاعطائها وقتاً على الهواء. وعادة ما ينهى المانحون الخارجيون الدعم فى خلال بضع سنوات قليلة، وينبغى ألا يعتبروا مصدراً رئيسياً لمساعدة طويلة الأجل.

وفى كندا، لا تواجه محطات الإذاعة المجتمعية غير المتخصصة قيوداً على الإيرادات من الإعلان وحملات الرعاية. ويقتصر الإعلان فى محطات الإذاعة المجتمعية للجامعات وبعض محطات الإذاعة الأهلية على أربع دقائق حداً أقصى فى أى ساعة واحدة. والتمويل العام للإذاعة المجتمعية فى كندا ليس واسعاً. والإعلانات مصدر مهم لكثير من المحطات الحضرية الكبيرة، رغم أن بعض المحطات تختار ألا تبثها. ويعتمد معظم محطات الإذاعة المجتمعية بصورة كبيرة على الدعم المباشر من المستمعين من خلال حملات جمع الأموال على الهواء ومخططات العضوية.

وحيثما يكون هناك عنصر كبير من التمويل العام، يمكن تبرير فرض بعض القيود على التمويل من المصادر التجارية، بما فى ذلك بيع الوقت للإعلان، وذلك عندما تتنافس مع هيئات البث التجارية. وقد يهدف فرض مثل هذه القيود أيضاً إلى ضمان طابع الهيئة. وأى من هذه القيود ينبغى ألا يزيد عما هو ضرورى لضمان المنافسة العادلة، لتفادى الدعم غير العادل أو الحفاظ على طابع الهيئة. وإضافة لذلك، ينبغى قصرها على موارد التمويل التى تشكل نسبة كبيرة من إيرادات البث التجارية، ويتعين ألا تقوض القدرة على الاستمرار فى تشغيل هيئة البث المجتمعية.

وترتبيات التمويل واحدة من مجموعات عدة من القضايا التى تؤثر على قدرة هيئات البث المجتمعية على البقاء واستدامتها. والقاعدة الاجتماعية، والأصالة، والاستجابة لدى هيئة البث تجاه جمهورها، عوامل حاسمة تدعمها البرمجة التفاعلية

وهياكل الإدارة القائمة على المشاركة والخاضعة للمساءلة. ويعتمد معظم هيئات البث المجتمعية اعتماداً جماً على المتطوعين للمساعدة في صنع البرامج، وجمع الأموال، وغيرها من المبادرات. وتعتمد على المشاركة النشيطة من قبل المجموعات المحلية في توفير الخبرة والمدخلات بشأن الأمور التي تهتم المجتمع المحلي.

التمويل العام

يجوز دعم البث المجتمعي بتمويل عام، بما في ذلك الدعم العام المباشر. وحيثما يكون هناك نظام مطرد ومضمون للتمويل العام، فإنه تتعين إدارته من خلال هيئة عامة مستقلة اتشنت لهذا الغرض.

وإذا أريد للبث المجتمعي مثله مثل أى قطاع آخر أن ينجح، يتعين أن تتوافر به إيرادات كافية، وفي بعض الأحيان يكون التمويل العام ضروريا وله ما يبرره. وإنشاء صندوق خاص لهذا الغرض هو الأسلوب المفضل لتوجيه التمويل العام. ويمكن تمويل هذا من خلال فرض ضرائب مباشرة أو من خلال آليات أخرى، مثل فرض ضريبة على امتيازات الكابل، ونسبة مئوية من إيرادات البث التجارى، أو نسبة من رسوم الترخيص العامة المفروضة على البث كخدمة عامة.

ففى هولندا مثلاً، تحول الحكومة الوطنية الأموال إلى البلديات لدعم البث المجتمعي. وقبل عام ٢٠٠٠، كان للبلديات خيار جباية ضريبة إضافية أخرى قدرها ٠,٩ يورو (١,٢ دولار) على رسوم الترخيص التي تدفعها الأسر التي لديها جهاز استقبال للإذاعة أو التلفزيون. واختار نحو ١٠٠ بلدية الاشتراك في ذلك، مما ولد ١,٤ مليون يورو سنوياً لقطاع البث المجتمعي. وفي عام ٢٠٠٠ حل محل

رسوم التراخيص، نظام يتم بموجبه الدفع للبت العام من الميزانية العامة. وبعد ضغط شديد من الرابطة الوطنية للبت المجتمعي، OLON، وافقت الحكومة على دعم القطاع بنحو ٧,٧ مليون يورو (١٠,٥ مليون دولار أو ١,٥ دولار لكل أسرة) سنويا تدفع مباشرة للبلديات. مع ذلك، لم يخل النظام من العيوب. وحسبما قال مدير الرابطة بيتر دي ويت فان:

المشكلة هي أن البلديات ليست ملزمة بأن تستخدم هذه الأموال من أجل وسائل الإعلام المجتمعية. والواقع، أن ٣٠ في المائة من ٣٠٠ وسيلة إعلام محلية، هي التي حصلت على الرسوم كاملة، وحصلت ٥٦ في المائة منها على أقل من الإجمالي، ولم تحصل ١٤ في المائة على شيء. كذلك يضع بعض البلديات قيودا على الإنفاق ويتصرف عكس التشريع الهولندي المعنى بالبت العام، الذي يحظر تأثير الحكومة على البرامج^(١٣).

ويتوقع إصدار تشريع جديد في ٢٠٠٨، للتغلب على هذه المشكلة عن طريق تحويل الدعم مباشرة إلى هيئات البت المحلية التي يبلغ عددها ٣٠٠ هيئة في البلاد.

وينبغي إدارة التمويل العام للبت المجتمعي بصورة مستقلة عن الحكومة وعن هيئة تنظيم البث من خلال هيئة عامة مستقلة. ففي أستراليا مثلا، تم إنشاء مؤسسة البث المجتمعي المحدودة في ١٩٨٤ كهيئة للتمويل مستقلة ولا تسعى للربح^(١٤). وهدفها الأول هو أن تعمل كوكالة للتمويل لتنمية البث المجتمعي (الإذاعة والتلفزيون) في أستراليا، وهي تتلقى منحة سنوية من وزارة الاتصالات والإعلام والتكنولوجيا والفنون. وتقيم مؤسسة البث الطلبات المقدمة للحصول على

(١٣) رسالة بريد إلكتروني من بيتر دي ويت في ٢٦ أبريل ٢٠٠٧.

(١٤) موقع مؤسسة البث المجتمعي على الإنترنت: www.cbf.com.au.

تمويل وتوزيع المنح من أجل التطوير والبرمجة ودعم البنية الأساسية من أجل: البث المجتمعي للأهالي الأصليين للبلاد، والبث المجتمعي العرقي، وإذاعة صحيفة المعوقين، والبث المجتمعي العام، والمشروع الاسترالي للتدريب على الإذاعة الأتنية، والتنسيق في القطاع وتطوير السياسة به. وبلغ التمويل الذي خصصته الحكومة لمؤسسة البث المجتمعي في سنة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ٧,٨٨ مليون دولار أسترالي (٦,٥ مليون دولار أمريكي). ومن هذا المبلغ، ذهب ٥٠ في المائة لمنح الدعم الأساسية المقدمة للمحطات بصورة مباشرة، وذهب ٢٠ في المائة لتحمل تكاليف الإرسال، واتخذ الباقي شكل منح موجهة لدعم البث العرقي ومبادرات منظمة البث المجتمعي. وحسب مؤسسة البث المجتمعي، بلغ تمويل الحكومة الاتحادية للإذاعة بمستويات ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ٦ في المائة من مجموع الإيراد مع مستويات أخرى من المساهمة الحكومية بنسبة ٦ في المائة. وهذه النسبة التي تبلغ ١٢ في المائة "من الدعم الحكومي لا تزال عاملا محفزا حيويا لتنمية القطاع. وهي تدعم إنتاج برامج متخصصة المضمون. للوفاء باحتياجات المجتمع بأكثر الطرق مردودية للتكاليف"^(١٥).

والمصدر الأساسي للتمويل بالنسبة للإذاعة المجتمعية في فرنسا هي صندوق الدعم للتعبير بالصوت الإذاعي، الذي انشئ في ١٩٨٢. وهو يحصل على الأموال من ضريبة تفرض على الإعلانات المعروضة في وسائل البث السائدة. ويقدم الصندوق الدعم لدفع تكاليف بداية التشغيل، والارتقاء بالمعدات، وأداء الوظائف الأساسية، مع ذهاب الجزء الأساسي لسد تكاليف الوظائف الأساسية. وفي ٢٠٠٤، قدم الصندوق منحا إجمالية قدرها ٢١ مليون يورو (٢٧ مليون دولار).

(١٥) اتجاهات تمويل القطاع، مؤسسة البث المجتمعي المحدودة، متاح في:

<http://www.cbf.au/Content/templates/sector.asp?articleid=66&zoneid=13>.

الإطار ٥٤- فرنسا: صندوق دعم الإذاعة المحلية غير التجارية

صندوق دعم التعبير الإذاعي، واحد من أهم جوانب سياسة البث الفرنسية وأكثرها إثارة للاهتمام. ويستخدم الصندوق، الذي يتكون من ضريبة خاصة تجبى على نفقات الإعلان بالإذاعة والتلفزيون ويدفعها المعلنون، لدعم أنشطة الإذاعة المحلية غير التجارية. ويزود الصندوق، الذي أنشئ في ١٩٨٢ أولاً، محطات الإذاعة المؤهلة بما بين ٥٠٠٠ و ١٥٠٠٠٠ دولار سنوياً. ويتوقف المبلغ الفعلي الذي يتم تلقيه على عدد من المعايير، من بينها ميزانية السنة السابقة، ومبلغ الأموال المكفولة من مصادر أخرى (تحصل المحطات التي تستطيع إثبات أنها تتلقى دعماً مالياً محلياً على مبالغ أكبر من الصندوق)، ونوعية البرامج، وهدف الأموال (يمكن لمحطات الإذاعة الجديدة أن تتلقى مبالغ أكثر لمساعدتها على تحمل تكاليف تجهيزاتها ومنشأتها). وفي مقابل الحصول على الأموال، يتعين على المحطات أن تقصر إيرادات الإعلانات على ما لا يزيد على ٢٠ في المائة من رقم أعمالها. كما يتعين عليها أن تبث ما لا يقل عن أربع ساعات يومياً من البرامج المحلية بين الساعتين ٦ و ٢٢.

وفي عام ٢٠٠٤، وزع الصندوق نحو ٢١ مليون يورو:

فقد حصلت أربع عشرة محطة إذاعة جديدة في المتوسط على ١٥٢٢٨ يورو للمساعدة في دفع تكاليف التجهيزات والمنشآت، بإجمالي ٢١٣٢٠٠ يورو،

حصلت خمسمائة وأربع وثمانون محطة (٥٨٤) على مبلغ متوسط قدره ٤٠٤٩٦ يورو، لدعم تكاليف التشغيل بها، بإجمالي ٢٣,٦٥ مليون يورو.

حصل ست وسبعون محطة على مبلغ متوسط قدره ٥٧٢٢ يورو لدعم شراء المعدات بإجمالي ٤٣٤٨٧٠ يورو.

وتبنت جنوب أفريقيا نهجا فريدا بإنشاء وكالة تنويع وتطوير وسائل الإعلام في ٢٠٠٢ بمرسوم صدر من البرلمان لتمكين "المجتمعات المحرومة تاريخيا والأشخاص الذين لا تخدمهم وسائل الإعلام على نحو مناسب" من الحصول على فرص للوصول لوسائل الإعلام. ويشمل المستفيدون منها كلاً من وسائل الإعلام المجتمعية ووسائل الإعلام التجارية الصغيرة. وللوكالة الأهداف التالية:

- تشجيع ملكية وسائل الإعلام والسيطرة عليها والوصول إليها من قبل المجموعات اللغوية والثقافية من أهالي البلاد الأصليين الذين تم حرمانهم تاريخيا.
- تشجيع تجميع الموارد لوسائل الإعلام المجتمعية ووسائل الإعلام التجارية الصغيرة.
- تشجيع تنمية الموارد البشرية وبناء القدرة في صناعة الإعلام، خاصة بين المجموعات المحرومة تاريخيا.
- تشجيع البحوث فيما يتعلق بتطوير وسائل الإعلام وتنويعها.

والوكالة هي شراكة بين حكومة جنوب أفريقيا وشركات الطباعة والبث الرئيسية. وقد أتاح قانون الاتصالات الإلكترونية لسنة ٢٠٠٥ موردا جديدا للتمويل بالنسبة للوكالة، بالنص على أن تقدم جهات البث مساهمات للوكالة تخصم من المساهمات الإيجابية لشركات الاتصالات السلكية واللاسلكية والبث التي تقدمها إلى وكالة الخدمة العامة وفرص الوصول للخدمة^(١٦). وفي وقت إعداد هذا

(١٦) منذ ١٩٩٣، مولت وكالة الخدمة العامة وفرص الوصول للخدمة توسيع البنية الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية في جنوب أفريقيا من خلال جباية ضريبة إلزامية قدرها ٠,٢ في المائة من رقم الأعمال السنوي للجهات المرخص لها. وينص القسم ٣٩ من قانون الاتصالات الإلكترونية لسنة ٢٠٠٥، على أن المساهمات المقدمة إلى صندوق الخدمة العامة وفرص الوصول إلى الخدمة=

المطبوع، تسعى الوكالة إلى أن تخصص لها نسبة ١ في المائة من رسوم الترخيص التي تدفعها هيئات البث. ويجرى التفاوض حول هذا مع شركات البث الكبيرة قبل إصدار قرار رسمي. وتوجد في جنوب أفريقيا، امكانيات كبيرة لقيام هيئة التنظيم، هيئة الاتصال المستقلة لجنوب أفريقيا، ووكالة تطوير وتنويع وسائل الإعلام، والمنندى الوطنى للإذاعة المجتمعية، بالتنسيق بين مسؤولياتها ودعم بعضها البعض، فى تنمية قطاع البث المجتمعي. فعلى سبيل المثال، فإنه مع قيام المنندى الوطنى للإذاعة المجتمعية، والرابطة الوطنية للإذاعة المجتمعية، بتطوير نظمهما لتقوية محطات الإذاعة المجتمعية من خلال محاور إقليمية، ربما تستطيع وكالة التنويع والتطوير أن توجه بالجملة دعمها من خلال المنندى، ويستطيع المنندى أن يعالج التقوية بالقطاعى لمحطات فردى. وهناك مصدر قوة كبير محتمل لوكانة التطوير والتنويع هو ولايتها فى أن تصفرَ مع العلاقات مع الوكالات والمنظمات الشريكة، لحشد وصف الدعم لخدمات الإعلام المتنوعة.

وتوفر فنزويلا وبوليفيا وكولومبيا الأموال لدعم أغراض التدريب والتجهيز أو لتقديم تمويل غير مباشر، خاصة فى شكل إعفاءات من الرسوم والضرائب، والخصومات شائعة فى بلدان كثيرة^(١٧). وتدفع محطات الإذاعة المجتمعية فى

= (الاسم الجديد بالنسبة للوكالة) يجب ألا تزيد على ١ فى المائة من إجمالى رقم الأعمال السنوى للجهات الصادر لها ترخيص أو أى نسبة مئوية أخرى من رقم الأعمال السنوى للجهات الصادر لها ترخيص قد يحددها الوزير بعد التشاور مع الأطراف المعنية، بإشعار ينشر فى الجازيت. كما ينبغي على أن "الجهات الحاصلة على ترخيص بتقديم خدمة البث، تجديد إسهامها السنوى المقدم للوكالة المعنية بالتطوير والتنويع فى ضوء إسهامها السنوى المقرر الذى تقدمه لصندوق الخدمة العامة وفرص الوصول للخدمة". محور التركيز الإستراتيجى والخطة الإستراتيجية لوكالة التنويع والتطوير، ٢٠٠٧-٢٠١٠، مارس ٢٠٠٧.

(١٧) أفضل الممارسات فى تنظيم البث المجتمعي:

Programa de Legislacionesy Derecho a la Comunicacion de AMARC-LAC(2007).

بوليفيا ١٠ فى المائة من المبلغ المحمل على المحطات التجارية مقابل استخدام الطيف، وفى مالى لا تحمل المحطات إلا بمبلغ ٢٠ دولاراً فى السنة.

وكما هى الحال فى المجالات الأخرى، يتعين أن تكون عملية تقديم الطلبات للحصول على تمويل واتخاذ القرارات بشأنها عادلة وشفافة وتستند إلى معايير المصلحة العامة الواضحة. ويمكن لجزء أساسى من الصندوق أن يقدم دعماً مالياً أساسياً، منتظماً ومضموناً، وفق صيغة شفافة متفق عليها، على سبيل المثال استناداً إلى مبلغ الأموال التى يتم جمعها من مصادر أخرى أو حجم الجمهور المحتمل أو بعض المقاييس الموضوعية الأخرى كما يمكن توفير التمويل لتكاليف بدء التشغيل والتطوير، ولدعم تقديم خدمات مشتركة للقطاع من خلال روابط لهيئات البث المجتمعى تقوم على الصعيد القطرى.

كذلك يتعين تمكين جهات البث المجتمعى من التقدم بطلبات للحصول على منح عامة مباشرة وعقود من مصادر أخرى. ويتعين عدم السماح لترتيبات التمويل العام بأن تضر باستقلال هيئات البث المجتمعى.

الفصل الثالث عشر

بث القطاع الخاص التجارى

قائمة مراجعة الممارسات الجيدة

- يتعين تصميم البث التجارى الخاص بما يحقق المصلحة العامة فى طائفة من الخدمات وفى تنوعها وضمان المنافسة العادلة بين هيئات البث الخاصة. ومن الطبيعى، أن تطلب هيئات البث التجارية الحصول على ترخيص لتشغيل خدمة للإذاعة أو التليفزيون.
- ينبغي أن تكون عملية الترخيص للبث التجارى عادلة وشفافة، ويجب أن تشرف عليها هيئة مستقلة. ويجب أن تخدم شروط الترخيص الأهداف الشاملة لتنظيم البث ويجب ألا تكون تعسفية أو جائرة.
- القواعد التى تحظر تركيز الملكية فى قطاع البث، أو بين ذلك القطاع وقطاع الإعلام المطبوع، مشروعة طالما كان هدفها الفعلى وتأثيرها العملى هما النهوض بالتنوع فى تقديم خدمات البث.
- يجوز فرض قيود على مدى الملكية والسيطرة الأجنبية على هيئات البث، طالما راعت هذه القيود حاجة قطاع البث ككل للتطوير، وحاجة هيئات البث إلى أن تكون قادرة على البقاء اقتصاديا. وفرض حظر تام على الاستثمار الأجنبى فى قطاع البث أمر غير مشروع.
- يجوز إخضاع هيئات البث التجارية الخاصة لاشتراطات الخدمة العامة مقابل الحصول على موارد عامة محدودة، ألا وهى موجات الأثير. ويجب تصميم هذه الاشتراطات لدعم أهداف الصالح العام، ويجب أن تتناسب فى مداها مع ما لا يهدد قدرة الخدمة على البقاء.

- ينبغي تخصيص ميزانيات الإعلان العامة التي تتفق على البث التجارى على أسس غير تمييزية وتجارية صارمة.
- يجوز تقديم المنح العامة والدعم العام لهيئات البث التجارية بغية النهوض بنطاق وتنوع الخدمات وتشجيع إنتاج البرامج التي تحقق الصالح العام. ويتعين تخصيصهما وفق معايير مقررّة ووفق عملية عادلة وشفافة تشرف عليها هيئة مستقلة.

مقدمة

كانت المنافسة والنزعة التجارية هي القاعدة في الولايات المتحدة منذ الأيام الأولى للبث الإذاعي في العشرينيات. وقد أصبح النموذج الأمريكي للبث التجاري الخاص أساسا هو العرف عبر أنحاء كثيرة من أمريكا اللاتينية. وفي سنوات أقرب عهدا، أصبح البث التجاري مكونا أساسيا للبث في كل أنحاء العالم، والشكل المهيمن في أجزاء كثيرة منه.

وقد نما البث التجاري سريعا في تلك الأجزاء من العالم التي كان البث العام فيها احتكارا، من قبل، مثل أوروبا، وأفريقيا وأجزاء من آسيا والمحيط الهادئ. وكما أوضحنا في الباب الأول، فقد مارس تأثيرا كبيرا على مشهد الإعلام، وقام في بعض الأحيان بالدور المهيمن في قطاع البث ككل. وفي أوروبا، بدأت احتكارات البث العامة تخطي الطريق في الخمسينيات والستينيات، لكن البث التجاري لم يرسخ بجذوره حقا إلا في السبعينيات. وفتح حكم المحكمة الدستورية الإيطالية في ١٩٧٦ بإنهاء احتكار الدولة للبث^(١)، موجات الأثير الإيطالية أمام البث الخاص، الذي انبثقت عنه إمبراطورية سيلفيو برلوسكوني، "فن إنفست". وكانت النمسا هي آخر دولة أوروبية غربية تحرر موجات الأثير الإذاعية فيها، عقب قضية تمثل نقطة تحول رفعتها هيئات البث الخاصة والمجتمعية في ١٩٩٣، وقضت فيها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأن احتكار الدولة للبث يمثل انتهاكا للحق في حرية

(١) الحكم ٧٦/٢٠٢ للمحكمة الدستورية الإيطالية، ٢٨ يوليو، ١٩٧٦.

التعبير، كما كفلته المادة ١٠ من اتفاقية حقوق الإنسان الأوروبية^(٢). وفى شرق أوروبا، ظهر البث الخاص سريعا بعد نهاية الحرب الباردة. وبيلاروسيا هى حاليا آخر بلد أوروبى لا يزال يحتفظ باحتكار الدولة للبث.

وفى الثمانينيات، لم تكن هناك سوى حفنة من هيئات البث الخاصة فى القارة الأفريقية، فى حين توجد حاليا آلاف من الإذاعات التجارية الخاصة، وتسمح كل البلدان الأفريقية تقريبا، بدرجة ما من البث من القطاع الخاص. والبث الخاص أقل انتشارا فى منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقد شجعت بلدان كثيرة فى شرق آسيا وجنوب شرقها، بث القطاع الخاص، بما فى ذلك اليابان والفلبين وإندونيسيا. بيد أن الصين، تحتفظ باحتكار الدولة للبث، ولم تبدأ الهند فى فتح موجات الأثير بها لمحطات الإذاعة الأرضية الخاصة إلا أخيرا، وكانت حريصة فى منح التراخيص لهيئات جديدة.

كذلك اكتسب البث التجارى الخاص قوة من الأشكال الجديدة لتوزيع البث، خاصة بث الكابل والساتل، وأخيرا الإنترنت. وقد راعت هيئات البث بالساتل من سيطرة الدولة باستخدام ترددات موزعة دوليا وروابط علوية فى البلدان المشجعة لجهات تشغيل الساتل. فعلى سبيل المثال، أقيمت محطة ستار تى فى، فى ١٩٩١ وهى تبث حاليا أكثر من خمسين قناة لما يربو على خمسين بلدا آسيويا، منها الهند والصين.

وقد اجتذب نمو البث التجارى الخاص طاقة كبيرة لمنظمى المشروعات، وكذلك تمويلا ضخما، للقطاع. وبصفة عامة، فقد زادت نتيجة لذلك تعددية وسائل

(٢) قضية إنفورماسيو نسفرين لبنتيا وآخرين ضد النمسا، ٢٥ مايو، ١٩٩٣. الطلبات رقم ٨٩/١٥٧١٧، و٨٩/١٥٧٧٩، و٩٠/١٧٢٠٧ (المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان).

الإعلام والاختيار فيما بينها، ووفر ذلك فرصاً أكبر لجعل أصوات مختلفة مسموعة. وقد أسهم البث التجارى وما انطوى عليه من منافسة، فى نمو برامج التسلية والأحاديث المتاحة لعامة الناس.

وعلى الرغم من أن جهات البث التجارى تستطيع أن تلعب دوراً فى النهوض بالمصلحة العامة، بحكم طبيعتها نفسها، فإن هذا الدور يتعين الحدّ منه نوعاً ما. فنظراً لأن عليها قانوناً التزاماً أولياً تجاه حملة أسهمها، فإنها تواجه ضغوطاً من أجل تعظيم الربح الأمر الذى يمكن أن يؤثر على مضمون البرامج، وكذلك على الطلب من قبل المعلنين، الذين قد تتعارض مصالحهم التجارية مع البرامج التى تحقق المصلحة العامة. وفى ظل غياب تنظيم يحقق المصلحة العامة، تنزع البرامج الأكثر تكلفة مثل تلك التى تنطوى على استقاء الأخبار دولياً، وصحافة التحقيقات، والتعليم، والدراما عالية النوعية، وكذلك البرامج التى تخدم مجموعات أصغر من السكان، إلى التراجع أمام البرامج الرخيصة الجذابة جماهيرياً. كذلك يمكن أن يتأثر استقاء الأخبار وتحليلها بنفس حتميات تحقيق الربح مثله مثل التسلية، وتحل محل استقاء الأخبار الواقعية، تغطية تحريرية مفضلة عن رعاة البرامج التجاريين ومنتجاتهم.

وإضافة لذلك، فعندما لا يوفر الإطار التنظيمى ضمانات كافية، ينشأ اتجاه نحو زيادة التركيز فى الملكية، الذى يمكن أن يؤدى على مرّ الزمن إلى تقليل التنوع، وفرص الحصول على الخدمة، والنوعية فى البث، ويسمح بهيمنة عدد صغير من ملاك هيئات البث التجارية. كما يمكن أن تسفر أطر التنظيم الضعيفة عن تخصيص تراخيص البث التجارى الخاص بموجب نظم المحسوبية السياسية، وتلك ممارسة جلية فى بلدان كثيرة.

وحسب دراسة تمثل خلفية من المعلومات الأساسية أجريت للتقرير عن التنمية فى العالم فى ٢٠٠٢، كان ٨٥ فى المائة من هيئات البث التجارية الخاصة

للإذاعة والتلفزيون مملوكا لأسر وليس لطائفة واسعة من حملة الأسهم^(٣). ويمكن أن تؤدي توليفة من تركيز وسائل الإعلام والقاعدة الضيقة لحملة الأسهم إلى اكتساب ملاك معينين لوسائل الإعلام نفوذا سياسيا غير متناسب. ويتناقض هذا النوع من ترتيبات الملكية مع المصلحة العامة التي تقضى بتعددية الإعلام وتنوعه.

ففي جواتيمالا مثلا، كان رجل أعمال واحد يملك أربعا من قنوات التلفزيون الأرضية الست، وهو مواطن مكسيكي يعيش في ميامي، وبدون دعم منه لا يأمل كثيرون من السياسيين في أن يصبحوا رؤساء للبلاد. وفي السلفادور، كانت نتائج الانتخابات الرئاسية في ٢٠٠٤، تعزى لحد كبير لنفوذ وسائل الإعلام التجارية^(٤). والرئيس الجديد هو نفسه مالك لسلسلة من محطات الإذاعة التجارية.

ونظرا للدور المهم الذي تستطيع وسائل الإعلام أن تلعبه في تشكيل الرأي العام والتأثير عليه، فمن المسلم به على نطاق واسع أن القواعد التي تمنع تركيز وسائل الإعلام، زيادة على قواعد المنافسة العامة، يجوز أن تشكل جزءا مشروعا من التنظيم الذي يحقق المصلحة العامة. وفي كثير من البلدان، تلزم آليات تنظيم البث التجاري بحد أدنى من اشتراطات الوقت من أجل بث الأخبار، وإعلانات الخدمة العامة، والفرص المضمونة للمرشحين السياسيين بموجب قواعد الوقت المتساوي، والتعهد بتخصيص نسبة للبرامج التي تحقق المصلحة العامة، وذلك في مقابل الحصول على موجات الأثير المملوكة ملكية عامة.

وهناك عدد قليل من المبادئ الغالبة تطبق على البث التجاري، وهي واضحة في الاتجاهات التي جرى وصفها في الباب الأول، بما في ذلك استخدام نظام الترخيص للنهوض بتنوع البث، ولمنع التركيز في الملكية بغير موجب في

(٣) دجانكوف، مكليش وآخرون، ٢٠٠١، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٢، ورقة معلومات أساسية.

(٤) دعوى رقم ١٠٩١، ٢٤ مارس، ٢٠٠٤، مترجم من الإسبانية.

قطاع البث. وفي الأحوال الطبيعية، فإن هذه المبادئ محددة في القانون، لكن التنفيذ يترك للقرارات الفردية التي تتخذها هيئة التنظيم. ونتيجة لذلك، وبطريقة مماثلة لتنظيم المضمون، ينبغي تفصيل تنظيم البث لكي يحقق بصورة وثيقة الاحتياجات والمصالح المحلية.

التنظيم

يتعين تصميم تنظيم البث التجارى الخاص على نحو يحقق المصلحة العامة في مدى وتنوع الخدمات وضمان المنافسة العادلة بين هيئات البث الخاصة. وفي الأحوال الطبيعية تطلب هيئات البث التجارية الحصول على ترخيص بتشغيل خدمة للإذاعة أو التليفزيون.

وكما هي الحال في تنظيم وسائل إعلام، يجب أن تشرف على الترخيص هيئة مستقلة عن السيطرة السياسية أو التجارية. ويجب ألا يكون هناك حظر شامل على من يجوز له أن يملك أو يشارك في ملكية ترخيص للبث، استنادا إلى الشكل أو الطابع، إلا بالنسبة للأحزاب السياسية، حيث قد يكون الحظر مشروعا. ويجب أن يكون لدى هيئة الترخيص السلطة اللازمة لاتخاذ قرارات الترخيص على أساس كل حالة على حدة، مع ضمان ألا تكون هناك تفرقة ظالمة ضد واحد أو آخر من مقدمى الطلبات.

وحول هذه النقطة الأخيرة، ذكرت لجنة الدول الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان في مبادئها عن حرية التعبير صراحة، من بين أمور أخرى، أن "منح امتياز ترددات للبث الإذاعي والتليفزيونى يجب أن يراعى المعايير الديمقراطية التي توفر فرصا متساوية في الوصول لكل الأفراد"^(٥).

(٥) لجنة الدول الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان (٢٠٠٠) إعلان مبادئ حرية التعبير، مقتبس في عمل لوريتي (٢٠٠٦) قانون البث وتنظيماته في أمريكا اللاتينية، بحث صادر به تكليف.

ويجب أن تتمثل الأهداف الرئيسية للترخيص بخدمات البث التجارى فى:

- ضمان اتساع نطاق الخدمات وتنوعها على الصعيدين المحلى والوطنى.
- بقدر الإمكان، ضمان تقديم الخدمات التى تلبى احتياجات ومصالح المستمعين والمشاهدين والتى تكون عالية النوعية.
- ضمان المنافسة العادلة والفاعلة فى تقديم الخدمات.

وعلى الرغم من أن هيئة التنظيم يجب ألا تمارس التفرقة بصورة غير عادلة لصالح أى مقدم للطلب أو ضده، يجوز أن يحدد امتياز تشغيل خدمة للإذاعة أو التليفزيون أن الخدمة يتعين إما أن تكون محلية أو وطنية فى طابعها. ويمكن إدراج حكم محدد لتشجيع الخدمات التى ستم إقامتها على أن تخدم مجموعات الأقلية التى تفتقر إلى الموارد المالية أو التكنولوجية. وفى بولندا مثلاً، فإن هيئة البث المؤهلة لاعتبارها "هيئة بث اجتماعية" (حسب معايير محددة مرسوم البث)، تعفى من "الرسوم المستحقة على منح الترخيص أو تعديله" استناداً للدور الاجتماعى الذى تقوم به^(٦).

ومن غير المرجح أن يسفر توزيع تراخيص قنوات التليفزيون وترددات الإذاعة فقط من خلال مزاد لأعلى مزايد، عن اتساع نطاق وتنوع الخدمات التى تفى باحتياجات كل أقسام المجتمع. وفى بحث فى مثل هذه الترتيبات فى جواتيمالا (وفى باراجواى أيضاً)، ذكر المقرر الخاص المعنى بحرية التعبير فى منظمة الدول الأمريكية أن:

إجراءات المزايدات التى لا تتجاوز الاعتبارات الاقتصادية، أو التى لا تمنح فرصة لكل قطاعات المجتمع، لا تتفق مع الديمقراطية القائمة على المشاركة

(٦) ماكجوناغل (٢٠٠٦)، "الأقليات ووسائل الإعلام"، بحث صادر به تكليف.

والحق في حرية التعبير والحصول على المعلومات التي تجلبها الاتفاقية المعنية بحقوق الإنسان^(٧).

عملية الترخيص

ينبغي أن تكون عملية الترخيص للبت التجارى، عادلة وعلنية وشفافة، ويجب أن تشرف عليها هيئة مستقلة للتنظيم. ويجب أن تحقق شروط الترخيص الأهداف الشاملة لتنظيم البث، ويجب ألا تكون تعسفية أو جائرة.

يتعين تحديد عملية الحصول على ترخيص للبت بصورة واضحة ودقيقة في القانون، ويجب أن تكون عادلة وعلنية وشفافة، وتتضمن حدوداً زمنية ينبغي اتخاذ القرارات خلالها، وتسمح بإدراج المدخلات العامة الفعالة وتوفير الفرصة للاستماع لمقدم الطلب. ويمكن أن تتطوى إما على دعوة بتقديم العطاءات أو التلقى المخصص للطلبات من قبل هيئة التنظيم، حسب الوضع، ولكن يتعين استخدام العطاءات حيثما تكون هناك منافسة أو ترددات محدودة.

وينبغي تقييم طلبات الحصول على التراخيص وفق معايير واضحة محددة مسبقاً في شكل قانوني (قوانين وتنظيمات). وبقدر الإمكان، يجب أن تكون المعايير موضوعية بطبيعتها، ويجب أن تتطوى على النهوض بطفافة عريضة من جهات النظر التي تعكس تنوع السكان، وتمنع تركيز الملكية بغير موجب، وكذلك تقييم القدرة المالية والتقنية لمقدم الطلب. وينبغي أن يصطحب أى رفض لإصدار ترخيص بأسباب مكتوبة، ويجب أن يخضع لمراجعة القضاء.

(٧) مكتب المقرر الخاص المعنى بحرية التعبير (٢٠٠١)، تقرير قطري عن جواتيمالا، ورد في لوريتي (٢٠٠٦).

ويجوز فرض رسم إدارى معقول على التقدم بطلبات للحصول على ترخيص. وإضافة لذلك، يجوز تحميل أصحاب التراخيص برسوم عن الترخيص الصادر لهم، لكن هذا ينبغي ألا يكون مبالغاً فيه ويجب أن يعكس تطوير القطاع، والمنافسة على التراخيص، والاعتبارات العامة للقدرة على البقاء تجارياً. ويجب تحديد الرسوم على الأنواع المختلفة من التراخيص مقدماً، وفق جدول.

وعندما يحتاج أصحاب التراخيص أيضاً إلى تردد للبت، يجب ألا يمضوا خلال عملية منفصلة للحصول على هذا التردد، فمقدمو الطلبات الفائزون يجب أن يكفل لهم تردد مناسب لرخصة البث التي يحصلون عليها.

ففى جنوب أفريقيا مثلاً، يبدأ مقدمو طلبات الحصول على تراخيص العمل عندما يتلقون دعوة للتقدم بالطلبات من قبل هيئة التنظيم، هيئة الاتصالات المستقلة لجنوب أفريقيا بإخطار ينشر فى الجازيت، يحدد المعالم ذات الصلة بذلك الترخيص ورسوم الطلب. كذلك يستطيع مقدمو الطلبات التقدم بطلباتهم من وقت لآخر، حتى فى ظل عدم وجود دعوة لذلك، وتنتشر هذه الطلبات أيضاً فى الجازيت. وأى شخص يجوز له أن يقدم شكوى بشأن طلبات الحصول على التراخيص. وفى تقييم طلبات الحصول على التراخيص، تراعى هيئة الاتصال المستقلة فى جنوب أفريقيا الطلب الخاص بالخدمة المقترحة فى منطقة معينة، والحاجة إلى الخدمة، والقدرة التقنية لمقدم الطلب، ووسائله المالية، وهيكمل الملكية والسيطرة لدى مقدم لطلب. ويمنح مقدم الطلب الفائز تردداً يتناسب مع ترخيصه. وهناك افتراض قوى بتجديد الترخيص، ولا يجوز للهيئة أن ترفض تجديد الترخيص إلا إذا فشل صاحب الترخيص مادياً فى الامتثال لشروط الترخيص أو أحكام قانون البث، وكانت الهيئة مقتنعة بأن صاحب الترخيص لن يمتثل إذا ما تم تجديد الترخيص له.

وفى إصدار التراخيص، تراعى لجنة الإذاعة والتليفزيون والاتصالات السلكية واللاسلكية الكندية عدداً من المعايير، بما فى ذلك الملكية، والقدرة المالية

والتقنية واشتراطات البرمجة. وهناك جانب أساسى للأمر الأخير، هو ضمان أن تسهم التراخيص الجديدة فى التنوع، ويجوز للجنة وهى تفعل ذلك أن تطالب مقدمى الطلبات بأن يقدموا مسحا للسوق، يبين أن هناك طلبا على الخدمة الجديدة وكيف ستزيد التنوع فى السوق. وفى جميع حالات اتخاذها للقرارات، فإن اللجنة مدعوة للنهوض بقائمة طويلة من مبادئ البث، بما فى ذلك أن يكون النظام خاضعا لملكية الكنديين وسيطرتهم بصورة فاعلة، وأن يعمل أولا باللغتين الإنجليزية والفرنسية، وأن يخدم احتياجات الكنديين كافة، ويشجع تنمية التعبير الكندى، ويعمل على حماية وإثراء وتقوية النسيج الثقافى والسياسى والاجتماعى لكندا. وبمجرد تلقى اللجنة طلبا يجوز لها أن تصدر دعوة للطلبات المتنافسة. ويتم النظر فى الطلب فى جلسة استماع عامة، وينشر فى الجازيت قبل جلسة الاستماع بستين يوما على الأقل. وبعدئذ تتوصل اللجنة إلى قرار إما باعتماد الطلب أو رفضه أو اعتماده جزئيا.

قواعد تحكم تركيز الملكية

القواعد التى تحظر تركيز الملكية فى قطاع البث، أو بين ذلك القطاع وقطاع وسائل الإعلام المطبوعة، مشروعة طالما كان هدفها الفعلى وأثرها العملى هو النهوض بالتنوع فى توفير خدمات البث.

إن التركيز المفرط فى الملكية فى مجال البث يمكن أن يحدث نفس تأثيرات الاحتكار. إذ يمكن أن يفضى إلى نفوذ سياسى مفرط ومتحيز ويحد من تنوع المضمون. والقواعد المعنية بتركيز الملكية الرامية لتعزيز المنافسة بما يوفر خدمة أفضل وأقل تكلفة، غير كافية بالنسبة لقطاع البث لأسباب ورد ذكرها فى الباب

الأول. فهي لا توفر سوى مستوى الحد الأدنى من التنوع، بما يقل كثيرا عن المطلوب لتعظيم قدرة قطاع البث على تقديم خدمة اجتماعية مضافة لأقصى حد. ويتعين تفادي تركيز الملكية ليس لمجرد تأثيره على المنافسة، ولكن بسبب تأثيره على الدور الرئيسي للبث في المجتمع، ويقتضى الأمر الأخير اتخاذ تدابير محددة ومكرسة لهذا الغرض.

ونتيجة لذلك، يحد بعض البلدان من مثل هذه الملكية، فيقصرها على سبيل المثال على عدد من القنوات أو يحدد نسبة شاملة للحصة من السوق. وهذه القواعد مشروعة طالما لا تكون تقييدية بغير موجب، وتراعى بصفة خاصة قضايا مثل القدرة على البقاء ووفورات الحجم، وهو ما يمكن أن يؤثر على نوعية مضمون البرامج.

وتشمل أشكال أخرى من الملكية المتبادلة، حيث تكون قواعد الحد من التركيز مشروعة، تدابير للحد من التركيز الرأسي، على سبيل المثال، ملكية وكالات الإعلان لهيئات البث، والتركز عبر وسائل الإعلام، على سبيل المثال ملكية ملاك الصحف لهيئات البث والذين ينشرون في نفس الأسواق أو في أسواق متداخلة.

فعلى سبيل المثال، يتضمن مرسوم البث الإندونيسي لسنة ٢٠٠٢، حظرا عاما على التركيز المفرط لملكية البث. والملكية المتبادلة سواء فيما بين مختلف قطاعات البث (الإذاعة، التلفزيون، والخدمات التي تقدم عن طريق الاشتراك) أو بين قطاعات الإعلام المطبوع والبث، محظورة بصورة صارمة. كذلك يحظر القانون أن يقدم صاحب الترخيص أكثر من خدمة في أى منطقة بعينها. وتطبق هذه القواعد سواء من خلال عملية الترخيص أو من خلال الرصد المستمر لقطاع البث. والملكية هي أحد المعايير التي تراعى من قبل هيئة التنظيم عندما تقيم الطلبات المقدمة للحصول على ترخيص بالبث.

وفى جنوب أفريقيا، فإن القانون المعنى بتركز الملكية أكثر تعقيدا. فأولا، لا يستطيع أى شخص أن يمارس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة السيطرة على أكثر من رخصة تليفزيون خاص واحدة، أو أكثر من ترخيصين للبث الصوتى بتضمين التردد (إف أم) وتضمين السعة (إيه إم). وإضافة لذلك، لا يمكن لأى شخص أن يسيطر على خدمات متداخلة بصورة كبيرة إما بتضمين التردد أو تضمين السعة (رغم أن الملكية المتداخلة لترخيص بتضمين التردد وترخيص بتضمين السعة مسموح بها على ما يبدو). وتحظر قواعد الملكية المتبادلة على أى شخص السيطرة على صحيفة وترخيص سواء للإذاعة أو التليفزيون. ولا يجوز لأى شخص فى وضع يمكنه من السيطرة على صحيفة يغطى توزيعها ٢٠ فى المائة من إجمالى قراء الصحف فى منطقة معينة أن يملك ترخيصا بالبث يتداخل بصورة جوهرية مع توزيع الصحف: ويعتبر التداخل الذى يبلغ ٥٠ فى المائة أو أكثر جوهريا وتعتبر حيازة أسهم تبلغ ٢٠ فى المائة حيازة تشكل سيطرة. ويمكن إلغاء هذه القواعد فى أى حالة خاصة، طالما أن ذلك لا يتعارض مع أهداف ومبادئ التنظيم المنصوص عليها فى القانون.

قواعد الملكية الأجنبية

يجوز فرض قيود على مدى الملكية والسيطرة الأجبيين على هيئات البث، طالما أن هذه القيود تراعى حاجة قطاع البث ككل إلى التطور، وحاجة خدمات البث لأن تكون قادرة على البقاء اقتصاديا. وفرض حظر تام على الاستثمار الأجنبى فى قطاع البث غير المشروع.

ويمكن تصميم القيود المفروضة على الملكية الأجنبية بطريقة مشروعة للنهوض بالإنتاج الثقافى المحلى والوطنى، وضمان وسائل للتعبير عن الآراء المحلية والوطنية والمضمون الثقافى المحلى والوطنى، وللاستماع إليهما.

وفى كثير من البلدان، تعتبر السيطرة المحلية المهيمنة على مثل هذا المورد الوطنى المهم، ضرورية. وعلى الرغم من أن مثل هذه الادعاءات قد يغالى فيها، فإن السيطرة قد تكون مطلوبة حقاً لتنفيذ السياسات الرامية لدعم نهج المصلحة العامة إزاء وسائل الإعلام.

لكن يتعين عدم استخدام القيود على الملكية الأجنبية كوسيلة لتقويض قدرة الخدمات التى تقدم وجهات نظر بديلة على البقاء: فهناك حالات للقيود المفروضة على التمويل الأجنبى مصممة لحرمان منافذ الإعلام المستقلة من الحصول على دعم المانحين. وبالإضافة لذلك، فإن الاستثمار الأجنبى يمكنه أن يجلب الخبرة ورأس المال اللذين تمس الحاجة إليهما إلى السوق المحلية. ويجب ألا تكون القيود المفروضة على هذا الاستثمار مبالغة فى التقيد بحيث تقلص نطاق الخدمات المتاحة وتنوعها.

ففى كولومبيا مثلاً، يسمح للاستثمار الأجنبى بأن يملك على وجه الحصر ما يصل إلى ٤٠ فى المائة من رأسمال حائزى امتيازات البث. وهو موضع ترتيبات متبادلة مطبقة فيما يتعلق بالبلد الذى يعد مقر إقامة المستثمر الأجنبى^(٨).

وبصفة عامة تعتبر الولايات المتحدة من بين أكثر البلدان لجوءاً للتقييد فيما يتعلق بالملكية الأجنبية. وبموجب مرسوم الاتصالات لسنة ١٩٣٤، فإن الملكية الأجنبية لترخيص للبث مرفوضة بالنسبة إلى:

- الحكومات الأجنبية والمندوبين الأجانب.
- الشركات الأجنبية أو المسجلة فى الخارج.
- الشركات التى تسيطر فيها المصالح الأجنبية على ما يربو على ٢٠ فى المائة من رأس المال المتمتع بحق التصويت.

(٨) د. لوريتى (٢٠٠٦) قانون البث وتنظيماته فى أمريكا اللاتينية، بحث صدر به تكليف.

- أى شركة تسيطر عليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة شركة أخرى، ويملك الأجانب فيها ما يربو على ٢٥ فى المائة من رأس المال الذى له حق التصويت.

اشتراطات الخدمة العامة

يجوز إخضاع هيئات البث التجارية الخاصة لاشتراطات فى مقابل الحصول على مورد عام محدود، ألا وهو موجات الأثير. وينبغى تصميم مثل هذه الاشتراطات لتدعم أهداف المصلحة العامة ويجب ألا تكون غير متناسبة فى مداها، بحيث تهدد قدرة الخدمة على البقاء.

وتفرض القدرة المحدودة للطيف اللاسلكى حدودا لعدد هيئات البث التى يمكن الترخيص لها. ويبرر هذا، إلى جانب أن الطيف اللاسلكى هو مورد عام لأصحاب التراخيص امتياز الحصول عليه، فرض اشتراطات محدودة على الخدمة العامة بالنسبة لهيئات البث التجارية. وعادة ما ترتبط هذه الاشتراطات بالانهوض بتنوع المضمون فى موجات الأثير وكذلك الحفاظ على النوعية الجيدة. وعادة ما يتم فرض هذه الاشتراطات كشروط للترخيص على أساس كل حالة على حدة بالنسبة لهيئات البث فرادى. ورغم أن هذا يوفر المرونة لتفصيل هذه الالتزامات بما يتناسب الكوة المحددة لكل هيئة بث فى السوق، فإنها تأتى معها بخطر التدخل السياسى.

وتتباين الطبيعة المحددة لهذه الالتزامات تبعا للسياق. ففي بعض الحالات، قد تتضمن شروط الترخيص اشتراطات محددة بشأن المضمون الذى يحقق المصلحة العامة، مثلا بإذاعة أنباء ومعلومات أو برامج تعليمية وثقافية.

ففى المملكة المتحدة مثلا، فإن مواعيد إذاعة الأنباء الرئيسية فى محطات التلفزيون الأرضية الأساسية، محددة فى تراخيصها ويتعين عليها أن تتقدم بطلب إلى هيئة التنظيم إذا أرادت تغيير مدة الأنباء أو توقيتها. ويستخدم هذا مثلا لضمان أن برامج الأخبار المسائية البارزة متوافرة فى مختلف الأوقات للمشاهدين.

وهناك التزام مهم يتعلق بالمصلحة العامة فى بعض البلدان يتمثل فى اشتراط إذاعة حد أدنى لنسبة البرامج المنتجة محليا. ذلك أنه فى حالات كثيرة، يعتبر شراء البرامج الأجنبية، خاصة الأقدم منها، بما فى ذلك الأفلام، أرخص كثيرا من إنتاج أفلام داخل المحطة أو شرائها من منتجين محليين مستقلين. ويمكن أن تصادف اشتراطات المضمون المحلى وضعا يكون فيه كل ما هو متوافر للنظارة هو برامج أجنبية رخيصة وقديمة. فعلى سبيل المثال، ينص الميثاق الأفريقى المعنى بالبت الذى اعتمده فى ٢٠٠٢، ممارسو الإعلام ومناصرو حرية التعبير من كل أنحاء أفريقيا، على أنه "يتعين مطالبة هيئات البث بأن تنهض بالمضمون المحلى وأن تطوره، وهو الأمر الذى يتعين تعريفه بأنه يتضمن مضمونا أفريقيا من خلال تطبيق حد أدنى من الحصص".

وفى كندا، تنص شروط الترخيص العامة على أنه يجب أن يشكل المضمون الكندى وبرامج الأخبار والشنون العامة الكندية ٦٠ فى المائة كحد أدنى، من جداول هيئات البث العامة والخاصة، فيما عدا أثناء الليل. ويجب أن تعبر هيئات البث عن التنوع الثقافى والمساواة بين الجنسين فى المضمون وتصوير الشخصيات وأن تعبر عن كل المجتمعين الناطقين بالإنجليزية والفرنسية فى برامجها. ولكى تعتبر كندية، فإن موسيقى التسلية مثلا يجب أن تخضع لاختبار، ويشترط أن يكتب كندى الأغاني الشعبية، وأن يؤلف كندى الموسيقى ويؤديها كلية، وأن يتم تسجيل الإنتاج فى كندا.

وفى حالات أخرى، يجوز مطالبة أصاب التراخيص بتقديم مستويات معينة مضمونة من التغطية الجغرافية لضمان خدمة المجتمعات الريفية والمهمشة على النحو الملائم.

المنح العامة والدعم والإعلان

يجوز تقديم المنح العامة والدعم لهيئات البث التجارية بغية النهوض بنطاق وتنوع الخدمات وتشجيع البرامج التي تحقق المصلحة العامة. ويتعين تخصيصها وفقا لمجموعة من المعايير ووفقا لعملية عادلة وشفافة تشرف عليها هيئة مستقلة. ويتعين تخصيص الميزانية العامة للإعلان التي تتفق على البث التجارى على أساس صارم من عدم التمييز وتحقيق أفضل قيمة.

ويمكن أن تلعب المنح العامة دورا مهما فى تمويل إنتاج البرامج التي تحقق المصلحة العامة أو بتوفير الحوافز لمثل هذه البرامج بالإسهام بدعم جزئى فى التكاليف الكلية للإنتاج. ويمكن أن يتضمن تمويل الإنتاج مثلا، دعم البرامج ذات القيمة التربوية والثقافية الخاصة التي لا يرجح إنتاجها بغير ذلك. كذلك يمكن أن تساعد المنح العامة والدعم فى النهوض بالتنوع بتشجيع الإنتاج الإعلامى فى القطاعات المختلفة، مثل إعلام الأقليات، أو بالحفاظ على ملكية وسائل الإعلام فى سوق أخذة فى الانهيار.

وينبغى إدارة مخططات المنح بطريقة عادلة وشفافة لضمان فرص متساوية فى الحصول على المنافع التي توفرها. ويجب أن يتضمن هذا مجموعة من المعايير الواضحة المحددة سلفا، والمصممة لدعم الأهداف التي يتعين تحقيقها. ولمنع التدخل السياسى فى المخططات، يتعين أن تشرف عليها، كما هى الحال بالنسبة لكل سلطات التنظيم هيئة مستقلة، يجوز أن تكون هيئة تنظيم البث أو هيئة تقام خصيصا بغرض إدارة مخطط الدعم المالى.

وتدير لجنة البث في أيرلندا، وهي هيئة مستقلة للتنظيم، الدعم المالي المقدم لهيئات البث المستقلة والمنتجين المستقلين في أيرلندا، بما في ذلك هيئات البث التجارية. ويتم تقديم التمويل على أساس تنافسي ويخصص للبرامج التي تحقق المصلحة العامة بموجب أحكام مرسوم (تمويل) البث لسنة (٩) ٢٠٠٣، لتذاع في محطات حائزى التراخيص التي تحقق المصلحة العامة والتجارية والمجتمعية. وينص المشروع على أنه ينبغي تخصيص ٥ في المائة من رسوم الترخيص بأجهزة الاستقبال والتي يدفعها المشاهدون، لخطة تمويل البث السمعي والبصري^(١٠). وقد بلغ هذا في ٢٠٠٦ نحو ١٠ ملايين دولار.

وتقدم وكالة تطوير وتوزيع وسائل الإعلام في جنوب أفريقيا دعماً تقنياً ومالياً لكل من وسائل الإعلام المجتمعية والتجارية، لتمكينها من تحسين خدمات الإعلام في المناطق التي تشكو من نقص الخدمة تاريخياً وكذلك الأشخاص الذين يعانون منه. ومثلما اتضح في الفصل السابق، يتم خصم المساهمات السنوية التي تدفعها هيئات البث لوكالة التطوير والتوزيع من مساهماتها المطلوب تقديمها إلى وكالة الخدمة الشاملة وفرص الحصول على الإعلام في جنوب أفريقيا، التي تدعم توسع البنية الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية.

ويمكن أن يكون الإعلان العام، وهو عادة جزء كبير من إجمالي الإنفاق على الإعلان، موضع سوء استخدام كشكل للدعم يتسم بالتمييز، يتم منحه أو حجه على أساس اتجاه هيئة التحرير إزاء الحكومة. وليست تلك ممارسة مشروعة. إذ يتعين تخصيص الإعلان العام بطريقة غير تمييزية لمنع التدخل السياسي في

(٩) مرسوم (تمويل) البث لسنة ٢٠٠٣، متاح على:

<http://www.bci.ie/documents/2003fundingact.pdf>.

(١٠) لجنة البث بأيرلندا، مخطط تمويل البث السمعي والبصري (٢٠٠٦) متاح في:

http://www.bci.ie/broadcast_funding_scheme_submissions.html.

قطاع الإعلام. وفي جنوب أفريقيا مثلا، تنتج شبكة معلومات الاتصال الحكومية حشدا كبيرا من رسائل الخدمة العامة، بالتعاون مع وزارات القطاع، وتبيعها لكل من هيئات البث التجارية وتلك التي لا تسعى للربح. ويتم إنتاجها بلغات مختلفة لجمهور من المستمعين في مناطق مختلفة.

ويتعين ربط المعايير المستخدمة بالجمهور الذي يتعين الوصول إليه واتباع مبادئ الكفاءة والقيمة الفضلى، أخذا في الحسبان اعتبارات السوق مثل حصة أو توزيع الجمهور والجمهور المستهدف. والوضع المثالي هو أن يتم تخصيص هذا الإعلان بواسطة هيئة تعمل بمنأى عن الحكومة.

خاتمة: الاحتياجات من المعلومات وخيارات التنمية

يعود هذا الفصل الختامي إلى الحاجة التي أثيرت في عدة نقاط فيما سبق، لإجراء مزيد من البحوث وتقديم مزيد من البيانات للإلمام بالتطورات التي ستحدث مستقبلاً في سياسات البث الفاعلة في البلدان النامية. كما يقدم توصيات عن مساعدات التنمية المطلوبة لدعم نمو قطاع قوى ومتنوع للبث يحقق الاهتمام بالمصلحة العامة. ويخلص إلى الإشارة إلى الالتقاء بين دعم الخضوع للمساءلة، وإشراك المواطنين، وبناء عمليات فاعلة للقيادة الجماعية، وإلى إلقاء الضوء على بعض إصلاحات السياسة الأساسية.

جدول أعمال البحوث

تتعلق ملاحظة غالبية تنبثق من تجربة إجراء البحوث وعمليات التصنيف من أجل وضع هذا الدليل بصعوبة الحصول على البيانات والبحوث المفيدة عن جوانب كثيرة للبث، خاصة البحوث المقارنة على الصعيدين العالمي والإقليمي. والحكايات موجودة بوفرة، وبعض البحوث المتعمقة متوافر، رغم أنه ينزع إلى التركيز على قضايا أو أقاليم محددة بصورة ضيقة. ومعظم البحوث القائمة يتناول البلدان المتقدمة، وصلته محدودة بالظروف المختلفة تماماً في البلدان النامية والمجتمعات الفقيرة.

وترتبط هذه المشكلة بالبيانات، وهي المادة الخام التي لا غنى عنها للتحليل، لكنها ترتبط أيضاً بالبحوث النوعية عن ديناميات وتأثير السياسة والتنظيم،

وعن أداء مختلف قطاعات البث والتحديات التي تواجهها، وعن المكان الذي تحتله وسائل البث في حياة الناس وتأثيرها على الوجود الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للناس.

وندره المواد أمر يدعو للدهشة، نظرا لأن التأثير الاجتماعي الضخم والدور المهم بصورة حيوية، أمر يسلم به الكافة تقريبا وبالإجماع. ربما لا يكشف الطابع الضخم والمتشعب والمتغير دوما للقطاع والطابع المنتشر ومتعدد الأوجه لتأثيره عن كنههما بسهولة للتظير المجرد نسبيا أو لنهج تجريبي ضيق. وهناك تحد آخر يعترض إجراء البحوث المقارنة هو الحاجة لوضع وتطبيق تصنيف ملائم ومعياري للتعريفات المؤسسية والقطاعات والقطاعات الفرعية.

ولا شك أن البحوث في الميادين التالية ستوفر مساهمة قيمة في النقاش المحدد حول سياسة الإعلام وتنظيمه ولدعم المواد المدرجة في هذا الدليل:

- فتوليد نظرة عامة دينامية عن التطور الهيكلي للبث يحتاج إلى بيانات عديدة أساسية وسلاسل زمنية^(١)، مثل الإحصاءات عن عدد هيئات البث في كل قطاع وقطاع فرعي في مختلف المستويات، من المحلي إلى الدولي، وأنواع البرامج المبنوثة. كذلك يتطلب الأمر بيانات عن هيئات تنظيم البث المستقلة، وتمييز تلك التي تنظم أيضا قطاعات أخرى.

(١) معهد الإحصاءات باليونسكو يضطلع حاليا بإجراء مسح عالمي للبث. وستصبح النتائج متوافرة في نهاية ٢٠٠٧. ورغم أن الاستبيان لا يفرق بين الخدمة العامة وسيطرة الدولة المباشرة، فإنه سيحتوي على معلومات مفيدة للقطاعات الحكومية أو العامة، والتجارية والمجتمعية من حيث: عدد القنوات من المحلية على الدولية التي يستخدمها الصحفيون، وساعات البث في فئات البرامج المختلفة، والبرامج الأجنبية، النظارة، والمدى... إلخ. انظر:

http://www.uis.unesco.org/ev.php/ID=6554_201&iD2=DO_TOPIC.

- كما يتطلب الأمر مستوى أكثر تفصيلا من الوصف، للمضى لما وراء الإحصاءات لتمييز معالم ومحركات ديناميات القطاع. ووصف وتحليل سياسة الحكومة المتطورة في مجال البث نقطة للبدء وينبغي إعلاء شأن الهيكل القانوني والمؤسسي لهيئات تنظيم البث، ومصادر تمويلها، ومستويات العاملين بها، مثلها مثل العلاقة المؤسسية الرسمية بين الحكومة ووسائل إعلام الخدمة العامة، وخضوعها للمساءلة، وهاكل تمويلها - خاصة المبتكرة منها - والاشتراطات التنظيمية المفروضة عليها. وبالمثل، فإن الأمر يتطلب توافر معلومات عن القطاعين التجارى والمجتمعي، وأشكالهما الهجين وصورهما المتنوعة. ومرة ثانية، فإن تحديد الاتجاهات والمعالم الأساسية في هذه السياقات لا بد وأن يكون مفيدا.

ولابد أن تساعد الدراسات التحليلية في إلقاء الضوء على نفوذ ودوافع القوى الفاعلة على هذه المستويات، وتقوى الفرص والمثالب التي تواجهها البلدان في تحقيق الإصلاحات وتنفيذ التدابير التنظيمية.

إن بث الخدمة العامة يواجه أزمة هوية وفاعلية فى شتى أنحاء العالم. ويقتضى الأمر مزيدا من التفكير حول كيف ينبغي للدول التصدى لتلك الأنواع من إخفاق السوق التي كانت هي محرك إنشاء كيانات البث للخدمة العامة فى الماضى، وكذلك يقتضى الأمر، وهو أمر حاسم أيضا، التفكير فى طبيعة المصلحة العامة فى مجال البث. وعلى نفس المنوال، فإن التقارب والتكنولوجيات الجديدة يجعلان من المهم بصفة خاصة النظر فى كيف يمكن تعريف هيئات التنظيم وإعادة تعريفها لتقوم بوظائفها (فيما يتعلق بهيئات البث التجارية وكذلك المخصصة للخدمة العامة)^(٢).

(٢) انظر على سبيل المثال كارتر الزروث (٢٠٠٦) "البث فى البلدان النامية: عناصر لإطار المفاهيم الخاص بالإصلاح"، تكنولوجيات المعلومات والتنمية الدولية، المجلد ٣، العدد ١، خريف ٢٠٠٦، ٣٧-١٩ معهد ماساشوستس للتكنولوجيا.

وكيفية تأثير ديناميات كل قطاع على المحتوى الذى ينتجه، من حيث مادة الموضوع، والنهج والنوعية، مجال يجرى التركيز عليه كثيرا، ويستند ذلك فى معظمه إلى تحليل عام لحوافز القطاع ودينامياته، وحكاياته، وإلى قلة من الدراسات جرت عن البلدان المتقدمة عادة. والقليل تؤيده تحليلات تجريبية للمضمون. ومنهجيات تحليل المضمون متطورة تماما وتطبق على المستوى العالمى فى بعض المجالات المحددة مثل تمثيل الجنسين فى وسائل الإعلام^(٣)، وفى بعض المجالات الجغرافية، أساسا فى الولايات المتحدة.

وفى هذا الدليل، افترضنا وجود ارتباط بين وسائل الإعلام خاصة وسائل الإعلام المستقلة من النوع الذى وصفناه، والحوكمة الجيدة. وقد سلّمنا بالكتابات الكثيرة التى تؤكد أن إعطاء الناس صوتا سوف يودى إلى مجال عام أقوى وأشدّ عافية، وسيحيط الحكومة علما بمجريات الأمور حتى تستطيع تعزيز أداؤها. ولكننا ندرك أنه حتى فى هذا، فإن إجراء مزيد من الأبحاث سيكون عونا كبيرا عندما نتناول الأمور التى تعد ضرورية لفهمنا للواقع.

لكن ربما كان الأمر الأكثر تعرضا للإهمال والذى يمثل أكبر تحد من الناحية المنهجية، هو البحوث التى تلجّ بالأسئلة عن التأثير اليومى للبحث على المجتمع والناس: المنافع، الأضرار، والعواقب غير المقصودة على وجود الناس الاقتصادى والاجتماعى والثقافى. ولا يتوافر أى شىء تقريبا يتيح لنا التوصل لنظرة ثاقبة مباشرة عن أى وسائل الإعلام يستهلكها الفقراء فعلا، والقيمة التى يولونها للمضامين المختلفة للبحث، بما فى ذلك الأنباء المحلية والدولية، والتسلية، والمواد التربوية والتنموية، والدوافع وراء اختياراتهم، والتأثير على حياتهم. والأمر

(٣) انظر المشروع العالمى لرصد وسائل الإعلام، الرابطة العالمية للاتصال المسيحى:

http://www.wacc.org.uk/wacc/programmes/gender_and_media_justice/global_media_monitoring_project_2005.

الأكثر صعوبة في تبيينه هو التأثير المتراكم لهذه التجارب الفردية على المجتمعات المحلية والمجتمع الأعرض.

وفي الإذاعة المجتمعية، يقتضى الأمر إجراء بحوث لتوثيق ورصد كيف تستطيع المشاركة فى قناة مجتمعية أن تمكن المجتمعات المحلية الفقيرة من أسباب القوة، وبناء قدرتها على مشاركة المسؤولين العاميين ووسائل الإعلام، للتعبير عن شواغلها وحشد المعلومات والخبرة. وبالمثل، تكاد لا توجد بيانات متعلقة بكيف يستطيع منظمو المشروعات المحليون إقامة إذاعة فى المجتمعات التى تعاني نقصا فى الخدمة، وإسهام ذلك فى تمكينها من أسباب القوة.

والفاعل المباشر مع مستهلكى البث، خاصة المجتمعات الفقيرة والمهمشة، ضرورى هنا. وتتراوح النهج المتبعة من مسح المستخدمين للخدمة والأسر إلى الدراسات الإثنوجرافية، لكنها جميعها تستخدم الموارد بكثافة وبعضها مطول جدا. وهنا، قد ترشدنا إلى الطريق، الدراسات الدولية الأخيرة عن استخدام تكنولوجيا الهاتف والمعلومات والاتصالات^(٤).

وأخيرا، فإن البحوث مطلوبة لفهم كيف ستؤثر الاتجاهات فى وسائل الإعلام والاتصالات ككل على قطاع البث، وكيف يمكن أن تغيره فى النهاية. ومن بين

(٤) للاطلاع على مسح حديثة لاستخدام التليفون فى أفريقيا وآسيا، انظر بحوث تكنولوجيا الاتصال والمعلومات فى أفريقيا (٢٠٠٥) نحو مؤشر إلكترونى أفريقيا: وصول الأسر والأفراد لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات واستخدامها فى ١٠ بلدان أفريقية، بحوث تكنولوجيا الاتصال والمعلومات فى أفريقيا، متاح فى:

<http://www.researchictafrica.net/images/upload/Toward2.pdf>.

مونسنج وآخرون، استخدام الاتصالات السلكية واللاسلكية يعانى من قلة رأس المال: المصروفات والتصورات عن التكاليف من بين الأمور المفيدة ماليا، أبريل ٢٠٠٦ متاح فى:

<http://www.regulateonline.org/content/view/713/31/>.

التأثيرات الأساسية عبر كثير من الاتجاهات، "مجتمع المعلومات" البازغ، والدور المتنامي للإنترنت، وتقارب التكنولوجيات. وتشمل القضايا التي تقتضى مزيدا من البحث مع تركيز خاص على البلدان النامية ما يلي:

- التأثير على قطاع البث الأرضي، وعلى تنظيمه، والمترتب على تزايد استخدام الإنترنت لتلقى المضمون، والنمو المضطرد للبث بالساتل.
- الثورة القادمة في إدارة الطيف اللاسلكي وتنظيمه، من خلال إمكانات "طيف الانتشار" والتكنولوجيات الأخرى للقضاء بصورة فاعلة على الندرة باعتبارها عاملا معوقا.
- ظهور التليفزيون الرقمي والإذاعة الرقمية والضغط للتحرك في هذا الاتجاه، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالمعايير المتضاربة وهايكل التكلفة المختلفة للبث الرقمي.
- الاتجاه الجزئي نحو تكامل تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية والبث، والتنظيم متعدد القطاعات في واقع الأمر.

وهذه القضايا ليست مطروحة على جدول الأعمال المباشر لوضعي سياسة البث في البلدان النامية. لكن وتيرة التطور في قطاعات وسائل الإعلام والاتصال وتعمده التقني، بلغا حد أنه عندما يحدث تغيير فسيكون مفاجئا ومربكا. ويقتضى ذلك عمل المزيد من قبل الحكومات، وهيئات تنظيم الاتصالات، وهيئات الدولية المسؤولة عن ضمان التقييم الملائم لتأثير الخيارات التقنية والنهج التنظيمية على المصلحة العامة، وإخضاع ذلك للتشاور العام قبل اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة. ولا بد أن تتمثل خطوة أولى في الاضطلاع ببحوث أساسية عن القضايا الناشئة وفي الوقت المناسب، حتى تستطيع أن تغذى بالمعلومات عملية الفهم والتشاور.

خيارات للمساعدات الإنمائية

ما الذى يستطيع المانحون أن يفعلوه

الحاجة ماسة لتقديم المساعدات للبلدان النامية، لتحسين المناخ الذى يمكن البث ووسائل الإعلام الأخرى من أسباب القوة. وذلك جزء لا يتجزأ من تحسين قدرات الحوكمة الجيدة، والخضوع للمساءلة الاجتماعية، والتنمية القائمة على المشاركة.

وينطلب إصلاح سياسة الإعلام إرادة سياسية وطلباً من قبل المواطنين: والمرجح أن يكون لفرض الإصلاح من خلال "المشروطة" مردود سلبي بالنسبة للمانحين ووكالات التنمية^(٥). وتتحو أكثر الفرص إثماراً بالنسبة للحوار المنتج والمساعدة على تحسين المناخ الذى يمكن وسائل الإعلام من العمل - وبصفة خاصة بالنسبة لقطاع بث قوى وتعددى يحقق أهداف المصلحة العامة - إلى التزايد عندما تأخذ البلدان بالديمقراطية، وتفتح أسواقها، وتحقق اللامركزية، أو تبذل جهوداً أخرى لتحسين الشفافية والخضوع إلى المساءلة وفاعلية الحوكمة.

ويمكن تيسير إصلاح سياسة الإعلام بمشاركة أصحاب المصلحة فى المعلومات والأفكار، وبممارسة الضغط للتأثير على الحكومات. ومثل هذه الشروط يمكن أن تقوم بدور المحاور والشريك المهمين مع وكالات التنمية والمانحين، ويمكن أن توفر منتدى لتحديد الأولويات والإجراءات والاتفاق عليها.

(٥) تشير المشروطة إلى الممارسة الخاصة بوضع اشتراطات أو "شروط" على فرص الحكومة المتلقية فى الحصول على مزيد من المساعدات.

المنتديات والتحليلات والسياسة والمشورة التقنية

يمكن لجهود التنمية أن توفر المعلومات والتشجيع والفرص لأصحاب المصلحة في البلدان النامية للاتفاق على إصلاحات السياسة المطلوبة لجعل قطاع البث لديهم أكثر قوة وتعددية واستقلالا. ويمكن أن تؤدي المشاورات واكتشاف الحقائق إلى بحوث وسياسات وتحليلات وغير ذلك من أعمال التشخيص. إذ يمكن دراسة لقطاع البث في بلد محدد، أن تحلل السياسة والسياق القانوني والتنظيمي والمؤسسي والاقتصادي والسياسي، الذي يؤثر على القطاع، وأن تقارن الممارسات الجارية مع الممارسات الجيدة الدولية، وتقديم توصيات. ويمكن متابعة هذه الدراسات بعقد اجتماعات ومنتديات مهيكلية، لتقاسم التحليلات وتقييم الممارسات الجيدة وتقاسمها، وإلقاء الضوء على القضايا المعنية. وتكشف المشروعات - عملية وضعها وتنفيذها - عن قضايا واحتياجات لم يتم التصدي لها من قبل. والأنصار لهم مصلحة في حل المشاكل التي تظهر، وهذه المشاركة يمكن أن تؤدي لحوار سياسي جوهري وتغيير في البرامج. وفي الوقت نفسه، يمكن للمساعدات الإنمائية أن تقوى قدرات المؤسسات والمنظمات المختلفة، من لجان الإعلام ووكالات التنظيم الوطنية إلى الشبكات الجماهيرية، على توفير التدريب والمشورة، والزيارات الدراسية و"التوأمة" بين المنظمات. والمساعدات لا تأتي فقط من المنظمات غير الحكومية، بل تأتي أيضا بصورة متزايدة من الروابط والشبكات الوطنية والدولية - روابط وشبكات الإذاعة مثال لهذا - التي لا تقدم المساعدة لأنصارها وأعضائها فحسب، بل وأيضا للروابط المماثلة في بلدان أخرى.

وفي هذا الخليط، يمكن للندوات وورش العمل والمنتديات أن توفر "فرصة" جيدة لأصحاب المصلحة داخل الحكومة وخارجها، لتطرح على المائدة الموضوعات التي تفتقر لدائرة أنصار حكومية موحدة. وتستطيع أن تمكن الحلفاء المحتملين من

التوصل لمنظور أوسع بل وتطوير توافق فى الرأى على العمل. وقد أظهرت سلسلة الحوار حول التنمية التى نظمها مكتب البنك الدولى فى أكرا، فى غانا، حول "منح فرص الحصول على موجات الأثير"، اهتماما متزايدا بسياسة البث والإصلاح التنظيمى، ومكنت أصحاب المصلحة ذوى الآراء المتباينة بصورة واسعة من الإعراب عن شواغلهم، ووفرت فرصا لتقييم المعلومات وتوضيح الحقائق. وفى بعض الحالات، حققت ورش العمل الوضوح والاهتمام المطلوبين لحفز العمل الفورى - فمثلا عندما دعا وزير الإعلام فى نيجيريا إلى وضع سياسة للإذاعة المجتمعية، تشكلت لجنة للسياسة مكونة من ممثلين حكوميين وغير حكوميين، ووضعت جدولا زمنيا صارما لتقديم سياسة للحكومة. وقدمت لجنة السياسة مشروعا يتسق مع الممارسة الجيدة العالمية فى ثلاثة أشهر (انظر الإطار ٥٥).

الإطار ٥٥ - نيجيريا: منتدى يعجل بالعمل

فى يوليو ٢٠٠٦، اشترك البنك الدولى والرابطة العالمية لهيئات البث الإذاعى المجتمعى، فى تنظيم ندوة عالية المستوى فى أبوجا، لمناقشة الممارسات العالمية الجيدة بشأن سياسة البث التى تمكن من تطوير قطاع للإذاعة المجتمعية. وقد أعقبت عقد مائدة مستديرة إقليمية للرابطة المذكورة واستفادت من مناقشة التقدم الحادث فى بلدن أخرى. وكانت هذه الندوة هى المرة الأولى التى يلتقى فيها مسئولون حكوميون نيجيريون من المستوى المرتفع - من الفرع التنفيذى ومن الجمعية الوطنية لحد سواء - وأصحاب المصلحة فى المجتمع المدنى، إلى جانب رئيس الرابطة العالمية لهيئات البث الإذاعى المجتمعى، والخبراء الممارسين من المنطقة، والبنك، لمناقشة دور الإذاعة المجتمعية والحاجة إلى سياسة وإطار تنظيمى أفضل يوفران فرصة الوصول إلى موجات الأثير. وانطلقت الندوة من مناقشات البنك الدولى السابقة مع اللجنة التوجيهية لتحالف الإذاعة المجتمعية فى نيجيريا. كما استفادت من تعاون البنك مع العاملين فى مشروع فادما، الذى يدعم -

= التنمية التي يحركها المجتمع في عدة مناطق من البلاد. وفي نهاية الندوة، اجتمع رئيس الرابطة العالمية لهيئات البث المجتمعي، وممثل للمكتب القطري للبنك الدولي، ومشاركون من التحالف والعاملون بلجنة التنسيق بمشروع فادما، مع وزير الإعلام وأطلعوه على ما توصلوا إليه.

وفي يوليو ٢٠٠٦ أيضا، وافقت وحدة التنسيق الوطني في مشروع فادما على تمويل عدة محطات للإذاعة المجتمعية، وعلى الإسهام في تطوير السياسة بالنسبة لهذه المحطات. والمتوقع أن يمول مشروع فادما الثالث ست محطات للبث المجتمعي، كرواد لتقديم مزيد من الدعم المحتمل.

وفي أغسطس ٢٠٠٦، أنشأت الحكومة لجنة سياسة الإذاعة المجتمعية، وتضم أعضاء من تحالف محطات الإذاعة المجتمعية، ولها ولاية وضع مشروع سياسة الإذاعة المجتمعية خلال شهرين.

وفي ديسمبر ٢٠٠٦، قدمت لجنة "وضع مشروع سياسة الإذاعة المجتمعية"، تقريرها إلى حكومة نيجيريا الاتحادية. وعند تلقيه، أعلن وزير الإعلام أنه من غير المقبول أن تتمكن قلة ضئيلة من الناس من المشاركة في إدارة الإعلام، في حين تجبر الأغلبية على قبول أقوال الأقلية وآرائها. وقال إن الحكومة مقتنعة بأن فتح أمواج الأثير لتوفير فضاء للإذاعة المجتمعية لابد وأن يساعد في علاج هذا الوضع ويثرى الحكومة في البلاد كما لم يحدث مطلقا من قبل.

وبالنسبة للبلدان منخفضة الدخل، توفر المداولات حول برنامج إستراتيجية تقليل أعداد الفقراء الحكومي، منتدى مهما لحشد الدعم للسياسات وبرامج العمل التي تسهم في تعزيز المشاركة المدنية والحوكمة الجيدة^(٦). ويوفر برنامج

(٦) منذ ١٩٩٩، والحكومات في البلدان منخفضة الدخل تعد وثائق إستراتيجية لتقليل أعداد الفقراء التي تصف السياسات والبرامج الاقتصادية الكلية والهيكلية والاجتماعية التي ستبناها على مدى عدة سنوات للنهوض بالنمو عريض القاعدة وتقليل أعداد الفقراء، وكذلك الاحتياجات المالية الخارجية ومصادر التمويل المرتبطة بذلك. وهي تتطور من خلال عملية قائمة على المشاركة تضم أصحاب المصلحة

إستراتيجية تقليل أعداد الفقراء إطارا للتشاور والاتفاق مع كل المانحين الأساسيين ووكالات المعونة الرئيسية الذين يعملون مع الحكومة، وهو ما ينزع إلى تدعيم تعاون وتلاحم أفضل في دعم التنمية المقدم لبلد ما.

وعلى نحو متزايد، تحدد وثائق إستراتيجية تقليل أعداد الفقراء - وكذلك أطر التنمية التى يتم إنتاجها فى البلدان متوسطة الدخل - الحكومة باعتبارها مجالا أساسيا للتركيز، وترتبط ذلك بالمشاركة المجتمعية. فعلى سبيل المثال، تضمنت إستراتيجية غانا الثانية لتقليل أعداد الفقراء (٢٠٠٦) "الحكومة الجيدة والمسئولية المدنية" باعتبارها دعامة من الدعائم الثلاث الرئيسية^(٧). وتبين المصفوفة التالية

= المحليين وشركاء التنمية الخارجيين، بما فى ذلك صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، ويتم تنقيحها كل ثلاث سنوات. والمحصلة النهائية لهذه الوثائق ليس مجرد وثائق، وإنما أعمال عامة ومجتمعية لتقليل أعداد الفقراء. ويتم إنتاج الوثائق حسب عدد من المبادئ:

أن يكون محركها قاطريا، وتتطوى على مشاركة واسعة القاعدة من قبل المجتمع المدنى والقطاع الخاص أثناء إنتاجها.

- تنجى نحو تحقيق نتائج وتركز على الحصيلة التى تفيد الفقراء.

- تعترف بأن علاج الفقر يقتضى نهجا شاملا لأن الفقر أكثر من مجرد افتقار للدخل، بل إن الفقراء يعانون أيضا من الافتقار للفرص والأمن، وأن يكون لهم رأى فى القرارات التى تؤثر على حياتهم.

- أنها متجهة نحو الشراكة من حيث إنها تشجع انخراط المنظمات الثنائية ومتعددة الأطراف والحكومية فى البرنامج القطرى لتقليل أعداد الفقراء.

- تستند إلى منظور طويل الأجل لتقليل أعداد الفقراء.

- تدعم الوثائق المزيد من الانفتاح فى صنع السياسة.

وقد سعت الحكومات على نحو متزايد إلى إشراك الجماعات المهمشة تقليديا، والقطاع الخاص، والمجتمع المدنى فى وضعها، وبسبب من هذا تنزع إستراتيجيات تقليل أعداد الفقراء التى يتم وضعها من خلال هذه العملية إلى أن تكون لها قاعدة دعم مجتمعية ومن أصحاب المصلحة أوسع نطاقا وتكون "مملوكة" للحكومات.

<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/TOPICS/EXTPOVERTY/EXTPRS/>.

(٧) متاح فى:

[http://siteresources.worldbank.org/INTPRS1/Resources/Ghana_PRSP\(Nov-2005\).pdf](http://siteresources.worldbank.org/INTPRS1/Resources/Ghana_PRSP(Nov-2005).pdf).

كيف تتفق مجالات التركيز العديدة داخل هذه الدعامة مع هدف النهوض بالبحث المجتمعي للصالح العام، بما في ذلك الإذاعة المجتمعية على وجه الخصوص.

الجدول ١ مصفوفة: إستراتيجية غانا الثانية لتقليل أعداد الفقراء

وعلاقتها بالمساعدة التقنية لوسائل الإعلام وحرية الرأي

مجال تركيز الإستراتيجية الثانية في إطار الحوكمة الجيدة والمسئولية المدنية.	المراجع ذات الصلة في الإستراتيجية الثانية.	كيف ترتبط المساعدة التقنية الرامية لتحسين سياسة وتنظيم البث وتدعيم تعددية الإذاعة المجتمعية بالإستراتيجية الثانية.
تدعيم ممارسة الديمقراطية.	تدعيم المناصرة المجتمعية لرعاية ثقافة الديمقراطية، "تدعيم المؤسسات والمخططات الرامية إلى التمكين للمشاركة المدنية"، "الحصول الحر على المعلومات".	ستحيط المساعدة التقنية الرأي العام بمجريات الأمور وتتبنى مهارات المجتمع في الإعراب عن القضايا المهمة له، وتطوير فهم واقعي ومناقشة القضايا وإخضاع الحكومة المحلية للمساءلة.
حماية الحقوق في ظل حكم القانون.	"النهوض بتوفير معونة قانونية للفقراء".	ستدعم الريادة الشراكة بين شبكة غانا للإذاعة المجتمعية ومركز غانا للموارد القانونية لتوسيع بناء القدرة للفقراء، والتمكين القانوني لهم من خلال البرامج الإذاعية.

<p>ستقلل نتائج المساعدة التقنية إذا نجحت الحواجز التنظيمية التي تعترض تنمية الإذاعة المجتمعية، وترخيص نسبة من الطيف اللاسلكي للبحث المجتمعي، وتدعم قدرات هيئة التنظيم التي تتوافر لها الولاية والقدرات اللازمة لتيسير تنمية الإذاعة المجتمعية بغية تحقيق أهداف سياسة الإعلام الوطنية.</p>	<p>"النهوض بالاتصال من أجل التنمية في مناخ الولايات والمجتمع المدني. ضمان الالتزام بتعزيز فرص الحصول على المعلومات العامة وتوفير المناخ الذي يمكن وسائل الإعلام من أسباب القوة".</p> <p>إستراتيجيات: تسهيل الوصول لوسائل الإعلام وتوفير مناخ يمكنها من أسباب القوة"، "إشراك المهمشين في الحوكمة من خلال الحصول على المعلومات"، "تشجيع محطات الإذاعة المجتمعية الخاصة غير الحكومية".</p> <p>المؤشرات تشمل "عدد محطات الإذاعة المجتمعية الإضافية المرخصة والعاملة".</p>	<p>تعزيز الاتصال من أجل التنمية.</p>
---	---	--------------------------------------

أموال لدعم الصوت والحقوق

يوفر بعض المانحين بعيدى النظر أموالاً للمنظمات الجماهيرية للاضطلاع بالأعمال التى تسهم فى تحقيق فهم الفقراء لحقوقهم ولبناء قدرتهم على ممارسة هذه الحقوق بفاعلية. فعلى سبيل المثال، دعمت مبادرة لإدارة التنمية الدولية فى المملكة المتحدة، هى مبادرة الصوت والحقوق، الأنشطة المشتركة لمركز غانا للموارد القانونية، وشبكة غانا للإذاعة المجتمعية لوضع وإذاعة برنامج للتمكين الاجتماعى والقانونى، بمشاركة نشيطة من الجمهور. ونظرا لأن الشواغل المتعلقة بالحوكمة تجرى ترجمتها إلى بناء قدرة مجتمع المدنى ووسائل الإعلام، فإن هذه الجهود تبشر بالكثير فى المستقبل.

الدور الخاص للبنك الدولى

لدى البنك الدولى طائفة من الأدوات التى يستطيع استخدامها لتعزيز المناخ الذى يمكن البث من أسباب القوة، ويتحرك تفكيره الإستراتيجى فى هذا الاتجاه بصورة متزايدة.

إستراتيجية البنك الدولى للحوكمة ومحاربة الفساد

فى مطلع ٢٠٠٧، اعتمد مجلس إدارة البنك الدولى إستراتيجية "لتدعيم مشاركة مجموعة البنك فى الحوكمة ومحاربة الفساد" (٢١ مارس ٢٠٠٧)، وهى نتاج لمشاروات موسعة مع الحكومات ومنظمات ومنظمات المجتمع المدنى، ووسائل الإعلام، والقطاع الخاص فى كل الأقاليم. ويسلم التقرير بأن البنك تعلم من التجربة أن:

دعم الخضوع للمساءلة يقتضى توافر قدرة فى الحكومة والمؤسسات خارج الحكومة المركزية، مثل البرلمان، والمجتمع المدنى ووسائل الإعلام والمجتمعات المحلية، وكذلك مناخ يمكن من أسباب القوة يستطيع فيه أصحاب المصلحة هؤلاء أن يعملوا بطريقة مسؤولة وفاعلة^(٨).

ولا تزال الحكومات هى الزبائن الأول للبنك الدولى فى الحصول على مساعدات التنمية، لكن إستراتيجية الحوكمة تشير إلى أن البنك له حالياً ولاية المساعدة فى تحسين المناخ الذى يمكن وسائل الإعلام من أسباب القوة - السياسات والقوانين والتنظيمات التى تمكن وسائل الإعلام من الإسهام فى المشاركة الاجتماعية الواسعة، والإشراف والمطالبة بالحوكمة الجيدة. وفى إستراتيجية لإشراك البلدان"، يلاحظ تقرير الحوكمة ومحاربة الفساد، أنه حسب السياق القطرى، تتضمن تدخلات الحوكمة ما يلى:

دعم مشاركة أكثر اتساعا وإشرافا أكبر من قبل المجتمع المدنى ووسائل الإعلام والمجتمعات المحلية (وهو موضوع متكرر فى مشاورات الحوكمة ومحاربة الفساد)، والمساعدة فى تحسين المناخ الذى يمكن من أسباب القوة والقدرات الخاصة لهذه القوى الفاعلة لكى تلعب دورها فى التنمية بطريقة بناءة^(٩).

ويمثل قرار البنك بشأن وضع إستراتيجية لتدعيم الحوكمة تغييرا مهما فى مناخ الترخيص ببرامج البنك لتقديم المساعدات القطرية. وهو سيدعم مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين فى البنك فى البلدان العميلة، ويمكن أن يشكل برامج للمساعدة متعددة المانحين. ونظرا لأن البنك يعقد اجتماعات لمعظم المجموعات

(٨) موجز تنفيذى، ٤. البنك الدولى، تعزيز مشاركة مجموعة البنك فى الحوكمة ومحاربة الفساد*

(٢١ مارس، ٢٠٠٧).

(٩) المرجع المذكور، ١٨.

الاستشارية التي تنظم المساعدات الإنمائية لبلدان العالم منخفضة الدخل، فإن هذا الاختراق يمكن أن يكون له تأثير حفاز هائل. وتذكر إستراتيجية الحوكمة ومحاربة الفساد ما يلي:

في حين أن شفافية الحكومة يمكن أن تيسر المشاركة والإشراف، فإن مشاركة المجتمع الاستباقية بدرجة أكبر حيوية أيضا. وتستطيع البلدان أن تحقق هذا عن طريق:

- خلق فرص محددة للمشاركة والإشراف، على سبيل المثال عن طريق وضع السياسات وتحديد أولويات الإنفاق العام استنادا للمشاركة (وقد وفرت عملية إستراتيجية تقليل أعداد الفقراء دافعا كبيرا في هذا المجال في البلدان المؤهلة للحصول على مساعدات مؤسسة التنمية الدولية)، والخضوع للمساءلة في مجال تقديم الخدمات، والتنمية التي يحركها المجتمع، وإشراف المجتمع المدني ووسائل الإعلام على التوريدات العامة، ورصد إقرارات الدخل والأصول، وغير ذلك من الترتيبات التي تمكن المجموعات الاجتماعية المشروعة من أسباب القوة.
- دعم تنمية المناخ الذي يمكن من أسباب القوة، وتوفير القدرات اللازمة حتى تستطيع منظمات المجتمع المدني أن تستفيد من هذه الفرص بطريقة فاعلة.
- التمكين لتنمية وسائل إعلام مستقلة وتنافسية يمكن أن تجرى تحقيقات وترصد وتقدم تغذية مرتدة عن أداء الحكومة، بما في ذلك الفساد^(١٠).

وتتضمن الإستراتيجية خمسة مداخل من أجل "الجهود القطرية: مدخل لمحاربة الفساد وإصلاح الحوكمة". والثاني هو "زيادة فرص المشاركة والإشراف

(١٠) المرجع المذكور، ٢٢.

من قبل المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمجتمعات المحلية^(١١). كذلك، فإنه مع مواصلة "العمل مع الحكومات باعتبارها طرفاً مقابل رئيسياً"، سيستخدم البنك الدولي تشكيلة من الأدوات على نحو أكثر انتظاماً - حوار السياسة، أعمال التحليل، بناء القدرة، الإقراض المستند لسياسة، والتنمية التي يحركها المجتمع - للارتقاء بالممارسات القائمة والجيدة لزيادة فرص الإشراف^(١٢).

وفي ديسمبر ٢٠٠٧، وتحت قيادة روبرت زوليك رئيس البنك، أعلن البنك الدولي أنه يستهل مرحلة من العمل أكثر استباقاً لتنفيذ إستراتيجية الحوكمة ومحاربة الفساد وإدراجها كتيار رئيسي في كل عمليات البنك الدولي. وسيركز التنفيذ على خمسة مجالات، ونلقى فيما بعد الضوء على الدور الذي يستطيع هذا الدليل أن يلعبه في دعمها.

على المستوى القطري، ستبدأ إستراتيجيات المساعدة القطرية في إدراج الحوكمة ومحاربة الفساد بها. وسيبدأ هذا في ٢٦ بلداً، وسيركز على التعلم من النظراء بشأن المناهج الفاعلة. وهذه الخطوة ستزيد التأكيد على، وتقديم المساعدة الفاعلة، والرصد النشط للسياسات الحكومية، والتنمية المؤسسية والقدرات اللازمة لتحسين شفافيّتها وخضوعها للمساءلة أمام الناس كافة، وفي هذا فإن الأمر سيقتضى أن يلعب المناخ الذي يمكن الفحص العام والصوت من أسباب القوة دوراً. والمرجح أن تتضمن الإستراتيجيات القطرية للحوكمة ومحاربة الفساد تدابير يمكن تنفيذها بسرعة - في النظم الحكومية، وكذلك برامج للتحليل

(١١) المرجع المذكور، الملحق بـ: "الجهود القطرية: مداخل لإصلاح الحوكمة ومحاربة الفساد"، ٤٨.

(١٢) المرجع المذكور، ٥٤.

وإجراء حوار وتنمية مؤسسية للنهوض بالشفافية، والمناخ الذي يمكن الفحص العام من أسباب القوة، بما في ذلك تنمية إعلام مستقل. ويتعلق جزء كبير من هذا المناخ الذي يمكن من أسباب القوة، بالمناخ السياسى والقانونى والتنظيمى للبحث المستقل والتعدى الذى يخدم الصالح العام، ويمكن المجتمع من المشاركة. ولا بد أن يشكل هذا الدليل أداة نافعة فى إجراء التقييمات القطرية وجهود المساعدة المقبلة.

- ستدرج معونات القطاعات التى يقدمها البنك الحوكمة وتدابير الخضوع للمساءلة كتيار رئيسى فى العمليات. وسيوسع هذا الجهد الفرص لمنظمات المجتمع المدنى النيابية والخاضعة للمساءلة لتغلب أدوارا محددة فى الإدارة أو التنفيذ فى المشروعات، مثل إدارة المنح المقدمة للتعليم المحلى أو ضمان تنفيذ المشروعات العامة. وسيغدو تكثيف هذه التدابير أمرا عمليا على نحو متزايد عندما تدعم أيضا المنابر - مثل الإذاعة المجتمعية - اللازمة لمشاركة المواطنين فى المعلومات والحوار واتخاذ القرارات، والتغذية المرتدة إلى الحكومة، كما نوقش فى هذا الدليل.

- سيتم تصميم تدابير مكافحة الفساد فى المشروعات التى يمولها البنك لتعزيز الشفافية والإفصاح لعامة الناس. والمرجح أن ينطوى هذا على اتفاقيات مع الحكومات لإعلان الإيرادات والمصروفات المخططة، والالتزامات بالأشغال العامة، والمسئوليات عن تنفيذ البرامج، وغير ذلك من المعلومات المتصلة بالمشروعات التى يمولها البنك. ويستطيع قطاع شامل للبحث أن يلعب دورا محوريا فى إتاحة الفرصة لأقسام واسعة من السكان للحصول على هذا النوع من المعلومات، والتعبير

عن شواغلها. ومن ثم، فعلى الرغم من أن البنك قد يركز جهوده على شفافية المشروعات، فإن الأمر يقتضى أن تلعب تقوية المؤسسات والقدرات اللازمة لإيصال هذه المعلومات للناس، دوراً.

- سيدعم البنك عمله على الجانب المتعلق بالطلب على الحوكمة - تقديم المساعدة اللازمة لدعم دور المجتمع المدني فى المطالبة بالحوكمة الجيدة وإخضاع الحوكمة للمساءلة. وفى ضوء الميزة النسبية للبنك فى مساعدة الحكومات فى تحسين سياساتها وتقديمها للخدمات، هناك وسيلة رئيسية متوافرة للبنك لكى يدعم قدرة المجتمع المدني على المطالبة، هى مساعدة الحكومات على تحسين المناخ الذى يمكن الإعلام المستقل والقوى والتعددى من أسباب القوة. ويمكن أن تكمل هذا المساعدات المالية والتقنية التى يقدمها البنك لتحسين استقلال وشفافية وقدرات هيئات تنظيم البث، والمساعدة المقدمة للمشروعات لتطوير قطاع البث المجتمعى كأداة للتعبير عن الصوت والضغط.

- سيحتشد البنك لتنفيذ إستراتيجية فى المكاتب القطرية وفى حشد من القطاعات. وسيضمن هذا توفير مستشارين فى الحوكمة ومحاربة الفساد يعملون فى مواقع ميدانية وإنشاء محاور إقليمية لدعم تنفيذ خطوط العمل السالف ذكرها.

أدوار البنك الدولى

يقوم البنك الدولى بأدوار خاصة يمكن أن تركز الانتباه وتبلور العمل. فهو يروج لخطط جديدة ومشاركة للتنمية، مثل وثائق إستراتيجية لتقليل أعداد الفقراء و"إطار التنمية الشامل" للمساعدات التى يقدمها المانحون لبلد ما. ويدعو لاجتماع أعضاء مجتمع التنمية وغيرهم من مختلف أصحاب المصالح للتركيز على قضايا

بعينها وبلورة الدعم اللازمة لعلاجها. وهو يقدم المشورة للحكومات، ويحشد الأموال لتقديمها لأفقر البلدان من خلال مؤسسة التنمية الدولية. زد على ذلك، فإنه يضع برامج ضخمة ومتكاملة لدعم الحكومات الوطنية، لتنفيذ عمليات تحسين السياسة، وتقوية المؤسسات، وتنمية القدرات، وتوفير التمويل الاستثمارى اللازم لأهداف إنمائية بعينها.

وعملها، تتركز كل المساعدات الاستشارية والمالية التى يقدمها البنك على المستوى القطرى، عادة على الحكومات باعتبارها العميل الأساسى. وتركز مشاركة البنك الأولية على:

- الإطار السياسى والقانونى والتنظيمى للحكومة، الذى إما أن يركز على قطاعات معينة (الاتصالات السلكية واللاسلكية، الطرق، الموانئ، السكك الحديدية، الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية، والاستدامة البيئية) أو على تحسين عملية الحكم العريضة مثل الإدارة المالية والتوريدات، إصلاح الجمارك، فرص الحصول العامة على المعلومات، والشفافية.
- التغييرات المؤسسية، مثل تحسين أداء النظم التى تقدم الخدمات، والتمويل، ونظم استرداد التكاليف للخدمات العامة الأساسية، وعمليات التصحيح فى مسئوليات الوزارات والحكومات دون القومية، وإصلاح الهيئات التنظيمية.
- الاستثمار الموجه لتحسين الفرص الاقتصادية والرفاهية للفقراء والسكان المهمشين فى المجتمع.

إستراتيجية المساعدات القطرية

استراتيجية المساعدة القطرية التى تتجدد كل ثلاث سنوات هى المحدد الأول للموضوعات والقضايا الأساسية التى سيتصدى لها البنك، والأدوات التى سيستخدمها. وهى مصممة أيضا للنهوض بالتعاون والتنسيق بين شركاء التنمية فى بلد ما.

ويجعل عدد متزايد من إستراتيجيات المساعدة القطرية، الحوكمة دعامة من دعاماتها الأساسية، بما فى ذلك على سبيل المثال إستراتيجية المساعدة القطرية المقدمة لإندونيسيا وألبانيا وبنجلاديش. وتذكر إستراتيجية المساعدة القطرية لألبانيا لعام ٢٠٠٦ "صوت المجتمع المدني ومشاركته" كواحد من المكونات الأربعة للحوكمة الجيدة. وتسعى إستراتيجية المساعدة القطرية المقدمة لكمبوديا لعام ٢٠٠٦ إلى "النهوض بطلب أقوى، وعلى الحوكمة الجيدة بزيادة التعبير عن صوت المواطنين ومشاركتهم فى عملية وضع السياسة". ويتضمن برنامج المساعدة القطرية الوارد فى إستراتيجية المساعدة لقطرية، المساعدة بالإقراض، والدعم بالتحليل، وتقديم المشورة بشأن السياسة. وفى السنة المالية ٢٠٠٦، انطوى نحو نصف مشروعات الإقراض الجديدة على مكونات للحوكمة وسيادة القانون، مع تكريس ١٩,٢ فى المائة من الإقراض الجديد، أو ٤,٥ مليار دولار، لتقديم الدعم فى هذا المجال.

تنمية القدرة والمساعدات غير المتعلقة بالإقراض

يدعم معهد البنك الدولى عن طريق تقديمه لبرامج أطول أجلا للمساعدة التقنية والتدريب، العمليات عن طريق تقوية القدرة القطرية فى مجالات لها أولوية عالية لا يمكن علاجها على نحو ملائم من خلال المشروعات العادية. وعادة لا يتم توجيه المساعدة التى يقدمها معهد البنك الدولى من خلال الحكومات، ويمكن فى هذه الأحوال نقلها بصورة أكثر مرونة مما يمكن تحقيقه من خلال نقلها من خلال الإقراض القطرى الذى يقوم به البنك وما يتصل به من دعم استشارى. ويعمل المعهد مع أصحاب مصالح متعددين فى البلدان، إقليميا وعالميا، لتقاسم الممارسات الجيدة، وحفز شبكات ومجتمعات الممارسة، ودعم المساعدات المقدمة من الجنوب إلى الجنوب. "ويعمل المعهد بصفة خاصة على تقوية الأدوات المجتمعية للإخضاع

للمساءلة بدعم تنمية وسائل الإعلام، والإصلاحات البرلمانية والقانونية والقضائية، والمشاركة المدنية، وبناء قدرة القطاع الخاص على العمل الجماعي فى محاربة الفساد، وقيادة الشباب^(١٣). ويركز نحو نصف عمل المعهد على بلدان معينة، ويدعم إستراتيجية المساعدة القطرية من خلال المساعدة التقنية غير المتعلقة بالإقراض، والمشورة بشأن السياسة، وبرامج التدريب، ودعم التنمية المؤسسية لمختلف أصحاب المصلحة.

التحليل القطاعي ووضع السياسات

قبل أن يقدم البنك مشروعه الأول للإقراض لقطاع معين، قد جرى تقييمًا للقطاع. وعندما يكون إطار السياسة فى القطاع ضعيفا وخاطئا، أو مفتتا، يجوز للبنك أن يطالب بإصدار بيان حكومي عن السياسة. وفى مناقشة هذه السياسة، قد تظهر فرص للتشاور مع كبار المسؤولين الحكوميين، بما فى ذلك الوزراء، حول القضايا التى يتعين علاجها.

الإطار ٥٦ - سياسة غانا الوطنية للاتصالات السلكية واللاسلكية ووضع قانون للبريد

فى التمهيد لتخطيط مشروع كبير للاتصالات السلكية واللاسلكية لغانا، وضعت الحكومة سياسة للاتصالات السلكية واللاسلكية، وقدم البنك الدولي المشورة بشأن هذا الجهد من خلال إرساله بعثات لمراجعة سياسة الاتصالات السلكية واللاسلكية. وتمثل نتاجا طبيعيا لهذه المناقشات فى أن السياسة الوطنية للاتصالات =

(١٣) متاح فى:

<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/NEWS/O,,contentMDK:20040922-menuPK:34480-pagePK:34370-theSitePK:4607,00.html>.

= السلوكية واللاسلكية التي اعتمدها مجلس الوزراء ونشرت في يناير ٢٠٠٥، أعلنت عزم الحكومة على وضع إطار قانوني وتنظيمي ملائم للبث، ويشمل ذلك بصفة خاصة نظاما له ثلاث شرائح، من محطات الإذاعة والتلفزيون المكرسة للخدمة العامة والمجتمعية والتجارية. كما أعربت السياسة أيضا عن عزم الحكومة للاضطلاع بمراجعة شاملة لسياسة البث وتشريعاتها الراهنة في غانا، بهدف زيادة فرص كل المواطنين في الوصول إلى وسائل البث الإذاعي والتلفزيوني، وتوفير أكبر قدر من التنوع للأصوات واللغات، والحفاظ على المضمون الأهلي والاستمرار في إنتاجه. ووصفت البث المجتمعي باعتباره أولوية يجب أن تصبح مجالا جديدا للتنمية.

ومع امتداد المناقشات إلى مجال الحواجز التي تعترض مقدمي الطلبات لإنشاء إذاعات مجتمعية، طالبت الحكومة البنك بأن يقدم مساعدة لدراسة لقطاع الإعلام في غانا، وكيف يمكن التوفيق بين المناخ الذي يمكن البث من أسباب القوة وبين الممارسات الجيدة الدولية البازغة على أفضل وجه. واستندت الدراسة إلى مشروع الدليل بشأن الممارسة الجدية المتاح في ذلك الوقت. وقامت الحكومة بتوزيع الدراسة للتعليق عليها، إلى جانب مشروع الدليل في أواخر ٢٠٠٥. ومع توافر هذه المواد، انطلقت مناقشات أصحاب المصلحة في ٢٠٠٦، التي دعت إليها لجنة التوجيه والمناصرة عريضة القاعدة الداعية لقانون جديد للبث، وفي مطلع ٢٠٠٧، وضع فريق من خبراء غانا مشروع إطار لقانون البث لكي تستعرضه الحكومة رسميا.

وسياسة الاتصالات السلوكية واللاسلكية حجة على هذا، ولها صلة وثيقة بصفة خاصة بتنمية البث. ويمكن للحوار الخاص بسياسة الاتصالات السلوكية واللاسلكية، أن يوفر سياقاً مهماً تجري فيه مناقشة وتحليل سياسات البث،

والمسؤوليات التنظيمية، والإجراءات، ويجعل الحكومات تدلى ببيانات رسمية عن السياسة وتقرح تغييرات في الإطار القانوني والتنظيمي على حد سواء.

وفي حين تسيطر قضايا التكنولوجيا والبدائل التقنية، على سياسة الاتصالات السلكية واللاسلكية عادة، فإن توسيع منظورها لتشمل المصالح العامة الواسعة التي تتعلق بتنمية مجتمع عليم ومشارك، يستطیع أن یمكنها من علاج القضايا المتعلقة بسياسة البث. وتوضح السياسة الوطنية للاتصالات السلكية واللاسلكية لغانا الصادرة في ٢٠٠٥ (الإطار ٥٦) هذه النقطة.

طفقت مشروعات الحوكمة والشفافية والمشاركة المدنية، تصبح جزءا مهيما على نحو متزايد من عمل البنك الدولي (تظهر الأمثلة في الإطار ٥٧) وهي توفر فرصا ملائمة للتحليل والحوار، وتقديم الدعم لتحسين الإطار السياسي والقانوني والتنظيمي والمؤسسي الذي يؤثر على أداء وسائل الإعلام وتنمية قطاع متنوع للبث. وعند النظر في وضع تشريع حرية المعلومات، ينبغي علاج حرية الإعلام وسياسات الدعم في الوقت نفسه. "أن حق إعلان الرأي (كما ورد في كتاب البنك الدولي بنفس الاسم) يرتبط بصورة لا انفصام فيها بجعل تدابير الشفافية تؤدي عملها المنوط بها".

الإطار ٥٧- تكثيف التغذية المرتدة من المواطنين: بيرو

في بيرو، تضمن قرض الإصلاح الاجتماعي المبرمج الذي موله البنك الدولي تدريب محطات الإذاعة المجتمعية على النهوض بمشاركة المواطنين والمراجعة الاجتماعية، وتيسير اجتماعات التخطيط الإستراتيجي مع المجتمعات الريفية والأهلية، وإعداد برنامج للإذاعة المجتمعية معني بالخضوع للمساءلة الاجتماعية والمراجعة الاجتماعية. وقد ركز القرض على تحسين المناخ الذي يمكن المواطنين من المشاركة في القطاعات الاجتماعية، من خلال تعزيز فرص =

= الحصول على المعلومات ووضع الميزانيات على أساس المشاركة. وقد طفقت محطات كثيرة بما يقدر بألف محطة إذاعة مجتمعية فى بيرو تروج لحقوق المواطنين ومشاركتهم بتوفير قناة للمعلومات، وللتعبير عن الصوت للفقراء بلغاتهم الأهلية. وأصبحت شركاء طبيعيين فى جهود الحكومات لتحسين التغذية المرتدة من المواطنين عن البرامج الاجتماعية.

الطلب على الحوكمة الجيدة: كمبوديا. اقترحت كمبوديا تكريس مشروع للطلب على الحوكمة الجيدة على وجه الحصر، لوضع نهج تتعلق بجانب الطلب من قضايا الحوكمة، وتقوية وربط عمل كل من القوى الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. والمشروع فى مراحله الأولى، ولا بد أنه سيطور مدى مشاركة وقدرة المواطنين، ومنظمات المجتمع المدنى وغيرها من القوى الفاعلة غير الحكومية فى إخضاع الدول للمساءلة وجعلها تستجيب لاحتياجاتها. وينسوى المشروع على أربعة عناصر أساسية: الترويج، والوساطة، والاستجابة، ورصد الطلب، مع جعل الشفافية والمشاركة، وآليات الخضوع للمساءلة، مفتاحا للمشروع. وكجزء من دعم المشروع للتنمية المؤسسية، وكذلك لبرامج بعينها، فإنه يركز على بناء قدرة هيئات البث باعتبارها مؤسسة، وعلى البرامج التى تقوم بالترويج للحكومة الجيدة والوساطة فيها ورصدها.

تتطور مشروعات التنمية التى يحركها المجتمع، فى كل البرامج الكبيرة جدا التى تبنى القدرات لتقديم الخدمات العامة المحلية والآليات إخضاع الحكم المحلى للمساءلة. ولا شك أن تنمية البث المجتمعى يشكل تدخلا بالغ التأثير يبنى النظم والقدرات اللازمة للمجتمعات المحلية، الفقيرة عادة، لإثارة القضايا التى تشغل بالها، وينظم محادثات منتظمة مع قادة الحكومات المحلية، ويجعل الميكروفونات مفتوحة لفضح الفساد أو الاستبداد الحكومى.

ونظرا لأن محطات الإذاعة المجتمعية تنتج برامجها الخاصة، فإنها توفر منبرا لمجتمع المستمعين ليثير القضايا ذات الأهمية بالنسبة له، وييسر حوارهم حول هذا الموضوعات. وتتيح للمجتمعات فرصة دعم قدراتها التنظيمية وبناء تحالفات للعمل من خلال برامجها. وتمكن المجتمعات الفقيرة من الإحاطة بالقضايا المثارة في الخدمات العامة، والحشد وتقاسم المعلومات، والتشارك مع بعضها البعض، وتطوير مهاراتها في الضغط على موظفي الحكومة وإجبارهم على الخضوع للمساءلة. وتسهم كل هذه الجوانب في تغيير حسابات المسؤولين ودوافعهم وتشجعهم على التصرف باعتبارهم موظفين عامين متجاوبين.

ويلقى الإطار ٥٨ الضوء على دعم برامج التنمية التي يحركها المجتمع من أجل الإذاعة المجتمعية في تيمور الشرقية، ودور الإذاعة المجتمعية في إخضاع الحكومات المحلية للمساءلة.

وكما لوحظ في الإطار ٥٨، فإن مشروعات التنمية الكبيرة التي يحركها المجتمع في نيجيريا - فاداما ٣- في وضع يؤهلها أيضا لتمويل محطات الإذاعة المجتمعية في ولايات كثيرة.

الإطار ٥٨- التنمية التي يحركها المجتمع والتعمير فيما بعد إنهاء المنازعات: تيمور الشرقية

منذ ٢٠٠٠، بدأت مشروعات تمكين المجتمع من أسباب القوة ومشروعات الحكومة المحلية التي يدعمها البنك الدولي والتي اكتملت حاليا، في مساعدة مجتمعات تيمور الشرقية على تعمير بنيتها الأساسية المادية والاجتماعية والاقتصادية التي دمرها عنف ١٩٩٩. وقدم هذا المشروع للمجتمعات منحا صغيرة للبنية الأساسية والأنشطة الاقتصادية، ودعم التراث الثقافي وأنشطة المصالحة الاجتماعية، كذلك قدم مساعدات مباشرة للإذاعة المجتمعية. وبموجب =

= المكون الأخير، استطاعت مشروعات تمكين المجتمع من أسباب القوة ومشروعات الحوكمة المحلية دعم وتكثيف تنمية وسائل الإعلام الجماهيرية، خاصة البث المجتمعي، بتمويل تدريب المراسلين المتميزين من أجل دعم هيئة البث العامة الوطنية والمساعدة في إنشاء ثمانى إذاعات مجتمعية فى مناطق مختارة بعد ذلك.

وحتى أبريل ٢٠٠٧، كانت سبع من محطات الإذاعة المجتمعية الثمانى تبث إرسالها (تواجه الثامنة مشاكل تقنية يجرى علاجها). وكجزء من هذا المجهود، ساعد المكون الخاص بالإذاعة المجتمعية فى مشروعات تمكين المجتمع المحلى من أسباب القوة والحوكمة المحلية فى إقامة مركز للإذاعة المجتمعية فى دىلى، يواصل العمل كمحور دعم لشبكة الإذاعة المجتمعية. ومركز الإذاعة المجتمعية عضو فى رابطة أكبر للإذاعة المجتمعية لتيمرور الشرقية (ARKTL). وتتمثل ولاية المركز فى دعم هذه المحطات بالتدريب والمساعدة التقنية (الصيانة والتشغيل)، والنهوض بفرص الشراكة وتكوين الشبكات مع مختلف المجموعات - بما فى ذلك المانحون- لبناء قدراتها ودعم تنمية وسائل الإعلام التى تحقق المصلحة العامة والتعبير عن الصوت المدنى. وتواصل الإذاعة فى تيمرور الشرقية العمل كقطاع دينامى، وإن كانت تجاهد، نظرا للافتقار لمناخ يفضى للتمكين من أسباب القوة، وإلى فرص التمويل اللازمة للنمو والتطور. لكنها تلعب دورا إستراتيجيا فى العملية الراهنة لبناء الأمة والمصالحة الاجتماعية والتنمية، والحوكمة المحلية.

جعل الحكومات المحلية أكثر خضوعا للمساءلة: غانا. فى غانا، بدأت محطة للإذاعة المجتمعية فى حوار على أرضية تجمعات وجمعيات المراكز. وأذاعت محطات أخرى من خلال الاتصال بها أثناء بثها والكتابة إليها أسئلة عنيفة على كبار المسؤولين فى المراكز، وأثارت الشواغل التى تحتاج لاهتمام فورى من قبل الحكومة. وقد استتفر هذا كبار المسؤولين فى المراكز وأعضاء الجمعيات للاتصال، والحديث عن القضية المطروحة والبرنامج لا يزال يذاع على الهواء.

وتذيع محطات الإذاعة المجتمعية، اجتماعات للمتابعة مع المسؤولين، ووفق إعداد التقارير المعدة عن عدم التحرك يزداد كثافة حتى يتم الوفاء بالخدمة العامة الموعد بها، أو إعادة الأموال العامة التي سرقت. والمتوقع أن تنتشر هذه التحولات التي تؤثر على حوافز الموظفين العاميين سريعا بمجرد أن تتمكن محطات الإذاعة المجتمعية من الحصول على التراخيص على نحو مناسب.

المساعدات المقدمة للاتصالات من أجل التنمية

الاتصالات من أجل التنمية مجال متنام للمساعدات التي يقدمها المانحون، وقد تطورت من تجهيز الحكومات بإستراتيجيات الاتصالات، إلى توجيه إستراتيجية أوسع صوب قطاع الاتصالات ككل^(١٤). ولا تتوافر لمجال العمل هذا الإمكانية لدعم تقييمات قطاع الاتصال فحسب، كما يجري حاليا، ولكن أيضا لدعم

(١٤) لخص مدير الاتصالات من أجل التنمية في خطاب ألقاه في مارس ٢٠٠٧ مناخ الاتصال الذي يمكن من أسباب القوة، بأنه لابد أن:

- ١- يصلح وزارات الإعلام، بما في ذلك توفير المعلومات كخدمة، وتحويل هيئات البث الحكومية إلى هيئات بث عامة، باعتبارها "جهاز اتصال من أجل التنمية".
- ٢- تحقيق لا مركزية الاتصال، المضي بالاتصال لما وراء العواصم سواء من الناحية المادية أو من حيث اللغة.
- ٣- تحسين أداء وسائل الإعلام الخاصة، كيفية بناء الاستدامة المالية، ودعم البنية الأساسية المادية.
- ٤- التوصل لكيفية حصول الناس على المعلومات والعوامل التي تؤثر على الثقة.
- ٥- تعديل المناخ القانوني للاتصال، التنظيمي والخاص بالتراخيص، ولكن أيضا فرض الضرائب، والنظم المستوردة، وحرية المعلومات، وقوانين المسؤولين الجنائية.
- ٦- بناء سوق أكثر استدامة لوسائل الإعلام والقطاع المرتبط بها.
- ٧- بناء قدرة المجتمع المدني فيما يتعلق بالاتصال.
- ٨- تحسين قناة لنقل التدريب الأكاديمي للعاملين بوسائل إعلام.
- ٩- تقصى إمكانيات وسائل الإعلام الجديدة في التقدم للأمام بوثبات. متاح في:

<http://web.worldbank.org/website/external/topics/extdevcommeng>.

مشروعات قطاع الاتصالات. وتعد هذه الجهود بالخير عندما يدعمها التزام الحكومة بحرية المعلومات والتعبير وتشجيع قيام مجتمع مشارك وعليم. وفي ضوء تركيزها على تعزيز الاتصال مع القطاع العام، تتوافر للاتصالات من أجل التنمية إمكانية كبيرة في خلق منصة تدعو لإصلاح وزارات الإعلام أو الاتصال والمساعدة على نشر المعلومات من الحكومة إلى المواطنين وبالعكس.

نقطة التقاء: دعم الخضوع إلى المساءلة، والمجتمعات

المشاركة والقيادة الجماعية

يعد دعم إعلام قوى ومتنوع وقائم على المشاركة جزءاً لا يتجزأ من تعزيز الحكومة الجيدة والخضوع للمساءلة. ويمكن للثب التحدى أن يلعب دوراً قوياً بصفة خاصة بسبب قدرته على أن يشمل ويشكل المنظورات والقدرات الاجتماعية، ونطاق وصوله الذي لا يبارى، خاصة إلى سكان الريف. وفي مقدوره أن يعزز تبادل المعلومات وإذاعة وتقاسم المنظورات المختلفة، وعرض التحليلات، وحفز المناقشة العامة والتعليق على أعمال الحكومة وتقاسمها عن العمل. واستمرار هذه التغذية المرتدة والتحليلات والمناقشات من خلال وسائل الإعلام، وبصورة أكثر شمولاً من خلال البث، مكمل مهم لجهود الحكومة في دعم التنمية وتحسين شفافيتها وخضوعها للمساءلة وفاعليتها الخاصة. والخضوع الحقيقي للمساءلة عملية مستمرة من التفاعل بين الحكومة والناس. وهذه الفرص للتفاعل الإيجابي وتصحيح السياسات، والمقصورة على أوقات الانتخابات فحسب لا بد وأن تتحد إلى رمزية شكلية.

وفي حين روجت وكالات التنمية لسياسات التوسع في توفير فرص الحصول على المعلومات - على سبيل المثال من خلال تشريع يحمي حرية المعلومات - فإنه نادراً ما أولت اهتماماً مساوياً لاستقلال وسائل الإعلام وتعدديتها

وسهولة منالها وبناء قدرتها فى بدء عملية الديمقراطية. بيد أن تعزيز الاتصال الأفقى فى المجتمع، ووسائل تقاسم المنظورات المختلفة، ضرورى بالمثل على نحو لا يقبل الجدل.

ولا ينبغى بخس حجم التحدى الذى يواجه البلدان النامية، خاصة عند إقامة هياكل مؤسسية قوية ومستدامة تشكل العمود الفقرى للمناخ الذى يمكن وسائل الإعلام من أسباب القوة. وهناك مشروع أساسى يتمثل فى إنشاء هيئة لتنظيم البث مستقلة حقا تتوافر لها القدرة والسلطة اللازمة لتنمية القطاع للصالح العام، وتحويل هيئات البث التى تسيطر عليها الدولة عادة إلى هيئات للبث للخدمة العامة، وتيسير قيام البث التابع للقطاع الخاص والبث المجتمعى غير الساعى للربح على حد سواء، وأن تتوافر لهما أقصى إمكانية للإسهام فى تحقيق الصالح العام. والمرجح أن يتم تحقيق هذا أحيانا بصورة تدريجية، وأحيانا من خلال خطوات جريئة للأمام فحسب.

وحتى التقدم الجزئى يمكن أن يفضى إلى تحسن كبير فى المشاركة والتعبير عن الصوت. وإضافة لذلك، من المرجح أن تتحقق الإصلاحات فى الحوكمة واستدامتها على خير وجه عندما تخضع للتحليل والفحص العام من مختلف وجهات النظر. وهكذا يصبح من الرشد توفير المناخ الذى يمكن من أسباب القوة من أجل إعلام قوى ومتنوع ومستقل - بما فى ذلك البث - كخطوة أولى لإصلاح الحوكمة.

كذلك يتطلب الأمر توفير حوافز لاستقاء الأخبار المتنوعة وتحليلات القضايا وتنمية القدرة لتحسين نوعية مضمون الإعلام، بما فى ذلك برامج البث. وتعليم المراسلين والمحررين وتدريبهم، والتوجيه وزيادة الوعى إزاء مدونات السلوك والتنظيم الذاتى داخل الصناعة، كل ذلك يلعب دورا. ويمكن أن يفيد تعريف الصحفيين بالممارسات الدولية فى مجالهم. وكل هذه الفرص يمكن أن تشجذ المهارات فى مجال التوصل للحقائق وإجراء البحوث، ومراجعة الحقائق مع

مصادر متعددة، وتقنيات إجراء الحوارات. وهناك سمة حاسمة لقدرة وسائل الإعلام على إدامة دورها الرئيسي في المجتمع هي التفهم المتأصل بين العاملين في الإعلام لأهمية الحفاظ على الثقة والاستقلال والنزاهة.

وتلك مسئولية مهمة بالنسبة للقائمين على البث. فسواء عن قصد أم لا، يؤثر القائمون على البث على اتجاهات جماهيرهم ونظرتها، وبذا فإن لهم تأثيراً حقيقياً تاماً على المجتمع عامة. ذلك أن ما يسمعه الناس كل يوم على موجات الأثير له تأثير واسع على تصور الناس لما هو طبيعي ومقبول. ويشمل هذا ميولهم وقدرتهم على التفكير بطريقة انتقادية، والإصغاء بصورة إيجابية أو سلبية، والتعبير عن آرائهم صراحة وبوضوح أو البقاء في حالة انسحاب، ومناقشة الخلافات في الآراء بصورة تحليلية وباحترام أو أن يصبحوا معادين ونزاعين للهجوم بدلاً من مقارعة الحجة.

ويمكن أن يكون لمحتوى البث وأسلوبه تأثير قوى على مهارات العامة من المستمعين واهتمامهم بالمشاركة المدنية، وقدرتهم على تدبر المنازعات والحيلولة دونها، وتقنيتهم في المشاركة والمساعدة في تشكيل اتجاهات مجتمعاتهم المحلية ومجتمعاتهم بصفة عامة. وفي ١٩٩٨، طرحت منظمة غير حكومية في جنوبي ألبانيا وهي تفسر لماذا خططت لإقامة محطة للإذاعة المجتمعية، المسألة على نحو التالي:

هناك قدر كبير من العون يذهب للبرلمان وهياكل الحكومة الأخرى في ألبانيا. لكن هنا، فإن الناس لا يعارضون بقوة ويظلون هادئين لذلك يستطيعون الاستمرار في الكلام. وهم يتكلمون بصورة شخصية ويغضبون من بعضهم البعض، ثم يصبحون عنيفين. إننا في حاجة إلى عروض الحوار والموائد المستديرة على الهواء، لوضع نموذج لكيفية مناقشة القضايا والتداول، حتى مع الآراء المخالفة تماماً، إننا في حاجة لهذا لتنمية ثقافة الديمقراطية^(١٥).

(15) Auron Tare, speaking on behalf of plans for Radio Butrint, established in Saranda, Albania in 2000.

ويبرز هذا التفسير دور البث، خاصة الإذاعة المجتمعية، كمحفز للمداولات والحوار المحليين. وعادة ما تفشل وسائل الإعلام الإقليمية والوطنية بطبيعتها في إقامة هذه الصلة مع الحقائق القائمة على الصعيد المحلي، خاصة في البلدان التي تضم أعدادا ضخمة من الفقراء الذين يدفعون عادة إلى هامش الحوار العام الرئيسي. وهنا تحديدا يستطيع البث المجتمعي أن يمارس تأثيرا ضخما، ويساعد الغالبية الأقل اتصالا على مناقشة شواغلها.

إصلاحات أساسية للسياسة

من بين جميع التدابير التي نوقشت في هذا التقرير، يبرز عدد كبير منها باعتباره يتطلب أولوية في الاهتمام ويمكن فيه تحقيق تقدم كبير. وإجمالا، فإن حماية حرية التعبير أمر أساسي. فبدونها لا يستطيع المواطنون أن يشاركوا بعضهم البعض بصورة فاعلة، ولا أن يخضعوا حكوماتهم للمساءلة. وبدونها ترتبك تنمية وسائل إعلام مستقلة. وفي هذا السياق، تكتسب ثلاثة مجالات للإصلاح أهمية قصوى لتنمية قطاع البث:

١- إنشاء هيئة تنظيم فاعلة وخاضعة للمساءلة، مستقلة عن ضغوط الحكومة وعن الضغوط التجارية على حد سواء.

٢- التمكين من انتقاد الموظفين العاميين في وسائل الإعلام، بدون خوف من الملاحقة أو الانتقام.

٣- النهوض بالتنوع والتعبير عن الصوت المدني بما في ذلك ما يتم من خلال البث المجتمعي غير الساعي للربح.

١- إنشاء هيئة فاعلة ومستقلة لتنظيم البث مستقلة عن ضغوط الحكومة والضغوط التجارية على حد سواء.

وغالبا ما تتمثل خطوة أولى أساسية في إصلاح قطاع البث في إنشاء هيئة لتنظيم البث تكون مستقلة عن المصالح الحكومية والمصالح التجارية على حد سواء. والمهمة ليست سهلة لكنها تستحق جهودا مبكرة ومتضافرة. وخطر الاستحواذ على هيئة لتنظيم - سواء من قبل الحكومة أو المصالح التجارية - مائل دوما، خاصة في الأيام الأولى عندما تكون هيئة التنظيم مشغولة ببناء مصداقيتها وقدرتها. وإحدى إستراتيجيات التصدي لهذا هي إنشاء آليات محددة للاستعراض العام لقراراتها وإجراءاتها، بما في ذلك الوسائل التي يستطيع بها عامة الناس المشاركة، وبصفة عامة لضمان مستوى مرتفع من الشفافية والخضوع للمساءلة داخل التنظيم. ونتيجة ذلك هي بناء الثقة العامة، الأمر الذي يمكنه بدوره أن يعزز سلطة الهيئة واستقلاليتها.

٢- عدم تجريم التشهير وإلغاء الحماية عن الموظفين العاميين.

ومن المهم ضمان أن المناخ القانوني الأوسع يمكن، ويسر حيثما يمكن، النقد العام وإعداد تقارير التحقيقات الصحفية. ولهذا عدد من المكونات مثل احترام الحق في حرية التعبير وقوانين حرية المعلومات، التي نوقشت في الباب الثاني من هذا الدليل. بيد أنه، من كل السياسات الخاطئة التي تعترض الأداء القوي لوسائل الإعلام من أجل تحقيق الصالح العام، فإن الحماية المفرطة للمسؤولين من النقد، واستخدام عقوبات جنائية للتشهير، يمكن أن يكون لهما تأثير محبط بصفة خاصة على الخطاب الحر ويجهضان إسهام وسائل الإعلام. وفي ضوء الإرادة السياسية، فإن علاج هذه التشوهات سيواجه صعوبات تقنية، ويمكن أن يحدث فرقا كبيرا في ممارسة صحافة البث.

٣- النهوض بالتعبير عن الصوت المدنى والتنوع: فضاء مفتوح أمام البث المجتمعى غير الساعى للربح والنهوض بآليات التمويل المستدامة للهيئات غير الساعية للربح.

والهدف الشامل المقترح هنا هو خلق مناخ يمكن أن تظهر فيه طائفة من قطاعات البث الفرعية المختلفة، من الخدمة العامة، للقطاع الخاص، للهيئات المجتمعية غير الساعية للربح، وعدد قليل تماما من الأشكال المختلفة فيما بين ذلك. وستعتمد الأشكال المحددة الممكنة على الظروف والاحتياجات المحلية. لكن للبث المجتمعى غير الساعى للربح، خاصة الإذاعة المجتمعية، صلة وثيقة خاصة بهذا فى سياق نهج المصلحة العامة نظرا لقدرته على التصدى وخلق الحوار عن الأمور التى تمثل مصالح محلية، وغرس العادات والمهارات اللازمة لمشاركة المواطنين، بما فى ذلك التفاعل مع من هم فى السلطة، وتمكين المجتمعات المهمشة من أسباب القوة، بما فى ذلك لغاتها المحلية. ويمكن لتأثير الإذاعة المجتمعية عندما تمنح فرصة للازدهار، أن يكون لها ظهور مباشر وبارز على حد سواء.

وهناك خطوة أولى هى الاعتراف بهذه القطاعات الفرعية المختلفة للبث فى القانون، ووجود نظام للترخيص وفرض الضرائب بشروط مختلفة بالنسبة لهيئات البث المجتمعية غير الساعية للربح عن تلك المطبقة على من يتولون التشغيل التجارى، بغية القضاء على الحواجز التى تعترض الدخول وتعزيز الأدوات المختلفة لنقل الحوار العام، خاصة بالنسبة للفقراء. وينبغى ألا يفرض الترخيص لهيئات البث المجتمعية غير الساعية للربح رسوما، ويجب أن يكون مبسطا فى إجراءاته. ويجب أن يلغى أو يقلل لحد كبير الاشتراطات التقنية، مقارنة بهيئات البث التجارية، وأن يؤكد بدلا من ذلك على المشاركة المجتمعية فى ملكية محطات البث وإدارتها وتشغيلها، ويدعم تنمية المجتمع الذى تتم خدمته وحاجاته للاتصال.

ويجب ألا يضع الترخيص لهيئات البث المجتمعية غير الساعية للربح قيودا على تغطيتها للأخبار وللأحداث الجارية، أو يفرض قيودا موحدة على قدرتها وتغطيتها، وهذه الأمور ينبغي بدلا من ذلك تحديدها على أساس احتياجات المجتمع الذى تنبغى خدمته والسياق الطبوغرافى.

وفى العادة، تتم إقامة القطاع المجتمعى غير الساعى للربح استنادا لطاقة والتزام المجتمع نفسه. ويمكنه أن يجتذب دعما كبيرا من المانحين فى بعض الظروف، لكن الاعتماد المتطول على هذا يمكن أن يكون له تأثير سلبى. ومن المهم السماح لهيئات البث غير الساعية للربح بحشد الموارد من مختلف المصادر، مثل الرعاية، ورسوم العضوية، والإعلانات والإعلان المحلى. ويتمثل تحد محورى فى كيفية توفير دخل أساسى جار، وخلق الظروف التى تتيح اجتذاب مجموعة متنوعة من المصادر الأخرى للتمويل. وهناك نهج جيد آخر هو فتح درجة من التباعد بين وسائل الإعلام التجارية المحلية والنموذج المجتمعى غير الساعى للربح عن طريق ضمان أنها لن تنافس بصورة مباشرة، مع الحفاظ على الاستقلال الكامل عن المصالح السياسية باستخدام آلية أخرى غير مخصصات الميزانية الحكومية أو البرلمانية. فعلى سبيل المثال، يجمع الصندوق الفرنسى لدعم التعبير الإذاعى، تمويلا ضخما من ضرائب خاصة تجبى على إعلانات الإذاعة والتلفزيون التجارية - ضريبة صغيرة على مجمع ضخم نسبيا - وتعيد توجيهه صوب الإذاعة "النشائية"، فارضة شروطا معينة تشمل القدرة على اجتذاب الدعم المحلى وإنتاج البرامج جيدة النوعية ذات الأهمية المحلية. وتوجه موارد الصندوق إلى تلك المحطات التى لا تستطيع حشد أكثر من ٢٥ فى المائة من احتياجاتها الإجمالية من الموارد من الإعلان التجارى. وقد نوقشت آليات بديلة للتمويل العام فى الفصل ١٢.

بناء القدرة من أجل إصلاح البث وتميمته

يتعين استكمال هذه الخطوات السياسية والمؤسسية بتميمه قدرات كل من هيئة التنظيم وهيئات البث. ومع سريان نظم جديدة لتبسيط الترخيص وتعيين الترددات للهيئات المجتمعية غير الساعية للربح والتعجيل بذلك، يحتاج العاملون في تنفيذ هذه النظم إلى تدريب متضافر. ويتعين أن يشترك ممثلون لهيئات البث المجتمعية في نفس التدريب، حيث إنه من المرجح أن يمكن الحوار الذي سينبثق من هذه الخبرة المشتركة، من تفصيل الإجراءات حسب الحقائق على خير وجه، وخلق إدراك واضح لدى كل من مقدمى الطلبات وهيئات التنظيم لكيف يفترض تنفيذ هذه الإجراءات.

كذلك، فإن بناء القدرة لجهات البث، عامل مهم في تمكين القطاع من تحقيق أهداف الصالح العام في غرس مشاركة اجتماعية نشيطة وبناءة. وهناك وجه قصور حاليا يتمثل في الافتقار إلى القدرة لدى العاملين في صناعة البث، على تعظيم إمكاناتها في تعزيز الخضوع للمساءلة والحوار والتفاعل. وبالطبع يتعين أن تتضمن مثل هذه البرامج التدريب على إنتاج البرامج، وتهدئة الأجواء، واستقاء الأخبار. لكنها يجب أن تتضمن أيضا تدريباً على كيفية تنظيم مناقشات الموائد المستديرة وتوضيح وتنفيذ القواعد الإجرائية، وكيفية تشجيع تنوع الآراء وممارسة الاعتراف بالحق والبناء على إسهامات بعضهم البعض، وكيفية عرض التحليلات النقدية ومتابعة القضايا بالتداول، وكيفية الحفاظ على الهدوء واحترام الجميع وتشجيع ذلك.

ويمتد هذا بالنسبة لهيئات البث المجتمعية غير الساعة للربح، إلى تدريب المراسلين والمنتجين المجتمعيين، وحفز الناس على المستوى الجماهيري - حتى الفقراء والمهمشين للغاية - على طرح القضايا التي تهمهم، والتقييم النقدي للمعلومات التي يحصلون عليها، وتحديد مصادر المعلومات والخبراء المهنيين المحليين - الممرضات المحليات وموظفي الإرشاد الزراعية - اللازمين لتقديم برامج، والإجابة عن أسئلة على الهواء. وهذا الأسلوب للتفكير والعمل هو وسيلة لتعهد قدرات الناس على القيادة الجماعية.

ويقتضى التنفيذ الناجح للخطوات الساعة للأخذ بنهج المصلحة العامة إزاء البث، قيادة على المستوى السياسى فى المراحل الأولى، ومع تحقيق التقدم، على كل المستويات داخل القطاع، فى قطاعات الخدمة العامة والخاصة والمجتمعية غير الساعية للربح. وإضافة لذلك، فإن نفس هدف قطاع البث الذى يشجع على المشاركة العلمية هو الذى يبنى قدرات القيادة والممارسة فى كل أرجاء المجتمع.

وكما أوضح الخبراء باستمرار فى مؤتمر "شئون القيادة" فى أبريل^(١٦) ٢٠٠٧، فإن القيادة ليست مسؤولية فردية أو قدرة فردية - بل هى عملية جماعية. ويقتضى الأمر أن يكون بناء القدرة على القيادة، تجريبيا وتكراريا ومستمرًا. أنه يتعلق ببناء قدرات تعاونية، والتمكن من احترام التنوع والعمل معا على الرغم من الخلافات، وتنمية القدرات على التفاوض والتحليل واقتراح شكل المستقبل وتجسيده. ولنهج المصلحة العامة تجاه تنمية البث الأهداف نفسها.

(١٦) البنك الدولي، يوم القدرة ٢٠٠٧: شئون القيادة - الرؤية، الفاعلية، والخضوع للساعة، واشنطن العاصمة، ١٩ أبريل ٢٠٠٧.

ملحق ببليوجرافى

هذا الملحق الببليوجرافى هو مجموعة من الوثائق والمواد المرجعية الأساسية الرامية لتزويد القارئ بخلاصات وروابط بالنص الأسمى لمواد المصادر المشار إليها فى هذا الدليل، وكذلك الأدوات والمواد الأخرى التى قد يجد القارئ أنها مفيدة. وهذه المواد مصنفة فى الفئات التالية:

- ١- التنمية والإعلام.
- ٢- الإعلام المجتمعى.
- ٣- الاتصالات والتنمية.
- ٤- تمويل إعلام البث.
- ٥- استهداف جمهور لإعلام البث.
- ٦- إدامة إعلام البث.
- ٧- أطقم عدة وأدلة عن الإعلام المجتمعى.
- ٨- الإعلام الجماهيرى: قضايا النوع الاجتماعى، والعرق والشباب.
- ٩- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ١٠- تقييم وقياس تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- ١١- تقييم التأثير والرصد والتقييم (عام).
- ١٢- الإعلانات الدولية المعنية بالتنمية وحرية التعبير والاتصال والصحافة.

١٣- الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

١٤- مسؤولية المقررين الخاصين المعنيين بحرية التعبير.

١٥- أطر التنمية القانونية والتنظيمية لإعلام البث.

١٦- حرية التعبير، الحصول على المعلومات وحرية الصحافة.

١٧- قوانين تظهر الممارسة الجيدة بشأن حرية المعلومات.

١٨- الإعلام الجماهيري والحوكمة.

١٩- الإعلام الجماهيري والديمقراطية.

٢٠- حالات وتعليقات على حرية التعبير والاتصال والصحافة.

وهذا الملحق مصمم لكي يستخدمه المسؤولون الحكوميون، والممارسون في وسائل الإعلام، ومجموعات المجتمع المدني، وأعضاء المجتمع عامة، والمهتمون بالممارسة الجيدة في سياسة البث، والقانون والتنظيم الخاصين به. وفي حين أن هذا الملحق ليس شاملاً، فإنه يوفر مقدمة إلى قضايا البث المهمة، ووثائق عن المعايير الدولية الأساسية ومعايير الممارسة الجيدة، ومواد مفيدة تركز على تقييم الاتصال، والمشروعات القائمة على المشاركة، والخبرات، ومناهج البث (بما في ذلك محطات الإذاعة المجتمعية)، والحالات البارزة، والتعليقات على حرية التعبير، والاتصال، والصحافة، وتوجيهات بشأن وضع سياسة محددة محلياً، والتشريع، والتنظيم، والمؤسسات، وكثير غير ذلك.

الجدول

الجدول ١ الإعلام والتنمية

التغطية	السنة	الموضوع	المصدر	موجز	الموقع على الإنترنت
عالمية	٢٠٠٦	ملاحق قلمية	رند	توفر الصفحة الموجودة على الإنترنت لقائمة تأطيرية الإذلال، تسبب المستخدمين الحصول على الملاحق الكاملة لكل بلد وإقليم في العالم، وتشمل الملاحق معلومات عن التاريخ والسيدمة والاقتصاد، وخطية مدن المؤسسات الرئيسية. كذلك تتبع الصفحة للمستخدمين الحصول على كليات سمعية وبصرية من محفوظات التي هي سي.	http://news.bbc.co.uk/1/hi/country_profiles/default.sml
عالمية	٢٠٠٦	تخيز وسائل الإعلام	مستلور جيزر و جيبون	يوحت لفعل كيف رمانا يستتج المستهلك غير المطلاع بصورة عامة لن نوعية مصدر للمعلومات عالية عندما يتفق مضمونها (أو لسقاء الأخير) مع التوقعات السبئية للمستهلك وهو يستخدم الأدلة لبناء نموذج التحيز وسفل الإعلام تعرف في الشركات توريدا مربب للمعتقدات السبئية لزيقتها لبناء شيرتها الممنقة بالوعية. ويخلص لفعل كما يشير النموذج إلى أن التحيز سيكون لفى حدة عندما يحصل المستهلكون على دليل عن موقع لفحقى العالم، ويمكن للمنتقة بين ملقف الأكيداء المستقلة لن تقلل التحيز.	http://faculty.chicagogsb.edu/matthew.genskow/research/BiasReputation.pdf
عالمية	٢٠٠٦	لتكلم من أجل التغيير	بيتر تيلور لندرويك	يوحت التقرير منظورات بشأن كيفية تسهيل لفعل لفحقى التغيير الاجتماعى، ويلخص هذه المنظورات من لفور الذى تم من خلال مقابلات إلكترونية ووروش عمل دورية في ٢٠٠٦.	http://www.pnel.ids.ac.uk/docs/FLASC.pdf
		للفاسايم وللفساحج	جفرو بنيت ويلز ايليل		
		وللمدرسة	معيد دراسات لفعية		

التغطية	السنة	الموضوع	المصدر	مؤجر	الموقع على الإنترنت
عالمية	٢٠٠٥	ليبث للخدمة لخدمة - الأبعاد الثقافية والتعليمية	اليونسكو	يبحث التقرير ويشرح إستراتيجيات دعم الوظائف الثقافية والتعليمية لبث كخدمة عامة، في ضوء الاتجاه الجديد للتكنولوجيا والاتصال في سائر أنحاء العالم، ويبحث تفصيل الأول كيف تطورت فكرة لبث كخدمة عامة وكيف تربط بفكرة قمر لطفة، الأمر الذي يقتضي فصله عن النمطية السليبية للدرلة، والسيطرة الاقتصادية للسوق، ويشير تفصيل التلي إلى أن النجج التجاري لبثت لإواء التلفزيون (حتى في الأسواق الكبيرة والثقنية) لا يتفق مع الأهداف الثقافية. بل يؤكد أن موبلة لبث يجب أن تفس على الحفاظ على مرسمات عامة قوية ومستقلة مبدلها وتقبلها ودعمها. ويقيم التفصيل الثالث نظرية عامة وتحليل لخدمات لبث بالمثل في آسيا. ويخصص التفصيل الرابع لوظائف ثقافية والتعليمية لبث كخدمة عامة في عرقى أوروبا، ويقيم التفصيل الخامس حقله الثقافية والتعليم في برامج وسائل الإعلام الإلكترونية في شرق ووسط أوروبا. ويخصص التفصيل السادس لوظائف التعليمية والثقافية لتحرير لبث في أفريقيا جنوب الصحراء. ولخيرها يقتضى التفصيل السابع وظائف الخدمة العامة في الإذاعة والتلفزيون المجتمعيين في أمريكا اللاتينية.	http://portal.unesco.org/cientev.php.URL_ID=1914URI_SECTION=201.html
عالمية	٢٠٠٤	لورا كل ماكتب عنه. قسم دور وسائل الإعلام في التنمية الاقتصادية	كريستوفر كولين ويثير ليسون	يقول المؤلف إن وسائل الإعلام جزء من الإصلاح الاقتصادي، بسبب قدرتها على بناء توافق في الراى. ويستخدم نظرية ليدلر لبيان كيف يدعم قطاع حر للإعلام تنمية الاقتصادية بقبول التراجع لامتثال إلى تنسيق. كذلك فإن قطاعا حررا للإعلام يعمل نفس منافع تلفزيوني مغلب. ويقيم معلومات جيدة لخدمة هو أيضا آية لتتفق لخدمة.	www.blackwellpublishing.com/doi/pdf/10.1111/j.0023-5962.2004.00241.x

تسليمين مع مطلبين ممكن. كما يفحص الملف درست حقة
لأوضح لمعرف لجامعة من هذا النوع من التتبع (إنشاد وحفظها)،
ولسفر شيوخ التزاع (لوكر نيا) والتتبع في غير الصالح للمام
(إنشاد).

<http://ip.fao.org/docrep/008/0083e00.pdf>

يتم التزوير منذ: عامة على دور الاتصال في تنمية، ويطبق معايير
مرتبة نظارة: تجميع لمعلومات وبحث الأساليب التي لم تحصل
توسع في تكنولوجيا المعلومات والاتصال منذ الثورة: بين المعرفة
والمعلومات والتي يتركب عليها سيطرة محدودة من قبل سكان كثرين
في البلدان ثنائية في عملية تنمية، وإضافة لذلك يتم توصيات عن
كيفية تكيف الاتصال من أجل تنمية، وإبراج مكون خاص بالاتصال
في مشروعات تنمية منذ قديمة، وتشجيع الأفكار الوطنية لدعم نظم
المعلومات الحرة، والتنمية ووسائل الإعلام المجتمعية، وإضافة لذلك
يدعو إلى إدخال تحسينات في البحوث والتدريب من أجل الاتصال
لصالح ممرسي التنمية، وتنمية أدوار ومهارات جديدة للتعليم والتدريب
التقني، وبناء الشراكات، ودعم الاتصال المحلي والوطني والإقليمي
من أجل عملية تنمية.

يتم التزوير منذ: عامة على دور الاتصال في تنمية، ويطبق معايير
مرتبة نظارة: تجميع لمعلومات وبحث الأساليب التي لم تحصل
توسع في تكنولوجيا المعلومات والاتصال منذ الثورة: بين المعرفة
والمعلومات والتي يتركب عليها سيطرة محدودة من قبل سكان كثرين
في البلدان ثنائية في عملية تنمية، وإضافة لذلك يتم توصيات عن
كيفية تكيف الاتصال من أجل تنمية، وإبراج مكون خاص بالاتصال
في مشروعات تنمية منذ قديمة، وتشجيع الأفكار الوطنية لدعم نظم
المعلومات الحرة، والتنمية ووسائل الإعلام المجتمعية، وإضافة لذلك
يدعو إلى إدخال تحسينات في البحوث والتدريب من أجل الاتصال
لصالح ممرسي التنمية، وتنمية أدوار ومهارات جديدة للتعليم والتدريب
التقني، وبناء الشراكات، ودعم الاتصال المحلي والوطني والإقليمي
من أجل عملية تنمية.

يتم التزوير منذ: عامة على دور الاتصال في تنمية، ويطبق معايير
مرتبة نظارة: تجميع لمعلومات وبحث الأساليب التي لم تحصل
توسع في تكنولوجيا المعلومات والاتصال منذ الثورة: بين المعرفة
والمعلومات والتي يتركب عليها سيطرة محدودة من قبل سكان كثرين
في البلدان ثنائية في عملية تنمية، وإضافة لذلك يتم توصيات عن
كيفية تكيف الاتصال من أجل تنمية، وإبراج مكون خاص بالاتصال
في مشروعات تنمية منذ قديمة، وتشجيع الأفكار الوطنية لدعم نظم
المعلومات الحرة، والتنمية ووسائل الإعلام المجتمعية، وإضافة لذلك
يدعو إلى إدخال تحسينات في البحوث والتدريب من أجل الاتصال
لصالح ممرسي التنمية، وتنمية أدوار ومهارات جديدة للتعليم والتدريب
التقني، وبناء الشراكات، ودعم الاتصال المحلي والوطني والإقليمي
من أجل عملية تنمية.

ملحة: مستنيرة: منظمة الأمم المتحدة: من أجل الأغنية والزراعة
الاتصال: من أجل الأغنية والزراعة
تنمية تقرير: أنواء الملحة: مستنيرة
على التنمية مستدامة والتنمية للاتصال
من أجل التنمية -
الأمم المتحدة

دعم لبيت الخدمة: الكمبيوتر وريد
مع إيز لبيت مأكول
للتعليم من تجربة برنامج الأمم المتحدة
البيئة والبرسك
الاجته

[www://undp.org/governance/docs/421_Pub_PublicServiceBroadcasting.pdf](http://undp.org/governance/docs/421_Pub_PublicServiceBroadcasting.pdf)

التغطية	المدة	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
عقيدة	٢٠٠٧	وحدة فخرس لاسفل وسائل الإعلام: تنظيم للمصنوعين في مناطق ما بعد القتلعات	بيتر كورج وسوزو برلين	يصف مفهوم كيف تؤثر بيئة المنظمات الحكومية قدرية الوظيفة التشريبية والتطبيقية في بلدان ما بعد انتهاء المنزعت على تنظيم الإعلام. ويحلل المفاهيم التي يستخدمها المجتمع الدولي فيما يتعلق بتنظيم الإعلام، والأدوات المستخدمة لمقاربة المفاهيم الدولية والممارسة الجيدة.	http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=368661
عالمية	٢٠٠٣	نشر لمبتكرات	إفريت روجرز	يشرح الكتاب نظرية تحليل التكيف مع المبتكرات الجديدة، وتتكون هذه النظرية من العناصر الأربعة التالية: ١- الابتكار، ٢- ثورات الاتصال، ٣- التوقيت، ٤- النظام الاجتماعي.	http://iris37.worldbank.org/domdoc/PRD/Other/PRDDContainer.nsf/WEB_ViewAttachments?ReadFormID=85236D2400766CC78525709E005988CF
عالمية	٢٠٠٣	البيت والتنمية: خبرات البنك الدولي	كارلر للوروث ويتمانز كيني	تؤكد ورقة العمل أن البيت يمكن أن يكون مصدرا مهما للنمو الاقتصادي وتقليل أعداد الفقراء في البلدان النامية. وتؤكد ورقة العمل بحثا قويا أن ٧٠% على الأقل من سكان العالم يوجد في متنازلهم بسهولة" بعض تكنولوجيا البيت، خاصة الإضاءة وهذا المتنازل السهل مفيد لأن تبادل المعلومات ينشر المعلومات الاجتماعية والاقتصادية والسلبية للبيئة، وذلك للمعلومات التعليمية وقدمية التي تشجع الناس في المناطق الريفية من التعلم للناس على أن يصبحوا أكثر كفاءة وريعا بفرص العمل والاشتراك والفرص التعليمية، وتزيد الابتكارات. قضية تكنولوجيا جيا للمعلومات والاتصالات جينية البيت مما يوسع لنطاق الذي يعمل إليه البيت، مما يمكن مزيدا من الناس في العالم للناس من الحصول على للمعلومات، وذلك يشجع على زيادة المسؤولية المالية وكذلك للمشاركة الاجتماعية والسلبية. وتقدم ورقة العمل أسئلة عن كيف تؤثر هذه المفاهيم في مواقف يمكن إبرازها من النمو الاقتصادي وتقليل أعداد الفقراء	

<http://www.usip.org/pubs/specialreports/sr110.html>

<http://publications.worldbank.org/commerce/catalog.product?context=downloaditem%5f%5fid=1575968>
(for purchase)

<http://stierresources.worldbank.org/INTERPOWERMENT/Resources/4863121095094954594/draft1.pdf>

يتم تقرير نظرة عامة عن الطرق التي يمكن بها قطاع بوسنل الإعلام أثره ذراع عتيق. وضع مؤثرات الهيكل والمضمون للقيم ما إذا كانت مفاعلت الإعلام في بلدان مبنية عرضة لهذه الطريقة من قطاع، وتشمل المؤثرات الهيكلية: نوع وتبني وسائل الإعلام، درجة عزلة الصحفيين، والمنهج التكنولوجي للإعلام، وتشمل مؤثرات المضمون، المضمون المصمم إجابة لغوف والاشتمال. يقدم التقرير الجهود المبذولة لرصد هذه المؤثرات في مفاعلت الإعلام، ويحدد نتائج التحلل لمحرلة قطاع بوسنل الإعلام.	يتم استخدام إيساءة: ملك فورهارت استخدام وسائل الإعلام: وجوخلتن تين. في مجتمعات موصية: معهد الأمم المتحدة للمساءة	عقبة ٢٠٠٢
جميع للكتاب سلسلة من مقالات من ثلاثة عشر مساهما، يؤكدون بصورة جماعية أن المصحة المسئلة ضرورية للقيمة الاقتصادية السلبية وأنظمة لها مساعد على إعطاء صوت للقراد والمحررين. وفي سبع عشرة مقالة، يتقصى الكتاب دور وسائل الإعلام في كيف تستمر عن الأخطاء، سبع تركيز خاص علىعرة وسائل الإعلام على زيادة خضوع الحكومة والمؤثرات المساهمة. ويقسم السبيلت التي تمنع الإعلام من القيام بدور كيف تستمر هذا في كل لحاء الدائم القاسي. كذلك يتم للكتاب طريقة التي تعمل بها وسائل الإعلام، في مثل الأكلز والمعلومات الجديدة، ويقدم بعض المساهمين دراست حالة عن التحديت التي يواجهها الإعلام في بلدان مبنية، منها بنجلش ومصر والاتحاد السوفيت السابق وبولندا ورومبليوي.	رومين إيسلام دور وسائل الإعلام (محرر) لبنك لاولي لجمهورية في التنمية (دراسة للتنمية في معهد لبنك لاولي)	عقبة ٢٠٠٢ لحق في إعلان قرأى: دور وسائل الإعلام لجمهورية في التنمية (دراسة للتنمية في معهد لبنك لاولي)
يقدم الكتاب نظرة عامة عن التمكن من لبيب القوة من منظور مؤسسي ويقتن الصلة بين الأمور والتفرت الترتية والجماعية، بما في ذلك العمل الجماعي. ويقدم عناصر لسمية لبيع التمكن من لبيب القوة، ويحدد الطراف التي	تتمكين من لاسباب تيبا لزيان لثورة وتقبل أصدقاء لبنك لاولي لثورة: مرجع لاولي	عقبة ٢٠٠٢ لتمكن من لاسباب تيبا لزيان لثورة وتقبل أصدقاء لبنك لاولي لثورة: مرجع لاولي

<http://www.ites.su.se/~stromber/webbook.pdf>

<http://www.ites.su.se/~stromber/MediaComp.pdf>
[http://www\(see also\)](http://www(see also))
<http://www.ites.su.se/~stromber/Radio.pdf>

<http://www.worldbank.org/wdr2001/fulltext/fulltext2002.htm>

يفحص للعمل أكثر وسائل الإعلام الجماهيرية على نطاق معلومات شعبية تقي تقابلها، وكذلك ما هي المعلومات التي يتم تلقيها عليها. ويذكر أن هذه العملية تؤثر على تكوين السليمة لأن السليبين يستعملون بصحة عامة الأعضاء السليبين من السليمة، ويشير إلى عملية جديدة للقضايا لأن إجمالي سميريت الناس السليبين سميريت الأمر أكثر منه بالسليمة لسميريت السليبين، والأرجح أيضا أن يسمروا للشيخ الذي يسمع سميريتهم، ولصحة تلك بين السليبين أكثر لصحة السليمة لمرة أخرى، نعرضها وسائل الإعلام على نحو شامل.

يفحص السليبين حول أثر وسائل الإعلام في تقديم الأنباء لمختلف المجموعات وذلك أن وسائل الإعلام الجماهيرية تؤثر على السليمة، أيضا تؤثر المعلومات التي يستخدمها السليبين الناس في تحديد تفضيلاتهم للسميريت وتقيم نمرنجا لاسم خريطة هذه الظواهر.

يركز الفصل ١٠ من التقرير على تفاعلات الإعلام على التسمية (التي يحدثها التقرير بأنها تشمل تكتولوجيت ليث، مثل الأذاعة والتلفزيون والترات) ويفحص التقرير خصيصا دور الإعلام باعتباره أداة التسمية مفيدة، وكيفية تعيين السليمة للسليمة، وكيفية تؤثر على السليمة والحققة. ويبحث ليثكر أنه لكي تكون وسائل الإعلام ناعمة، يجب: ١- أن تكون مستقلة خاضعة للمساءلة، ٢- أن تقسم بتروية عقلية في السليمة الأخيضر، ٣- أن تحظى بخلق وصول واسع (أكثر قدر ممكن من عامة الناس).

علمية ٢٠٠٢ توزيع الأنباء والتلفزيون السياسي

علمية ٢٠٠٢ منظمة وسائل الإعلام ينفذ ستورسرج

لجواهرية، للمناقشة معهد للرسائل
 لسياسية، ولسياسة لسياسة
 ستورسرج، (مركز بحوث
 لسياسة الاقتصادية)

علمية ٢٠٠٢ تقرير عن التنمية في السليمة ليثكر لفردي
 ليثكر، ٢٠٠٢ بناء لموسمات من
 ليثكر الأمراق

التغطية	السنة	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
عالمية	٢٠٠١	تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠١/٢٠٠٠ محاضرة التقرير	البنك الدولي	يُفصّل التقرير مختلف الجُند التي بدأ في ذلك الوقت إلى ما يلي من الغذاء والشؤون والتعليم والصحة وغير تلك من أنواع الخدمات، وكذلك العمالة من مشاكل صحية، واضطراب اقتصادي، ركورث طبيعية. وبعضه ليس كيف يفسّر تقرير عن لعدم الحيلة، مع إله، اعتُبر خاص للسلطات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الإسلامية. ويحدد التقرير بوجه خاص، الوقت إلى شقيق لحر التبادل المعلومات باعتباره عائقاً لسهولة التثنية الاقتصادية في كل أنحاء العالم قدامى، ويورد ملاحظات عن أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/TOPICS/EXTPOVERTY/0,contentMDK:20195989~pagePK:1.48956~piPK:216618-theSitePK:336992.00.html
عالمية	٢٠٠١	شيف بالإذاعة موجلت الإذاعة والمجتمع	بروس جيرارد (محرر)	يُقدم الكتاب لحدًا وخبرين تجربة بنبذة الإذاعة، كتبها أشخاص من مختلف البلدان منظمون بنشاط في هذا المجال.	http://www.communication.org/passton/bd/passton4radio.pdf
عالمية	٢٠٠١	من يملك وسائل الإعلام	سيمون ديفوكوف، كيرلي مكيش، تقيفا نيوفيا، ليريه شيفر.	تقص ورقة للسلطة ملكية وسائل الإعلام في سبعة وتسعين بلدًا في شتى أرجاء العالم، وتُفصّل في كل بلد تقريبًا، تلك الحكومات أو لى خاصة لكر شركات الإعلام، وتُفصّل في ملكية الحكومة لكر شيوخا في لبيت عبا في وسائل الإعلام الشبوعية، وهي ترتبط عادةً بحرية لكر الصحافة، ويُقارن من الفروق السياسية للإعلامية، والإعلامية، لى رجت لسلًا، ويتفصّل اجتماعية لى، خاصة في الصحة والتعليم. وتُفصّل في هذه الفروق السياسية للسيطرة الحكومية ليست مقصورة على الاتصالات الحكومية لوسائل الإعلام.	http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=267386#PaperDownload

يذكر الكتاب أن التنمية جرى وضع تصور جديد لها من جراء التفاوض بحرية الإنسان، وأن الحول المتوخى والحرية الدينية، والحرية السياسية تسرط مسبق تحقيق التنمية المستدامة. ويختار الكتاب هذه النقلة باستخدام عدة ترسنت حدة، بما في تلك بلدان في أفريقيا والشرق الأقصى والكتلة السوفيتية السابقة. ويؤكد على الفرد، من حيث الوكالة باعتباره مشتركاً في المسار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كوسيلة، ويذكر الكتاب أن هناك خمسة أنواع متميزة من الحرية الأساسية: ١- الحرية السياسية؛ فحرص تحديد من ينبغي أن يحكم وعلى أساس أي ميلاذ، بما في تلك حرية التعبير السياسي والصحافة غير الخاضعة للرقابة، ٢- الحرية الاقتصادية؛ فحرص استخدام الموارد الاقتصادية المستقلة والإنتاج أو التبادل، ٣- الحرية الاجتماعية؛ التمتع المجتمعية للتعليم والصحة... إلخ، التي تؤثر على كل من حرية الأفراد الحرة في بعض حياة أفضل ومشاركهم فعلية في الأنشطة الاقتصادية وسياسية، ٤- صمغيات التنافسية؛ الحاجة للانفتاح والحرية في تعامل الناس مع بعضهم البعض بموجب صمغيات الإصلاح والوضوح، ٥- الأمن والحماية؛ الحاجة لنوعية أمن اجتماعي لمنع الأوبس العام، أو حتى التخمر جوعاً والمرض. وبعض الكتاب يبين أن التنمية تتطلب إفساء الصمغيات الأساسية "لإمداد الحرية" (الفقر والبطالة، وضعف الفرص الاقتصادية، وحرمان تنظيمي والاجتماعي، وإهمال لفرق التنمية، وعدم تقاسم، وفرد متبادل دول القمع) وأن السوق عادة لفترة على الإسهام في التمر الاقتصادي المرتفع وتحقيق التقدم الاقتصادي الشامل وحظر الكتاب بأن أهمية السوق يجب أن تكون تالية في الأهمية لحرية التبادل لتبادل الكلام والتمتع والتمتع... إلخ).

الموقع على الإنترنت	مؤرخ	المصدر	الموضوع	السنة	الانتمية
http://data.unaids.org/ Publications/RC/pub05/ JC429-Radio_en.pdf	يضم دليل دور لفت في ثلثية من فيروس ومرض الإيدز. ويذكر في المل الأول على آتت التجري ولت كخدمة عامة.	جورجون أم وغيروس الإيدز: إحدت فرق- دليل الأمسي	الإذاعة ومرض وغيروس الإيدز: إحدت فرق- دليل الأمسي برناع الأم لمتحدة، لملكة الإيدز لمل	١٩٩٩	علمية
http://unesdoc.unesco.org/ images/001/0/001051/ 105386to.pdf	يتم التقرير إعادة قيمة لعملية تنمية، الاقسام بجلات مختلف لجموعت ثقافية، ويتناول بعنة عامة دور وسائل الإعلام في تنمية، بما في ذلك اعتلال التوازن في السيطرة على وسائل الإعلام، مما يحول نوز دون الإصناع لأصوات ثقافية كثيرة. ويخلص إلى كلمة من عزة يود للعمل يهدف إلى إقامة مقتدى علم ستر معنى بالثقافة والتنمية.	ليونسكو توعا لخلق: تقرير لجنة لعلمية للمعنية بالثقافة والتنمية	الإعلامي قولي توعا لخلق: تقرير لجنة لعلمية للمعنية بالثقافة والتنمية	١٩٩٥	علمية
http://www.wacc.org.uk/ wacc/content/pdf/1144		جني سولفلس وريكلي وسائل الإعلام مقابل لورمة واكتساب الطابع لمل	وسائل الإعلام مقابل لورمة واكتساب الطابع لمل	٢٠٠١	آسيا

التغطية الفنية	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
لبنان ٢٠٠١ تنظيم مستقير: طريق لبنان	ويليام كروولى	ويجند بيچ		http://www.opendemocracy.net/ecology/publicservice/article_42.jsp
	للمستقبل			يقيم النشال نظرة عامة على تجربة لبنان في لبنان، والتي تقيّد كبر لسة حثالة الكيف يجب أن توازن التميز لطيفة بين احتياجات السوق وبين مصالح المجتمع المدني. ويذكر النشال أن وسائل اللب في لبنان كلن يحركها الإعلان ومصالح الأعمال الدولية، ولها اتمتت بمنشى جديد نسبيا للتشبية، مما لسر عن عدد قليل من هويات لبنان قديمة.
للمكيبك ١٩٩٥ الامتخانات الاجتماعية لوسيلافار جاسي	والامتصال الدولي: الثقافة	الامتصال لوسيلافار جاسي		http://www.commini.com/materials/materials-1146.html •
	للمتخدام الامتخانة للمجتمعية	لشبية - ويمت فيور بوس		(للشراء)
	من قبل الامتخابات لشرقية	في المكيبك		
نيل ٢٠٠٤ نظرا لتتبع مسا - لدرسة	مسوريش مسور، مثيشا،	لشبية - ويمت فيور بوس		http://gaz.sagepub.com/cgi/repint661163
	للمجتمعات مسسقى	سنقويتا، بيوس راج، مشا،		
	الامتخانة في قليبلى -	وكولولين جاكوبس		
	نيل.	جوز مورينكر مركز بوناليج		
	جارتيت: لمبجة الدولية	الامتصال في مئرسة		
	لشركات الامتصال، لمبجك	بلوميرج للصحة العامة،		
	١٦ (١): ٨٦-٦٢	مركز بوناليج الامتصال،		
	بلقيمور، أم دى			

<http://www.cmr.org/pd/voccs.pdf>

كتب وصف الإذاعة كأداة للمشاركة البيقرطية، والتنمية البصرية في بيرو، مستخدماً دروسات الحالة، والتقرير البيقرطية عن تجارب من شملكر لسي الإذاعة بما في ذلك الإذاعة المجتمعية.

بيرو ٢٠٠٦ فرانسيس إي موفيتلس جورجي ليفيرو
راليو سيويونالافان- (محرر)
إمبريسيليس كورينثيانو
إليثيرلوريوسوس إي تاسيونال دي راليو
ريڤليكيونين
مندی لا مورينثانورا
تاسيونال دي راليو

http://www.bbc.co.uk/worldservice/inst/researchlearning/story/2006/12/061212_ami_index.shtml

يوسع الموقع كيف يمكن أن يتخذون المستمعون والمستشرون والإعلام ومنظمات تنمية الإعلام لعم قطاع الإعلام في أفريقيا وتروية. ويقدم سلسلة من سبعة عشر تقريراً عن حالة الإعلام في أعولا، زيمبابوا، والكاميرون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وترويا، وغنا، وكينيا، وموزمبيق، ونيجيريا والسفلى، وسيلشون، والصومال، وجوب أفريقيا، وترويا، وكوغندا، وزامبيا، وزيمبابوي. ويقدم كل تقرير معلومات عن أحد هذه البلدان في أفريقيا جوب الصحراء وبعض تطورات قطاع الإعلام والتحديات الناشئة التي ستواجهها أنشطة تطوير الإعلام في المستقبل. كما يقدم كل تقرير درسة حالة محددة بين المستمعين الجيدة في تنمية الإعلام في ذلك البلد.

http://www.ijcnp.org/1_1998/ijcnp_webdoc_2_1_1998.html

مقل يتقن التحديات والفرص الناشئة المرتبطة بتر التلفزيون للام في الولايات المتحدة.

أفريقيا ٢٠٠٦ تقرير لبحث مبادرة سي بي سي
تنمية الإعلام في أفريقيا وولسمين نورست
لصحراء جنوب
١٩٩٨ التلفزيون لعم لسي موزو بريس
الولايات المتحدة أمريكا
مشروع: التلفزيون للام
والفكر لوجيت الجيدة

جدول ٢ وسائل الإعلام الاجتماعية

الناظية	المنة	الموضوع	المصدر	مركز	الموقع على الإنترنت
عالمية	غير متاح	قصصت لسنني؛ تكون لقراء سن سبيل القصة سن خلال الإذاعة الجمعية	البنك الدولي	يتم نظرة عامة عن كيف يمكن لجمعية إذاعة لمصلحة الخدمة، التي تنضمها محطات الإذاعة الجمعية، أن تلعب دورا حيويا في تمكين القراء من أسباب القوة، وتعمل بحد المشاكل على المستوى المجتمعي والمحلي، وحلق مزيد من الطلب على التفرع للمشاركة. إضافة لذلك تقدم مديرت لخدمة عن دعم تلك الإذاعة الجمعية في سوق عدة مشروعات تقنية.	http://siteresources.worldbank.org/INTCEERD/Resources/RADIOIntro.pdf نظر لينا
عالمية	٢٠٠٥	لشبكات مستقلة للجمعية وتكنولوجيا جيل للبنك: نسلج جديدة لخدمة القراء وتصميم من سبيل القوة	سين أو سيو كرو ديروس جيلارد برنانج الأمم المتحدة الأمم المتحدة للبنك: نسلج جديدة لخدمة القراء وتصميم من سبيل القوة	تقرير يصف كيف يمكن للبنكات والتكنولوجيا المستقلة الجمعية، بما في ذلك الإذاعة الجمعية والتكنولوجيا ذات الصلة، أن تفسر للجمعية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة بدعم لفرز للخدمات على الإعراب عن رلها. ويذكر له على الرغم من فريدة المستقلة دوما لفرز الحصول على تكنولوجيا لوصول المعلومات، فإن مناطق كثيرة - خاصة لأهل لريف وقراء المحرر - لا تزال تنقصها الخدمة. ويؤكد أن القوي للجمعية والشبكات المملوكة للجمعية يمكن أن تصمدى لهذا التحدي بضرورة الطاقة. ليس مستح للمكان التي كترها يكون من نفس الخدمة من قبل، أن يعتبروا على مرزود للجمعية وعمله، مما يدعم الاستدامة ويوسع في ميولت كلفت قسم من قبل بدعم لستقر السوق. ويحتاج التقرير لصلاح للبنكات المملوكة للجمعية لأن لها مصلحة في لستقر وتطور للجمعية.	http://www.pnpoor-ict11.net/content/pdf/00_UNDP_Report_p.1-58.pdf
عالمية	٢٠٠٥	بث للخدمة العامة؛ كتاب مرجعي عن أفضل الممارسات	ألرا جيث باترجي وكلفينج ستيفن لقي أليك (محرران) ألويسكو	كتاب مرجعي يتم نظرة عامة عن أفضل للممارسات المتعلقة ببث للخدمة العامة كمرس لمتوزي الإعلام، ويتخذى القراءات، والطلاب، والمعلمة. ويخلص للكتاب للرجعي قسما تقنيو وتقنيو والمالية وغيرها من	http://portal.unesco.org/ci/en/ev.php-URL_ID=20469-URL_DO=DO_TOPIC-URL_SECTION=201.html

تقليداً، مثل مستقل هيئة التحرير، والتحول، والتحول للمضمون المتعدد من كل العنصر، والنشر بالتقنية، والترويج، والترويج التبادلي، والتعامل الاجتماعي، والترويج، والترويج للمساهمة العامة، والمصداقية.

تثير بعض مرحلة ترويجية من نموذج الترويج مركز الإعلام للمنتج.

http://portal.unesco.org/ci/en/files/22129/1477736959CMC_Evaluation_Final.pdf
http://www.iese.ac.uk/Depis/global/Events/PDF/GCSWorshop_Amenberg/Coyer.pdf

ورقة عمل قدم نظرة عامة عن أهداف الإذاعة المجتمعية وتأثيراتها، بما في ذلك ظهورها كترويج في شبكات الترويجية في كل أنحاء العالم، وكذلك فحوصات اتجاهات التعليم والترويج للإذاعة المجتمعية، ولضمان الترويج. وإضافة لذلك، قدم سلسلة من الأمثلة للإذاعة المجتمعية في سبقات عالمية وجغرافية مختلفة.

http://siteresources.worldbank.org/INTCEERD/Resources/RADIO_sdn/6.pdf
 لنظر أيضا

http://siteresources.worldbank.org/INTCEERD/Resources/RADIOtranscript_Part1.pdf
 لنظر أيضا

http://siteresources.worldbank.org/INTCEERD/Resources/RADIOtranscript_Part2.pdf
 لنظر أيضا

منكرة تبحث كيف ولماذا يعتبر ليت المصلحة العامة والجمعية مصدر قوة مستخدماً وتفاعلياً للتعبير عريضة القاعدة وثقافة على المشاركة. وهي تبين أن الإعلام المجتمعي مهم بصفة خاصة للناس في العالم الذي لا يزالهم بفرص الحصول على المعلومات ويمكنهم من الإحزاب عن شرائطهم، ويقدم تنبؤ موزدة الحكومات وينظم المعلومات والتجربة المحلية. ويوجهها لحل المشاكل المحلية، واعتماد القوم المحلية. كما تنص المنكرة على أن ليست الجمعية تقع السكان في البلدان النامية بسماح صرهم والإطلاق على محرك الأمور، وتشكيل آراء لدية ونظم.

عالمية ٢٠٠٥ تقييم الترويج لمرکز هير جرش وأورون الإعلام المجتمعية معهد الترويج الدولي

عالمية ٢٠٠٥ الإذاعة المجتمعية كيت كوير للترويج المستقلة للترويج المستقلة للترويج المستقلة

عالمية ٢٠٠٢ لفحص المساهمة لبيتك الدولي للمجتمعية والرأي العام من خلال برجة الإذاعة للمجتمعية

التغطية	السنة	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
عالمية	٢٠٠٣	وسائل الإعلام المجتمعية - شيف باكلي ومجتمع المعلومات			http://ifex.org/en/content/view/full/67461/
عالمية	٢٠٠١	الإذاعة المجتمعية - مسجود شيف باكلي جيدة من الحيف			http://infunda.digitalbrain.com/infundo/webtech/documents/kb19/kb19.pdf
عالمية	٢٠٠١	صنع الموجات: قصص عن الانغماس التلقيم على الشبكة من أجل تحقيق التغيير الاجتماعي			http://www.commini.com/making-waves.html

عالمية	٢٠٠٠	التبوض بالإعلام إسي تي كرلي بوكور للمجتمعي في (محرر) أفريقيا - أليسكو	كتاب يقدم ترسلت حالة لتعرض التحديات التي يواجهها الإعلام المجتمعي في البلدان الأفريقية، مثل عدم كفاية لقرواد الاقتصادية والثقافية والتفكيرية.	http://www.unesco.org/webworld/publications/community_medial (مناخ بالإنجليزية وفرنسية)
عالمية	١٩٩١	ألف علم وعالم - لوفسوا كروبر تليل للإذاعة لوفيقية الفار	تليل يخلص عنه أنواع من تفرعية التي يمكن أن تستخدمها محطات الإذاعة المجتمعية. ويقدم توجيهيا للممثلين في الإذاعة المجتمعية، من زاوية مشاركة الخبر - الخبر وتخلق برمجة تفرم الثقافات المحلية.	
أفغانستان	٢٠٠٢	إمكانيات للإذاعة برووس جولد للمجتمعية في وجو فان بير سبيك أفغانستان موسسة مساعدات الاتصالات	دراسة تخلص الإحتياجات ويقدم توصيات لإنشاء إذاعة تستند للمجتمع في أفغانستان. كما تقدم أسئلة لكيف تستطيع الإذاعة المجتمعية دعم تنمية المجتمع، ولكن القصد منها هو لوشاد الوكالات والمنظمات التي تظهر في دعم أنشطة الإذاعة والإعلام والاتصالات في أفغانستان.	http://communicator.afghanian.net
أستراليا، فرنسا، كندا، هولندا، بولندا	٢٠٠١	الإذاعة للمجتمعية ولبطلة الإعلام في ميواي عالمي، للمجتمعي تحليل مغلز في سنة بلان	تقرير يقدم نظرة عامة ومقاربة للإذاعة المجتمعية في أستراليا، وكندا، وفرنسا، وهولندا، وبولندا، وجنوب أفريقيا لصياغة توصيات محددة تتعلق بتسمية وتنفيذ مخطط إذاعة الرص في المملكة المتحدة.	http://www.commedia.org.uk/about_community-medial/publications/publication-items/community-radio-in-a-global-context-for-purchase
أفريقيا	٢٠٠٤	الإذاعة للمجتمعية في بوليفيا: محطات إذاعة عمل للمناجم	ورقة تخلص تاريخ ونظور محطات إذاعة عمل للمناجم في بوليفيا ويقدم دراسا قيمة للإذاعة المجتمعية بشكل عام.	

التغطية	السنة	الموضوع	المصدر	موجز	الموقع على الإنترنت
بوليفيا	٢٠٠١	كلارنس أريجاماتسو لورردى جامعة أليفايا سيمون بوليفيا	كتاب يفحص محطات الإذاعة المجتمعية التابعة لأيرسول (الشبكة الرئيسية للإذاعات المجتمعية في بوليفيا)، من زلزلة سا إيا كين مضمون برمجتها يدعم المشاركة لتغيير محلية. كما يقصى تأثير بعض هذه الإذاعات المجتمعية على الراى العام (انظر الفصل ٩)، ويقدم منهجه في التمثيل.	http://www.i-m-s.de/ modia/pdf/Radio309% Maendeleo%20and%20the%20 Regional%20peace%20process% 20in%20Eastern%20Cing% 20by%20Birna%20Witum% 2014%20October%202003.pdf	
سورنى	٢٠٠٣	إذاعة ماثيلديو بيورن ويليم وعصليقة لسملاخ الاقليمية في شرقى لكونزو - تحليل للموقع ليلية	تقرير يفحص دور إذاعة ماثيلديو، وهي محطة إذاعة مجتمعية محلية مقرها في بوككو (شرقى جمهورية الكونزو لتيمو ليلية) في عملية السلام الاقليمية في جرب كير. ويخلص شتورير إلى أن هذه الإذاعة لعبت دورا إيجابيا في إبعاد السكان المحليين في رحول بوككو عن قضايا التنمية والسياسات المحلية وكذلك تدقيق عمل للمنظمات غير الحكومية، وتتمى إلى أن تطلق المحطة المحدود منها من التلم دور كير وبقاء على نمو انظم في عملية السلام الاقليمية.		
أوربا	١٩٩٨	الإذاعة العامة مليفول تشيلور للمحلية للمكونور لرأجوا لبيورويل .	تقرير الإذاعة المحلية والمجتمعية في أوربا، مع التركيز على إسبانيا ومحطات الإذاعة العامة المحلية في منطقة الأكلس. ويقدم نظرة عامة على كيف حققت محطات إذاعة للبيوت ديمو ليلية الإتصال على المستوى لملوى ولا مركزية الإعلام.		

<http://www.panos.aq.org/srip.php?article=385>

كتب العرب المسلمين في الإذاعة المجتمعية بضمين أفسر لا عن برمجة الإذاعة المجتمعية وأبحاث عن تقليل المشاركة، وكذلك عن تجربة إيفر توك للغة المجتمعية وتسهيل مشاركة المجتمع.

<http://www.cominit.com/evaluations/eval2005/thinking-1408.html>

دراسة تشارك دور إذاعة أدا في دعم ليليب رزق صليبي الأسماك في جنوب شرق غانا. وعقب حركات متعمقة، ونشطة للمشاركة في تقديم ترفيه، والمشاركة في الملاحظة، وتبادل الفرق، تخصص للترسية إلى أن صليبي الأسماك في جنوب شرق غانا يتخذون على إذاعة أدا ابن بين وسائل إعلام أخرى) للحصول على معلومات إذاعة وسائل رزقيم أديا تقدم معلومات مفيدة تتعلق بصيد الأسماك، والتعرض بالثقافة والتربية والمجتمع، وتوفر فرص للحصول على الأخبار، وتناقش فرصا لإداه قرأى والحوار، وتقدم ثقافة على المستويات المحلية والإقليمية.

<http://www.cominit.com/evaluations/eval2005/thinking-1110.html>

ورقة تقدم درسات حالة عن المشروعات الجماهيرية التي تستخدم الإذاعة المجتمعية من أجل تحقيق التنمية، وتقيم درسلت الحالة هذه مبادرات الإذاعة المجتمعية من خلال حوارات مع مديري المشروعات والممارسين في المنظمات غير الحكومية، وتؤكد على مناقشات المجموعات عن نتائج الإذاعة المجتمعية. وتقدم الملاحظة نقدية بالأسئلة التي لم تنتهت خلال مناقشات المجموعات.

<http://www.cominit.com/experiences/pdskdv42002/experiences.1279.html>

ورقة تقدم نظرة عامة على التعليقات التي لثبات بها مؤسسة المكان في الهند برلمانيين للإذاعة المجتمعية لإعلام مجوعات المستمعين بذلك ومؤسسات المجتمع المدني.

<http://www.cominit.com/evaluations/fidkdv2002/sld-2364.html>

غانا غير متاح الإذاعات المجتمعية: ريناليلو نظم للمشاركة - كورسين

تليل للكاريب بنوس شرق إفريقيا

غانا ٢٠٠٣ تعزيز المجتمع عبر موجات الأثير: الإذاعة المجتمعية

نسي قرية غنية لصليبي الأسماك

الهند ٢٠٠٥ الإذاعة المجتمعية كاشان كومار

في كين: دراسة مدرسي الاتصالات في جامعة جيدر أباد

الهند ٢٠٠٢ برامج الإذاعة مؤسسة المكان في الهند لمجتمعية - الهند

الموقع على الإنترنت	مؤرخ	المصدر	الموضوع	المنبة	التغطية
كتب يفحص أثر الإذاعة المجتمعية في أمريكا اللاتينية. وشمل المنتج عملا ميونيخا وحركات مع الممثلين والجمهور في أربع وسبعين محطة إذاعة مجتمعية في تشي. عثر بلدا في أمريكا اللاتينية. ويقيم التقييم التثني قائمة بالأدوات التي استخدمت لإجراء البحث.		La Radio Popular Frente Al Nuevo Siglo Estudio de Vigencia e Incidencia		٢٠٠١	أمريكا لاتينية
كتب يقدم مسحا لأراء ثلاثين من أعضاء الاتصالات يعملون في أمريكا اللاتينية، ويروض نظرة عامة عن بث الإذاعة المجتمعية في المنطقة ويتضمن الكتاب معلومات عن تأثير الإذاعة المجتمعية على التغيير الاجتماعي في أمريكا اللاتينية في التاريخ الحديث.	هرمان جوفريتر وماريا كريستينا مينا (محرران) البر	Si guen Vigen tes Las Radi os Popu lares?		٢٠٠١	أمريكا لاتينية
وصف لمشروع يقدم معلومات عن إذاعة نويتراد، وهي من أولى محطات الإذاعة المجتمعية المستقلة في مالي. وتبين بيانات التأثير أن المحطة أثرت بصورة إيجابية على المجتمعات المحلية، على الرغم من ميزانية التشغيل الصغيرة نسبيا، واعتبرت على نطاق واسع مصدر اأوليا للمعلومات. فلي سبيل المثال، قلل من تعرضها لهذا الإذاعة كثيرا أفضل عما يشاء الإيز من المناطق الأخرى.	ماريا مليرز دويترا		بيانات عن تأثير إذاعة	٢٠٠١	مالي
http://www.mexicanadecomunicacion.com.mx/Tables/FMB/sfondeeditorial/radioind.html		La Radio Indigenista en Mexico		٢٠٠٢	لمكسيك

http://www.comini.com/pdf/impaci_Assessment_FinalRadioJournalVersion.pdf

ورقة تقيم تقيما لتأثير شغلي إذاعتنا مجتمعية في مرزاسيق. وقد ركز منتج التقييم على مدى لشعبية حيث للمصالح لاهم، بما في ذلك نوعية البحوث، واستخدام الأكل الشريفة بالثقافة، وكيف وجدت تقنية الرزكة لاهمة مادة الموضح، وحقوق وسناريك مطرعي الإذاعة المجتمعية، وما إذا كانت محطة الإذاعة قد حظرت التقنية وتقتصر الاجتماعي للمطربين.

http://www.informrac.org/downloads/Informrac_mission_report.pdf

تقرير عن برنامج يبين أن محطات الإذاعة لمجتمعية جزء مهم من الشراكة الاجتماعية بين الجيوب والتجريب، مما يسهل من تحقيق أهداف القراء. ويؤكد التقرير على إنجازات برنامج لقروموزك.

<http://www.personal.psu.edu/faculty/dac/daxo8/oburg/manuscript.html>

ورقة تقيم عرضا عاما لتقيم الإذاعة المجتمعية في جنوب أفريقيا فيما بعد الفصل الخمس، حيث حلت بنية لاهية للث مكونة من ثلاثة أجزاء (العلم والتجريب والشخصي) محل لمحرك حيث تأتي الثورة (فيها الإذاعة الجنوب أفريقيا).

http://www.ecd4.org/Papers/EE4_Mosterl.Pdf

ورقة تقيم دراسة حالة عن إيه بي سي لارلزي التي لفتت برامج إذاعة منفصلة بالتعليم والتقنية لمحطات الإذاعة المجتمعية في جنوب أفريقيا. ويبرز الورقة أهمية النتائج الموحدة تجاه برمجة الإذاعة المجتمعية.

موزاسيق ٢٠٠٥
تقيم تقرير مجتمع محلي: برويت جابر
منتج تقيم تأثير تسمية
'بيرو فورت'

لسمفاني، ٢٠٠٦
برامج لقروموزك - روي كيبيل
تقرير بنية الاستعراض ومواقف فاني
لسمفاني: برامج
استعراض لقروموزك
(مبلرة لتجريب لمتكامل
للإذاعة لمجتمعية)

جنوب ٢٠٠٥
أفريقيا
باعتبرها كصلا ليقوم
ألورونيو لا
على المشاركة في جنوب
أفريقيا فيما بعد الفصل
لخمس

جنوب ٢٠٠٤
أفريقيا
مضى ينتهي لبيت، أيليس موسسرت
لقروموزك لا ينتهي
فاني زيل

الموقع على الإنترنت	المؤرخ	المصدر	الموضوع	المدة	النتيجة
لجمل برمجة الإذاعة المجتمعية متاحة للمسلة من مختلف الحيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية.			تنظيم فاعلية برامج تعليم على مستوى الإذاعة للمجتمعية	٢٠٠٤	جنوب أفريقيا، السنغال، وزambia
http://www.id21.org/insighis/insighis58/art08.html نقل أيضا http://africa.amarc.org/j?i=9N44SDD/ndyMay041.pdf	تقرير قيم قبر محتوى برمجة الإذاعة المجتمعية في أفريقيا الذي يسلح للتعبئة المستدامة، كما يلقى التقرير الضوء على أهمية الإعلام المجتمعي من أجل تسهيل ملكية المجتمع المحلي ويفرض لجدول أعمال لمجتمع، خاصة عندما يتم بث محتوى البرامج بالملفات المحلية، ويخلص التقرير إلى أن محطات الإذاعة المجتمعية (على التردد الأفريقي) لا تفصل مساهمات العمل، مشددة المجتمعات المحلية في اختيار وإنتاج البرامج المنطقة يقتضها لتعبئة المستدامة، خاصة في تقرير إلى للمرضعات لـ للتحدي التي تتم تنفيذها.	أمرك أفريقيا، بطرس جنوب أفريقيا، بورتوجوا تشيلين المكسيك ومؤسسة للمجتمع المقترح جنوب أفريقيا موضوعات محطات الإذاعة للمجتمعية في أفريقيا وأمريكا للموسطى	مسح لمضمون الإعلام من لحل للتعبئة المستدامة - تقرير دراسة خط الأسس عن مضمون للتعبئة المستدامة/ موضوعات محطات الإذاعة للمجتمعية في أفريقيا وأمريكا للموسطى	٢٠٠٤	جنوب أفريقيا، السنغال، وزambia
http://www.cominitil.com/experiences/pd07-11-99/experiences-244.html	وصف لمشروع يتم معلومات عن كاتيل ككورز وهو برنامج عاسيل عن المضمون في الإذاعة بدأ في ١٩٩٤. ويحصل الأغنيون المحليون بقر برامج ويرد القراء عن التحدي الصحية.	بيانات قشلقير - كاتيل ككورز	١٩٩٩	لـ غندا	

<p>http://www.cominit.com/experiences/eval?id-2165.html</p> <p>نظر أيضا</p> <p>http://www.cominit.com/experiences/pdsbdu</p> <p>http://www.cominit.com/112003/experiences-957.html</p> <p>http://www.cominit.com/pdf/zambidATR.pdf</p>	<p>تقرير يتم مختلف المنتج للخدمة تجاه مقدم الخدمة للمجموعة (الزملاء متحد هو إعلام وكالة التنظيم بحيث يمكن تنظيم محطة كسور رليو، وتوريليا والتعرض بها وثقائيا) ويشمل منتج تقرير مطلقا رسما من الاستبيانات للمجموعة.</p> <p>ورقة يتم التخليق الإجمالي للخدمة من خلال مشروع إضاءة على مستويات محلية والمجموعة، والقومية في زامبيا.</p>	<p>للمملكة المتحدة</p> <p>٢٠٠٣</p> <p>أسيريك جديدة: تقييم لفهمنا لفريرث</p> <p>عشر مشروعا لكسور رليو</p>	<p>زامبيا</p> <p>٢٠٠١</p> <p>للتوبة من خلال الإضاءة، كتي ولوموك</p> <p>نشارك مستخدمى الإضاءة، بطرس</p> <p>تقرير تقييم الأثر على زامبيا،</p> <p>بطرس جنوب أفريقيا</p>
---	---	--	--

الجدول ٢ الاتصال والتنمية

المنظمة الدولية	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
عالمية	٢٠٠٦ الاتصال من أجل التغيير	فوتيسو جيموتيتو دار جون وتوماس الاجتماعي	مختلفات مخترة نظم سلطة من الإجهادات، بما فيها إجهادات أسرية، والريفية، وأمريكية لاتينية، عن كيف يمكن للتكر والممارسة أن يحققا التغيير الاجتماعي.	http://www.communicationforsocialchange.org/publications-researches.php?id=269 (for purchase)
عالمية	٢٠٠٥ دعم العشود: استخدام الاتصال	مسعود محمد وسينا أونوجيني (محرران)	تقرير يتم قترحات لتضمين فرص نجاح لستراتيجيات تقليل الفقر لدى وكالات التنمية بإرشاد صناع السياسة إلى كيف يمكن الإحصول الإستراتيجي أن يساعد في تحقيق بعض أغراضهم في صياغة وتنفيذ بعض إستراتيجيات تخفيض الفقر القائمة وتقديم دليل للتكثفوقراط والمسؤولين الآخرين المنخرطين بشكل في تنفيذ وتنسيق لستراتيجية تخفيض الفقر حول أفضل الممارسات، وكذلك الدروس المستفادة من مجتمع للممارسة المنتشر حول العالم.	http://www.undp.org/english/local_development/documents_and_reports/thematic_papers/undpcom2005-ta.pdf
عالمية	٢٠٠٥ حلقه الاتصالات في التنمية	أنم روجرز الدولية وأمينيا لعمل الأسم لفنحدة	دراسة تقدم لستريفا عما لتأثير الاتصال على التنمية الدولية على المستويات النظرية والهيكلية والسياسية، وهي قصص تنمية مختلف الأطر النظرية التي تحدد ممارسة الاتصال من أجل تنمية، وتقدم تنقيح لمسوح للحص ما إذا كان الفقر ليس أن الاتصال من أجل التنمية لا يتم تفوقه على النحو التام من قبل صناع القرارات والسياسات في منظمات التنمية، هو الفقر ليس صحيح أم لا، وإذا كان كذلك فما هي.	

<http://sos.comunica.org>

لسبب ذلك. وتخلص الدراسة إلى أنه حيفسا يكون هذا الأمر لنس موحدا، فإن الإجاب الممكنة لذلك تشمل: أ- نفس المؤثرات التعريبية التي يمكن لصناع السياسة أن يغيروا أو ترقهم الخاصة بغير قوة على لسان منها، أو ب- نفس الاتصال التفاعل بين من يناصرون الاتصال من أجل التنمية وبين من هم على قمة تشغلهم الترمي التطلعي.

http://programs.ssrc.org/inter/publications/knowledge_report/memos/huckkeymemo4.pdf

مقال يتضمن المحاورات العنصرية داخل نظم التنمية لجمعية مجتمع المعلومات: أ- محاورات جمعية المعلومات؛ التي تتلاقى دور المعلومات، والأثرية، والأقسام الرأسي، أ- محاورات الاتصال، وتشمل قضايا أوضاع خاصة بملكية المعرفة واستخدامها، وترويج الإعلام، والاتصال. ويحل كيف تطورت بصورة ويزر تطلعيها في مؤثرات قيمة للتنمية بشأن مجتمع المعلومات والتعاونيات الخاصة، ورقة عمل قصص الحق في الاتصال والتنمية، في إطار التوسكو، وقرارات لبرام اتفاقية دولية عن الترويج في المحتوى التلقائي والتعبير التلقائي، في ضوء الحاجة للتفاج عن الثقافة، التي تضمنت عن ظهر تكلولوجيات جديدة للمعلومات، والاتصال. وتحدد القضايا التي تثير التلقائي وتقدم توصيات للناصرة لجمعية التلقائي.

http://www.fao.org/dlim.html?docid=040701a2_en.pdf

ورقة تركز في مفهوم الاتصال يجب أن يتجاوز مع أطر الترمي، وقوى الناطقة الاجتماعية الجديدة، والحرص التي تتجها التكلولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال، لتبرز عمليات الاتصال القائمة على المشاركة في برامج تخفيف عبء الفقر وتحسين لسبب رزق الجماعات للمرونة للمعانة. وتقرح الورقة منها للتغلب على التفرود وتحسين فاعلية الاتصال بالمجموعات المنزلة والهيمنة.

عالمية ٢٠٠٤ هل متعمد قسم لعالمية شين أوسوكورو

لحقيقة لعينية لجمعية لمعلومات؛ التقاء التلاريخي لجمعية لمعلومات؛ لجمعية الاتصال

عالمية ٢٠٠٤ الترويج التلقائي والحق في سنيف بالكي

الاتصال مجلس بحث علوم اجتماعية

عالمية ٢٠٠٤ الاتصال من أجل المجموعات سبانيا بليت

للمنزلة والهيمنة: الخلط بين التقيم والجديد

<http://www.communicationrightst.org/>

كتب بعض مفهوم "مجتمع المعلومات"، كما أعربت عنه الأمم العالمية تقنية مجتمع المعلومات، بما في ذلك لاعلم التقنية لدر المعلومات في المجتمع، والطريقة التي طور بها المفهوم أحياناً في الوعي العالمي، وكيف يمكن تدميمه في التطبيق لتطبيق للمصالح العام العالمي.

<http://sos.communicationrightst.org/>

فصل يركز أن قيام حملة عناصره عبر قومية بشأن قضايا الإعلام والاتصال، تركز على المستوى العالمي، خطوة تالية ضرورية لمحاربة الاتجاهات السلبية للثقافة في تنمية الإعلام العالمي، وتوضيح بالتقنية للثيرة المستدامة والتنمية.

<http://sos.communicationrightst.org/>

مثل بعض كيف يمكن تطوير حركة لاجتماعية عبر قومية من أجل الإعلام والاتصال، ويؤكد أنه قبل أن يصبح في الإمكان ظهور مثل هذه الحركة، تكون الخطوات التالية ضرورية: يجب فهم المخاطر وكيفية تجنبها بصورة واضحة، ويجب وضع تصور عن القضايا ذات الصلة المتعلقة بالإعلام والاتصال بطريقة تجمع التوافق للثقافة معاً، ويؤكد على دور جديد، وينبغي تصميم بدائل للنظم القائمة، وينبغي حشد القوى الناعمة قومية وغير قومية.

فصل يبحث تفرق بين وجهتي نظر متناقضتين بشأن الاتصال: منظور "النقل" و"التشغيل". وهو يصف النقل باعتباره إرسال إشارات لرسائل عبر مسافة بتردد لسيطرة.

عالمية ٢٠٠٣ الاتصال في بروس جيرارد

مجتمع المعلومات وشين أو سيوكورو

(محرران)

مبدأ الأمم المتحدة للحوث

من أجل التنمية الاجتماعية

عالمية ٢٠٠٣ مقاربة الاتصال شين أو سيوكورو

عالمياً: بناء حملة

مناصرة عبر

قومية

عالمية ٢٠٠٣ حملة عبر قومية شين أو سيوكورو

في الإعلام المنتدى الاجتماعي الأريزي

والإتصال: مساهمة

لكني يتعين عمله

عالمية ١٩٨٩ نهج ثقافي لإراء جيمس بيلير كلري

الاتصال

المنطقة	المنته	الموضوع	المصدر	مؤجر	الموقع على الإنترنت
أفريقيا	١٩٩٣	الإحصاء سن أجل التغيير - شهادة شتوية والتموية، بـلوس، للمملكة المتحدة	موجو سليم وبارل طومسون	وصف وجهة النظر "التميرية عن الاتصال بأنها تقسيم لـ قسك منظورا مشتركا، مبالا للتمير القينية، لمتد الناس معا بـجة تسهيل المعتقدات المشتركة والحفاظ على المجتمع على مر الزمن.	http://www.cerlimedia.org/content/view/3338/lang-en/
أفريقيا ولسدرل تربية	٢٠٠٤	مجتمع معلومات من؟ منظور لمجتمع للمنى عن لقصة العالمية للمتوية بـجتماع لمعلومات	ستيف بالكل لموتير للمنى بالإعلام فى أفريقيا وللمعلم للمنى	ورقة عمل نـاجـاح لـصالح التـهج الذى يـركز على التـالى لـإاء الـحق فى الـاتـصال، لـستـادا لـمبدأى حـقوق الإنسان ولـأرـوبـت قـتـمـية لـسـتـة، ولـقـص مـفـهوم مـجـتـمـع المـوـلـمـات كـما يـتـطـلق بـلـر بـقـيا ولـدول التـربية، مع إـلـاء اعـتـبـار خـاص لـلـاعـلام المـجـتـمـى.	

الجدول ٤ تمويل وسائل إعلام البث

المنظمة	المنظمة	المصدر	الموقع على الإنترنت
علمية	غير متاح	Net-NGO.om مقدمة على الإنترنت تقدم تعليمات عن كيفية كتابة القرواح بـتقريب وتضمن لمحة القرواح مكملة.	http://www.ngo.com/funding
علمية	غير متاح	تدليل لجمع الأموال على الإنترنت	http://www.groundspring.org/learningscenter/handbook.cfm
علمية	غير متاح	تحقق العلمي: استراتيجية المشاركة للمواطنين المواطنين أهداف الألفية الإقليمية	http://www.civics.org/new/civics_toolkit_Project.asp?c=036fP9 (مترجم بالإنجليزية والإنجليزية) والتربية والتعليم
علمية	غير متاح	تدليل لمنظمات التي لا تستيف الربح: لوك كتابه طلب الحصول على للمنح للمنظمات التي لا تستيف الربح	http://www.ngpindex.org/index.html

<http://www.networklearning.org/books/fundraising.html>

علمية ٢٠٠٦ دليل لجمع الأموال لريست هيلز، فانومو آن، دليل يقدم تعليمات بشأن جمع الأموال في عملية من ثلاثة أجزاء: ١- العملية النهائية، ٢- تخطيط للمشروع، ٣- إيجاد الأموال

للشروع.

Net work
Learning.org

<http://www.regulateonline.org/content/view/713/13/>

قيد ٢٠٠٦ استخدام الاتصالات لفتي مرسنج، تقرير يفحص تصورات القوة على عمل التكتيك بين مستخدمى الاتصالات المحلية وللأسلاك منخفضة الدخل في الهند وبنغالي، ١٩٩٧، وأثر التغيير في تكلفة الخدمة على فضاء مستخدميها.

لهـ مصروفات فيسبريا
وتصورت التكتيك لير تاسيا

بين المقيدين ماليا

الجدول ٥ استهداف جمهور من أجل وسائل البث

الموقع على الإنترنت	مؤرخ	المصدر	الموضوع	السنة	التغطية
http://africa.annrc.org/page.php?Topic=Audience+Research-Guide	صفحة على الإنترنت تقدم وصفا موجزا لمناهج بحث الجمهور لوسائل البث، بما في ذلك نمذجة الأذنين السبعة، للبيانات الشخصية، تحليلات الجمهور المختلفة، وغير ذلك. والمقصود بهذه البيانات للترجيبة هو إنشاء مدركي وسائل البث لكي يحددوا جوانب عن الجمهور بغية زيادة مشاركة المجتمع في عملية البث، وإعلام وتخصيص الترويجية، وتثري جدول أعمال تنمية المنطقة، ووضع إستراتيجية لترويج الناحية.	AMARC Africa	مبادئ توجيهية من أجل بحث الجمهور المستدامة	غير متاح	عالمية

<http://www.audienceallologie.org/tao/guar.pdf>

تتطلب نظم نظرة عامة عن كيفية إجراء بحث عن الجمهور، مع إنشاء تفصيلي عن إجراء البحوث التجريبية، وبحث الكيفية، مثل تقييم أثر الإعلام، ومختلف أشكال الترويج (إنجها لوجه)، الهدف، الاستبيان، والتجربة). وهو موجه لمدركي الإعلام، بما في ذلك منسقي التلفزيون والإذاعة.

<http://www.audienceallologie.org/tao.html>

كتاب يقدم نهجا مختلفة في سلسلة من الفصل عن كيفية إجراء بحث الجمهور، مع إنشاء تفصيلي عن إجراء البحوث التجريبية، وبحث الكيفية، مثل تقييم أثر الإعلام، ومختلف أشكال الترويج (إنجها لوجه)، الهدف، الاستبيان، والتجربة). وهو موجه لمدركي الإعلام، بما في ذلك منسقي التلفزيون والإذاعة.

اعرف جمهورك: دليل لبحث
٢٠٠٢
عالمية

دليل سريع لبحث
٢٠٠٦
عالمية

<http://unesdoc.unesco.org/images/0012/001242/124231Eo.pdf>

ذلك بعدد منيع بحوث الجمهور، ويتضمن ملفيس كنية
الجمهور، وقيلس رأى الجمهور ورد فعله، والبحوث الكيفية،
وتحليل بيانات، والمزيد.

مستوى كتيب الخدمة
لعميقة، لوفنسكو،
ولفونسييف

<http://unesdoc.unesco.org/images/0012/001242/124231Eo.pdf>

ذلك يتم منها بحوث الجمهور، بما في ذلك القيلس الكس
الجمهور، وقيلس آراء الجمهور ورد فعله، والبحوث الكيفية،
وتحليل بيانات، والمزيد.

ذلك عن بحوث جراحام مكيون
جمهور الإذاعة لوفنسكو،
مينة الإذاعة لوفنسكو،
مينة الإذاعة لوفنسكو،
ولفونسييف

١٩٩٣ عاقبة

الجدول ٦ وسائل البحث المستخدمة

المنهجية	المسئ	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
عامة	غير متاح	خطوة خطرة: دليل فينيسكو إلى تصفح الإذاعة	http://portal.unesco.org/ci/en/ev.php URL_ID=3390 &URL_DO=DO_TOPIC &URL_SECTION=201.html	صفحة على الإنترنت تقدم معلومات عن تصفح الإذاعة على الإنترنت حيث يجمع من يقومون بوضع على جهاز بصيرة شبيطة معلومات من موقع موزون بها على الإنترنت (أو من موزون رسمية أخرى)، خلال البحث، بنية تقنية لتجديد المستمعين وللد على مستقبلاتهم، وتذكر هذه الصفحة على الإنترنت أن تصفح الإذاعة يستخدم حالياً في كل أنحاء آسيا وأفريقيا وحظوظه للكلية.	
عامة	غير متاح	بروفا - مساهمة بروليفسك الإذاعة	http://www.iranonline.org/iranonline.html/radiobrowsing.shtml	صفحة على الإنترنت تقدم تعليمات خطوة بخطوة عن كيفية إنتاج برنامج إذاعي باستخدام شكل تصفح الإذاعي.	
عامة	غير متاح	تقنية الإدارة - سن شبيكات من أجل التحليل الاجتماعي	http://www.fahamu.org/leadership.pdf	صفحة على الإنترنت تقدم مقراً دراسياً عن تطوير مهارات التقنية الخاصة وهو مرجعاً أساساً لقادة المجتمع المدني المحليين، والمنظمات المصنعة خاصة.	
عامة	٢٠٠٥	تطوير مشروع - دليل سبورنج للإذاعة: دليل عن وجن فوريين الإذاعة	http://www.developingradiopartners.org/programs/Projects/crsp.html	دليل يقدم معلومات حالة عن محطات الإذاعة المحلية، المنظمة في أفريقيا لاستخلاص قوروس عن الاستدامة لشبكات المحطات، بما في ذلك قسما، وتقنية، والإدارة، والشراكات، والتربية، والتربية، والتقنية، والإذاعة، ودعم المجتمع، وبحوث الجمهور، والتربية.	
عامة	٢٠٠٣	رشد للمشاهدة - برون جورد للإذاعة، تكنولوجيا الإعلام للمؤسسات والأصغر الجديدة، القديمة	http://www.communica.org/1-2-watch/	كتاب يقدم نهجاً لاستدامة دور الإذاعة وتكون لوجيا المعلومات، والاحصالات (بما في ذلك الإذاعة المجتمعية)، خاصة مشرطة المجتمع، لتحقيق تشفير الاجتماعي.	

<http://www.audience dialogue.org/pmr.html>

<http://www.iwmf.org/official>

http://www.cd.gov.db.ca/buiding_communities/volunteer_community/programs/bap/services/resources/workbooks/index.asp

كتب يقدم إستراتيجيات للترويج فنية على الشبكة لدعم زيادة الإذاعات المحلية. وهو مصمم لكي يستخدم أي نوع من محطات الإذاعة المحلية (خامسة المحطات التي يمتلكها المجتمع)، وهو موجه بصورة خاصة للأشخاص الذين في الإذاعات المحلية. كما يقدم لكاتب نظرة عامة على الترويج الفني على الشبكة لتقديم مختلف أنواع منتجات الاتصال والشبكات الاجتماعية.

صفحة على الإنترنت تقدم فكرة بالمرور يمكن للمصنفين أن يحصلوا عليها على مهارات محددة، وإعادة التفكير، والتدريب على الأدوار في المجالات التالية: ١- تربية القيادة، ٢- إدارة وسائل الإعلام، ٣- تدريب على الكمبيوتر في تكنولوجيا الإعلام الجديد، ٤- الأخلاقيات الصحفية، ٥- مهارات صحفية متخصصة، ٦- لمرورية بين العمل والأمر، ٧- بناء الاتصالات، ٨- إعداد تقرير عن فيروس ومرض الإيدز.

تقدم سلسلة كتب العمل هذه توجيهات حول كيفية تحديد، وتدريب، وتقييم أداء أعضائها مجلس الإدارة لمنظمة لا تسمى للترويج (يمكن تطبيق ذلك على إبطال الشئ). وتضمن سلسلة كتب العمل بعضة خدمات تعليمات عن: ١- وضع توصيف للوظائف بالسمة لأعضاء مجلس إدارة منظمة لا تسمى للترويج، ٢- وضع مشاريع الترويج وتقييمها، ٣- تحديد وتسمية أعضائها فاعلين في مجلس الإدارة في المنظمة التي لا تسمى للترويج، ٤- توظيف وإجراء تقييم الأداء المدير التنفيذي، ٥- المسؤوليات المالية لمجالس للمنظمات غير الساعية للترويج.

كتب يقدم تحليلًا شاملاً لاستراتيجية الإذاعة المجتمعية في أمريكا اللاتينية. ويضمن لمول اثنين وثلاثين محطة إذاعة مجتمعية من حيث الاستعارة الاجتماعية والتوسعية والمالية. ويورد تفاصيل عن النهج المستخدم في كل دولة الإذاعة المجتمعية، والتي يتضمن عملاً ميدانياً على مستوى الجغرافيا، وحركات مع الصحفيين والمواطنين في كل محطة إذاعة، وحركات مع الجمهور، وتحليلات ومنتديات للترويجية.

عالمية ٢٠٠٢

الترويج الفني على

لشبكة الإذاعة

المحلية

لأفريقيا غير متاح

ورش عمل للتدريب

مركز إعلام المرأة

على البرنامج في

الأفريقية

أفريقيا

برامج تنمية المجالس

كلها

حكومة البرتا،

غير متاح

سلسلة كتب العمل:

كلها

أفريقيا غير متاح

أفريقيا غير متاح

أفريقيا غير متاح

أفريقيا غير متاح

أفريقيا غير متاح

أفريقيا غير متاح

أفريقيا غير متاح

أفريقيا غير متاح

أفريقيا غير متاح

أفريقيا غير متاح

أفريقيا غير متاح

الجدول ٧ أطقم عدة وكتيبات الإرشاد: وسائل الإعلام الاجتماعية

المنظمة	السنة	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
عالمية	غير متاح	بث الإنترنت (بصرف لصالحها باسم تحديق المنفعة لتذكيرية)	AMARC	صفحة على الإنترنت تقدم تعليمات بسيطة عن كيف يبين كيف على الإنترنت، وتقدم برامج جازمة للإنترنت المجاني لتسهيل البث. وتذكر أنه بالإضافة للبرامج الجازمة والجوهرية، فإن الإنترنت طُفلك الوحدة تتضمن: لمسائل الكمبيوتر بوحدة التحكم الطرفية، وصلة جيدة بالإنترنت، وحساب على وحدة النخبة.	http://amarc.wiki.amarc.org/wiki.cgi:internet_broadcastin
عالمية	غير متاح	إنتاج محتوى للإذاعة	AMARC	صفحة على الإنترنت تقدم فوجات تعليمية لتسريع التثقيف للمسحمة لمساعدة الممارسين في الإذاعة المجتمعية في تخريب المنظر عن والعاملين: ١- كتيبة التصريح، ٢- إبراء الحركات، ٣- للمرضى، ٤- التحرير، ٥- لشكل الإذاعة، ٦- مشاريع الجهور، ٧- محتوى من لحل المشاكل.	http://www.iranonline.org/iranonline/multiradiocontent.shtml
عالمية	غير متاح	إبراء حول للإذاعة التثريب وثقافية في هوية الإذاعة	لبريطانية مياكل ميكلر	تليل يقدم تعليمات عن كيفية إعداد حركات للإذاعة، بما في تلك حركات تأخر على البراء وصوت الجماهير.	http://www.bctraining.com/onlineCourse.asp?ID=2555&cat=2772
عالمية	غير متاح	كتيبة الأخبار للإذاعة	مياكل ميكلر	صفحة على الإنترنت تقدم معلومات تهدف إلى مساعدة مصفحي الإذاعة على تحسين مهملتهم ككتاب ومبشرين.	http://www.newscrip.com
عالمية	٢٠٠٥	تقييم حقوق الوصول: دليل	شين لوسيو كور إيلر وطقم عدة التقييم حقوق الوصول حملة حقوق الوصول	تليل يقدم قائمة مرجعية لتقييم حقوق الوصول في سياقات قومية محددة - مثلاً يوجد وما هو مقنود - كلاهما من زاوية الفاعل العام الذي يمكن من لمسلب القوة وفصلهم البث، ويمكن أن يكون التليل مفيداً للجورصات المنظمة في المجتمع المدني في التشار مع (أو مر لوضف) الحكومات لترسيخ حقوق الوصول.	http://www.risingo.org/pdf/ggpen.pdf

<http://www.oai.org.uk/publications/rp/ai/ai00s2.pdf>

http://portal.unesco.org/ci/en/files/16162/108840/3091/How_to_do_Com_radio.pdf/How%2Bio%2Bdo%2BCom_radio.pdf

http://www.idrc.ca/openbooks/006_71

http://www.global.asc.upenn.edu/docs/Reports/PSB_in-Transition.pdf

طلم عدة يتم منها يصف كيفية تقييم التأثير الاجتماعي لبرامج الاتصال. يمكن استخدام طلم من تقييم الأثر الاجتماعي للإذاعة المجتمعية (رغم أن طلم لعدة لا يتناول تحديد الإذاعة المجتمعية).

الفرع
لدى

يتم تقييم تأثيرات خطرة نظرية تطبيق مفهوم الإذاعة المجتمعية، كيفية استخدام الإذاعة المجتمعية، بما في ذلك نظرية عامة على السمات اللازمة، وميزة سلوك عامة، ومحتوى الترجمة.

يتم تقييم تأثيرات من الاتصال التلقائي على المشاركة من أجل التنمية، بما في ذلك مفهوم الاتصال تدير في سولر، ويروض منها التخطيط وتنمية وتقييم لمؤثرات التأثيرات الاتصال. ويهدف هذا المصنف لمساعدة الباحثين والممارسين على تحسين الاتصال مع المجتمعات المحلية والمساهلة، وتوزيع مشاركة المجتمع في البحوث وفي مجالات التنمية، وتحسين قدرة المجتمعات على المشاركة في إدارة مواردها الطبيعية.

كاتب مكون من رفاق، وتناقضات، ودراسات حالة مخصصة لكي يستخدمها المشاركون المحكميون والمشاركين المحليين بتم خدمة لبيت الأمم في المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقال.

للمسجد الأوربي
لرسل الإعلام

عالمية

٢٠٠٥

عالمية

٢٠٠٤

عالمية

٢٠٠٤

عالمية

٢٠٠١

الخطية	السنة	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
عالمية	٢٠٠١	دليل الإذاعة المجتمعية (فونينسك)	كولين فريزر وسونيا رينكوير لسروفا	دليل يطرح قضايا مثقفة بمحتلات الإذاعة المجتمعية المساعدة في البلدان النامية، مع إلقاء اعتذار خاص لهيئة الإذاعة المجتمعية، والتأديت للتأديت والتأديت، والتأديت، والتأديت	http://www.unesco.org/webworld/publications/community_radio_handbook.pdf
عالمية	٢٠٠١	استخدام الإذاعة للمجتمعية التعليم غير الرسمي	جون توماس كومونك التعليم	كتب يتم تهيئتها لمحتلات مبدية عن كيفية استخدام الإذاعة المجتمعية كوسيلة للتعليم غير الرسمي، كما يتضمن فصفا موجزا لأوجه القوة والضعف في نهج التعليم هذا.	http://www.col.org/coweb/webdav/site/mjahiastie/shared/docs/KS2001-02_radio.pdf
عالمية	١٩٩٧	السر لما الإذاعية: الإن بيك التوجيه، التنفيذ، الأسس، التعليم والتدريب والبحوث، الأمسيات، المرکز تعليمات خطوة خطوة	الآن بيك	صفحة على الإنترنت تقدم تعليمات عن كيفية إنتاج درسا إذاعية، بما في ذلك استخدام المعدات، والبحث وخلق المحتوى، والتدريب.	http://www.sarovhill.co.uk/technique/
عالمية	١٩٩٧	إعداد التقارير عن حقوق الإنسان وللمصم الإنسانية	إعداد التقارير عن حقوق الإنسان وللمصم الإنسانية	دليل يتم توجيهات المصممين (خاصة ذوي الوقت المحدود، والموارد القليلة، وغير المتخصصين بالإنترنت أو البريد الإلكتروني) عن إعداد تقرير عن قصص بها مكونات تعليمية يحق للإنسان أو للعمل الإنساني، وهو يتم سردا عن التكون الدولي لحقوق الإنسان والتكون الإنساني الدولي، وكذلك	http://www.hrt.ca/doccentre/doc/handbook97/

- مجموعة من السمر النظرية لتزويد الصحفيين تسميات
 دليل الصحفيين مركز إعداد التقارير الإقليمية
 وإحصائيات نظرية داخلية، وكاتب التسميات للمشاكل مع
 خصلين الاتصال بالمسامين في التليل.
 ١٩٩٦ كيفة كلفة مسلسل إستادى فرسود
 درسى إناعى من أجل مركز جون مورينز
 التسمية الاقتصادية: دليل لبرسج الاتصال وكالة التسمية
 لكاتب الموصن للولبة الأمريكية (موجب
 مشروع خدمة قصص السكان)
 ١٩٩١ الاتصال في التسمية فريد كلسور
 عالمية
- http://www.jhncsp.org/pubs/g
 33.pdf
 دليل يقم ترميمات من أجل كلف قصص فريد وشحن
 لإعداد مسلسل درسى إناعى يلم ريسلي، كجوه من مشروع
 التسمية الاقتصادية.
 ٢- الاتصال من درست لجهة عن تجرب الاتصال من
 لكل كلفة من كل لقاء، كما يقم: ١- لسن للتفاهيم
 للتكلفة باستخدام الاتصال في التسمية، ٢- الاتصال في تسمية
 لقول للمعامرة، سيطلت التسمية الإقليمية، والإصصن،
 ٣- الرناه بحاجة الأوليت الثقافية من زلوية الاتصال والتسمية.
- http://www.aibd.org.my/publicat
 ions/abstract.cgi/0.html
 (التراء)
 دليل يقم كلف يسهم مسير ومطقت الإزاعة لجمعية
 للصغرة ولقرية في تسمية. يقم سلطة من التيفت سن
 مديري الإزاعات لجمعية القاعة عن أفضل بورة لمطقت
 ليت المجتمعين.
 ١٩٩٧ بورة الإزاعة في مجتمع مبد لسيا ولسيط لهادين
 تسمية ليت مسير
 عالمية
- http://www.dakar.unesco.org/
 education_english_public_
 com_rtd.shtml
 (مترقر بالانجليزية- ويترنسية -
 وليرتندية)
 صفحة على الإنترنت يقم درست حالة كلفة للملرسك
 لتيمة للإزاعة لجمعية في أفريقيا، يقم درست لجهة
 لقصوه على القحدات وتين كلف يقم ليت المستد للجمعية
 طريقا لتحقيق أهداف التسمية.
 غير متاح درسات حالة عن اليونسكو لإريدا وكومرليت
 للتعل الإزاعة لجمعية
 أفريقيا

التغطية	السنة	الموضوع	المصدر	موجز	الموقع على الإنترنت
أفريقيا	غير متاح	برامج لقول الإذاعة البحث عن لوضحة	دليل يتم تعليمات لمدرس الأذاعة المجتمعية لتطوير محتوى برامج لقول بطريقة تساعد على تقليل الفجوات (إذنا من فخرها لمفها	دليل يقيم تعليمات لمدرس الأذاعة المجتمعية لتطوير محتوى برامج لقول بطريقة تساعد على تقليل الفجوات (إذنا من فخرها لمفها	http://www.radioprefrica.org/index.cfm?lang=en (register for free to access the Guide)
أفريقيا	٢٠٠٦	تعدية الليث وقرة: دليل للترب المنظمين الأفارقة	١٩ المدة: دليل للترب المنظمين الأفارقة	دليل يوضح دور منظمي الليث الأفارقة وبين كيف يمكن موازنة الصالحات تحقيق تخصيص منصف للترددات لمشغلي الإذاعات العامة والعامة والمجتمعية. كما يتم إنشاءات لضمان حق العامة في الحصول على المعلومات، وكذلك توريد جمهور مختلف لخدماتها وجغرافيا ببرمجة عالية التوعية وذلك صلة. ويهدف التحليل إلى الإسهام في تحقيق نتائج التشغيل في كل أرجاء القارة الأفريقية، وهو موجه للأعضاء والعاملين في هيئات تنظيم الليث الأفريقية، وكذلك الصحفيين، والمثقفين، ومجموعات المجتمع المدني.	http://www.article19.org/pdfs/tools/broadcasting-manual.pdf
٢٠٠٦	أفريقيا	قروطنون والإعلام: جمل ولدين نساخي	دليل يقيم توصيات عن كيفية دعم لقول بين القروطنين (مجموعات المجتمع المدني) والإعلام (خاصة هيئات الليث). وهو يصف تحديدا السياق في بلدان أفريقيا الناطقة بالفرنسية بالفرنسية والمغرب العربي ويقرح بعض السمات الجيدة المرتبطة بوظيفتها وقطرها الخاصة بما في ذلك عدة نهج، وإنشادات، ومنتجات ممكنة لستنادا إلى تجربة مناطق أخرى.	دليل يقيم توصيات عن كيفية دعم لقول بين القروطنين (مجموعات المجتمع المدني) والإعلام (خاصة هيئات الليث). وهو يصف تحديدا السياق في بلدان أفريقيا الناطقة بالفرنسية بالفرنسية والمغرب العربي ويقرح بعض السمات الجيدة المرتبطة بوظيفتها وقطرها الخاصة بما في ذلك عدة نهج، وإنشادات، ومنتجات ممكنة لستنادا إلى تجربة مناطق أخرى.	http://unesdoc.unesco.org/images/0014/001465/146533f.pdf (بالفرنسية)
أفريقيا	٢٠٠٠	دليل إذاعة لجامعة لسمبول بيركنز الأفريقية للمدربين: أمرك أفريقيا	دليل يصف عملية إدرو وإقامة محطة إذاعة مجتمعية على القارة الأفريقية. كما يتم هدر لاحتات للتعرض بشركة المجتمع في إقامة الإذاعة المجتمعية.	دليل يقيم تعليمات لمدرس الأذاعة المجتمعية لتطوير محتوى برامج لقول بطريقة تساعد على تقليل الفجوات (إذنا من فخرها لمفها	
للقائمة	ومعهد تقدم الصحافة	دليل إلى الإذاعة	دليل يقيم تعليمات لمدرس الأذاعة المجتمعية لتطوير محتوى برامج لقول بطريقة تساعد على تقليل الفجوات (إذنا من فخرها لمفها		

<http://www.cominit.com/redirect.cgi?r=http://Africa.amarc.org/files/english.doc>

http://www.unesco.org/webworld/publications/media_trainers/manual.pdf

<http://www.cbaa.org.au/content.php/12.html?pubid=14>

مما هي الإذاعة لوسكر ميوسدي، مدري دليل مولد بفصل كيف يمكن إقامة محطات الإذاعة المجتمعية، ويتم للإذاعة المجتمعية دليل جيلين برون، بيكونين ما لمشاركات عن تحديد المشاكل التي تلاقيها محطات الإذاعة المجتمعية. غيرى وكوجدر بنامسكو كما يفحص دور هذه المحطات في بناء الديمقراطية التشاركية والتعبئة للموارد للموارد لأمريك لفرينسا بيلتون في أفريقيا.

مخرب أفريقيا

دليل لسدري الإعلام نور لو مكهفيل ونككان دليل يوزد مدرس الإعلام ولسموسين في بيلتون لتجفيف التسهيل ملهم - نتيج يركز على برون كثير. كما يقدم توجيهات عن كيفية تقييم برامج التدريب وتقديم الإعلام ، معهد أسبيا اليونسكو أنزها، مثل وضع استراتيجيات فاعلة ولإجراء دورات لأغراض التقييم. والمحيط الهادئ

لتعبئة اليث

دليل يقيم مستور لعضا عليا لمحطات الإذاعة المجتمعية في لسر ليا، من للترويج والتنظيم في تعبئة الترويج، وتتضمن الحصول معلومات عن رسوم التوصل، وكيفية إقامة يث مجتمعي (دليل للطلسمحين)، والرقابة، ومعالجة الشكاوى، ورسلة الإذاعة المجتمعية، وحل المنازعات، والإذاعة لرقمية، واليث السوي، والأدوة الشافية، وكثرون نشر كات، والتلفين، والأدوة، والتسويق، وكثرون الإعلام، والتوسيق، واليث للخرج، ولستراتيجيات تقييم الترويج، والرقابة، وكثرون هيئة العاملين، وأموال د لملكية، وأموال د، واليث، واليث للتعبئة.

التغطية	السنة	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
ششرق وحدوني أفريقيا أوروبا	٢٠٠٠	الإعلام وغفروس ومرض الإنز في شرق وجنوبي أفريقيا: كتاب بالمورد (محرران) الإصلا فسي أوربا الغربية: دليل لأرومبيا	إس تي كوفي بوفرو، مع كلروس إيسه لاسلر ميرت سترني كوسجرارد مجموعة بحوث ليرومبيا (محرر)	كتاب بالمورد يتم مبادئ توجيهية عملية ولستون لوجيتك لإعداد التقرير الشاطل عن غفروس ومرض الإنز. أفريقيا: كتاب بالمورد (محرران) الإصلا فسي أوربا الغربية: دليل لأرومبيا	http://www.unesco.org/web_world/publications/media_aid/index.html http://www.euroedigroup.org/publications.htm (للشراء)
أفريقيا	٢٠٠٣	الإذاعة لجمعية: صوت قشعب	جون فان زيل (محرر) AB4 Uluazi	كتاب يتم مبادئ توجيهية ولستون لوجيتك تنقل كليل عملية إلهية وإدارة وإذاعة إذاعة محففة، مع تنقل لمر الإذاعة لمجتمعية في مجتمع غرب أفريقيا.	http://www.abcahwaazi.org.za/isp/published_cr.jsp?pg=published_cr
أفريقيا	غير متاح	طبل محطات NEARFM (الإذاعة لجمعية) طنن، ليرلندا	NEARFM طنن، ليرلندا	صفحة على الإنترنت يتم دليلًا كاملا عن الإذاعة لمجتمعية سن NEARFM، وهي محطة إذاعة مجتمعية قومية في طنن، ليرلندا.	http://www.nearfm.ie/humanbook.html

http://www.osf.org.za/File_Uploads/pdf/CRM-1-Prelims.pdf#search=%22manuals%20on%20community%20radio%20evaluation%22

جنوب إفريقيا ١٩٩٩ كتيب إرشادي للإذاعة جان فري بيرون مؤسسة كتيب إرشادي يقدم تفاصيل عن كيفية معالجة قضايا التحديك للترقية بإقامة المجتمع المفتوح للجنوب الإفريقية إذاعة محققة في جنوب أفريقيا (الاعتقاد الأوسع) يقدم تعليمات تين كيفية إقامة إذاعة مجتمعية جديدة، ويخصص الكتيب الإرشادي قنوات تلفزيونية، وتعليمية، وتجميع مخرجة لمجتمع، وقرضين، ولزوجة، ولصداك، وقصويك، وجمع الأمول، والشكل، والمرت.

الجدول ٨. الإعلام الجماهيري: قضايا النوع الاجتماعي والعرق والشباب

المنظمة	السنة	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
عربية	٢٠٠٧	أصوات النساء الرافدة: الأطفال بصحافة السراة عبر العالم	المقالة ١٩	تقرير يقدم ملخص زيارات شخصية من صحفيات بولن سن جونسون، والمرق، وماليينا، والسوداني.	http://www.article19.org/pdfs/ publications/2007- womens-day.pdf
عربية	٢٠٠٥	حركة الإنترنت وقضايا الشوع الجنسية	كليريا - باليرا	حول يقدم عدة رؤى متغيرة في تعاين تكنولوجيا الاتصال والمعلومات على النوع الاجتماعي، خاصة الإنترنت وحركة الإنترنت.	http://www.awid.org/go.php/ sid=1314 http://www.genderit.org/en/ index.shtml?page=a-e91324-i &x=91324
عربية	١٩٩٧	مقالات مينيلا ويلزديروس وليز عن الأطفال، برنس ولز والاعلام	١٩٩٧ مقالات مينيلا ويلزديروس وليز عن الأطفال، برنس ولز والاعلام	صفحة على الإنترنت تقدم سلسلة مقالات نقض مختلف القضايا لهرطقة بنتيجة الإعلام للأطفال، و ربط الأطفال بالإعلام، وتسل هذه المقالات وضع وتوزيع مواد للتدريب في سوقيات فكرية مختلفة.	http://www.presswise.org.uk/ display_page.php?id=71
عربية	١٩٩٥	إذاعة موجل القومية	ملاريا كريستينا مقدا، منسقة ALER	كاتب يقص ثور المرأة في الإذاعة المجتمعية. كما يقص كيفية عرض قضايا النوع الاجتماعي في الإذاعة المجتمعية	http://www.itir.nl/publications/ mcgonagle/access_natin_ to_media_eng.pdf
أوروبا	٢٠٠٦	لجنة فقهاء المحامين بالمنظمة المتقدمة	علوم مورنج لمسة الانفاقية الاطرية	دراسة مصممة لتوجيه للحو ل حول كيفية التوضي بقرص الأقليات قوطنية بلى الإعلام في منتج إعلام متغير. وتتضمن الدراسة ظاهرة لسه على الرغم من التطور السريع للأوضاع الجديدة من الإعلام واستخدام الإعلام،	

بمجموعة الأكيبت لخدمة الأكيبت القرية في الأوقات القادمة لخدمة وصول الأكيبت القرية للإعلام، تلك بدون قرية

ولجنة فخرية قومية، فيما عدا لشبابي قليلة. كما يتم توصيت عن كيفية محاربة هذه

بالقضايا المتعلقة بعملية

٢٠٠٤

لوريا

<http://www.ivir.nl/publications/mcgonagle/fightingframe-commentary.pdf>

تقيب بعض القضايا التي تؤثر على وصول الأشخاص لشعبي الأكيبت قرية الإعلام، وتركز على فرعية في إبقاء لقوة على وجود سلسلة كاملة متروعة من التغييرات، والإحديت المتروعة التي يستقرها في التطبيق.

مقريباً وصول نالان مكيروناجل الأشخاص المتقنين الأكيبت قرية إلى الإعلام

الجدول ٩ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

التغطية	السنة	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
عالمية	٢٠٠٥	مراجعة صوبت تقيية: أسي ريمت	تقرير يفحص مخاطر فقير لفس أن تكنولوجيا الاتصالات وقطاعات		http://www.unite19.org/pdf/publications/ict-wsis-report-on-development.pdf
		الحاجة لخدمة إعلانية وجون بيكر	تحقق للتبية، ونزوفر للمعلومات الحطسة، ومحدودة كل قطاعات		
		إعادة تسليك وتجهيز	المجتمع، ويسي إلى توجه الحور التولي ينشل لفضل فوقي التليف		
		تكنولوجيا الاتصالات	الأداة التتمية وإصلاح التتمية.		
		والمعلومات			
عالمية	٢٠٠٤	التدخل في حوكمة	رقة عمل قصص فقير لفس أن يوجل الحوكمة قتالية تقيت ككرين		http://programs.ssrc.org/ict/publications/knowledge_report/memos/buckeymemo.pdf
		تكنولوجيا المعلومات	مجلس بحوث للعلوم		
		والاتصالات الدولية	الاجتماعية		
عالمية	٢٠٠٤	تكنولوجيا المعلومات	تكنولوجيا المعلومات		http://www.wds.worldbank.org/serve/WDSCContentServer/WDSP/IB/2004/03/02/000090341_2004302000454/Rendered/PDF/279490P4APER0WBWP0no1012.pdf
		عريضة لفاعلة:	كلج (ميجا لو ويلدور		
		لستعرض جزئي للألة	ريونلر)		
			فاغية للنظم للحكومة. ويسي لين أن تكنولوجيا المعلومات		
			والاتصالات مهمة لمسية للتتمية عن طريق: ١- تقسم المرفة،		
			٢- زيادة الإنتاجية، ٣- التلب على الحفر قيا، ٤- الإسهام في تحقيق		
			الانفتاح، ملل زيادة عفاقية الحكومات والشركات وغيرهما من		
			الموسسات. وتعرف رقة العمل بأن هذه المجالات الأربعة قسر بصفة		
			عامة تقيرا خائلا في التحليلات المعقدة، ركزت أن جميع التليات عن		
			كيف تسهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحديدا في		

تقديمية الإقليم، والحكم، وملحق لمرز، ويجب أن يكفل وصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحو متوازن لأكثر عند ممكن من المجموعات (إما في ذلك حتى أعضاء تلك المجموعة الأند تهيئاً) وأن تقي مشروعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمطالب المجموعة المستهدفة.

http://european-cis-undp.org/?menu=p_cms/show&content_id=62D51851-F203-1EE9-B05EB064C88432F4

تقرير يتم نتج عشرة دراسة حقة عن أفضل لمؤسسات المستعدة للدراسة الثانية في أوروبا وربطة الدول المستعدة، والتي تين كيف يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تسهّل تقديمية الاجتماعية الاقتصادية والخدمة الجيدة. وتضمّن دراستات الحالة هذه برامج تطبيقات للخدمة الإلكترونية، مثل صناعة السبحة، إصلاح الجمل، التعليم الجنسي، ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الريف والتدريب عليها، وبناء قواعد البيانات للتربية، والتدريب تنمية قوة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ككلمة وقبضة على التحويل عندما تسم بصورة فاعلة. ويرى التقرير إلى التهورض بقبول بين البلدان لأفضل المؤسسات والمعرفة السبحة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية.

http://162.23.39.120/eznweb/resources/resource_en_24102.pdf

ورقة متعلقة تلم نظرة عامة عن كيف تيسر تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: بما في ذلك الأذاعة والأثرية، وغير هذا، في إستراتيجيات النمو الاقتصادي في البلدان النامية. وتحتل شكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على فقر، وكذلك فقيرد والتحديث.

عالمية ٢٠٠٤ كتيبة بناء مجتمعات أسي ماملن (محرر) ملوموس مقترحة: برسلح الأسم فتنحة: مجموعة من كمثل الاملي للمؤسسات والدراسة الثانية

عالمية ٢٠٠٣ تكنولوجيا المعلومات ريتلر دجورسنر والاتصالات من أجل تقليل ومربا زمرملن فقر.

من أن الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يجب ألا يعتبر غاية في حد ذاته، وأن الفتح ينبغي قبله من زاوية التقييم لتتفق تجاه أهداف الألفية الإعلانية، وليس مجاوز الأقسام الفرعية.

مجلة ترمض المنظورات التالية عن نظام المعلومات الدولية: ١- منظورات برقية عن النظام الجديد للمعلومات، ٢- العلاقة بين الإعلام والحكومة في باكستان من الفترة الاستعمارية حتى الثمانينيات لتحليل مشكلة تنمية الإعلام في جواهرى في اللين للثانية، ٣- هراحت عن كيفية تعزيز الصحافة في الولايات المتحدة بجمعية للتحقيقات عن القضايا الدولية، ٤- منظورات عن سيطرة الحكومة على الصحافة ولتقود على التفتق الحر للمعلومات، ٥- دور بيرنسكو في الحول حول نظام المعلومات الدولية، ٦- فحص مؤثرات يمكن قياسها لعم تفرز تفق المعلومات ومدى الاعتماد على المعلومات الدولية، ٧- فحص دور وكالات الأنباء الدولية في المجتمع الدولي. تقرير يصف بيفات تيفت لتوجيه فترة على وضع سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنظيمها في أفريقيا لتعزز الوعي والتبوض بالقرص التي يتجها عصر المعلومات إفريقيا.

<http://www.researchinfricu.net/images/upload/Toward2.pdf>

عالمية	١٩٨٢	نحو نظام عالمي جديد أم دى مليون	المعلومات (محرر)	٢٠٠٥	نحو رقم قبلى إلكترونى بلين جيلرك
					أفريقي: فرص الأبر (محرر)
					والأترك في الحصول على المركز الدولى
					تكنولوجيا المعلومات للتكوى للأبحاث
					والاتصالات واستنداتها عبر والتنمية مسع
					١٠ بدلى أفريقية
					للماسة ولورة
					للتية في جامعة
					ويش

التعليق	السنة	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
مصر	٢٠٠٥	ركسروب للطلر ر.أ. عبد الله الإلكتروني: تقنية الإنترنت في مصر	مصر ويقيم نظرة عامة على الاتصال بالإنترنت، ومحتوى، وتاريخه في البلاد. ويشير إلى أن مصر لديها إمكانية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتصبح أكثر في منطقة الاتصالات ودعم المجتمع المحلي في العالم العربي.		http://igmc.sagepub.com/cgi/content/abstract/11/2/149 (لشراء)

الجدول ١٠ تقييم وقياس تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الموقع على الإنترنت	مؤخر	المصدر	الموضوع	السنة التخطيطية
http://www.unictasforce.org/perldocuments.pl?id=1519	تقرير يتقصى قبل قس يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تدعم بها أهداف التنمية، وهو يركز بصورة خاصة على تقييم التمديد لأخمسة مجالات من أجل التعميم الكامل، والتعامل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للوفاء بأهداف الألفية الإنمائية:	٢٠٠٥ عالمية	الابتكار والاشتراك: تكنولوجيا فريق عمل الأمم المتحدة للتنمية البشرية الألفية الإنمائية: تقرير أعدته فريق عمل الأمم المتحدة المعنى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأهم فريق عمل للأمم والتكنولوجيا والابتكار في مشروع الأمم المتحدة للألفية	٢٠٠٥ عالمية
	١- تحديد أدلة عن التأثير، ٢- تنمية لسياسة، ٣- حشد الموارد، ٤- إقامة تحالفات عالمية لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ٥- تنظيم حملة ومبادرات عالمية، كما يركز التقرير على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأدلى وأل دعم أثر التنمية، ويرجع تخفيف عبء الفقر ولينز لحيوة، توفيق لسياسة حسب تقييم التنمية التحتية لألفية، تضمن للتنسيق والتعاون بين الحكومات والمهنيين، وزيادة مشاركة القطاع الخاص، وتميز الأليات حشد للمورد.	٢٠٠٥ عالمية	٢٠٠٥ عالمية	٢٠٠٥ عالمية
http://www.infodev.org/en/Document_4.aspx	يطلب يستعرض تجارب (Info Dev) في دعم وتقييم فاعلية مشروعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لوفاء في البلدان النامية. ويقيم لمشاركت عن تصميم مكرهات فاعلة للرمز والتقييم في مشروعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لوفاء وبتشرح كيف يمكن للمضي لما وراء التقييم والرصد لتتحدى إلى	٢٠٠٥ عالمية	٢٠٠٥ عالمية	٢٠٠٥ عالمية

الناظية	السنة	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
عالمية	٢٠٠٥	مفاهيم تقييم التسرع الاقتصادي للإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والصناعات: أداة تعليم للتغيير والتكيف من الناظية	شبكة جرسيا وإيسو ونشيكاي مركز رابطه الاتصالات والتعليم	نموذج للتعليم يفحص العلاقة بين مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومفهوم "التكيف" وكيف يمكن أن ييسر التغيير الاجتماعي، بما في ذلك الطريقة التي يعمل بها الأفراد والمنظمات والمجتمعات. والنموذج مزايايات تبحار تقيم النوع الاجتماعي في سياق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	www.apcwomen.org/geni/
عالمية	٢٠٠٥	رصد وتقييم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مشروعات تعليمية: دليل للبلدان النامية	دليل (موجه لصناع قسيمة) يفحص كيفية قياس تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على إنجازات الطلاب في البلدان النامية، كما يقدم معلومات عامة عن السبب في أن هذه التكنولوجيا تمثل أليك مفيدة لتطبيق إصلاح التعليم والامتثال فيه. مبلر، ويتم لويزن Info Dev	دليل (موجه لصناع قسيمة) يفحص كيفية قياس تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على إنجازات الطلاب في البلدان النامية، كما يقدم معلومات عامة عن السبب في أن هذه التكنولوجيا تمثل أليك مفيدة لتطبيق إصلاح التعليم والامتثال فيه. مبلر، ويتم لويزن Info Dev	http://www.infodev.org/en/Document/9.aspx
عالمية	٢٠٠٣	وضع واستخدام مؤشرات للتعليم تكنولوجيا للمعلومات والاتصالات في التعليم	كتاب يشرح كيفية تحديد مؤشرات التقييم تأثيرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التعليم. ويشرح المبلر إلى نهج مفيدة لتحديد المؤشرات. لأسييا والمحيط الهادي	كتاب يشرح كيفية تحديد مؤشرات التقييم تأثيرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التعليم. ويشرح المبلر إلى نهج مفيدة لتحديد المؤشرات. لأسييا والمحيط الهادي	http://portal.unesco.org/cile/en.php?URL_ID=1243&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html
عالمية	٢٠٠٢	تقيم تأثير التكنولوجيا في التعليم	كتاب مبلر يقدم نظرة عامة على كيف يمكن قياس تأثير التكنولوجيا على التعليم. ويفحص بعضه خدشة نتائج التعلم ونتائج التعليم، ويكمل تكنولوجيا (محررون)	كتاب مبلر يقدم نظرة عامة على كيف يمكن قياس تأثير التكنولوجيا على التعليم. ويفحص بعضه خدشة نتائج التعلم ونتائج التعليم، ويكمل تكنولوجيا (محررون)	http://www.rcgdi.ist.umich.edu/itr/TechSbk.pdf

التدريسيين والتطبيقات: وهذا للتكليف التدريجي قيم لأنه يمكن استخدامه في تقييم أنش ملحقات
الإذاعة المجتمعية.

بالقديم

دليل بعض تأثير التعليم عن بعد من خلال الإذاعة. ويقيم تحليلا قيسا
لأثر التمردن والشكلين من سلبب القوة بين الجنوب والجنوب، وكذلك
أهمية لتعليم صوت المجتمع.

دليل ريتو
كلينر

١٩٩٤

عقنية

<http://www.idrc.ca/openbooks/>
708-6

كتاب بعض كيف تؤثر خدمت لملومات على تمكن المجتمع من
سلبب القوة والحركة. ويقيم منها ميا في وضع مؤثرات واستجابات
مناهج التقييم.

التقنية

١٩٩٢

عقنية

<http://www.cominit.com/pdf/impact/assessment-finalRadioJournalVersion.pdf>

ورقة عمل قدم منها لتقييم التأثير ثم تصميمه والتأثيره وتقيده في شأن
محطات مملوكة المجتمع في موزامبيق بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٥. وتخصص
كيف عزز المنهج مشتركة المجتمعات، وضمن تمكن منتهي للمحطات
المجتمعية التطوعية من الاستمرار في التقييم وفق الخلاصة التي انتهى
إليها المشروع. ويشمل المنهج لمكونات التالية: ١- تقييم دالقي للكيفية
عمل الإذاعة المجتمعية في كل محطة، ٢- تقييم قدرة منتهي المحطة
على إنتاج البرامج للقاء باحتياجات المجتمع ورغبته، ٣- تقييم لتأثير
الإذاعة المجتمعية على التأثيرات الإيجابية في دالقي كل مجتمع.

برجيت ياتو

تقييم التغير في

٢٠٠٥

موزامبيق

لورنسكو، بولانس

المجتمع: منهج تقييم

٢٠٠٥

موزامبيق

للعدة: الإقليمي

تأثير تنمية "الحايات"

٢٠٠٥

موزامبيق

مشروع تنمية الإعلام في

موزامبيق

٢٠٠٥

موزامبيق

[Measuring_change.pdf](http://www.cjssc.org/pdf/Measuring_change.pdf)
http://www.cjssc.org/pdf/Communities_measure_change.pdf

تحليل الاتصال من أجل العمل المستندة للمجتمع. ويمكن تطبيق هذا النهج على تقديم تأثير التغيير الاجتماعي الإذاعة المجتمعية.

<http://www.cimrc.info/pdf/news/impactclassess.pdf>

ورقة تقيم مبادئ توجيهية للمنظمات غير الحكومية لتقييم تأثير أهداف منظمة للتأثير التالية للقياس على تخفيف عبء الفقر. ويشمل هذا إحصاء والاتصال بمحددات* لمؤشرات تقيس مدى وكيف تحقق الأهداف. كما تغطي الورقة مختلف أنواع أثر للمنظمة، مثل التخطيط والرصد والتقييم لمتابعة للمشروع.

<http://www.idrc.ca/openbooks/111-6/>

كتاب يوضح نهجاً لساليب لتقييم جهود تنمية للفترة التطويرية. وقد أعد للمبرزين والمقيمين بالتقييم في منظمات البحث والتنمية (بما في ذلك الوكالات الحكومية والبلدية التي تقيسها)، ووكالات التنمية للبلدية، ومناهج تنمية الأذلة، والمؤسسات التعليمية.

والمركز الدولي لبحوث
 تنمية قروية، كندا،
 والمركز العالمي للمعلمين
 الزراعي والريفي
 ACP - EU

الموقع على الإنترنت	موجز	المصدر	الموضوع	السنة	النتيجة
http://networkdlearning.ncsl.org.uk/knowledge-base/research-papers/participation-relationships-and-dynamic-change-madeline-church-2002.pdf	تقرير يفحص التجليات التي تزلجها الشبكات الدولية، مع إلهاء اعتبار خاص للزمن والشقيف، وفتح تقرير مروض في القسم الأول، ولفحص القسم الرابع المشترك والرمز والشقيف، ويمكن للتفليل الواردة في التقرير أن يوفر مرشدا للتفصيل لتغير شبكات الإذاعة الشفوية.		مايلين شيرين (محررة) وألورن. والتفصيل رحدة تخطيط التسمية، جامعة لندن النيابليكي: تفكر جديد في تفصيل عمل الشبكات الدولية	٢٠٠٢ والتفصيل والتفصيل النيابليكي: تفكر جديد في تفصيل عمل الشبكات الدولية	عالمية
http://www.idrc.ca/openbooks/868-6/	كتاب يقدم عدة مقالات عن موضوعات حلقة في تقديم الموقفة في شتارون الإنشقي، بما في ذلك الأخلاقيات وبترو فوجيتا لتسمية، ودراسة الحالة، والمزيد.	إيرد نسي جاكسون، وليف قسم (محررون) مطابع كمولويل IDRC	تسلم الموقفة: تفصيل قلم على لمشركة نسي للتعاون الإنشقي	١٩٩٨	عالمية
http://www.idrc.ca/uploads/user-S/1050428245/Research.pdf	ورقة تفصيل ففصوص للمساهمة وندى لفتاد بحثا لتسمية كما تقدم للزوجة "ندى" أيضا في تلك لفرامل التي تبهره ل (توقفة) كلفر لبحثا لتسمية، ويوفر لندى تفصيل موكدة عن الأداء، لمصاحب لقصصها، تبين تفصيلا وقها للظروف على أرض الواقع، ويمكن أن تساعد في تحديد حلول للمكبة.	كريستين سكلتر IDRC	تفصيل بحثا لتسمية REACH	١٩٩٨	عالمية

كتب يفحص الأجنبي لفئة بالصفة بشكل عام ولجامعة بشكل خاص، وهو بين أن دليل جامعة تقليدية، الذي يركز على عرض الأغنياء، متبوع ومضلل من قاعدية نظرية، ويطور تحليلاً يتلوه على الفلكية والتحليل لسان تيج الاعتقاد. ويطلق الكتاب تيج الاعتقاد على مسألة من درست لفئة لجامعة حديثة نسبياً، بما في جامعة هينغل كوري (١٩٤٢)، ولجاعتين في إثيوبيا (١٩٧٤، ١٩٧٢)، وجامعة بنجلاديش (١٩٧٤)، ولجامعة في بنغل لسلطان في إفريقيا (فلاح السبيوتات). كما يحلل الكتاب شخصين وكثير فتر مستقماً علم الاقتصاد وعلم الاجتماع ونظرية لسياسية.

١٩٨١ فتر لرويتا من

علمية

ولجامعة:

مقالة عن

الاستعداد

وغيره من

<http://www.cidlh.oas.org/declaration.htm>

[http://www.unhcr.ch/huridocda/huridoca.nsf/\(Symbol\)/ACONF.157.23.En](http://www.unhcr.ch/huridocda/huridoca.nsf/(Symbol)/ACONF.157.23.En)

http://www.unesco.org/webworld/fcd/temp/communication_democracy/Windhock.htm

<http://www.un.org/Overview/rights.html>

عالمية ٢٠٠٠ إعلان ميلادي حرية منظمة الدول إعلان لجنة الدول الأمريكية بشأن حقوق الإنسان، يشمل حق الإنسان في حرية التعبير، بما في ذلك الحق في الحصول على المعلومات التي تبرزها الدولة (وفقاً للترط معينة)، مما يضمن توافر شفافية وخضوع المسألة على نحو أكبر للأشياء الحكومية وتفتح المؤسسات للجمهور.

عالمية ١٩٩٣ إعلان حقوق الإنسان، اعتمد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في ٢٥ يونيو ١٩٩٣ في فيينا، النمسا. ويضمن حكماً (المادة ٢٩) يتفق بالحق في إعلام حر ومستقل.

عالمية ١٩٩١ إعلان فيرنسكو في فيرنسكو وأغلب تحليل المشكل المرتبطة بالإعلام قسماً في أفريقيا، بما في ذلك حالات الترويع، والسجن، والرقابة عبر قفزة. ركزت أيضاً الوثيقة في فترة عقدها فيرنسكو يقول "التبويض بصحافة مستقلة وتعددية في أفريقيا"، عثت في ويندوك، في تنجانيا في ١٩٩١، وصق عليها لاحقا السرتر

تنام للوينسكو. يدعو الإعلان إلى إعلام حر ومستقل وتعددية في كل أنحاء العالم، ويضمن على وجود ارتباط بين الصحافة المستقلة على نحو كامل والتبويض لاهلية الكفاءة لتقديم على المشاركة. كما يضمن على أن الصحافة الحرة حق جوهرى للإنسان.

عالمية ١٩٤٨ الإعلان العالمي لحقوق الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨، تضمن ثلاثين مادة تحدد وجهة نظر الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان المعكولة لكل الناس. ويضمن حكم (المادة ١٩) يتفق بحق الإنسان في حرية التعبير والرأى من خلال أي وسيلة إعلام.

المنظمة	السنة	الموضوع	المصدر	موجز	الموقع على الإنترنت
عالمية	١٩٤٨	الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان	مؤتمر الدول الأمريكية	إعلان اعتنقه دول الأمريكتين في المؤتمر الدول التاسع للدول الأمريكية في بوغوتا، كولومبيا في ١٩٤٨. ويشمل الإعلان الحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية التي يحظى بها موطنو الدول الموقعة عليه، وكذلك للجيلات التي يتبعها الأكراد. ويضمن حكما (للدولة) يتنقل بحق الإنسان في حرية التعبير والرأي من خلال أي وسيلة إعلام.	http://www.civil.as.org/Basicos/basic2.htm
عالمية	١٧٨٩	إعلان حقوق الإنسان والمواطن	جمعية تعليمية لفرنسية	يعد هذا الإعلان وثيقة أساسية للثورة الفرنسية، ويحدد الحقوق المدنية	http://www.hrcr.org/docs/franchedec.html

الجدول ١٢ الاتفاقيات والمواثيق الدولية

الموقع على الإنترنت	مراجع	المصدر	الموضوع	السنة	المنطقة
http://www.civilh.ous.org/Basicosbasic3.htm	الاتفاقية هي وثيقة دولية لحقوق الإنسان اعتمدها البلدان الأمريكية في سان خوزيه، كوستاريكا، في ١٩٦٩، وبعد ذلك بدأ سريانها، عقب تصديق جرينادا عليها في ١٨ يوليو ١٩٧٨. وتسمى الاتفاقية لتعزير نظام الحريات الشخصية، والدولة الانضمامية، تستند إلى احترام حقوق الإنسان للحرية. ويتضمن حكماً (المادة ١٢٤) ينطبق بالتقيد في حرية التفكير والتعبير من خلال أي وسيلة إعلام.	البلدان الأمريكية	الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان (تعاقبة سن خوزيه)	١٩٧٨	الأمريكتين
http://www.unhcr.ch/html/menu3/Bia_cpr.htm	ميثاق يستت لإعلان لحقوق الإنسان، تم إقراره في ١٩٤٨ وبعد ذلك بدأ سريته في ٢٣ مارس ١٩٤٧. ويتضمن ثلاثاً وخمسين مادةً تحدد وجهة نظر الأمم المتحدة بشأن الحقوق المدنية والسياسية فتكفلها لكل الناس. ويتضمن حكماً (المادة ١٩) ينطبق بحق الإنسان في حرية التعبير والفرق من خلال أي وسيلة إعلام.	الأمم المتحدة	الميثاق الدولي لحقوق الإنسان (بدء سريته) وسياسية	١٩٧٩	عالمية
http://www.hri.org/docs/ECHR50.html	تعاقبة اعتمدت تحت إشراف مجلس أوروبا في ١٩٥٠ لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتتضمن حكماً (المادة ١٠) ينطبق بالتقيد في حرية التعبير.	مجلس أوروبا	تعاقبة حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (الاتفاقية الأوروبية المعنية بحقوق الإنسان)	١٩٥٠	أوروبا

الجدول ١٤ مسؤوليات التقريرين الخاصين بحرية التعبير

الموقع على الإنترنت	مؤرخ	المصدر	الموضوع	السنة	التغطية
http://www.ohchr.org/english/issues/opinion/index.htm	يوضح المقرر الخاص ملابسات تنفيذ أو التهربات منذ الأشخاص الذين يسمون لملوسة أو تعزيز ملوسة الحق في حرية الرأي والتعبير. والمقرر الخاص مكلف بالتقييم بزيارات نظرية لتفحص الحقوق وحق الامتدادات والاتصالات للدول لتجميع تخفيف التورط الملزمة على الحق في حرية الرأي والتعبير. ويصدر المقرر تقريراً سنوياً يقدمه للجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، يفصل فيه حالة حرية الصحافة وحرية التعبير.	الأمم المتحدة (لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان)	المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير	١٩٩٣ - جاري	عالمية
http://www.achpr.org/english/_info/index_free_en.html	يوضح المقرر الخاص يبعث لتحقيق الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وبعثات أخرى لتحقيق امتثل الدول الأعضاء لمبادئ الإعلان المعني بحرية التعبير في أفريقيا، وكذلك بمطير حرية التعبير بصفة عامة، وتقديم التماسح للدول الأفريقية أو القيام بتدخلات عامة وفق ذلك، أو يخل في غير ذلك للجنة الأفريقية بالانتهاكات للغة الحق في حرية التعبير. وضمة ذلك يتم المقرر الخاص تقارير في كل دورة عليية للجنة الأفريقية عن حالة التمتع بالحق في حرية التعبير في أفريقيا.	الاتحاد الأفريقي (اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب)	المقرر الخاص المعني بحرية التعبير في أفريقيا	٢٠٠٤	لأفريقيا

١٩٩٧ دول
المقرر الخاص المعني منظمة الدول الأمريكية
بحرية التعبير في (اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان)
منظمة الدول بحقوق الإنسان الأمريكية
حرث لتغيير التي تتلقاها اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، ويقم توصيته
حرية التعبير التي تتلقاها اللجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، ويقم توصيته
للجنة عن هذه الحالات، ويصدر بيانات صحفية، ويجري تريبين وعرب
عن التلقاها للجنة الأمريكية لحقوق الإنسان، ويقم توصيته
من بين مستندات أخرى، ويصدر المقرر الخاص تقريرا سنويا، يورد
تفاصيل حالة حرية الصحافة وحرية التعبير في كل بلد في الأمريكتين.

المجلد ١٥ إطار التنمية القانونية والتنظيمي لوسائل البث

التغطية	السنة	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
عالمية	٢٠٠٣	حرية المعلومات: توبى منتل مسح قانوني مقارن	توبى منتل النيويورك		http://portal.unesco.org/ci/en/file/19697/11233333331/freedom_info_en.pdf http://freedom_info_en.pdf
عالمية	٢٠٠٢	حركة الإعلام العالمي: نيل البيتين	شين لو سيوكو دوروس جيرارد، مسج أسي ماهان ميند الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية		http://www.communica.org/gnug/index.htm (للتراء)
عالمية	٢٠٠٢	مناخ يمكن من إعلام موزو برونس هر ومستقل: إيهام لوكية الأمريكية للتنمية والخاضعة للمساءلة التربية	موزو برونس إيهام لوكية الأمريكية للتنمية والخاضعة للمساءلة التربية		http://www.global.asc.upcm.edu/docs/ENABLING_ENF.pdf (مناخ بالروسية والإسبانية و الفرنسية والألمانية أو الصربية)

<http://www.jamwest-thepublic.org/media/datoetke/1998-4-symposium-raboy.pdf>

<http://www.misa.org/broadcasting/acb.html>

<http://www.article19.org/pdfs/publications/africa-broadcasting-policy.pdf>

<http://www.catia.ws/Documents/Intexpage/Southern%20Africa/%20booklet.pdf>

http://advanced.jhu.edu/medic/files/Wu-Red_Net_over_China.pdf

تقرير يوضح أن سياسة الاتصال تشتت في مناح عالمي، يقتضي خلق نهج سياسية جديدة عبر قومية ترسي لشكل الإعلام والاتصال من خدمة الصالح العام العالمي على نحو أفضل. كما يقدم التقرير توصيات بشأن مثل هذا الإطار التنظيمي المقترح.

ميثاق لقسم به أن يكون نموذجاً لربنا عصرنا القرنين، وسياتك نكفولوجيا إيث والمعلومات في أفريقيا.

كتاب يقدم نتائج مختلفة عن كيفية إقامة مشبه للبحث تحدي ومتفرع في أفريقيا. وهو يركز على جرقب شتي لسيمة ومعلمة إيث يقدم لمشتات بينهما، بما في لك توفير الفرص والتحول والأدرة وضمان أن محتوى إيث يستجيب لاحتياجات لموطين ورغباتهم.

ذليل يسمى لتقديم لرشادات لمبادرات الإعلام المجتمعي والطلامحة بيروكو، مع ريبكا عن إدارة الأطر التنظيمي في لسيروت، وموز لسيق، ونايبيا، وجرب لوقيا، وسورلينك، وزانبا، وزمبابوي. ويقضن مبادئ توجيهية خاصة بإطلاق مبادرات لحرارات الترخيص بالإذاعة المجتمعية في كل بلد.

مكتة: بحث تقعن نظام الإعلام في الصين، التي يكون من حيكك لسي، ويشتر توجيهية للأدرة، ونمط التشغيل لكل منطقت الإعلام في البلاد. وتحلل المعكوة تنمية إعلام الإنترنت في الصين من مشمتف التسميوتك، وقضم بلمتخدام لمولات مع ممارسي إعلام الإنترنت في الصين، لسترفنا لنظام إعلام الإنترنت في الصين وسماته الأساسية ومستقبله وكيفية الترقية.

عالمية ١٩٨٨

من التعميد والإشراف لتيجيت (محرر)

أفريقيا ٢٠٠٤

أفريقيا

أفريقيا ٢٠٠٣

أفريقيا ٢٠٠٢

أفريقيا (جرب)

أفريقيا (محرران)

الصين ٢٠٠٥

لوق الصين: نظام الصين

الجديد للإنترنت وكيفية

المنطقة	المنبة	الموضوع	المصدر	الموجز	الموقع على الإنترنت
أوروبا	١٩٩٨	المصر براقى: قضية	مارسيلينو لوريغا	تقرير يلخص لقاسمير الألفية لبيئة سمعية بصرية لورينة:	http://ec.europa.eu/cvpolicy/docs/library/studies/finalized/hlg/hlg_en.pdf
		السمعية لبحرية الأربية (زيتس)		١- نقص دور الإعلام المسمى ببحرية في مجازات البيئة العامة، ٢- إنشاء بئ رقى (فى إشكالة التفتد) لمتعددا لمر المبرسات، ٣- لمتحدث بؤرة لورينة التوزيع والحقوق، ٤- دعم جهات البث من حيث توزيع وتمويل الإنتاج المسمى البصري، ٥- تكليف تدبير لدعم القائمة للأكلام والمحتوى المسمى البصري مع الاحتاجات لراعاة، ٦- تطبيق تدبير لدعم تمويل بئ الخدمة العامة، ٧- لمتحدث نظم تنظيمية للمحتوى المسمى البصري، ٨- لمتحدث ضممات حقوق الكاليف لمتوى الإنتاج المسمى البصري.	http://www.warcglobal.org/warc/publications/media_development/archive/2004_1/media_reform_in_india_legitimizing_community_media
الهند	٢٠٠٤	إصلاح الإعلام فى الهند: أتيوش من		مقال يقدم نظرة عامة لإجراء إصلاح الإعلام فى الهند ويخلص الإصلاح لنادى الساتك والإعلام المسمى فى الهند لتحديد ما إذا كان مسر لإصلاح الإعلام يتفق مع سبلة الإعلام لوسع وثقوية، لو ما إذا كانت عرضا لزمنة فى الإدارة وثقافة رد الفعل.	http://www.guestia.com/Pdf.qst?a=o&d=14370720
	شبكة لمتحدة ١٩٩٧	ثقافت، والإعلام، نقلير، لريك بلرنت، لورنسى	لرستخزين، كجنت	كاتب يدرس تأثير ثقون ثقافت على لشكل مختلف من الإعلام لربما يجرى فى لروايات لمتحدة والتأثير ثقافت على لثقور ثقافت عن تلك على حرية الإعلام فى التغيير، مع لإلاء اعتبار خالص لثقون ثقافت، كما يخلص كيفية متانة الإعلام لمخاطر الثقافت، ولمدى لمدى تعتمد به مصدر الإعلام على مشورة ثقوية خارجية ولتستخدم محلية ثقافتين.	

الجدول ١٦ حرية التعبير والوصول على المعلومات، وحرية الصحافة

التغطية	المنطقة	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
عالمية	غير متاح	حرية نموذجية في ١٩ قانون المعلومات	البلد: ١٩	للقولن التورنسي هو كاتب مكمّل، يمكن تكييفه ليستخدمه مسؤولون للحكوميون، ورسل الأحكام الفنية: تعريفات، الهدف، الحق في الحصول على المعلومات التي تحوزها هيئات علمية، كثير لتدعيم الانتاج، الاستقالات، مفرض للمؤسسات، الإفلات بواسطة لقنوض، اللقرون، المسؤولية الفنية والمنية، ولكلم مقروعة.	http://www.article19.org/pdfs/standards/modelofollow.pdf
عالمية	٢٠٠٦	دور الصحافة لحرية بينا لوريس في تعزيز النموطة، لويسكر (إنتاج في يوم ولحركة لحيّة، حرية الصحافة لنامية: لحرّة ضرورية لاطقة من مؤنرات لحركمة لحيّة، وهي مكون مهم في عملية النموطة. كما تقرر هذا الاستنتاج من لزوية تدعيم لقيمة الإنسانية ولحرية لتخفيف عبء لقن.	دور الصحافة لحرية بينا لوريس في تعزيز النموطة، لويسكر (إنتاج في يوم ولحركة لحيّة، حرية الصحافة لنامية: لحرّة ضرورية لاطقة من مؤنرات لحركمة لحيّة، وهي مكون مهم في عملية النموطة. كما تقرر هذا الاستنتاج من لزوية تدعيم لقيمة الإنسانية ولحرية لتخفيف عبء لقن.	http://portal.unesco.org/ci/en/ev.php.URL_ID=21899&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html	http://www.freedomhouse.org/template.cfm?page=251&year=2006
عالمية	٢٠٠٦	خريطة لحرية فريم هاريس لصحافة	خريطة لحرية فريم هاريس لصحافة		

المنطقة (الخطبة)	الوقت	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
عالمية	٢٠٠٦	حرية التعبير وحرية الصحافة: حماية أمن الإنسان والحرية	المنطقة ١٩	خطبة تيزر تزايد حالات فرض قيود على حرية الصحافة أو محاكمة ذلك في كل أنحاء العالم يسير بوتيرة على صيغ تتفق بالأمم المتحدة، وتقدم أسئلة للقرنين التي تحد من حرية الصحافة، مع إيلاء اعتراف خاص لجهود حرية الإزاحة، باسم الأمن القومي، ونجاح الخطبة، بل إنه، القيود ليست لستجابة ملائمة لتبديدات الأمن. وتقدم نظرة عامة على التبع الذي حدثته مبادئ جوهانسبرج، وهي خمسة وعشرون مبدأ تفصل النشاط المحدد للقيود التي يمكن فرضها على حرية التعبير، وحرية الصحافة، والحصول على المعلومات لصالح الأمن القومي.	http://www.article19.org/pdfs/pdfs/conferences/human-security-speech.pdf
عالمية	٢٠٠٥	الحرية والشفوع سرلة وكافكان للامانة: ضمان حرية التعبير من خلال لوفير مقي كول (محورون)	المنطقة ١٩	تقرير يقدم نظرة عامة على كيف طورت بلدان في غرب أوروبا، خاصة لسموود ولشعيا (والمملكة المتحدة، مجالس للصحف أو مجسج لشكاري للصحف التحقيق للتعليم التي للإعلام، التي يوزج حرية التعبير والإعلام، وكذلك للصحف التحقيق للامانة التنفيذية. كما تفحص مبادئ في خمسة بلدان في جذب شرق أوروبا (أفريقيا، أستراليا، اليوسنة والهرسك، ورومانيا، وسولوفينا) استبيانات تحسبن للمدير الصحفي، ورشاء تنظيم ذاتي للإعلام، باستخدام استبيانات من لاصحاب مصلحة لاسمين في المحلية، مثل ملاك وسائل الإعلام، والصحفيين، والمنظمات غير الحكومية.	http://www.article19.org/pdfs/publications/self-regulation-south-east-europe.pdf
عالمية	٢٠٠٥	حرية الصحافة: دليل رة-شرد-كسلرفر لشدرب لمروطنين وآخرون لمروطنين	المنطقة ١٩	دليل يهدف لتزويد الناس بالحقائق - في الفصل الأول لمروطنين لمروطنين - بمقدمة قى الشبكي التي تقوم عليها حرية الصحافة، وهو يصف كيف تستطيع الهيئات العامة توفير فرص عامة للحصول على المعلومات، والتواصل مع طائفيها الذين يحق لهم الحصول عليها، ويفصل العمليات التي تتم بها معالجة طلبات الحصول على معلومات.	http://www.article19.org/pdfs/tools/journalistsmanual.pdf

http://www.wanpress.org/article.php?id_article=3881

<http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract=620102>

<http://www.article19.org/pdfs/standardstudies/solmanwaves.pdf>

http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2001/04/07/000094946_01032805491162/Rendered/PDF/multi0page.pdf

مثل يحتاج بأن الإعلام مستقل يوفر فرصة لإسراع صوت من تم إهمالهم والمحررين، في حين يمنع في الوقت نفسه تعزيز الحكومات عن القتل العدم. كما يؤكد ملاحظة من الشرطة بأنه لم تحدث مجاعة خطيرة في أي بلد مستقل لديه شكل نموذجي من الحكم وصحافة حرة نسبياً.

ورقة عمل تقدم نظرة عامة على كيف أن تفتح اللامحدود وسيلة لمسية لصحافة لمرحلة والإثر، وتبين تفاصيل التنمية المتصلة. وتقول إنه هناك لربط عكسي بين مدى تقدم في بلد ما والتغييرات التي تسبق مستوى تنميته. كما تشير إلى الأدلة التجريبية التي تبين أن تقليل التي يرتفع فيها مستوى حرية الصحافة لديها مستويات منخفضة من الفساد الحكومي.

وهذه تحدد مبادئ ومفاهيم تبين كيفية تعزيز وحماية حيث المستقل، وتكامل في الوقت نفسه أن يقدم حيث الصحافة كإطار، وكذلك كيف يتم منع تحول هذا التعليم في وسيلة للسيطرة الحكومية. كما تقدم لملاحظات عن كيفية طبيعة الحاجة للقيام المنظمين ببيع الصحافة التجارية من أن تصبح موهبة بطريقة ملزمة.

المسؤولية
للإعلام
للصحافة

حرية الصحافة، وليس رولر أورد
للصحافة والصحافة

المسؤولية
للصحافة
للصحافة

المسؤولية
للصحافة
للصحافة

كاتب يستند البحوث التي أجريت في ١٩٩٩، وشملت ٢٠ ألف من القراء من النساء وأرجل من ثلاثة وعشرين بلداً إلهام الضوء على الموضوع للصحف المتعلق بأنهم حيلهم. رفضت للكتاب عشرة لبناء لإتقان كيفية تتفق من الخدمة ويرفض الشجع والتحديات التي واجهت إجراء الدراسة. ويخلص الكتاب منكرات عن أهمية الحصول على ممارسات كرسية للتمديد

المسؤولية
للصحافة
للصحافة

المسؤولية
للصحافة
للصحافة

التنظيمية السنة	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
عالمية ١٩٩١	حق السلبية في المعرفة: مبادئ تشريع حرية المعلومات	١٩ المادة ١٩	لاعدام الحياة، وكذلك كيف أن الإعلام هو أداة مهمة لزيادة الوعي في المجتمع العالمي.	http://www.article19.org/pdfs/standards/righttoknow.pdf
عالمية ١٩٩١	مبادئ جوهانسبرج المادة ١٩ لشفافة بالأمن القومي، وحرية التعبير والحصول على المعلومات	١٩ المادة ١٩	تضمن مبادئ جوهانسبرج خمسة وعشرون مبدأ للفرحها مجموعة من الخبراء في القانون الدولي، والأمن القومي، وحقوق الإنسان، استنادا القانون الدولي والإقليمي، والمعايير الدولية للشفافة بحرية تغيير والحصول على المعلومات. وقوانين منظمة إلى أربعة أقسام: مبادئ عامة، القيود على حرية المعلومات، وسيلة القانون وأمر أخرى.	http://www.article19.org/pdfs/standards/joburgprinciples.pdf
عالمية ١٩٩٤	مبادئ توجيهية للبيت بورك ميرلر خلال الانتخابات في مع سلفرا كرايفر التيقظ لعمليات التي تضر السيادة لقتال	١٩ المادة ١٩	دراسة تفحص دور البيت في الحملات الانتخابية في التيقظ لعمليات التي تضر بحرية تفتقل والمطابقة بين الانتخابات الحرة والمطلقة والوصول إلى التلفزيون والإذاعة، وتؤكد أن لتوالم حرية التعبير، خاصة خلال فترات الحملات فريزد احتفل نجاح الانتقال للتبديل، كما تمتد إلى تجربة كل من التيقظ لعمليات التي تمر بمرحلة انتقال والتأهية، وكذلك إلى مبادئ القانون الدولي، تقديم مجموعة من مبادئ التوجيهية التي تتناول بدى عملية الحملات الانتخابية استنادا إلى القانون والممارسة الدوليين.	http://www.article19.org/pdfs/standards/election-broadcasting-in-transitional-democracies.pdf

<http://www.article19.org/pdfs/publications/1993-handbook.pdf>

يطلق يقدم ملفهات أحكام المحاكم من متى لواء العالم ترسمي سوابق تحمي الحق في حرية التعبير، والتجمع، وتكوين الجمعية، والحصول على المعلومات. كما يقدم ملفهات عن القانون الدولي المستند من السوابق المرتبط بذلك (التي يحمي الحرية والذين يتبعها على حد سواء)، والمعلومات الأصلية عن معاهدات حقوق الإنسان وإجراءات تقديم الشكاوى لدى المنظمات الحكومية الدولية. والكتاب مصمم لكي يستخدمه المحامون والمثليون وينظم حملات حقوق الإنسان.

<http://ann.sagepub.com/cgi/content/citation/3601/204>

دراسة تقدم عرضا عاما لدور الإعلام الجماهيري في التنمية، وتحتاج إلى قوى التنمية الفاعلة يمكن أن تستخدم منقطة إعلامية قوية لإصلاح وسائل عن الابتكارات للتكنولوجيا في مسائل مثلث التنمية.

<http://www.article19.org/pdfs/conferences/Afghanistan-media-presentation.pdf>

عرض لجنة الشؤون الدينية والثقافية في الجمعية الوطنية الأفغانية بشأن تنمية مبادئ حرية التعبير ومشروع قانون الإعلام.

<http://gaz.sagepub.com/cgi/content/abstract/65/6/427>

مقال يفحص مشنثرت لحرية الصحافة في أفريقيا، مع بلادة الاختيار للطبع الحر في والحرى والوطنية، وقد أسير ل بعض كليات الإعلام الأفريقية على أن الإعلام يجب أن يروض القسم الأفريقية كما يفحص دور السلطة في تحديد الطريقة.

العدد ١٩ من دليل سبتر كولينز
١٩٩٣
حرية التعبير: القانون الدولي والفقير،
معايير وإجراءات

الإعلام الجماهيري ولور شولام
١٩٩٤
عالمية
والقضية الوطنية: القوسكو
نور المعلومات في
البلدان القارية

٢٠٠٧
عرض لجنة الشؤون تربي مقال
القضية والثقافية في
الجمعية الوطنية
الأفغانية

٢٠٠٢
تقارير مقال "ثقافة" كيان نورمالي
الأجنبية" مقال عن
التفصيل

التغطية	السنة	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
<p>التفصيل في الصفحة الأفريقية</p> <p>لأفريقيا</p> <p>١٩٩٩</p> <p>لحق في الاتصال: سالي بيرنهلم</p> <p>الإنترنت في أفريقيا</p> <p>الصفحة: ١٩</p>	<p>٢٠٠٥</p> <p>لأفريقيا</p> <p>ولأفريقيا</p> <p>في ظل النقل</p> <p>وللتفاح: حرية</p> <p>المعلومات والإعلام</p> <p>في أفريقيا وأفريقيا</p> <p>وإفريقيا</p>	<p>لأفريقيا</p> <p>١٩٩٩</p> <p>لأفريقيا</p> <p>ولأفريقيا</p> <p>في ظل النقل</p> <p>وللتفاح: حرية</p> <p>المعلومات والإعلام</p> <p>في أفريقيا وأفريقيا</p> <p>وإفريقيا</p>	<p>لأفريقيا</p> <p>١٩٩٩</p> <p>لأفريقيا</p> <p>ولأفريقيا</p> <p>في ظل النقل</p> <p>وللتفاح: حرية</p> <p>المعلومات والإعلام</p> <p>في أفريقيا وأفريقيا</p> <p>وإفريقيا</p>	<p>لأفريقيا</p> <p>١٩٩٩</p> <p>لأفريقيا</p> <p>ولأفريقيا</p> <p>في ظل النقل</p> <p>وللتفاح: حرية</p> <p>المعلومات والإعلام</p> <p>في أفريقيا وأفريقيا</p> <p>وإفريقيا</p>	<p>لأفريقيا</p> <p>١٩٩٩</p> <p>لأفريقيا</p> <p>ولأفريقيا</p> <p>في ظل النقل</p> <p>وللتفاح: حرية</p> <p>المعلومات والإعلام</p> <p>في أفريقيا وأفريقيا</p> <p>وإفريقيا</p>

<http://www.article19.org/pdfs/conferences/Santiago-conference-report.pdf>

تقرير مؤتمر يتم لتعرضا على أهمية تنظيم ثاني للإعلام في سياق جنوب شرق لوريا لضمان استقلال الإعلام، وتعزيز المهنية في الإعلام وتقبل العمل المشترك في هذه الصناعة.

البلقان ٢٠٠٥
تقرير الوثائق المتعلق
بالحرية والفضوح
للمسافة في مؤتمر
للتعليم الثاني للإعلام
في جنوب شرق
لوريا

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/bulgaria-broadcasting-law-2003.pdf>

بلغاريا ٢٠٠٣
مذكورة عن مشروع
قانون بشأن
والتلفزيون في
جمهورية بلغاريا

مذكورة نقل مشروع القانون وتوصل إلى أنه في حين يوفر ضمانات لاستقلال الوكالات المستقلة عن تنظيم قطاع البث في بلغاريا إنما في تلك الحكم المبرح وإن كان عاما فمطلق بمقتضى وكالة التنظيم الأسلوبية، فإن هذه الأحكام لا تبلغ الحد الفعلي، خاصة فيما يتعلق بتعيين أعضاء هذه هيئات. كما تنبئ بمطالبة قضاة لسماتر التعديل الخاصة بالقوانين بحيث لوطي، وزيادة حصص الإرسال، وإنشاء هيئات حكومية جديدة من أجل تقديم بآليات لوطي، وتكرار لمؤثر منع ترخيص البث وتزداد يجب أن تكون أكثر تحديدا.

<http://www.article19.org/pdfs/publications/Cambodia-basein-study.pdf>

دراسة نقل قانون الصحافة في كمبوديا، التي تحتوي على أحكام قصد بها أن يمكن اعتبار لها ترمي في تنظيم الصحافة أو للبطرة عليها، كما تقصص بصفة عامة حالة الإعلام في كمبوديا، مع إشارة اعتبار خاص لملكية الإعلام والتلفزيون التي تنظم عمله، مع إشارة للمؤثر الدولية، كما تقدم توصيات موجهة للإصلاح والحكومات، للتعرض بتطوير مبالغ مشروع وحسب ببعض الحرية التعبير ورحمها،

كمبوديا ٢٠٠٦
حرسية التفسير
والإعلام في كمبوديا
وريلطة حقوق الإنسان
والقضية

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/Ethiopia-media-law.pdf>

<http://www.jamost-thepublic-Media/data/etke/2001-1-Kunelius.pdf>

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/iji-broadcasting-law.pdf>

تضم المنظمة الإعلامية نظرة عامة على الشرائط المتناقضة بمشروع الإعلام الإثيوبي الخاص بحرية الصحافة، وتخلص إلى أن مشروع الإعلام مغرط في التوسع من حيث مبادئه، ويشمل قيوداً مشددة للمشاكل على من يملكه مديرية الصحافة، ويخلص على نظام للترخيص يسيطر عليه الحكومة بالنسبة لمنطق الإعلام، كما يخلص مشروع القانون على فرض قيود على الحصول على المعلومات التي تعززها السلطات الأمنية وتقيّد على محتوى البيت والتر. كما يخلص على إنشاء مجلس للصحافة يسيطر عليه الحكومة له سلطات إصدار وتقيّد مدينت أخلاقيّة، وسلطات مخولة المدعي العام لإيقاف منادّي الإعلام، ونظام كلس للقرابات.

مقل يتلقن المشاكل لشرعية تطبيق مفهوم السجل العام على الوضع الراهن في الاتحاد الأوربي. ويذكر أن الإعلام الجماهيري في الاتحاد الأوربي لا يزال في غلبته منظماً وفق خطوط الدورل المكونة للاتحاد وليس على أي كلس غير المحدود حقاً، مما يخلق توتراً بين طرقيّ مناقشة التحديا: القضايا الأوربية مقابل القضايا للمنظمة القومية.

منكرة تحلل القانون المقترح لترخيص البيت في فوجي في ٢٠٠١، وتقدم توصيات لتعزيز التعليم المستقل البيت، خاصة ما يتعلق بطريقة تعيين أعضاء هيئة تنظيم البيت. وتشير إلى أن القانون يقيم توتراً بين شرفو هيئة التنظيم البيت لها سلطات على البيت لتحقيق أهدافه لصالح العام، ويضمن استقلال الهيئة عن التدخل الحكومي والتجزي المحتل.

٢٠٠٣
مكونة الإعلام من
مشروع الإعلان
الإثيوبي المتعلق
بحرية الصحافة
أثيوبيا

٢٠٠١
متعلق في السجل
للم الأوربي: مقنة
وكولين سبركن
أوروبا

٢٠٠١
تطبيق على قانون
لترخيص البيت في
فوجي
أثيوبيا

التعليق	المدة	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
جورجيا	٢٠٠٦	تعليقات على مشروع مودية سورك لبيت في	١٩ الصفحة	تطبيق يتم توصيلت حول شكل ريفية مودية سورك لبيت في جورجيا، لتأمين ملاستها للتأمين بالبيت وسلاحياتها للتطبيق من قبل اللجنة الوطنية الاتصال في جورجيا.	http://www.article19.org/pdfs/analysis/georgia-broadcasting-coc.pdf
موزنج كورنج	٢٠٠٦	تطبيق على لجنة استعراض البث للخدمة المدسة في موزنج كورنج	١٩ الصفحة	تقرير يفحص دور وميزر لبيت للخدمة المدسة في موزنج كورنج في ضوء المولد الدالية المدسة وغيرها من المولد المطورية، ويقدم نظرة عامة عن خضوع الإذاعة والتلفزيون في موزنج كورنج للمسائلة، فيما يتعلق بتعليم لبيت، ويوصى للتقرير بإعادة إنشاء هيئة إذاعة وتلفزيون موزنج كورنج كجهة بث مستقلة، ويوصى مجلس يمثل شعب موزنج كورنج، كما توصى بطرق يمكن بها لإدارة لبيت أن تقيم لاطنية لبيت للخدمة المدسة، وكيفية إبرازك لخدمة في مثل هذه العملية.	http://www.article19.org/pdfs/analysis/hong-kong-psb.pdf
لورن	٢٠٠٦	مذكورة عن تنظيم الاعلام في جمهورية إيران الإسلامية	١٩ الصفحة		http://www.article19.org/pdfs/analysis/iran-press-law.pdf

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/iraq-media-policy.pdf>

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/jordan-audiovisual-media-law.pdf>

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/israel-psb-07.pdf>

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/kazakhstan-publishing-06.pdf>

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/kazakhstan-media-la.pdf>

تفراج يحدد مشروع سياسة لتطوير إعلام عراقي حر ومستقل. ويشمل ضمانات التوازن بين تخطئ الدولة في مجالات محددة، ويتم تنظيمها في مجالات أخرى. كما يدعم الحق في حرية الإعلام في التعبير، وينص على الحق العام في الحصول على المعلومات عن الأمور التي تحقق المصالح العام من تشكيلة من المصادر.

منكرة: تحليل قانون هيئة البث في إسرائيل الصادر في ١٩٩٥ في ضوء التعبير الدولية لحرية التعبير ريث النقطة العاشرة يقدم توصيات عن كيف تستطيع هيئة البث في إسرائيل تحسين هياكلها الإدارية، ويجعل المحكمة فيها، وتزويدها المالية، وخصومها لمسألة لاولي العالم.

منكرة: تقدم تحليل لقانون الإعلام المسمى العمري في مملكة الأردن ولوائحه المصاحبة في ضوء التعبير الدولية، والتوازن المستقرى العتزون ولعمل المعلومات في بلدان في شتى أنحاء العالم. كما تتحدث لتوصيات الأردن الدولية وللعنصرية بمسؤول حرية التعبير.

منكرة: تحليل مشروع قانون كز لفسنتن المسمى بالقنير في ٢٠٠٦ في ضوء التعبير الدولية للمملكة بالحق في حرية التعبير وتحصل التوازن المتناظرة بخط قنير يخص ويؤيد النشر المقترحة في مشروع القانون.

٢٠٠٦ سياسة الإعلام في العراق
شيفسكو

٢٠٠٧ منكرة: عن قانون هيئة البث لبراول

٢٠٠٦ منكرة: عن قانون الإعلام المسمى العمري في مملكة الأردن

٢٠٠٧ منكرة: عن مشروع قانون جمهورية كز لفسنتن المسمى بالقنير

٢٠٠٧ منكرة: عن قانون الإعلام المسمى العمري في مملكة الأردن

٢٠٠٧ منكرة: عن قانون الإعلام المسمى العمري في مملكة الأردن

الموقع على الإنترنت	مؤجر	المصدر	الموضوع	السنة	التغطية
<p>أمر الصليح العام. وثقمة المفكرة توصيت عن تعزيز الحكم القانون المتعلقة بعمليات التطبيقات، ربح للشر والتسجيل، وفقد المضمون ولقائه، وحقوق الصحفيين وثقمة المضمون، ربح الرد، وواجب إبداع نسخ من كل المعلومات في الوكالات المركزية، ونظام التصديق والاعتماد.</p>		الأمين والمكون في لوريا			
<p>http://www.article19.org/pdfs/analysis/kenya-media-council-bill.pdf</p>		١٩ المادة	بيان عن مشروع قانون مجلس الإعلام في كينيا	٢٠٠٦	كينيا
<p>Http://www.springerlink.com/Content/14n737267485/</p>		مقال يفحص تندر رسائل الإعلام الإنجليزية في كوريا سن للمعلومات، نتيجة لإلغاء القيود والمعرفة. كما يفحص تأثير مشروع الإعلام على نشاط استخدام الملمة له وثقمة في الإعلام وثقمة لوائح حرية الصحافة في كوريا. وتخلص الدراسة في أن الصحافة الكورية لا تزال تواجه مشكلة من قيود، رغم التحسينات في مجالات معينة.	الإعلام والرأي العام وحرية الصحافة	٢٠٠٣	كوريا
<p>http://www.article19.org/pdfs/analysis/korovo-broadcast-comm.pdf</p>		١٩ المادة	مفكرة عن قانون كسوفو وثقمة حرية الصحافة، مع التركيز على حرية الصحافة. وتاريخها فيما يتعلق بتطبيق اليت، وتفحص لجانا مشروع قانون في ضوء هذه الآثار لمثل وثقمة نشر لحت للتحسين.	٢٠٠٣	كوسوفو

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/kyrgyzstan-media.pdf>

مفكرة عن قانون معنى بحرية مذكورة نفاذ قانون الجمهورية القوزغيزية بشأن الإعلام الجماهيري ٢٠٠٥ كوزغيزستان
الإعلام الجماهيري الإعلام في منظمة الأمن وقانون الجمهورية القوزغيزية بشأن نشاط الصحفيين في ٢٠٠٥
قوزغيزي معنى وقانون في أوروبا مقرة للمعيار القومية الحق في حرية التعبير. ونحن الشواغل
بالمنظمة الصحفيين المادة ١٩ في مدين القانونين منع هيئة تنظيم سلطة تقييد
المضمون، وإغلاق حلقه حيث يبررت انخفاضاً، وفرض نظام
للتسجيل قد رساه استعداده لأغراض مبدئية. وبمسألة تلكه فرفض
القانونين كلاهما "أحيات مصفية" غير ضرورية إذا تضمنت القانونين
لحكاما عن التنظيم الذاتي.

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/Lavina-psb.pdf>

مفكرة عن قسراج السمل للمعنى بحرية مذكورة نفاذ كلا قانونين في جزء للمعيار القومية لحرية التعبير ٢٠٠٥ لاتفيا
مشروع قانون بشأن الإعلام في منظمة الأمن وتنظيم حيث، مع إلاء اهتمام خاص لهيكل التمويل المقترح لمنظمات
منظمات حيث للخدمة، وكذلك قسمات المقررة المستقلة، كما
تخصص هذه المفكرة للحالة التطبيقية الجديدة المقترحة لتطاع حيث
بمسألة عامة، وتحلل الأحكام المتعلقة بقرود المشمولين واليوكيل
المقترح لحق الرد.

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/Liberia-psb.pdf>

مفكرة عن قانون معنى بحرية مذكورة نفاذ قانون الجمهوريات المتحدة لحرية التعبير ٢٠٠٥ ليبيريا
الإعلام الجماهيري الإعلام في منظمة الأمن وتنظيم حيث، مع إلاء اهتمام خاص لهيكل التمويل المقترح لمنظمات
منظمات حيث للخدمة، وكذلك قسمات المقررة المستقلة، كما
تخصص هذه المفكرة للحالة التطبيقية الجديدة المقترحة لتطاع حيث
بمسألة عامة، وتحلل الأحكام المتعلقة بقرود المشمولين واليوكيل
المقترح لحق الرد.

التعليقة	السنة	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
مقرويا	٢٠٠٣	منكرة بشأن قتلون ليبث في مقرويا	المادة ١٩	منكرة وتم نظرة عامة عن كيف يستند مشروع القانون، الذي يقترح إصلاحات شاملة للإطار التقييمي للتبرعي الليث في مقرويا بصفة عامة على القانون الدولي والممارسة المفترية الجيدة، ومن ثم فليبه مبرز الحق في حرية التعبير في الليث في البلاد. رصفة خاصة، يقترح القانون إنشاء هيئة جيدة منظمة لليث، وكذلك إطار تدريبي جديدة لإنشاء هيئة بث الخدمة العامة في مقرويا. كما تقدم مجموعة من معايير التراجع لكل هيئات الليث - عامة وخاصة - وتشمل حماية سرية مصادر الصحفيين. كما تطالب السلطات العامة بإعلان المعلومات عن الأمور التي تم لصالح العام، كما تقدم للمحكمة بعض التوصيات لجعل جوقب أخرى من القانون متفقة مع المعايير الدولية والممارسة الجيدة.	http://www.article19.org/pdfs/analysis/macedonia-bro.03.pdf
ملاري	٢٠٠٤	منكرة عن قتلون الإحصاءات في ملاري في ١٩٩٨	المادة ١٩	منكرة تبحث الطريقة التي ينظم بها قانون الاتصالات في ملاري الصلار في ١٩٩٨ قطاع ليبث في البلاد في ضوء المعايير الدولية للحق في حرية التعبير. كما تقتضي بصفة عامة القيود والتقييدات التي يرضها القانون على جهات الليث.	http://www.article19.org/pdfs/analysis/Malawi_bro.03.pdf
ماليزيا	٢٠٠٦	منكرة بشأن قتلون مجلس الصحافة في ماليزيا لعام ٢٠٠٦	المادة ١٩	منكرة تقدم مساعدة في وضع المشروع الخاص بإنشاء مجلس الصحافة في ماليزيا لعام ٢٠٠٦ لينهض بحرية الصحافة. وتركز على تدعيم استقلال مجلس الصحافة ويؤكد باستخدام المعايير الدولية التي تحكم الحق في حرية التعبير وحرية الصحافة.	http://www.article19.org/pdfs/analysis/malaysia.prs.06.pdf

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/maldives-broadcasting-analysis.pdf>

منكرة: تنتقد مشروع قانون البث في المالديف، باستخدام التعبير الدولية المتعلقة بتقنين البث والخدمة للجمهور.

٢٠٠٧ منكرة عن مشروع

لقانون البث في

المالديف

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/mongolia.psb.02.pdf>

منكرة: تقدم لمشروع التعبير الدولية الأصلية ونطرح توصيات عن كيف يمكن التمسك للبراعل المتنوعة بثقون متنوياً بشأن الإذاعة والتلفزيون المعلن، ويتعلق هذا التوصيات بتعيين مجلس الإدارة الشهي، الذي يخضع لميطرة الحكومة لحد كبير وكل المحصن التي

٢٠٠٢ منكرة عن قانون

منقولاً بشأن الإذاعة والتلفزيون المعلن

نظمها الحكومة لدى هيئة البث، وكذلك معاملة القانون لدر ومهمة جهة البث العامة، والافتقر إلى فرص مضبوطة للوصول لمصادر عامة معينة للتمويل (بالنسبة لأي تفصيل يتعلق بكيف يجري التمويل العام).

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/ambia-broadcasting-law.pdf>

منكرة: تحلل مشروع قانون الاتصالات في نانييا باستخدام تعبير

٢٠٠١ منكرة عن مشروع

لقانون الاتصالات في

نانييا

الدولية لحرية التعبير، وتقدم توصيات بشأن طبيعة ووظائف هيئة التنظيم المقترحة، وعن تنظيم خدمات البث، مع إيلاء

اهتمام خاص لاستقلال الهيئة، كما تذكر في بحدون ضمانات كافية للاستقلال، قد تخضع هيئة التنظيم للوزر لوسيطها.

نانييا

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/meda-submission.pdf>

تتعلق بقم ملاقات توصيات للتعرض بحرية الإعلام في نيبال، تتفق مع التعبير الدولية، كما يقدم بصقة خاصة توصيات على تحويل دستور

٢٠٠١ تتفق على مجلس

الإعلام رفيع المستوى وحرية التعبير إلى نيبال

نيبال

نيبال السوفت لتوفير حرية كبر التغيير والإعلام، وإصلاح الإعلام الحكومي لضمان الاستقلال اليكس، ويصدر تشريع ينص على

التمثيلية	المنصة	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
فلسطين	٢٠٠٦	الإطار القانوني للإعلام في فلسطين وفي ظل القانون الدولي	توني مغل وطل خضائن	توفير التمثيلية الحكومية والتعبير الكامل للحق في المعرفة، وتسهيل قانون الصحفيين المشتغلين بالعمل في ١٩٩٥ لتأمين حماية الصحفيين، وتسهيل إبراء إصلاحات شاملة في قانون وتنظيم الإعلام في نيبال.	http://www.article19.org/pdfs/analysis/Palestine-media-framework.pdf
جمهورية مولدوفا	٢٠٠٦	مسكرة عن مشروع القانون المسمى في جمهورية مولدوفا	١٩ مسكرة عن مشروع القانون المسمى في جمهورية مولدوفا	منكرة تحليل مشروع القانون المسمى للصحفي في جمهورية مولدوفا في ضوء التمثيل الدولية المعنية بحرية التعبير. وتلاحظ أن مشروع القانون يسمى لتنظيم قطاع فني في البلاد بمرء، بما في ذلك منتج الترخيص للقنوات المملوكة للقطاع الخاص وإدارة هيئة لبيت الخدمة العام في البلاد. كما تورد تفاصيل الشرايط المتعلقة بالبركورية المقرحة للمسؤوليات داخل هيئة التنظيم الجديدة، التي ستعمل كذلك كهيئة إشراف على جهاز لبيت الخدمة العامة. كما تورد مسكرة تفاصيل الشرايط المتعلقة بغياب أحكام تتعلق بالإذاعة المسموعة في مشروع القانون.	http://www.article19.org/pdfs/analysis/moldova-audiovisual-code.pdf
جمهورية الجبل الأسود	٢٠٠٥	توصيت لمالية بشأن قانون حرية الحصول على المعلومات في جمهورية الجبل الأسود	١٩ توصيت لمالية بشأن قانون حرية الحصول على المعلومات في جمهورية الجبل الأسود	تقرير يقدم سلطة من التوصيت بهدف لاجل مشروع قانون حرية الحصول على المعلومات في جمهورية الجبل الأسود مقسما مع التمثيل الدولية والممارسة الجديدة.	http://www.article19.org/pdfs/analysis/Montenegro-recs-may-2005.pdf

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/Romania-media-law-and-practice.pdf>

تقرر بخص إطلر قفرون ريفية الإعلام في رومانيا، ويقدم توصيات عن كيف يمكن جعل القفرون الروماني (المنطقية بحرية التعبير) متفقا مع المعايير الدولية، خاصة معيار الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. والتقدم به أن يكون مرجعا للمحقيقين والمشرعين للرومانيين.

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/Russia.med.03.pdf>

مذكرة يتم تحليلها لكل مادة على حدة من قانون حوكمة الاحداث الروسية عن الإعلام الجماهيري، وكذلك مدى مثالبه للمعايير الدولية. وهي تبين بالقانون أنه ينطوي على حظر صريح للرقابة الحكومية، ويحصى سرية المصادر، ويشترط نظاما لتتبع الصحفيين الذين لا يخضعون إلى القوانين. بيد أنها تخضع إلى أن القسرون يفتقر لأحكام تكفل استقلال هيئات التنظيم، وتقييم حقوق الصحفيين وروابطهم، وتعرض لتدخلات على المحتوى.

http://www.sfcg.org/sfcg/evaluations/summary_sl.pdf?search=%22Community%20radio%20evaluation%22

دراسة تقيم دور المعلومات في التغيير الاجتماعي في سورياليون، وكذلك فاعلية ويثير جهود مجلس الأثرية للمنظمة في البلاد. وقد أجرى القائمون بالتقييم حوارات مع أصحاب المصلحة (بمن فيهم أفراد ومجموعات تركيز، وممثلو منظمات منبئة)، ورشمل التقييم تنفيذ مرقد من المجموعات المعرومة تاريخيا.

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/Solomon-island.bro.03.pdf>

مذكرة تحلل قانون لبيت لعام ١٩٧٦ في جزر سليمان الذي قسما حرية البيت للخدمة العامة (هيئة إقاعة جزر سليمان) في ضوءه المعايير الدولية وتقدم توصيات بشأن كيفية تعزيز استقلالها.

رومانييا: تحليل مونيكا ملكوفي
القفرون وممارسة مع لا روكوسين
الإعلام
١٩
للمادة: ١٩

مذكرة عن مشروع المادة ١٩
القفرون الاحداث
الروسية عن الإعلام
الجماهيري
٢٠٠٢

سورياليون - تفتيح البحث عن لرضية
لسلبية من التقييم مشتركة
الخارجي في ٢٠٠٤
ليونيسكو
٢٠٠٤

مذكرة عن قفرون المادة ١٩
ليبث لعام ١٩٧٦
لجزر سليمان
٢٠٠٢

التعليمة	السنة	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
جنوب إفريقيا	٢٠٠٤	تغيير سياسات الإعلام وإلزام يود	صفحة على الإنترنت تقدم معلومات عن مشروع رصد الإعلام، وصور		http://www.wvcc.org.uk/wvcc/publications/media_development/archive/2004_1/changing_media_policy_in_south_africa
موزي لاكا	٢٠٠٧	حرية الصحافة وحرية بنة حرية الصحافة	تقرير يخصص للوضع الراهن في الإعلام الناطق باللغة السبيلية وثقافية		http://www.article19.org/pdfs/publications/sri-lanka-mission-rpt.pdf
السودان	٢٠٠٦	مشروع قانون بث الخدمة العامة	مشروع قانون بث الخدمة العامة في السودان، مقم إلى زائد الإعلام		http://www.article19.org/pdfs/analysis/southem-sudan-public-service-broadcasting-bill.pdf
السودان	٢٠٠٦	مشروع قانون للتمريض بالتعليم لائق الإعلام	مشروع قانون يسمح بإنشاء أليات للتعليم لائق الإعلام في جزوى السودان مقم إلى زائد الإعلام في جزب السودان، لبحث إصداره.		http://www.article19.org/pdfs/analysis/southem-sudan-promotion-of-self-regulation-bi.pdf
السودان	٢٠٠٦	مشروع بطلر سياسة الإعلام	مشروع بطلر لسياسة الإعلام في جزوى السودان، مقم إلى زائد الإعلام في جزب السودان، لبحث إصداره.		http://www.article19.org/pdfs/analysis/southem-sudan-media-policy-framework.pdf
السودان	٢٠٠٦	مشروع قانون لثوير تنظيم البث المستقل للشعدي للصالح لشم في السودان.	مشروع قانون لتوفير تنظيم البث المستقل للشعدي للصالح لشم في السودان.		http://www.article19.org/pdfs/analysis/southem-sudan-broadcasting-bill.pdf

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/Tajikistan.med.02..pdf>

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/Tanzania-media-services-bill.pdf>

<http://jfs.sagepub.com/cgi/content/citation/203/342>

منكرة، تبرز أن القوانين في طاجيكستان تسي تنظيم الإعلام لجمهورى تطوى على صمغلت لحرية الإعلام، ونظام لتفحصون لترا لخص لبيئات ثبث الخاصة، ونظام الحصول على المعلومات التي تبرزها البيئات العامة، والاشتراطات القانونية التي تنفق فيها القوانين المحلية مع القانون الدولى، كما تحدد التزامات طاجيكستان بتعزيز وحماية حرية التعبير بموجب القانون الدولى، ورقم توصيات من كيف يمكن تحقيق فساق القوانين مع لمعير القانونية المتوقعة بالنصوص القانونية بنقل: تسجيل الإعلام، تنظيم الصحفيين، نظام تنظيم البيث، قضايا الصحفيين، التغيير، الخصوصية، حماية الصحفيين، لثقوبات، وحرية المعلومات.

تخيل لمشروع قانون خدمات الإعلام في ترويا لعام ٢٠٠٧، الذي يترح تنظيم وسائل ثبث والإعلام المطبوع في ترويا بإنشاء البنية لتسجيل الصحفيين الأكراد ومثاق الإعلام المطبوع، كما يطالب بمجلس لمعير الإعلام ونظام لترخص هويات ثبث بهدف حماية مصادر للمعلومات السرية. كما يتم مشروع القانون نظاما جيدا للتعبير في ترويا.

مثل يتم الإعلام لجمهورى (المطبوع والكتب) في لروندا من زلية لبهمه في تحقيق لتتدرك. وخلص إلى أن استخدام الإعلام لجمهورى في لروندا ناقص بسبب انخفاض مستويات معرفة القراءة والكتابة القوية (خاصة في المناطق الريفية، حيث تركز غالبية الأراغنيين) والاقتار للنظام توزيع فاعل.

٢٠٠٢	طاجيكستان	منكرة عن قوانين لمدة ١٩	تنظيم الإعلام لجمهورى في طاجيكستان
٢٠٠٧	ترويا	منكرة عن قانون لمدة ١٩	خدمات الإعلام في ترويا لعام ٢٠٠٧
١٩٩٠	لروندا	جارب مقنونة	الإعلام لجمهورى بايجيل، قسوى للثتدرك

التعليق	السنة	الموضوع	المصدر	مؤجر	الموقع على الإنترنت
لوكرنيا	٢٠٠٥	مكتوء عن مشروع قانون بحث للنسبة	السنة ١٩	مكتوء تقصص مشروع القانون في ضوء المبادئ الدولية لحرية التعبير وتنظيم البحث، مع إيلاء اعتبار خاص لهيكلة الاقتراح لبيانات الإشراف والأدلة على حيث الإذاعي وشخصيون العلم. كما يقترح أن يكون النص على استقلال هذه الهيئات مبرها، وإعلان أن حيث الإذاعي والتلفزيوني أن يكون مطالباً بإعادة برامج تعرضها لقوة وأن يضمن على ذلك في لسنة القانون.	http://www.article19.org/pdf/analysis/Ukraine.psb.05.pdf
لوكرنيا	٢٠٠٤	حرية الصحافة خلال لواليا نيكولا يشكو الانتخابات الرئاسية في ١٩٩٤ أو ١٩٩٩ في لوكرنيا: مرجعة معقدة.	حرية حرية الإعلام في سكر	مغل يصل تظهر الإعلام فيما بعد التغيير في لوكرنيا، مركزا على الانتخابات الرئاسية في ١٩٩٤ و ١٩٩٩. ويقيم نظرة عامة عن السموات السياسية والاقتصادية والقانونية في لوكرنيا بعد التغييرة وبين أن حرية الصحافة قد تغيرت بين أوقات التغييرات ولو لمها نتيجة تكثيف الضغوط الحكومية، وسلطة ملك وسائل الإعلام على مضمون التحرير، واستمر في لروطة لترويجية في إعلام الأخير المملوك للدولة.	http://www.informaworld.com/smp/content-content=a713618948-db=all
لوزيكستن	٢٠٠٤	مكتوء عن قانون أمن وسائل الإعلام في جمهورية لوزيكستن	مغل حرية الإعلام في سكر	مكتوء تقصص مشروع القانون في ضوء المبادئ الدولية لحرية التعبير وتنظيم البحث، مع إيلاء اعتبار خاص لهيكلة الاقتراح لبيانات الإشراف والأدلة على حيث الإذاعي وشخصيون العلم. كما يقترح أن يكون النص على استقلال هذه الهيئات مبرها، وإعلان أن حيث الإذاعي والتلفزيوني أن يكون مطالباً بإعادة برامج تعرضها لقوة وأن يضمن على ذلك في لسنة القانون.	http://www.article19.org/pdf/analysis/Uzbekistan-mass-media-law-06-2004.pdf

سلطة على نشر مارك معينة، كما تبرز المسكوكة تفاصيل لفئة
للمصحح لجعل القانون يتفق مع المعايير الدولية والممارسة الجيدة.

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/draft-yemen-press-and-publications-law.pdf>

منكرة نسي الإبهام في عملية وضع مشروع قانون الصحافة
والمطبوعات بطرح طرق يمكن بها تحقيق هدفه مع القانون
والمعيار الدولية بشأن حرية التعبير. كما تضمن بصفة خاصة
توصيات عن كيفية تعزيز حرية التعبير والإعلام بتبني إجراءات
تغييرات في عدة أحكام يبدو أنه قصد بها تطبيق الصحافة أو
السيطرة عليها.

<http://www.article19.org/pdfs/analysis/Zimbabwefoi.1.02.pdf>

منكرة نخلل القانون توفير فرص حصول أهل زيمبابوي على
المعلومات والمعلوماتية ويحدد أنه في حين أن القانون يفتح رسماً
لحق في الحصول على المعلومات التي تعززها الهيئات العامة
ويقرض حدوداً على جميع الهيئات العامة للمؤسسات الحكومية
والاستخدامات التي يمكن أن تقوم بها هذه الهيئات للمعلومات،
فإنه يحتوي أحكاماً تقيد حرية التعبير. وبصفة خاصة، فإن المنكرة
تورد في أحكام القانون بشأن حرية المعلومات تشمل استثناءات
وبصايات مسببة، وتطالب كل مثاقيل الإعلام بالحصول على شهادة
تسجيل من اللجنة، التي لها سلطات تنظيمية ولصمة وتضيق لتقييد
(أو سيطرة) الوزير للمسؤول عن الإعلان، وتضيق شروطاً على من
يمكنه ممارسة الصحافة، وتطالب كل قسطين بالحصول على
إعتماد من اللجنة، وتقرض قيوداً ولصمة على محتوى الإعلام.

٢٠٠٥	لبنان	منكرة عن مشروع	المادة ١٩
		قانون بشأن الصحافة	
		والمطبوعات في	
		جمهورية لبنان	
٢٠٠٢	زيمبابوي	منكرة بشأن قانون	المادة ١٩
		حصول أهل	
		زيمبابوي على	
		المعلومات	
		والمعلوماتية	

<http://laws.justice.gc.ca/en/showtm/cs/B-9-01>

قانون جند سيطرة لبيت في كندا وبرادك لتفعيل وسيله بقتسبة لبيتة الاداعة الكندية، كما ينشئ جهازا تنظيميا، للجنة الكندية للإذاعة والتلفزيون والاصول للملكية واللاملكية، كل مجلس لبيت الاداعي والاصالات للملكية واللاملكية الكندي، ويؤرض المرسوم نظاما لبيت مملوكا لكندا وخاضعا لسيطرة ريشمن أحكاما تشترط محتوى كندا في السريعة والإنتاج، وتنظم هيئة التنظيم، اللجنة الكندية للإذاعة والتلفزيون والاصالات للملكية واللاملكية، كل البيت والاصالات للملكية واللاملكية في كندا، وتنفذ قواعد قتي تضمنها وتشمل هذه المسؤوليات تنظيم هيئات توزيع البيت، مثل تنظيم أي التسميات يجب لهيئات توزيع لبيت قتيها أو يعزز لها قتيها (تحتل لبيتة الأوروبية في الإملات الكندية) والمضمون للمعون الذي يتم به خلال الإثبات، بما في ذلك المراء السمية والتقدير، لكن مع لستيند المحقوى الذي يكون محققا رقما في لمحل الأول، مثل البريد الإلكتروني ومظم صفحات الإنترنت.

<http://laws.justice.gc.ca/en/4-1/>

قانون يسج للموظفين الكنديين يطلب لسجلات من لبيتات الاحادية، وينفذه ممرض السمولات في كندا. كما يوجد لدى مختلف محافظات والتليم كندا تشريع يحكم الحصول على السمولات الحكومية.

http://www.csa.fr/plond/dossier/loi_86_english.pdf

قانون بعض على إنشاء مجلس أعلى للاتصالات السمية والبصرية، وهو سلطة تنظيم مسقة، وتضمن حرية ممارسة الاتصالات السمية البصرية (وفق الأحكام للمصوص عليها في القانون).

كندا ١٩٩١ قانون لبيت للمد ١٩٩١ حكومية كندا (٩-٠١)

كندا ١٩٨٥ قانون الحصول على حكومية كندا

المعلومات (أو بس ١٩٨٥، مسي له ونا)

فرنسا ١٩٨٦ قانون حرية الاتصالات رقم حكومية فرنسا

٨٦-١٠١٧

في ٢٠ سبتمبر ١٩٨٦

التعليقية	المنية	الموضوع	المصدر	موجز	الموقع على الإنترنت
فريد	٢٠٠٥	كفون حرية المعلومات لعام ١٨-٢٠٠٢ (كفون رقم ٢٠٠٠) لعام ٢٠٠٠	حكومة الهند	كفون يمنع الحق الأصلي للحصول على المعلومات الرسمية. مطالب القانون كل الهيئات الحكومية لوكالات التي تملها الحكومة بالاعطاء على كل سجلات، ونشر كل المخلوق ذلك لسملة كمنفعة بقررت وبيانات مهمة تؤثر على العامة، وإعلان التمرات والسبلات، وتقديم مبررات قررتها لمن يتكثرون بها، والمزيد.	http://www.aip.org/pdf/foi_india.pdf
لواندا	٢٠٠٢	كفون تموزال لبت (رقم ٤٢) لعام ٢٠٠٢	حكومة لواندا	كفون يدعو لوضع مخطط تموزال لعدم برلسج بث بينها (الإذاعة والتلفزيون) بفرض وضع برلسج بالالة الأورالنية تستعد للتقنية الأورالنية، والترات الأورالني، والفترة الأورالنية وإشاء بث محلي ومجتمعي. والتحقق هذه الأدلة، ومن القانون على تخصيص ٥ في المئة من رسوم ترخيص لخدمة الاستقبال التي يعطها مساهموه للتلفزيون لشروع تموزال لبت السمي والعمري.	http://www.bci.ie/documents/2003fundingact.pdf
جيبون	٢٠٠١	كفون يتلاق بالحصول على المعلومات التي تحوزها هيئات إدارية	حكومة جيبون	كفون يدعو لإصاح كثر عن المعلومات التي تحوزها الهيئات الإدارية للوهوض بالعموم للمساهمة والمشاركة المدنية. ويتعين على هذه الهيئات أن تستجيب لطلب المعلومات خلال ٢٠ يوماً، أو في غير ذلك مطلق من أجل الطلب. كما يجوز للوطنين حق الاستئناف عند رفض طلبات الحصول على المعلومات.	http://www.cnkooan.com/kapan_laws/en/reqinfo.htm
ليوانيا	٢٠٠٠	كفون عن تقديم المعلومات العامة (١٩٩١-١٤١٨) للمسل في ٢٠٠٠، رقم ١٥٢٥-٧	حكومة ليوانيا	كفون بفضل حقوق ومسؤوليات متبني المعلومات العامة، ومزجها، وحقوقى هذه المعلومات، والمستفيدين. كما يحدد الإجراءات المتاحة بالحصول على المعلومات العامة، وتجهيزها، ونزولها.	http://www3.irs.it/ps/inter2/doparishta.showdoc_e/p_id=101596 تفتير لينا http://www.rtk.lt/en

<http://www.ifai.org.mx/publicaciones/laia.pdf>

أقرن وينتج الحق في الحصول على المعلومات من هبات اللزوم، بما في ذلك المعلومات عن أداء الوكالات، واستخدام الموارد الممنعة، والزيرو. ولا يرمى المشرور لآحين خضوع الحكومة للمساءلة والشفافية، وكفاءة القيد..

<http://www.itu.int/ITU-D/reg/Legislation/Mozambique/law.htm>

تقرر يحدد المبادئ الأساسية المتعلقة بإنشاء وإدارة، طبيعة التغطية، الاتصالات السلكية، ولا لاسلكية، وحفظها في موزليتيق، وزيتمين أحكاما تطالب قولا في بضملا، وود وقتر خدمات الاتصالات السلكية، ولا لاسلكية الأساسية المستخدم قدام، ولإتية حاجة لمز لتيق، الاتصال، وحاجة الأتملة الاقتصادية، والأجتماعية.

http://www.crcp.sdnpk.org/ordinance_of_2002.htm

لكن يفتح الوصول المحسن للسجلات لفئة أصحاب التقنيات، وحرية المعلومات، وزيادة خصوصية الفكرية الإيجابية للمسألة. ويضع القانون بعضه خدمة للمواطنين الحق في الوصول للسجلات الفعالة تقيس تسهّلها للزركت والأولئك، والشخص والأحادي. هذه الهيئات ملزمة بالإيجابية للطلبات خلال واحد وعشرين يوما، وإمتنى للطلبات الحق في الاستئناف عن رفض طلبات الحصول على معلومات.

<http://www.krmi.gov.pl/angielska/acl.pdf>

موسم يحصد أهداف بيت الإغاثة والتطفيرون في بولندا وروسيا وتقديم المساعدات، ضمان الحصول على الطاقة والنفط، وتسهيل الحصول على التعليم والإحرازات العلمية، ونشر تربية المدنية، وتوفير ثقافة، وتعزيز الإنتاج المحلي للأعمال المسجلة للصورة.

للمكبيك ٢٠٠١ القرن الاحداسى للسفائقة
والوصول على المطوبات
للكربية السلمة

موزمبيق ١٩٩٢. قانون الاتصالات السلكية
واللاسلكية (القانون ٩٢/٢٢)

٢٠٠٢ قانون حرية المعلومات لعام ٢٠٠٢
٢٠٠٠
٢٠٠٠ قانون رقم ٢٧١ لعام ٢٠٠٠
(٢٠٠٠)

١٩٩٢ مرسوم لبيت في ٢٩ سبتمبر حكومة برلندا
١٩٩٢

التغطية	السنة	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
جـ- أفريقيا	٢٠٠٠	مرسوم هيئة الاتصالات المستقلة في جـب أفريقيا	حكومة جـب أفريقيا	كفون يفس على إنشاء هيئة مستقلة للاتصالات في جـب أفريقيا، وهي هيئة مستقلة للتعليم، وحل الهيئة الوطنية للثالثية، ويحل التفرعين الشارعية لإنشاء الهيئة الجديدة، وهو يرمي إلى تقديم اليت والاتصالات الملكية، واللائحة للمصالح العام وضمان العدالة والتوسع في الآراء التي تمثل بصورة عريضة المجتمع في جـب أفريقيا.	http://www.icasa.org.za/manager/clientfiles/documents/icasa_act.pdf
جـ- أفريقيا	١٩٩٩	مرسوم لثالث (رقم ٤ لعام ١٩٩٩)	حكومة جـب أفريقيا	كفون يفس: إعادة تطوير نظام لثالث حتى يمكن أن يمكن هيئة جـب جـب أفريقيا وإقليمها التوسع. ويضع سياسة لثالث للمصالح العام لأسهل تشمل: الإساهم في التمييز لثالثية، تنمية المجتمع، المساواة بين الجنسين، بناء الأمة، وتوفير التعليم، ودعم التسع لثقافي والسلم والاجتماعي والاقتصادي في جـب أفريقيا، وتجميع ملكية والسيطرة على خدمات لثالث بين المجموعات المحرومة تاريخيا، وضمان تلبية محفوى البيت، وتنمية المولد البشرية، والتدريب، وبناء القدرة في قطاع البيت، خاصة بين المجموعات المحرومة تاريخيا، وضمان المنافسة المالية في قطاع البيت والاستخدام الكفء للملف توند لثالث، وإنشاء نظام ثالثي لتوزيع من خدمات لثالث قبيلية، والتخدي للجمعي.	http://www.info.gov.za/gazetta/acts/1999/a4-99.pdf
السويد	١٩٨٠	مرسوم شربية ١٩٨٠:١٠٠	حكومة السويد	مرسوم يحدد أي السلطات ينبغي الحفاظ على سريتها في أنشطة القوة والليتات ومن ثم لا تخضع للنشر بموجب قانون حرية الصحافة. كما يضمن أحكاما تتعلق بالتسجيل، وتحديد المرفد باعتبارها سرية، وتضارم السلطات بتقديم المعلومات العامة وبعضها لبعض، والاستئناف ضد قرارات السلطات، والمزيد.	http://www.noisim.se/mp/SLSLAG/1980/100.htm

http://www.risksdagren.se/templates/R_Page_6313

http://www.com.intel/legal_affairs/legal_co-operation/data_protection/documents/national_law/THAI_Infoact_BE_2540.pdf

<http://www.oprsi.gov.uk/acts/acts2003/20030021.htm>
انظر أيضا
<http://www.communicationsact.gov.uk/>

تكون يتبع حق الحصول العلم على الوثائق ومن ثم أصبح ممكنا لسلما في الدستور السويدي. وهو أول جزء من تشريع حرية المعلومات بالمعنى الحديث ولا يزال سليما. وهو يتبنى ضمانة بأن يطرح قرأى العلم دون عرق على الأنشطة التي تقوم بها الحكومة والسلطات المحلية وينطبق على كل الوثائق التي تتعامل فيها السلطات، خضوعا لثبوت صريحة معينة في تشريع لاحق. ويتبنى معالجة حالات رفض تقديم المعلومات، حتى تلك التي تخرج تحت هذه القيود، فرادى، وكل رفض خاضع للاستئناف.

تكون يتبع الحق في طلب المعلومات الرسمية من أي جهاز حكومي بما في تلك الإدارات المركزية والمحلية وفي الهيئات، والشروعات الحكومية، والمحكم، ومنظمات الائتلاف المهنية، والوكالات الحكومية المستقلة، والمزيد (رغم أن بعض الهيئات المستقلة، بما في تلك لجنة مكافحة الفساد، لا تخضع لهذا القانون). وهو يلزم الهيئات الحكومية بأن تستجيب لطلب المعلومات خلال وقت معقول^{١٠}، وينطبق قيود معينة.

تكون يتبع على إنشاء مكتب الاتصالات، وهو هيئة مستقلة للتنظيم. كما يتبع على الاعتراف القانوني بالإداعة المجتمعية ودخل خدمات الإداعة المجتمعية طرق الوقت في المملكة المتحدة. كما يلبي قودا معينة على ملكية عدة وسائل إعلام.

السويد ١٩٦٦
لشرون حرية الصحافة
لشرون حرية الصحافة
(إس.إف.أر.ف.م
١٩٤٩:١٠٥)

١٩٦٧
مرسوم المعلومات الرسمية
م
١٥٤٠
(١٩٦٧)

٢٠٠٣
لشرون الاتصالات
لشرون الاتصالات
٢٠٠٣

المنظمة	المنبة	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
المنظمة للساكنة	٢٠٠٠	قانون حرية المعلومات لعام ٢٠٠٠	حكومة المملكة المتحدة	قانون ويند النق السد في الحصول على المعلومات التي تخزنها السلطات العامة. كما يطالب كل هيئة عامة بوضع وثيقة ختلة للشر (خضوعا لموافقة ممرض الإعلام)، تقفل طبقات المعلومات التي تتشرها، والرسم للسرية، والطريقة التي ستقتر بها هذه المعلومات.	http://www.opsi.gov.uk/act/acts2000/20000036.htm
قو لإلايك للمنظمة	٢٠٠٢	قانون حرية المعلومات (ه) يو إبرس سي (٥٥٢)	حكومة لو لإلايك للمنظمة	قانون يطالب الوكالات الاحفوية بالإصاح عن السجلات قوسية التي يطالبها كنية أي شخص (خضوعا لاسمة لستاهات وثلاثة لستاهات مدرجة في القانون). ويسرى القانون حصرا على الوكالات الاحفوية ولا يطبق حق الحصول على لسجلات التي يحتفظ بها الكونجرس، والحكوم، لو وكالات لو لإلايك لو وكالات الحكم للمط، وقد وضعت كل ولاية قوانينها الخاصة التي تحكم الحصول على سجلات لو لإلايك والسجلات المحلية.	http://www.usdoj.gov/oip/foia/stat.htm نظر أيضا http://www.usdoj.gov/oip/foia_updates/foi_XVII_4/page2.htm

الجدول ١٨ الإعلام الجماهيري والعوامة

الموقع على الإنترنت	مؤرخ	المصدر	الموضوع	المنة	التعليق
http://70.87.34-initil/gfmd_initil/pdf/MEDIA MATTERS.pdf	تقرير يفحص دور الإعلام في التنمية لمنتدى وندوة الرسائل الأكاديمية لعنسة التالية للموجة لمجتمع التنمية الأولى: ١- انعقاد الإعلام مستقل جز ١، لا يتجزأ من الحركة الجديدة، ويبنى تقدم الأمم عبر السليمة والعلمية على حد سواء، ٢- يجب دعم البحوث عن تأثير الإعلام والإصمعل على الحيايات للتقراء، ٣- طلب نظم الإعلام المستقلة، الشاملة والمستجيبة للتقوع دوراً رئيسياً في استبعاد الآراء التي تتحدى بالطسرف، ٤- إن الاقتدر لتنفيذ إستراتيجية محلية للتوى للخرجية للحركة للتغيير وتغييرها على البلدان للتقوع، بما في ذلك الفجوة الدولية، وتغيير لمتابع، والصحة قلمية، يخلق عيوباً في الحركة من خلال لسنورل عتم للمشركاة لقمعة في هذه التقنيات، ٥- ينبغي أن تترك وكالات التنمية مجتمع مساعدات الإصلاح المالي للإسهام في تحقيق أهداف التنمية، مثل دعم سوية وتشريع الإعلام، وتنمية روليط الصحفيين، وتؤفر رأس المال الذي يمكن تحمل تكاليفه، والتدريب وبناء التقوع في منظمات مساعدة الإعلام الأهلية.	مملك هارفي	منظورات عن تقدم	٢٠٠١	علمية
		بنتز-بوزز أوربسا	لحركة والتنمية		
		والمتقدي لمعالي	من لمتقدي لمعالي		
		لتنمية الإعلام	لتنمية الإعلام		
http://www.eoridbank.org/vb/governance/pdf/govredux.pdf	فصل يؤكد أن جودة سوية الحركة (أي نفس أداء الحركة) مستقر لسي كل لأداء العالم، رغم التقدم الذي تتحقق في بلدان كثيرة في نصعين مضمون السيلكت الاقتصادية الكلية. ويروض أمثلة لمجوزات الحركة ويسمي لتحديثها كبريا، وهذه، لمجوزات تمثل ظاهرة في بلدان متينة مستقرت للحركة فيها غير كافية لدعم مستقرات التحال لـ مسر اللور. كما يذكر أن شركات من الاقتصادات المساعدة تحدد الفساد	دليل كارلفان	رد الحركة للرداء: دلييل كارلفان	٢٠٠٤	علمية
		نقد تجريبي			

النظية السنة	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
عالمية ٢٠٠٣	هل تحكم الحكومات رؤيتنا بإعلام الأكثر شفافية على نحو أفضل؟ ورقة عمل لبعوث السيلية ٢٠٧٧	منظمة الشفافية الدولية	والتبرؤو لدية لفرقة باعبرل معا لغيرل رؤيتين لأداء الأعمال وقت حدد من قلموا لغيرل من شركات منظمة لتعلنون والشفية في اليبندان الإحصائيات، لغيرؤو لدية لفرقة ونظم الضرب باعبرل معا لغيرل رؤيتين. ولم يرد للتعلم ونظم سر الصرب باعبرل معا لغيرل رؤيتين لأم أداء الأعمال. ررة عدل تتقصي العلاقة بين تتفق المعلومات والحركة (أي التوعية المرسية). وتكر ل المعلومات حلقة في الشفوية الإحصائية، لسا بصورة مبهر، مل تأثيرها على الأسر ولغيرل، ل بصورة لغير مبشرة بدرجة أكبر، مل تأثيرها على عزل أخرى مل المؤسسات بوجية الحركة. وتتضمن الورقة أدلة على ل اللذان التي يوجد بها تتفق للتحقق للمعلومات تستفيد من حركة أفضل وتستند إلى مؤشرين لتقيم هذا التحقق الأفضل للمعلومات: ١- مؤثر يستند لوجود مؤثرين حرية المعلومات، ٢- مؤثر يسمى "مؤثر الشفافية" الذي يقاس بؤر نشر الشيفات الإحصائية في بلدان في شتي أنحاء العالم.	http://www.worldbank.org/whi/rgihttoellonview.html
عالمية ٢٠٠٣	تقرير عن الفساد في العالم ٢٠٠٣	منظمة الشفافية الدولية	تقرير بين كيف أن الحصول على معلومات يمثل وسيلة لافعة لحرية قفسد باستخدام تنقيب له مصدقة وسيلة من لتقرير (القيمة تحصى كيف يمكن للجمع المدني والمطاعين قلم والخاص والإصلاح لاستخدام المعلومات والسيطرة عليها.	http://www.transparency.org/publications/get/download_gcr/download_gcr_2003download
عالمية ٢٠٠٣	دور الإصلاح: مسر بيتيا بوز	منظمة الشفافية الدولية	ررة عدل ققص ظاهرة التلاعب السبسي بالأبدا والعول العالم، وتؤكر على ملكية الإعلام، ودر الإعلان، وقسمات الصفحة لقصدة وقصيفت التي ير لغيرها قطاع الإعلام، بما في تلك	http://unpan.1.un.org/intraof/groups/public/documents/APCITY/UNPAN008437.pdf

فرقية، وعرة الحصول على المعلومات الرسمية، وتكوين الثقة وغير ذلك من القيود التقليدية، وسبابة استخدام خدمات الإعلام مثل المطابع، والانتقال للتدريب، والانتقال للاستثمار في تطوير التجهيزات الصحفية. وتلاحظ أن تتلاعب السبيل، وتخلص بالإعلام لقد ظهورا في السبيل التي لم ترسخ فيها الثقافة البيئية لطيفة جيدا.

<http://www.nber.org/papers/w9309>

ورقة عمل تخلص دور الإعلام في الضغط على مستوى وسدسها لشركات إنتاج سوك يقول اجتماعا. وهي تقيم ثلاثة مزايا ونظامية عن تأثير الإعلام الجماهيري على سبيل الشركات تجاه البيئة ومقدور موارد الشركات التي تحول لصالح أصحاب الأسهم للسيارات. وتهدف لمنتجات قروية إلى توجيه مغلقة حركية الشركات ولرشد الإصلاحات الزمنية إلى تحسين حركية الشركات في شتى أنحاء العالم.

<http://ij.sagepub.com/cgi/content/abstract/72/2/58>
(لتسار)

مثل يتم نظرة عامة عن أهمية الصفحة للبيئة للأجاء، التي يؤكد أن محركها هم الصحفيون الأكراد. ويذكر أنه في ضوء التولمة، ينبغي التغاير على أخلاقيات إعلام مهيا، وكذلك موسيا، وقوميا، وديليا، لستند الانتقادات القوية التي تقضي بحق في الاتصال باعتباره حقا للإنسان. كما يدعو لتحديد هياكل إعلام على المستويات المحلية والوطنية والدينية. وينتهي المقال بقرارات لتقديم صفحة إعلام من خلال منتج حرة كبر لتتبع فكر في شياكل الصفحة.

عالمية ٢٠٠٢ دور حركية للمنتج ديك
لشركات نسي ولرعي زنجاني
الإعلام

عالمية ٢٠٠٢ صحيفة للمسلم: مجيد طويان
لتأريض حوال
لأخلاقيات الإصلاح
لعلمي

http://ec.europa.eu/governance/areasgroup/report_en.pdf

<http://econ.isc.ac.th/theory/papers/media.pdf>

<http://www.developingindicators.org/casestudies/territorial.html>
http://siteresources.worldbank.org/IVBI/Resources/Parliament_and_Access_to_Information_with_cover.pdf

كتب لينش يفحص عرق المشاركة في الحوار العالمي، والمشاركة والجمال بين البلاد الأوربية ورسم توصيات لتحسين نوعية قبائل المعلومات، الأفكار، والأداء بين دول الاتحاد الأوربي. وبهدف التكيف لتوفير توصيات عن كيفية تحويل موطى الاتحاد الأوربي قوى فاعلة في عملية سياسية تديرية أوربية، ومن ثم يحلل المؤلف لم تتلق للمعلومات عن قشون الأوربية وفرص الحصول عليها. وتشمل التوصيات لمزيج توصيات لمحورية للوقت للتميز والسياسية والتأقية والموسمية، وإنشاء شبكات للتراكة والتعاون بين المجتمع المدني والمؤسسات ووضع لتوصية مهنية شبكة للاتصالات.

ورقة عمل تقدم نظرة عامة على أنواع المؤسسات التي يمكن أن تفرز لتجنية الحكومة لاحتياجات المواطنين، باستخدام لينة كروية حالة. وتخلص إلى أن تنفق المعلومات الخاصة بالأجارات المحلية ضروري لزيادة استجابة الحكومة، وأن الإعلام الجماهيري بصفة خاصة يمكن أن يخلق حوار الحكومة التي تستجيب لاحتياجات المواطنين.

صفحة على الإنترنت تقدم دراسة حالة عن كيف حثت محطات مسئلة الإنترنت في سويلون لفساد، وعاليت في شركة لفسمين مينيا، وهي زيادة حرية ل لفسمين. تقرير يوصي بطرق يمكن أن يسهم بها المواطنين في كل بلدان لتزويد في لفسمين في لفسمين.

أوروبا ٢٠٠١ كتب لينش عن منطقة إن جي فوجرسن عمل الحكومة الأوربية مع نبي كلينير رقم: توسيع وإجراء المناقشة العامة عن للمورن الأوربية

لينة ٢٠٠٠ الإتصاف السياسي يوفري بيرلي لاستجابة الحكومة: وروين بيرجن نظرية ولالة من لينة

سويلون ٢٠٠١ مستندات شسركاه استخدام سويلون: استخدام الإذاعة الإذاعة لمحورية لفساد لبرلمان وللمحصول نوبى ممثل على للمعلومات: لفسمين لينة لولى ولربطة لبريطانية للمعلومات من لبل حركة لفسمين

الجدول ١٩ الإعلام الجماهيري والمدمرطة

التنفيذية	السنة	الموضوع	المصدر	مؤرخ	الموقع على الإنترنت
عالمية	٢٠٠٥	الإنترنت والديمقراطية: حلقه عالمي أم إغفال؟ نيبوتلطي؟ (مطبوع) مركز بيركسنان للبحوث رقم ٢٠٠٥	ملك بيت وكلين ريد مركز بيركسنان للبحوث رقم ٢٠٠٥	دراسة تبحث تأثير تقني الإنترنت على الديمقراطية منذ ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٢، بملاحظة العلاقة بين المتغيرات المنفصلة بالديمقراطية والشمول الإنترنت، وتخلص إلى وجود ارتباط بين نشاط الإنترنت ومستوى الديمقراطية في البلاد، وتبين أن هذا الارتباط ثبت حتى عندما تكون للعناصر المساهمة، مثل الإعلام الجبرلي للبلاد، والمستوى الاقتصادي والتقنية الاجتماعية، متباينة.	http://cyber.law.harvard.edu/home/uploads/503/12-InternetDemocracy.pdf
عالمية	٢٠٠٤	حركات اجتماعية وروبرت إيه هاكيت وحليم كي كارول الربطية للديمقراطية للإصلاح لمسيحي	حاشية وإصلاح الربطية للديمقراطية للإصلاح لمسيحي	مثل بعض العلاقة بين الحركات الاجتماعية للحمة، خاصة تلك التي تتعلق بتكثيف الديمقراطية من قبل القوى وتتحدى جوهرية الديمقراطية والديمقراطية المسيحية، وإصلاح الإعلام القوي بالمبادئ الديمقراطية، وتؤكد على صفتين الحركات الاجتماعية للحمة الإعلام للحب مكنة في المجال العام، وأن تمتد لجذب التأييد، وتحقق قدر أكبر من الشمولية داخل خطاب الأيدي الرئيسية.	http://www.wccc.org.uk/wccc/publications/media_development/archive/2004_1critical_social_movements-and_media_reform
عالمية	٢٠٠٣	الإصلاح والديمقراطية ملك رابوي والتنظيم	الإصلاح والديمقراطية ملك رابوي والتنظيم	مناقشات تقصص مطبوعات بشأن الإعلام والديمقراطية من زاوية مقرطة الإعلام ودعم دور الإعلام في مقرطة المجتمعات، وتؤكد أن مقرطة الإعلام ممكنة حيث توجد الأنواع الخمسة التالية من التحكم والتي توردتها خمس مجموعات من القوى الثقافية، ١- تعطيل التقني الجبرلي لتضمين الإعلام (الناظرين)، ٢- جهود مور الديمقراطية (المسلمون)، ٣- بناء وتشغيل إعلام مستقل (مؤسسون للإعلام الجديد)،	http://media.mcgill.ca/files/Raboy_CFSC.pdf

<http://hdr.undp.org/reports/global/2002/en/pdf/complete.pdf>

http://www.usaid.gov/our_work/democracy_and_governance/publications/pdfs/jmnce630.pdf

٤- ملء سبائك تنمية داخل الإعلام لسبائك (المصنفون، والمحررون، والناشر، إلخ) ٥- تدخل سياسي (إشطاء سياسة الإعلام). كما تفحص المعتقدات لمحاولات الرسمية الأربع لتقليل التأثير على تنمية الإعلام: ١- نتيجة التحرر، ٢- للتنظيم الذاتي، ٣- لتأدي لمطلق، أو لنموذج المومسي المتجه من أعلى لأسفل، ٤- نتيجة المومسي.	٢٠٠٢	عالمية	تقرير التنمية سالكير موكوديلر وأنثرون برنسانج الاسم للسبيرة ٢٠٠٢، مبسمق للبيوت ليلية في علم مجزا	٢٠٠١	عالمية	إصلاح الإعلام: موزوريس بيتا مفرطة الإعلام، روزر فيلر فيش مفرطة الدولة وستيفان غير هولست	١٩٩٩	عالمية	دور الإعلام في مركز للبيوت ليلية، والحركة وكالة للتنمية للرابية للبيوت ليلية: نهج الأمريكية استراتيجية
٤- ملء سبائك تنمية داخل الإعلام لسبائك (المصنفون، والمحررون، والناشر، إلخ) ٥- تدخل سياسي (إشطاء سياسة الإعلام). كما تفحص المعتقدات لمحاولات الرسمية الأربع لتقليل التأثير على تنمية الإعلام: ١- نتيجة التحرر، ٢- للتنظيم الذاتي، ٣- لتأدي لمطلق، أو لنموذج المومسي المتجه من أعلى لأسفل، ٤- نتيجة المومسي.	٢٠٠٢	عالمية	تقرير التنمية سالكير موكوديلر وأنثرون برنسانج الاسم للسبيرة ٢٠٠٢، مبسمق للبيوت ليلية في علم مجزا	٢٠٠١	عالمية	إصلاح الإعلام: موزوريس بيتا مفرطة الإعلام، روزر فيلر فيش مفرطة الدولة وستيفان غير هولست	١٩٩٩	عالمية	دور الإعلام في مركز للبيوت ليلية، والحركة وكالة للتنمية للرابية للبيوت ليلية: نهج الأمريكية استراتيجية

المنهجية	المدة	الموضوع	المصدر	المؤرخ	الموقع على الإنترنت
عالمية	١٩٩٨	ليبث التعلم والإطلاع مارك رابوي لفهمي للمعرفة			الإعلام في العالم لفهمي بوجا عن وسيطة الحكومة أو القطاع الخاص، نحو خدمة المصالح العام، الذي يشتمل بمقتضى التعريف.
					http://gaaz.sagepub.com/cgi/content/abstract/60/2/167 (النشر)
					مقال يتم نظرة عامة عن كيف ولماذا يند ليث التعلم مؤسسة رئيسية في المعرفة في سياق قديمة، حيث تحول قوة الإعلام وتطلعه على نحو متردد من المستوى المحلي إلى المستوى عبر القومى، وبذلك أن ليث التعلم جوهرى للتعرض بالمعدنية في المجال العام، خاصة في ضوء زيادة تغيير الإعلام، وإضافة لذلك، يخصص التحديك التي يواجهها ليث التعلم بما في ذلك السمات متعددة الأهل ك.
عالمية	١٩٩٣	الاتصال والتعبية لوسيلن باي لميدانية (محرر)			ككتب يخصص لملامحة بين الاتصال والتحديث
أفريقيا	٢٠٠١	الإعلام والمعرفة ورسم تيفي فنى الأفريقسي: مساهمات، قيرون، رؤاغل الصحافة للانظمة.			مقال يتم نظرة عامة عن كيف يسهم الإعلام الخاص في أفريقيا في تحقيق الحركة للتبوير طية والخضوع للمساءلة من قبل مواطني الدولة، وكذلك التحديات المرتبطة بهذه العملية. ويترجح جوب لبصلا ح تشغيل الإعلام الخاص للتعرض على نحو الفصل بتعبية موطانة مستقرة ومسؤولة، تقيس بالخطاب الديفرطلى.

<http://www.jamnost-hepbibc.org/media/article/2001-2-lee.pdf>
Asia

<http://gaze.sagepub.com/cgi/content/abstract/61/3-4/225>

<http://ap.sagepub.com/cgi/rep/130/6/39.pdf>

مقل بفحص الإعلام والتسويق لبطيئة في آسيا، وهو ما يتم مثاقفته في ضوء نقد خيرت آسيا وأوجه قصور التنشيط في النمطية في بعض البلدان الآسيوية. كما يحلل لفر ليز ألام قيلم علاقة فاعلة بين الدولة ومثاق الإعلام، ارتباطا بأحوال السوق، وقومية وقبليتي الديمقراطية. تركة تقمص كعاد تأثير تناوعات التغيير في إعلام البيت في البلدان الآسيوية الأربعة لصناعة حديثا: تفلون، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة وموريج. كما يفحص بصقة خاصة لسمات الآسيوية للتغيير الإعلام ودلائله وحدوده. كما يفحص التقرير إلى أن: ١- كعاد تحرير الإعلام وإياداه قيوده في البلدان الآسيوية الأربعة المصنعة حديثا قدي في لمحل الأول من خلال تغيير الإعلام، ٢- أن تغيير الإعلام في السياق لمبلي والاجتماعي الآسيوي مهم بصقة خاصة بسبب أن تغيير الإعلام هو طريق بديل أو غير مباشر لتحقيق نمطية الإعلام، التي تعد كما يقول التقرير، الخطوة الأولى للنمطية لمبلي والاجتماعية.	للغالب قروطي: تشي - تفلون الإعلام إلى والتسويق لبطيئة في آسيا إعلام لبيث في ١٩٩٩ بلدان الآسيوية لمصنعة حديثا	٢٠٠١ بيرو وآري
تقرير يستند إلى محاورات ١٩٩٨-٢٠٠٢ مع لمبئين في الإعلام، والنشطاء لجامعانيين، وصناع لمبليئة لمقرية فكرة نمطية الإعلام في نمبلي المستندة للسوق مع نموذج لمحل القلم القوي وضعه مستطور الإعلام لتغير لمبلي. وهو يفحص لاطر ثقافتين لمبلي للإعلام في نمبلي، والجاهات في ملكة الإعلام فيها، وتسمية فاعلات إعلام جماعية وتستند للمجتمع بها. كما يؤكد أنه حيث أن هذه الفكرة قبت نهج نموذج لسوق عن دور الإعلام والذين لمحل القلم، فإن قطاع الإعلام في لمبلي	الإعلام والانتقال روزلند برناتل منطـورـوت في نمبلي: رعد أمريكا لالتيبة، نمبلي لم يغير ٢٠٠٢ نمبلي	٢٠٠٢ نمبلي

الموقع على الإنترنت	المؤرخ	المصدر	الموضوع	السنة	الخطية
---------------------	--------	--------	---------	-------	--------

حاليا يستوى مستشرقين الدوليين والمصالح السياسية لداخلية، مما قيد مثلك الإعلام عن تقديم المدافعين عن حقوق الإنسان، وأكمل تأثير لية الجديدة، وغيرهم من التقدميين وحرهم من فرصة للتغيير عن أنفسهم، مما شكل حاجزا أمام مزيد من الديمقراطية لقطاع في مثلي. ويخلص التقرير إلى أن خدمة الديمقراطية في مثلي سيختمها على غير وجه الدعم الحكومي لقطاع إعلام مستقل ووعالية قطاع إعلام مجتمعي صاعد.

<http://www.janost-hepnhic.org/medialdatorke/2001-2-zhao.pdf>

دراسة تفحص الإعلام والتمروطة في الصين من منظور تحليلي ومناصر مع إلاء اعتبار خاص لكيف تعرض مفهوم للديمقراطية لتعولات عدة خلال النصف الأخير من القرن العشرين في الصين. كما يفحص الإعلام الحالي في الصين الذي يسيطر عليه الدولة والتجاري، الذي يؤكد أنه راسخ في نظام لسمو الاستبدادي الاجتماعي القائم.

<http://icpn.sagepub.com/cgi/repint/18/1/110.pdf>

مثل يفحص القيم المتحقق في عملية الانتقال والتحول في الإعلام لغيري في تروى أربا وليكليات تكامل في مشهد الإعلام في غربي لربا

الإعلام والديمقراطية بونزي زهلو
المتعلقة في الصين

٢٠٠١ الصين

بين الواقع وقلم: يتسكروس
الإعلام في شرقي قلمس الأوركي
لأربا، الانتقال، المجتمع
وللتحول والتكامل لمتيرة

٢٠٠٤ مشرقى

لأربا

<http://www.africaresource.com/wor/issue6/ogbondah.html>

مقال يتم نظرة عامة على حركة التمرد في أرجاء أفريقيا، مع إيلاء اهتمام خاص للجهود المبذولة في غانا ونيجيريا لإقامة مؤسسات ديمقراطية، ويخصص للبيلات المستوردة والتشريعية التي زادت الصفحة تطوراً وعززت الحرية في كلا البلدين. كما يتم إضافة لتلك سلسلة من التوصيات لحق حرية أكثر حتى من هذا في كلا البلدين.

<http://ij.sagepub.com/cgi/content/abstract/8/3/87>

(نشره)

<http://jcz.sagepub.com/cgi/content/abstract/6/3/2-3/101>

(نشره)

مقال يتم نظرة عامة عن كيفية إنشاء إعلام خيري ديمقراطي يبرز للمواطنة القائمة على المشاركة وخضوع الحكومة للمساءلة، باستخدام دراسة حالة لمكسيك. لقد تعرض قطاعا الإعلام والصحافة في المكسيك لسلسلة من التحولات لمثالية، أسفرت عن حل لقوسمة الاستبدادية السابقة في ثلاثة فئات متنامية لإنتاج الأخبار بتدابير سياسية اقتصادية مختلفة. مقال يتم نظرة عامة عن التطورات الأخيرة في الإعلام في الشرق الأوسط ويركز على ديناميات الديمقراطية، ومشكلة الجنس، والوصول للإنترنت في الشرق الأوسط.

للمقطة والإعلام كريس أرجوندا
في غرب أفريقيا:
تحليل الإصلاحات
للمستوردة
والتشريعية الجيدة
من أجل حرية
للمقالة في غانا
ونيجيريا

ونيجيريا

مقلى هيز

٢٠٠٢
للمكسيك
من الداخل للخارج:
منظور المشرعات
للموسمية وينسرون
للمقالة للمكسيكية

أنتيل سريبرني

٢٠٠١
للسشرق
الوسط
الثقافة بالوسط في
للسشرق الأوسط:
الانتشار،
للموقع للطلبة،
للمعوقات

الموقع على الإنترنت	مؤرخ	المصدر	الموضوع	السنة	التغطية
كتاب يقدم مفهوم اتصال التنمية، ويتبع الإرشادات بين المنظمات الاقتصادية لتوسيع رسالة من متغيرات التحديث، بما في ذلك الحضرة، وارتفاع مستويات معرفة القراءة والكتابة، وسهولة المولد المحلية، والتنمية السياسية. ويخلص للكتاب إلى أن الإعلام يمكن أن يعمل كمضاعف كبير للتنمية بتوصيل رسائل التنمية إلى المختلفين عنها.		دانيال لورن	زوال المجتمع التقليدي: التحديث في الشرق الأوسط وأفريقيا	١٩٥٨	الشرق الأوسط وأفريقيا
http://goz.sagepub.com/cgi/content/abstract/64/1/21 (إنشراء)		جاي بيرجر	تطوير الإعلام - علاقة للديمقراطية في جنوب أفريقيا	٢٠٠٢	جنوب أفريقيا
http://jipor.oxfordjournals.org/cgi/content/abstract/13/4/335 (إنشراء)		أنرو كوبر وهوسلين كوبر	خدمة ديمقراطية أنرو كوبر جيدة: هل ينبغي الإعلام أن يبحث بفقه؟ لنعلم من جنوب أفريقيا	٢٠٠١	جنوب أفريقيا
والصالح للتحري.					

<http://mc.manuscriptcentral.com/abstract21/5/649>
(تشر.)

مقال يتم نظرة عامة على سميات التي تحت من تطور نظام إعلام
ديمقراطي فيما بعد للفصل لخصري في جنوب أفريقيا. رجال كيف
أثرت خصخصة محطات الإذاعة في ١٩٩٩ التوزيعات السياسية التي
شككت إصلاح الإعلام، يؤكد أن تقدم إصلاح لبيت للديمقراطي في
تبلاد فرصته على نحو متزايد برنامج الدولة لإحصاء: هيكلة قطاع
الاتصالات السلكية واللاسلكية.

<http://www.jamost-thepublic-org/medialibrary/2002-2-siriyavarak.pdf>

دراسة تفحص الانتقال من أجل مقومة إعلام لبيت في سياق الإصلاح
الاجتماعي والسياسي في تايلاند خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠.
وهي تبين أن تايلاندا كانت حرة في قدرتها لتحرير التعبير السياسي
والثقافي، مساحة من حق للمواطنين في الاتصال.

١٩٩٩ جنوب

حسود مقومة كاليب بارنت

الإعلام في جنوب

لأفريقيا: لسياسة

والفصمة

والتعليم

٢٠٠١ تايلاند

للتعليم والإصلاح

رقمية مقومة

إعلام لبيت في

تايلاندا

الجدول ٢٠ حالات وتعليقات على حرية التعبير والاتصال والصحافة

الموقع على الإنترنت	المصدر	السنة	التغطية
http://www.abogarte.com.ar/csjncjch.htm (in Spanish)	<i>Petrie v Pagini</i> 12, <i>Dallos</i> 315:1492 (April 16, 1998 (CSJN))	١٩٩٨	الأرجنتين
http://www.tododerecho.com/ajunites/Fallos%20nacionales/apuntes/EN/MEXD/LIA%20sofovich.htm (in Spanish)	<i>Ebenekehan v. Sofich</i> , <i>Fallos</i> 315:1492 (July 7, 1992) (CSJN)	١٩٩٢	الأرجنتين
http://www.austlii.edu.au/au/other/au-other/humanrighs/au/au/cases/ch/HCA/1997/25.html	<i>David Russell Lange v Australian Broadcasting</i> (1997) HCA 25 (July 8, 1997)	١٩٩٧	سويسرا
http://ssc.lectum.unimireal.ca/en/1992/1992rcs1-452/1992rcs1-452.pdf	<i>Her Majesty The Queen v. Butler</i> [1992] 1 S.C.R. 452	١٩٩٢	كندا
http://natemonitor.csusb.edu/other_countries_cases/R_v_Keegstra_1990_35CR.html	<i>Her Majesty The Queen v. James Keegstra</i> [1990] 3 S.C.R.	١٩٩٠	كندا
http://www.cpi.org/news/2004/seriec_107_esp.pdf (in Spanish) (see also)	<i>Herrera-Ulloa vs. Costa Rica</i> (July 2, 2004) Series C, No 107	٢٠٠٤	كوستاريكا
http://www.justiceinitiative.org/library/resource?res_id=102157			
http://www.echr.com.int/eng/Press/2003/feb/RefahPartistGCJudgementen1.htm	<i>Refah Partisi and others v. Turkey</i> (February 13, 2003) Application Nos. 41340/98, 41342/98, 41343/98 and 41344/98 (European Court of Human Rights)	٢٠٠٣	لمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان
http://www.echr.com.int/eng/Press/2002/feb/Mikolajudepress.htm	<i>Nitula v. Finland</i> (March 21, 2002) Application No. 31611/96 (European Court of Human Rights)	٢٠٠٢	لمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان
http://www.echr.com.int/eng/Press/2002/feb/Austrianjudypress.htm	<i>Dierhard and others v. Austria</i> , Application No. 29271/95 (European Court of Human Rights)	٢٠٠٢	لمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

الموقع على الإنترنت	المصدر	السنة	التغطية
http://www.bailii.org/eu/cases/ECJHR/1998/48.html	<i>Incal v Turkey</i> , Application No. 22678/93 (European Court of Human Rights)	١٩٩٨	لمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان
http://her.unige.ch/~clapham/hrt/doc/ecchrgoodvintcase.txt	<i>Goodwin v. the United Kingdom</i> (March 27, 1996) Application No. 17488/90 (European Court of Human Rights)	١٩٩٦	لمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان
http://www.bailii.org/eu/cases/ECJHR/1993/57.html	<i>Informationsverein Lentia and Others v Austria</i> -13914/88; 15041/89; 15717/89 (European Court of Human Rights)	١٩٩٣	لمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان
http://www.bailii.org/eu/cases/ECJHR/1991/49.html	<i>Observer and Guardian v United Kingdom</i> , Application No. 13585/88 (European Court of Human Rights)	١٩٩١	لمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان
http://www.legislationline.org/legislation.php?id=219&lid=7137&class=false	<i>Lingens v. Austria</i> , (July 8, 1986) Application No. 9815/82 (European Court of Human Rights)	١٩٨٦	لمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان
http://www.worldii.org/in/cases/INSC/1983/205.html	<i>Samatresh Bose & Another v. Anil Mitra & Another</i> [1983] INSC 205 (September 24, 1983)	١٩٨٥	الهند
http://www.austlii.edu.au/~aunderw/CommonLII/INSC/1970/202.html	<i>K. A. Abbas v. Union of India & Another</i> (1970) INSC 202; [1971] 2SCR 446; [1970] 2 SCC 780; AIR 1971 SC 481 (September 24, 1970)	١٩٧٠	الهند
http://www.correlli.or.cr/doc/casos/articulos/seriec_127_esp.pdf (in Spanish)	<i>Yaruma v Nicaragua</i> (Jun 23, 2003) (Inter-American Court of Human Rights)	٢٠٠٣	محكمة دول الأمريكية لحقوق الإنسان
http://www.un.org/cty/pr/pressrel/p715-e.htm	<i>Prosecutor v. Radislav Brdjanin & Momir Talic</i> ("Randal Case"), The Hague (December 11, 2002) L/PJ/S/715-e (International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia)	٢٠٠٢	محكمة تحقيقات دولية ليوغوسلافيا السابقة

الموقع على الإنترنت	المصدر	السنة	التعليق
http://www.legge e giustizia.it/2000%20DOCUMENTI/Imaggio.htm (in Italian)	Cassazione Sezione Quinta Penale n. 2144 del 25 febbraio 2000	٢٠٠٠	إيطاليا
http://ifex.org/da/nyout/set/print/content/view/full/8002/	Kajumba and others v. The Electoral Commission and Malawi Broadcasting Corporation.	١٩٩٩	ملاوي
http://www.nzlii.org/nz/cases/NZCA/2000/95.html	Miscellaneous Cause Number 35 of 1999. D. R. Lange v. J. B. Alkonson & Another [2000] NZCA 95 (June 21, 2000)	٢٠٠٠	نيوزيلندا
http://www.article19.org/pdfs/analysis/defamation-standards.pdf	Die Spoorbond v. South African Railways, 1946 (2) SALR 999 (S. Afr.)	١٩٤٦	جنوب أفريقيا
	Sirtsema v. Gimge [1992] LKca 12; (1992) 1 Sri L.R. 320 (June 6, 1992)	١٩٩٢	سري لانكا
	Onyango-Obbo and Mwenda v. AG, Constitutional Appeal No. 2, 2002, February 11, 2004	٢٠٠٤	كينيا
http://www1.umn.edu/humanrts/undocs/session68/view780.htm	Vine Products Ltd v Mackenzie & Co Ltd [1967] FSR 402, [1969] RPC 1	١٩٦٩	المملكة المتحدة
http://supreme.justia.com/us/497/1/case.html	Vladimir Petrovich Laptevich v. Betams, Communication No. 780/1997, U.N. Doc CCR/C68/D780/1997 (2000)	١٩٩٠	لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
http://supreme.justia.com/us/438/1	Milkovich v. Lorain Journal, 497 US 1 (1990)	١٩٩٠	قوة لائيت المتحدة
	Houchins v. KQED, Inc. 438 US 1 (1978)	١٩٧٨	قوة لائيت المتحدة

المصدر	التمهيد	الموقع على الإنترنت
Miami Herald Publishing Co. v. Tornillo, 418 U.S. 241 (1974)	١٩٧٤	http://caselaw.lp.findlaw.com/scripts/getcase.pl?court=US&vol=418&invol=241
Monitor Patriot Co. v. Roy, 401 US 265 (1971)	١٩٧١	http://supreme.justia.com/us/401/265/case.html
Red Lion Broadcasting Co. v. FCC, 395 U.S. 367 (1969)	١٩٦٩	http://caselaw.lp.findlaw.com/scripts/getcase.pl?navby=case&court=US&vol=395&page=367
Curtis Publishing Co. v. Butts, 388 US 130 (1967)	١٩٦٧	http://supreme.justia.com/us/388/130/case.html
New York Times Co. v. Sullivan, 376 U.S. 254 (1964)	١٩٦٤	http://caselaw.lp.findlaw.com/scripts/getcase.pl?court=US&vol=376&invol=254
Retrofit (PVT) LTD v Posts and Telecommunications Corporation 1996 (1) SA 847	١٩٩٦	http://www.hcr.org/safriaexpression/retrofit/retrofit_telecomm.html
Posts and Telecommunications Co. v. Modus Publications (Private) Ltd, November 25, 1997, no. SC 199/97	١٩٩٧	http://www.article19.org/pdfs/analysis/deformation-standards.pdf
Capital Radio (Pvt) Ltd v. Broadcasting Authority of Zimbabwe, Judgment No. SC 162/2001	٢٠٠١	http://www.article19.org/pdfs/cases/zimbabwe-radio-v.-broadcasting-authority.pdf
Chavunduka and Choto v. Minister of Home Affairs and Attorney-General, May 22, 2000, Judgment No. S.C. 36/2000	٢٠٠٢	http://www.article19.org/pdfs/cases/zimbabwe-chavunduka-and-choto-v.-zimbabwe.pdf

المؤلفون في سطور:

ستيف باكلي

مدير بوكالة دعم مشروعات الإعلام، ومنذ ٢٠٠٣، رئيس الرابطة العالمية لجهات البث المجتمعي. وهو خبير في سياسة الاتصالات ومستشار في تنمية الإعلام، عمل مع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

كرزنشيا دوير

قائدة تنمية مشروعات الأعمال الجديدة في معهد البنك الدولي، ومدير برامجه للمساعدة التقنية لدعم السياسات والمؤسسات والقدرات من أجل المشاركة المدنية، والتمكين من أسباب القوة واحترام التنوع في البلدان النامية. وهي عضو مجلس تحرير صحيفة علوم السياسة.

توبى مندل

هو مدير برامج القانون في آسيا، الحملة العالمية من أجل حرية التعبير، وهو مؤلف عدة كتب ومقالات عن قضايا البث والحق في المعلومات، والقذف وغيرها من قضايا حرية التعبير.

شين أو سيوكرو

مدير معهد نيكوس في دبلن بأيرلندا، ورئيس تليفزيون أيرلندا المجتمعي، والمتحدث باسم حملة حقوق الاتصال في جمعية المعلومات، وقد نشر عدة كتب ومقالات عن الإعلام والاتصالات.

مونرو اى. برايس

مدير مركز دراسات الاتصالات العالمية فى جامعة بنسلفانيا، وأستاذ القانون فى كلية كاردوزو للقانون، ومدير مركز ستانهوب لبحوث سياسة الاتصالات فى لندن.

مارك رابوى

أستاذ كرسى بيفربروك للأخلاق والإعلام والاتصال، وأستاذ بقسم تاريخ الفنون ودراسات الاتصالات فى جامعة ماكجيل فى مونتريال بكندا. عمل مستشارا بعدة وكالات دولية مثل: البنك الدولى واليونسكو ومجلس أوروبا، وهو مؤلف ومحرر عدة كتب ومقالات عن الإعلام والاتصالات.

المترجم فى سطور:

كمال السيد

- عمل محررا فى مجلة الطليعة وفى صحيفة الأهرام.
- عمل محررا فى مركز الدراسات السياسية والاقتصادية فى الأهرام.
- ترجم ٢١ كتابا من الإنجليزية والفرنسية إلى العربية.
- قدم عددا من البحوث فى مؤتمرات محلية وعربية.
- عمل مديرا عاما لمركز الأهرام للترجمة والنشر.

التصحيح اللغوى: وجيه فاروق

الإشراف الفنى: حسن كامل

يتوقف خضوع الحكومات للمساءلة في جزء منه على وجود إعلام يوفر فرصا واسعة للحصول على المعلومات من مصادر شتى تؤهل الناس وتشجعهم على إثارة القضايا العامة ومناقشتها، والضغط من أجل تحقيق مطالبهم؛ ففي قرى معزولة عن العالم في إفريقيا وآسيا، أجبرت إذاعات محلية مقامة في أكشاك عند سفوح الجبال وفي أعماق الأدغال، المسؤولين المختلسين على رد ما سرقوه بعد أن جرستهم، إضافة لدورها في الإرشاد الزراعي والصحي والاجتماعي.

ويثير الكتاب قضايا التنظيم والسياسة المتعلقة بدعم حرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات، وكيفية تطوير قطاع إعلامي تعددي ومستقل وقوي، وضمان شفافية الحكم وخضوعه للمساءلة، وتمكين المهمشين من الإعراب عن احتياجاتهم.

ويؤكد الكتاب بالوقائع والأرقام ومن تجارب الدول المختلفة في درجات تقدمها الاقتصادي والحضاري، أن الإعلام شرط لا غنى عنه للتنمية وتحقيق الرفاهية المشتركة، ووسيلة أساسية لفرض الديمقراطية والتخلص من النظم الاستبدادية، ووضع مصائر الناس بين أيديهم، بدلا من انفراد قلة بتقرير مسار التطور والاستحواذ على ثمار التقدم.